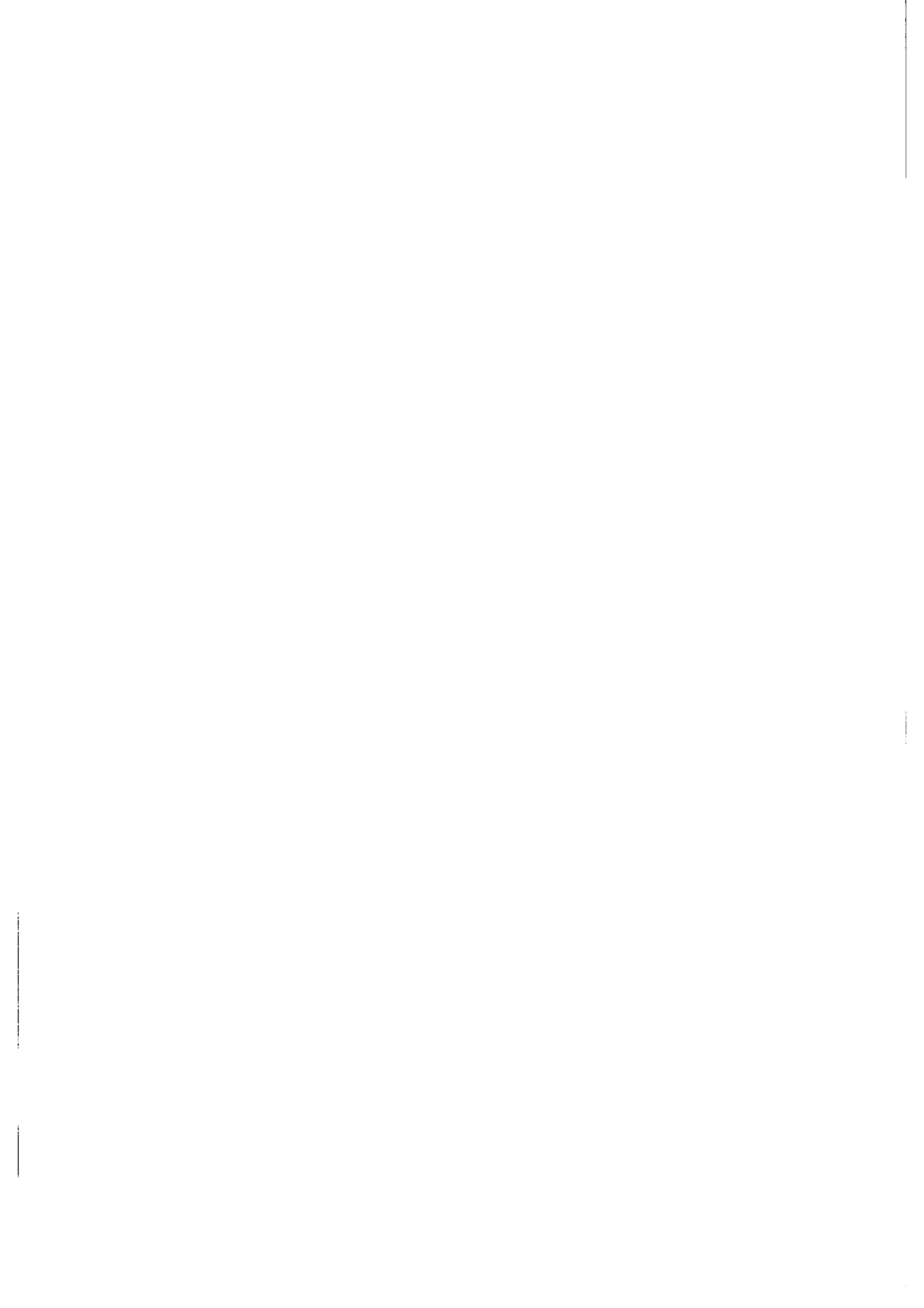
الخيار النووي
في الشرق الأوسط









مركز دراسات المستقبل

الخيار النووي في الشرق الأوسط

أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط

ابراهيم محمد العناني
أحمد ابراهيم محمود
أحمد عبدالحليم
اسماعيل اسماعيل بدوي
بومهدي بلقاسم
خلف محمد الجراد
رفعت لقوشة

رياض مصطفى مجاهد
زكريا حسين
سيف أبوظيف أحمد
عادل محمد أحمد
فوزي حماد
محمد بهاء الدين الغمري
محمد سليمان مفلح الزيود

محمد عبد السلام
محمد محمود أبوغدير
محمد نبيل فؤاد طه
محمود بركات
محمود سعيد عبد الظاهر
ممدوح حامد عطية
يوسف عبد العزيز الحسانين

تحرير: محمد ابراهيم منصور

الـفـهـرسـة أثـنـاء الـنـشـر - إعـداد مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

الخيار النووي في الشرق الأوسط: أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط/ ابراهيم محمد العناني... [وآخ.]؛ تحرير محمد ابراهيم منصور.

٥٤٤ ص.

يشتمل على فهرس.

١. الأسلحة النووية - الشرق الأوسط. ٢. الطاقة النووية - البلدان العربية. ٣. الأسلحة النووية - إسرائيل. ٤. السلام - الشرق الأوسط. أ. العناني، ابراهيم محمد. ب. منصور، محمد ابراهيم (محرر). ج. جامعة أسيوط. مركز دراسات المستقبل. د. ندوة مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط (١٩٩٩: أسيوط - مصر).

327.17470956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

المحتويات

القسم الأول
مستقبل الخيار النووي
في الشرق الأوسط

القسم الثاني
الخيار النووي الإسرائيلي
ومستقبل السلام في الشرق الأوسط

القسم الثالث
الخيار النووي
والخيارات العسكرية البديلة

القسم الرابع
خيار التنمية التقانية
والاستخدامات السلمية للطاقة النووية

القسم الخامس
ظلال الخيار النووي الآسيوي
على الشرق الأوسط

تقديم

محمد رأفت محمود(*)

يطيب لي أن أقدم لهذا الكتاب المهم الذي يستمد أهميته ليس فقط من موضوعه وهو مهم بالطبع، وإنما أيضاً من التوقيت الذي يظهر فيه إلى النور، فهو يصدر والقرن العشرون يطوي آخر شراعه تاركاً خلفه للإنسانية هموماً وأوجاعاً وآمالاً تستعصي على الحصر.

كما يصدر والإنسانية تستقبل بالبشر قرناً جديداً تتطلع إلى أن يكون أكثر رحابة لآمالها، وأقل حروباً وأسعد حالاً وأوفر حظاً من سابقه. قرن تتفرغ فيه الأمم والشعوب لرهانات العلم والمعرفة وتنصرف إلى التنمية ورفاهية الإنسان، بعد قرن تفرغت فيه لحروبها وصراعاتها، وشهد حربين كونيتين انتقصتا من رصيد الإنسان أكثر مما أضافتا إليه، وانتهت ثانيتهما بكارثة مروّعة دُمرت فيها مدينتان يابانيتان، هما ناغازاكي وهيروشيما عن آخرهما بعد قصفهما لأول مرة في التاريخ بالقنابل النووية، لتُسدل ستارة دامية على المشهد الأخير من الحرب العالمية الثانية.

إن الكتاب يصدر والإنسانية تتطلع إلى عصر جديد ينتهي فيه السباق على حيازة الأسلحة النووية، وتمتثل فيه الدول جميعاً لإرادة المجتمع الدولي في نزع السلاح وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي أرهقتها الحروب والصراعات، والتوجه نحو إقامة سلام دائم عادل قائم على الأمن المتكافئ وتبادل الحقوق والالتزامات وتوازن المصالح، لا على العربدة وغرور القوة.

والكتاب جهد رصين لنخبة من العلماء والباحثين العرب من اختصاصات مختلفة ذات علاقة بالطاقة النووية والاستراتيجية العسكرية، غطت دراساتهم الاهتمامات المختلفة التي كان ينشدها المؤتمر، وقدمت مساهماتهم - التي نطالعها في هذا الكتاب -

---

(*) رئيس جامعة أسيوط - مصر.

خطة عمل للمستقبل من أجل نزع السلام النووي وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والضغط على إسرائيل للقبول بنظام الضمانات والتفتيش الدولي على منشآتها النووية، وتبنّي خيارات سلمية لاستخدام الطاقة النووية، وبناء قاعدة عربية للتكنولوجيا النووية تخطو بالعرب خطوة واسعة نحو عصر العلم والمعرفة، وتضمن لهم مكاناً لائقاً في القرن الجديد.

والكتاب جهد جدير بأن نحتفل به وأن نضعه في موضعه بين الأعمال المهمة التي عكف مركز دراسات المستقبل على إعدادها وتقديمها في السنوات القليلة الماضية، لتكون عوناً للباحثين، ومرجعاً لصانعي القرار، ولبنة في بناء جديد منشود للفكر العلمي العربي.

وهو جهد جدير بأن نقدره وأن نحيّي الذين ساهموا في صنعه وإخراجه إلى النور، علماء، وباحثين ومحررين، سائلين الله أن يعمّ به النفع.

كلمة المحرر

محمد ابراهيم منصور(*)

نزع السلاح النووي، وضبط التسلح، وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل وبناء توازنات استراتيجية جديدة، أهداف مطروحة على أجندة القرن الحادي والعشرين، بله على رأس أولوياته. ولأن العرب مع غيرهم من سكان الشرق الأوسط مهددون أكثر من غيرهم بتداعيات انتشار السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل والسباق المحموم على حيازة هذه الأسلحة وكسر أي قيود تحول دون الوصول إليها، فقد كانت تلك أسباباً كافية لأن تكون هذه القضايا على رأس أجندة المؤتمر السنوي الرابع لمركز دراسات المستقبل، وأن يكون مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط هو موضوع مؤتمره الذي اختتم به القرن العشرين.

لقد كان القرن العشرون قرن «الثورة الذرية»، سواء بما حملته هذه الثورة من فتوح علمية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أو بما ألحقته بالإنسانية من دمار وكوارث. أما القرن الجديد فلنا فيه رأي آخر، إذ يجب أن يكون قرن التطهر من رجس حيازة السلاح النووي أو السباق نحو حيازته، وغسل الأوزار التي اقترفت باستخدامه أو التهديد به.

صحيح أن المجتمع الدولي خطا خطوة واسعة نحو هذا الهدف، ليس فقط بتوقيع عدد كبير من دول العالم على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإنما أيضاً بالسير قدماً نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تغطي الآن مساحات واسعة من العالم، باستثناء منطقة وحيدة هي منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني أصلاً حساسيات متراكمة في أوضاعها الأمنية بسبب أهميتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية من ناحية، وبسبب تداعيات الصراع العربي ـ الإسرائيلي من ناحية أخرى. وقد تفاقم هذا

(*) مدير مركز دراسات المستقبل ـ جامعة أسيوط.

الإحساس بالقلق على الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط مع تزايد الإشارات الدالة على احتكار إسرائيل الأسلحة النووية وتبنيها سياسة الردع بالشك، بسبب الغموض الذي يكتنف سياستها النووية وتمردها على كل النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والقبول بإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات والتفتيش الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أسوة بالبلدان العربية التي انضمت إلى المعاهدة وقبلت بنظام الضمانات الدولية.

وعندما تكون معاهدة دولية ـ على هذا القدر من الخطورة والأهمية ـ محلاً لاستثناءات فاضحة على هذا النحو، فإنها تنزع عن نفسها صفة العالمية، وتكرس أوضاعاً من شأنها تقويض فرص السلام وتحطيم محاولات بناء تدابير الثقة، وإيجاد ذريعة لسباق نووي محموم تقوى في ظله احتمالات ظهور قوى نووية جديدة في الشرق الأوسط، أو احتمالات السباق ـ على الأقل في الأجل القصير ـ نحو حيازة الأسلحة فوق التقليدية لتدارك الخلل في التوازن الاستراتيجي.

وإسرائيل لم تكتفِ فقط بموقف الخروج على الإجماع الإقليمي والدولي في ما يتعلق بقبول الانضمام للمعاهدة، وإنما أجهضت أيضاً كل محاولة للتفاوض حول سياستها النووية عندما بدأت عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، ورفضت كل الجهود الرامية لمناقشة المسألة النووية في إطار لجنة ضبط التسلح الإقليمي المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام، وهي اللجنة التي توقفت أعمالها مع غيرها من لجان المفاوضات المتعددة الأطراف بسبب التعنت الإسرائيلي.

لقد تداعى المؤتمر الرابع تحدوه رغبة عارمة للتذكير بخطورة احتكار السلاح النووي من قبل دولة واحدة في الشرق الأوسط، تاريخها غير نزيه وسجلّها غير بريء، وما زالت شكوك كثيرة تحوم حول موقفها من السلام نفسه الذي لا يمكن أن يقوم، وإذا قام لا يمكن أن يستمر، في غيبة توازن القوى وفي حالة تفوق إسرائيلي مطلق تحرسه الرؤوس النووية المنصوبة ـ في وضع الاستعداد ـ في اتجاه جيرانها الأقربين والأبعدين في الشرق الأوسط.

وقد كان نصب أعيننا ـ ونحن نخطط لهذا المؤتمر ـ أن نصيب غير هدف في آن واحد؛ نؤازر ـ علمياً وفكرياً ـ من خلال خبرات عربية مؤثرة فكرياً واستراتيجياً مبادرات إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك، وأن نبحث في وسائل تنشيطها مع غيرها من مبادرات عربية ودولية، وأن نتوجه بنداء إلى مؤتمر المراجعة السادس الذي عقد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ لإعادة النظر في معاهدة حظر الانتشار النووي، بما يضمن تعزيز نظام الانتشار، وتحقيق عالمية المعاهدة، وأن نتدارس سبل تفعيل النظام الدولي لمنع انتشار

الأسلحة النووية، والعمل على إيجاد نظام ملزم لا يستثني أحداً، ويقوم على فرض عقوبات وقيود دولية رادعة على الدول التي ترفض الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش والضمانات المعتمدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأن نتحسب لمحاولات الرفض الإسرائيلي بالبحث في الخيارات العسكرية البديلة وإمكانات بناء قوة نووية عربية، ودعم الجهود العربية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية تتيح توسيع الخيارات السلمية لاستخدام الطاقة النووية أو إعادة توجيهها عند الضرورة لغير ذلك من الاستخدامات.

ويتكون هذا الكتاب من عشرين فصلاً موزعة على خمسة أقسام غطت المحاور الجديرة بالاهتمام في ما يتعلق بمستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط، وأحاطت بالقضايا التي تشكل هاجساً يؤرق الضمير العربي المهموم بمستقبل الأمن والتنمية وبحق الأجيال القادمة في عالم غير مهدد بأكثر أدوات العدوان فتكاً.

وقد غطى **القسم الأول** في فصوله الستة خيار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والقضايا ذات العلاقة بإنشاء هذه المناطق وخطوات إنشائها ومشكلاتها. وقد انتقل الاهتمام في **القسم الثاني** إلى مخاطر الخيار النووي الإسرائيلي وتأثيره في مستقبل السلام في الشرق الأوسط، وقد فندت الفصول من السابع إلى العاشر المضمون الاستراتيجي لتملك إسرائيل السلاح النووي ومخاطر هذا السلاح على الأمن القومي العربي واحتمالات ومحاذير استخدامه في الشرق الأوسط.

وأحاطت الفصول من الحادي عشر إلى الرابع عشر التي حواها **القسم الثالث** الخيارات العسكرية البديلة وأولويات الأمن القومي العربي وإمكانات بناء قوة نووية عربية وشروط تحقيق التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط. أما **القسم الرابع** فقد عالج في فصوله الثلاثة مستقبل الخيار النووي من أكثر زواياه أهمية للمستقبل العربي، وهي زاوية التنمية التكنولوجية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية في المجالات الكهرونووية التي تخدم التنمية العربية المستدامة والاستقرار الإقليمي، وحماية البيئة، وبناء قاعدة علمية عربية للبحث العلمي والتكنولوجيا.

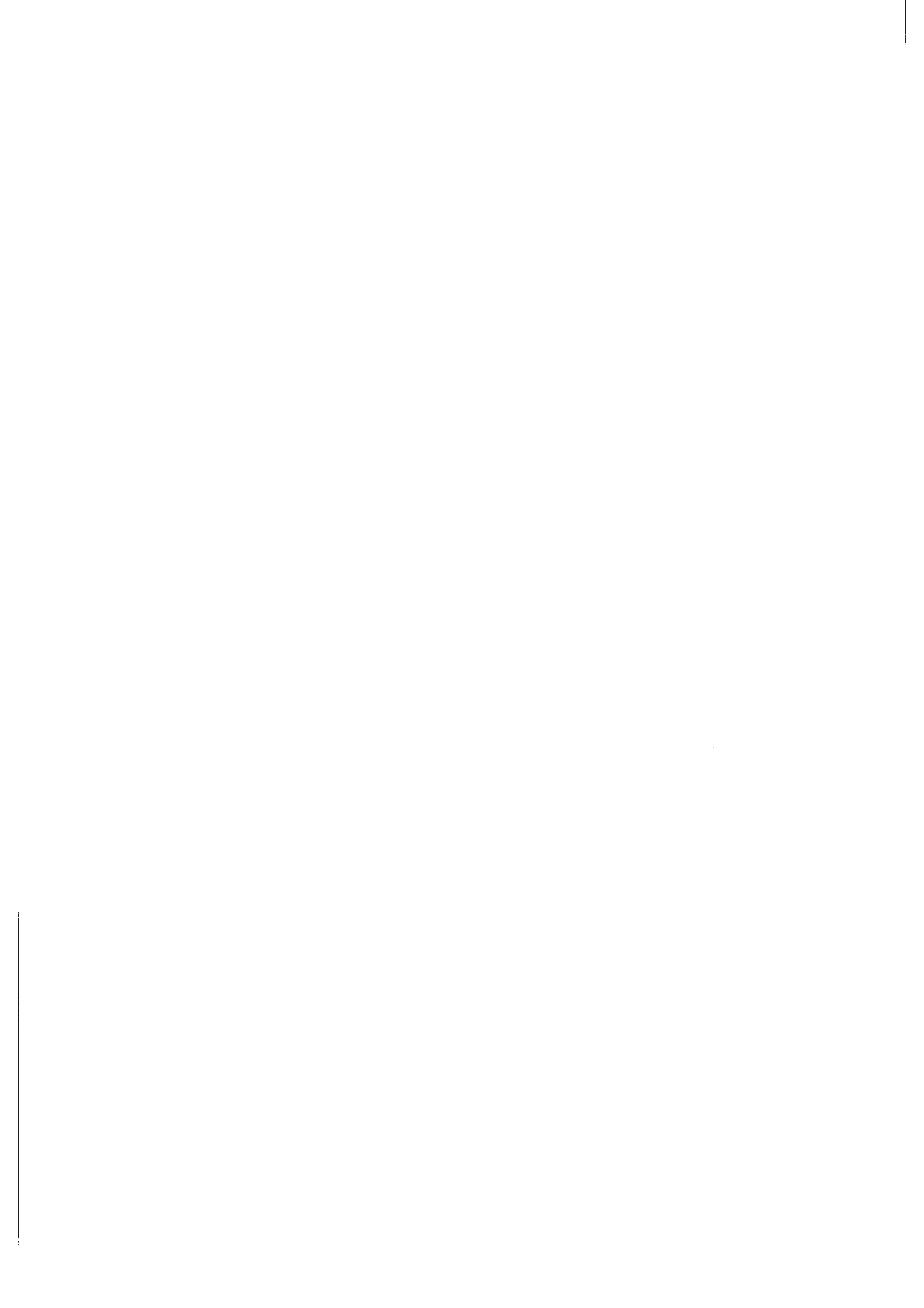
ويختتم هذا الكتاب **بقسمه الخامس** والأخير الذي قدّم في فصوله الثلاثة الأخيرة خريطة للقوى النووية الجديدة في الشرق الأوسط مع مطلع القرن الجديد، وظلال التجارب النووية الآسيوية الأخيرة في الهند وباكستان على مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط.

وهذا الكتاب هو حصاد مساهمات مرموقة لعلماء وباحثين وخبراء في مواقع التأثير العلمي والفكري، وفي مراكز الدراسات الاستراتيجية والجامعات، أصابت كبد الأهداف التي قصدها المركز من مؤتمره الرابع، ولم تكتف بالتعبير عن القلق الطاغي

على ما يتهدد المنطقة من أخطار، وإنما ذهبت بعيداً في صياغة السياسات والخيارات الأجدر بالاتباع في المستقبل.

ونحن إذ نقدم لهذا الكتاب، فإننا نشكر لمركز دراسات الوحدة العربية اهتمامه بنشره، وتوفيره للقارئين بالعربية، وتعميم الاستفادة به على دائرة أوسع من القراء والمهتمين، لم يكن بمقدورنا ـ بغير مساعدة مركز دراسات الوحدة العربية ـ أن نخاطبهم أو أن نصل إليهم.

كلمات الافتتاح



كلمة الافتتاح الأولى

عصمت عبد المجيد(*)

سيداتي وسادتي،

يسعدني في بداية كلمتي هذه أن أشيد بالبادرة التي اتخذها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ـ انطلاقاً من اهتماماته الاستراتيجية والمستقبلية ـ في أن يكرس أعمال مؤتمره السنوي الرابع لدراسة «مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط»، ويكون بذلك قد وضع يده على أكثر الملفات حساسية في عملية سلام الشرق الأوسط.

وكما تعلمون، فإن جامعة الدول العربية تولى اهتماماً بالغاً لهذا الموضوع، ولها موقف خاص منه يتمثل في بذل أقصى الجهود لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، وذلك في إطار ما يطلق عليه نظام عدم الانتشار وقرارات الشرعية الدولية، وبما ينسجم مع مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك التي أطلقها في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠ لدعم قضايا ومقاصد نزع السلاح بشكل عام، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، لجعلها منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل حفاظاً على الاستقرار فيها وبناء الثقة بين جميع أطرافها من منطلق دعم الأمن والسلم الدوليين.

أما نظام عدم الانتشار فيتشكل من جميع المعاهدات والترتيبات الدولية والإقليمية والثنائية التي تهدف إلى نزع أسلحة الدمار الشامل أو الحد من انتشارها، وكذلك إجراءات التحقق والتفتيش الملازمة لها. إن حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز النفاذ في بداية عام ١٩٧٠

(*) أمين عام جامعة الدول العربية، وقد قدمها نيابة عنه محمد الفاتح الناصري، مدير إدارة قضايا نزع السلاح، جامعة الدول العربية ـ القاهرة.

وانضمت إليها جميع الدول العربية بل ودول المنطقة كافة عدا إسرائيل. وهذه المعاهدة، وإن كانت قد كرست حيازة دول بعينها الأسلحة النووية وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أوما يطلق عليها دول النادي النووي، إلا أنها في الوقت نفسه ألزمت ببرنامج زمني لتحقيق ذلك، وهو ما أثار حفيظة الدول غير النووية المنضمة لهذه المعاهدة، وبخاصة أن الدول غير النووية لا تتوفر لها ضمانات كافية لتحقيق سلامتها حين تعرّضها لاعتداء نووي من طرف آخر، نظراً لقصور الضمانات الإيجابية والسلبية التي أقرها قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ لتشجيع هذه الدول على الانضمام للمعاهدة.

والغريب في الأمر هو أنه لحد هذا التاريخ لم تحقق المعاهدة أهم مبدأ من مبادئها وهو العالمية، حيث إنه ما زالت هناك ثلاث دول تمتلك قدرات نووية ـ ويطلق عليها اصطلاح «دول نووية غير معلنة» (Undeclared Nuclear States) لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي إسرائيل، والهند، وباكستان، وذلك بعد مرور أكثر من ٢٩ عاماً من دخول المعاهدة حيز النفاذ.

سيداتي وسادتي،

إن نظام عدم الانتشار قد مني مؤخراً بانتكاستين: **الأولى** تمثلت في التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في العام الماضي، والتي اعتبرت خروجاً عن مقاصد وروح معاهدة عدم الانتشار. أما **الثانية** فتتعلق بعدم مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي جعلت نظام عدم الانتشار رهينة للخلاف القائم بين الإدارة والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما خلق جواً من التشاؤم والاستنكار الدوليين، وأثار حفيظة الدول النووية الحليفة للولايات المتحدة، وهما بريطانيا وفرنسا اللتان صادقتا على هذه المعاهدة واعتبرتا أن رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة عليها بمثابة تخلّ غير مبرر عن سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لقضايا عدم الانتشار، أما الاتحاد الروسي والصين فقد استنكرا هذا الموقف بشدة واعتبراه إخلالاً بالمسؤولية الجماعية لدول النادي النووي، وأن الولايات المتحدة بذلك قد فتحت الباب على مصراعيه أمام دول أخرى للقيام بتجارب نووية والدخول إلى عصر جديد من الانتشار والتنافس النووي. وفي هذه الوضعية، فإنه ليس من المتوقع أن تقوم كل من الهند وباكستان بالانضمام إلى هذه المعاهدة التي لم توقعا عليها أصلاً، فضلاً عن أن انضمامهما شرط من شروط دخول المعاهدة حيز النفاذ.

سيداتي وسادتي،

إن أعقد مشكلة تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط تكمن في تفرّد إسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية ورفضها القاطع للانضمام، أو حتى الإفصاح عن

نيتها في الانضمام، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لقد عملت إسرائيل على إحاطة شؤونها النووية بالغموض، من منطلق «أن على الأصدقاء أن يتفهموا ذلك، كما أن على الأعداء أن يتعايشوا مع هذا الوضع»، وقاومت إسرائيل جميع المحاولات الرامية للتدخل في شؤونها النووية.

وعندما بدأت عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، تعرضت إسرائيل لضغوط كبيرة لإعادة النظر في سياستها النووية، إلا أنها استمرت في اتباع نهجها التقليدي المتمثل في رفض كل الجهود التي تركز على القضية النووية في إطار لجنة ضبط التسلح الإقليمي، التي توقفت أعمالها بسبب التعنّت الإسرائيلي وعرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويتمثل الموقف الإسرائيلي في هذا الصدد بالتالي:

ـ الإصرار على أن مشروع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يجب أن يتأجل حتى يتحقق السلام بين إسرائيل والعرب.

ـ الاستمرار في اتباع سياسة الغموض النووي والردع النفسي بغية استخدام ورقة التسلح النووي في الضغط على الأطراف العربية للقبول بالشروط الإسرائيلية في عملية السلام.

ـ التذرع بأن هناك أطرافاً إقليمية أخرى تمتلك قدرات نووية قد تؤثر في أمن إسرائيل.

ومما لا شك فيه أن كل هذه التوجهات تعرّض عملية السلام في الشرق الأوسط لأخطار جسيمة، وتُخلّ بتوازن القوى في هذه المنطقة الحساسة، الأمر الذي يدفع ببعض دول المنطقة إلى أن تلجأ إلى اقتناء وتطوير أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل،وينطوي هذا على تعريض السلم والأمن في المنطقة، بل في العالم إلى مخاطر لا تحمد عقباها.

وفي مقابل هذا الموقف الإسرائيلي الغامض المتشدد والمتمسك باحتكار امتلاك الأسلحة النووية، فإن جميع الدول العربية قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبذلت قصارى جهدها على جميع الصعد لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

ففي إطار الأمم المتحدة قامت كل من مصر وإيران في عام ١٩٧٤ بطلب إدراج موضوع «إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط» على جدول أعمال الدورة ٢٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد انتهت المناقشات إلى تبنّي القرار رقم ٣٢٦٣ الذي دعا جميع الأطراف المعنية في المنطقة إلى الإعلان عن عزمها الامتناع

ـ على أساس متبادل ـ عن إنتاج، أو حيازة أسلحة نووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما أكدت الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لعام ١٩٩١ الخاص بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، أكدت أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق في إطار هذا القرار تمثل خطوة نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل.

هذا، وقد بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ العديد من القرارات التي تتعلق بحظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، تطالب من خلالها الدولة الوحيدة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (إسرائيل) إلى سرعة الانضمام إلى المعاهدة والامتثال لأحكامها، تمهيداً لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفضلاً عن ذلك فإن المجموعة العربية قد نجحت باستصدار قرارات في إطار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة في الشرق الأوسط، الذي يصدر سنوياً بتوافق الآراء.

وعلى الرغم من هذه الجهود التي رسّخت لدى المجتمع الدولي مبدأ إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل لم ترضخ لهذا التوجه، وقد ساعدها في ذلك أن مؤتمر الدول الأطراف لتمديد ومراجعة المعاهدة لعام ١٩٩٥ قد توصل إلى تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، بتوافق الآراء، مما كرس من ناحية أخرى عدم امتلاك الدول الأطراف في المعاهدة لهذه الأسلحة بشكل أبدي أيضاً.

وعلى الرغم من تبنّي الولايات المتحدة لقرار الشرق الأوسط في مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ الذي يحث إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وإنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط من جميع أسلحة التدمير الشامل، إلا أنها لم تضغط عليها للامتثال لهذا القرار أو أية قرارات أخرى صادرة عن الشرعية الدولية في هذا الشأن، بل حالت من جهة أخرى دون توصل اللجنة التحضيرية في دوراتها الثلاث لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ لإصدار أية تقارير موضوعية، حيث أصرت على عدم إدراج هذا القرار في التقرير النهائي لهذه اللجنة، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ عالمية المعاهدة، ويكرس الخلل وعدم توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل. غير أن جهود الدول العربية ودول عدم الانحياز ومساندة المجتمع الدولي مكنت وفود الدول العربية من إرساء مبدأ أن قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية المراجعة، حيث تم الاتفاق في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية التي أنهت أعمالها في

نيويورك في شهر أيار/مايو الماضي على إحالة أوراق العمل المتعلقة بتنفيذ هذه القرار إلى مؤتمر الدول الأطراف عام ٢٠٠٠.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أيار/مايو ١٩٩٥ قد حدثت تطورات إيجابية محددة ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي:

١ ـ أصبحت جميع دول الشرق الأوسط ـ عدا إسرائيل ـ أطرافاً في المعاهدة.

٢ ـ استمرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنة العشرين على التوالي في اتخاذ قرار بتوافق الآراء تدعو فيه إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٣ ـ التأييد الشامل والمتزايد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون «حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط»، الذي طالبت بموجبه الجمعية العامة إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تعلن نيتها في الانضمام إليها ـ أن تنضمّ إلى المعاهدة دون إبطاء، وهذا التأييد يؤكد قلق المجتمع الدولي بسبب مواصلة إسرائيل تحديها للنداءات المتكررة والقرارات الصادرة عن الشرعية الدولية التي تناشدها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي.

٤ ـ اعتماد لجنة نزع السلاح بالإجماع في دورتها لعام ١٩٩٩ لمبادئ توجيهية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية في ما بين الدول الأعضاء في المنطقة المعنية، يعتبر إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أمراً جديراً بالتشجيع.

سيداتي وسادتي،

إنه مما لا شك فيه أن المجتمع الدولي يمارس ضغوطاً متزايدة من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، كم أنه يسير قدماً نحو إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل وبشكل خاص من الأسلحة النووية. ولم تعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية موضوعاً غير اعتيادي في البيئة الاستراتيجية العالمية. وحتى هذا التاريخ وقعت ١١٤ دولة على معاهدات لإنشاء مثل هذه المناطق، وتغطي الآن المناطق الخالية من الأسلحة النووية أكثر من ٥٠ بالمئة من مساحة العالم. أما قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، فمن أهمها قرار الشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥، حيث يعد هذا القرار وهو القرار الوحيد الذي يتبناه المؤتمر بشأن منطقة محددة ـ تعبيراً صريحاً عن مدى قلق الدول الأطراف من خطورة الموقف في الشرق الأوسط بسبب السياسات النووية الغامضة التي تتبعها إسرائيل، وعدم إخضاع

منشآتها النووية لرقابة دولية، الأمر الذي يعرّض المنطقة والأمن والسلم الدوليين للخطر.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي تعاني هذا الخلل الخطير، إذ إن العديد من الأقاليم والمناطق الأخرى في العالم قد اتخذت التدابير اللازمة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فيها.

أما بالنسبة لتداعيات التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في شهر أيار/مايو ١٩٩٨، فهي، وإن شككت من جهة في صدقية عالمية نظام عدم الانتشار النووي، إلا أنها أحدثت في الوقت نفسه نوعاً من التوازن النووي في منطقة جنوب آسيا، الأمر الذي تفتقده منطقة الشرق الأوسط.

وأمام هذه التحديات فإن جامعة الدول العربية لم تألُ جهداً لمواجهتها، فأنشأت لجنة فنية من أجل إعداد مشروع معاهدة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، كما أنشأت لجنة أخرى لمتابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تسعى اللجنة **الأولى** إلى التوصل إلى قاعدة اتفاق عربية حول مشروع المعاهدة تمهيداً لطرحها على الساحة الدولية والضغط على إسرائيل للانضمام إليها. أما اللجنة **الثانية** فتهتم بشكل أساسي بالأنشطة النووية الإسرائيلية المخالفة لنظام عدم الانتشار النووي، من أجل توعية المجتمع الدولي بمخاطرها.

سيداتي وسادتي،

إن النهج الذي تتبناه جامعة الدول العربية يتلخص في ما يلي:

- مواصلة الضغوط في جميع المحافل الدولية المختصة على مختلف الأطراف الفاعلة لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار بأكبر قدر من الشفافية لحمل إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- كسب التأييد الدولي لمساندة الموقف العربي في مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ المتمثل في اعتبار قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ جزءاً لا يتجزأ من عملية مراجعة عدم الانتشار.

- قيام الدول العربية بالحصول على التكنولوجيات النووية السلمية المتقدمة وتطوير منشآتها النووية ودعم الهيئة العامة العربية للطاقة الذرية لتمكينها من إنجاز المهام المنوطة بها.

ـ مطالبة الدول التي تمتلك قدرات نووية متقدمة بمساعدة الدول العربية في تطوير قدراتها النووية السلمية وفقاً لمقتضيات المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

ـ تشجيع مؤسسات البحث العلمي العربية العاملة في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية على الانفتاح على مجتمعاتها حتى تستفيد من التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال في ميادين الطب والزراعة وغيرها.

ـ التركيز إعلامياً على فضح المراوغات الإسرائيلية الرامية للتنصل من مسؤولياتها إزاء نظام منع الانتشار النووي وعدم الامتثال لقرارات الشرعية الدولية في هذا الصدد.

ـ دعم موقف بعض الدول العربية المتمثل في عدم الانضمام إلى معاهدتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية كوسيلة لممارسة الضغط على إسرائيل وحملها على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وختاماً، فإنني أكرر شكري وتقديري لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، وكل من عمل فيها على عقد هذا المؤتمر السنوي المهم الذي بدأ يفرض نفسه على الساحة الأكاديمية، وأخص بالذكر هنا الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة، على جهده في تشجيع تفعيل البحث العلمي لخدمة المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة الافتتاح الثانية

علاء خيرت(*)

السيدات والسادة،

أود أن أستهل هذه الكلمة بأن أتوجه لكم بالشكر على دعوتكم الكريمة للمشاركة في هذه المناسبة المهمة، ولطرحكم هذا الموضوع الحيوي، ألا وهو مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط في التوقيت المناسب.

أما عن الموضوع المطروح، فليس ثمة شك في أن التحديات التي واجهت منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأربعة الماضية، وعلى رأسها السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، سوف تنتقل معنا إلى الألفية الجديدة، وسوف تتطلب جهداً إضافياً وتفكيراً متجدداً وإرادة صادقة لمواجهتها، وقد أحسن هذا المنتدى الذي يجمع صفوة العاملين في مجال العلاقات الدولية ونزع السلاح، اختيار التوقيت والموضوع ما يعبر عن إدراك واع بنبض السياسة الخارجية المصرية وأولوياتها في المرحلة المقبلة.

السيد الرئيس،

السادة الحاضرون،

اسمحوا لي أن استعرض بإيجاز جهود الدبلوماسية المصرية في تناولها هذا الموضوع الحيوي على الصعيد الدولي، باعتباره الإطار الأعم للتحرك المصري، لأنتقل منه إلى تحركنا على المستوى الإقليمي، ثم أعرض الجهود المصرية في إطار نظام منع الانتشار النووي، وعلى رأسها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ـ التي تعلمون أننا نعمل على إجراء أول مراجعة شاملة لها منذ التحديد اللانهائي للمعاهدة عام ١٩٩٥، وأخيراً سأعرض التحرك الدبلوماسي المصري في محفل جديد ومتطور، بهدف دفع مسيرة نزع السلاح النووي.

(*) مدير إدارة نزع السلاح بوزارة الخارجية ـ القاهرة.

السيد الرئيس،

لا شك في أننا جميعاً متفقون على أن الثورة الذرية، إذا جازت هذه التسمية، تعد من أهم إنجازات القرن العشرين، فكانت استخداماتها السلمية للطاقة الذرية تطوراً محموداً في مسيرة الإنسانية، بينما كانت تطبيقاتها العسكرية، سواء استخداماً أو تهديداً أو ردعاً، خطراً على البشرية يهدد حق الإنسان في الحياة، وحق الشعوب في الأمن والتقدم. ومن هنا نبع تأييد مصر ودعمها لنظام منع انتشار الأسلحة النووية منذ نشأته، وانضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومن هنا أيضاً حرص مصر الدائم على السعي لتحقيق عالمية هذا النظام من دون استثناءات، والحفاظ على صدقيته وتوازنه، وذلك بقيام الأطراف كافة باحترام التزاماتهم من دون أي انتقائية أو تمييز.

إن موقف مصر تجاه قضية منع انتشار الأسلحة النووية إنما ينبع من سياسة راسخة تمتد جذورها عبر سنوات طويلة، ويعكس مبادئ ثابتة تمت ترجمتها على مر العقود إلى مواقف محددة على المستويين الدولي والإقليمي. واسمحوا لي أن أذكّر سريعاً بما تبذله مصر على الساحة الدولية من أجل إزالة خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط:

- فانطلاقاً من الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة الإفريقي الأول الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٦٤، شاركت مصر مع الدول الإفريقية في جهد متصل حتى تصير القارة الإفريقية خالية من الأسلحة النووية، وكلل هذا الجهد بالنجاح بعد ثلاثة عقود باعتماد اتفاقية إخلاء القارة الإفريقية من الأسلحة النووية في القاهرة عام ١٩٩٦.

- وعلى صعيد الأمم المتحدة، دعت مصر وإيران منذ عام ١٩٧٤، عبر الجمعية العامة، إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي دعوة تبنتها مصر وحدها بعد ذلك وحتى الآن، وحققت توافقاً دولياً بشأنها منذ عام ١٩٨٠. كما تطرح مصر والدول العربية سنوياً قراراً في الجمعية العامة بشأن مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو يحظى بتأييد ساحق من أعضاء الأمم المتحدة.

- أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فتدعو مصر سنوياً إلى تطبيق نظام ضمانات الوكالة على جميع المواد والمنشآت النووية في الشرق الأوسط، مدعومة بعضوية الوكالة بأكملها، كما سبق أن اقترحت مصر أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببلورة نموذج للضمانات والتحقق من الالتزامات القانونية النابعة من إنشاء المنطقة، مساهمة منها في بلورة تصوّر عملي لهذا الموضوع.

ـ ومن المنطلق نفسه، تقدم الرئيس حسني مبارك في نيسان/ أبريل ١٩٩٠، بمبادرة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بجميع أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية، وأيضاً وسائل إيصال تلك الأسلحة. كما دعا عام ١٩٩٨ إلى عقد مؤتمر دولي لبحث إخلاء العالم من جميع أسلحة الدمار الشامل في غضون فترة زمنية محددة.

هكذا تعددت المبادرات والجهود المصرية على الساحة الدولية في مجال نزع السلاح، ولكن للأسف يزداد معها، وبالتوازي، شعور بالإحباط وخيبة الأمل، ناجمين عن استمرار تجاهل إسرائيل لنداءات متكررة من المجتمع الدولي بالانضمام إلى نظام الرقابة والتفتيش الدوليين على المواد النووية، ونبذ أي استخدام عسكري للطاقة الذرية.

أما على الصعيد الإقليمي، فنجد أن نزع أسلحة الدمار الشامل، وهي الصيغة المثلى لأمن الشرق الأوسط كله، لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار متكامل وشامل ينطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز. فالسلام لا يدوم مع وجود خلل في موازين القوى أو تفاوت في الحقوق والالتزامات بين الدول، في أمور تتعلق بأمنها القومي. وقد انبثق عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط مسار المفاوضات متعددة الأطراف، وأحد جوانبه مجال ضبط التسلح والأمن الإقليمي بناء على طلب مصر، انطلاقاً من إدراكنا بأن هذه الموضوع من القضايا الجوهرية والحيوية التي يجب الاتفاق عليها إقليمياً لإرساء السلام الحقيقي والاستقرار في هذه المنطقة.

وهنا تجب الإشارة إلى أن مصر تؤمن بضرورة تحقيق الأمن المتساوي بأدنى قدر ممكن من التسليح، وكان هذا هو الإطار الحاكم للموقف المصري، الذي ظل متسقاً وواضحاً في ضرورة أن تتوافر الشروط التالية في أية إجراءات لنزع السلاح على المستوى الإقليمي، إذا كنا نرغب في أن تتوافر لها فرصة النجاح:

ـ أن تكون تلك الإجراءات فعالة في خفض مستويات التسلح، فقد أثبتت التجربة في المنطقة أنه مهما ارتفعت مستويات التسلح لدى أي دولة كماً أو كيفاً، فإن ذلك وحده لا يوفر الحماية أو الأمان.

ـ أن تسهم تلك الإجراءات في تحقيق توازن أمني على النطاق الإقليمي، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا لفظنا جميعاً العقيدة القائلة بأن الأمن يتحقق بالتفوق العسكري، سواء كان تفوقاً تقليدياً أو غير تقليدي، فاستمرار هذه المفاهيم لا يمكن إلا أن يقود المنطقة إلى سباق تسلح يهدر الموارد، ولا تحمد عقباه.

ـ ضرورة أن تتسم إجراءات نزع السلاح الإقليمية بالمساواة والشمولية، فمن

الضروري أن تتساوى دول المنطقة في المزايا الممنوحة لها والالتزامات الواقعة عليها في مجال الأمن ونزع السلاح، وخاصة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل حيث تجب معالجة الموضوع من جوانبه كافة، من دون انتقائية أو تمييز.

وبناءً عليه، فقد دعت مصر مراراً في إطار المباحثات متعددة الأطراف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي إلى بدء اتخاذ خطوات محددة نحو انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات والتفتيش الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن للأسف الشديد لم يلق هذا الطرح استجابة من جانب إسرائيل. كما دعت مصر في الإطار نفسه إلى بدء التفاوض حول إجراءات إقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل، فقوبل هذا المسعى برفض مماثل، الأمر الذي أدى بالمسار متعدد الأطراف إلى طريق مسدود بسبب تزّمت طرف واحد، هو إسرائيل.

أما على صعيد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فقد عبّر مؤتمر ١٩٩٥، لمراجعة وتمديد أجل معاهدة منع الانتشار، عن قلق المجتمع الدولي من استمرار التفاوت في الالتزامات في منطقة ذات حساسية مثل الشرق الأوسط، فأفرد المؤتمر قراراً خاصاً لمنطقة الشرق الأوسط طالب فيه ـ ضمن أمور أخرى ـ بسرعة تحقيق عالمية المعاهدة على المستوى الإقليمي، وكان ذلك في إطار صفقة متكاملة كفلت تمديد أجل المعاهدة وأرست مبادئ وأهدافاً لمنع الانتشار ونزع السلاح، ووضعت أسساً جديدة لتعزيز عملية المراجعة. وقد انضمت دول الشرق الأوسط جميعاً ـ باستثناء إسرائيل ـ إلى المعاهدة، وقبلت بإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وللأسف، فإن هذا الاستثناء لدولة واحدة يشكّل مصدراً مستمراً للتوتر، وينتقص بدرجة كبيرة من صدقية نظام منع الانتشار.

أما الآن، ونحن على أبواب مؤتمر عام ٢٠٠٠ لمراجعة المعاهدة، فنجد أن العملية التحضيرية لمؤتمر المراجعة قد تعثرت، ولا يخفى على أحد من الحاضرين أن صدقية نظام منع الانتشار بأكمله سوف تكون موضعاً للاختبار في مؤتمر ٢٠٠٠، فهل أوفى المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها عام ١٩٩٥ بالنسبة لنزع السلاح النووي، أو تعزيز عملية مراجعة المعاهدة؟ وهل تحققت عالمية المعاهدة، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط؟ وهل أخضعت الدول كافة في منطقة الشرق الأوسط منشآتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟... أو بعبارة أخرى، هل أوفى المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها عام ١٩٩٥ من دون انتقائية أو تمييز؟ هذه تساؤلات أساسية سيكون على مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠ أن يجيب عنها، وسوف يتم على أساسها تقويم صدقية نظام منع الانتشار ككل.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى كلمات وزير خارجية مصر، السيد عمرو موسى، في خطابه أمام الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر الماضي، حيث ذكر أن المنطق السليم يدعو إلى وضع حدّ لهذا الاستثناء والدعوة الصارمة لانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار، وسوف يفرض هذا الموضوع نفسه عام ٢٠٠٠ في المؤتمر الأول لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. كما أكد وزير الخارجية أهمية أن تكون أولى أولويات مؤتمر المراجعة القادم بلورة خطوات جادة لتحقيق عالمية المعاهدة، وذلك في إطار احترام الدول الأطراف للتعهدات والالتزامات التي قطعتها عام ١٩٩٥، من دون انتقائية أو تمييز.

أما عن التطورات على الساحة الدولية خلال الفترة الأخيرة، فقد أخفق مؤتمر نزع السلاح في جنيف في إحراز أي تقدم بشأن نزع السلاح النووي، كما أخفقت اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠، لمراجعة معاهدة منع الانتشار، في معالجة موضوع نزع السلاح النووي، بموجب المادة السادسة من المعاهدة ومن ناحية أخرى، فما زالت معاهدتا خفض الأسلحة الاستراتيجية الأولى والثانية (START I) و(START II) متعثرتين في ضوء ارتباطهما بمعاهدة تقييد النظم المضادة للصواريخ الباليستية المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا عام ١٩٧٢، كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وهي جميعاً شواهد بأن جهود نزع السلاح النووي لا تسير في الطريق السليم، وكانت جميعها اعتبارات دعت مصر وست دول أخرى هي جنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك وايرلندا والسويد ونيوزيلندا إلى إصدار إعلان مشترك في حزيران/ يونيو ١٩٩٨، أعربت فيه عن قلقها من استمرار المخاطر الناجمة عن بطء عملية نزع السلاح النووي، واستمرار ثلاث دول قادرة على إنتاج الأسلحة النووية خارج إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT). وطالبت الدول بنزع أسلحتها النووية كما اقترحت بعض الخطوات العملية التي يمكن للدول النووية اتخاذها في هذا الصدد، وطالبت الدول الثلاث التي تمتلك قدرات نووية متقدمة ولكنها لم تنضمّ بعد إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بسرعة الانضمام إليها.

وقد قامت الدول السبع ـ التي يطلق على تحرّكها الجماعي اسم تحالف الخطة الجديدة ـ بطرح رسالتها في قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ ومجدداً في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، حيث حصل على تأييد قاطع من أعضاء الأمم المتحدة، وطالب هذا القرار باتخاذ خطوات جادة ومحددة من أجل تحقيق تقدم ملموس في نزع السلاح النووي وبسرعة انضمام الدول غير الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إليها وإخضاع موادها ومنشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السادة الأجلاء،

لا أود مزيداً من الإطالة أو الاستفاضة، وإنما وددت فقط أن أطرح مع هذه الجمع المميز بعضاً من الأفكار والتصورات التي تشكّل أهم معالم تحرك الدبلوماسية المصرية في التعامل مع مسألة حيوية تمسّ أمن الوطن وحاضره ومستقبل أجياله. فاسمحوا لي أن أكرر امتناني لأسرة مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط لإتاحة الفرصة لمشاركتكم هذا الاجتماع المهم، والاستنارة بآرائكم، أملاً بأن يكون هذا اللقاء الأول في لقاءات متكررة، بإذن الله.

كلمة الافتتاح الثالثة

محمد صبيح(*)

إخوتي وأخواتي،

أشعر بالاعتزاز والفخر في أن أكون بينكم في هذا المدرج للمرة الثالثة أو الرابعة. ويأتي هذا الاعتزاز من أن لنا في هذه الجامعة تاريخاً وذكريات. وقد تخرج فيها شباب لنا في عام ١٩٦٧، وبعضهم ترك الدراسة ليستشهد على أرض فلسطين، وهذه مناسبة أذكرهم فيها، كما جرت العادة في كل عام.

ونشعر بالفخار أيضاً أن نكون في رحاب هذه الجامعة الجادة التي تولي قضايا أمتنا العربية اهتماماً كبيراً، وأن نكون بين هذه الكوكبة من العلماء العرب الذين جاؤوا يناقشون أهم قضايا أمتنا العربية، وهي قضية نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

سوف نستمع خلال هذه الندوة إلى تقارير علمية جادة حول الموضوع في جميع نواحيه، ولكنني سأتحدث معكم حديث القلب إلى القلب، حديث الخوف. فعندما دخلت هذه القاعة سألتني إحدى الأخوات، مالكم ومال الأسلحة الذرية في فلسطين؟ في الواقع لعلنا أكثر المتضررين في هذه المنطقة من الأسلحة الذرية الإسرائيلية.

منذ أن كشف موردخاي فانونو في عام ١٩٨٦ القدرات النووية الإسرائيلية، ونشرت الصحف صور المفاعلات الذرية في ديمونا، وتحقق علماء غربيون من ذلك، وعلى رأسهم بروفيسور بورهاني، والغموض قد أزيل من حول القدرات النووية الإسرائيلية، لكنه فتح مجالات كثيرة للخوف، وخاصة لدى شعب فلسطين، ليس

(*) ممثل دولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية.

فقط من أن إسرائيل لديها أكثر من مائة رأس نووي، ولديها وسائل نقل الأسلحة إلى كل مكان في منطقة الشرق الأوسط، وربما أبعد من ذلك عبر صواريخ يصل مداها كما هو معلوم إلى ٤٨٠٠ كيلومتر، ووسائل نقل حديثة، سواء كانت بالطائرات أو بالصواريخ أو حتى في البحار، بالغواصات التي تلقتها مؤخراً من ألمانيا. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل لديها مخابئ ووسائل حماية، بينما الشعب الفلسطيني، لا يوجد لديه أي نوع من الحماية، حتى الكمّامات الواقية التي كانت توزع أثناء الحروب، وخاصة حرب الخليج على الإسرائيليين لم توزع كمامة واحدة منها على الشعب الفلسطيني، فهو مكشوف، وأعزل، في هذا المجال.

إن إسرائيل لديها أكبر مخزون من النفايات النووية على الكيلو متر المربع الواحد الآن. ومنذ أكثر من ثلاثين إلى خمس وثلاثين سنة وهي تدفن هذه النفايات في البقعة الصغيرة من أرض فلسطين، سواء كان ذلك في آبار على أعماق، أو في البحار. والآن هناك اتجاه لإرسالها إلى دول أخرى، وخاصة الدول العربية، مع كل ما ينجم عن ذلك من آثار بيئية يمكن أن يتضرر جرّاءها الشعب الفلسطيني في مياهه وبحاره ونباته ومواطنيه، وسيمتد هذا التأثير إلى بقاع كثيرة في العالم على غرار ما حدث في اليابان.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن إسرائيل تتجه نحو اليمين. وفي الجيش الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية عدد كبير من الضباط يتجهون إلى اليمين لأنهم متدينون، فإننا قد نواجه الخيار شمشون، أو الخطأ شمشون، كما يتحدثون عن ذلك في إسرائيل. ويعني ذلك أن إسرائيل إذا تلقت ضربة، فإنها سوف تمحو المنطقة وما فيها.

نحن الآن أمام خطر شمشون كما حدث في اليابان.

ماذا ستكون النتيجة؟ وماذا سيعمل الشعب الفلسطيني؟

إن الرئيس محمد حسني مبارك كان بعيد النظر، عندما أطلق نداء قوياً لإخلاء هذه المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، فلا بد أن نتكاتف، كعرب، مع كل من يحب السلام في العالم خلف هذه المبادرة، حتى تصبح هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

لماذا لا توقع إسرائيل على معاهدات الشفافية والتفتيش؟

لماذا لا توقع على ذلك؟

هل لأنها تريد أهدافاً شريرة؟ هل لأنها تريد تهويد القدس وهدم المسجد الأقصى، ولا يستطيع الوطن العربي والإسلامي أن يتحدث بعد ذلك؟ هل هناك من يريد أن يعيد إسرائيل التوراتية ويستبيح المنطقة من الفرات إلى النيل؟ لماذا هذه

الأسلحة التي تتدفق على إسرائيل؟ لا بد أن نضع الأمر أمام الرأي العام العربي، وليس أمام العلماء فقط. يجب على الرأي العام العربي أن يعي أن ثمة خطراً عليه في كل مكان من الأرض العربية، حتى يلتف حول قيادته الوطنية مدافعاً عن أرضه ومدافعاً عن مستقبله. ثم نتساءل: لماذا هذا الدعم الغربي لإسرائيل والسكوت المريب عنه؟ يتحدثون عن أسلحة الدمار الشامل في إيران، وضرب المفاعل النووي العراقي، ويُعاقب العراق كل يوم، والأسلحة كالأفاعي تنام تحت فراشنا، والغرب يسكت على ذلك. والأدهى من ذلك أنه يقدم المساعدة لإسرائيل. مفاعل ديمونا ـ كما نعلم جميعاً ـ أصبح متقادماً، وستقدم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مفاعلات ذرية جديدة، وهو أمر لم يعد سراً، ولدى جامعة الدول العربية معلومات كاملة عنه.

والولايات المتحدة لا تبخل على إسرائيل بالتكنولوجيا النووية، فقد قدمت لإسرائيل السوبر كومبيوتر، الذي يجعل إسرائيل قادرة على القيام بتجارب نووية عن طريق المحاكاة في داخل المعامل، وليس خارجها.

كما قدمت ألمانيا غواصات دولفن القادرة على نقل الأسلحة النووية إلى أي مكان. وقد قدمت غواصتين هدية لإسرائيل، ودفعت إسرائيل ثمن غواصة واحدة في حين تحرم بلداننا العربية حتى من الأسلحة التقليدية، ويثيرون الضجة على سوريا لأن لديها صواريخ سكود وغير ذلك. لذلك إخوتي، هذه الندوة مهمة جداً، هذه الندوة منطلق كبير لعمل عربي علمي شعبي لاحتواء هذا الخطر الداهم، وأشكركم لاستماعكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة الافتتاح الرابعة

أحمد همام عطية(*)

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أرحب بحضراتكم في هذا المؤتمر الموقر بمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، والذي تدور مناقشاته حول مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط، في وقت أصبح الخطر محيطاً بالعالم كله، ويظهر مجدداً متلاحقاً في أماكن متعددة.

السيدات والسادة،

إن ما شهده القرن الحالي، وخاصة في سنواته الأخيرة، من تسابق رهيب في مجال التسلح والاستحواذ على أنواع أسلحة الدمار الشامل.. يعد شكلاً من أشكال الصراع، الذي يحمل في طياته تنبؤات وتوقعات تقترب من اليقين، بما سيكون عليه وجه الحياة لو استخدمت هذه الأسلحة.

لقد أصبحت هذه الأسلحة تشكل محوراً مهماً من محاور القلق في العالم كله، لأن دورها بعيد الامتداد، عميق التأثير، لأنه لا يقف عند حد مكان معين أو جيل بعينه.. بل يتعدى حدود المكان وأبعاد الزمان.

إن الأطماع التي سيطرت، وتسيطر، على بعض دول العالم.. وطموحاتها الشاذة في السيطرة والسلب والتهديد هي وراء هذا التملك.. الذي يدفعها إلى الحصول على التفرد الباعث على التمكن.

(*) محافظ أسيوط ـ مصر.

ولقد تعددت الدول المتملكة لهذه الأسلحة وتنوعت الإمكانات. وأصبح الخطر يهدد العالم كله. ومن هنا ظهرت الصيحات المختلفة التي تحمل طابع الخوف والقلق. وتدعو إلى الحد من إنتاج هذه الأسلحة المدمرة ومنع انتشارها.. وخاصة بعد أن امتلكت هذه الأسلحة بعض دول العالم غير المسؤولة، والتي تعتمد على منطق محاولة التفرد.. ولا تلتزم بمعاني الشرعية والحقوق المشروعة.. والخطر كل الخطر من هذه الدول التي ربما تسيء استخدامها، فتؤدي إلى الدمار الشامل حتى وإن كان لها نصيب من هذا الدمار.

السيدات والسادة،

إن ما نعيش فيه الآن قد ابتعد عن منطق الحياة وتجرّد في كثير من الأحيان والظروف من المبادئ الإنسانية، مما دفع إلى هذا التسابق، الذي يحمل كل يوم جديداً من القلق، حتى أصبحت بعض الدول تجد أن امتلاكها لهذه النوعية من الأسلحة غاية تسعى من خلالها إلى التهديد والتسلط. والمشكلة أن المحافل الشرعية أصبحت عاجزة، لا تقدم حلاً، ولا تعالج مشكلة، ولا ترسم طريقاً للعيش السلمي.. ولقد أصبحت هذه الأسلحة تشكل عقبة أمام جميع مظاهر وأشكال التنمية، وتحقيق الرخاء والرفاهية.

ولقد قادت مصر مبادرة الدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. من أجل تحقيق السلام الدائم العادل، الذي من خلاله تعود الحقوق المشروعة لأصحابها..

ولا شك في أن تحقيق السلام وإنجاز أشكال التنمية يمثلان تحديات القرن.. فلا سلام بلا تنمية شاملة.. ولا رخاء بلا تفكير وتخطيط وتدبير في جو يحفز على توسيع مجالات التنمية..

ومن هنا كان هذا المؤتمر «مستقبل الخيار النووي في منطقة الشرق الأوسط».. الذي يحمل في طياته أهدافاً مختلفة، أساسها البحث والتفكير في سبل تفعيل النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية.. من خلال خطوط جادة وإمكانيات محددة وطرق إيجابية.

السيدات والسادة،

إن خطر الأسلحة النووية قد امتد لتدخل بعض الدول في دائرة الدول المنتجة التي تقوم بإجراء تجاربها في أماكن متعددة على الرغم من ضعف إمكانياتها المادية. من هنا، فإنه لا مستقبل للسلام في أي مكان، وخصوصاً الشرق الأوسط، في غياب التوازن الاستراتيجي.

السيدات والسادة،

إن مبادرة السيد الرئيس محمد حسني مبارك الداعية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تتطلع إلى عهد جديد ومستقبل أكثر إشراقاً وأعظم التزاماً.. ودعوة إلى الخير من خلال سلام شامل يتيح جميع فرص التنمية واستثمار سبلها. من هنا، فإنني أرجو لمؤتمركم الموقر «مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط» كل النجاح من خلال استعراض الرؤى والأفكار والتوصيات.. وأن تكلل جهوده ومناقشاته نتائج قابلة للتطبيق، بما يعود على وطننا ومنطقتنا بالرخاء والرفاهية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة الافتتاح الخامسة

محمد رأفت محمود

الإخوة والأخوات،

لقد اعتدنا منذ سنوات أربع أن نلتقي في هذه القاعة في مناسبة أصبحت تقليداً سنوياً ثابتاً من تقاليد جامعتنا. هذه المناسبة هي المؤتمر السنوي لمركز دراسات المستقبل الذي يتداعى إليه الباحثون والخبراء والعلماء من أنحاء شتى على امتداد الوطن العربي، يناقشون في كل عام قضية مستقبلية تؤرق ضمير الأجيال، وتنعقد عليها الآمال والتطلعات، وتلوح حولها الفرص وتتزاحم التحديات، وفي السنوات الثلاث الماضية قدم الخبراء والباحثون من مدارس علمية متعددة رؤيتهم المستقبلية والاحتمالات المتوقعة في ثلاث من القضايا القومية الكبرى المعلقة في أفق المستقبل العربي وهي القدس، والسوق العربية المشتركة، والمياه. وفي هذه السنة التي نستعد فيها للانتقال من قرن إلى قرن ومن ألفية إلى ألفية، كانت هواجس الأمن والسلام وإخلاء المنطقة التي نعيش فيها مما يهدد مستقبلها ومستقبل أجيالها من أسلحة الدمار الشامل، هي الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا لمؤتمرنا السنوي الرابع الذي ينعقد والعالم كله يتطلع إلى أن يكون العام ٢٠٠٠ هو العام الذي تتوج فيه جهود المجتمع الدولي بالنجاح في بناء نظام عالمي عادل لحظر انتشار الأسلحة النووية لا ينحاز إلى أحد ولا يستثني أحداً.

لقد استلهمنا دعوة الرئيس مبارك بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتوجهنا بها إلى جامعات ومراكز علمية وإلى منظمات وجمعيات وأفراد مرموقين في مواقع المسؤولية المختلفة وفي أقطار عربية عديدة. وقد كان تجاوبهم مع النداء رائعاً وإيجابياً ويعكس إيماناً راسخاً بأن السلام الحقيقي هو السلام القائم على توازن المصالح وهي ثابته ودائمة، وليس السلام القائم على توازن القوى وهو مؤقت

وغير دائم، كما أن السلام المنشود الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لا يدوم مع وجود خلل في توازن القوى.

لقد أثبتت الدول العربية جمعاء بتوقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إيمانها بالسلام واحترامها وحرصها على بناء تدابير الثقة وإيجاد مناخ من الأمن المتبادل والمتكافئ. ولكن يبقى على إسرائيل في المقابل أن تقدم على خطوة مماثلة، وتقوم بمبادرة تعلن فيها انضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي وتقبل الرقابة والتفتيش الدوليين على منشآتها النووية أسوة بجيرانها، وبغيرها من دول العالم.

الإخوة والأخوات،

لقد عبرت أبحاث ودراسات كثيرة تقدم بها مشاركون من أقطار عربية عديدة عن موقف ينبذ الحرب والعدوان، وعن توجه يتطلع إلى الأمن والسلام، وتنسج هذه الأبحاث في ما بينها رؤية مشتركة لم تعد تقبل الشك في أهمية بناء عالم جديد خال مما يهدده بالدمار الشامل. عالم يريد أن يوفر لأبنائه وللأجيال القادمة فرصاً أكثر أمناً واستقراراً، وحياة أكثر رخاء ورفاهية من دون أن يضطر إلى أن يقتطع من قوته ومن رفاهيته ومن تقدمه واستقراره، من أجل أن يبني بنفسه قواعد هلاكه، وتدمير فرص الحياة فوق هذا الكوكب، الذي استخلفنا الله في تعميره ونمائه.

إن المؤتمر السنوي لمركز دراسات المستقبل وهو يستقبل اليوم هذا العدد الكبير من المفكرين والعلماء والباحثين الذين جمعهم نداء الواجب، وتداعوا لصحوة الضمير، وقدموا بجدية وتجرد ثاقب رؤيتهم في قضية باتت مصدر قلق لكل ذي ضمير يهمه أن يطمئن على مستقبل الأجيال القادمة من أبناء هذه المنطقة، ويقتنع بأن خيارنا للسلام خيار قائم على اقتناع مشترك بأهميته، ليس لنا فقط، ولكن لشركائنا في السلام، ولجيراننا، وللإنسانية جمعاء، التي أدارت ظهرها إلى غير رجعة للحرب وتوجهت بقلبها وعقلها وضميرها إلى بناء عالمها الجديد على أسس من العدل والديمقراطية، والرخاء والمعرفة، واحترام حقوق الإنسان.

الإخوة والأخوات أعضاء المؤتمر،

إنني وأنا أفتتح معكم هذه الجلسة الاحتفالية للمؤتمر السنوي الرابع إنما أجد من الواجب عليّ أن أذكر بالشكر والعرفان أولئك الذين ساندونا وقدموا عونهم المادي والأدبي لكي يعقد هذا المؤتمر في حينه، ولم يدخروا وسعاً لكي يكتمل هذا اللقاء على هذا النحو، وأن تستمر فكرة المؤتمر السنوي طوال هذه السنوات الأربع من دون توقف. والحمد لله، فإن قائمة المساندين لجهودنا ونشاطنا تطول وتتسع، وتضم أنصاراً جدداً ومعاونين.

الإخوة والأخوات،

ولتأذنوا لي في مقام العرفان بالجميل أن أنوه بالدعم المادي والأدبي الذي قدمته وتقدمه لجامعتنا ومراكزنا المتخصصة جهات وشخصيات عديدة، يأتي على رأسها د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأن أشكر ممثله السيد محمد الفاتح الناصري مسؤول ملف نزع السلاح النووي، كما أنني أشكر الأستاذ عمرو موسى وزير الخارجية، لاهتمامه بتمثيل الخارجية المصرية سنوياً في مؤتمرات المركز، وأن أحيّي بهذه المناسبة واحداً من خيرة أبناء الخارجية المصرية هو السكرتير أول علاء خيرت عيسى، مدير شؤون نزع السلاح بوزارة الخارجية.

ومرة أخرى أجدد شكري وتقديري للصديق الكريم وممثل شعب فلسطين الشقيق وسفيره الدائم لدى جامعة الدول العربية الأستاذ محمد صبيح الذي يحرص منذ سنوات على أن يكون على رأس هذه المناسبة السنوية، وأن يوطد بوجوده بيننا أواصر المحبة والأخوة التي جمعت بيننا.

وأخيراً: فإن كلمتي تضيق عن الشكر والتقدير لممثلي الجامعات والمعاهد والمراكز والهيئات العلمية في مصر والدول العربية الشقيقة، المشاركين في هذا المؤتمر. ويطيب لي أن أخص كلاً منهم بتحية خالصة وتقدير رفيع لما تجشّموه من أعباء المشاركة، وما أظهروه من حماس طاغ للمساهمة العلمية في هذا المؤتمر الذي جاءت فيه آراؤهم وتصوراتهم دعماً وتأييداً للمبادرة المصرية الشجاعة التي أعلنها الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وليوفقكم الله ويرعاكم.. ويبارك جهدكم ويسدد خطاكم.



كلمة الافتتاح السادسة

محمد ابراهيم منصور

الإخوة والأخوات،

مرة رابعة، يقدر لهذا اللقاء أن يكون.. ولهذا المؤتمر أن ينعقد ولهذا الملأ من مثقفي الأمة ومفكريها وعلمائها وباحثيها أن يلتقوا في مؤتمرهم الرابع الذي بات تقليداً راسخاً من التقاليد التي أرسى قواعدها مركز دراسات المستقبل، استجابة لدواعي الحاجة إلى ملتقى سنوي يحتضن المؤمنين بأن المستقبل ليس صناعة الحالمين أو حرفة الأدعياء والمنجمين. بل المستقبل علم وتخطيط وترجيح لخيارات وتوجه مقصود - لا تحكمه الصدفة - نحو غايات محددة. وأن المستقبل ليس قدراً محتوماً يهبط على الرؤوس من خارج التاريخ، ولكنه خيار إنساني يتشكل في رحم التاريخ وبفعل الإرادة الحرة الفاعلة للإنسان.

لقد كانت السنوات الأربع السابقة اختباراً لصدقية التوجهات التي التزم بها المركز في استشراف المستقبل الحضاري للأمة، والتبشير بالفرص السانحة والتنبيه إلى التحديات التي تترصدنا على مشارف الألفية الجديدة، وقد اجتاز المركز هذا الاختبار ليس بفضل جهود أبنائه واقتناعهم الذاتي بالرسالة المعلقة في أعناقهم وإنما بفضل المساندة الأدبية والروحية التي يتلقاها المركز من قادة الرأي والفكر، ومن رموز العمل القومي، المؤمنين برسالته التي يضطلع بها في منطقة قدر لها أن تقاتل ضد أعداء المستقبل والمجاهدين من أجل ماض لن يعود وتاريخ لن يتكرر.

الإخوة والأخوات

إذا كان القرن العشرون هو قرن اكتشاف الذرة والقرن الذي شهد مأساة الدمار الشامل لمدينتين يابانيتين هما هيروشيما وناغازاكي جراء استخدام القنبلة الذرية لأول مرة في التاريخ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وآثار الدمار والهلاك اللذين ما زالا شاهدين على بشاعة الحرب النووية في إهلاك الزرع والضرع والنسل، فإن القرن

الحادي والعشرين يجب أن يكون قرن التخلص من السلاح النووي ووقف السباق نحو حيازته وتصفية الترسانات النووية، التي ما زالت بعض الدول تحتفظ بها من دون داع. وربما كان انعقاد مؤتمرنا اليوم، ونحن على مشارف العام ٢٠٠٠، ذا مغزى لا يغيب على هذه الرغبة العارمة التي تجتاح العالم كله، وتعتمل في نفوس الكثيرين من سكان منطقتنا المتطلعة إلى سلام دائم وعادل، لا تحرسه الرؤوس النووية التي يمتلكها البعض، وإنما تحرسه المصالح المتوازنة، ويحرسه الأمن المتكافئ، وتحرسه الإرادة الحرة التي اختارت طريق السلام.

إن المؤتمر، وهو ينعقد تجاوباً مع مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ليضع نصب عينيه هدفاً لا يغيب، وهو دعوة القوى الفاعلة فكرياً وسياسياً وعلمياً للالتفاف حول هذه المبادرة وتأييدها والسعي مع كل القوى المحبة للسلام إلى ضرورة تنشيط جهود نزع السلاح النووي وبقية أسلحة الدمار الشامل وسرعة تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار النووي، والالتزام بإعلان دبلن في حزيران/يونيو ١٩٩٨ الذي أصدرته دول «تحالف الأجندة الجديدة»، التي تضم مصر وجنوب افريقيا والبرازيل والمكسيك وايرلندا والسويد ونيوزيلندا، والذي يطالب باتخاذ خطوات جادة ومحددة في مجال وقف السباق حول اقتناء وحيازة الأسلحة النووية. وإذا كانت الدول العربية قد انضمت إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وقبلت نظام التفتيش الدولي على المنشآت النووية، إلا أن استثناء إسرائيل من الانضمام إلى هذه الاتفاقية ورفضها نظام التفتيش الدولي، يشكل مصدراً مستمراً للتوتر ويلغي فعالية المواثيق الدولية الخاصة بمنع الانتشار والرقابة على التسلح، وسوف يؤدي إلى سباق لا تعرف نهايته ولا تحمد عواقبه. فالعرب لن يقبلوا ببرنامج نووي على حدودهم غير خاضع لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ثم، فإن مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في عام ٢٠٠٠ مطالب بأن يضع حداً لهذا الاستثناء بالإصرار على انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، ووقف المعايير المزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين، وتحقيق عالمية المعاهدة. فالأمن والسلام لا يتحققان إلا في إطار شامل ينطبق على الجميع من دون استثناء أو تمييز. فالسلام لا يدوم ولا يستمر مع وجود خلل في موازين القوى، أو تفاوتات الحقوق والالتزامات بين الدول في أمور تتعلق بأمنها القومي.

الإخوة والأخوات،

إن المؤتمر السنوي الرابع لمركز دراسات المستقبل وقد صار مقصداً ومزاراً تُشد إليه رحال الباحثين سنوياً من كل فج عربي عميق، ليحيي أولئك الذين لبوا نداءه واستجابوا لدعوته. وهو يقدّر عالياً مساهماتهم العلمية الثمينة التي تقدموا بها ولم

يتوانوا عن تقديمها في كل مرة توجهنا فيها إليهم بالنداء، كما يقدر العناء الذي تجشموه وصولاً إلى هذه المنطقة من قلب صعيد مصر، التي تعرف للناس قدرهم، وتحفظ لهم صنيعهم.

إن مركز دراسات المستقبل الذي أخذ على عاتقه مهمة تنظيم هذا المؤتمر ليعبر عن امتنانه وشكره للدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية وممثله السيد محمد الفاتح الناصري، وإلى معالي الأستاذ عمرو موسى وزير الخارجية، وممثله السكرتير أول علاء خيرت عيسى مدير شؤون نزع السلاح، وإلى المركز القومي لبحوث الشرق الأوسط ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العربي للدراسات الاستراتيجية بإشراف الرئيس علي ناصر محمد، ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وإلى مركز دراسات العالم السلامي في مالطا، وإلى مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة دمشق، وغيرهم من المراكز الشقيقة التي سارعت بالاستجابة لندائنا ومؤازرة رسالتنا.

ولعلي بحاجة في النهاية إلى التعبير عن شعور فياض بواجب الشكر إلى الأخ الكريم د. محمد رأفت محمود رئيس الجامعة، الذي وضع إمكانات هذه الجامعة الفتية وكل مواردها، لكي يكون هذا المؤتمر مناسبة جديرة بأن يحفظها له وللجامعة أجيال متعاقبة من أبنائنا، جئنا اليوم كي نبحث من أجلهم، وأن نفكر لهم في غد آمن رغيد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



المشاركون

ابراهيم محمد العناني	أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي، كلية الحقوق ـ جامعة المنوفية ـ مصر.
أحمد ابراهيم محمود	باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
أحمد عبد الحليم	رئيس الوحدة العسكرية والاستراتيجية في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ـ مصر.
أحمد همام عطية	محافظ أسيوط ـ مصر.
اسماعيل اسماعيل بدوي	هيئة الطاقة الذرية، المركز القومي للأمان النووي والرقابة الإشعاعية ـ القاهرة.
بومهدي بلقاسم	معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر.
خلف محمد الجراد	باحث في مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ جامعة دمشق.
رفعت لقوشة	أستاذ الاقتصاد ومدير مركز دراسات التنمية، كلية الزراعة ـ جامعة الإسكندرية.
رياض مصطفى مجاهد	مركز البحوث النووية، هيئة الطاقة الذرية ـ القاهرة.
زكريا حسين	مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا ـ مصر.
سيد أبو ضيف أحمد	مدرس العلوم السياسية، كلية التجارة ـ جامعة قناة السويس ـ الإسماعيلية.
عادل محمد أحمد	هيئة الطاقة الذرية ـ القاهرة.
عصمت عبد المجيد	أمين عام جامعة الدول العربية.
علاء خيرت	مدير إدارة نزع السلاح بوزارة الخارجية ـ القاهرة.

فوزي حماد	المدير السابق لهيئة الطاقة الذرية ـ القاهرة.
محمد ابراهيم منصور	مدير مركز دراسات المستقبل ـ جامعة أسيوط.
محمد بهاء الدين الغمري	مدير مركز البحوث البرلمانية، مجلس الشعب ـ مصر.
محمد رأفت محمود	رئيس جامعة أسيوط ـ مصر.
محمد سليمان مفلح الزيود	باحث في الشؤون الاستراتيجية ـ الأردن.
محمد صبيح	ممثل دولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية.
محمد عبد السلام	باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
محمد الفاتح الناصري	مدير إدارة قضايا نزع السلاح، جامعة الدول العربية ـ القاهرة.
محمد محمود أبو غدير	أستاذ ورئيس قسم اللغة العبرية، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر ـ القاهرة.
محمد نبيل فؤاد طه	لواء، وأستاذ علوم استراتيجية متفرغ بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ـ مصر.
محمود بركات	مدير الهيئة العربية للطاقة الذرية ـ تونس.
محمود سعيد عبد الظاهر	دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، خبير في الشؤون السياسية والاستراتيجية ـ مصر.
ممدوح حامد عطية	خبير في الدراسات الاستراتيجية، عضو المجالس القومية المتخصصة ـ مصر.
يوسف عبد العزيز الحسانين	مدرس الكيمياء الحيوية والتغذية، كلية الاقتصاد المنزلي ـ جامعة المنوفية ـ مصر.

القسم الأول

مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط



الفصـــل الأول

مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط

فوزي حماد(*)
عادل محمد أحمد(**)

احتلت منطقة الشرق الأوسط اهتماماً خاصاً بالنسبة لمستقبل منع انتشار الأسلحة النووية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بسبب الأحداث التي شهدتها المنطقة في بداية التسعينيات، مثل اكتشاف البرنامج العراقي، الذي أوضح إمكانية امتلاك دولة عربية لسلاح نووي وأسلحة تدمير شامل، وكذلك اكتشاف مفاعل الجزائر، وأيضاً إعراب العديد من دول المنطقة عن اهتمامها بالحصول على مفاعلات نووية، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة اهتمامها بالحصول على أسلحة نووية. وكذلك ما يثار حول نيات إيران للتسلح النووي، الذي نفاه مسؤولوها بالتأكيد على بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء، يضاف إلى ذلك كل التقديرات الجديدة شبه المؤكدة حول قدرات إسرائيل النووية. لذلك بدأت المنطقة تشهد اهتماماً دولياً وإقليمياً للعمل على منع الانتشار النووي.

وسوف تتناول هذه الورقة مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، وبخاصة أن قضايا منع الانتشار النووي كانت على جدول الأعمال على المستويين الدولي والإقليمي، وطرحت منذ بداية التسعينيات العديد من المبادرات الدولية لضبط التسلح في المنطقة مثل مبادرة

(*) المدير السابق لهيئة الطاقة الذرية ـ القاهرة.
(**) هيئة الطاقة الذرية ـ القاهرة.

بوش في عام ١٩٩١، والمبادرة الفرنسية، ومبادرة الدول الأعضاء بمجلس الأمن. وكان التحرك الدولي بعامة، والأمريكي بخاصة، ينبع من الخوف من الانتشار النووي بما يهدد المصالح الأمريكية أو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي رأت بعد انتهاء الحرب الباردة إمكانية تهديدها نووياً من بعض دول العالم الثالث. ورغم ذلك جاءت مبادرتها منقوصة تعمل على تكريس الوضع الراهن وإبقاء السلاح النووي في يد إسرائيل وحدها، هذا في الوقت الذي تأتي فيه إسرائيل في مقدمة الدول التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية نووياً بما تملكه من استخدام وسائل التوصيل البسيطة أو الصواريخ عابرة القارات، وخصوصاً أنها الدولة الأكثر تقدماً في وسائل إيصال الأسلحة النووية في البلدان النامية[1]. وما يثار الآن حول نيات إيران يدخل في إطار إمكانية تهديد الولايات المتحدة إذا امتلكت أسلحة نووية، وأن تكلفة مواجهتها الآن أقل وأبسط من المرحلة اللاحقة[2].

وتهدف الدراسة إلى استخلاص عناصر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، والمشاكل التي تكتنفها. وفي تناولنا هذا الموضوع نجد أن معالجة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لا تختلف كثيراً عن معالجة المنطقة الخالية من أسلحة التدمير الشامل إلا في نظام الرصد والتحقق.

يتطلب إنشاء أي منطقة خالية من الأسلحة النووية خمسة عناصر رئيسية يتفرع من كل منها عناصر فرعية.

أولاً: القرار السياسي الذي تتخذه النظم السياسية في دول المنطقة، والذي يتوقف على مدى إدراك كل منها لتوافر بيئة تحقق الأمن القومي لكل طرف.

ثانياً: معاهدة يتم الاتفاق عليها ويدخل في إطارها جميع القضايا المرتبطة بالموضوع.

ثالثاً: إطار قانوني دولي والتزامات قانونية تتولد من المعاهدة.

رابعاً: آلية تحقق فعالة للتأكد من التزام الدول الأطراف بالمعاهدة.

---

(١) فوزي حماد، «التهديد النووي للولايات المتحدة الأمريكية من عدد من الدول النامية وفي مقدمتها إسرائيل وانعكاسات ذلك على منطقة الشرق الأوسط،» (القاهرة: هيئة الطاقة الذرية، ١٩٩١)، ص ٥ - ٦.

(٢) Eugene Ghalz, Darly G. Press and Harvey M. Sapalsky, «Come Home America: The Strategy of Restraint in the Force of Temptation,» *International Security*, vol. 21, no. 4 (Spring 1997), pp. 5-19.

خامساً: آلية الجزاءات في حالة خرق وانتهاك المعاهدة.

وسوف تعرض الدراسة لتلك العناصر السابقة حتى يتسنى تطبيقها على منطقة الشرق الأوسط للتوصل إلى معرفة الصعوبات التي تواجه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

أولاً: القرار السياسي

يعتبر القرار السياسي من أهم العقبات في طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإنشاء المنطقة له متطلبات قانونية تتمثل في معاهدة يتولد منها التزامات محددة، بالإضافة إلى أن إنشاء المنطقة له متطلبات فنية تتمثل في إنشاء منظمة تحقُّق إقليمية، وتلك المتطلبات القانونية والفنية هي التي تجعل اتخاذ القرار السياسي أمراً صعباً بالنسبة لإسرائيل. وإذا نظرنا إلى المنطقة نجد أن جميع دولها أطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل التي تمتلك القوة النووية الوحيدة في المنطقة.

ونتيجة لذلك، يمكن القول إن إنشاء المنطقة يتوقف على مدى اتخاذ القرار السياسي الإسرائيلي بذلك، وهو القرار الذي تحكمه عوامل داخلية وأخرى خارجية دولية وإقليمية.

تتوقف العوامل الداخلية على مدى الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية من القوة النووية، وهل هي لتحقيق دفاع عن أراضيها أم للوصول إلى أن تكون قوة نووية عالمية؟ فإذا كانت إسرائيل تبني استراتيجيتها النووية لتحقيق رادع إقليمي لجيرانها العرب، فإن الأمر يصبح أقل صعوبة إذا ضمنت أن المنطقة سيتم تخليصها من جميع أسلحة التدمير الشامل، بما يضمن لها أمنها وأمن جميع الأطراف. لكن المشكلة تزداد صعوبة إذا كانت الأهداف الإسرائيلية هي بناء قوة نووية عالمية، عندها يكون من الصعب الحديث عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، لأن الحديث عند ذلك سيكون في إطار نزع السلاح العالمي التام والشامل، وينتقل الحديث من النظام الإقليمي إلى الإطار العالمي.

ومن الواضح أن إسرائيل تسعى لأن تكون قوة نووية عالمية، فلا يمكن أن يكون تطوير كل أنواع تلك الأسلحة للمنطقة، فقد تخطت إسرائيل حد الكفاية وأصبحت قوتها تعادل قوة بريطانيا نووياً، طبقاً لعدة تقارير صحفية ومخابراتية. ويمكن تلخيص القدرات النووية الإسرائيلية على النحو الموجود في الجداول أرقام (١ ـ ١) و(١ ـ ٢) و(١ ـ ٣).

الجدول رقم (١ ـ ١)
قدرات إسرائيل النووية حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

١ ـ إنتاج البلوتونيوم من مفاعل ديمونا ٢٠ ـ ٥٦٠ كيلوغراماً نهاية عام ١٩٩٤. ٢ ـ إنتاج الرؤوس النووية ٦٤ ـ ١١٢ رأساً (٥ كغم لكل رأس نووي). ٣ ـ إنتاج التريتيوم في مفاعل ديمونا والاحتياجات الكلية ٣٢٠ ـ ٥٦٠ غرام تريتيوم لأغراض البحوث وإنتاج قنابل معززة والسنوية ١٦ ـ ٢٨ غراماً للتعويض. ٤ ـ إغناء اليورانيوم، طريقتان: الليزر والطرد المركزي يحتمل أن يكون قد بدأ الإنتاج في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠.

المصـــــدر: David Albright, Frans Berkhout and William Walker, *Plutonium and Highly Enriched Uranium, 1996: World Inventories, Capabilities and Policies* (Solna, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute; Oxford; New York: Oxford University Press, 1997).

الجدول رقم (١ ـ ٢)
القدرات الإسرائيلية حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
كمية البلوتونيوم نوعية السلاح (كغم)	٣٢٠ ـ ٥٦٠	٣٣٥ ـ ٥٨٠	٣٧٠ ـ ٦٥٠
عدد الرؤوس النووية	٦٤ ـ ١١٢	١٦ ـ ١١٦	٧٤ ـ ١٣٠

ـ بدأ تشغيل ديمونا مفاعل إنتاج البلوتونيوم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ وبدأ العمل بانتظام في عام ١٩٦٥ بقدرة ٤٠ ميغاوات حراري، تم رفعها إلى ٧٠ ميغاوات حراري منذ عام ١٩٧٧.

ـ معدل احتراق منخفض ٤٠٠ ميغاوات يوم ـ طن ينتج بلوتونيوم ٩٧ ـ ٩٨ بالمئة بلوتونيوم ٢٣٩ (نوعية السلاح) ـ معدل التشغيل ٧٥ بالمئة.

ـ قدرة ٤٠ ميغاوات حراري ١٠,٥ كغم بلوتونيوم سنوياً.

ـ قدرة ٧٠ ميغاوات حراري ١٨ كغم بلوتونيوم سنوياً.

الجدول رقم (١ ـ ٣)
تقديرات إنتاج التريتيوم

١ ـ تم إنتاجه بتشعيع الليثيوم المغنى في مفاعل ديمونا ثم استخلاصه.
٢ ـ يحتاج ذلك إلى إغناء الليثيوم.
٣ ـ يستخدم التريتيوم كمكون للقنابل النووية المعززة التي تحتوي على خليط من التريتيوم والديتريوم الذي يؤدي إلى اندماج نووي ينتج عنه كميات وافرة من النترونات التي تؤدي إلى رفع ناتج الانشطار.
٤ ـ تحتاج الرأس النووية إلى ٥ غرامات من التريتيوم.
٥ ـ إنتاج ١ غرام تريتيوم يعادل ٧٠ ـ ٨٠ غرام بلوتونيوم.
٦ ـ الاحتياجات الكلية ٣٢٠ ـ ٥٦٠ غرام بلوتونيوم والسنوية ١٦ ـ ٢٨ غرام للتعويض.

ويدخل ضمن العوامل الداخلية التي تؤثر في اتخاذ قرار سياسي بالتوجه لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مدى تحقيق تلك القوة النووية للأمن القومي الإسرائيلي. بمعنى: هل تلك القوة النووية تضمن أمن إسرائيل؟ وإذا كانت الإجابة لدى صانع القرار السياسي الإسرائيلي بنعم، فذلك يجعل إنشاء منطقة خالية أمراً صعباً للغاية طالما أن إنشاء تلك المنطقة بما يوفره من عوامل إيجابية للأمن قد تم توفيره بالقوة النووية. أما إذا كانت الإجابة بالنفي، أي ان صانع القرار يدرك أنه رغم وجود مثل تلك القوة النووية، فإن أمن إسرائيل غير محقق، يصبح اتخاذ قرار الدخول في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أقل صعوبة. وهذا ما هو قائم بالفعل، فعلى الرغم من قوة إسرائيل النووية، فإنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً أمام العمليات الانتحارية داخل إسرائيل، وماذا فعل السلاح النووي مع الانتفاضة الفلسطينية؟ وكل ذلك يؤكد أن أمن إسرائيل لا يضمنه فقط السلاح النووي، ولكن تضمنه إقامة سلام شامل ومتوازن في المنطقة. وحين يدرك صانع القرار السياسي الإسرائيلي ذلك، تكون بداية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية[٣].

ويمكن أن يأتي ضمن العوامل الداخلية المرتبطة بالنظام السياسي، التي يساعد توافرها على نجاح إنشاء المنطقة وغيابها يضعف من ذلك، مدى استقرار وديمقراطية النظم السياسية للدول الأطراف في المنطقة. فكلما كانت النظم السياسية أكثر استقراراً

(٣) S. Morsy, «National Security and Weapons of Mass Destruction Free Zone,» paper presented at: Conference of Safeguards, Cairo-Egypt, 18-21 November 1996, pp. 12-37.

وديمقراطية، سهّل ذلك التوجه نحو إنشاء المنطقة، وبخاصة أن التعامل في النظم الديمقراطية يكون مع مؤسسات وليس مع أشخاص، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي للنظم الديمقراطية، بعكس النظم الدكتاتورية أو النظم غير المستقرة. فالخوف لدى الدول الأطراف من تلك النظم بسبب أنها تكون نظماً غير مستقرة معرضة للتغيير والتبديل. ويمكن أن يتم تغيير النظام بنظام آخر ربما ألغى بعض، أو كلّ، ما سبق الاتفاق عليه. بالإضافة إلى أن النظم الديمقراطية أكثر أمناً، لأن القرار يتخذ في إطار مؤسسي، ويكون من الصعب اتخاذ قرار متهور فردي. وهذا ما يجعل الولايات المتحدة كثيراً ما تبرر احتفاظ إسرائيل بالقوة النووية بأنها دولة ديمقراطية عاقلة أكثر ميلاً للسلم، وتؤتمن على السلاح النووي الذي لا يمكن استخدامه إلا كملاذ أخير. في حين أن دولاً أخرى تحكم بنظام ديكتاتوري أو فردي مثل العراق، لن يضمنها أحد إذا امتلكت سلاحاً نووياً، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة تقاوم تلك الدول.

وإذا طبّقنا وجهة النظر الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، نجد غياب النظم الديمقراطية لدى معظم دول المنطقة، باستثناء إسرائيل، وهو أمر يصعّب الوصول إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط طبقاً لوجهة النظر هذه. إلا أنه ينبغي عدم المبالغة في ذلك، لأن هناك مناطق خالية من الأسلحة النووية، أنشئت ودخلت حيز النفاذ، رغم وجود نظم عسكرية في بعض الدول التي تدخل ضمن تلك المنطقة الخالية مثل منطقة أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى أن إسرائيل، على الرغم من المظهر الديمقراطي لاختيار الحكومة فيها، فإنها غير موثوق فيها. فعلى الرغم من وصول رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو إلى الحكم بطريقة ديمقراطية، إلا أنه لم يلتزم بما تم الاتفاق عليه مع الحكومات السابقة. ويدخل ضمن العوامل الداخلية مدى احترام النظم لتعهداتها السابقة. فكلما كانت النظم السياسية القائمة في المنطقة معروفاً عنها احترامها لتعهداتها، كان ذلك عاملاً مساعداً في إنجاح إنشاء المنطقة، لأنه يدعم الثقة بين الأطراف.

وبتطبيق ذلك على منطقة الشرق الأوسط نجد أن إسرائيل لا تلتزم بتعهداتها السابقة، وسجلها حافل بمثل ذلك من نقض الاتفاقات، وكذلك الحال بالنسبة لبعض البلدان العربية (العراق مثلاً وموقفه من الكويت).

ويأتي أخيراً من بين تلك العوامل الداخلية توجّه دول المنطقة نحو عدم الرغبة في التوسع والسيطرة الإقليمية. فكلما كان النظام السياسي لا يرغب في التوسع الإقليمي وزيادة مكانته الإقليمية أو احتلال أراضي الغير، سهّل ذلك إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. وبتطبيق ذلك على منطقة الشرق الأوسط نجد أن إسرائيل دولة تسعى للسيطرة والتوسع الإقليمي، وأنها الدولة الوحيدة التي ليس لها حدود معروفة.

وبالنسبة للعوامل الخارجية التي تؤثر سلباً في اتخاذ قرار سياسي نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فهي العوامل التي تؤثر في الأمن القومي، مثل وجود تهديد خارجي، نظراً لوجود حالة من الصراع الإقليمي في المنطقة، لا يمكن في ظله أن تنشأ تلك المنطقة الخالية، وأن زوال ذلك الصراع والتهديد الخارجي يساعدان على إنشاء تلك المنطقة مثل حالة جنوب افريقيا وانتهاء التهديد الخارجي من جيرانها بعد الحرب الباردة، ما أدى إلى التوصل لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا.

ثانياً: معاهدة يتم الاتفاق عليها ويدخل في إطارها جميع القضايا

وللوصول إلى تلك المعاهدة يجب حل جميع القضايا المختلف عليها، التي منها:

١ ـ نطاق المنطقة

أي تعريف المنطقة جغرافياً، ويجب أن يتم الاتفاق على تعريفها. وبتطبيق ذلك على منطقة الشرق الأوسط نجد أنه حتى الآن لم يتم الاتفاق على تعريف واحد لها، بل هناك أكثر من تعريف للمنطقة، وسوف تستعرض الدراسة ذلك بتناول بداية المصطلح والتعريفات الإقليمية والدولية للمنطقة، والمشاكل المرتبطة بالتعريفات المختلفة له.

ترجع بداية مصطلح الشرق الأوسط إلى عام ١٩٠٢ حين بدأت إنكلترا في رسم استراتيجية وجودها في المستعمرات التابعة لها، فقسمت مستعمراتها إلى مستعمرات الشرق الأوسط والشرق الأدنى والشرق الأقصى[(٤)].

ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم يستخدم على المستوى الدولي، رغم الرفض العربي له، الذي استمر حتى نشأت الجامعة العربية استجابة للتيارات الفكرية التي ظهرت في المنطقة في ذلك الوقت، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية التقطت الولايات المتحدة المصطلح وروّجت له وحددته جغرافياً بالمنطقة العربية، بل وسّعت حدودها شرقاً حتى وصلت إلى أفغانستان وباكستان، كما سنرى في ما بعد. ثم تبنّت المصطلح أيضاً المنظمات الدولية في الأدبيات الاقتصادية والسياسية، وبدأت إسرائيل تروّج له في

---

(٤) أنور أحمد أنور، «الجامعة ومصطلح الشرق الأوسط،» **الأهرام**، ٢٢/٣/١٩٩٥.

الفترة الأخيرة، وتردد الحديث عن قيام شرق أوسط جديد، وكذلك ما يدور من حديث عن قيام سوق شرق أوسطية تكون لإسرائيل فيها الهيمنة، وتسعى إسرائيل جاهدة في تلك الفترة إلى ترسيخ المصطلح حتى يكون هو المصطلح السائد في القرن القادم.

أ ـ التعريفات المختلفة لمصطلح الشرق الأوسط

إن تعريف مصطلح الشرق الأوسط مسألة تتسم بالتعقيد الشديد، وبخاصة أن جغرافية منطقة الشرق الأوسط يصعب تحديدها، للاختلاف الشديد في آراء الدول التي حددته طبقاً للمصالح الخاصة بكل منها، ونظراً لاختلاف المصالح جاءت جميع التعريفات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط مختلفة عن بعضها البعض، طبقاً لمصالح وأبعاد كل دولة من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، وسوف تعرض الدراسة لبعض هذه التعريفات الإقليمية والعالمية.

ب ـ التعريفات العالمية لمنطقة الشرق الأوسط

في إطار طرح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تناولت المنظمات العالمية والدولية والقوى الكبرى تعريفاً وتحديداً لمنطقة الشرق الأوسط، ومن أبرز تلك التعريفات: تعريف الأمم المتحدة، وتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعريف الخارجية الأمريكية للمنطقة: وتلك التعريفات جاءت من خارج دول المنطقة.

(١) تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنطقة الشرق الأوسط: جاء تعريف منطقة الشرق الأوسط في دراسة فنية أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٨٩ فعرّفت الوكالة منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غرباً حتى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً[٥]. وهذه الدول هي: مصر وليبيا والكويت وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعُمان وسوريا والأردن واليمن الجنوبي «قبل الوحدة» ولبنان والسعودية، بالإضافة لإسرائيل.

ويلاحظ على تعريف الوكالة السابق لمنطقة الشرق الأوسط أنه ركز على الدول الأساسية في المنطقة، بتركيزه على الحد الأدنى من الأطراف الأساسية في المنطقة، فالتعريف ركز في البداية على الأطراف الرئيسية، ولكنه يمكن أن يشمل دولاً أخرى

(٥) «Technical Study on Different Modalities of Application of Safeguards in the Middle East,» *IAEA-GC* (24 August 1989), pp. 34-38.

إضافية مثل كل الدول في جامعة الدول العربية وإيران وإسرائيل. إضافة إلى أنه استبعد دولة مثل تركيا لأنها عضو في حلف الأطلسي (NATO)، وقبرص أيضاً، وهذه الدول مجاورة لتلك المنطقة المزمع إنشاؤها.

إن تعريف الوكالة للمنطقة يطوق كل بلدان الخليج العربي، ويستبعد الصومال وجيبوتي والسودان وهي أطراف في جامعة الدول العربية، باعتبار أن تلك الدول أقل صلة بالأطراف الأساسية، رغم مدى الارتباط الجغرافي بين مصر والسودان، الذي يؤكد ضرورة ضم السودان للمنطقة، كما أنه استبعد بلدان دول المغرب العربي، وهي: تونس والجزائر والمغرب، وأيضاً موريتانيا. وقد أدخل التعريف إيران. وتشكل باكستان وأفغانستان دول جوار بالنسبة لإيران، لذلك ستكون هذه الدول أطرافاً أساسية بالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

(٢) تعريف منطقة الشرق الأوسط من جانب الأمم المتحدة: مر تعريف الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولاً، فلقد عرّفت دراسة للأمم المتحدة أجريت في عام ١٩٧٥ منطقة الشرق بأنها المنطقة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً، أي تعريف الوكالة نفسه[٦].

ورأت الأمم المتحدة في دراسة لها حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في عام ١٩٨٩، أن تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعريف محدد جداً ولا يفي بالغرض، وإن كان يمكن الاسترشاد به، الأمر الذي جعلها تعرّف المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل. وجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية تضم اثنتين وعشرين دولة وهي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والسعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات واليمن الموحدة وجزر القمر[٧].

(٣) التعريف الأمريكي لمصطلح الشرق الأوسط: جاء تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في إطار ما أعلنته من مبادرات أمريكية للحدّ من التسلح في المنطقة، مثل مبادرة الرئيس الأمريكي بوش للحد من التسلح في المنطقة،

(٦) United Nations, «Comprehensive Study on the Question of Nuclear Weapons Free Zones in all Its Aspects,» (1975), United Nations Document A/10027ADDI.

(٧) Jan Prawitz and James F. Leonard, *A Zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East* (New York: United Nations, 1996), p. 63.

التي أعلنها في أيار/مايو ١٩٩١، والتي حددت منطقة الشرق الأوسط بأنها تلك المنطقة التي تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً، بالإضافة إلى إسرائيل.

ويلاحظ على التعريف الأمريكي أنه قد استبعد تركيا من المنطقة، على الرغم من أن تركيا فاعل نشط في المنطقة، ولعبت دوراً كبيراً أثناء أزمة الخليج في عام ١٩٩٠.

ج ـ التعريفات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط

هناك تعريفات للشرق الأوسط جاءت من دول المنطقة المهتمة بذلك، وسوف نعرض تعريفين، وهما: التعريف الإسرائيلي والتعريف المصري العربي.

(١) التعريف الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط: يعتبر التعريف الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط أوسع تعريف للمنطقة وهو الذي جاء في تصريحات متعددة لمسؤولين إسرائيليين لتبرير احتكارها النووي. فقد أعلن شمعون بيريس وزير الخارجية، رئيس الوزراء السابق أثناء مؤتمر المراجعة والتمديد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو ١٩٩٥ «أن موقف النظام الاستفزازي (!!) في إيران يبرر رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية». وقال «إن إسرائيل لا تؤمن بمعاهدة منع الانتشار النووي، حيث إن العراق وإيران انضمتا إليها رغم امتلاكهما للأسلحة الفتاكة[٨].

إن التعريف الإسرائيلي للمنطقة يشمل إيران والعراق، وقد ظهر ذلك رسمياً في جولات مفاوضات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي. وهناك تحديد أوسع للمنطقة، حيث طرحت بعض الآراء حول ضرورة انضمام باكستان إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، نظراً للروابط الإسلامية التي تربطها بالدول العربية، ويشار للسلاح النووي الباكستاني أحياناً بـ «القنبلة الإسلامية»، وذلك على الرغم من أنه معروف بشكل واضح أن البرنامج العسكري النووي لدولة باكستان كان مرتبطاً بالصراع بين باكستان والهند والنزاع المعروف حول إقليم كشمير، الذي ظهر أخيراً بعد التجارب النووية الهندية والباكستانية في أيار/مايو ١٩٩٨، ويعتبر من أهم نتائج تلك التجارب بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط أنها ستوسع نطاق المنطقة جغرافياً بإدخال باكستان في المنطقة بعد إعلان امتلاكها أسلحة نووية[٩].

---

(٨) شمعون بيريس، «إسرائيل لا تؤمن بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية،» **الجمهورية**، ٥/٣/١٩٩٥.

(٩) محمد نبيل فؤاد، «الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة،» ورقة قدمت إلى: ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة (٢٧ ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧)، وورقة سمعان بطرس فرج الله في الندوة نفسها، ص ١١ ـ ٢٢.

(٢) التعريف العربي لمصطلح الشرق الأوسط: جاء طرح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال الطلب الإيراني الذي قدمه شاه إيران في خطاب إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وانضمت إليه مصر، ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ وهذا القرار يدرج سنوياً في جدول أعمال الجمعية العامة وتوافق عليه سنوياً. وطرحت مصر مبادرة رئاسية «مبادرة مبارك ١٩٩٠» لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وركزت على ضرورة الحد من جميع مستويات التسلح في المنطقة.

وجاء تعريف مصطلح الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية بواسطة الأمانة العامة، بناءً على توصية وقرار مجلس الجامعة في آذار/مارس ١٩٩٣، وهو المشروع الذي طرح وتمت مناقشته في دورة انعقاد جامعة الدول العربية رقم ١٠٣ في عام ١٩٩٥، وجاء في مادته الأولى من الديباجة تعريف مصطلح منطقة الشرق الأوسط أنه «الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل». وبذلك استبعد التعريف تركيا لكونها عضواً في حلف الأطلسي[١٠].

٢ ـ نطاق الحظر

يجب أن يحدد نطاق الحظر في المنطقة بحظر جميع الأنشطة والأسلحة النووية، ويثير ذلك الكثير من علامات الاستفهام، مثل: هل سيكون الحظر شاملاً جميع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك الصواريخ ووسائل الإيصال؟ أم سيحظر أحد هذه الأسلحة فقط؟ وهل يجب أن يشمل الحظر تفكيك وتدمير الأسلحة النووية، وما أنتج منها قبل المعاهدة، وكذلك تدمير المنشآت المتصلة بها، وأن يتم ذلك بعد الإعلان عن حجم وأنواع تلك الأسلحة وأماكنها، وذلك بواسطة تفتيشات دولية أو إقليمية أو الاثنين معاً، ولا يتم التدمير من جانب واحد مثل حالة جنوب افريقيا؟

وفي هذا الإطار نجد أن إسرائيل كانت ترفض في البداية مناقشة الأسلحة النووية، ثم وافقت على مناقشة الموضوع، وترى البدء بالأسلحة الكيميائية أولاً، بل

(١٠) «مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل،» **الأهرام**، ٢٣/٣/١٩٩٥.

أكثر من ذلك ـ وكما صرح وزير خارجيتها السابق شمعون بيريس ـ «إن إسرائيل تتمنى رؤية المنطقة بدون أسلحة تقليدية»، أي أنها تريد نزع الأسلحة التقليدية. أما عن الموقف الدولي فجميع المبادرات الدولية لضبط التسلح في الشرق الأوسط ـ باستثناء المبادرة المصرية ـ لم تتناول المخزون الإسرائيلي من الأسلحة النووية، وإلى أن يتم تغيير الموقف الإسرائيلي والموقف الدولي حيال ذلك، سيبقى إنشاء المنطقة معلقاً.

ثالثاً: إطار قانوني دولي والتزامات قانونية إقليمية ودولية

إن إنشاء النظم الإقليمية لمنع الانتشار النووي يجب أن تتكامل وتندمج مع النظم العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية. لذلك سيكون لزاماً على كل دول المنطقة أن توقع وتصدق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما يجب على الدول التي لها قدرات تصنيعية في مجال الصواريخ تمكّنها من التصدير أن تنضم إلى النظام الخاص بالرقابة على تكنولوجيا الصواريخ.

وبتطبيق ذلك على المنطقة نجد أن إسرائيل ترفض حتى مجرد التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بل أكثر من ذلك، أنها لا تعترف بالضمانات المرتبطة بها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعتبرها أضعف من أن تنضم إليها. في حين أن باقي دول المنطقة أطراف في المعاهدة، كما أن انضمام إسرائيل للمعاهدة يثير مشكلة أخرى، نظراً لأن المعاهدة حددت الدول النووية بأنها الدول النووية الخمس المعلنة، فلا يمكن أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة كدولة نووية، ولكن يجب أن تفكك وتدمّر أسلحتها النووية كما فعلت كازاخستان وبيلاروسيا وأوكرانيا وجنوب افريقيا قبل انضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الإطار، فإن إسرائيل لم ترتبط أو تلتزم بأي نظام دولي أو إقليمي خاص بمنع انتشار الأسلحة النووية حتى الآن، بالإضافة إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها صناعة صواريخ متقدمة، تسمح لها بالتصدير. لذا، سيكون لزاماً عليها أن تنضم إلى نظام مراقبة الصواريخ. وتعمل إسرائيل في هذا الإطار على فرض حظر على واردات الصواريخ، وليس على صناعتها، لتفوّقها في ذلك. في حين تسعى باقي دول المنطقة لفرض حظر إنتاج وتصدير وتوريد تلك الصواريخ، وهو ما ترفضه إسرائيل.

رابعاً: إنشاء منظمة تحقق فعالة للتأكد من التزام الدول الأطراف بتعهداتها

إن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يجب أن يتضمن إنشاء منظمة تحقق إقليمية وآلية تحقق إقليمية فعالة، تتكامل وتندمج مع النظام العالمي للتحقق. وتشتمل

تلك الآلية على معدات وأفراد. فلا بد من وجود مفتشين مؤهلين ومدربين للتفتيشات، وكذلك المعدات التكنولوجية المطلوبة لذلك، وباستثناء مصر وإسرائيل فلا يوجد لدى دول المنطقة تلك الكوادر المؤهلة للقيام بتلك المهام، ولا المعدات.

نحو آلية تحقق للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

ستحاول الدراسة وضع تصور لآلية تحقق فعالة عند تطبيقها من خلال دراسة آليات التحقق في المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف، مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك المعاهدات الإقليمية المتعددة الأطراف. ودراسة آليات التحقق في المناطق الخالية الموجودة الآن.

إن أي نظام تحقق فعال في الشرق الأوسط يجب أن يشتمل على التحقق من تفكيك وتدمير المخزون من الأسلحة النووية ووسائل توصيلها، وهذا التدمير لا يكون أحادياً فقط، بل يتم بواسطة نظام إقليمي مع اشتراك النظام الدولي، أي ان التدمير يتم تحت شكل رقابة إقليمية ورقابة دولية، ولا يتم بشكل أحادي من طرف الدولة التي ستدمر الأسلحة، حتى لا يستخدم ذلك لإخفاء المعدات، مثل حالة العراق، وكذلك حالة جنوب أفريقيا في التفكيك من جانب واحد، التي أدت إلى ضعف الشفافية. وقد تضمنت معاهدة إخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية ـ مادة ٦ ـ على أن يتم ذلك بالتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الافريقية للطاقة النووية بخصوص الأسلحة النووية.

بالإضافة إلى تفكيك وتدمير المنشآت المتصلة بتلك الأسلحة، التي يصعب تحويلها إلى الاستخدام السلمي، يجب تطبيق الضمانات على تلك الأسلحة والصواريخ لاكتشاف أي تحريف أو استئناف تطوير أو إنتاج أو تخزين لتلك الأسلحة. وكذلك ضرورة إنشاء آلية لضبط التصدير والاستيراد خاصة بالنسبة لتكنولوجيا الاستخدام المزدوج، في ظل نظام لتبادل المعلومات والبيانات المتصلة بالأسلحة والمواد والمعدات النووية وحالات تهريبها، ما يزيد من الحماية المادية ضد تهريب المواد النووية.

إن آلية التحقق يجب أن تستفيد من الخبرات السابقة الدولية والإقليمية، وأنواع التفتيشات السابقة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة الأسلحة الكيميائية، والتفتيش الروتيني من دون إخطار، والتفتيش الاستثنائي، والتفتيش الارتيابي، ونظام

---

(١١) F. H. Hammad, «Establishment of a Regional Monitoring and Verification System for a Middle East Weapons of Mass Destruction Free Zone «MEWMDFZ»,» paper presented at: Conference of Safeguards, Cairo-Egypt, 18-21 November 1996, p. 12.

التفتيش غير التعاوني الذي طبقته في العراق اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (يونسكوم)، في إطار قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧. فيجب أن يرتبط مع النظم الدولية للتحقق لتكون قادرة على القيام بالتفتيشات المختلفة المرتبطة بتلك النظم والاستفادة من الإمكانيات الفنية لها مثل أدوات تحليل البيانات المتقدمة[١١]. وضرورة أن تشتمل الآلية على وسائل توازن بين متطلبات التدخل وزيادة الشفافية وحماية الأسرار التجارية والصناعية والأمن القومي للدول.

وتتألف عناصر آلية التحقق الإقليمي المطلوبة لمنطقة الشرق الأوسط من وسائل عدة تترابط مع بعضها البعض للوصول إلى تأكيدات قوية بأن الدول الأطراف في المنطقة ملتزمة بالتعهدات المنصوص عليها في المعاهدة المنشئة للمنطقة، ويقوم نظام التحقق هذا على درجة عالية من الثقة والتدخل من خلال عناصر عدة، هي:

العنصر الأول: تقديم دول المنطقة إعلانات تحتوي على معلومات موسعة عن كل الأسلحة النووية والمنشآت المتصلة بها لزيادة الشفافية، وكذلك عن أنشطة الصادرات والواردات المتصلة بتلك الأسلحة، بالإضافة إلى تحليل لتلك المعلومات.

العنصر الثاني: الرصد والتحقق والتفتيش، ويجب أن يشمل التفتيش على الأنواع المختلفة مثل: التفتيش الروتيني، والتفتيش قصير الإخطار أو من دون إخطار، والتفتيش الخاص أو الاستثنائي، والتفتيش الارتيابي، وحتى التفتيش في أي زمان وفي أي مكان.

العنصر الثالث: آلية إقليمية لضبط التصدير والاستيراد تتكامل وتندمج مع الآليات الدولية للتصدير مثل مجموعة الموردين النوويين (NSGs) والمجموعة الاسترالية، ونظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ (MTCR).

العنصر الرابع: استخدام قدرات تكنولوجية لزيادة الشفافية، ويشتمل ذلك على أخذ عينات بيئية والرصد آلياً. بالإضافة إلى الإمكانيات البشرية الفنية والمهارات الخاصة بالمفتشين، وكذلك الإمكانيات الإدارية وضرورة استفادة تلك الكوادر من الخبرات السابقة لدى المنظمات الدولية للتحقق وتلقّي تدريبات فيها.

العنصر الخامس: المراقبة المستمرة الآلية وغير الآلية، وذلك بالاستفادة من الخبرة الدولية السابقة في مجال المراقبة الدائمة على العراق. ويهدف نظام الرصد والتحقق إلى التأكد بأعلى درجات الثقة من أن تكون احتمالات انتشار أسلحة التدمير الشامل في الحد الأدنى الممكن، والاكتشاف المبكر لمخالفة عملية نزع السلاح أو نظام الضمانات.

إن نظام الرصد والتحقق يجب أن ينشئ منظمة واحدة للقيام بمهام الرصد والتحقق لأسلحة التدمير الشامل والصواريخ، ويتولى البعض مسؤولية إنشاء وإدارة وتطوير نظام الرصد والتحقق الإقليمي التعاوني المتكامل، وذلك لتكامل عمليات الرصد والتحقق وربط النتائج وتمكين القيام بعملية تفتيش مشتركة، والقيام بتقويم

جماعي للنتائج ما يقوي ويدعم نظام الرصد والتحقق، بالإضافة إلى تخفيض النفقات.

وتعتمد كفاءة النظام على:

- توفير المرافق التكنولوجية، والسبل التقنية والبنية التحتية اللازمة وتوفير الدعم العلمي والهندسي.
- الأعداد المدربة والمؤهلة من الفنيين اللازمة لنجاح العمل.
- تطبيق نظام توكيد الجودة في جميع أعمال نزع السلاح والضمانات.

أما عناصر نظام الرصد والتحقق فهي:

- نظام للبيانات والمعلومات وتقديمها.
- نظام للصادرات والواردات.
- نظام للرصد التكنولوجي يشمل:
  - استخدام تكنولوجيات وتقنيات متقدمة للقياسات المختلفة إشعاعية، بيئية، سيزمية.
  - استخدام الأختام والكاميرات وأنظمة الرصد عن بعد.
  - التصوير الجوي والفضائي.
  - استخدام نظام الدفاع في العمق.
- يجب أن يتم تفكيك وتدمير أسلحة التدمير الشامل والصواريخ (مدى أكثر من ١٥٠ كم)، وكذلك مرافق البنية التحتية الخاصة بذلك، أو تحويلها للاستخدام السلمي تحت نظام للرقابة ورصد متعدد الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي.
- يجب أن يجري كل طرف تعديلات قانونية داخلية لتجريم تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وإنشاء جهاز رقابي داخلي للتأكد من ذلك.
- يجب تشجيع التعاون العلمي التقني في مجالات الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية والكيميائية والبيولوجية والفضائية، وكذلك في مجال تكنولوجيات وأنظمة الرصد والتحقق وغير ذلك، ما يحقق بناء الثقة بين الأطراف.
- يجب تأسيس ثقافة السلام ونزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

وهناك حاجة إلى أسس جديدة تشمل:

- أن يكون النظام إقليمياً في الأساس، تنشئه دول المنطقة، وأن يكون هذا النظام مرتبطاً بالأنظمة العالمية.
- هناك نظامان جديران بالدراسة واستخراج الدروس لتصميم النظام الشرق

أوسطي المقترح، وهما نظام الأرجنتين ـ البرازيل والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذا نظام يوراتوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ أن يكون النظام تعاونياً، وأن يكون شاملاً يتضمن الرصد والتحقق للسلاح النووي والكيميائي والبيولوجي والصواريخ (تحديد المدى).

ـ يعتمد على المبادئ التي تقبلها المنطقة من المبادئ الواردة في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (منشور دوري ـ ٥٤٠) المكمل للمنشور الدوري ـ ١٥٣.

ـ تتعلق المبادئ بالشفافية والانفتاح والتدخلية ونظام إزالة أسلحة الدمار الشامل.

ـ أن يكون هناك تعاون في المنطقة في الاستخدامات السلمية النووية والكيميائية والبيولوجية واستخدام الفضاء، وغيرها.

إن جميع العناصر السابقة يجب أن يتكامل بعضها مع بعض، بالإضافة إلى ضرورة الربط بين آلية التحقق الإقليمية ومنظمات التحقق العالمية، وذلك للاستفادة من تكنولوجيا التحقق والفنيين والمعلومات، وفي معظم اتفاقات المناطق الخالية، كان هناك ربط بين آلية التحقق الإقليمية والدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويتيح هذا الربط إمكانية تأكد المجتمع الدولي من الالتزام بنزع السلاح النووي في تلك المنطقة، ويسمح ذلك الربط بالاستفادة من تبادل الخبرات.

خامساً: آلية للجزاءات على الدول التي تنتهك المعاهدة المنشئة للمنطقة

أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية منظمة تحقق إقليمية تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق ضمانات الوكالة على جميع الأنشطة النووية في دول المنطقة. وفي حالة الشك أو عدم الامتثال، فهناك التفتيشات الاستثنائية، أي ان آلية الجزاءات مرتبطة أيضاً بالوكالة، في حين ترى إسرائيل أن ضمانات الوكالة الشاملة لا تضمن لها أمنها. وهذا أحد معوقات إقامة المنطقة أيضاً.

الصعوبات التي تواجه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

يمكن استخلاص الصعوبات التي تواجه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وتجميعها في أربعة أنواع من الصعوبات في النواحي الجغرافية والسياسية والعسكرية والأمنية والفنية.

أ ـ الصعوبات الجغرافية

لقد أوضحت الدراسة في المطلب السابق أن تحديد منطقة الشرق الأوسط جغرافياً يشكل مشكلة، نظراً لصعوبة الاتفاق على تعريف محدد للمنطقة. وهو الأمر الذي اتضح في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، فكان لكل طرف مفهومه، الأمر الذي أثار مسألة ضرورة التوصل إلى توحيد للمفاهيم والمصطلحات الخاصة بكل القضايا المتعلقة بموضوع ضبط التسلح. وإذا كان ذلك يشكل مشكلة، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط طبقاً لأي تعريف من التعريفات المختلفة، يشكّل مشكلة أكبر، ويثير العديد من القضايا التي يجب حسمها أولاً.

فلقد اتضح من التعريفات السابقة لمصطلح الشرق الأوسط مدى الاختلاف في مواقف الدول طبقاً لمصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل تلك التعريفات قاصرة عن أن تفي بمتطلبات جميع الدول في المنطقة، مما يعوق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لأن أياً من هذه التعريفات يعتبر ناقصاً.

فالتعريف الأمريكي للشرق الأوسط، الذي جاء في إطار المبادرات الأمريكية السابقة ولجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، يعطي تميزاً لدولة مثل تركيا، ترتبط وتتشابك مصالح أمن بعض الدول الداخلة في المنطقة «العراق ـ سوريا» بأمن ومصالح تلك الدولة: فهناك مشكلة أقليات على الحدود العراقية ـ التركية تمثل عنصر احتكاك دائم، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا، بالإضافة إلى مشكلة مصادر المياه، الأمر الذي يضع تلك الدول «العراق ـ سوريا» في موقف يصعب عليها فيه أن توافق على إقامة تلك المنطقة المقترح أنشاؤها. وكذلك تعريف جامعة الدول العربية، الذي استبعد أيضاً تركيا، واستبعد باكستان، في الوقت الذي ترى فيه إحدى دول المنطقة «المقترحة»، وهي إسرائيل، ضرورة إدخال تلك الدولة في المنطقة المزمع أنشاؤها، أو إدخال باكستان في منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا، كما رأت إيران ذلك، نظراً لارتباط أمنها بأمن تلك الدولة.

وقد جاء تعريف جامعة الدول العربية لمصطلح منطقة الشرق الأوسط مشابهاً لتعريف الأمم المتحدة، لينهي الخلاف الجدلي بين البلدان العربية بشأن تحديد الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي مكّن دولاً مغربية من التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، باعتبارها دولاً غير أوسطية. أما التعريف الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط فهو أصعب وأعقد التعريفات، فتتوسع إسرائيل توسعاً مبالغاً فيه، حيث تضيف إلى منطقة الشرق الأوسط أحياناً باكستان، باعتبارها دولة ترتبط بها البلدان

العربية الإسلامية، ما جعل البعض يطلق على سلاحها النووي «القنبلة الإسلامية»، وبخاصة بعد إجراء تجاربها النووية. وهذا ادعاء مبالغ فيه، لأنه معروف بشكل واضح أن البرنامج العسكري الباكستاني موجّه للصراع بين باكستان والهند. كما أن الموقف الإسرائيلي لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وضبط التسلح، الذي ظهر في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي معقد وغامض. وتشترط إسرائيل أولاً التركيز على تدابير بناء الثقة بين الأطراف لتخفيض التوتر قبل الدخول في مفاوضات حول ضبط التسلح. وحتى بعد موافقة إسرائيل ـ بعد جدل كبير ـ على مناقشة جميع مستويات التسلح في المنطقة، بما في ذلك الأسلحة النووية، التي كانت ترفض دائماً مناقشتها. ولكن إسرائيل ترى أن هذه الخطوة هي الأخيرة، بعد تحقيق إجراءات بناء الثقة وتدابير الأمن.

لذلك، يجب أولاً أن يتم الاتفاق على تحديد وتعريف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقضايا ضبط التسلح والأمن، ومنها مصطلح الشرق الأوسط، الذي يجب تحديده بدقة وطبقاً للترتيبات التي ستتخذ حتى يكون أساس إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة أساساً محسوماً ومحدداً ومتفقاً عليه.

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول التعريفات المختلفة لمنطقة الشرق الأوسط:

ـ توافق الدول العربية على تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعريف الأمم المتحدة الشامل، وهو ما جاء في تعريف جامعة الدول العربية.

ـ إن الحد الأدنى للاتفاق بين التعريفات المختلفة هو أن تشمل المنطقة جميع البلدان العربية، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل.

ـ الإجماع على أن تدخل إيران ضمن منطقة الشرق الأوسط، وهي لا تعارض ذلك، في ضوء أهمية اشتراك باكستان في منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية.

ـ استبعاد تركيا من جميع التعريفات السابقة للمنطقة، في الوقت الذي ترى فيه بعض دول المنطقة ضرورة انضمامها للمنطقة، أو دخولها في منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية مثل البلقان.

ـ إن مناطق أعالي البحار لن تدخل في تعريف المنطقة، ولم يشر إليها أي من التعريفات السابقة.

ـ يشكل مرور السفن التي تحمل أسلحة نووية عبر قناة السويس والممرات المائية في المنطقة مشكلة يجب النظر فيها في أي مفاوضات لإخلاء المنطقة.

فهناك أكثر من تحديد جغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الحد الأدنى من

الاتفاق بين التعريفات المختلفة شمل البلدان العربية بالإضافة إلى إسرائيل وإيران، وأن إسرائيل تولي تلك المشكلة أهمية كبرى، وتطلب أن يكون التعريف والتحديد على أساس مصادر التهديد الذي تتعرض له دول المنطقة، بالإضافة إلى أن التحديد يجب أن يأخذ في اعتباره البعدين الإقليمي وتحت الإقليمي، نظراً لاختلاف المشاكل من إقليم إلى إقليم، بينما ترى مصر أن التحديد الجغرافي للمنطقة يجب أن يتم في إطار الترتيبات المطلوب إعدادها، أي دراسة الترتيبات أولاً، وفي إطارها يمكن النظر في الأطراف المطلوب مشاركتها.

ب ـ الصعوبات السياسية

يعتبر الموقف الإسرائيلي أول هذه الصعوبات السياسية، الذي يتمثل في ضرورة توافر العديد من الإجراءات السياسية حتى يمكن أن تبدأ إجراءات الحد من التسلح في المنطقة، وكانت إسرائيل تشرط التفاوض المباشر قبل بدء مؤتمر مدريد للسلام، وطورت ذلك الموقف بعد إجراء مفاوضات مباشرة، وطالبت بإقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الأطراف في المنطقة، وهذا ما تم عرضه الآن بعد السلام مع الدول العربية، ووضح ذلك في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، من خلال المطالبة بإنهاء حالة الحرب والالتزام بالحدود الدولية للأطراف وعدم استخدام القوة، وضرورة توافر مناخ من الثقة المتبادلة. وبناء الثقة بالمفهوم الإسرائيلي، له مواصفات خاصة. كما أن إسرائيل ترى استحالة التفاوض على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في غياب الأطراف الضرورية مثل إيران والعراق. وتمثل تلك المشكلة أهمية كبيرة، نظراً لأنها تثير علامة استفهام بشأن صدقية تلك الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في غياب الأطراف المهمة. كما أن الانتظار حتى تدخل تلك الأطراف إلى العملية يعطلها ويضيع الوقت والجهد، على الرغم من أن العمل من دون حضور تلك الأطراف يقلل من فعالية العملية، إلا أنه يمكن البدء بالشكل القائم والعمل على إنجاز تقدم ملموس نحو الهدف، وهو الأمر الذي سيشجع الأطراف الأخرى على الدخول في العملية.

إن عدم امتلاك الدول العربية القرار السياسي لبدء إنشاء المنطقة، نظراً لأن احتكار إسرائيل الأسلحة النووية يشكل مشكلة لوجود القرار لدى إسرائيل، الذي تحكمه عوامل داخلية وخارجية بالنسبة لإسرائيل، ومعظمها عوامل يصعب تغييرها؛ فعلى مستوى الفكر السياسي والاستراتيجي الإسرائيلي ليس هناك تصور للتخلي عن الأسلحة النووية، وكل ما يطرح هو كيفية الاحتفاظ بتلك الأسلحة بعد التوصل إلى سلام مع الدول العربية بحجة الحفاظ على الأمن الإسرائيلي وعلى السلام. فما زالت إسرائيل ترى أن السلاح النووي هو الذي حفظ لها الاستمرار والأمن حتى الآن

وليس لديها أي استعداد للتنازل عنه حتى بعد السلام.

أما الموقف العربي فيتمثل في ضرورة الدخول في ترتيبات أمن في إطار عملية السلام، لوضع إطار أمني متوازن وشامل يحفظ أمن جميع الأطراف. ويزيد من صعوبة التوصل إلى سلام من دون تلك الترتيبات الأمنية مع السجل الحافل لإسرائيل في عدم الالتزام بالتعهدات وما يتم الاتفاق عليه، بالإضافة إلى عدم احترامها الشرعية الدولية، والرغبة في الهيمنة على المنطقة العربية والأوسطية. وإذا كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي يمثل الصعوبة الأساسية لإنشاء تلك المنطقة، فلا يمكن التوصل إلى ذلك إلا بتسوية الصراع في إطار أمني يحفظ زوال التهديدات الخارجية للطرفين العربي والإسرائيلي.

ويدخل ضمن تلك الصعوبات السياسية صعوبة الاتفاق على نوعية الحظر: هل ستنشأ منطقة خالية من الأسلحة النووية أم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؟ فالموقف الإسرائيلي يرى أن السياسة هي التي تعرض السلام للخطر وليس الأسلحة، ولذلك ترى إسرائيل عدم التركيز على الأسلحة النووية وتركز على الأسلحة التقليدية وضرورة ضبط الأسلحة التقليدية والعمل على نزعها. وإذا كان إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإسرائيل ترى البدء بالأسلحة الكيميائية أولاً، ثم البيولوجية، ثم النووية. وبالنسبة للصواريخ أيضاً، تركز إسرائيل على حظر واردات الصواريخ، نظراً لأنها تمتلك تكنولوجيا تصنيعها وتعمل على حظر توريدها إلى دول المنطقة العربية، وكذلك عدم الاتفاق على دخول الصواريخ نطاق الحظر.

أما بالنسبة للموقف العربي، الذي كان يطالب في البداية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه لعدم وجود سلاح نووي عربي يتم التنازل عنه مقابل السلاح النووي الإسرائيلي، كان من الضروري أن يتطور الموقف العربي إلى ضرورة إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وذلك في إطار صفقة شاملة يتم فيها تنازل إسرائيل عن سلاحها النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل، مقابل تنازل العرب عن باقي أسلحة الدمار الشامل. ويركز الجانب العربي على أسلحة الدمار الشامل، نظراً للتهديد الذي يمثله تكديس تلك الأسلحة في المنطقة، سواء في إسرائيل أو في المنطقة العربية.

إضافة إلى كل ذلك، يركز الموقف العربي على ضرورة أن يمتد نطاق الحظر إلى المخزون من تلك الأسلحة، أي تدمير ما تم إنتاجه من تلك الأسلحة، فلا يكفي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس تجميد الوضع الراهن، لأن ذلك يمثل تكريساً للخلل الأمني القائم في المنطقة، إنما المطلوب إزالة ذلك الخلل الأمني.

ج ـ الصعوبات الأمنية

وتتمثل تلك الصعوبات الأمنية في صعوبة الاتفاق حول التوجهات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن إسرائيل تركز على ضرورة الاهتمام بالتهديدات الأمنية غير العسكرية مثل الوضع الاقتصادي والتطرف والإرهاب، وتعتبر أن تلك المشكلات هي التي يجب على دول المنطقة التركيز عليها. وعلى العكس، فالدول العربية تركز على التهديدات الأمنية العسكرية، والمتمثلة في اختلال التوازن على المستوى الاستراتيجي بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، والتهديد الأمني الناتج من ذلك.

وتركز إسرائيل على إجراءات بناء الثقة بطريقة تكاد تجعلها بديلاً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتركيز على تبادل المعلومات وإنشاء مراكز إنذار ضد الهجوم المفاجئ، وغيرها من الإجراءات، التي لا تصنع تقدماً ملموساً في مجال الحد من التسلح.

كما أن عدم الاتفاق في الإدراك لدى دول المنطقة على أهمية إنشاء المنطقة وإسهامها في تحسين الأمن القومي لكل دولة طرف في المنطقة، وأن إنشاء المنطقة يحقق أمنها ويدعمه، ففي حين ترى البلدان العربية أن امتلاك إحدى دول المنطقة الأسلحة النووية، وإصرارها على الاحتفاظ بها هو الذي يهدد أمن المنطقة بأكملها، خاصة مع انتشار باقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى لدى دول المنطقة، بالإضافة إلى تكديس الأسلحة التقليدية، فإن إسرائيل ترى أن السياسة وليس الأسلحة هي التي تهدد الأمن. وهو تبرير غير منطقي لاحتفاظها بالأسلحة النووية.

د ـ الصعوبات الفنية

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يتطلب توافر العديد من القدرات الفنية سواء البشرية والتكنولوجية، وباستثناء مصر وإسرائيل، فإن باقي دول المنطقة تفتقر إلى تلك القدرات البشرية، إضافة إلى القدرة الفنية. وعلى ذلك يجب على البلدان العربية أن تعمل على اكتساب تلك المهارات البشرية من الآن حتى تكون جاهزة لذلك عند الاتفاق على إخلاء المنطقة. كما تشتمل تلك المشاكل على ما يلي:

ـ أن الخبرة العالمية تتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وليس هناك منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

ـ أن تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز النفاذ في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ ما زال في البداية.

ـ أن اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية تفتقر إلى نظام رصين للرصد والتحقق، ويجري العمل على وضع نظام متطور للرصد والتحقق.

ـ اختلاف مواقف دول المنطقة بالنسبة للاتفاقيات الثلاث السابقة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

ـ أن الحد من الصواريخ لا يخضع لاتفاقية، إنما يخضع لتعاون دولي بين عدد من الدول المنتجة للصواريخ والمصدرة لها.

التوصيات

● إن الفارق التكنولوجي الهائل بين البلدان العربية وإسرائيل يحتاج إلى جهد مصري وعربي لإدخال التكنولوجيات المتقدمة السلمية.

● في المجال النووي، يجب تطوير برامج التقانة النووية السلمية التي تشمل المفاعل ودورة الوقود النووي وزيادة الاعتماد على الذات.

● في مجال الفضاء، يجب العمل على زيادة القدرات المحلية بتصميم قمر صناعي مصري للمعلومات وغيرها.

● عدم توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وكذا البروتوكول الإضافي المرتبط بمعاهدة منع الانتشار النووي، وكذلك عدم التصديق على معاهدة إخلاء افريقيا من الأسلحة النووية إلا بعد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

● وعلى الصعيد العربي، أن تتضمن اتفاقية السلام مع سوريا نصاً لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل، أسوة بالاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية.

● إجراء الدراسات القانونية والفنية اللازمة لإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

● التدريب على نظم الرصد والتحقق المختلفة وإنشاء وحدة متكاملة تجريبية في هيئة الطاقة الذرية.

● النظر في إنشاء نظام إقليمي عربي يرتبط بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على الأسلحة النووية، فالعرب جميعاً أطراف في معاهدة منع الانتشار النووي، وذلك لوضع نظام إقليمي عربي يمكن أن يتطور إلى نظام شرق أوسطي.

● دراسة نظام الرصد والتحقق الذي طبق على العراق تحت قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، وذلك من الجوانب الفنية والتكنولوجية لاستخراج الدروس التي يمكن تطبيقها في نظام تعاوني متكامل وشامل في منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة التدمير الشامل.

الفصــل الثاني

إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط

ممدوح حامد عطية(*)

مقدمة

أدرج موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ بناء على طلب مقترح من إيران التي انضمت إليها مصر في وقت لاحق، حيث اشتركت مصر وإيران في تقديم مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة في ما بعد، بوصفه القرار رقم (٣٢٦٣) (د ـ ٢٩) بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، وعند تقديم المشروع بالنيابة عن مقدميه، ذكرت إيران أنه، لا يمكن إنشاء مثل هذه المنطقة في هذا الجزء من العالم إلا في وجود جو من الثقة، وأن إيجاد هذا الجو يقتضي من الأطراف المعنية، أن تعلن استعدادها لعدم إدخال أسلحة نووية في المنطقة. وفي المناسبة نفسها ركزت مصر على أن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو شرط مسبق لإنشاء أي منطقة خالية من الأسلحة النووية تكون فعالة ومحددة. ودعت الجمعية العامة في هذا القرار جميع الأطراف المعنية في المنطقة، إلى الإعلان فوراً عن عزمها على الامتناع، على أساس متبادل، عن إنتاج أسلحة نووية أو اقتنائها على أي نحو آخر، وإلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (القرار رقم ٣٣٧٣ (د ـ ٣٣)) كما طلبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة استطلاع آراء الأطراف المعنية

(*) خبير في الدراسات الاستراتيجية، عضو المجالس القومية المتخصصة ـ مصر.

بشأن تطبيق هذا القرار، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، وإلى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٥. ومنذ عام ١٩٧٤ ظلت الجمعية العامة تتخذ سنوياً قراراً يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وقد اتخذ القرار لأول مرة من دون تصويت في عام ١٩٨٠.

وأوضحت إسرائيل في سياق دعمها لاتخاذ القرار أنه مع قبولها مبدئياً ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، فإنه يتعين بلوغ هذا الهدف من خلال اتفاقية متعددة الأطراف تتفاوض بشأنها في حرية، جميع الدول المعنية. في حين ذكرت دول أخرى في المنطقة عند إيضاح دعمها للقرار أنه لن يتسنى إجراء مشاورات مباشرة بين دول المنطقة بهدف إنشاء تلك المنطقة الخالية، إلى أن يتم الوفاء بالشروط التي وضعتها تلك الدول في ما يتصل بالحالة العامة في منطقة الشرق الأوسط التي نشأت نتيجة للنزاع المسلح بين إسرائيل والدول العربية.

في عام ١٩٨٤، استحدث مقدمو مشروع القرار صيغة جديدة في نصه تؤكد دور الأمم المتحدة الأساسي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، ودعوا الأمين العام للأمم المتحدة إلى استطلاع جميع آراء الأطراف المعنية وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن تنفيذ ذلك القرار. واعتمد القرار مرة أخرى من دون تصويت، وظل هذا الطلب مدرجاً في القرار المتصل بالموضوع الذي اتخذته الجمعية العامة في السنوات اللاحقة.

في عام ١٩٨٨، قدمت مصر في الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة اقتراحاً جديداً مكوناً من ثلاثة عناصر:

ـ دعوة جميع دول المنطقة، وكذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية خارج المنطقة، إلى إعلان أنها لن تدخل الأسلحة النووية إلى منطقة الشرق الأوسط.

ـ أنه يتعين أن يؤذن للأمين العام بتعيين ممثل خاص له أو فريق خبراء للاتصال بدول المنطقة بهدف صياغة مشروع معاهدة نموذجية وتطوير مبادئ عملية معينة كفيلة بإيجاد الظروف اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

ـ أنه ينبغي دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إعداد دراسة وتقديم توصيات محددة تتعلق بتدابير التحقق والتفتيش اللازمة، التي سوف تنفذ بالاقتران بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

ونظراً للطبيعة غير الحاسمة التي اتسمت بها أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة لم يتخذ أي إجراء بشأن الاقتراح المصري. ونتيجة لذلك، تابعت مصر الفكرة في

محفلين آخرين هما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدورات العادية للجمعية العامة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بناء على مبادرة مصر، قراراً طلب فيه إلى المدير العام إعداد دراسة تقنية عن الطرق المختلفة لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط، آخذاً في الاعتبار خبرة الوكالة في هذا المجال، ونشرت الدراسة في عام ١٩٨٩. وفي أواخر عام ١٩٨٣، في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة، أشارت مصر مرة أخرى إلى الحاجة إلى أن يعطي المجتمع الدولي مزيداً من الدفع لتحقيق الهدف من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وقدمت مشروع قرار اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بوصفه القرار ٦٥١٤٣. وفي ما يلي نص أجزاء منه:

- تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع بدراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها، والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، مع مراعاة ظروف وخصائص منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن آراء ومقترحات الأطراف في المنطقة، وأن يقدم هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين.

- تطلب إلى الأطراف في المنطقة أن تقدم إلى الأمين العام آراءها ومقترحاتها بصدد التدابير العملية المطلوبة.

- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار.

١ ـ مفهوم إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل

- أضحى مفهوم إنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل، مع تطوره منذ منتصف الخمسينيات، يشمل طائفة من الترتيبات تتراوح جغرافياً بين قارة بأكملها مثل أمريكا اللاتينية ومناطق أصغر، وتخدم عملياً أغراض منع حيازة المزيد من الدول الأسلحة النووية وباقي أسلحة التدمير الشامل، وكذلك منع أو إزالة ونزع الأسلحة في مناطق جغرافية أو بيئات معينة.

ومن الناحية التاريخية، ثمة نهجان مختلفان دُرج على اتباعهما بصورة متوازنة: **الأول** هو نهج عدم الانتشار المفتوح والشامل الذي أدى إلى اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨. والغرض الأساسي من هذه المعاهدة هو قصر الدول الحائزة للأسلحة النووية على الدول الخمس التي كانت قائمة آنذاك.

ـ أما النهج الآخر فهو نهج إقليمي أو متعلق بمناطق معينة، وكان أول المنجزات الرئيسية في ما يتعلق بالمناطق الكثيفة السكان إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) في عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٨٥، أبرمت البلدان الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادي معاهدة جنوب المحيط الهادي الخالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا).

ـ وقدمت اقتراحات بشأن إقامة مناطق مماثلة في أجزاء أخرى عديدة من العالم وطرحت فكرة جديدة في عام ١٩٨٣، باقتراح إقامة ممر في وسط أوروبا تسحب منه الأسلحة النووية التكتيكية أو الميدانية، بغية تقليل خطر استخدام هذه الأسلحة مباشرة في أي نزاع أو حادث. ولا يتصل نطاق التطبيق بالحدود الوطنية للدول المعنية، ولا تطبق أية ضمانات أمنية، ولم تجر أي مفاوضات محددة بشأن هذه المقترحات بسبب وجود خلافات جوهرية حول النهج الذي تتبعه البلدان المعنية.

وأعلن عدد من المناطق مجردة من السلاح وفقاً لمعاهدة مبرمة منذ زمن طويل، معظمها قبل اختراع القنبلة الذرية، ومن بين هذه المناطق عدد من الجزر الصغيرة في البحر المتوسط. وينبغي أن تعتبر هذه المناطق ضمناً، حالياً، مجردة من الأسلحة النووية هي أيضاً.

٢ ـ التدابير الكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل

تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرة في مجال أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وقد اتخذت إسرائيل موقفها النووي المتسم بالغموض استجابة منها لتلك البيئة الأمنية، وهي تعتبره رصيداً قيماً في حماية أمنها القومي، وقد استجابت الدول الأخرى في المنطقة لاهتمامها الأمني بطريقة مختلفة إذ إنها شعرت بأنها ستكون أكثر أمناً إذا تخلت عن الأسلحة النووية وانضمت إلى معاهدة منع انتشارها بوصفها التدوين الرسمي لذلك التخلي، ولا شك في أن دولاً كثيرة أخرى قد تأثرت أيضاً بوجهة النظر القائلة بأن الطريق إلى امتلاك قدرة في مجال الأسلحة النووية سيكون طريقاً طويلاً ومكلفاً، وقد يكون محفوفاً بالمخاطر.

ـ من المهم ملاحظة أن إمكان امتلاك تلك الأسلحة النووية أو التخلي عنها لا يحدده ببساطة كون أحد الخصوم يمتلك تلك الأسلحة أو أنه تخلى عنها، ففي جميع الحالات كانت السياسات تقرر على أساس البيئة الأمنية الكاملة للدولة، وبخاصة التوازن أو عدم التوازن، في الأسلحة النووية.

ـ وحالة عدم التماثل الحالية ليست مستقرة، فهناك ضغوط نفسية وسياسية في اتجاه تحقيق التساوي« بالتصعيد» إذا رفضت إسرائيل تحقيقه «بالتخفيض»، وسيزيد احتمال حدوث هذا التطور مع تلاشي أوجه التباين في القدرة التكنولوجية بين إسرائيل وجيرانها. وعلى هذا، فقد تنظر إلى انتشار الأسلحة الكيميائية على أنه إنذار بأن التطور التالي سيكون الانتشار النووي إذا لم يتم إدخال عنصر جديد، بل إن احتمال حدوث انتشار نووي سيزداد، نظراً لأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي ليس هو التحدي الوحيد الذي يواجه الأمن في المنطقة.

ومن الممكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل عاملاً جديداً يجعل المنطقة تسير بثبات، بعيداً عن الانتشار وعن الشعور بعدم الأمان الذي لا يفتأ يتزايد، غير أنه لا يمكن من الناحية الواقعية إنشاء هذه المنطقة، إلا أنها خطوة في عملية تمتد لعدة سنوات، وتعمل فيها الدول جميعها على إيجاد بيئة كاملة لا تشعر فيها أية دولة بأن أمنها مهدد، بل من الممكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل أكثر فاعلية، في هذا الخصوص، من معاهدات عدم الانتشار، على الرغم من الأهمية الجوهرية لهذا الصك ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ الخاص بالأسلحة النووية ـ المحدد فيه. وعلى سبيل المثال، فمن الممكن أن تنطوي المنطقة على إجراءات للتحقق أوسع نطاقاً وأكثر دقة، كما يمكن أن تنشئ قيوداً إضافية على الأنشطة النووية السلمية، بل ويمكن أن تحدد اشتراطات للانسحاب أكثر صعوبة من تلك التي تحددها معاهدة منع الانتشار.

ـ وهناك اتفاق عريض النطاق على أن إنشاء منطقة فعالة خالية من أسلحة التدمير الشامل سيمثل تحسناً كبيراً بالمقارنة بالوضع الراهن، غير أن المشكلة هي كيفية إيجاد الظروف التي يصبح فيها إنشاء تلك المنطقة تطوراً واقعياً.

والسؤال هو كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وعموماً، فإن الرد على هذا السؤال واضح:

ـ لا بد من تفهّم مخاوف الأطراف المختلفة، ومعالجة هذه المخاوف.

ـ الأطراف تؤكد أنه ليست لديها نيات عدوانية، وهي جميعها تخشى أن تصبح هي نفسها ضحايا للعدوان، بما في ذلك إسرائيل.

ـ يجب العمل على بناء الثقة على جميع الجوانب كالتالي:

● الثقة في أن الإعلان عن وجود رغبة في التوصل إلى السلم العادل والدائم ليس مجرد ستار من الدخان.

● الثقة في أن الحلول العسكرية للمشكلات السياسية مستبعدة.

● الثقة في أنه من الممكن تفادي أو تعديل الأوضاع العسكرية التي ينظر إليها على أنها تنطوي على التهديد.

● كما أن الأفعال العدائية والتصريحات الملتهبة المنطوية على التهديد ستسهم كثيراً في زيادة عدم الثقة.

● والأهم من هذا كله هو أنه يجب إجراء تقدم في حل النزاعات الأساسية القائمة في المنطقة، وما لم يتم إجراء هذا التقدم سيكون من الصعب إيلاء تفكير جدي إلى اتخاذ تدابير تقنية في مجال أسلحة التدمير الشامل، أو بشأن المشكلات الأمنية الأخرى، بل سيكون من الأصعب تطويرها بحيث تحول، بشكل معقول دون حدوث توتر، بل نشوب حرب.

ومع مراعاة هذا الإطار، جرى تجميع عدد من المقترحات المتعلقة بالخطوات التي يمكن اتخاذها من جانب دول المنطقة، أو بعضها أو جميعها لبناء الثقة المتبادلة، وبالتالي تيسير إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل. وفي حين أن غالبية التدابير تتعلق بالمجال النووي، فإن هناك بعض التدابير الأخرى التي تتعلق مباشرة بمسائل نووية ولكنها ذات صلة بأمن الدولة، وبالتالي، فإنها تلبي الاحتياجات اللازمة لبناء الثقة وتوفر فرصاً لذلك. وقد أكدت غالبية دول المنطقة في الواقع على العلاقة بين الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، في حين أن الحرب بين العراق وإيران قد بينت ـ بشكل مؤلم ـ العلاقة بين الأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية. ولذا، فمن المهم لفت الانتباه إلى وجود حاجة إلى اقتراح تدبير لحل المشكلات المعقدة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والتقليدية.

٣ ـ بناء الثقة في الميدان النووي

ـ لدى مناقشة التدابير الممكنة لبناء الثقة في ميدان أسلحة التدمير الشامل، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه قد لا يكون من الممكن دائماً أن تنطوي الجهود التي تقوم بها دول المنطقة في هذا الشأن على إجراءات متماثلة، بالنظر إلى اختلاف أوضاع هذه الدول بالنسبة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وحماية مرافقها النووية والكيميائية والبيولوجية.

ـ بالنسبة للدول التي ليست أطرافاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (وهذا يعني من الناحية العملية إسرائيل)، سيكون أهم التدابير المتاحة لبناء الثقة إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات، والمنشأة الرئيسية التي لا تشملها الضمانات، هي المنشأة الموجودة في ديمونا، وواضح أنه ليس من الممكن أن تكون هناك منطقة خالية من الأسلحة النووية يعني أنه سيكون هناك في نهاية المطاف، استعداد لإخضاع

مفاعل ديمونا لضمانات الأمان النووي.

ـ على أن إخضاع مفاعل ديمونا للضمانات أو إغلاقه لن يزيل في حد ذاته ما قد يكون لدى إسرائيل من أسلحة نووية أو أسلحة كيميائية، فمن المفترض أن يكون غالبية ما قد يكون قد أنتج في مفاعل ديمونا من البلوتونيوم وتم فصله مخزوناً في شكل آخر. وما من شك في أن تطبيق الضمانات على مفاعل ديمونا سيؤدي في نهاية المطاف، إلى وقف أي إنتاج للبلوتونيوم المستخدم في الأسلحة، ولكنه لن يخضع أي بلوتونيوم يكون قد تم إنتاجه بالفعل لأية رقابة، والذي ستحققه الضمانات بالنسبة لمفاعل ديمونا هو وضع حد على كمية المواد الحربية التي تمتلكها إسرائيل.

ـ وليس من الممكن تحديد الظروف التي ستنظر في ظلها الحكومة الإسرائيلية في إخضاع مفاعل ديمونا للضمانات، غير أنه من الممكن أن تكون تلك الظروف أبعد كثيراً عن حدوث تحول في المنطقة من نوع يؤدي إلى تخلي إسرائيل عن قدرتها النووية بالكامل وبشكل لا رجعة فيه، والسبب في هذا هو أن «الرادع الإسرائيلي» أو «سلاح الملاذ الأخير» سيظل سليماً حتى إخضاع مفاعل ديمونا للضمانات. ولهذا السبب فقد يكون من المفيد النظر إلى إخضاع مفاعل ديمونا للضمانات على أنه نقطة متوسطة على الطريق الذي ستمضي فيه إسرائيل نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ـ بالنسبة للدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار، فإن إعلان هذه الدول من جانب واحد عن أنشطتها في الميدان النووي سيبرز التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالطبع، فإن هذه الدول قد وجهت بالفعل إعلانات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لاتفاقاتها المتعلقة بالضمانات، غير أن هناك بعض الجوانب التي قد يكون من المفيد تكميل هذه الاتفاقيات بالنسبة لها، وذلك عموماً، من خلال بيان بسيط يتعلق بالأنشطة النووية التي لا تشملها الضمانات، وعلى سبيل المثال: فإنه من الممكن الإعلان عن عملية استخراج وتحضير اليورانيوم وإنتاج أو تخزين الماء الثقيل أو التريتيوم، وأية مرافق بحوث تكون قادرة على تداول المواد الانشطارية المعفاة بموجب اتفاق الضمانات الموجودة مهما كانت ضآلة كمية هذه المواد.

ـ ومن الممكن بناء الثقة في هذه الإعلانات عن طريق نظام غير رسمي للتفتيش من خلال توجيه الدعوة، فإذا أثير تساؤل أو وجهت تهمة بشأن القيام بنشاط يتعلق بالأسلحة في مركز بحوث، يصبح من الممكن أن توجه الحكومة المعنية دعوة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كي يرسل ممثلين لمعاينة ما يجري القيام به فعلاً في ذلك الموقع، وقد لا يكون من الممكن دائماً أن يبين هذا «التفتيش بالدعوة» بشكل مؤكد تماماً عدم وجود أنشطة مرفوضة، ولكنه قد يدحض في حالات كثيرة التقارير التي لا أساس لها من الصحة. والتي من شأنها أن تثير اليوم شكوكاً في المنطقة.

- وبالنسبة للبلدان التي لديها، أو سيكون لديها، مفاعلات للبحوث أو لتوليد الكهرباء، فإنه من الممكن أن تؤدي تدابير أخرى إلى تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأحد هذه الضمانات هو الالتزام علناً بالامتناع عن القيام محلياً بإعادة تجهيز وقود المفاعل، حتى لو كان في سبيل إجراء التجارب، ووضع ترتيبات تتعلق بتداول وتخزين الوقود المستهلك ومعالجة النفايات. ومن الأفضل أن يعاد الوقود المستهلك إلى مصدر خارجي أو إلى مرفق ينشأ خصيصاً لدورة الوقود، ما سيحول دون إثارة الشكوك وانتشار الإشاعات، ويمكن البلدان التي تخطط لإنشاء مفاعلات أن تختار التصميمات التي لا تستخدم اليورانيوم عالي الإثراء.

- وبالنسبة لجميع الأنشطة في الميدان النووي، سيحقق وجود أقصى قدر من الصراحة والمكاشفة فائدة كبيرة للبلد، ومجرد نشر تقرير سنوي وحفظ التقرير في الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون أمراً مفيداً. وسيكون من المفيد أيضاً أن توجه دعوات إلى العلماء الأجانب للقيام بزيارات عمل، وهذا أفضل للبقاء وإجراء البحوث.

- ومن الممكن أن تعمل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على زيادة الثقة من خلال قيامها، ومن طرف واحد، بإصدار إعلانات تفرض فيها على نفسها، بصراحة حدوداً على حق الانسحاب الذي تتضمنه الفقرة «١» من المادة العاشرة من الاتفاقية. ومن الممكن أن تحدد الحكومات خلال ثلاثة أشهر أسباب الانسحاب، التي قد يكون منها على سبيل المثال قيام إحدى دول المنطقة بإجراء تجربة نووية أو أي حادث آخر يشير بوضوح إلى تطوير للأسلحة النووية أو يبينه. وفي أية حالة أخرى، من الممكن أن تقدم هذه الحكومات إشعاراً مدته سنة كاملة، بما يسمح بفسحة أطول من الوقت للقيام بمحاولات دبلوماسية لمعالجة أي «حادث غير عادي» يهدد المعاهدة. ومن الممكن أيضاً أن تعرض الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تمديد فسحة الوقت هذه لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، مقابل تقديم القوى الكبرى تأكيدات أمنية إيجابية مرضية.

- وقبل أن يتسنى أن تنشأ على نحو فعال منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل لا بد من تناول افتراض أن لدى إسرائيل كمية كبيرة من البلوتونيوم غير الخاضع للضمانات. وسوف يحتاج هذا إلى وضع تدابير للتحقق تتجاوز ما لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ضمانات تتعلق بالمرافق بالنسبة للدول المنضمة حالياً كأطراف في معاهدة عدم الانتشار، والسبب في هذا هو أنه لم يكن لدى أي طرف من أطراف معاهدة عدم الانتشار باستثناء الدول الثلاث الوديعة (الحائزة لأسلحة نووية) وقبل الالتزام بالمعاهدة أية كميات تذكر من المواد الانشطارية التي لا تشملها

الضمانات. وحالة جنوب أفريقيا التي كان لديها برنامج لتخصيب اليورانيوم، وقد تكون منطبقة في هذا السياق والطريقة التي ستطبق بها ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع تلك الدولة عندما تصبح ملتزمة بمعاهدة منع الانتشار، قد تقدم مؤشراً لما يمكن أن يحدث في ما بعد في الشرق الأوسط، ولا يدخل في نطاق هذه الدراسة تحديد تدابير التحقق التي قد يسعى إلى وضعها جيران إسرائيل، وقد تقبل إسرائيل ضمان عدم وجود مخزون سري غير معلن عنه، وستسعى إسرائيل للحصول على تدابير متبادلة من باقي الأطراف في المنطقة، لزيادة ثقتها هي، وستكون هذه التدابير تداخلية وشاملة، كما سيتعين أن تطبق هذا التدابير في المنطقة بأكملها.

ـ وعلى رغم أن المنطقي أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرشحة لإدارة إجراءات التحقق الموسعة تلك سوف تشتمل التدابير على عناصر غير عادية في الممارسات الحالية المتعلقة بالإجراءات الوقائية. إذ يتعين أن تتضمن ترتيبات تتعلق بذلك النوع من عمليات التفتيش عند الطلب، التي يجري وضع تفاصيلها في مؤتمر نزع السلاح في ما يتعلق بحظر التخلص من الأسلحة الكيميائية مع إعطاء إخطار عاجل من دون الحق في الرفض، ومع وجود مفتش من الدولة الطالبة التفتيش أيضاً.

ـ وسيكون التحقق والتفتيش المتبادلان والمشتركان تماماً ومن النوع المنصوص عليه في وثيقة «ستوكهولم» نظاماً ممكناً، أو أحد مكونات نظام من هذا النوع لمنطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، وقد تطلب إقامة إجراءات تحقيق من هذا النوع في أوروبا اتفاقاً إقليمياً تفاوضياً بين الدول.

ـ وسيكون وجود التزام إقليمي بعد تجربة أي جهاز نووي إجراءً جزئياً آخر عظيم الفائدة، يشجع على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. والذين يشكّون في فائدة مثل هذا الحظر الإقليمي على التجارب يسوقون عادة نقطتين، فهم يقولون إن معظم البلدان العربية وجمهورية إيران الإسلامية أطراف في معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي، فإن إعطاء وعد إضافي من هذه الدول بعدم إجراء تجارب، أمر لا حاجة إليه. وفي ما يتعلق بإسرائيل، يقول البعض إنها ربما تكون أجرت تجربة سرية، فيما يؤكد آخرون أن أساليب المحاكاة الحاسوبية تجعل إجراء التجارب أمراً غير ضروري. وهذان الاعتراضان لا يبدو أنهما يقومان على أسس سليمة. فإعطاء التزام صريح من جانب إسرائيل بعدم إجراء تجارب، من شأنه أن يضفي مضموناً أكثر دقة على وعدها بألا تكون البادئة بإدخال أسلحة نووية إلى المنطقة. وبالمثل، من شأنه وجود التزام إضافي بعدم إجراء تجارب من جانب أطراف معاهدة عدم الانتشار، وأن يعزز الصفة اللانووية لهذه الدول.

ـ وفي ما يتعلق بإسرائيل، فإن قيمة تجربة سرية وحيدة أو أساليب محاكاة

حاسوبية بالنسبة لبرنامج تسلح هي مسألة معقدة تختلف بشأنها الآراء. بيد أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد في أن موثوقية مخزون أولي من الأسلحة وقابليته للتنبؤ من دون إجراء تجارب عدة، مسألة محاطة بالشك. فاذا كان الأمر كذلك، فإن وجود برنامج تجارب سيكون أمراً له أهمية بالنسبة لأية دولة ترغب في بناء أمنها على أساس إمكانية استخدام الأسلحة النووية.

ـ وفي ما يتعلق بالالتزام بعدم إجراء تجارب من جانب جيران إسرائيل، فإن الصفة الواضحة والمحددة لمثل هذا الالتزام كونه سينطوي على التزام تجاه دول مجاورة أخرى، صديقة كانت أم غير صديقة، وتوقع أن يثير الإخلال به ردود فعل حادة مع الآخرين. هذه العوامل جميعها ستجعله حاجزاً إضافياً مهماً يحول دون إجراء أية تجارب، وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا الالتزام الصريح سيعني ضمناً ـ وقد يصبح ـ التزاماً واضحاً بعدم استحداث أو شراء المواد والأجهزة، وبعضها يتصف بالتخصص العالي، ما يقتضيه بناء المكونات غير النووية لسلاح نووي، ومثل هذه المواد والأجهزة ليست مقيدة بمعاهدة عدم الانتشار، ولا تدخل في إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ غير أن الأهمية الرئيسية لأي اتفاق بشأن عدم إجراء تجارب في الشرق الأوسط ستكون سياسية. إذ سيؤكد التزام كل دولة بتحقيق منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في نهاية الأمر، وسيكون تقدماً عن الوضع الحالي القائم على انغلاق إسرائيل الانفرادي الغامض في ما يتعلق بموقفها النووي، وعلى تقيد جيرانها بمعاهدة عدم الانتشار، وذلك بإيجاد شبكة مترابطة من الالتزامات الصريحة. وحيث إنه من المفترض أن هذه الالتزامات ستصاغ في صورة شروط متبادلة، فإنها ستبرز مصلحة جميع الأطراف في عدم تخطّي هذه العقبة المحفوفة بالمخاطر.

ـ وسيكون من المهم أن يصاغ أي التزام إقليمي بعدم إجراء تجارب بعبارات خالية تماماً من اللبس. فينبغي أن يشير الالتزام إلى (أي جهاز متفجر نووي من أي نوع) فلا يترك بذلك ثغرة لإجراء تفجير نووي سلمي، الأمر الذي لا يمكن أن يفسره الآخرون إلا بأنه إظهار واضح، وتعرض لقدرة على وضع الأسلحة النووية. ومن الطرق التي يمكن أن يعبر بها عن الالتزام أن يكون من خلال رسائل رسمية موجهة إلى الأمين العام.

ـ وثمة مجال آخر لبناء الثقة يشتمل على إقامة حواجز في وجه شبه هجمات على المنشآت النووية. وهذه الحواجز ينبغي أن تتجاوز القانون الدولي الحالي، وأن تعززه. فبعد هجوم إسرائيل على المفاعل العراقي في عام ١٩٨١ قالت إسرائيل رسمياً في عام ١٩٨٤ في رسالة من ممثلها لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنها لن تهاجم (المرافق

النووية المكرسة للأغراض السلمية)، وسيكون من المفيد أن تشمل رسمياً الالتزامات الصريحة والرسمية التي تقدمها جميع الدول في المنطقة، كأن يكون ذلك في رسائل موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ـ وإذا أريد تشجيع إعطاء التزامات بطابع الشمول قدر الإمكان، فقصر مثل هذا التعهد على (المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية) يترك إمكانية مفتوحة على جانب شديد الخطورة، حيث إنها تعني ضمناً أن المرافق غير المكرسة صراحة للأغراض السلمية يمكن مهاجمتها، وأنه متروك للمهاجم المحتمل أن يحدد حسب اعتقاده الغرض الذي يستخدم المرفق له.

ـ ويعود إلى انتشار السحابة المشعة التي يمكن أن تنتج عن هجوم على مفاعل نووي لا إلى تكريسه للأغراض السلمية، وإنما إلى كمية وتركيب وقود المفاعل والمنتجات الانشطارية الموجودة في المرفق وقت الهجوم، فتدمير مفاعل نووي، مهما يكن الغرض من استخدامه، يمكن أن ينتج سحابة معادلة للسحابة الناتجة عن انفجار نووي.

ـ وللاعتبارات المتقدمة صلة واضحة بإسرائيل، فإسرائيل لم تؤكد أن مفاعل ديمونا الذي تملكه (مكرس للأغراض السلمية). ولذلك، فإن الالتزامات المعطاة من الدول الأخرى، التي تستخدم الشروط نفسها لا تنطبق على ديمونا الذي يمكن أن تكون للهجوم عليه عواقب وخيمة تمتد إلى ما وراء حدود إسرائيل ذاتها، ومشكلة الانتشار النووي مشكلة عويصة، وينبغي أن تعالج معالجة جادة.

٤ ـ ضمانات الأمن

ـ إن إجراء تقدم صوب تحقيق منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل سوف يتطلب مساهمة مهمة من الدول الكبيرة والواقعة خارجها، بل إن المجتمع الدولي بأسره سيتعين عليه أن يقدم مساهمات مهمة إذا أريد السيطرة على الأخطار المحدقة بالسلم، ومن ثم التخلص منها في نهاية الأمر. وفي وسع الدول النووية الرئيسية الواقعة خارج المنطقة، وبخاصة الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة، أن تقدم مساهمات كبيرة في تنشيط هذه العملية، بالموقف الذي تتخذه من مسألة الضمانات الأمنية. فهذا الموقف سيظهر وجود دعم عام قوي لإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية إذا أريد للفكرة أن تكون أكثر من مجرد حلم. ومن خلال الضمانات تستطيع الدول الخارجية أن تقدم نتيجة إيجابية لدورها «السلبي» المهم، وهو تثبيط نشوء أي تطور، مثل إجراء تجربة على سلاح ما، بما يجعل إنشاء المنطقة أصعب تحقيقاً بكثير. ومن البديهي أن الضمانات الأمنية ستشيع

الاستقرار في بيئة المنطقة نفسها عندما تصبح حقيقة في آخر الأمر. والاستعداد لتقديم الضمانات، حتى قبل إنشاء المنطقة، يمكن أن يعطي لدول المنطقة التشجيع اللازم لمواجهة الأخطار التي سيستتبعها قيام المنطقة حتماً.

ـ ينظر إلى الضمانات الأمنية في العادة على أنها تنقسم إلى فئتين: الضمانات السلبية أو الالتزامات بالامتناع عن القيام بعمل معين، والضمانات الإيجابية، وهي تعهدات بأن تتخذ الحكومة الضامنة تدابير محددة في ظروف معينة. وللنوعين تاريخ دبلوماسي طويل حافل بالخلاف.

ـ وجرى التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بجنيف بشأن الضمانات الأمنية السلبية المنسّقة التي تتجاوز الالتزامات الانفرادية القائمة. وكيفما سارت تلك المناقشات، فمن الواضح أنه يتعين أن تكون هناك ضمانات جديدة تصاغ خصيصاً لمنطقة الشرق الأوسط حيث إن تلك المنطقة تقترب من الوصول إلى مواقف متبلورة. فدول المنطقة سوف تتوقع أن يتلقى المشتركون في المنطقة التزامات قاطعة، تتجاوز البيانات الانفرادية الحالية من الدول الحائزة للأسلحة النووية، أي التزامات بعدم تهديدها أو مهاجمتها بأسلحة نووية. وقد ضمنت مثل هذه الالتزامات في بروتوكولات المعاهدتين المُنشئتين لمنطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادي، ولا تعتبر الدول النووية ذلك أمراً غير معقول على الرغم من أن بعضاً منها، لأسباب أخرى، لم يصادق على البروتوكول الثاني لمعاهدة راروتونغا. فإذا أرادت تشجيع إنشاء منطقة في الشرق الأوسط، فلا يبدو أن هناك سبباً يمنعها من أن توضح مسبقاً، بوقت كاف، أنها تعتزم النظر إيجابياً في توفير مثل هذه الضمانات المنسقة عندما يحين الوقت.

ـ وهناك شكل آخر من الضمان السلبي يمكن أن يتوقع لمنطقة الشرق الأوسط أن تناله، وهو الالتزام بعدم وضع أسلحة نووية في المنطقة المشمولة بالمعاهدة. فقد يكون هنا من الوجهة السياسية التزام أقيم من ضمان «عدم الهجوم» ـ الذي تقدم الحديث عنه ـ وعلى الرغم من أنه مرغوب فيه، فلا يبدو أن لدى أي من الدول الحائزة للأسلحة النووية سبباً يدعوها إلى وضع أسلحة نووية على أراضي دولة يتوقع أن تكون طرفاً في المعاهدة، أو سبق أن فعلت ذلك في الماضي، أو أشارت إلى أنها تنظر في فعل ذلك. وفي الظروف الحاضرة، قد يكون من المفيد الآن أن تنظر تلك الدول في تقديم مثل ذلك الالتزام، فهذا يمكن أن يكون حافزاً قوياً على استمرار الجهود الإقليمية. وسوف يساعد على إدامة «ضغوط النظراء» داخل المنطقة ضد أية دولة في الإقليم قد يغريها بالخروج على الإجماع الحالي على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ـ أما الضمانات الإيجابية فهي بطبيعتها، بالنسبة للدول التي يتوقع منها تقديمها،

أشد صعوبة من الضمانات السلبية، فهي تشمل التزامات بمساعدة الدولة التي تكون في خطر في ظروف لا يمكن تحديدها أو التنبؤ بها بشكل جدي. أما الوعود بتقديم معونة إنسانية فليست مشكلة، وهذه معونة ينبغي توقعها من المجتمع العالمي وليس من الدول النووية فقط. ولكن بتصاعد الإجراءات، مروراً بالدعم الدبلوماسي، إلى المساعدة العسكرية، تتزايد الصعوبات. وفضلاً عن ذلك، فإن الضمانات الإيجابية تتسم بالفائدة المشوبة بالغموض من وجهة نظر الدول التي تتلقاها. فمثل هذه الدولة قد تتخوف من إمكانية تعرّض استقلالها السيادي للخطر، إذا رأت الدولة الخارجية أن ضماناتها تعطيها بعض الحق في الضغط على الدولة المتلقية لها. على أن هذا التخوف لا يبديه كثير من المسؤولين في الشرق الأوسط. وإجمالاً فالضمانات الإيجابية يبدو أنها مرغوب فيها بشدة، ولا تدعو إلى التخوف.

ـ ويتمثل أحد أشكال المساعدة التي يمكن تقديمها لدولة تقع ضحية لتهديد أو هجوم، في فرض جزاءات على المهاجم. ولا يحتمل أن تبدو الجزاءات التي لا تصل إلى مستوى الدعم العسكري المباشر للضحية على جانب كبير من الأهمية كَردّ على هجوم فعلي، ولكن الجزاءات يمكنها أن تؤدي دوراً فعالاً في مهمة أكثر تواضعاً على الرغم من أهميتها، وهي ردع الهجوم أو وقف حشد القوات أو عكس آثار العدوان. وبالتالي، فسوف يكون مهماً، بالنسبة للدول الكبرى، أن ترصد عن كثب التطورات النووية في الشرق الأوسط، وأن توضح أنها سترد بقوة على أية محاولات لاختراق الخط الدقيق الذي يحدد حالة التعادل الراهن. وأن تبذل جهوداً فوق المعتاد لإبعاد الأوضاع الخطرة التي نشأت مؤخراً في ما يتعلق بمجالين وثيقَي الصلة هما، مجالا الأسلحة الكيميائية والقذائف.

ـ وكانت مرة اتخذ فيها المجتمع العالمي تدبيراً جماعياً بصدد مشكلة الضمانات الإيجابية في عام ١٩٦٨ عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ٣٥٥ لسنة ١٩٦٨ بناء على اقتراح من الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية، التي هي أطراف أيضاً في معاهدة عدم الانتشار. ويعتبر ذلك القرار في نظر المسؤولين في كل حكومة من حكومات المنطقة من دون استثناء قراراً محدوداً بدرجة لا تفي بالمطلوب، ومع ذلك، فلا يوجد توافق في الآراء حول الكيفية التي ينبغي، أو يمكن، بها تقويته بشكل محدد في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

ـ وليست الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها هي التي يتسم دعمها الإيجابي والسلبي للمنطقة بالأهمية. فالدول المتاخمة ولا سيما تركيا وباكستان، تستطيع تقديم مساهمات مهمة. ومن المتوقع بطبيعة الحال أن هذه الدول ستظل تؤيد الفكرة، وأنها ستكون على استعداد لتقديم التزامات ثابتة بدعم التعاون في أية محاولة للإفلات من المعاهدة النهائية.

٥ ـ الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول الخارجية

ـ اتضح منذ زمن بعيد، تشجيعاً لإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، أن أية منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت دول المنطقة ترغب فيها وتؤيدها بقوة. وكما وردت الملاحظة أعلاه، يترتب على الدول الخارجية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تؤدي أدواراً مهمة، ويصدق هذا بوجه خاص على الشرق الأوسط، الذي احتاجت النزاعات العنيفة المحتدمة فيه، والتي كانت المنافسات الخارجية تذكي أوارها في بعض الأحيان، إلى أطراف ثالثة، المرة تلو الأخرى للمساعدة في تلطيف حدتها، وأهمية الضمانات الأمنية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ـ وينمثل الواجب الأول للقوى الخارجية التي تريد أن تشجع إزالة الأخطار النووية من المنطقة في جعل موقفها واضحاً. وينبغي أن تفعل ذلك بطرق لا يمكن اعتبارها مجرد مسألة شكلية تتعلق بمثال أعلى بعيد المنال وربما لا يكون قابلاً للتحقيق، ولكن كتأكيد جدي لعملية ينبغي أن تبدأ فوراً، وعلى سبيل المثال ينبغي أن تعلن هذه القوى ببساطة، أنها تعارض بقوة أي تطور من قبيل إجراء تجربة نووية، أو محاولة الالتفاف على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بما من شأنه أن يحول المنطقة في الاتجاه الخاطئ، وأن يضر بالعملية المؤدية إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل.

ـ ينبغي للقوى الخارجية الرئيسية أيضاً اقتراح تدابير عملية، سواء تلك التي بحثت في هذه الدراسة أو في غيرها لتوقي حدة التوتر، وبناء الثقة، والتحكم بمختلف أشكال سباق التسلح في المنطقة. وتقع على الولايات المتحدة، وروسيا مسؤولية معنوية وسياسية خاصة في هذا الصدد، فالتنافس بينهما في الماضي في هذه المنطقة سهّل التراكم الهائل للأسلحة فيها (وإن لم يكن ذلك هو العامل الوحيد بأي شكل من الأشكال)، ومن الضروري أن توضحا عزمهما على ألا يؤدي تحسن العلاقة بينهما الآن إلى «إلقاء» كميات هائلة من فائض الأسلحة في بؤر التوتر الإقليمية في مناطق الشرق الأوسط، وضبط النفس من جانب الولايات المتحدة، وروسيا ينبغي أن يرافقه إجراء حازم يَثني الموردين الآخرين عن سد الفجوة.

ـ للدول الصناعية الرئيسية دور مهم تقوم به في ما يتعلق بتصدير التكنولوجيا التي تنطوي على آثار عسكرية، وتصدير الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة التدمير الشامل. وفي السنوات القليلة الماضية قامت ثلاث مجموعات من الحكومات تتسم بالتداخل بدرجة كبيرة، بتوحيد جهودها الرامية إلى عدم التشجيع على انتشار الأسلحة النووية، والأسلحة الكيميائية، والصواريخ المتوسطة

المدى والصواريخ البعيدة المدى.

ـ أولى هذه «المجموعات» هي المسماة بمجموعة زانفر في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ساعدت في تحديد الصادرات التي ينبغي أن تؤدي إلى وضع ضمانات. والمجموعة الثانية، المسماة بمجموعة استراليا المعنية بالأسلحة الكيميائية، لا تزال مجموعة غير رسمية نسبياً. والمجموعة الثالثة، وهي نظام مراقبة تقانة الصواريخ، نظمت حتى قبل مجموعة استراليا، وبدأت تتوجه إلى الاتحاد السوفياتي السابق وغيره لتوسيع نطاق شبكة الانضباط التعاوني بين الموردين. ولسوء الحظ، تميل بلدان الشرق الأوسط (وغيرها) إلى تصور أن مجموعات الموردين هذه ترمي إلى إبقاء البلدان النامية في حالة من التخلف التقاني والقصور العسكري، وهذه بالطبع ليست روح المجموعات ذاتها، بل هذه هي الطريقة التي ينظر بها كثيرون في العالم النامي إلى هذا النشاط. ويبدو من المستحب لذلك أن تبذل الدول الصناعية جهداً لكسب دعم وتعاون بلدان الشرق الأوسط، وأن تطمئنهم بأن ذلك لا يعكس أية رغبة في إبقائها في حالة التبعية التكنولوجية، ويمكن على سبيل المثال توفير الدعم والتعاون لبرامج الفضاء الإقليمية مقابل التقليل إلى الحد الأدنى من أي تحول لهذه البرامج إلى الأنشطة العسكرية، ويمكن اتخاذ إجراء مماثل في المجال الكيميائي، بغية القيام على سبيل المثال بالتشجيع على وجود إمدادات كافية من المبيدات المنتجة محلياً وغيرها من المواد الكيميائية بطرق لا تسهل إنتاج الأسلحة الكيميائية، بل إن للتعاون في البرامج النووية السلمية قيمة رمزية وسياسية أكبر من ذلك، فمعظم البرامج النووية في الشرق الأوسط صغيرة للغاية. وبإمكان الدعم الخارجي الذي يفضل أن يقدم من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يساعد في ضمان أن تظل هذه البرامج عند توسعها مخصصة لأهداف سلمية.

ـ الدعم الخارجي للأنشطة النووية السلمية في المنطقة يكون مناسباً بصفة خاصة عندما تتسم هذه الأنشطة بطابع متعدد الأطراف أو إقليمي، وقد تكون المشاريع المشتركة في مجال الطاقة النووية مثال اهتمام عظيم لدى تلك الدول غير الغنية بالنفط، وحتى لدى بعضها، مثل جمهورية إيران الإسلامية، التي لديها احتياطات نفطية كبيرة. ومن شأن توفير المرافق الدولية لتصريف الفضلات النووية أن يساعد في ضمان عدم التحول إلى الأغراض العسكرية.

ـ لقد طرح الرئيس مبارك مؤخراً اقتراحاً يعطي الحكومات المشاركة في مختلف الميادين فرصة للوقوف في صف مبادرة إقليمية. وتدعو خطة الرئيس مبارك إلى جعل الشرق الأوسط خالياً من جميع أسلحة التدمير الشامل، وبما يتماشى (وينسجم تماماً) مع الأهداف التي تسعى إليها معظم دول المنطقة.

ـ مهما كان مستوى الدعم التعاوني الذي قد تقدمه الدول الخارجية إلى الشرق الأوسط في الميدان النووي والكيميائي وميدان القذائف، فإنه ينبغي تنظيم هذا التعاون بما يعزز شفافية الأنشطة المقابلة لذلك داخل كل من دول المنطقة. وتقع المساعدة التي تقدم من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطبيعة الحال كلياً في نطاق القطاع العام، ولكن ينبغي أن تراعي البرامج هذا المعيار نفسه، وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعلن الحكومات بنشاط عن الحقائق بدلاً من التعتيم عليها.

ـ ينبغي التسليم بأن فضيلة الشفافية تنطبق على الصفقات أيضاً، ولعب عدد من البلدان المتقدمة النمو أدواراً رئيسية في وقت أو آخر من مساعدة حكومات مختلفة من حكومات الشرق الأوسط بالتكنولوجيا العسكرية بصفة خاصة، وينبغي للموردين الإعلان عما تم نقله في الماضي من مواد ومعدات نووية إلى مشاريع في الشرق الأوسط. ومن شأن الإعلان عن الحقائق التاريخية أن يساعد مساعدة كبيرة في الجهود الرامية إلى فهم الحالة الراهنة، ووضع خط أساسي موثوق للتحرك في المستقبل في اتجاه إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل.

٦ ـ بناء الثقة في ميادين عسكرية أخرى

ـ بعبارات محددة ينبغي لجيران إسرائيل أن يحاولوا التأكد أن إسرائيل لا تعتزم استخدام مهاراتها التقنية المتفوقة، بما فيها التكنولوجيا النووية، لتوسيع حدودها أو لغرض تسوية مقبولة لمشكلة الفلسطينيين، وينبغي أن يثق الرأي العام الإسرائيلي بأن جيرانه لا يعتزمون استخدام تفوقهم في الطاقة البشرية والثروة وغيرهما من الموارد لتدمير إسرائيل أو لغرض تسوية غير مقبولة لمشكلة الفلسطينيين. ويبدو الطابع الحاد للتوترات والمخاوف الأخرى أيضاً واضحاً بشدة.

ـ ينبغي اعتبار أن للجانب السياسي لهذه المسألة أهمية رئيسية. وتدابير بناء الثقة العسكرية التقنية يمكن أن تساعد مساعدة عظيمة في خلق ثقة متبادلة، وفي تجنب التدهور غير المقصود، إلا أنه لا يمكن هذه التدابير أن تحل محل عملية سياسية، وينبغي وضعها وإقامتها على خط موازٍ للخط السياسي، وليس كبديل عنه.

ـ لتدابير بناء الثقة العسكرية هدف عام واحد هو الشفافية، وبالتالي القدرة على التنبؤ. وينبغي لها بالتالي أن تحول دون وقوع هجوم مفاجئ، وأن تطمئن العدو المحتمل بأن القوات وتوزيعها لا يتسمان بطابع هجومي. والحيلولة دون وقوع الهجوم المفاجئ لها تاريخ طويل في الشرق الأوسط، وإن كان لذلك أسماء مختلفة. وقد نهض فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على الحدود بين إيران والعراق بمهمة

مماثلة. ومن الواضح أن الجهود التي بذلت في الماضي لم يحالفها النجاح الكامل، ولكنها لم تنته إلى الفشل التام. وربما كانت بعض المشاكل غير متوقعة، بينما كانت هناك مشاكل أخرى لا تقبل الحلول عن طريق المفاوضات. ولم يتم ببساطة تناول مشكلة خطيرة للغاية، وذلك لأسباب مفهومة منها التطمين بأن مختلف القوات المسلحة وأوجه توزيعها تتسم بطابع دفاعي أساساً إلى أبعد حد ممكن، وسوف تكون معالجة هذه المهمة طويلة ومعقدة، ولا يمكن تناولها بشكل عام وأساسي في الظروف الراهنة.

ـ أما وضع أي برنامج شامل التدابير ـ سواء لمنع وقوع هجوم مفاجئ، أو لضمان أن يكون تكوين وتوزيع القوات المسلحة في المنطقة دفاعياً أساساً ـ فهو مهمة تقع خارج إطار هذه الدراسة، إلا أن هناك بعض الخطوات القصيرة الأجل التي يمكن أن تعزز أحد هذين الهدفين أو كليهما، والتي يمكن أن تكون «حيلة» بصفة خاصة في ما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وهذه تبحث أدناه، وقد نرى في أوروبا مؤخراً الكثير من التطورات في النظرية والممارسة في ميدان بناء الثقة، ومن المفيد أن تضم المؤتمرات والحلقات الدراسية المعنية بالترتيبات العسكرية بين الشرق والغرب، بصورة منتظمة، علماء ومسؤولين من الشرق الأوسط.

ـ أما استجابة بناء الثقة المتبادلة، في حالة استمرار تصاعد مستويات القوات التقليدية، فتتضح حتى من إلقاء نظرة وجيزة على الأرقام، فهناك أربع دول في المنطقة تملك من دبابات المعارك الرئيسية ما يزيد عما لدى المملكة المتحدة أو فرنسا، وتملك دولتان من ناقلات الجنود المدرعة ما يزيد عما لدى أي بلد من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، باستثناء الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن أكداس هذه المعدات هي بصورة متزايدة من أحدث الأنواع والنوعيات.

ـ إن مجموعة التدابير التي وضعت، تستخدم في التخفيف من المواجهة في أوروبا، لجديرة بالاهتمام. أما القوات، ولا سيما القوات الهجومية، مثل الدروع، فيمكن سحبها من المناطق القريبة من الحدود الوطنية، ويمكن نشر قوائم بها والتحقق من هذه القوائم، كما يمكن الإبلاغ عن المناورات والتحركات في وقت مبكر جداً، كما يمكن دعوة المراقبين لحضورها. ويمكن الإعلان عن خطط الشراء، ويمكن مناقشة المبدأ العسكري. وهذا النوع من التدابير يعزز الشفافية. ولم يكن من السهل على القادة العسكريين أو المدنيين في أوروبا أن يقبلوا بالمثل القائل بأن الثنائية أمر مستصوب، وأنها تساعد على تجنب التصعيد المتبادل الذي تسبقه الأحكام العسكرية أو المدنية المتعلقة بأسوأ الحالات، وليس من المرجح أن يؤدي ذلك إلى إزالة «التفكير

القديم» من الشرق الأوسط، ولكن من الواضح أن له ما يبرره، كما أنه من المعروف، نظراً لما هو واضح من الأخطار الجسيمة التي ينطوي عليها مزيد من جولات سباق التسلح المتعددة في الشرق الأوسط.

ـ من المؤكد الربط بين الأسلحة الكيميائية، وبعبارة أدق، بين جميع أسلحة التدمير الشامل (النووي والكيميائي والبيولوجي)، ووسائل إيصالها ولا سيما القذائف البعيدة المدى، وهذه الصلة معقدة وكثيراً ما يساء فهمها أو التعبير عنها، فيرى في الأسلحة الكيميائية رادعاً أو رداً ممكناً على التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها فعلاً، بوصف الأسلحة الكيميائية «قنبلة الرجل الفقير». ويرى آخرون في الأسلحة النووية رادعاً أو رداً على التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدامها فعلاً، ويرونها كذلك سلاحاً عاماً بوصفه الملجأ الأخير. وتعتبر القذائف عادة وسيلة «عادية» أو «مفضلة» لإيصال الفئات الثلاث من الرؤوس الحربية لأسلحة التدمير الشامل.

ـ ليس من المفيد الاعتراض على الطابع الترابطي أو «المتصل» بين هذه الأسلحة، ولا يستطيع المرء بالطبع أن يعترض على القول بأنها جميعاً ذات صلة بالقوات التقليدية، وما ينبغي الاعتراض عليه هو القول بأنه لا يمكن فعل شيء تجاه الجزء (أ) ما لم تحل مشكلة الجزء (ب) حلاً كلياً. وبعبارة أخرى فإن الدفع بأنه لا يمكن فعل شيء إزاء الأسلحة الكيميائية ما لم تتم إزالة الأسلحة النووية قبل إزالة الأسلحة الكيميائية، يشكل كلاهما عقبة تعترض إحراز التقدم في هذا المجال بمعالجة أي عنصر من هذه العناصر بصورة قاطعة سوف تتطلب الكثير من الوقت. ولكن لا بد من إيجاد بداية، وقد وجدت هذه البداية بالفعل لمعالجة كل عنصر على حدة وفي الوقت نفسه، ومهما تحقق من نجاحات للحد من أحد هذه العناصر الأربعة لأسلحة التدمير الشامل أو خطرها (ثلاثة أنواع من الرؤوس الحربية مضافاً إليها وسائل الإيصال). وينبغي التسليم بأن هذه النجاحات سوف تكون هشة ويمكن النكوص عنها في نهاية المطاف ما لم يتم إحراز تقدم بشأن جميع العناصر الأخرى، وكذلك بشأن الأسلحة التقليدية والمشاكل السياسية.

ـ وقد وردت في البند السابق مناقشة لتدابير بناء الثقة في الميدان النووي. وفي ما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، تم التفاوض المتعلق بمعاهدة تحظرها حظراً كاملاً في جنيف في عام ١٩٧١، ووُقّعت في عام ١٩٧٢، وبدأ نفاذها في عام ١٩٧٤. بيد أن قلة من الدول في الشرق الأوسط أصبحت أطرافاً في المعاهدة، وينبغي لها جميعاً أن تصبح أطرافاً فيها وسيكون انضمام دول المنطقة إلى المعاهدة مفيداً وحَسَن التوقيت بصفة خاصة، لو استطاعت أن تكمل الإجراءات في وقت كان يمكنها من الاشتراك

في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في جنيف عام ١٩٩١.

ـ وتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة الكيميائية ذات أهمية أساسية، وجرى التفاوض في جنيف بصورة فعالة بشأن اتفاقية للتخلص من الأسلحة الكيميائية مقابلة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وذلك حيث يوجد معظم ممثلي البلدان العربية، أما كأعضاء أو كمراقبين في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن تساهم هذه البلدان بصورة فعالة في التفاوض، وبذا تجعل من الجلي أنه عندما يتم التوصل إلى نص مُرضٍ، فإنها ستسارع إلى الانضمام إلى المعاهدة وستؤيد التقيد العالمي بها، وفي الوقت نفسه ينبغي عمل ما يمكن عمله لكي لا يفوت الوقت، وإلا ستأتي المعاهدة متأخرة كثيراً، بحيث نعجز عن معالجة المشكلة. وإذا سمح للأسلحة الكيميائية بالانتشار على نطاق واسع في الشرق الأوسط، فإنه من الصعب تصوّر إمكان تفادي الانتشار العام للأسلحة النووية.

ـ إن مشكلة منظومات الإيصال لأسلحة التدمير الشامل الكيميائية والنووية منها على السواء مشكلة معقدة وصعبة، ولكنها يمكن أن تتيح فرصاً لبناء الثقة حتى في المدى القريب جداً. وبالطبع، فإن القذائف طويلة المدى ليست هي الطريقة الوحيدة لإيصال الأسلحة النووية. ويمكن أن تشمل العوامل الكيميائية والمتفجرات النووية على السواء بحيث تستخدم في القنابل التي تلقيها الطائرات، فضلاً عن قذائف المدفعية. وفي الواقع فإن خزانات الذر الجوي التي تستعمل على نطاق واسع في الأغراض الزراعية قد تكون أكثر الوسائل فعالية بالنسبة لاستخدام المواد الكيميائية المهلكة، بينما يمكن إلقاء القنابل النووية من طائرات النقل. وعلى الرغم من ذلك، فإن لمنظومات القذائف المصممة للأسلحة الكيميائية والنووية خصائص تجعل محاولة بذل جهد للسيطرة عليها مسألة تستحق الدراسة.

إن منظومات القذائف التي يمتد مداها كثيراً إلى ما وراء ساحة المعركة ليست فعالة بالنسبة للتكاليف، إلا إذا كانت ذات حمولة كيميائية أو نووية، وكما أظهرت الحربان العراقية ـ الإيرانية والعراقية ـ الكويتية، فإن القذائف ذات الرؤوس الشديدة التفجير يمكن أن تحدث خسائر كبيرة وتدميراً شديداً على بعد مئات الأميال خلف خطوط القتال، ولكنها لا يمكن أن تكون ذات آثار حاسمة منهية للحرب بالنسبة للمدن أو الأهداف الصناعية أو وسائل النقل، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية في مؤخرة القوات مثل المطارات أو المخازن. ويبدو أن امتلاك هذه القذائف المتوسطة المدى أو القذائف ذات المدى الأطول يشير إلى نية إحداث الذعر النفسي أو التهديد باستعمالها مع رؤوس كيميائية أو نووية. وقد يبدو أن فائدة عدم توجيه تهديدات من هذا النوع، إلى عدد محتمل، تشجع على الحد من امتلاك هذه المنظومات من القذائف.

وثمة سبب إضافي للسعي إلى الحد من القذائف بعيدة المدى، ألا وهو طابع عدم الاستقرار الذي تحدثه، فهي تنفرد بكونها وسيلة مناسبة لتوجيه ضربة أولى «مفاجئة وقاسية» تستهدف تعجيز العدو، ويمكن الطائرات أن تقوم بدور مماثل، ولكن يمكن على الأقل تصور إمكان وجود دفاع وإنذار كافيين في ما يتعلق بالطائرات، بينما لا يحتمل ذلك تماماً بالنسبة للقذائف، وأخيراً هناك العامل العسكري والنفسي، حيث ينظر إلى القذائف بوصفها أسلحة «فورية الإطلاق» بينما يستغرق انطلاق الطائرات وقتاً أطول.

ـ وما تقدم هو حجة لوضع حدود على القذائف، إذا أمكن إيجاد هذه الحدود. ومن سوء الحظ أن عدداً منها موجود بالفعل في ترسانات الدول في المنطقة، بينما تمضي القذائف القصيرة المدى المستخدمة في ميادين المعارك قدماً في طريقها لكي تصبح امتداداً طبيعياً للمدفعية التقليدية في جيوش كثيرة. وإذ لم يكن إبقاء الشرق الأوسط خالياً من القذائف، فهل توجد إمكانية حقيقية لوضع حدود ذات مغزى على منظومات القذائف؟ إن الرد على ذلك لا يمكن إلا أن يكون بـ «نعم» على شرط أن يجري تناول المسألة بحيوية وشعور بالعجلة والإلحاح.

ـ ويجب أن تكون المهمة الأولى من الصورة وربما لا يكون في الإمكان تقييد البحث والتطور، على الأقل في البداية. ومن ناحية أخرى، يبدو أنه من الممكن التحكم في الإنتاج المحلي، والمشتريات من خارج المنطقة، والتوزيع، إذا كانت هناك إدارة عامة لعمل ذلك. وكنقطة بداية للمناقشة سيكون من المستصوب النظر في إمكان توقف جميع الدول في المنطقة توقفاً كاملاً عن الإنتاج المحلي للقذائف التي تتجاوز مدى معيناً، أو استيرادها.

ـ وينبغي ألاّ يكون التحقق من تجهيز القذائف مشكلة لا يمكن التغلب عليها. وربما كان من الممكن إلى حد بعيد التهرب من اكتشاف استيراد أو إنتاج عدد قليل من القذائف، ولكن ربما لا يكون هذا ممكناً بالنسبة لانتهاك واسع النطاق ومهم عسكرياً للحدود المتفق عليها، بل إنه من المرجح أن تكتشف الانتهاكات باستخدام نظام تحقق أبسط، وسيكون اكتشاف عمليات الوزع أكثر سهولة من اكتشاف الواردات أو الإنتاج.

ـ ويمكن تدعيم تجميد القذائف بوقف إجراء المزيد من تجارب إطلاق القذائف، وربما لا يكون من الممكن جعل وقف تجارب إطلاق القذائف مطلقاً، وإن عدة حكومات لديها، أو تعتزم أن يكون لديها برامج فضائية. ويتداخل الكثير من تقانة أجهزة الإطلاق الفضائية مع تقانة القذائف العسكرية، ولكن البرنامج الفضائي ليس بحاجة إلى عدد كبير من القذائف، وكذلك العدد الذي يحتاج إليه لإيصال أعداد غير

قليلة من الرؤوس الحربية للمواد الكيميائية، أو الإعداد لضربة أولى معجزة بالرؤوس الحربية النووية. وهكذا، فإن الحاجة إلى إطلاق قذائف فضائية ليست عائقاً لا يمكن تخطيه لحظر التجارب على القذائف. غير أن أي برنامج فضائي يجب أن يجرى بطريقة مكشوفة وواضحة، بدلاً من أن تكون سراً يضاء بومضات بين الحين والحين أثناء الليل.

ـ بالإضافة إلى تجميد القذائف، فإنه سيكون من الأمور المساعدة أيضاً، وضع قيود على توزيع الطائرات القادرة على نقل القنابل الكيميائية أو النووية، وسيتم تسهيل الاستخدام العسكري الفعال بدرجة كبيرة إذا شكلت الطائرات تشكيلاً خاصاً يتم عليه تدريب الملاحين بانتظام. ولذا، فإنه سيكون من الأمور المطمئنة صدور إعلانات من جانب الدول بأنه ليس لديها هذه المعدات أو هذه القوات.

ـ يمكن أن نشير، بناء على العرض السابق، إلى أن هناك مجموعة كبيرة من التدابير وضع كثير منها بواسطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ويمكنها أن تعمل على بناء الثقة في النيات السلمية للآخرين في ما يبدو بين جميع الدول في الشرق الأوسط. وقد كانت الشفافية موضعاً تردد في هذه المناقشة. وثمة واحد من التدابير الذي يمكنه أن يسهم إسهاماً ضخماً في الشفافية بحيث يبدو من المستصوب إقراره لإيلائه اهتماماً خاصاً، وهذا التدبير هو المفهوم المعروف باسم «الأجواء المفتوحة»، الذي أصبح مؤخراً مقبولاً من حيث المبدأ في أوروبا.

ـ تقتضي الظروف المختلفة في الشرق الأوسط تغييرات معينة، ولكن المفهوم الأساسي يبدو صالحاً للنقل بصورة جوهرية. وكما هو الحال في أوروبا، فإن كل دولة ترغب في الاشتراك في فتح أجوائها، تعلن عن رغبتها في أن تحلق فوقها طائرات استطلاعية وتقوم بتصويرها في مواعيد وممرات جوية متفق عليها بين هذه الدولة والمنظمة المنشأة للقيام بالتصوير. وإذا أرادت دولة أن تشترك، فيتعين أن تكون أراضيها كلها مفتوحة للتحليق فوقها، لأن المناطق المغلقة تلغي فاعلية المشروع.

ـ إن الإسهام المباشر الذي يمكن أن تحققه الأجواء المفتوحة في المرحلة الأولى سيكون بتدبير الإنذارات الزائفة التي يمكن أن تشل شرارة الأعمال الحربية غير المقصودة. ويمكنها أيضاً أن تعطي المجتمع الدولي وقتاً إضافياً للإنذار للقيام بالمساعي الدبلوماسية إذا بدا أن هناك اعتزاماً للقيام بهجوم فعلي، وإذا ما أمكن تحقيق تجميد للقذائف ذات القدرات على نقل الأسلحة الكيميائية والنووية، فإن التحقق منه بواسطة الأجواء المفتوحة سيكون في حد ذاته أمراً جديراً بالجهد المبذول إلى حد بعيد.

ـ ينبغي أن يلاحظ أن شكلاً «جنينياً» من أشكال الأجواء المفتوحة تقوم به الأمم المتحدة على طول الحدود العراقية ـ الإيرانية وينبغي أن تؤخذ تجربتها في الاعتبار في

أي جهود تستهدف إقامة مشروع أكبر.

ـ عندما تصل الحكومات إلى فهم الطرق التي يمكن الشفافية العسكرية أن تعزز بها أمنها وتقوم بفتح أجوائها أمام الغرباء، فإنه سيكون من المناسب أن يطلب منها التزام عام آخر، وهو أن تسهل عمل أي بعثة لتقصي الحقائق يمكن أن يوفرها الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في مشكلة عسكرية. كذلك ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في تأييد عام لسلطة الأمين العام للقيام بمثل هذا التقصي للحقائق في المجال العسكري، وبهذا يوفر على نفسه إمكان الحاجة إلى إجراء مناقشة جدلية، ويوفر على أعضائه الدائمين مشكلة استخدام حق النقض (الفيتو) ضد بعثة مقترحة، أو عدم استخدام الفيتو، مع ما يمكن أن يعنيه ذلك، ضمناً، من تأييدها لادعاء هي في واقع الأمر لا تؤيده، ويمكن أن ينظر الأعضاء الدائمون أيضاً في أن يعلنوا رسمياً أنهم يعتزمون اعتبار جميع اقتراحات الأمين العام بصدد مثل هذا التقصي للحقائق مقترحات ذات طابع إجرائي لا تخضع للفيتو، وهم بهذا سيجعلون من الواضح مسبقاً أنهم لن يحاولوا منع أي بعثة لتقصي الحقائق، حتى عندما يشعرون أن الادعاء الذي يجري التحقيق بشأنه ليس جديراً بالاهتمام.

٧ ـ الشروط التي يجب أن يتضمنها التصور المقترح

١ ـ يجب أن يكون التصور خالياً من أي شفرة يمكن أن تسمح لأية دولة نووية أو غير نووية بنشر أسلحة التدمير الشامل بطريق مباشر أو غير مباشر أو بأي شكل آخر.

٢ ـ يجب أن يتضمن التصور المقترح توازناً مقبولاً بالنسبة للمسؤوليات والالتزامات المتبادلة للدول النووية وغير النووية.

٣ ـ يجب أن يكون التصور المقترح يحقق الإخلاء التام لأسلحة التدمير الشامل، وبوجه خاص السلاح النووي.

٤ ـ يجب أن يتضمن التصور المقترح (المعاهدة) أحكاماً مقبولة وعملية لضمان فاعليته.

٨ ـ الشكل العام لما يجب أن يكون عليه التصور المقترح لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل

ـ أن تتألف المعاهدة من ديباجة، ثم من عدد من المواد، وتتضمن المواد الأولى منها الأحكام الموضوعية المنظمة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير

الشامل. وتتعلق المواد الباقية بالأحكام الختامية للمعاهدة.

- **ديباجة المعاهدة:**

● تتضمن الديباجة البواعث التي تدعو إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل والأهداف المختلفة التي تسعى المعاهدة إلى تحقيقها وسرداً لبعض المبادئ التي تقوم عليها.

● تشير الديباجة إلى الدمار الذي يمكن أن يحل بالإنسانية بالمنطقة نتيجة اندلاع حرب نووية أو كيميائية أو بكتيريولوجية، وما يقتضيه هذا من بذل كل جهد لتفادي مثل هذه الحرب، ووجوب اتخاذ الإجراءات التي ترمي إلى صيانة أمن شعوب المنطقة، كما تعرب عن امتناع الأطراف مما يؤدي إليه نشر أسلحة التدمير الشامل من زيادة خطر الحرب غير التقليدية.

● يجب أن تشير الديباجة، من دون تخصيص، إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطالب بعقد معاهدة لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية والتخلص من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وإخلاء المناطق من أسلحة التدمير الشامل.

● تعنى الديباجة بعد ذلك بالنص على مبدأ مهم من المبادئ التي تقوم عليها المعاهدة، وهو الأخذ بضمانات التفتيش على أوجه النشاط الذري والكيميائي السلمي المعمول به في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس المحافظين والأمانة العامة الفنية، فيجب أن تتضمن الديباجة تعهداً من الدول الأطراف في المعاهدة للتعاون على تطبيق نظام فني للتفتيش.

● إبراز احتمالات تطور تكنولوجيا الرقابة والتفتيش مستقبلاً، مما يلزم أطراف المعاهدة أن يعلنوا تأييدهم لإجراء البحوث وعمليات التطوير وغيرها من الجهود، التي ترمي إلى تشجيع التطبيق الفعال لمبدأ إخضاع حركة المواد الكيميائية والانشطارية الخاصة ومصادرها باستخدام الأجهزة في هذا الغرض وغيرها من الوسائل الفنية في بعض المراحل الاستراتيجية التي تمر فيها هذه المواد خلال استخدامها، وذلك كله في إطار نظام ضمانات التفتيش للهيئات والوكالات الدولية.

تأكيد مبدأ وجوب توفير التطبيقات السلمية للتقانة النووية في مجال الأغراض السلمية لجميع أطراف المعاهدة سواء كان دولاً نووية أو غير نووية، على أن يشمل ذلك أيضاً مزايا تقانية يمكن أن تحصل عليها الدول النووية في تطوير التفجيرات النووية.

● تدعيماً لمبدأ تقرير الاستفادة الكاملة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تتضمن الديباجة النص على حق جميع أطراف المعاهدة في الاشتراك على

أوسع نطاق ممكن في تبادل المعلومات بقصد تطوير استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية سواء كان ذلك بالتعاون مع غيرها أو بمفردها.

● أن يعرب أطراف المعاهدة عن رغبتهم في تخفيف حدة التوتر الدولي وتدعيم الثقة بين الدول، بقصد تسهيل وقف إنتاج أسلحة التدمير الشامل وتصفية المخزون منها وإزالة تلك الأسلحة من الترسانات الوطنية، وذلك تحت رقابة دولية وإقليمية دقيقة وفعالة، في إطار معاهدة نزع السلاح العام الشامل.

● أن تشير الديباجة إلى المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بشأن امتناع الدول عن التهديد بالقوة أو استخدامها في علاقاتها الدولية ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي شكل آخر يتعارض مع أهداف الأمم المتحدة، وتضيف الديباجة، أن إقامة السلام والأمن في الشرق الأوسط يجب تحقيقه بأقل تحويل لموارد المنطقة البشرية والاقتصادية نحو التسليح.

٩ ـ الأحكام الموضوعية في المعاهدة

ـ تتضمن المواد مفهوم الإخلاء للمنطقة من أسلحة الدمار الشامل ومن القواعد التي تحدد هذا المفهوم الذي يمكن أن تحلل عناصره الأساسية، وهي:

العنصر الأول: تحديد الشيء الذي يرد عليه الإخلاء، وهل يعتبر محرّماً لكل ما هو نووي أو كيميائي أو بيولوجي أو متصل بذلك؟

العنصر الثاني: يتعلق بتحديد الأطراف التي يتم الإخلاء في ما بينهم، وكذا المنطقة الخاصة بذلك.

العنصر الثالث: يتعلق بتحديد صور الإخلاء التي تحددها المعاهدة.

ـ أسلحة الدمار الشامل التي يراد إخلاء المنطقة منها:

الشيء المحرم والمطلوب إخلاء منطقة الشرق الأوسط منه، وهو كل الأسلحة النووية بأجيالها، والأسلحة الكيميائية بأقسامها، والمواد البكتيريولوجية بتصنيفاتها. ويمكن أن نخلص من هذا التحديد الدقيق لما هو محل الإخلاء يمكن أن تصاغ في المعاهدة وأنه يخرج عن دائرة تحريم الإخلاء ما يلي:

● وسائل حمل أسلحة التدمير الشامل الضرورية لإيصالها إلى أهدافها، سواء كانت تلك الوسائل في شكل صواريخ أو طائرات، فهي تبقى خارج قواعد التحريم التي يمكن أن تتضمنها المعاهدة، وإن كان موضوع تجميد تلك الوسائل يعتبر أحد موضوعات المباحثات المتعددة الأطراف حتى الآن.

● إن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والمواد الكيميائية في حد ذاته لا يقع تحت طائلة التحريم في نصوص المعاهدة المطلوب تحقيقها، وعلى المعاهدة أيضاً العمل على التوفيق بين ما تمتلكه منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل وبين وجوب الانتفاع الكامل بالاستخدام السلمي للطاقة النووية والمركبات الكيميائية والمواد البيولوجية وتبادل المعلومات والتكنولوجيا الخاصة بها.

ـ الأطراف التي يتم الإخلاء فيها أو في ما بينها:

تحدد المعاهدة هذه الأطراف عن طريق أخذها بتقسيم جديد لدول منطقة الشرق الأوسط لتصبح دول المنطقة في حكم المعاهدة إما دولاً تملك جزءاً من أسلحة التدمير الشامل أو دولاً لا تملك أسلحة تدمير شامل. ولا شك في أن هذا التقسيم سيأخذ مكانه بين التقسيمات الأخرى المتداولة حالياً في اللغة الدبلوماسية، وهي دول كبرى، ودول صغرى، ودول غنية ودول فقيرة، ودول متقدمة، ودول نامية، ودول منحازة، ودول غير منحازة. . . الخ.

ـ ما هي صور النشر المحرمة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل وفقاً للمعاهدة؟

سيصبح الشيء الذي يرد عليه عدم النشر هو السلاح النووي أو غيره من أجهزة التفجير النووي والغازات الحربية السامة القاتلة والتي تشل القدرة والسموم بأنواعها والمواد البيولوجية. ولكن ما الأمور المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل التي يعتبر نشرها محرماً لهذة الأسلحة؟ وبعبارة أخرى، ما الصور المحتملة للنشر التي تعتبر محرمة وفقاً لأحكام التصور المطلوب إعداده؟ وفقاً لذلك سيصبح على عاتق الدول ذات أسلحة التدمير الشامل التزام من شقين:

الشق الأول: الالتزام الذي من مقتضاه أن تمتنع تلك الدول عن:

● نقل تلك الأسلحة أو الأجهزة ذاتها أو نقل الإشراف عليها.

● وذلك إلى أي متلق.

● سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر.

الشق الثاني: الالتزام الواقع على الدول ذات أسلحة التدمير الشامل: هو الامتناع عن تقديم المساعدة أو القيام بتشجيع أو حث دول غير ذات أسلحة التدمير الشامل، بأي طريقه كانت، على صنع تلك الأسلحة أو الحصول عليها بطريقة أو بأخرى، أو أن يكون لها الإشراف عليها. ووفقاً للنص المقترح، لا يجوز مثلاً لدولة تمتلك أسلحة التدمير الشامل، أو بعضها، أن تبيع أو تهب أو تؤجر أو تمنح أي إشراف على سلاح غير تقليدي لأي جهة، كما لا يجوز لها مثلاً تقديم المساعدة لغير

ذات هذه الأسلحة للحصول عليها بأي طريقة، كأن تقدم لها قرضاً أو معونة مالية لصنع تلك الأسلحة، أو تعطيها المواد أو الأجهزة أو العون الفني لصنع تلك الأسلحة، سواء بمقابل أو بغير مقابل. كل هذه الأمور ستصبح محرمة، وفقاً للتصور المقترح، على الدول ذات أسلحة التدمير الشامل.

ويلاحظ على النص المقترح الأمور التالية:

أولاً: إن تحريم القنابل، الوارد فيه ينصبّ على أي متلق سواء أكان النقل بطريق مباشر أم غير مباشر. وهذا يشمل:

- الدول الأطراف في المعاهدة أو غيرها.
- الدول ذات أسلحة التدمير الشامل أو غير ذات أسلحة التدمير الشامل.

ثانياً: أن تتضمن المعاهدة نصاً يجمد إنتاج الدول ذات أسلحة التدمير الشامل لأسلحتها، أسوة بجميع الدول الأطراف بالمنطقة.

ثالثاً: وجوب وجود رقابة على احترام الدول الأطراف التزاماتها التي سترد بهذا الخصوص.

رابعاً: كفالة عدم مخالفة الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة داخل الدول الأطراف لأغراض هذه المعاهدة.

ـ بيان جوانب التحريم بالنسبة للدول غير ذات أسلحة التدمير الشامل، ووفقاً لهذا يقترح أن تتحمل الدول ذاتها التزامات بالنسبة للتحريم.

الالتزام الأول: الامتناع عن تلقي أي أسلحة للتدمير الشامل أو أجهزة تفجيرية من أي مصدر، أو الإشراف عليها، وسواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر.

الالتزام الثاني: الامتناع عن صنع تلك الأسلحة أو الحصول عليها بأية طريقة أخرى.

الالتزام الثالث: عدم السعي للحصول على أي من أسلحة التدمير الشامل أو تلقي أية مساعدات في صنع تلك الأسلحة.

ـ تتعهد الدول الأطراف بقبول مبدأ التفتيش على أوجه نشاطها الذري، الكيميائي السلمي مع التوقيع والتصديق على ذلك مع الدول الأطراف والهيئات والوكالات الدولية المتخصصة.

ـ ولمواجهة مخاوف دول المنطقة الأطراف من أن يتخذ موضوع الإخلاء ذريعة للحد من استخدام الطاقة الذرية لصالح تقدمها الاقتصادي والفني، أو استغلال حاجتها

إلى ذلك كوسيلة للضغط. معنى ذلك، أنه من حق الدول الأطراف استخدام الطاقة الذرية وتقانة المركبات الكيميائية للأغراض السلمية المعترف بها والمضمونة ـ سلمياً ـ ما دام ذلك لا يؤدي إلى نشر أسلحة التدمير الشامل لما يقضي به التصور المقترح.

ـ تنظيم وضع منافع التطبيق السلمي للتقانة المتطورة، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان توفير تلك المنافع بواسطة إجراءات دولية ومحلية تحت رقابة مناسبة من دون تفرقة بين دول المنطقة، حيث يمكن الدول الأطراف الحصول، على هذه المنافع بمقتضى اتفاقيات دولية إقليمية ومحلية تحت رقابة مناسبة من دون أي تفرقة بين دول المنطقة، عن طريق جهاز دولي مناسب تمثل فيه الدول الأطراف والدول الكبرى تمثيلاً مناسباً. ويمكن أن تبدأ المفاوضات الخاصة بهذ الموضوع في أقرب وقت بعد صياغة بروتوكول إخلاء المنطقة من أسلحة التدمير الشامل، مع عدم المساس باتفاقية استفادة الدول غير النووية من الاحتمالات المستقبلة لاستخدام التفجيرات النووية في أغراض التنمية والتقدم.

ـ أن يتعهد كل طرف من أطراف المعاهدة بأن يواصل، بحسن نية، المفاوضات بشأن الإجراءات الفعالة لوقف سباق التسلح وإخلاء المنطقة من أسلحة التدمير الشامل تحت رقابة دولية وإقليمية ومحلية فعالة ودقيقة، مع التعهد بوقف إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية بهدف إخلاء المنطقة من أسلحة التدمير الشامل.

١٠ ـ الأحكام الختامية للمعاهدة

ـ يمكن أي طرف في المعاهدة اقتراح إجراء تعديلات حيث يرفع نص الاقتراح بالتعديل إلى الحكومات المودع لديها، والتي تقوم بتوزيعه على جميع أطراف المعاهدة. وتقوم الحكومات المودع لديها بناء على طلب ثلث أطراف المعاهدة بالدعوة لعقد مؤتمر تحضره جميع الأطراف المتعاقدة للنظر في اقتراح التعديل. وأي تعديل يجري على المعاهدة يجب أن توافق عليه أغلبية أصوات جميع أطرافها. على أن تتضمن أصوات جميع الدول التي كانت تنتج أسلحة التدمير الشامل والأطراف بها، وأصوات الأطراف الآخرين الذين يكونون في تاريخ توزيع التعديل أعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ يدخل التعديل في دور النفاذ بالنسبة لأي طرف يودع وثيقة التصديق على التعديل بعد إيداع وثائق التصديق لأغلبية أطراف المعاهدة على أن تتضمن وثائق تصديق جميع الدول الأطراف في المعاهدة. أما بالنسبة للدول التي تودع وثيقة تصديقها على التعديل بعد ذلك، فإن التعديل يدخل في دور النفاذ بالنسبة لها بمجرد إيداع وثيقة تصديق.

ـ بعد خمس سنوات من دخول المعاهدة في دور النفاذ، يعقد مؤتمر لأطراف المعاهدة في جنيف بسويسرا، أو أي مكان آخر، لإعادة النظر في سير المعاهدة، من أجل التأكد من أن الأهداف التي وردت في ديباجة المعاهدة والأحكام التي تضمنتها المعاهدة يجرى تنفيذها. ويمكن الجمع بين التعديل وإعادة النظر، فلكل منهما فائدته ووظيفته بالنسبة لمعاهدة من هذا النوع.

ـ تنظيم المعاهدة بعض الأحكام للالتزام بها على الوجه التالي:

● أن تكون المعاهدة مفتوحة لجميع الدول للتوقيع عليها، سواء دول الجوار الجغرافي أو دول حوض البحر المتوسط.

● الدول التي توقع على المعاهدة قبل دخولها حيز التنفيذ تصدق عليها.

● الدول التي لم توقع على المعاهدة قبل نفاذها يمكنها الانضمام إليها في أي وقت.

● يكون إيداع وثائق التصديق والانضمام لدى حكومات بعض الدول الأطراف بالإضافة إلى حكومات كل من فرنسا والولايات المتحدة وروسيا.

● تدخل المعاهدة في دور النفاذ بعد أن تصدق عليها الدولة التي اعتبرت حكوماتها مودعاً لديها بعد أن تكون قد أودعت وثيقة تصديقها.

● تسري المعاهدة بالنسبة للدول التي أودعت وثيقة تصديقها أو انضمامها بعد دخول المعاهدة في دور النفاذ للتاريخ الذي تم فيه إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها.

● تقوم الحكومات المودع لديها من دون إبطاء بإخطار جميع الدول الموقعة والمنضمة إلى المعاهدة بتاريخ كل توقيع وكل إيداع لوثائق التصديق، أو الانضمام، وتاريخ دخول المعاهدة في دور النفاذ، وكذلك تاريخ تلقي أي طلبات لعقد مؤتمرات، أو بأي بلاغات أخرى.

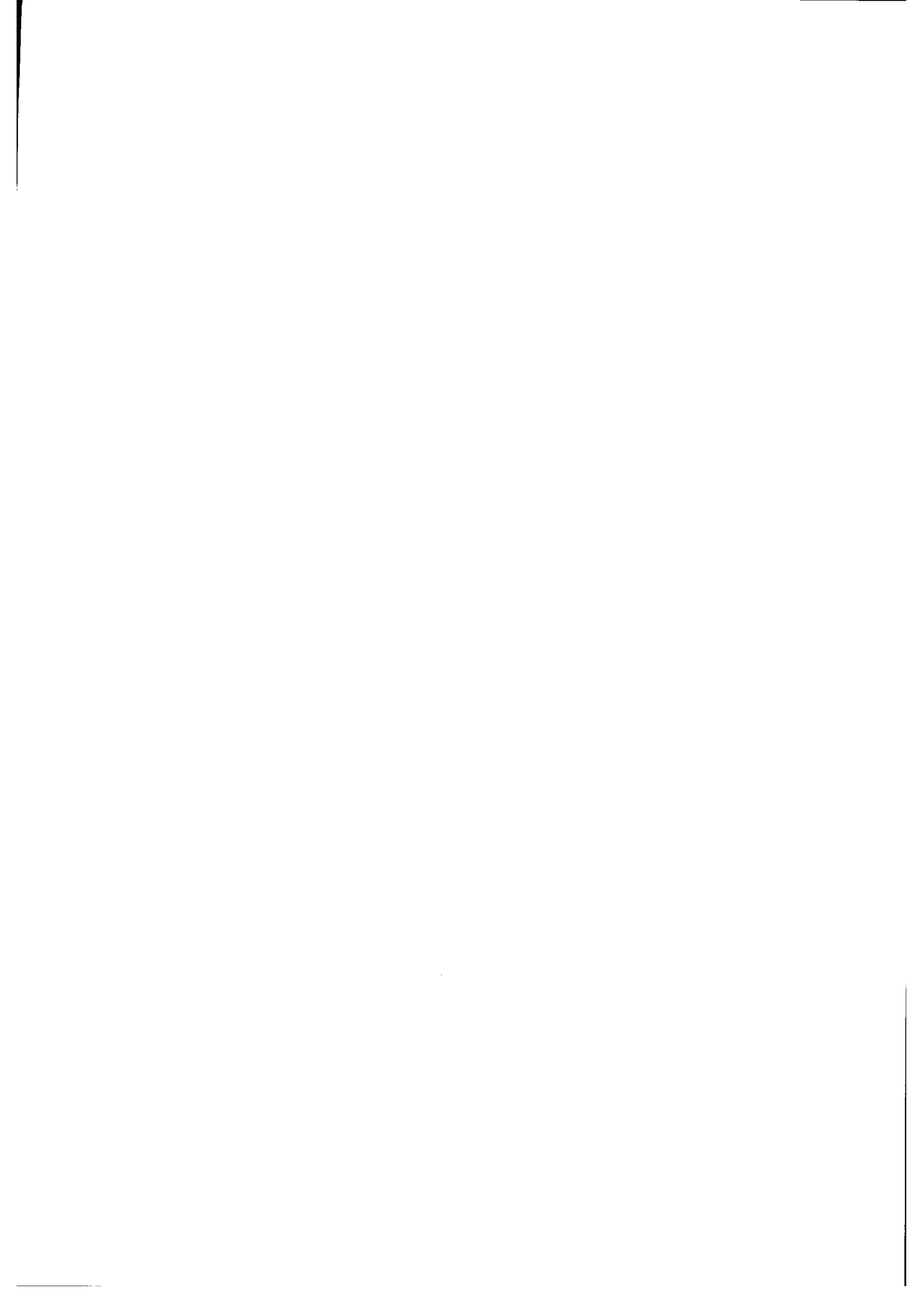
● تتولى الحكومات المودع لديها تسجيل المعاهدة وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة:

أية ممارسة لحق السيادة الوطني يتيح لكل دول الأطراف في المعاهدة الانسحاب منها إذا ما قررت أن أحوالاً استثنائية متعلقة بموضوع المعاهدة قد مست المصالح العليا لهذه الدولة، وفي هذه الحالة تقوم الدولة الراغبة في الانسحاب بإخطار جميع الدول، وكذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارها هذا قبل ثلاثة أشهر من الانسحاب، ويجب أن يتضمن الإخطار بالانسحاب بياناً بالأحوال الاستثنائية التي اعتبرت الدول أنها تمس مصالحها العليا.

التزام الدول ذات أسلحة التدمير الشامل بإعطاء الدول الكبرى تأكيداً بأنها لن تستخدم أو تهدد الدول الأخرى باستخدام أسلحتها.

خاتمة

إن الصلة ـ الوثيقة ـ أو «الربط» ـ بين جميع العناصر التي تؤثر في الأمن معروفة تماماً، فالقدرات النووية مرتبطة بالأسلحة الكيميائية. والأسلحة الكيميائية مرتبطة بالأسلحة التقليدية، والأسلحة التقليدية مرتبطة بالنزاع السياسي، وجميع هذه الخيوط تدخل ضمن نسيج الخوف وعدم الأمن. وإذا أريد لهذه المنطقة أن تصبح، وأن تظل، حقاً منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجب قطع هذا النسيج إلى أجزاء يصلح كل منها على حدة. وهذه المشكلة معقدة وصعبة بحيث لا يمكن حلها مرة واحدة من خلال أية تسوية شاملة. ومع ذلك ينبغي تناول جميع العناصر المنفصلة بصورة متزامنة. لن يكون من الممكن تسوية أي جزء من هذه المشكلة، ما لم يكن من الواضح أن هناك تقدماً جارياً في تسوية الأجزاء الأخرى، وينبغي إحداث تحول جذري في العلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها، وينبغي لشعوب الشرق الأوسط أن تخلق الثقة بأن النزاعات السياسية التي ستبقى بالتأكيد زمناً طويلاً سوف تسّوى، وبصورة عادلة، من دون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها.



الفصل الثالث

المحكمة الجنائية الدولية
ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

ابراهيم محمد العناني(*)

مقدمة

من الغايات الأساسية، بل في مقدمة هذه الغايات، لأي تنظيم قانوني كفالة وتأمين الأمن والاستقرار داخل المجتمع. فالأمن والاستقرار ركنان لا غنى عنهما لوجود الدولة وبقائها، كما أنهما ركنان أساسيان لانتظام المجتمع الدولي، بحيث يؤدي افتقادهما إلى جعل الحياة الدولية تموج بحالة من الفوضى تنعكس سلباً على الأوضاع الداخلية في الدولة ذاتها.

إن مقتضيات الحياة الآمنة داخل الجماعة البشرية قد استوجبت، وجود إطار دولي أمني وفق أسس ومبادئ تتبلور في إطار نظام يعمل على تحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمعين الداخلي والدولي، وهذا الإطار هو النظام الدولي العام، الذي قوامه مجموعة الأسس والمبادئ والمقومات التي تبلور الكيان المادي والمعنوي للمجتمع الدولي، وتعتمد على تحقيق الاتساق والتناسق بين الوحدات المنتمية إليه في العلاقات الدولية، وذلك بغية التوصل إلى تأمين كامل للحياة البشرية بما يحقق حفظ السلام والأمن في المجتمع الدولي. ولقد كان قيام الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل إعمال وتحقيق ما يصبو إليه المجتمع الدولي من تجنيب البشرية ويلات الحروب التي جلبت على الإنسانية آلاماً وأحزاناً يعجز عنها الوصف.

(*) أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي، كلية الحقوق ـ جامعة المنوفية ـ مصر.

ومن المعطيات الأساسية لتحقيق الفعالية القانونية والعملية لمبدأ حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، العمل من أجل نزع السلاح الكامل والشامل.

أولاً: نزع السلاح وتنظيم التسليح

من بدء عملها، أكدت الأمم المتحدة ضرورة العمل من أجل الحد من التسليح وتنظيمه وفرض قيود عليه، بل التوصل إلى نزع كامل للسلاح وبصفة خاصة ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل. وتتأسس جهود الأمم المتحدة في هذا الخصوص على ما قررته المادة ١١/١ من الميثاق من أن: «للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن». وما قررته المادة ٢٦ من الميثاق من أنه: «رغبة في إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب، عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع مناهج لتنظيم التسليح».

وحول مهمة لجنة أركان الحرب «المشار إليها» والمؤلفة من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، أوضحت المادة ٤٧/١ من الميثاق أنها تتمثل في إسداء المعونة والمشورة إلى المجلس، وتعاونه في جميع المسائل المتصلة، بما يلزم من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها وتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.

من جهة أخرى، أوضح إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٠ أن من متطلبات إعمال مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة التزام جميع الدول بمواصلة التفاوض بحسن نية لعقد معاهدة عالمية، في وقت مبكر، بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. وهذا ما أكده، كذلك، ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية، الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٤، حيث يقرر في المادة ١٥ منه، أن «من واجب جميع الدول العمل على تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة واستخدام الموارد التي تتوفر نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعلي في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي للدول».

كل ذلك يؤكد حقيقة أن نزع السلاح وتنظيم التسليح يعدان من العوامل الوقائية المهمة في نظام الأمن الجماعي الدولي، وفي تعزيز جهود التنمية الاقتصادية

بما ينعكس إيجابياً على استقرار العلاقات الدولية، وبالتالي تثبيت دعائم الأمن الجماعي الدولي.

ولأن مسؤولية نزع السلاح، وتنظيم التسليح، وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، تقع على كاهل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد كان أول قرار أصدرته الجمعية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، يتعلق بنزع السلاح، حيث قررت إنشاء لجنة الطاقة الذرية وعهدت إليها مهمة تقديم مقترحات إلى مجلس الأمن لضمان استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وحدها، والتخلص من الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٧، أنشأ مجلس الأمن لجنة الأسلحة التقليدية ومهمتها تقديم مقترحات حول الخفض العام للتسليح والقوات العسكرية، ووضع وسائل علمية وفعالة للرقابة. وبسبب الخلافات التي ثارت بين الدول الغربية من جهة والاتحاد السوفياتي السابق من جهة أخرى، حول مدى ما توصلت إليه اللجنتان من مقترحات، وما أدى إليه ذلك من عرقلة عملها، قررت الجمعية العامة، في عام ١٩٥٢، إنشاء لجنة واحدة تتولى مهام اللجنتين، وهي لجنة نزع السلاح، وتضم في عضويتها كندا إلى جانب مجلس الأمن. وقد توقف نشاط اللجنة في الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٨ حين قررت الجمعية العامة إعادة نشاطها تحت مسمى «هيئة نزع السلاح»، كجهاز فرعي للجمعية، وظيفته دراسة مشاكل نزع السلاح وتقديم التوصيات. وفي عام ١٩٦٩ أنشئ مؤتمر لجنة نزع السلاح ومقره جنيف بسويسرا[١]. ومن جهة أخرى، عقدت الجمعية العامة عدداً من الدورات الخاصة المخصصة للنظر في نزع السلاح وتنظيم التسليح. وقد أثمرت جهود الأمم المتحدة عن إبرام عدد من الاتفاقات حول نزع السلاح ورقابة التسليح. ومع ذلك ظل سباق التسلح وتطوير التقانة في مجال إنتاج السلاح مستمراً، الأمر الذي يحتاج إلى جهد فعال ومكثف من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في هذا الإطار، وبخاصة لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وتدمير الموجود منها.

في عام ١٩٧٤ أيدت مصر اقتراحاً تقدمت به إيران إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. وقد بلورت مصر وجهة نظرها في ثلاثة مبادئ هي:

- امتناع دول المنطقة عن إنتاج الأسلحة النووية أو الحصول عليها أو تملكها.

- امتناع الدول المنتجة لهذه الأسلحة عن إدخالها في المنطقة أو استخدامها ضد أية دولة من دول المنطقة.

(١) ويعرف بمؤتمر نزع السلاح ويضم في عضويته حالياً ٣٩ دولة بعد توحيد ألمانيا.

ـ وضع نظام رقابة دولي فعّال لمتابعة تنفيذ البندين السابقين.

وقد وافقت الجمعية العامة على الاقتراح الإيراني ـ المصري القرار ٣٢٦٣ (الدورة ٢٩)، وتحفظت إسرائيل على تنفيذ القرار، بدعوى أن ذلك يحتاج إلى تفاوض مباشر فيما بين الدول المعنية في المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، أعلنت مصر مبادرتها بإخلاء منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط من السلاح النووي، بل كذلك من جميع أسلحة الدمار الشامل، باعتبار أن ذلك سيساهم إيجابياً في استقرار السلام والأمن في المنطقة. وتستمر مصر في التأكيد على مبادرتها هذه مدعمة بتأييد من البلدان العربية. وأوضح ذلك وزير الخارجية المصري في خطابه الأخير في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أكد أعضاء مجلس الأمن في اجتماع القمة الذي عقد في لندن اهتمامهم وانشغالهم بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها، مع الإشارة بصفة خاصة إلى أسلحة الدمار الشامل، وتعهدوا باتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في تلك المجالات. ومنذ ذلك التاريخ تم إحراز تقدم كبير، وقرر مؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، كما أوصت الجمعية العامة بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وكذلك تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) التكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

هذا، وقد أثمرت الجهود الرامية إلى تحريم استخدام الطاقة النووية في غير الأغراض السلمية إبرام عدد من الاتفاقيات من أهمها:

ـ معاهدة واشنطن حول القطب الجنوبي الموقعة في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، التي نصت على نزع السلاح الكامل والشامل لقارة القطب الجنوبي.

ـ معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء، الموقعة في الخامس من آب/أغسطس عام ١٩٦٣.

ـ معاهدة حظر إجراء تجارب نووية تحت سطح الأرض لغير الأغراض السلمية عام ١٩٧٦، وقد أبرمت هذه المعاهدة تلبية لدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية.

ـ معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان اكتشاف واستخدام الفضاء

الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، والموقعة في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٧ التي نصت على حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

ـ معاهدة تلاتيلولكو الخاصة بحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والموقعة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧.

ـ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) الموقعة في عام ١٩٦٨. وتعد هذه المعاهدة، التي تضم في عضويتها حالياً ما يزيد على ١٧٠ دولة من أبرز إنجازات جهود نزع السلاح.

ـ معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات وما تحت القاع، والموقعة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧١.

ـ معاهدة تحديد تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض والموقعة بين الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية في تموز/ يوليو ١٩٧٤.

وإلى جانب ما سبق أبرمت العديد من المعاهدات ذات العلاقة بأسلحة الدمار الشامل بصفة عامة نذكر منها:

ـ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، التي أصدرتها الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

ـ معاهدة حظر الأعمال العدائية الحربية التي من شأنها إحداث التغيرات في البيئة (ENOD)، والموقعة عام ١٩٧٧.

ـ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة والموقعة في باريس في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

ثانياً: طبيعة التجريم الدولي لأسلحة الدمار الشامل

تنطلق فكرة التجريم الدولي لأسلحة الدمار الشامل من مبدأ حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية. ذلك المبدأ الذي ورد النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، في الفقرة الرابعة من مادته الثانية، كأحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها نظام الأمم المتحدة، وكمقوّم أساسي لنظام الأمن الجماعي الدولي الذي أنشئت الأمم المتحدة بغية تحقيقه. فقد شدّد الميثاق على امتناع أعضاء الأمم المتحدة جميعاً في علاقتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد

سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

ولا جدل في أن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها يعد في مقدمة مظاهر القوة المحظورة، كما يعد الحظر أحد المقومات الرئيسية للنظام الدولي العام. وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، المقرر وفق هذا المبدأ، محدود النطاق بالعلاقات الدولية، أي العلاقات بين دولة وأخرى، وبذلك يخرج من نطاق الحظر ما يعرف بالمنازعات الداخلية. ومقتضى هذا انتفاء أي قيد على إقليمها وممارستها هذه السلطة بالوسيلة التي تقررها بحرية، إلا إذا ترتب على استخدام القوة في هذا الخصوص ما يهدد السلم والأمن الدوليين، أو كان من شأنه إحداث انعكاسات وآثار دولية خطيرة[٢]، مثل حالات الانتهاك التعسفي لحقوق الإنسان.

وقد اعتبر إعلان مبادئ الصداقة والتعاون بين الدول[٣]، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٠، هذا المبدأ في مقدمة المبادئ اللازمة لإقامة العلاقات الودية التعاونية واستمرارها في ما بين الدول. وأوضح الإعلان وجود عدد من العناصر والمدخلات الأساسية تعمل على تحقيق الفعالية القانونية والعملية لمبدأ الحظر، ومنها: واجب العمل على نزع السلاح الشامل والكامل[٤]. وعلى ذلك، إذا كان الخروج على مبدأ الحظر يشكل اعتداء على متطلبات السلام، ويعد بتحديد أكثر من جريمة ضد السلام، فإن الإخلال بواجب نزع السلاح الشامل والكامل يدخل كذلك في عداد الأفعال المشكّلة جريمة ضد السلام.

وبمراجعة الوثائق الدولية ذات العلاقة بتنفيذ، أو بتجريم، استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى[٥]، نجد أنها جميعاً تتجه إلى تقرير مبدأ حظر الاستخدام وفرض قيود على الإنتاج والتخزين. ومن أبرز هذه الوثائق نذكر: معاهدة

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: *Everyone's United Nations*, 2 vols. (New York: United Nations, 1979/1998); United Nations, Department for Disarmament Affairs, *The United Nations and Disarmament: A Short History* (New York: UN, 1988), and

محمود شريف بسيوني، **مدخل في القانون الإنساني الدولي والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٩٩)، ص ٧٦١ وما بعدها.

(٣) فتح باب التوقيع عليها في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٢ ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ويزيد عدد الدول المصدقة عليها على ١٤٠ دولة. انظر: بسيوني، المصدر نفسه، ص ١٠٢٣ وما بعدها.

(٤) C. Wilfred Jenks, *A New World of Law? A Study of the Creative Imagination in International Law* (Harlow, UK: Longman, 1969), p. 28.

(٥) انظر: ابراهيم محمد العناني، **النظام الدولي الأمني** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٧)، ص ١٢ وما بعدها.

عدم انتشار الأسلحة النووية التي تم توقيعها في تموز/يوليو عام ١٩٦٧، ودخلت حيز النفاذ في الخامس من آذار/مارس عام ١٩٧٠، والتي فرضت على الدول النووية تعهداً بعدم نقل الأسلحة النووية إلى دولة أخرى، وعدم تقديم أي شكل من أشكال المساعدة إلى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة لإنتاجها، وأن تتعهد بالتبادل الكامل للمعرفة التقانية، والتفاوض من أجل تفعيل تدابير نزع السلاح. كما فرضت على الدول غير الحائزة للسلاح النووي التزاماً بعدم طلب أو تلقي أية مساعدة لصنع هذا السلاح، وأن تقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع تحويل الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى التسلح.

وفي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، أكدت ديباجة الاتفاق تصميم الدول الأطراف على العمل من أجل تحقيق تقدم فعلي نحو نزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك حظر، وإزالة، جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، وأنها على اقتناع تام بأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وإزالة هذه الأسلحة، عن طريق تدابير فعالة سييسر الوصول إلى نزع عام وكامل للسلاح في ظل مراقبة دولية فعالة. كما تؤكد الدول الأطراف، من جديد، تمسكها بمبادئ وأهداف بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٥، وتطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأطراف التقيد التام بها. وتشير الديباجة كذلك إلى تسليم الدول الأطراف بأن الاتفاق على حظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية يمثل خطوة أولى ممكنة، عند الوصول إلى اتفاق على التدابير الفعالة اللازمة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية كذلك، وذلك من منطلق الحرص على مصلحة الإنسانية جمعاء، والإسهام الفعال في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وقد تضمنت الاتفاقية الالتزامات التالية على الدول الأطراف:

ـ التعهد بأن لا تعمد أبداً، في أي ظرف من الظروف إلى استحداث أو إنتاج أو تخزين ما يلي، ولا اقتنائه أو حفظه على أي نحو آخر:

* العوامل الجرثومية أو العوامل البيولوجية الأخرى، أو التكسينات أياً كان منشؤها أو أسلوب إنتاجها من الأنواع وبالكميات التي لا تكون موجهة لأغراض الوقاية أو الحماية أو الأغراض السلمية الأخرى.

* الأسلحة أو المعدات أو وسائل الإيصال الموجهة لاستعمال تلك العوامل أو التكسينات في الأغراض العدائية أو المنازعات المسلحة (المادة الأولى).

ـ التعهد بالقيام في أقرب وقت ممكن، وخلال فترة لا تتجاوز، على أية حال، تسعة أشهر بعد بدء نفاذ الاتفاقية بتدمير جميع العوامل والتكسينات والأسلحة والمعدات ووسائل الإيصال المعينة في البند السابق، التي تكون في حوزتها أو خاضعة لولايتها أو رقابتها أو بتحويلها للاستعمال في الأغراض السلمية (المادة الثانية).

ـ التعهد بأن لا تحول إلى أي مكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي من العوامل والتكسينات أو الأسلحة أو المعدات أو وسائل الإيصال المعينة في البند (١)، وبأن لا تقوم بأية طريقة كانت بمساعدة، أو تشجيع أو تحريض، أية دولة أو مجموعة من الدول أو أية منظمة دولية على صنعها أو اقتنائها على أي نحو آخر (المادة الثالثة).

ـ اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحظر ومنع استحداث أو إنتاج أو تخزين أو اقتناء أو حفظ العوامل والتكسينات والأسلحة والمعدات ووسائل الإيصال المعينة في البند (١) ضمن إقليمها، أو في أي مكان خاضع لولايتها أو لرقابتها أينما كان، وذلك وفقاً لإجراءاتها الدستورية (المادة الرابعة).

ـ على كل دولة أن تقدم شكوى إلى مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، بشأن أي خرق للالتزامات السابقة من جانب أية دولة. وينبغي أن تتضمن الشكوى جميع الأدلة الممكنة لإثبات صحتها، وأن تتضمن كذلك طلب نظر مجلس الأمن فيها. وعلى الدول أن تتعاون مع مجلس الأمن في التحقيقات التي يجريها بهذا الشأن (المادة السادسة). ويلاحظ أن الالتزام بالتعاون مع مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة يقع على عاتق الدول كافة بحكم عضويتها في الأمم المتحدة ووفق أحكام ميثاق هذه المنظمة[٦]، وعلى الدول أن توفر وتيسر المساعدة الموجهة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة إلى أي دولة من الدول الأطراف تطلب ذلك في حال تقرير المجلس أن هذه الدولة تتعرض للحظر نتيجة الإخلال بأحكام الاتفاقية (المادة السابعة).

وفي إطار العمل من أجل إحراز تقدم فعال نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بما في ذلك حظر وإزالة جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، أبرمت في باريس في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وقد أوضحت ديباجة الاتفاقية أن من دوافع إبرامها، الإسهام في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وكذا إحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧١. وأكدت الديباجة كذلك أن إبرام

(٦) انظر: ابراهيم محمد العناني، **المنظمات الدولية العالمية** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٠).

الاتفاقية إنما يأتي اقتناعاً من الدول المتعاقدة بأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وحيازتها وتخزينها والاحتفاظ بها ونقلها واستعمالها، وتدمير تلك الأسلحة يمثلان خطوة ضرورية لتحقيق السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لجميع الدول. وقد فرضت الاتفاقية على عاتق الدول الأطراف الالتزامات التالية:

ـ التعهد بعدم القيام تحت أي ظرف من الظروف:

● باستحداث أو إنتاج الأسلحة الكيميائية، أو حيازتها بطريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقل الأسلحة الكيميائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي مكان.

● باستعمال الأسلحة الكيميائية.

● بالقيام بأية استعدادات عسكرية لاستعمال الأسلحة الكيميائية.

● بمساعدة، أو تشجيع، أو حث، أي مكان بأي طريقة على القيام بأنشطة محظورة على الدول الأطراف بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

ـ التعهد بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية التي تملكها أو تحوزها، أو تكون قائمة في أي مكان يخضع لولايتها أو لسيطرتها.

ـ التعهد بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية التي خلفتها في أراضي أي دولة طرف أخرى.

ـ التعهد بتدمير أي مرافق لإنتاج الأسلحة الكيميائية تمتلكها أو تكون حيازتها أو تكون قائمة في أي مكان يخضع لولايتها أو لسيطرتها.

ـ التعهد بعدم استعمال عوامل مكافحة الشغب كوسيلة للحرب (المادة الأولى).
ومن جهة أخرى قررت الاتفاقية في مادتها السابعة، أن على الدول الأطراف أن تعتمد وفقاً لإجراءاتها الدستورية التدابير الضرورية لتنفيذ التزاماتها السابقة، وأن تقوم بما يلي بصفة خاصة:

● أن تحظر على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في أي مكان على إقليمها أو في أي أماكن أخرى خاضعة لولايتها على نحو يعترف به القانون الدولي، الاضطلاع بأية أنشطة محظورة على أية دولة طرف بموجب الاتفاقية، بما في ذلك من تشريعات جزائية بشأن هذه الأنشطة.

● عدم السماح في أي مكان خاضع لسيطرتها بأية أنشطة محظورة على أي دولة

طرف بموجب هذه الاتفاقية.

● أن تمدد تطبيق تشريعاتها الجزائية المشار إليها في الفقرة (أ)، بحيث يشمل أية أنشطة محظورة على أية دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية يضطلع بها في أي مكان أشخاص طبيعيون حاملون لجنسيتها طبقاً للقانون الدولي.

إلى جانب هذا الاتجاه الدولي العام نحو تقييد وحظر إنتاج واستخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، استقر العمل الدولي على التزام المقاتل في الحرب، أو المحارب، بصفة عامة، بعدم استعمال الأسلحة أو المواد المحرمة أثناء العمليات الحربية لما ينطوي عليه ذلك من تجاوز للحدود التي يرسمها قانون الحرب، والذي يستمد مصادره من الاتفاقيات الدولية العديدة، التي أبرزها اتفاقيات لاهاي الموقعة عامي ١٨٩٩، ١٩٠٧، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وتوصيات المؤتمر العام لنزع السلاح الذي عقد في جنيف عام ١٩٣٣، واتفاقيات جنيف التي وقعت عام ١٩٤٩ والبروتوكولان المكملان لها عام ١٩٧٧، إلى جانب توصيات وقرارات المنظمات الدولية (عصبة الأمم والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية) وغيرها من الوثائق ذات العلاقة. ويحكم تجريم تلك الأعمال مبدأ أساسٌ أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر ومؤتمرات حقوق الإنسان، وهو أن حق المتحاربين ليس مطلقاً في اختيار وسائل الإضرار ببعضهم. وعليه، يعدّ من الأسلحة المحرمة التي يمثل استخدامها جريمة من جرائم الحرب:

- المقذوفات المتفجرة أو المحشوة بمواد ملتهبة.

- الغازات الخانقة.

- السم أو الأسلحة المسمومة.

- الأسلحة البكتريولوجية، أي التي تقذف بميكروبات تتضمن أمراضاً وبائية خطيرة.

- بعض أنواع الألغام البحرية، مثل الألغام المثبتة التي تكون ضارة بمجرد انفصالها عن مرساها، والألغام العائمة أو المطلقة، والألغام المغناطيسية، وغيرها.

- السلاح النووي وغيره من أسلحة التدمير الشامل والمؤدية إلى إبادة الجنس البشري.

والعلة في تجريم هذه الأنواع من الأسلحة وغيرها من الأسلحة المماثلة لها، يرجع إلى ما ينطوي عليه استعمالها من خروج على أبسط مبادئ الإنسانية وآدمية الإنسان، ولما تنطوي عليه من عناصر الغدر، كما أن استعمالها يمثل إهداراً للشعور

الدولي العام الذي يتجه نحو الحد من الأسلحة، لا إلى التفنن في أن تكون أكثر فتكاً وغدراً.

وإذا كان العرف الدولي قد استقر على تجريم استخدام أسلحة الدمار الشامل في العمليات الحربية واعتبرها جريمة حرب، فإن علة هذا التجريم تتوافر حتى في وقت السلم، وبعبارة أخرى ينبغي مد نطاق التجريم ليشمل وقت السلم ووقت الحرب معاً، والتعامل معها كجريمة ضد الإنسانية بصفة عامة. صحيح أنه لا يوجد نص صريح بالتجريم العام لإنتاج وتصنيع وتخزين أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الاتجاه الدولي العام نحو الحظر ومنع الاستخدام لتأمين الحياة البشرية وإلزام الدول بأن تتخذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتنفيذية وغيرها لتفعيل مبدأ الحظر والمنع، بما في ذلك التجريم الداخلي للأفعال المنطوية على خرق لهذا المبدأ، يجعل من متطلبات النظام الدولي الأمني المواجهة الرادعة لمثل تلك الأفعال، وهو ما لا يتحقق بالشكل الكامل إلا بالتجريم الدولي لها والتعاون الدولي من أجل المنع والمكافحة والمواجهة، وهو ما يتفق مع مقتضيات حفظ النظام والأمن في المجتمع البشري.

ثالثاً: دور المحكمة الجنائية الدولية[٧] في تفعيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

لا شك في أن الجهود الدولية في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، قد حققت في مجال التنظيم القانوني الاتفاقي تقدماً ملموساً. ولا شك في أن هذا التنظيم الاتفاقي، إضافة إلى جهود المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، قد أوجدت آليات للرقابة والتحقيق في مجال نزع السلاح ومراقبة التسلح بصفة عامة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بصفة خاصة، غير أن كل ذلك لن يكون كافياً لتحقيق النتائج المرجوة من الناحية العملية. ولعل هذا هو ما يفسر ضعف النتائج العملية لكل التنظيمات والجهود الدولية في هذا الإطار. ويرجع ذلك، في تقديرنا، إلى ضعف أو عدم فعالية القوة التنفيذية لما وضع من تنظيمات، وما بذل من جهود.

وحتى يتحقق تفعيل القوة التنفيذية، يتعين أن يقترن التنظيم القانوني بآليات تنفيذ فعالة، تراقب وتتابع العمل وفق أحكامه، وتملك سلطة اتخاذ التدابير اللازمة بموضوعية كاملة، بما فيها التدابير الجزائية الرادعة ضد من ينتهك أحكام تلك

(٧) انظر: ابراهيم محمد العناني، «إنشاء المحكمة الجنائية الدولية،» **مجلة الأمن والقانون** (دبي) (١٩٩٩).

التنظيمات. وبعبارة أخرى، يعد من معطيات إنقاذ التنظيمات القانونية وجود تدابير وآليات قضائية مزودة بسلطات فعالة في التحقيق والمعاقبة على المخالفات المرتكبة المهددة لأمن الحياة البشرية.

وإذا كان المجتمع الدولي قد افتقر إلى وجود جهاز قضائي جنائي دولي متخصص في الماضي، فإن الجهود الدولية نحو بلوغ ذلك لم تتوقف منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد كثفت الأمم المتحدة جهودها في هذا السبيل من خلال لجنة القانون الدولي المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بتدوين قواعد القانون الدولي. وأثمرت هذه الجهود عن إقرار وثيقة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨[٨]، وهو ما يمثل نقطة تحول مهمة في مجال منع الجريمة الدولية ومكافحتها، حيث إن وجودها يكمل عنصري الردع والزجر بإيقاع العقاب على مرتكب الجريمة.

لقد جاء إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ـ وإن كان نظامها لم يدخل بعد حيز النفاذ لعدم اكتمال التصديقات اللازمة لذلك ـ بادرة أمل في مجال مكافحة الجريمة الدولية، فهل يحوي نظامها من الأحكام ما يفتح الباب أمام قيامها بدور فعال في رقابة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؟

حددت المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة، الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بتقريرها:

١ ـ يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضوع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية:

ـ جريمة الإبادة الجماعية.

ـ الجرائم ضد الإنسانية.

ـ جرائم الحرب.

ـ جريمة العدوان.

٢ ـ تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان، متى اعتمد حكم بهذا

(٨) كان تقرير اللجنة التنفيذية حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أكثر تفصيلاً في هذا الشأن، حيث ذكر صراحة ضمن نطاق الجرائم الذي تختص بنظرها المحكمة، استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية. انظر: UN.Doc.A/CONF.183/2/add. 1998.

الشأن وفقاً للمادتين (١٢١) و(١٢٣)[٩] يعرّف جريمة العدوان ويضع الشروط التي بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها في ما يتعلق بهذه الجريمة. ويجب أن يكون هذا الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة..

وأوضحت المادة الثامنة من النظام المقصود بجرائم الحرب التي تختص المحكمة بنظرها، حيث ذكرت من بينها:

- استخدام السموم أو الأسلحة المسممة.
- استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة.
- استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة، أو لا لزوم لها، أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة بشرط أن تكون هذه الأسلحة والقذائف والمواد والأساليب الحربية موضع حظر شامل، وأن تدرج في مرفق للنظام الأساسي للمحكمة عن طريق تعديل يتفق وأحكام النظام.

وإذا سلّمنا باندراج استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، ضمن هذه الجرائم، فإن نطاق التجريم هنا قاصر على زمن الحرب، بمعنى أنه لا يمتد إلى التصنيع والتخزين في زمن السلم. ويقتصر نطاق التجريم أيضاً على النزاعات المسلحة الدولية، أي أن اختصاص المحكمة لا يمتد إلى جرائم استخراج هذه الأسلحة في النزاعات المسلحة غير الدولية، على الرغم من امتداد اختصاص المحكمة إلى كثير من الأفعال المعتبرة جرائم حرب، في حال ارتكابها في النزاعات المسلحة غير الدولية.

وحيث إن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، لا يتصور حدوثه في الغالب الأعم من الحالات، إلا في النزاعات المسلحة الدولية، فإن امتداد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية إلى هذه الجرائم يشكل خطوة مهمة لتفعيل القوة التنفيذية للجهود الدولية نحو منع انتشار هذا النوع من السلاح. وإن كان ذلك يتطلب امتداد اختصاص المحكمة ليشمل تصنيع وإنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يتم من خلال النظام الأساسي للمحكمة، وفق المادة (١٢٣) من النظام[١٠].

ومع تسليمنا بأهمية دور المحكمة الجنائية الدولية، فإن هذا الدور يبقى قاصراً،

---

(٩) تتعلق المادة (١٢١)، والمادة (١٢٣) بشروط وإجراءات تعديل أحكام النظام الأساسي للمحكمة.

(١٠) تنص المادة (١٢٣/١) من النظام على أنه «بعد انقضاء سبع سنوات على بدء نفاذ هذا النظام الأساسي، يعقد الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمراً استعراضياً للدول الأطراف للنظر في أية تعديلات على هذا النظام الأساسي. ويجوز أن يشمل الاستعراض قائمة الجرائم الواردة في المادة (٥) (الخاصة بالجرائم التي تختص المحكمة بنظرها)، دون أن يقتصر عليها. ويكون هذا المؤتمر مفتوحاً للمشاركين في جمعية الدول الأطراف بنفس الشروط».

وغير محقّق للمنع المرغوب فيه لأسلحة الدمار الشامل. ويتضح ذلك من كون الاختصاص الشخصي للمحكمة قاصراً على الأشخاص الطبيعيين وحدهم[١١]. ويأتي هذا متفقاً مع الاتجاه الدولي في مجال المسؤولية الجنائية عن الأفعال محل التجريم الدولي، الذي لم يقر بعد المسؤولية الجنائية الدولية للدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي[١٢]. وقد أثيرت أمام لجنة القانون الدولي المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ثنايا بحثها مسألة وضع مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها، ومسألة المسؤولية الجنائية للدول، إلا أنه بسبب الطبيعية السياسية لهذه المسألة وتعلّقها بسيادة الدولة، أعربت اللجنة عن رغبتها في معرفة آراء أعضاء الجمعية العامة حول هذه النقطة. وحتى يتم ذلك، قصرت اللجنة عملها على المسؤولية الجنائية للأفراد عن الأفعال التي يجرمها القانون الدولي، مع عدم الإخلال بدراسة لاحقة لاحتمال تطبيق المسؤولية الجنائية الدولية على الدول، في ضوء الملاحظات والآراء التي ستعبر عنها الحكومات[١٣].

وفي تقديرنا، في ظل الوضع الحالي للنظام القانوني الدولي، أن الفعل المحظور دولياً الذي ترتكبه الدولة ويعتبر جريمة بمقتضى القانون الدولي، عرفياً كان أو اتفاقياً، مثل إنتاج أو تخزين أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، يتحمل المسؤولية الجنائية عنه الشخص الطبيعي ممثل الدولة أو المنفذ لتوجيهاتها، وذلك من دون إعفاء الدولة ذاتها من المسؤولية القانونية، على غرار مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة في القانون الداخلي. وتبقى هذه المسؤولية حبيسة إطار المسؤولية المدنية، التي ينحصر أثرها في التعويض. صحيح أن النظام الدولي الحالي يعرف جزاءات توقعها بعض المنظمات، وبصفة خاصة، منظمة الأمم المتحدة على من يخالف أحكام الوثيقة المؤسسة لها، مثل إجراءات المنع والقمع التي يؤمر بها في حالة الإخلال الخطير بالسلام والأمن الدوليين ووقوع العدوان، والتي قد تتخذ شكل الجزاءات غير العسكرية والجزاءات العسكرية، ضد الدولة المرتكبة لهذا الإخلال. ويمكن أن يعد من مظاهر هذا الإخلال إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي، إلا أن هذه الجزاءات هي في حقيقتها جزاءات تفرض بقرارات ذات طابع سياسي، بمعنى أنها تصدر عن أجهزة سياسية (مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلاً). والمعروف أن القرارات الصادرة في هذا الخصوص تتحكم في توجيهها

---

(١١) تنص المادة (١/٢٥) على أن «يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملاً بهذا النظام الأساسي».

(١٢) انظر: العناني، **النظام الدولي الأمني**، ص ١١٧ وما بعدها.

(١٣) **حولية لجنة القانون الدولي**، مج ٢، ج ٢ (١٩٩٨)، ص ١٣٦ وما بعدها.

الاعتبارات والمصالح السياسية، وهي اعتبارات ومصالح شخصية وغير موضوعية. ولا يسبق اتخاذ تلك الجزاءات أية إجراءات موضوعية من تحقيق ومواجهة تهدف إلى تحقيق العدالة القانونية. وعلى هذا لا يمكن القول بأن هذه الجزاءات ترقى إلى مستوى الجزاءات التي تقررها محاكمات جنائية للدولة وفق المدلول القانوني للمسؤولية الجنائية والمحاكمات الدولية الجنائية. ومن هنا نرى أن ابتعاد الدولة عن إمكان مساءلتها جنائياً خرق لالتزامها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقصر المسؤولية والمحاكمة على الأشخاص الطبيعيين يضعف بلا شك، من متطلبات تفعيل القوة التنفيذية لهذه الالتزامات.

ومن زاوية أخرى، ومع قصر المساءلة الدولية الجنائية على الأشخاص الطبيعيين أمام المحكمة الجنائية الدولية، نرى أن تحقيق غاية هذه المساءلة تتطلب تعاوناً جاداً وفعالاً من جانب الدول، في ما بينها من ناحية، ومع المحكمة من ناحية أخرى، في تتبع مرتكبي الأفعال المجرمة، وتسهيل إجراءات تسليمهم لإجراء محاكمتهم وتقديم المعلومات المتوافرة لديهم، المفيدة في بناء الاتهام وإجراءات المحاكمة، إلى جانب التعاون في إجراء تنفيذ ما يصدر من أحكام.

وقد أفرد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باباً مستقلاً للتعاون الدولي والمساعدة القضائية، حيث أكد في صدر الباب التاسع التزام الدول الأطراف بالتعاون، وفق أحكام النظام الأساسي، تعاوناً تاماً مع المحكمة في ما تجريه، في إطار اختصاص المحكمة من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها (المادة ٨٦). كما ألزم الدول بأن تكفل إتاحة الإجراءات اللازمة بموجب قوانينها الوطنية لتحقيق جميع أشكال التعاون الضرورية لأداء المحكمة لمهامها (المادة ٨٨). ومن متطلبات التعاون المنشود تيسير إجراءات تقديم الأشخاص المطلوبين إلى المحكمة وجميع ما يتصل بالاتهام الموجه إليهم من معلومات أو أدلة أو بيانات تحت يد الدولة، وتنفيذ أوامر التفتيش والحجز وغير ذلك، مما قد تحتاجه عدالة المحكمة. وينبغي تنفيذ كل ذلك بحسن نية إنفاذاً لمبدأ عام في القانون الدولي، وهو تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية. وفي تقديرنا أن فرص تنفيذ متطلبات التعاون الدولي، وبخاصة في مجال المحاكمة حول استخدام أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة، سوف تصطدم بالكثير من المعوقات جراء رفض الدول، أو ترددها في تسليم أو تقديم المشتبه فيهم للمحاكمة، أو الكشف عما لديها من معلومات أو بيانات أو أدلة حول ملابسات أو تفصيلات الفعل المرتكب لاعتبارات السرية العسكرية والأمن الداخلي (القومي)، ولاعتبارات السيادة وعدم التدخل كذلك. لقد أظهرت السوابق الدولية في المحاكمات الجنائية الدولية سواء تلك التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (محاكمات نورمبرغ وطوكيو) أو تلك القائمة حالياً (المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة) أن الدول ذات العلاقة لم

تتعاون تعاوناً كاملاً ومخلصاً مع المحاكمات، سواء في ما يتصل بتقديم المتهمين، أو في ما يتصل بتقديم البيانات والمعلومات والأدلة اللازمة التي تحت يدها.

خاتمة

لا شك في أن هناك جهوداً دولية ملموسة تبذل نحو تأمين الحياة البشرية وتجنيبها كل ما قد يهددها، إنفاذاً للشعار الأساسي الذي قامت تحت مظلته الأمم المتحدة، والذي مؤداه أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي جلبت على الإنسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف. ولا شك في أن الأمم المتحدة لم تأل جهداً في هذا السبيل. وكان من مظاهر جهودها العمل على نزع السلاح الكامل والشامل كمتطلب أساسي لحفظ السلم والأمن الدوليين. وكان من ثمار جهودها العديد من القرارات والاتفاقات التي عملت على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها السلاح النووي. تلك القرارات والاتفاقات التي أكدت وأكملت ما سبق من جهود دولية في الإطار نفسه من عهد عصبة الأمم، بما يكون قاعدة عرفية تكفي لتجريم الأفعال المنطوية على خرق الالتزام بحظر إنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل.

وإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية، حين يدخل نظامها حيز النفاذ، سوف تشكل آلية مهمة قضائية لتفعيل الجهود الدولية نحو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن دورها سيظل قاصراً على استخدامات هذه الأسلحة وقت النزاعات المسلحة الدولية وعلى محاكمة الأشخاص الطبيعيين وحدهم، ومتوقفاً على التعاون المخلص والكامل من جانب الدول، وهو ما يضعف من إيجابية النتائج المرجوة، وهو المنع الكامل لإنتاج وتخزين واستخدام هذا السلاح ما دامت الدول ستظل بمنأى عن المساءلة الدولية. ولا يكفي في هذا القول بأن هذه الدول تسأل مدنياً، كما أن الأجهزة المعنية بالأمن الجماعي الدولي (مثل مجلس الأمن) لها سلطة اتخاذ إجراءات رادعة ضد هذه الدول، فإن هذه الإجراءات غير كافية وغير موضوعية لتأثرها بالاتجاهات السياسية للدول الأخرى، وقدرة الدول المسؤولة على التوجيه والتأثير في قرارات الأجهزة المعنية بالأمن الجماعي الدولي.

إن المواجهة الجادة للأفعال المنطوية على خرق للالتزام الدولي بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل لن تتحقق في صورة كاملة، إلا بوجود محكمة دولية جنائية تجري أمامها تحقيقات ومحاكمات موضوعية محايدة في مواجهة دول قامت بإنتاج أو تخزين أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، وتصدر عن هذه المحكمة تدابير ـ على غرار التدابير الاحترازية في القوانين الداخلية ـ هدفها الحيلولة دون تكرار الأفعال الخطيرة المجرمة دولياً، إلى جانب معاقبة الأشخاص الطبيعيين الذين تمت هذه الأفعال على أيديهم.

الفصـــل الرابــع

المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وافريقيا

محمد بهاء الدين الغمري(*)

تمهيـد

من الثوابت المفزعة ما أشارت إليه وثائق الأمم المتحدة أن هناك تفجيرات نووية اختيارية تمت خلال الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٠ بلغت ١٨٣٠ تجربة على المستوى الدولي، بمعدل تجربة كل تسعة أيام في المتوسط. واستمرت الحال بهذا المعدل تقريباً، فحتى عام ١٩٩٨ شهد العالم ٢٠٤٧ تجربة نووية، ثم قامت الهند وباكستان بإجراء ١١ تجربة في الفترة من ١١ ـ ٣٠ أيار/مايو عام ١٩٩٨.

وفي المفهوم الاستراتيجي العسكري، إن قيام أية دولة بتجربتها النووية الأولى يكون إعلاناً من جانبها بأنه قد أصبح لديها قدرات عسكرية نووية ودخولها النادي النووي مثلما حدث لكل من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٥ والاتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٤٩ وبريطانيا عام ١٩٥٣، وفرنسا عام ١٩٦٠ والصين عام ١٩٦٤.

وتعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهم المعاهدات الدولية التي عقدت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي شهدت فتك القنابل الذرية وأبادت الإنسان من دون رحمة وبغير تمييز.

كانت بدايات العصر النووي في ١٦ تموز/يوليو عام ١٩٤٥ في صحراء

(*) مدير مركز البحوث البرلمانية، مجلس الشعب ـ مصر.

«الأماجوردو» في نيو مكسيكو بالولايات المتحدة الأمريكية عندما فجّرت قنبلتها النووية التجريبية الأولى، وجاء الاستخدام العملي في آب/أغسطس من العام نفسه بتفجيرين نوويين حسما الحرب ضد اليابان التي أعلنت استسلامها بعد انهيار إرادة القتال اليابانية في مواجهة التدمير المادي غير المسبوق في هيروشيما وناغازاكي، نتيجة إلقاء قنبلة نووية عيارية في كل منهما بواسطة قاذفة قنابل أمريكية، وبفعل قدرة تدميرية تراوحت بين ١٣ و١٤ كيلوطن في كل من التفجيرين.

ولمواجهة أخطار الأسلحة النووية التي باتت تهدد أمن البشرية جمعاء، وإيماناً بأن انتشار الأسلحة النووية سيكون مدعاة لزيادة احتمالات نشوب حرب نووية، سعى المجتمع الدولي إلى وقف انتشارها وتحريم إنتاجها واستخدامها، واستطاع في نهاية الأمر عقد معاهدة عدم الانتشار في أول تموز/يوليو ١٩٦٨، وفتح باب التوقيع عليها في كل من لندن وواشنطن وموسكو، وقد دخلت المعاهدة دور النفاذ اعتباراً من ٥ آذار/مارس ١٩٧٠.

وكان لمصر دور كبير في وضع الأسس والمبادئ التي اهتدت بها الأمم المتحدة في المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة عدم الانتشار، كما لعبت دوراً رئيسياً في هذه المفاوضات، سواء في لجنة نزع السلاح بجنيف أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، ساهمت أيضاً بدور فعال في وضع المعاهدة موضع التطبيق الفعلي، وبخاصة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا.

وقد وقعت مصر على المعاهدة في أول تموز/يوليو ١٩٦٨، ثم صدقت عليها في شباط/فبراير ١٩٨١، وأودعت وثيقة تصديقها على المعاهدة لدى حكومة المملكة المتحدة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١، وهي إحدى الحكومات المعنية بحكم المعاهدة، كحكومة وديعة.

ولم تتوقف جهود مصر عند هذا الحد، بل تجاوزته ببذل الجهد لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وافريقيا.

أولاً: موقف مصر تجاه الحد من التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل

تجدد الحوار في الشرق الأوسط بشأن نزع السلاح، ولكن المفهوم المصري والعربي للقضية يتباين مع الموقف الدولي والأمريكي، فبينما هناك اهتمام عالمي وعربي بذلك، إلا أن المنطلقات لكل طرف ليست متطابقة، مما يشكّل عقبة في طريق التوصل إلى خطوات تتسم بإمكانية التطبيق، وقد تزامن الاهتمام بنزع السلاح مع

التحركات النشيطة من أجل السلام في الشرق الأوسط، رغم عدم وضوح نتائج هذه التحركات، وهو ما يعني أن هناك صلة وثيقة بين ترتيبات السلام ومستقبل التسلح في المنطقة.

والحديث عن نزع السلاح في الشرق الأوسط ليس وليد اليوم، بل يعود إلى الخمسينيات، وتصاعد مرة أخرى عقب حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ووجدناه يتجدد مرة أخرى مع أوائل التسعينيات، وفي جميع الأحوال، فإن مصر - على وجه الخصوص - هي أول من طالب بنزع السلاح في الشرق الأوسط، بسبب التفوق الإسرائيلي.

وفترات الحديث عن هذه القضية ارتبطت دائماً بإحساس متزايد في كل مرة بالخطر الإسرائيلي. وكانت مصر أول من طالب بضبط التسلح في عهد عبد الناصر، وتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل مع ظهور اتجاه إسرائيلي إلى السلاح النووي. وقد احتلت قضية نزع السلاح مكاناً جوهرياً في فكر أنور السادات حيث إن هذه القضية لا تنفصل عن المشكلات التي واجهتها مصر بعد حرب ١٩٦٧.

لم تتغير هذه المنطلقات في عهد مبارك من حيث ربط نزع السلاح بالتقدم في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحقيق التوازن مع إسرائيل، وتأمين قدرات مصر الدفاعية.

فقد تقدم الرئيس مبارك بمبادرة في نيسان/ابريل ١٩٩٠ خلال جولاته الخارجية في القمة العربية في بغداد ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠، وجوهر هذه المبادرة هو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية - النووية - البيولوجية). وقد ربط مبارك مبادرته برغبة الدول النامية في توفير نفقات السلاح من أجل التنمية وحل المشكلات الرئيسية لها بالطرق السلمية، وإقامة السلام في الشرق الأوسط، والاستفادة من المتغيرات الدولية في الشرق الأوسط، التي أشارت إلى قيام التعاون بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وازدادت أهمية مبادرة مبارك بعد التحرك الأمريكي، بمبادرة من الرئيس الأمريكي بوش، بتقييد مبيعات السلاح لمنطقة الشرق الأوسط.

وارتبط بهذا التحرك الدولي إثارة ثلاث قضايا هي:

١ - وقف انتشار الأسلحة غير التقليدية.

٢ - الحد من مبيعات السلاح التقليدي لدول الشرق الأوسط.

٣ - دراسة إمكانية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ورداً على هذه التحركات بدأت مصر في تحديد موقفها بصورة لا لبس فيها، فقد حدد عمرو موسى وزير الخارجية في مؤتمر صحافي العناصر الرئيسية في الموقف المصري في ذلك الوقت، من مقترحات ضبط التسلح في الشرق الأوسط وهي:

- التطابق الكيفي والكمي للقدرات العسكرية لدول المنطقة، بما يعني تحقيق التوازن بين الدول.

- أهمية انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. كما تطالب مصر كل الدول في الشرق الأوسط بالانضمام إلى كل الوثائق القانونية التي تنظم مسألة أسلحة الدمار الشامل مثل (اتفاقية منع الانتشار النووي لعام ١٩٦٩ - حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢).

- توافر الحقوق والمسؤوليات والالتزامات لمختلف دول المنطقة.

- إشراف دولي من أجهزة الأمم المتحدة للحد من مستويات التسلح.

- استعداد مصر للمشاركة البناءة في مؤتمر جنيف والتقدم بمقترحات في هذا الصدد.

- أن يسير موضوع الحد من التسلح جنباً إلى جنب مع جهود السلام.

ثانياً: دور مصر في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي

طرحت مصر أمام مؤتمر وزراء خارجية دول البحر المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذي عقد في مالطا مشروع قرار مؤداه: جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد وافق المؤتمر على مشروع القرار، وأشار البيان الذي صدر في ختام أعمال المؤتمر إلى أن رفض إسرائيل الانضمام لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية يشكل خطراً حقيقياً على السلام في المنطقة.

١ - أسباب ظهور فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية

- منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك لأن زيادة احتمالات استخدام هذه الأسلحة سيكون نتيجة لزيادة عدد الدول التي تمتلك تلك الأسلحة، فضلاً عما يسود المجتمع الدولي من أزمات وما يوجد به من مناطق توتر، الأمر الذي يساعد على إمكانية استخدام الأسلحة النووية الموجودة في أيدي الدول المتنازعة.

- إدراك الدول، فرادى وجماعات، أن إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية

يحقق لها الأمن والعيش في سلام.

ـ هناك يقين لا يساوره شك في أن إيجاد مثل هذه المناطق يشكل حلقة ومنعطفاً في سبيل الوصول إلى غاية سامية، وهي نزع السلاح النووي.

ـ إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية من شأنه وضع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية موضع التنفيذ.

وأثناء انعقاد الجمعية العامة قدمت مصر مشروع قرار مؤداه أن على الجمعية العامة دعوة جميع الأطراف في المنطقة إلى الإعلان فوراً عن عزمها على الامتناع، على أساس متبادل، عن إنتاج الأسلحة النووية، أو الحصول عليها، وعلى الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

٢ ـ مبادئ مصرية للبحث والتدارس

لقد طرحت مصر للتدارس والبحث المبادئ التالية:

ـ أنه يجب على دول المنطقة أن تمتنع عن إنتاج الأسلحة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها.

ـ أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن إدخال هذه الأسلحة إلى المنطقة.

ـ إنشاء نظام دولي فعال للضمانات.

أيدت مشروع القرار المصري معظم دول المنطقة، فضلاً عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، التي صوتت لمصلحة القرار بعد إبداء بعض التحفظات من كل من الاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا، وعارضت إسرائيل مشروع القرار، بمقولة إن خير وسيلة لتحقيق تقدم في هذا المجال هو إجراء مشاورات مباشرة بين دول المنطقة، وهو الهدف الذي طالما سعت إسرائيل إليه، وهو إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب.

وفي عام ١٩٧٥، وأثناء دور انعقاد الجمعية العامة العادي، قدمت مصر وإيران وتبعتها الأردن والبحرين وتونس والكويت مشروع قرار يؤكد القرار السابق.

أثناء مناقشة الموضوع نفسه في عام ١٩٧٦، بيّن مندوب مصر في الجمعية العامة أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، وذكر المندوب المصري أيضاً أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تؤيد القرارات التي ناشدت

بلدان المنطقة للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

كما ورد في كلمة مندوب مصر أن الحكومة المصرية على استعداد للتصديق على هذه المعاهدة عقب إعلان إسرائيل انضمامها إليها.

وفي كلمة المندوب المصري، أشار إلى أن حكومته اتخذت، بالاشتراك مع إيران، المبادرة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي المبادرة التي أيدها المجتمع الدولي. وأضاف مندوب مصر أن الظروف السائدة في المنطقة تجعل منها واحدة من أكثر مناطق العالم مدعاة للاهتمام والقلق. ولذلك وضعت مبادئ لضمان سلامتها من خطر الانتشار النووي عن طريق دعوة البلدان المعنية إلى أن تتعهد بعدم الحصول على أسلحة نووية أو حيازتها وأن تنضم إلى معاهدة حظر انتشار هذه الأسلحة، وأن تضع جميع أنشطتها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونتيجة لجهود الدول أعضاء الجمعية العامة المؤيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أصدرت الجمعية العامة قراراً (بأغلبية ١٣١ صوتاً) مقابل (لا شيء)، وامتناع إسرائيل عن التصويت. وأهم ما احتوى عليه القرار ما يلي:

ـ اقتناع المجتمع الدولي بوجوب إقرار سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

ـ حث جميع دول المنطقة المعنية على الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ـ حث جميع دول المنطقة إلى حين إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، مع الأخذ بنظام فعال لضمان السلامة.

هذا وقد جاء في كلمة مصر أمام الجمعية العامة في دور انعقادها السابع والثلاثين ـ التي ألقاها الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية ـ ما يلي:

ان إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية إنما يشكل عنصراً أساسياً للقضاء على التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. أما تنفيذ هذا الإعلان فهو أمر يتطلب اتخاذ إجراءات مناسبة وفعالة لتحديد الأسلوب الأفضل لتحقيق هذا الهدف.

ولقد سبق أن تقدمت مصر باقتراح أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال ممثل خاص للأطراف المعنية في تلك المنطقة، حتى يستطلع آراءها بشأن أساليب تعين على إنشاء هذه المنطقة، وما زلنا نرى في هذا الاقتراح خطوة مهمة نحو إقامة المنطقة الخالية.

٣ ـ دعوة مصر لمقاطعة مؤتمر باريس

جاءت المقاطعة العربية لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية استجابة لدعوة تبنتها مصر بعد تعثّر المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لإجبار إسرائيل على توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية مقابل توقيع البلدان العربية على معاهدة باريس للأسلحة الكيميائية.

جاء قرار مصر والدول العربية معها بعدم الاشتراك في مؤتمر باريس صدمة للبعض، فمصر كانت دائماً سباقة للمبادرات للحد من التسلح، إلا أن هناك سبباً قوياً للرفض المصري، فليس من المعقول أن يتم تجريد الدول العربية من الأسلحة الكيميائية، في حين تحتفظ إسرائيل بأسلحة نووية أشد دماراً، ولا تدخل في إطار الحظر الجديد المستهدف من مؤتمر باريس، ومع استمرار إسرائيل في الامتناع عن التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي.

٤ ـ أسباب امتناع مصر عن التصويت

ـ ان المعاهدة الجديدة لا تربط بين امتلاك الأسلحة الكيميائية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وضرورة موافقة كل الأطراف، ومن بينها إسرائيل، على الخضوع للرقابة والتفتيش الدوليين في إطار حظر انتشار الأسلحة النووية، وهذا يعني سلب الدول العربية ما تملكه من الأسلحة الكيميائية، ما يعني تعديل مقارنات القوة الاستراتيجية العسكرية في ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، وبخاصة أن الأسلحة الكيميائية، وإن كانت من أسلحة التدمير الشامل إلاّ أن مسألة التحقق منها تختلف عن الأسلحة الذرية التي يمكن التأكد من إجراء التفجيرات فيها، مما يعني أن الأمر يتوقف أساساً على الرغبة السياسية للوصول لاتفاق. ورفض إسرائيل التوقيع على اتفاقية الأسلحة النووية وموافقتها على معاهدة الأسلحة الكيميائية، يعني تناقض الرغبة السياسية الإسرائيلية، وهو ما يعني أن هذه المعاهدة أيضاً تنطبق فقط على البلدان العربية.

ـ ان الأسلحة الكيميائية، وإن كانت تعتبر أحد أسلحة التدمير الشامل، إلا أنها ليست بالتأكيد أكثرها خطورة. فالأسلحة النووية تعتبر السلاح الرئيسي من أسلحة التدمير الشامل، وأن إحراز تقدم في معاهدة الأسلحة الكيميائية سيكون على حساب

تأجيل إحراز تقدم في المجال الآخر والأهم، وهو الأسلحة النووية.

٥ ـ مبادرة الرئيس مبارك لنزع السلاح الشامل في نيسان/ابريل ١٩٩٠

جاءت مبادرة الرئيس مبارك في نيسان/ابريل ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار النووي والكيميائي لتحقيق التوازن في المنطقة، على عكس المبادرة الأمريكية للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، التي ركزت على المنع المستقبلي لامتلاك أسلحة نووية من دون تدمير المخزون النووي الإسرائيلي، ليظل لها اليد العليا في المنطقة.

ويكمن جوهر الاختلاف بين مبادرة الرئيس حسني مبارك ومبادرة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في ما يلي:

ـ مبادرة الرئيس الأمريكي السابق بوش، تسعى إلى وضع ضوابط على التسلح في الشرق الأوسط، وتدعو دول المنطقة إلى التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولكنها لم تدعُ إلى التخلص من أي مخزون للأسلحة النووية الذي تمتلكه إسرائيل، بينما تؤكد على التخلص من مخزون الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ـ أما مبادرة الرئيس مبارك فهي واضحة، وتدعو إلى أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فإن الحظر لا يكون على الإنتاج المستقبلي كما ذكرت مبادرة بوش، ولكنه يتعامل مع الواقع القائم فعلاً، وإزالة الأسلحة النووية الموجودة فعلاً في المنطقة وإزالة تهديد حقيقي وقائم، وليس مجرد منع تهديد مستقبلي محتمل، يجعل لإسرائيل اليد العليا في المنطقة معتمدة على مخزونها النووي.

٦ ـ موقف مصر من مقترحات نزع السلاح

ـ أن يكون هناك تطابق كيفي وكمي للقدرات العسكرية لدول المنطقة بصورة منفردة، حيث إن عدم التطابق الخطير القائم حالياً لا يمكن استمراره في منطقة تسعى إلى السلام العادل والشامل.

ـ زيادة الأمان من خلال تخفيض مستويات التسلح، حيث إن الأمن يجب أن يتحقق عن طريق الحوار والترتيبات السياسية بدلاً من قوة السلاح.

ـ ضرورة وجود اتفاقات لتحديد التسلح ونزع السلاح، تكون خلالها لدول المنطقة حقوق ومسؤوليات متساوية، وكذلك التزام متساوٍ ملزم قانوناً في مجال نزع السلاح، حيث يجب أن يسري مقياس واحد على دول المنطقة في هذا الصدد.

- بلورة مفهوم جديد للأمن الدولي يقوم على أساس المصلحة المشتركة لدول العالم كافة، وليس على أساس القوة العسكرية، ويركز على تحقيق الأمن بأقل مستويات التسلح وتساوي الدول كافة في الواجبات والالتزامات.

لقد أوضحت مصر أنها ليست ضد التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، بل إنها على استعداد لذلك إذا شمل التوقيع دول المنطقة كافة من دون تمييز، وبعد توقيع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووي لضمان المساواة، وعدم التمييز، وكذلك لتحقيق العدل.

لقد حضر الرئيس مبارك الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وألقى خطاباً أمامها، أكد فيه تأييد مصر التام ودعمها القوي للأمم المتحدة، والتزامها بميثاقها وأهدافها ومبادئها، التي استقرت في ضمير الشعب المصري وشعوب العالم الثالث، وطالب الرئيس في خطابه بحث الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي من أجل تنفيذ الإعلان الخاص باحتفاظ القارة الأفريقية خالية من الأسلحة النووية.

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ على مشروع قرار تقدمت به مصر بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. وقد طلبت مصر في مشروع القرار من كل دول المنطقة الإعلان عن المواد النووية كافة التي استوردتها، كما دعت مصر هذه الدول إلى الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وقد أكد الرئيس مبارك في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع الرئيس السوري في دمشق في ١٣/١/١٩٩٣، أن السلاح النووي هو أشد خطورة وفتكاً من الأسلحة الكيميائية. وقال إننا عندما نوقع على حظر الأسلحة الكيميائية من دون النووية، فإننا لا نستطيع أن نواجه شعوبنا.

كما أكد الرئيس مبارك ضرورة ربط حظر الأسلحة الكيميائية بحظر الأسلحة النووية. كما أكد الرئيس مبارك، والسيد عمرو موسى في بيانه، الذي ألقاه أمام مؤتمر نزع السلاح في جنيف في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أن موقف مصر ثابت من اتفاقية نزع السلاح الكيميائي التي رفضت التوقيع عليها، لأنه من غير المعقول أن تظل دولة تتمتع بقدرات الأسلحة التدميرية، بما فيها النووية، في حين تطالب الدول الأخرى في المنطقة بالتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيمائية. كما أكد الوزير أن الموقف المصري ينبع من الحرص على وجود استراتيجية أمنية وسياسية في الوطن العربي، وخصوصاً أن مصر لم تعترض على الاتفاقية، وإنما تصر على ضرورة إقامة توازن في ظل الالتزامات القانونية التي تحدد مسائل نزع السلاح.

ثالثاً: دور مصر في إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل على الصعيد المحلي

تنبع رؤية القوات المسلحة لقضايا الحد من التسلح من الدستور الذي حدد للقوات المسلحة مهامها، وهي المهام التي تحقق الأمن القومي المصري، والتي تحتاج إلى قوات مسلحة على درجة عالية من الكفاءة والتسليح لتكون قادرة على حماية هذا الأمن.

ومن غير المقبول أن يتم تحديد التسلح في دولة، وتترك دولة أخرى مفتوح لها الباب على مصراعيه. وفي هذا، أعلنت القوات المسلحة أنها توافق على نزع جميع الأسلحة الكيميائية والصواريخ والأسلحة النووية، كما أنها توافق أيضاً على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ولكن لا بد أن تكون العملية شاملة، ومن الممكن أن تكون على مراحل، ومن غير المعقول أن يتم نزع وإزالة الأسلحة الكيميائية من منطقة الشرق الأوسط وتترك الأسلحة النووية، لأنها ليست موجودة إلا لدى دولة واحدة في المنطقة. ومن هنا، فإن عملية نزع أسلحة التدمير الشامل يجب أن تشمل أمرين:

الأول: نزع جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل بلا استثناء.

الثاني: أن يكون النزع من جميع الدول بلا تمييز.

أعلنت القوات المسلحة المصرية على لسان وزير الدفاع أنها لن تسمح بأن تصل عملية الحظر الذي تفرضه أطراف معيّنة، من آن لآخر، على موضوعات التسلح للدول المختلفة إلى الدرجة التي تعجز معها أيضاً هذه الدول عن حماية أمنها، كما أعربت القوات المسلحة أيضاً عن قلقها إزاء امتلاك إسرائيل القنبلة النووية. وفي هذا الإطار يعتبر التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة بمثابة حجر الزاوية.

اعتبرت القوات المسلحة قضية الحد من التسلح واحدة من أكثر موضوعات الساعة حساسية وخطورة، حيث إنها تمسّ أكثر ركائز الأمن القومي لأي دولة تأثيراً، وهو ركيزة القوة العسكرية، كما أن هذا الموضوع يرتبط ارتباطاً دقيقاً بقضية أخرى أكثر أهمية وتأثيراً وهي قضية الحرب والسلام.

شهد عام ١٩٩٢ اهتمام القوات المسلحة المصرية بالنتائج التي أسفرت عنها جهود الحد من التسلح، وحددت القوات المسلحة العوامل التي يمكن أن تجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

العامل الأول: تشكيل الاقتناع الكامل لدى أطراف المنطقة بأن التفوق العسكري

الشامل هو أمر لا يمكن لطرف من الأطراف تحقيقه على حساب طرف آخر.

العامل الثاني: التوصل إلى حلول تتكفل بإنهاء الصراعات والمشاكل بين دول المنطقة وتؤدي إلى تحسن العلاقات بينها.

العامل الثالث: تنمية إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة وتنمية العلاقات والروابط بينها من خلال فتح مجالات التعاون على اختلافها.

العامل الرابع: التدرج في طرح إجراءات ضبط التسلح والحدّ منه، بحيث يتم ذلك على مراحل زمنية، وبحيث تأخذ الموضوعات التي تبشر باحتمالات نجاح أكبر أولوية متقدمة في قائمة تلك المراحل.

العامل الخامس: إشراك أطراف دولية أخرى، وتكثيف الاستعانة بمنظمات الأمم المتحدة كأطراف محايدة تضمن تطبيق الاتفاقات.

العامل السادس: ضرورة أن تشمل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها جميع أسلحة الدمار الشامل، وألا تقتصر على نوع دون آخر.

العامل السابع: أن تحظى هذه الإجراءات وتلك الجهود بدعم ومساندة المجتمع الدولي والقوى الدولية.

ولم تتوقف مصر عند هذا الحد من المجهود المبذول، بل قامت بإنشاء هيئات خاصة بالطاقة النووية، مثل: هيئة الطاقة الذرية ومركز البحوث النووية في أنشاص، ومركز بحوث تكنولوجيا الإشعاع، وهيئة المحطات النووية، وهيئة المواد النووية.

وعلى الرغم من التخوف الشديد من الطاقة النووية، إلا أن معظم الدول تنظر إليها في حالة الحرب فقط، على الرغم من أنه يمكن استخدامها في السلم مثل:

١ ـ التطبيقات في مجال العلاج الطبي.

٢ ـ التطبيقات في مجال التشخيص الطبي.

٣ ـ استخدام الطاقة النووية في مجال الزراعة.

٤ ـ استخدام الطاقة النووية في مجال تقليل الفقد من المنتجات الزراعية.

٥ ـ في مجال تربية الحيوان.

٦ ـ في مجال حفظ الأطعمة المصنعة.

٧ ـ في مجال التحليل الكيميائي.

٨ ـ في مجال الصناعة.

٩ ـ في مجال البترول والثروة المعدنية.

١٠ ـ في مجال إنتاج الطاقة.

رابعاً: قرار مجلس الأمن بشأن الضمانات الأمنية للدول غير النووية

قام مجلس الأمن في ١١/٤/١٩٩٥ بالموافقة على القرار الذي تقدمت به الدول دائمة العضوية ـ النووية ـ وتضمّن هذا القرار بعض الضمانات الأمنية المكفولة للدول غير النووية في حالة تعرّض أي من تلك الدول لهجوم نووي، وقد تضمن قرار المجلس الذي وافقت عليه الدول بالإجماع، أنه في حالة حدوث عدوان بالأسلحة النووية أو تهديد به ضد دولة لا تملك السلاح النووي، بناءً على دخولها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يحق لأي دولة أن تقوم بعرض الموضوع على مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عاجلة لتقديم المساعدة لتلك الدولة، ويتضمن قرار مجلس الأمن أن تقوم تلك الدول منفردة أو مجتمعة بتقديم المساعدة لتلك الدولة.

وقد نص القرار على اعتزام المجلس التوصية بالاستجابة لطلب أي دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، في الحصول على تعويضات في حالة تعرّضها لعدوان نووي على أن تقوم الدولة المعتدية بدفع تلك التعويضات.

وقد انتقدت مصر تحرك الدول النووية لاعتماد قرار من مجلس الأمن بشأن تلك الضمانات وتجاهلها التشاور مع الدول الموقعة على المعاهدة.

وقد أعربت مصر عن أسفها لعدم اكتساب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الصفة العالمية على الرغم من مرور ٢٥ عاماً على صدورها، وعلى الرغم من أن الدول النووية تحاول إعطاء بعض الضمانات للدول غير النووية، إلا أن هذه الضمانات تفتقر إلى النقاط الآتية كما ذكرها السفير نبيل العربي، مندوب مصر بالأمم المتحدة:

١ ـ عندما قامت الدول النووية الخمس بوضع قرار الضمانات الأمنية تجاهلت التشاور مع الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أن تلك الدول هي المستفيدة من تلك الضمانات.

٢ ـ اقتصر القرار على النص على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل خطراً على الأمن والسلام العالمي.

٣ ـ عدم وجود آلية مستعدة لضمان قيام مجلس الأمن بمواجهة أي تهديد أو هجوم نووي.

٤ ـ لم يلتزم المجلس من جانبه باتخاذ إجراءات جماعية فعالة من أجل الحماية من أي خطر يهدد السلام، ومن أجل قمع أي عمل عدواني.

وأوضح سفيرنا نبيل العربي، أن توقيت التصويت على قرار الضمانات الأمنية بهدف التأثير على محادثات منع الانتشار النووي أمر واضح، وأن هذا القرار الذي يمسّ سيادة الدول غير النووية كان يتطلب مشاورات مكثفة ومزيداً من الوقت لبحثه. ومصر لا ترى أن القرار يعطي الدول غير النووية ما يكفي من ضمانات أمنية تستحقها لرفضها الخيار النووي، وأن اعتماد مجلس الأمن قرار الضمانات الأمنية لن يدعم اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، بل سيقوض ويضعف هذه الاتفاقية، لأن القرار قاصر من حيث الشكل والمضمون.

بالإضافة إلى أوجه القصور التي ذكرها سفيرنا نبيل العربي، فإننا نضيف بعض النقاط:

١ ـ قرار الضمانات الأمنية الذي أقره مجلس الأمن نص على حالة تعرض دولة غير نووية لاعتداء نووي، ولم يتضمن هذا القرار معالجة حالة ما إذا تعرضت دولة غير نووية لاعتداء غير نووي، ولكن من دولة تمتلك السلاح النووي.

٢ ـ ان مجرد امتلاك دولة للأسلحة النووية، حتى لو لم تقم باستخدامه في هجومها إلا أنه، يكون فيه جانب كبير من الردع للدولة المعتدى عليها، مما قد يضطرها للتنازل عن بعض حقوقها حتى لا تتعرض لهجوم نووي آخر. فلماذا لم يتضمن قرار الضمانات الأمنية معالجة تلك النقطة؟

٣ ـ ان الدول النووية التي وضعت وصاغت هذا القرار تتجاهل امتلاكها حق ـ الفيتو ـ ما سيكون له أكبر الأثر على أي قرار من المجلس ضد الدولة التي قامت بالاعتداء النووي، وبالأخص إذا كانت تلك الدولة تتمتع بحماية أي من الدول المالكة لحق الفيتو، وأبسط مثال على ذلك علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل، مما سيجعل قرارات مجلس الأمن بالنسبة لتلك الضمانات عديمة الجدوى.

٤ ـ كما يمكن الدول الخمس التي لها حق الفيتو إثباتاً لحسن نياتها أن تنص على أن أي قرار يصدر من مجلس الأمن بشأن تعرّض دولة غير نووية، موقّعة على المعاهدة، لهجوم نووي، وقام المجلس باتخاذ التدابير اللازمة بشأن هذا العدوان يحظر على أي الدول المالكة لحق الفيتو تعطيل تلك التدابير وحماية الدولة المعتدية باستخدام حق الفيتو.

وذلك لأننا بصدد قرار الضمانات الأمنية التي أقرها مجلس الأمن بصورتها الحالية، نجد أن الدول النووية تجافي مبادئ الحق والعدالة عندما تجرّد بعض الدول

من وسائل الحماية وتمنحها لأخرى، بل تمدها بكل ما يلزم من سلاح، ثم بعد ذلك تبسط حمايتها السياسية عليها في مجلس الأمن، وتشل أي محاولة لتوقيع العقوبة عليها باستخدامها حق الفيتو.

المراجع

١ ـ العربية

الأمم المتحدة. **المبادئ التوجيهية بشأن الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح.** نيويورك: هيئة نزع السلاح، ١٩٧٧.

الدسوقي، مراد ابراهيم. «نشأة وتطور قضايا الحد من التسلح.» **السياسة الدولية:** السنة ٢٨، العدد ١١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

عبد السلام، محمد. «التجارب النووية: بحث عن إطار تحليلي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٣، تموز/يوليو ١٩٩٨.

علي الدين هلال ومصطفى علوي. «النظام الدولي وسياسات نزع السلاح.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الجزائر، ٢٤ ـ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٠.

غالي، بطرس بطرس. **في مواجهة التحديات الجديدة، ١٩٩٥: تقرير عن أعمال المنظمة من الدورة التاسعة والأربعين إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة.** نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٥.

الغمري، محمد بهاء الدين. **الحرب والسلام.** [د. م.]: مكتبة أوزوريس، ١٩٨٨.

مصر، وزارة الخارجية. **مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.** القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨١.

٢ ـ الأجنبية

United Nations, Centre for Disarmament, Department of Political and Security Council Affairs. *The United Nations Disarmament Yearbook.* New York: United Nations, 1986, 1993 and 1994.

الفصل الخامس

نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل ــ خطوة للأمام نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

اسماعيل اسماعيل بدوي(*)

مقدمة

منذ الثلاثينيات من القرن العشرين واكتشاف ظاهرة «الانشطار النووي» وما نتج عنه من تولد طاقة هائلة (الطاقة النووية) دفعت الحرب العالمية الثانية القوى العظمى في العالم حينئذٍ نحو استغلال تلك الطاقة النووية في تطوير آلاتها الحربية ـ وحيث ألقت الولايات المتحدة الأمريكية القنابل الذرية على اليابان في آب/أغسطس من عام ١٩٤٥، وعقب انتهاء تلك الحرب سارعت الدول الكبرى في تطوير وتصنيع تلك الأسلحة النووية ذات التدمير الشامل (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، الاتحاد السوفياتي السابق، فرنسا، الصين الشعبية)[١].

وبدأ سباق التسلح الذري في تلك الفترة «فترة السرية التامة» يلقي بظلاله في العالم ويؤرق فكر الدول النووية الكبرى، مما أظهر أفكاراً ترمي إلى التحكم في انتشار

(*) هيئة الطاقة الذرية، المركز القومي للأمان النووي والرقابة الإشعاعية ـ القاهرة.

(١) International Atomic Energy Agency [IAEA], «IAEA Safeguards: An Introduction,» IAEA/SG/INF/3, Vienna, 1981.

الأسلحة النووية من خلال الرقابة الدولية على الأنشطة النووية والمواد النووية. ومع التوسع والتطوير في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية في أوائل الخمسينيات، فقد اتفقت الدول الكبرى على تبني استراتيجية على مستوى العالم أجمع، تتمثل في فكرة «خطة الذرة من أجل السلام» على أساس أن يتم نقل التكنولوجيا النووية من الدول المانحة إلى الدول المتلقية، شريطة أن يكون للأغراض السلمية فقط ومرتبطاً في الوقت نفسه بالتزامات تضمن منع انتشار الأسلحة النووية[٢].

ونتيجة لتلك الجهود، أنشأت منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٧ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» كجهاز دولي فني تابع لها يختص بشؤون الطاقة الذرية وتطويرها في التطبيقات السلمية، ويعمل في الوقت ذاته على عدم تمكين الدول من تصنيع الأسلحة النووية[٣].

وبرعاية مجموعة الدول الحائزة على الأسلحة النووية ـ المعترف بها دولياً (الدول التي تملك السلاح النووي قبل ١/١/١٩٦٨، وهي بالتحديد: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى)، الاتحاد السوفياتي السابق، فرنسا، الصين الشعبية. فقامت منظمة الأمم المتحدة بإبرام «معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية»، حيث افتتحت للتوقيع في ١/١/١٩٦٨، وأصبحت نافذة المفعول في ٥/٣/١٩٧٠؛ وتنبني تلك المعاهدة على أساس العمل على منع انتشار الأسلحة النووية في العالم وتثبيت الوضع العالمي المعترف بوجود مجموعة الدول الحائزة على الأسلحة النووية[٤].

وبمقتضى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فإن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي تنضم إلى المعاهدة ـ تتعهد بألا تحصل على مثل تلك الأسلحة وألا تسعى إلى ذلك، وألا تقبل أية مساعدة للوصول إلى هذا الغرض. وتتعهد كذلك بأن تقبل النظام الدولي للضمانات النووية الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ـ حيث يتم ذلك بناءً على اتفاقيات للضمانات النووية الشاملة تعقد بين الدولة المعنية والوكالة، يتم تطبيقها على أية مادة «نووية مصدرية» أو أي من المواد «الانشطارية الخاصة» في جميع النشاطات النووية السلمية، المباشرة داخل إقليم تلك

(٢) United States, Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, *Statute of the International Atomic Energy Agency* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1957).

(٣) IAEA, «IAEA Safeguards: An Introduction,» IAEA/SG/INF/3, Vienna, 1981.

(٤) United Nations, «The Treaty on the Non-proliferation of Nuclear Weapons «NPT»,» IAEADoc./140, Vienna ,1968.

الدولة وتحت ولايتها، أو المباشرة تحت مراقبتها في أي مكان آخر. كما تقوم الدولة المعنية بإنشاء وتسيير وصيانة نظام وطني خاص بها للمحاسبات والتحكم لجميع المواد النووية التي تخضع للضمانات النووية للوكالة(٥).

أولاً: الضمانات النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية

مما لا شك فيه أن انتشار أسلحة الدمار الشامل، أي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية، تمثل خطراً هائلاً على البشرية، ولكن انتشار الأسلحة النووية يمثل السلاح الأشد خطراً وتهديداً لبقاء الجنس البشري في العالم؛ ويتركز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية على أساسين:

- النظام الدولي للضمانات النووية، الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

١ ـ نظم الضمانات النووية

يمكن تعريف نظام الضمانات النووية بأنه ذلك النظام القانوني والفني الذي يرمي إلى ضمان أن المواد النووية والتجهيزات والمعدات والمشروعات والخدمات في مجال الطاقة الذرية لن يخدم أي غرض عسكري.

وهناك مستويات عدة لنظم الضمانات النووية تحدد بحسب المسؤوليات المناطة بها، هي(٦):

على مستوى الدولة المعنية: إن من الضروري أن يكون لكل دولة نظامها الخاص بالضمانات النووية، الذي يمكن الدولة عن طريقه الإشراف والتحكم في المواد النووية والأنشطة النووية في ربوع البلاد، للأهمية الاستراتيجية والقيمة المادية الكبيرة لتلك المواد والمنشآت والمعدات النووية، ولما قد ينتج عن سوء استخدامها أو نقلها بشكل غير قانوني من نتائج خطيرة، قد تضر بمصالح الدولة أو بأمنها القومي،

---

(٥) International Atomic Energy Agency [IAEA]: «The Agency's Safeguards System,» IAEA/INFCIRC/66 (Rev. 2), Vienna, 1968; «IAEA Safeguards Glossary,» IAEA/SG/INF/1 (Rev. 1), Vienna, 1987, and «Guidelines for States' System of Accounting for and Control of Nuclear Materials,» IAEA/SG/INF/2, Vienna, 1980.

(٦) اسماعيل اسماعيل بدوي [وآخرون]، **النظام الدولي للضمانات النووية والتحقق**، سلسلة دراسات علاقات السلاح؛ ٦ (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٣).

ويطلق على ذلك النظام «النظام الوطني للمحاسبات والتحكم في المواد النووية»(٧)، وهو من أعمال السيادة الوطنية ويقوم بتنفيذه كجهاز وطني مسؤول (السلطة المختصة في هذا الشأن).

وتتحدد مهام النظام الوطني للمحاسبات والتحكم في المواد النووية في النقاط التالية:

ـ هدف وطني لرقابة الدولة على محاسبات المواد النووية والتحكم فيها واتخاذ الإجراءات الضرورية للكشف عن أي ضياع محتمل، أو أي استخدام غير قانوني للمواد أو المنشآت النووية، أو أي نقل غير مسموح به للمواد النووية.

ـ هدف دولي لوضع الأسس وتنفيذ الضمانات النووية التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبيقاً لبنود اتفاقيات الضمانات النووية بين الدولة والوكالة.

ـ يعمل النظام الوطني للمحاسبات والتحكم في المواد النووية كمركز حكومي للاتصال لأغراض الضمانات النووية الدولية سواء مع الوكالة أو أي جهات أجنبية أخرى.

على مستوى المنشأة النووية: ان تنظيم المواد النووية ومحاسباتها والتحكم فيها تعتبر جزءاً أساسياً من أعمال التشغيل في المنشأة النووية. ومن الناحية القانونية، فإن «المشغل» (يقصد به المدير العام المسؤول عن المنشأة النووية) هو مسؤول «الضمانات النووية للمنشأة النووية» أمام السلطات الحكومية المختصة ـ أي النظام الوطني للمحاسبات والتحكم في المواد النووية(٨).

النظام الدولي للضمانات النووية: هو نظام قانوني فني على المستوى الدولي، ويقوم في الأساس على التزام سياسي يهدف إلى منع الدول المعنية في العالم من استخدام المواد النووية والمعدات والمشروعات النووية على نحو يخدم أي غرض عسكري أو عمليات تصنيع أسلحة نووية، أو أي أجهزة متفجرات نووية أخرى(٩).

---

(٧) I. Badawy [et al.], «A Proposed National System of Nuclear Material Accounting and Safeguards,» paper presented at: Proceedings of Al-Azhar Second International Conference, Cairo, 1991, vol. 7, pp. 607-618.

(٨) IAEA: «IAEA Safeguards Glossary,» IAEA/SG/INF/1 (Rev. 1), Vienna, 1987, and «Guidelines for States' System of Accounting for and Control of Nuclear Materials,» IAEA/SG/INF/2, Vienna, 1980.

(٩) IAEA, «The Agency's Safeguards System,» IAEA/INFCIRC/66 (Rev. 2), Vienna, 1968.

وبالنسبة إلى النظام الدولي للضمانات النووية الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن دستورها الأساسي يعطيها الحق وينيط بها المسؤولية في تطبيق الضمانات النووية الدولية على الدول الأعضاء في الوكالة، وذلك بناءً على ما يتم إبرامه من اتفاقيات للضمانات النووية بين الدولة المعنية والوكالة، حيث تعتبر الوكالة هي الشريك الدولي الذي يمثل المجتمع الدولي لتطبيق تلك الضمانات النووية في الدول المعنية(١٠).

ويتم تطبيق الضمانات النووية بحسب نوعين من الاتفاقيات:

ـ نظام الضمانات النووية للوكالة بحسب نموذج وثيقة الوكالة/معلومات دورية رقم ٦٦ (مراجعة ٢) ـ حيث لا يتم تطبيقها إلا في منشأة نووية محددة فقط من دون غيرها من منشآت أخرى، وكما هو موثق في بنود اتفاقية الضمانات النووية مع الوكالة الدولية في الدولة المعنية.

ـ نظام الضمانات النووية للوكالة بحسب نموذج وثيقة الوكالة/معلومات دورية رقم ١٥٣/(المصوَّبة) وهي في واقع الأمر نموذج لاتفاقية الضمانات النووية الشاملة(١١).

النظام الإقليمي للضمانات النووية: هو نظام دولي يضم مجموعة محددة من الدول تقع في محيط جغرافي معين، وترتبط فيما بينها بعلاقات خاصة، ويطبق فيها نظام للضمانات النووية بحسب اتفاقية تشترك فيها دول تلك المجموعة.

نظام ثنائي للضمانات النووية: ويقوم هذا النظام بناءً على اتفاقية ثنائية بين دولة مانحة للمواد النووية والمشروعات والمعدات النووية ودولة متلقية لها، حيث يتم تطبيق الضمانات تبعاً لبنود الاتفاقية المعقودة بينهما.

٢ ـ أنشطة الضمانات النووية

تعتمد أنشطة تطبيق الضمانات النووية على أساس مبدأ التحقق ـ أي استخدام الوسائل الفنية ـ للتأكد من صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المتعلقة بكميات

---

(١٠) United States, Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, *Statute of the International Atomic Energy Agency.*

(١١) International Atomic Energy Agency [IAEA], «The Structure and Content of Agreements between the IAEA and States Required in Connection with NPT,» IAEA/INFCIRC/153 (Corrected), Vienna, 1972.

وأنواع ومواصفات المواد النووية، وكذلك المعدات والمواد الأخرى غير النووية ذات الصلة.

وتتحدد عمليات التحقق في فحص المعلومات ومراجعة المحاسبات والتدقيق فيها بخصوص المواد النووية وجمع المعلومات عن طريق أنشطة التفتيش والتحقق، وتقييم المعلومات لتحديد المستوى من حيث متطلبات أهداف نظام الضمانات النووية وكذلك لتقويم النتائج النهائية[١٢].

ويختص نظام محاسبات ومراجعة المواد النووية بتحديد كميات المواد النووية وأماكنها الموجودة في المنشأة النووية، والتغيرات والعمليات المحاسبية التي حدثت لها خلال فترات زمنية محددة، وتسجيل المعلومات وإمساك الدفاتر وإعداد التقارير المحاسبية للعمليات التي تجري على المواد النووية، والجرد على الطبيعة بشكل دوري للمخزون من المواد النووية.

ويعتبر التفتيش والتحقق المادي السمة الأساسية في تطبيق نظام الضمانات النووية، ويقصد بالتحقق المادي على المواد النووية، التحقق من إجراء الجرد على الكميات بالطرق المحاسبية للمواد النووية، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والفنية المناسبة ومنها: التحقق من هوية مجموعات الوقود النووي، تقدير الوزن، قياس الحجم، قياس نسبة التخصيب لليورانيوم ـ ٢٣٥، قياس نسب النظائر في المواد النووية باستخدام القياس بالطرق التدميرية، والطرق غير التدميرية، وطرق الاحتواء والمراقبة، بالرصد والتصوير والأختام والتقدير الحسابي لموازنة المواد النووية.

٣ ـ تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية في الوضع الراهن

يمكن تقسيم الدول في الوضع الراهن للعالم من ناحية قدراتها النووية وتطبيق النظام الدولي للضمانات فيها إلى المجموعات التالية:

ـ **مجموعة الدول الحائزة على الأسلحة النووية** وهي الدول الخمس النووية الكبرى المعترف بها دولياً، «دول السلاح النووي»، وبالتحديد*في الوقت الراهن، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا الاتحادية، الصين الشعبية.

وقد انضمت دول السلاح النووي إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ـ لضرب المثل وتشجيع الدول الأخرى لكي تنضم إلى المعاهدة، وأما تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية فهو ليس إجبارياً عليها، ومن ثم، فإن نظام الضمانات

(١٢) بدوي [وآخرون]، **النظام الدولي للضمانات النووية والتحقق**.

النووية الشاملة غير وارد في سياستها، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تسمح، باختيارها الحر، بتطبيق نظام الضمانات النووية للوكالة على نوعيات محددة من منشآتها النووية السلمية ـ حيث يتم تطبيق الضمانات النووية فيه بحسب اتفاقيات للضمانات النووية مع الوكالة الدولية، بحسب وثيقة الوكالة/ ٦٦ في تلك المنشآت النووية المحددة فقط(١٣).

ـ **مجموعة الدول المعروف حيازتها للأسلحة النووية**: وهي دول معلوم عنها أنها مالكة للأسلحة النووية في واقع الأمر ـ ولكن لم يعترف بها دولياً على أنها ضمن مجموعة دول السلاح النووي، وهي الهند وباكستان وإسرائيل، وكلها غير منضمة للمعاهدة.

وبالطبع، فإن الدول غير الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ليس عليها أي التزام ببنود تلك المعاهدة، ومن ثم فهي دول لا يتم تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة فيها، وإنما قد تسمح ـ بحسب اختيارها الحر ـ بتطبيق نظام الضمانات النووية للوكالة في واحدة أو أكثر من منشآتها النووية السلمية، وحيث يجري التنفيذ فقط وبالتحديد في تلك المنشآت النووية بحسب اتفاقيات للضمانات النووية تبرم مع الوكالة بحسب وثيقة الوكالة/ ٦٦.

ـ **مجموعة دول العتبة النووية**: وهي تلك الدول التي تملك قدرات تقانية نووية وكذلك المواد النووية والمنشآت النووية والقوى البشرية المتخصصة، ذات التدريب العالي الضروري لتصنيع الأسلحة النووية، ولكنها لم تتخذ قراراً سياسياً بالتوجه نحو هذا الهدف (على سبيل المثال ألمانيا، اليابان، كندا، بلجيكا، السويد)، وكلها دول موقّعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتخضع جميع منشآتها النووية والمواد النووية فيها للنظام الدولي للضمانات النووية الشاملة بحسب وثيقة الوكالة/ ١٥٣.

ـ **مجموعة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية**: هي في الواقع الغالبية العظمى من دول العالم، ومنضمة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ويتم فيها تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة. بحسب وثيقة الوكالة/ ١٥٣.

مما سبق يتضح أن الوضع العالمي الراهن يسمح في واقع الأمر ـ لمجموعة دول

---

(١٣) IAEA, «The Agency's Safeguards System,» IAEA/INFCIRC/66 (Rev. 2), Vienna, 1968, and

اسماعيل اسماعيل بدوي [وآخرون]، «النظام الدولي للضمانات النووية والتوجهات الجديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية نحو توطيد فعالية النظام وتوسيع نطاقه،» **دراسات في الأمن والاستراتيجية** (مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة)، مج ٤، العدد ٢ (١٩٩٦).

السلاح النووي، وكذلك لعدد ضئيل من الدول الأخرى غير المنضمة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ـ بمواصلة نشاطاتها النووية العسكرية، أي يسمح لتلك الدول بمواصلة الانتشار النووي أفقياً ورأسياً، من دون سواها من الدول الأخرى، وهي الغالبية الساحقة من دول العالم المنضمة للمعاهدة، التي تخضع جميع موادها النووية ومنشآتها النووية المعلنة تحت النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة، التي تقوم بتنفيذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً: المناطق الخالية من الأسلحة النووية

كما هو مسجل في الوثيقة النهائية للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة، الخاصة بشأن مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم، فإن الهدف الأسمى أن يحصل المجتمع البشري على عالم يكون خالياً كلية من الأسلحة النووية، وهناك في الواقع مناطق منزوعة السلاح النووي في العالم، بناءً على معاهدات إقليمية مثل معاهدة «راروتونغا» ومعاهدة منع الانتشار النووي في القطب «انتاركتك» ومعاهدة «قاع البحار»(١٤).

ولم يتفق العالم بعد على تعريف محدد للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولكن يتم تحديد المعالم الجغرافية للمناطق المختلفة على أساس سياسي بحت، وبالطبع فإن لكل منطقة خصائصها والتزاماتها المختلفة، ولكن هناك عناصر عدة مشتركة يمكن الإشارة إليها، منها(١٥):

- عدم امتلاك دول المنطقة للأسلحة النووية.

- عدم السماح لقوى خارجية عن المنطقة بوضع أسلحة نووية على أراضي دول المنطقة.

- عدم استخدام الأسلحة النووية تجاه أهداف في المنطقة من قبل دول تقع خارج المنطقة.

- اتباع إجراءات جماعية في حالة وقوع عدوان على أي دولة في المنطقة.

---

(١٤) D. Fischer, «Nuclear Weapon Free Zones,» paper presented at: IAEA Workshop on the Modalities for the Application of Safeguards and a Future NWFZ in ME, Vienna, Austria, 1993.

(١٥) International Atomic Energy Agency [IAEA], «Application of IAEA Safeguards in the Middle East,» IAEA/GOV/INF/658, Vienna, 1992.

- الالتزام بقبول إجراءات التحقق النووي.

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

إن الوضع الحالي في الشرق الأوسط يظهر حالة من عدم التوازن الاستراتيجي في المنطقة، تتمثل في امتلاك إسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية وفي الوقت نفسه فإنه لا توجد أية دلائل على امتلاك أية دولة عربية السلاح النووي، ومن ثم، فإن السعي نحو نزع السلاح النووي وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط،والسعي من أجل توفير الإمكانات العلمية والتقنية لتنفيذها، هو هدف لخلق حالة من الاستقرار والأمن في تلك المنطقة، وفي العالم.

وبالنسبة للوضع الراهن في المنطقة العربية وبعض الدول المتاخمة للمنطقة وإسرائيل، فإن جميع تلك البلاد منضمة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ما عدا إسرائيل التي ترفض التوقيع عليها، وترفض كذلك تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة في دولتها.

تتحدد منطقة الشرق الأوسط جغرافياً - بحسب تعريف منظمة الأمم المتحدة لها - بأنها تلك المنطقة من العالم التي تمتد من سوريا شمالاً حتى السودان جنوباً، ومن إيران شرقاً حتى ليبيا غرباً، أي لا تدخل فيها دول المغرب العربي، تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا[١٦].

وقد قامت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتنشيط الاقتراح المصري بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[١٧]، حيث قدمت لجنة من خبراء دوليين اقتراحات للحصول على التعضيد السياسي والقانوني من دول المنطقة، وكذلك من الدول النووية الكبرى، وأن تكون إجراءات التحقق في اتفاقية إنشاء المنطقة أشد وأوسع مدى من النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى التزام دول السلاح النووي بتأكيد تعهداتها نحو المنطقة.

وأما بالنسبة لفكرة انضمام إسرائيل إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإنها تبدي موافقة من حيث المبدأ - إلا أنها تربط بين ذلك وبين

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Fischer, Ibid.

أولوية إقرار السلام في المنطقة واستقراره واستمراره، كما أنها تدعو إلى توسيع الحدود الجغرافية للمنطقة بحيث تنضم إليها دول أخرى متاخمة أو قريبة مثل تركيا وباكستان[١٨].

ثالثاً: نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل

١ ـ خيارات في النظم المشتركة

وافقت جميع البلدان العربية على صواب تطبيق الضمانات النووية للوكالة الدولية على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، وترى دول عدة ـ في حالة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في المستقبل ـ أنه قد تكون هناك حاجة إلى استخدام نهج رقابي مصمم بحسب المتطلبات المحددة للمنطقة، وقد يكون من السمات المميزة لذلك النهج، أن تنشئ الأطراف المعنية في المنطقة نظاماً للتفتيش والتحقق المتبادل، علاوة على قيام الوكالة الدولية بعملية التحقق، كما طلب من أجهزة الوكالة إعداد اتفاق نموذجي يأخذ في الاعتبار وجهات نظر دول المنطقة، باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية[١٩].

وهناك اختيارات عدة للنظم المشتركة لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل منها:

الخيار الأول: قد يتمثل في وضع ترتيبات مؤسسية للدمج بين التحقق الدولي والنظام المشترك ـ على أساس أن يتم إسناد المسؤولية عن كل أنشطة التحقق إلى النظام الدولي للضمانات النووية، الذي تقوم بتطبيقه الوكالة الدولية مع مراعاة متطلبات التحقق الإقليمية. ويمكن أن يشترك في هذا مفتشون «إقليميون» من النظام المشترك بصفة «مراقبين».

الخيار الثاني: قد يتمثل في أن تقوم بجميع أنشطة التحقق كل من سلطة النظام المشترك والنظام الدولي للضمانات، وحيث يعملان بشكل مشترك ولكن بطريقة تمكّن كلاً منهما من التوصل إلى استنتاجاتها المستقلة وتعطي التأكيدات المطلوبة.

---

(١٨) A. Sadek, I. Badawy and F. Hammad, «Towards a New Strategy in the Middle East: NPT-Why Not?,» and D. Gold, «Israeli Concepts of Middle East Regional Security,» papers presented at: «NPT-Why Not», National Centre for Middle East Studies, Cairo, 1995.

(١٩) IAEA, «Application of IAEA Safeguards in the Middle East,» IAEA/GOV/INF/658, Vienna, 1992.

وينطوي هذا الخيار على وضع ترتيبات لنظام تحقق رسمي ذي مرحلتين، وإنشاء سلطة إقليمية (النظام المشترك)، وهيئة تفتيش إقليمية خاصة بالنظام المشترك، ويوجد حالياً مثالان لذلك: الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (يوراتوم) والهيئة البرازيلية ـ الأرجنتينية لمحاسبات ومراقبة المواد النووية (آباك)[٢٠]. وفي هاتين الحالتين يشتمل اتفاق الضمانات النووية على «بروتوكول» يحدد بالتفصيل نطاق وطابع التعاون بين سلطة التحقيق الإقليمية (النظام المشترك) وسلطة النظام الدولي للضمانات النووية.

الخيار الثالث: قد يتمثل في أن تقوم بجميع أنشطة التحقق كل من سلطة النظام المشترك وسلطة النظام الدولي للضمانات، حيث تعملان بشكل مستقل، وتكون هيئة التفتيش الإقليمية التابعة للنظام المشترك مسؤولة أمام النظام المشترك المؤلفة من أطرافه.

٢ ـ الالتزامـات

في حالة إبرام أي اتفاقية لإنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل في دول في منطقة الشرق الأوسط، فإنه من الضروري أن ينظر في تحديد التزامات بالنسبة للدول الأطراف في تلك الاتفاقية، والتزامات أخرى تقرها مجموعة دول السلاح النووي[٢١].

فالالتزامات الأساسية التي يمكن الدول الأطراف في نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل والتي يجب أن تتعهد بها بموجب تلك الاتفاقية، قد تشمل ما يلي:

ـ التعهد بحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وغير التفجيرية.

ـ التعهد بعدم إجراء بحوث عن أسلحة نووية أو أجهزة نووية، وبعدم صنع مثل هذه الأسلحة والأجهزة أو حيازتها أو الهيمنة عليها أو استعمالها.

ـ التعهد بعدم السماح بنشر أو تجريب أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيها.

ـ التعهد بعدم إجراء بحوث عن أي مواد يمكن استعمالها في صنع أسلحة نووية، وبعدم حيازة مثل هذه المواد أو الهيمنة عليها أو استعمالها.

---

(٢٠) International Atomic Energy Agency [IAEA], «Agreement between the Republic of Argentina and the Federative Republic of Brazil for the Exclusively Peaceful Use of Nuclear Energy,» IAEA/INFCIRC/395, Vienna, 1991.

(٢١) IAEA, «Application of IAEA Safeguards in the Middle East,» IAEA/GOV/INF/658, Vienna, 1992.

ـ التعهد بالتبليغ عن جميع عمليات استيراد وتصدير وإنتاج المواد النووية والمعدات ذات الصلة والمواد غير النووية.

ـ التعهد بقبول تطبيق النظام المشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل بحسب ما تنص عليه اتفاقية إنشاء النظام المشترك.

ـ التعهد بالتبليغ سنوياً عن جميع أنشطة البحث الإنمائي المتعلقة بالمجال النووي.

أما التزامات دول السلاح النووي في ما يخص الدول في منطقة الشرق الأوسط الأطراف في اتفاقية إنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل، فقد تشمل ما يلي:

ـ التعهد باحترام وضع الدول الأطراف في اتفاقية إنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل المتمثل في خلوها من الأسلحة النووية، وذلك في جميع الجوانب ذات الصلة بالتزامات الدول الأطراف في الاتفاقية.

ـ تعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية بتوفير ضمانات لجميع الدول الأطراف في اتفاقية إنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل، بأنها لن تستعمل ولن تهدد بأن تستعمل الأسلحة النووية ضد أي منها (ضمانات أمنية سلبية).

ـ التعهد بتوفير ضمانات ـ في حالة تعرض أي دولة طرف في اتفاقية إنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل للهجوم أو التهديد بالهجوم من جانب دولة حائزة للأسلحة ـ بأن تهبّ الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مساعدة الدولة المعرضة للتهديد (ضمانات أمنية إيجابية).

٣ ـ نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل بين دولة عربية وإسرائيل

إن الحاجة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في المستقبل قد تدفع بعض الأطراف المعنية فيها إلى إنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل فيه كخطوة للأمام نحو إنشاء مثل تلك المنطقة.

وإبرام اتفاقيات إقليمية (أو ثنائية) رهن بمشيئة الدول الموقعة عليها ـ وقد يدخل النظام الدولي للضمانات النووية الذي تقوم به الوكالة الدولية كطرف في الاتفاقية يمثل المجتمع الدولي، وفي واقع الأمر، فإنه يمكن الدول أن تعقد اتفاقيات للضمانات النووية الشاملة مع الوكالة من دون أن تصبح أطرافاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ويمكن اقتراح إنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل بناءً على اتفاقية إقليمية بين دول عربية ـ محورية ولديها قدرات وخبرات نووية سلمية ـ وإسرائيل، ويمكن الإشارة إلى أن مصر مؤهلة كطرف مناسب للبدء في إبرام تلك الاتفاقية مع إسرائيل، على أن يترك الباب مفتوحاً لجميع الأطراف الأخرى في المنطقة للانضمام إليها في ما بعد، وفي حالة موافقة أطراف الاتفاقية على أن يدخل النظام الدولي للضمانات النووية كطرف ثالث في الاتفاقية ـ وبالنظر إلى الظروف الراهنة في المنطقة فإنه يمكن أن يتم ذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وفيها تعمل الضمانات النووية بالاشتراك مع الأطراف الأخرى في الاتفاقية كمراقب.

المرحلة الثانية: يمكن أن تقوم الضمانات النووية الدولية في المرحلة الثانية بتنفيذ جميع أنشطة التحقق كسلطة دولية تعمل بشكل مشترك مع السلطة الإقليمية للنظام المشترك، ولكن بطريقة تمكن كلاً من السلطتين من أن تتوصل إلى استنتاجاتها المستقلة والتأكيدات المطلوبة.

وينطوي هذا التطور على إنشاء نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل بين دول عربية، منها مصر، وإسرائيل، و«هيئة تفتيش وتحقق مشتركة» يتم تشكيلها بواسطة تلك السلطة، وتكون هيئة التفتيش والتحقق المشتركة مسؤولة أمامها، وحيث يتحدد في الاتفاقية نطاق وطابع التعاون بينها وبين السلطة الإقليمية (أي سلطة النظام المشترك) وسلطة الضمانات النووية الدولية.



الفصل السادس

حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الأوسط

بومهدي بلقاسم(*)

إن التطور الهائل الذي عرفته الصناعة العسكرية غداة الحرب العالمية الثانية، ولا سيما في ميدان الأسلحة التي تقع في دائرة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، سواء من حيث الكمية المنتجة أو من حيث قدراتها التدميرية، وكذا دخول عدد من الدول إلى النادي النووي إلى جانب القوى النووية الخمس الأصلية(1) قد أعطى مفهوم الحد من انتشار الأسلحة النووية بعداً مهماً في السياسة الدولية.

إن طبيعة العلاقات الدولية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة أولت نظام حظر انتشار الأسلحة النووية أهمية كبرى في توجهات القوتين العظميين على وجه الخصوص لاعتبارات يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولاً: إدارة ومراقبة الأسلحة النووية.

ثانياً: الحفاظ على صدقية استراتيجية الردع النووي.

وعلى الرغم من نهاية مرحلة الحرب الباردة وما نتج منها من متغيرات على مستوى طبيعة الصراع الدولي من صراع أيديولوجي - سياسي، إلى صراع اقتصادي تقاني، فإن مشكلة انتشار الأسلحة النووية ما زالت تشكل إحدى أهم القضايا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي وما نتج منه من انهيار توازنات القطبية الثنائية أدى إلى تغيرات بالغة الأهمية على مستوى إدراكات عدد من الدول لأمنها القومي.

(*) معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر.

(1) الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين.

ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين رئيسيين:

أولاً: الفراغ الأمني الذي خلفته نهاية الحرب الباردة بالنسبة لعدد من الدول.

ثانياً: استمرار تيار الانتشار النووي.

لقد أفرزت الاختلافات التي حدثت في النظام الدولي فراغاً أمنياً خطيراً في منطقة الشرق الأوسط، التي تعد من أكبر بؤر النزاعات والاضطرابات في العالم (حروب، مشاكل حدود... الخ). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة استهلاك المنطقة للأسلحة، حيث بلغت ربع الأسلحة في العالم وبمقدار ١٣ مليار دولار سنوياً.

على الرغم من التقدم الملحوظ في الميدان السياسي (اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩، الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية ١٩٩٤ واتفاقية أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ١٩٩٣)، فإن ذلك لم يحدّ من تطور انتشار الأسلحة التي تقع في دائرة الدمار الشامل في هذه المنطقة. وتشير إحصاءات المعهد الدولي للبحوث السلمية في استكهولم (SIPRI) إلى أن نسبة النفقات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط قد زادت بنسبة ١١ بالمئة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٦. من جهة أخرى تشير الدراسات إلى أنه عدا السلاح النووي، فإن انتشار الأسلحة غير التقليدية الأخرى (الكيميائية، البيولوجية ـ الجرثومية) في تطور مستمر.

انطلاقاً من هذه التطورات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، فإن النقاش حول ما يسمى بالمشكلة النووية أصبح اليوم يكتسي أهمية بالغة في أدبيات المجتمع الدولي، والشرق الأوسط على وجه التحديد.

وقبل الشروع في إبداء بعض الملاحظات حول فكرة «الخيار النووي» في الشرق الأوسط نستهل هذه الفكرة بطرح سؤالين رئيسيين، نحاول الإجابة عنهما لاحقاً:

ـ هل يمكن أن تنجح الدبلوماسية بإقناع إسرائيل بالانضمام إلى الدول التي وقعت على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية؟ وإذا كان الجواب بالنفي:

ـ هل يمكن أن يكون الخيار النووي (في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة) بديلاً للمقاربة الدبلوماسية؟

أولاً: مبادرات الحد من انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

عرفت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة تحركات دولية وإقليمية بهدف الحد من، أو منع، انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. أول هذه التحركات جاء في شكل مبادرة طرحتها الولايات المتحدة في شهر أيار/مايو ١٩٩١، ارتبطت

باعتبارات مصلحية لا داعي لذكرها في هذا المقام، تحت غطاء ما يسمى بـ «النظام الدولي الجديد». تضمنت المبادرة سبل التعامل مع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وفي شهر تموز/يوليو ١٩٩٢ طرحت الولايات المتحدة مبادرة ثانية لحظر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، إلا أن هذه المبادرات لم تؤد إلى نتائج تذكر للأسباب التالية:

- الازدواجية في التعامل الأمريكي مع الملف النووي، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، لكن في جهات أخرى من العالم كذلك.

- امتناع الولايات المتحدة عن الضغط على إسرائيل من أجل إقناعها بالانضمام إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية.

إقليمياً، طرحت بعض الدول الشرق أوسطية، كمصر والعراق وإيران، مشاريع تبنت في مجملها فكرة إنشاء منطقة منزوعة من السلاح في الشرق الأوسط. قدمت كل من مصر وإيران مشروعاً مشتركاً إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، بغرض إقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط. هذه المبادرة ساهمت في إصدار توصية أممية تحت عنوان: «إقامة منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط». كما تقدم العراق، من جهته بمشروع ينص على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح، في حال انضمام إسرائيل إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية في سنة ١٩٦٨. لكن الولايات المتحدة رفضت المشروع العراقي، وأبعدت فكرة الربط بين الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية (الإسرائيلية). أخيراً، وفي إطار المفاوضات المتعددة لمؤتمر مدريد ومنذ سنة ١٩٩٢، شكلت لجنة «ضبط التسلح والأمن القومي» (ACRS) بهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. رفضت إسرائيل إدراج الملف النووي في هذه المفاوضات. وبالتالي، لم تنجح هذه التحركات الدولية والإقليمية تماماً بالحد من انتشار الأسلحة النووية، بل على العكس من ذلك، إن المشاكل التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط كتوقف مسار السلام نتيجة رفض الإدارة الإسرائيلية الالتزام بوعودها تجاه عملية السلام، ورفض هذه الأخيرة كذلك معالجة الملف النووي قبل إحلال سلام شامل مع الدول العربية، أضف إلى ذلك المخاوف التي خلفها التعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي على دول المنطقة، كلها عوامل تجعل من قضية انتشار الأسلحة التي تقع في دائرة الدمار الشامل احتمالاً قائماً.

ثانياً: كيفية التعامل مع المشكلة النووية في منطقة الشرق الأوسط

من البديهي الإشارة إلى أن أي دولة لا تسعى إلى امتلاك السلاح النووي في غياب أسباب موضوعية لذلك. فالسلاح النووي، وفي غياب وسائل ردعية مماثلة،

يعدّ وسيلة فعالة لردع أي هجوم من طرف دولة معادية، وتدعيم أمنها. وفي حالات معينة اكتساب تفوق عسكري (سياسي) على باقي دول الجوار الجغرافي.

عموماً، يمكن تلخيص الدوافع إلى امتلاك السلاح النووي في ما يلي ذكره:

- الحصول على مكانة.
- الحصول على قوة إكراهية.
- القدرة على ردع هجوم لدولة معادية.
- الحصول على قدرة سياسية.

بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، ما هي دوافع البلدان العربية؟ وكيف يمكن التعامل مع المشكلة النووية في هذه المنطقة؟

قبل إبداء بعض الملاحظات حول هذه النقطة، لا بد من الإشارة إلى أنه على صانعي القرار في البلدان العربية أن يدركوا أن قضية انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي أولاً وقبل كل شيء قضية عربية، أي أنها قضية تهم كل البلدان العربية على حدّ سواء، وأنها ليست قضية مصرية، سورية، أو لبنانية.

إن مواقف البلدان العربية، الحالية بشأن السلاح النووي في الشرق الأوسط، تخدم، في نظرنا، الطرف المضاد، وأقل ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد إن اختلاف الرؤى بين الدول العربية ليس فقط في المجال النووي، بل في مجالات عديدة، قد أفقدها القدرة التفاوضية السياسية اللازمة تجاه إسرائيل، وحتى على مستوى المحافل الدولية. وفي الوقت نفسه، أضاف لإسرائيل وزناً أكثر في هذا الميدان.

وبعيداً عن أي دافع عاطفي أو طرح غير موضوعي، هناك جملة من الاعتبارات تشجع (على الأقل في المديين القريب والمتوسط) البلدان العربية على اعتماد المدخل العسكري للتعامل مع المشكلة النووية في منطقة الشرق الأوسط، من دون الاستغناء، في الوقت نفسه، عن المدخل الدبلوماسي. فالانشقاق في الصف العربي، وتباين رؤية بلدانه بشأن قضايا جوهرية، بما في ذلك الملف النووي، أديا إلى افتقار الأقطار العربية إلى قدرة سياسية، وكذا إلى جماعات ضاغطة، يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد (وإن وجدت فلا تأثير لها يذكر)، وهذه العوامل جعلت من العامل السياسي ـ الدبلوماسي العربي في أدنى مستوياته، وبالتالي غير قابل لأن يكون مدخلاً مناسباً للمشكلة النووية.

إن موافقة بعض البلدان العربية دون الأخرى، على إقامة علاقات دبلوماسية وتعاون اقتصادي مع إسرائيل (المؤتمرات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)) بيّنت بشكل واضح خطورة الانشقاق الذي يعرفه الصف العربي، وفي الوقت نفسه يشكّل تنازلاً من دون مقابل، قد يشجع إسرائيل أكثر لتحقيق ما تبقّى من المشروع الصهيوني. وهذه ورقة قد تستعمل غداً ضدنا من طرف إسرائيل

وحلفائها. ومن البديهي التذكير بأن طبيعة المشاكل التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، هي مشاكل ذات صبغة سياسية، وبالتالي، فهي تحتاج إلى حلول سياسية قبل أن تفكر في إقامة أي تعاون اقتصادي مع إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن المدخل السياسي ـ الدبلوماسي يتطلب تضافر جهود كل دول المنطقة من دون استثناء. فبغضّ النظر عن تباين مواقف البلدان العربية بخصوص الملف النووي، فإن إسرائيل ترفض مناقشة الموضوع النووي قبل توصّل بلدان المنطقة إلى سلام شامل.

لماذا الخيار العسكري؟

هناك، كما سبق أن ذكرنا، جملة من الأسباب تدعو إلى هذا الخيار بدلاً من اعتماد التدخل السياسي ـ الدبلوماسي للتعامل مع المشكلة النووية.

ـ كل دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، أعضاء في اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨، كما أنها قبلت الامتناع عن السعي وراء امتلاك السلاح النووي ووضع برامجها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن عدم التكافؤ في الحقوق والواجبات النووية قد يؤدي إلى مشاكل أمنية خطيرة في المنطقة.

ـ على الرغم من إجراءات بناء الثقة التي اتخذتها البلدان العربية بتصديقها على أهم الاتفاقيات التي تخص مراقبة التسلح (CWC, BWE, NPT)، فإنها لم تتلق بالمقابل رداً إيجابياً من طرف إسرائيل. صحيح أن إسرائيل وقّعت على معاهدة الأسلحة الكيميائية (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣) واتفاقية منع التجارب النووية (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، لكنها لم تصدق عليهما إلى يومنا هذا.

بعد توقيع إسرائيل على اتفاقية منع التجارب النووية، صرّح ممثلها في الأمم المتحدة بما يلي: «دعم إسرائيل للاتفاقية لا يعدّ تغيراً في سياستها بشأن الملف النووي».

ولا يعقل أن نطلب أو نفرض على البلدان العربية الامتناع عن السعي وراء امتلاك السلاح النووي وإرغامها على التصديق على مختلف الاتفاقيات المتعلقة بذلك، وأن نتركها في الوقت نفسه تعيش تحت رحمة الصواريخ النووية الإسرائيلية، في غياب ضمانات حقيقية.

ـ يرى البعض ـ أصحاب المدخل السياسي ـ الدبلوماسي ـ أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تلعب دوراً بارزاً في الحد من انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إقناع إسرائيل بالانضمام إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية. إلا أن أصحاب هذا الاتجاه لا يقدمون تبريرات كافية، من الممكن أن تظهر الولايات المتحدة على أن سياستها النووية في الشرق الأوسط هي سياسة متناقضة ولا ترقى إلى مستوى طموحات البلدان العربية.

وحول الدور الأمريكي يمكن إبداء ملاحظتين:

١ ـ لم يلاحظ تطور مهم بخصوص مدى تطابق السياسة الأمريكية مع المادة السادسة من اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، التي تطلب من أعضاء الاتفاقية اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التسابق نحو التسلح ونزع السلاح النووي والوصول إلى اتفاقية شاملة لنزع السلاح، كما ساهمت هذه الأخيرة في انتشار الأسلحة النووية في بعض الدول كباكستان وإسرائيل. وتشير بعض الإحصاءات الصادرة سنة ١٩٩٦ إلى أن مجموع قيمة مبيعات الأسلحة إلى دول العالم يساوي ١٩,٤ مليار دولار. وتعد الولايات المتحدة أهم مصدر للتزويد بالأسلحة، بقيمة إجمالية تساوي ١١,٣ مليار دولار، ثم تليها بريطانيا بـ ٤,٨ مليار دولار، وروسيا بـ ٤,٦ مليار دولار. في إطار مؤتمر واشنطن لشهر أيار/مايو ١٩٩٥، الخاص بمراجعة وتمديد اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، رفضت الولايات المتحدة موقف الدول الداعية إلى السلام، التي ترى أن الطريق الأمثل للمنع الحقيقي للانتشار يستلزم اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية كافة.

٢ ـ الازدواجية في التعامل الأمريكي مع الملف النووي: لقد أظهرت الولايات المتحدة تناقضاً صارخاً وخطيراً في طريقة تعاملها مع قضية انتشار الأسلحة النووية. في هذا الصدد، نشير إلى أن الإدارة الأمريكية قدمت ضمانات لكوريا الشمالية بغرض إقناعها بالتوقف عن تطوير مشاريع نووية للاستخدامات العسكرية. لكنها لم تعتمد السياسة نفسها تجاه إيران، حيث تعتبر «المشروع النووي الإيراني» خطراً على أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، كما لم تتردد من جهة أخرى في تحطيم القدرات النووية العراقية، حيث جندت لذلك ٢٨ دولة و٧٠٠,٠٠٠ جندي. بالمقابل، إن احتكار إسرائيل السلاح النووي، من وجهة نظر أمريكية، هو ضرورة من ضرورات السلام في المنطقة أي «السلام الإسرائيلي بطبيعة الحال».

ـ تعد قضية الضمانات الأمنية إحدى أهم المشاكل التي حالت دون تحقيق إجماع دولي حول المشكلة النووية، بالنظر إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، فإن هذه الأخيرة لا تتعرض إلى هذه الضمانات بشكل كاف لطمأنة الدول غير المالكة للسلاح النووي وبالتالي إقناعها بالانضمام إلى اتفاقية ١٩٦٨.

لقد طرحت الدول العربية أثناء مؤتمر مراجعة وتجديد اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية قضية الضمانات الأمنية كأحد أهم محاور جدول أعمال هذا المؤتمر، وعلى رغم اتخاذ هذا الأخير جملةً من القرارات بغرض تقوية هذه الضمانات كتدعيم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنع التجارب النووية ومراقبة التكنولوجيا النووية، لم يتوصل المؤتمرون إلى اتفاق بشأن «وثيقة مراجعة» للاتفاقية. زيادة على ذلك، لا يوجد هناك اتفاق أو سياسة مشتركة بخصوص الطرق الكفيلة بالحد من

انتشار الأسلحة النووية، فبإمكان الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثلاً رفع تقرير لمجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن خرق دولة ما الضمانات الأمنية، لكن تعامل المجلس في هذا المجال غالباً ما يتم وفق طريقة اختيارية؛ لم يستطع مجلس الأمن مثلاً فرض العقوبات اللازمة عندما خرقت كوريا الشمالية اتفاقية الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعدما اعترضت الصين على ذلك. ناهيك عن غياب تصور مشترك لدى أعضاء مجلس الأمن حول سبل التعامل مع الدول غير الأعضاء في اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

أهم اتفاقيات مراقبة التسلح الخاصة بدول منطقة الشرق الأوسط

الدولة	بروتوكول جنيف	اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية	معاهدة الأسلحة البيولوجية	معاهدة الأسلحة الكيميائية	اتفاقية بيلاندابا	اتفاقية منع التجارب النووية
مصر	R	R	S	-	S	SRR
إسرائيل	R	-	-	S	NA	SRR
الأردن	R	R	A	A	NA	R
لبنان	R	R	R	-	NA	-
سوريا	R	R	S	-	NA	-
البحرين	R	R	A	R	NA	S
إيران	R	R	R	R	NA	SRR
العراق	R	R	R	-	NA	-
الكويت	R	R	R	R	NA	S
عمان	-	R	R	R	NA	-
قطر	R	R	R	R	NA	R
الإمارات	-	R	S	S	NA	S
اليمن	R	R	R	S	NA	S

مصدقة: R (Ratified).

موقعة: S (Signed).

منضمة: A (Acceded).

لا تنطبق: NA (Not Applicable).

يشترط التوقيع والتصديق: SRR (Signed-Ratification Required).

ثالثاً: ما العمل؟ (كيفية التعامل مع السلاح النووي الإسرائيلي)

على الرغم من التنازلات السياسية العديدة والمتنوعة التي قدمتها البلدان العربية لإسرائيل، فقد تبين فشل المدخل السياسي ـ الدبلوماسي العربي في التوصل إلى إقناع إسرائيل بمراجعة سياستها النووية والانضمام إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية. فإذا كان السلاح النووي عامل اللااستقرار، فهو في الوقت نفسه في حالات معينة عامل استقرار، وهذا ما ينطبق في تقديري على منطقة الشرق الأوسط.

إن تبني البلدان العربية لسياسة الردع المتبادل، عن طريق تطوير مشاريع عسكرية نووية، وبالنظر إلى الوظيفة السياسية للسلاح النووي، سيكون إضافة لا يستهان بها إلى القدرة التفاوضية العربية وإعطائها وزناً أفضل مما هي عليه اليوم. كما سيمكن البلدان العربية من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي وإدارة أفضل للعلاقات الدولية الشرق أوسطية. وفي حالات قصوى، سيدفع السلاح النووي العربي بالدول المعادية للتفكير أكثر من مرة قبل اتخاذ أي إجراء غير مرغوب فيه.

إن سعي البلدان العربية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل لا يعني بالضرورة السلاح النووي، فبإمكانها السعي إلى امتلاك أسلحة أخرى غير تقليدية: كيميائية، بيولوجية أو جرثومية، قد لا تكون لهذه الأخيرة قدرة تدميرية مماثلة للسلاح النووي، لكنها تمتاز هي الأخرى بقدرة ردعية لا يستهان بها، فضلاً عن سهولة إنتاجها.

كما أن سعي البلدان العربية إلى امتلاك الأسلحة النووية لا يعني بالضرورة بقصد الاستخدامات العسكرية. وبما أن الانتقال من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية عملية سهلة بحسب ما توصل إليه العلماء في هذا الميدان، يمكن البلدان العربية التصديق على مختلف اتفاقيات مراقبة، ونزع، السلاح من دون أن يؤثر ذلك في قدرتها الردعية.

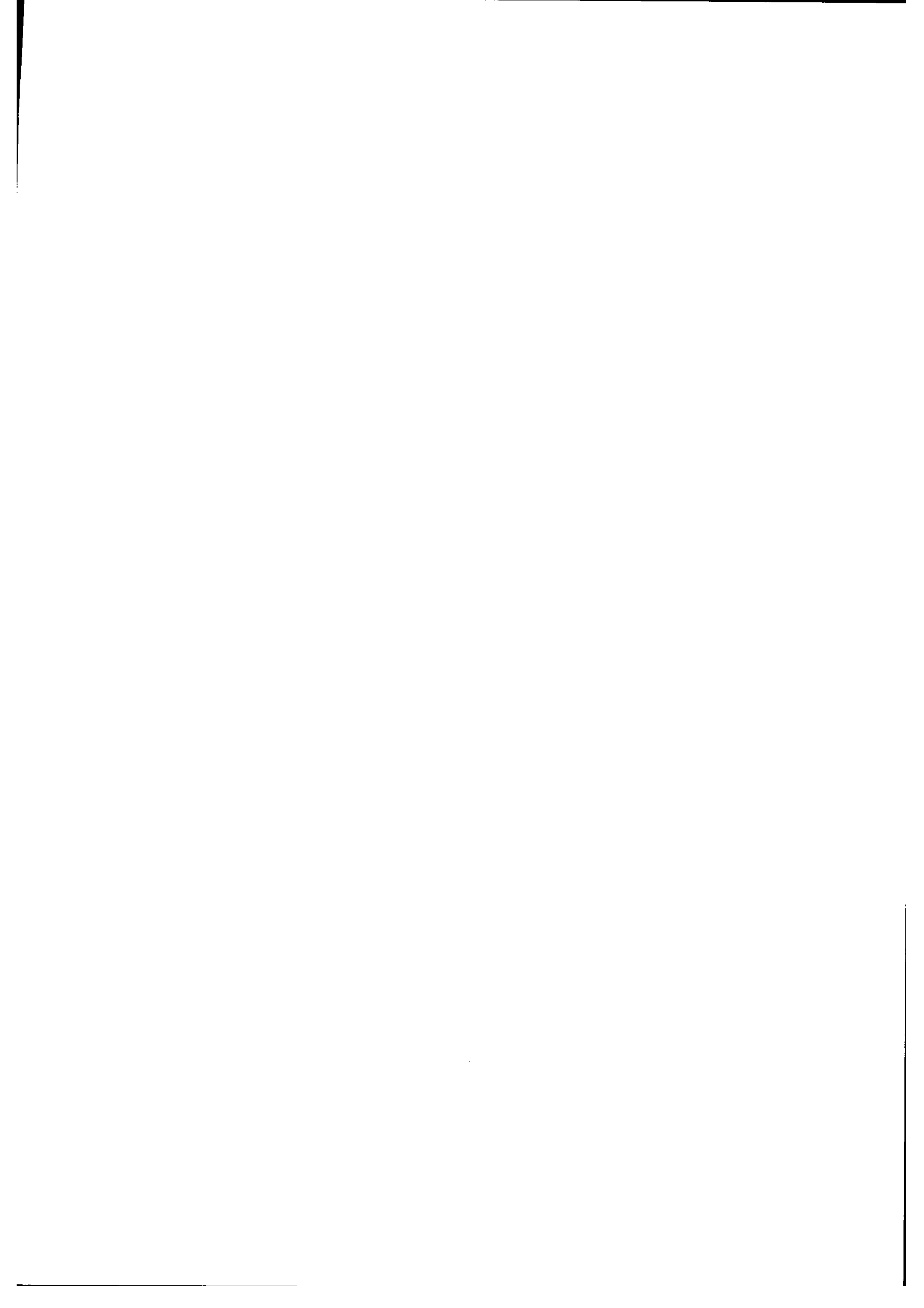
أخيراً، إن هذا الطرح لا يعني بالضرورة أن كل دولة عربية على حدة ستسعى إلى تطوير مشاريع نووية، نظراً لاعتبارات عدة، سياسية واقتصادية على وجه التحديد، وإنما يمكن للبلدان العربية أن تتفق في ما بينها، انطلاقاً من اعتبارات موضوعية، على دولة أو أكثر لتطوير قاعدة عسكرية لأسلحة غير تقليدية.

وبسبب السند الخارجي لإسرائيل والانشقاق في الصف العربي، يبقى السلاح النووي مصدر قوة إسرائيل، حيث استطاعت من خلاله أن تفرض واقعاً سياسياً واقتصادياً (MENA) في منطقة الشرق الأوسط بما يخدم ويؤمن مصالحها. في هذا الصدد نذكّر بتصريح الوزير الأول الإسرائيلي شمعون بيريس في ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٨: «أقامت إسرائيل الخيار النووي ليس بالإشارة إلى هيروشيما بل أوسلو».

وفي انتظار امتلاك البلدان العربية وسائل ردعية مماثلة، يبقى العرب تحت رحمة الصواريخ الإسرائيلية، وفي غياب ضمانات أمنية في مستوى طموحات البلدان العربية.

القسم الثاني

الخيار النووي الإسرائيلي
ومستقبل السلام في الشرق الأوسط



الفصل السابع

الخيار النووي الإسرائيلي بين فكرة الصراع المتوارث ومستقبل السلام

محمد محمود أبو غدير(*)

تمهيـد

صدقت صحيفة **الإيكونومست** البريطانية حين ذكرت أن القنبلة النووية الإسرائيلية أصبحت أكبر سر معلن في العالم، وتحولت إلى قنبلة ليس لها وجود معلن على الإطلاق[1]. فعلى الرغم من نشر العديد من الكتب والدراسات التي تتناول هذه القضية، وإقامة العديد من المناظرات والندوات العلمية لدراسة الأبعاد المختلفة للخيار النووي الإسرائيلي، فإن هذا الخيار كان، وما زال، قضية غير مطروحة للتناول الشعبي العام في إسرائيل، كما لم يعرض على الكنيست أو داخل جلسات الحكومة الإسرائيلية، بل هو حكر على مجموعة ضيقة من المسؤولين في ظل ما يسمى بسياسة التعمية والتكتيم الرسمية. فمن جانب، لا يوجد اعتراف إسرائيلي رسمي بامتلاك سلاح نووي، ومن جانب آخر، هناك تلويح وتلميح بأن هذه الأسلحة الفتاكة موجودة حقاً في الترسانة الحربية الإسرائيلية. وعلى خلفية هذين الموقفين المتناقضين تتردد تصريحات متواصلة من جانب المسؤولين بأن إسرائيل إذا لم تكن أول من يدخل السلاح النووي إلى المنطقة، فإنها لن تكون الثانية، ولن تسمح لأحد بأن يسبقها في هذا الشأن، بل ستعمل على إحباط أية محاولة من جانب دول معادية للحصول على

(*) أستاذ ورئيس قسم اللغة العبرية، كلية الدراسات الإنسانية ـ جامعة الأزهر ـ القاهرة.

(1) أفنير كوهين، **القضية النووية ومسيرة السلام** ([تل أبيب]: ياد طبنكين، ١٩٩٥).

السلاح النووي أو تطويره محلياً.

ومع أن هذه القضية تعود بجذورها إلى الخمسينيات من القرن العشرين، ولازمت سنوات قيام الدولة، إلا أنها عادت لتطفو بقوة على السطح خلال السنوات القليلة الماضية، التي شهدت تقدماً ملموساً في مسيرة السلام، تمثل في التوقيع على اتفاقيات سلام بين إسرائيل وأطراف عربية عديدة، إلى جانب استمرار الاتصالات من أجل السلام بين إسرائيل وسوريا للتوصل إلى اتفاقيات سلام مشابهة، ولكن الجانب الأكبر من هذا الاهتمام بالخيار النووي الإسرائيلي يركز على الجانب الفني؛ من حيث تحليل الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية المتوافرة لإسرائيل، التي تساعدها على تصنيع سلاح نووي، وتطوير وسائل حمله ونقله إلى مسافات بعيدة. ولكن مع تقدم مسيرة السلام لوحظ اهتمام جماهيري وشعبي واسع داخل إسرائيل وخارجها بهذه القضية، وبدأت تتحول إلى أحد الموضوعات المطروحة، وبقوة، في جدول الأولويات، مع مطالبة حكومات إسرائيل باتخاذ موقف واضح وصريح ومعلن.

إن هذه الدراسة، وكما يتضح من عنوانها، لا تغوص في الجوانب الفنية والتقنية لهذه القضية، بل الهدف الأساسي منها هو ربط الخيار النووي بمواريث ومعتقدات ومسلّمات ترسخت في أعماق الفكر الإسرائيلي على اختلاف مراحله، وتمحورت حول مفهوم الصراع المتوارث الذي يفترض تعرّض اليهود دائماً لمصدر تهديد خارجي، مما يستوجب إعداد العدة لمواجهة أي تهديد أو أخطار خارجية، ومن خلال استلهام العديد من الأفكار الواردة في العهد القديم، التي تغذي وتزكي فكرة الصراع هذه مع الآخرين. كما أن هذه الدراسة تنطلق من فرضية امتلاك إسرائيل حقاً لقدرات وأسلحة نووية، مع مناقشة الأبعاد والآثار المختلفة للحرص على الاحتفاظ بمثل هذا السلاح الفتاك، في وقت تلاشت فيه أخطار الحروب في المنطقة، ولم تعد إسرائيل تتعرض حقاً لخطر العدوان أو الهجوم الخارجي، بعد دخول منطقة الشرق الأوسط مرحلة السلام الحقيقي، مما لا يتطلب امتلاك أسلحة دمار شامل أو حتى مجرد التلويح بها.

الجذور التاريخية لفكرة الصراع في الفكر اليهودي القديم: من الخطأ البيّن تناول قضية الخيار النووي الإسرائيلي بعيداً عن مجموعة من المكونات النفسية والدينية والمادية التي توارثها الفكر الإسرائيلي على اختلاف عصوره، لتكوين ما يعرف بمفهوم الصراع مع الآخرين، الذي تحوّل داخل وجدان كل إسرائيلي إلى ما يشبه العقيدة المتوارثة للصراع المستمر مع الآخرين، والذي يشكل الخيار النووي أحدث حلقاته. لقد لازمت فكرة الصراع تلك، التاريخ اليهودي منذ وطئت أرض فلسطين التاريخية أقدام الفلول الأولى للعبريين القادمين من بلاد ما بين النهرين، استناداً إلى ما يعرف بالعهد

بين الرب وشعبه الذي منحت بموجبه أرض كنعان أو فلسطين لشعب الرب، وربط ذلك بمجموعة من الشروط الواجب تنفيذها. وأصبح تنفيذ هذا العهد يتطلب، في نظر الإسرائيليين، الاستقرار في فلسطين، مما يعني الدخول في صدام وصراع حتمي مع الشعوب المقيمة فيها. إذاً لازمت فكرة الصراع تطور الفكر الإسرائيلي قديمه وحديثه، وتقمصت أشكالاً وصوراً مختلفة، تتراوح ما بين الحوار العنيف وانتهاءً بالدخول في حروب شرسة وفتاكة ضد كل طرف يرفض الإذعان لإرادة الطرف الإسرائيلي. كما أن التاريخ اليهودي، وعلى النحو المدوّن به في العهد القديم، الذي يشكّل المصدر الأول لهذا التاريخ، يزخر بالكثير من الإشارات إلى أشكال هذا الصراع، الذي تحوّل إلى حروب مدمرة. و**العهد القديم** يربط العقيدة الإسرائيلية برباط وثيق بين «حرب إسرائيل» و«رب إسرائيل»، حيث إن هذا الرب هو «رب الجنود» الذي يمهد لبني إسرائيل السبيل لتحقيق مآربهم في الغزو والاحتلال وطرد الشعوب[٢] من أراضيها. وبمرور الوقت، ومع تطور الأحداث، تحول هذا الصراع بأشكاله المختلفة إلى شريعة شبه مقدسة تسعى لتحقيق أهداف اليهود في فلسطين انطلاقاً من الاعتقاد بأنه من دون هذا الصراع لن يتسنى الاستقرار في فلسطين وزراعة كرومها، كما قال أفراهام فرسمان في دراسة له لجذور الصراع في المنطقة[٣]. وضمن فرسمان دراسته تلك، هذا التساؤل: «ألم يكن على الإسرائيليين في عهد يشوع بن نون ـ خليفة موسى عليه السلام ـ أن يحاربوا من أجل السيطرة على فلسطين والاستيلاء عليها وزراعة كرومها؟».

وقد صيغت قوانين الحرب في أسفار **العهد القديم**، وأساليب الاستيلاء على المدن، وصور التعامل مع أهل البلاد الأصليين، لتصبح دستوراً متوارثاً ومصدر وحي، وشريعة مقدسة، لاستئناف ما يسمى بالبعث الإسرائيلي في فلسطين، على أساس أن كل جريمة تصبح شرعية وقانونية من أجل تحقيق وعد الرب. وكان يشوع بن نون هو أول من أرسى تلك التقاليد العسكرية التي تحظى بالقدسية وتنفذ كما لو كانت طقساً من طقوس القرابين البدائية، طمعاً في رضاء الرب في الجسد العربي وفي الأرض العربية[٤]. وبهذه الصورة تحوّل التاريخ في الفكر اليهودي إلى صنم تتوجب عبادته وتقديم القرابين على أعتابه من أجل تنفيذ الوصايا والعهود الواردة فيه.

من الخطأ البيّن تناول قضية الخيار النووي الإسرائيلي بعيداً عن مجموعة المكونات

---

(٢) رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٦٧.

(٣) أفراهام فرسمان، في: **هاتسوفيه**، ١٩/١/١٩٩٦.

(٤) الشامي، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

النفسية والدينية والمادية التي توارثها الفكر الإسرائيلي، على اختلاف عصوره، لتكوين ما يعرف بمفهوم الصراع مع الآخرين!

والغريب أن فكرة الصراع كما وردت في **العهد القديم**، لم تكن قاصرة على هذا الصراع بين بني إسرائيل وغيرهم من الشعوب الأخرى، بل تفجّر هذا الصراع داخل الإسرائيليين أنفسهم، بل بينهم وبين الرب الذين يدّعون أنه منحهم العهد الواجب النفاذ، ويتحول إلى أحد الدوافع الثابتة في الفكر الإسرائيلي، قديمه وحديثه. ولعل أول صورة من صور هذا الصراع الداخلي بين الإسرائيليين أنفسهم هو ذلك الحوار العنيف الذي تفجّر بين موسى وشعبه خلال مسيرة التيه فوق أرض سيناء، التي استمرت ما يقرب من أربعين عاماً. فقد تمرد الشعب (كما ورد في **العهد القديم**) على موسى واعتبره سبباً في مشاكله ومعاناته في خلال تجواله منذ خروجه من مصر. وسعى هذا الشعب إلى العودة إلى مصر مرة أخرى متباكياً على أيامه السعيدة فيها. فرحلة خروج اليهود من مصر تحولت إلى رحلة مليئة بالخلافات والمشاحنات والمناقشات المريرة والتشكيك في ما يقوم موسى بإبلاغه للشعب نقلاً عن الرب. وبعد دخول بني إسرائيل إلى كنعان تفجر صراع بين الإسرائيليين وأصحاب الأرض وساكنيها[(٥)]. وتبلغ فكرة الصراع قمتها في التصارع الجسدي الشرس الذي وقع بين يعقوب والرب عند مخاضة يبوق بالقرب من نهر الأردن حالياً، والذي كان النصر فيه لصالح يعقوب، الذي يقول **العهد القديم** إنه استطاع قهر الرب الذي تجلى في صورة إنسانية، وهزيمته. وبعدها تحول اسم يعقوب إلى إسرائيل التي تعني بالعبرية «الذي تصارع مع الرب». واستمر الصراع بأشكاله المختلفة خلال سنوات الدولة اليهودية إلى أن دُمرت وأبيدت بدخول نبوخذ نصر القدس وتدمير المعبد في عام ٥٨٦ ق.م وسبي آلاف الإسرائيليين إلى بابل. وبعد هزيمة الإسرائيليين على أيدي الرومان، بدأ ما يعرف في التاريخ اليهودي «بالشتات» الذي استمر قرابة ألفي عام، إلى أن أقيمت إسرائيل على أرض فلسطين في عام ١٩٤٨. وينظر الإسرائيليون إلى سنوات الشتات تلك كدليل على سلبية التاريخ والتراث اليهودي، ولذا لم يكن مستغرباً أن يتمرد الفكر الصهيوني الحديث على هذا التاريخ، بل وعلى التراث اليهودي كله، مع دعوة اليهود إلى رفض أوضاعهم، وعدم انتظار مقدم المسيح المخلص، بل يجب العمل على إنهاء هذا الوضع وتغييره بمختلف الوسائل بما في ذلك استخدام القوة والعنف. لذلك حرص زعماء الحركة الصهيونية على إحياء تقاليد العنف الجسدية بين اليهود، لأن سنوات الشتات الطويلة كانت قد قضت عليها في اعتقادهم. حتى ان المفكر اليهودي ماكس نوردو (١٨٤٩ ـ ١٩٢٣) أعلن أن اليهودي فقد عضلاته في فترات

(٥) أهرون ميجد، في: **دافار**، ١٩٨٩/٩/٢٩.

الشتات، ودعا إلى أن يقلع كل يهودي عن قهر جسده، وأن يعمل على تنمية قواه الجسدية وتقوية عضلاته، أسوة بالأبطال القدامى في التاريخ اليهودي. وعندما أعاد زعماء الصهيونية صياغة التاريخ اليهودي شددوا على جوانب العنف فيه، وصوّروا الأمة اليهودية في نشأتها على أساس أنها جماعة محاربة من الرعاة الوثنيين والغزاة[٦].

وعندما بدأ التجسيد العملي للفكر الصهيوني المتمثل في ترحيل ونقل أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى فلسطين، ضمن ما يعرف بالهجرات اليهودية الصهيونية الحديثة، والتي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر بما يعرف بالهجرة الأولى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٣) اصطدمت تلك الهجرات لدى قدومها إلى فلسطين بمقاومة عربية قوية، حتى ان أحد رجال الدين البارزين وهو الحاخام تسفي هيرش كاليشر (١٧٩٥ ـ ١٨٧٤) كان أول من حذر من الصدام اليهودي العربي في فلسطين، في كتابه الذي يحمل اسم **موعظة صهيون**، الذي صدر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ودعا فيه اليهود إلى أن يتعلموا كيف يحملون السلاح ويدافعون عن المهاجرين الجدد، وعن قراهم ومستوطناتهم ويحافظون على النظام أيضاً[٧].

ومنذ الحرب العالمية الأولى فصاعداً، تصاعد الرفض العربي مع تصاعد موجات الهجرة اليهودية المدعومة بتأييد دولة الانتداب، وبالحركة الصهيونية العالمية، مما دفع بالزعيمين الصهيونيين ترومبلدور (١٨٨٠ ـ ١٩٢٠) وجابوتنسكي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) إلى تأسيس كتائب دفاع ضد مقاومة العرب للهجرة اليهودية، وأعقب ذلك تنظيم الهاغاناه لمقاومة الرفض العربي المسلح للوجود اليهودي الوافد إلى فلسطين. وفي رسالة بعث بها الزعيم الصهيوني حاييم أرلوزوروف (١٨٩٩ ـ ١٩٣٣) في عام ١٩٣٢، والذي كان يشغل وقتها منصب مدير الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية ـ إلى الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان، أول رئيس لإسرائيل (١٨٧٤ ـ ١٩٥٢)، قال بأن الفرصة الوحيدة المتاحة الآن أمام الحركة الصهيونية هي السيطرة على فلسطين بالقوة، وفتح أبوابها أمام هجرة اليهود إليها وتوطينهم فيها، وتحويلهم إلى قوة عسكرية لها شأنها[٨].

إذاً، أدركت زعامة الحركة الصهيونية أن تنفيذ مخططاتها في فلسطين يحتم الدخول في صراع قوي مع أصحاب الأرض الفلسطينية، وبالتالي احتلت فكرة

---

(٦) عبد الوهاب المسيري، **نهاية التاريخ: مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣)، ص ١١٠.

(٧) يوسف فريدلندر، «ضعف وقوة الحركة الصهيونية،» **هاتسوفيه**، ٢٥/١٢/١٩٩٥.

(٨) **هآرتس**، ٢٥/١٢/١٩٩٢.

الصراع مكانها الثابت داخل البنية العامة للعقيدة الصهيونية، شأنها في ذلك شأن سائر الأساطير المغلقة الأخرى التي يتعامل معها الفكر الصهيوني، مثل أسطورة أرض الميعاد والحق التاريخي في فلسطين والشعب المختار[9]. ومع إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين، توفرت خلفية جديدة لتطوير وتصعيد فكرة الصراع في المنطقة، حتى ان الاتفاق الراسخ الآن بين الدارسين الإسرائيليين يرى أن الصراع العربي ـ الصهيوني في فلسطين شكّل مصدر دفع رئيسي لبناء المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، انطلاقاً من عقيدة الصراع الحتمي بين الإرادتين الصهيونية والعربية، بل هناك من الدارسين الإسرائيليين من يقول بأن المجتمع اليهودي الحديث تشكل في فلسطين منذ بداية الثلاثينيات فصاعداً، بفضل الصراع العربي ـ الصهيوني أساساً، وأن هذا الصراع ألقى بظلاله على جميع التطورات الاجتماعية التي مر بها المجتمع اليهودي الاستيطاني منذ ذلك الوقت وحتى وقتنا الحالي[10].

تبنت الحركة الصهيونية، إذاً، منذ شروعها في تنفيذ مخططاتها في فلسطين، فكرة الصراع مع العرب، لتتحول إلى دعوة لتعبئة جميع الموارد اليهودية في العالم أجمع، مع الاستفادة بالدعم العالمي المتمثل أساساً في موقف بريطانيا، واستعداداً للدخول في سلسلة من الحروب مع العرب، تحسم نتائجها في ضوء نجاح، أو فشل، تلك المخططات. بل إن تصاعد هذا الصراع رسخ لدى الزعامة الصهيونية ضرورة السعي لامتلاك أكبر قدر من وسائل القوة، بل إن عقيدة «تملك القوة» قادت بصورة طبيعية إلى الرغبة في السعي في ما بعد إلى امتلاك خيار نووي[11]. وهو حلم تحوّل بعد قيام إسرائيل إلى أحد أهم الأهداف التي سعت زعامة الدولة الوليدة إلى تحقيقها.

أولاً: فكرة الصراع ومبدأ القوة العسكرية بعد قيام الدولة

ليس هناك شك في أن الإعلان عن قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، وحصولها على عضوية الأمم المتحدة، والاعتراف بها من جانب العديد من دول العالم وعلى رأسها القوى الكبرى في الشرق والغرب، اعتبر تتويجاً لفكرة الصراع المتوارث في الفكر الإسرائيلي، وتأكيداً وترسيخاً لمبدأ استخدام العنف والقوة كأحد أشكال الصراع من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين، والتي تستند، كما رأينا، على

---

(٩) الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، ص ٢٣٦.

(١٠) يسرائيل لندراس، في: **دافار**، ١٨/ ٣/ ١٩٩٤.

(١١) ساسون سوفير، «داود وجوليات: نهاية الأسطورة،» **بوليتيكا** (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٢٩.

أفكار متوارثة ومسجلة في أسفار **العهد القديم**. وبعد شتات يهودي في العالم أصبح لليهود دولة يشكلون غالبية سكانها، دولة لها مؤسساتها العسكرية والاقتصادية وأنظمتها وأجهزتها التعليمية والثقافية وغيرها. وبدا كأن حلم آباء الحركة الصهيونية الأوائل لحل ضائقة اليهود في العالم، قد تحقق أخيراً، وأن اليهود سيعيشون في هذه الدولة مثل غيرهم من شعوب العالم الأخرى، انطلاقاً من مقولة أن الهدف الأساسي للحركة الصهيونية كان يتمثل في تطبيع اليهود، وإعادتهم إلى التاريخ والوصول إلى وضع متساو مع الآخرين[١٢]. ولكن ما حدث فعلياً جاء متناقضاً مع هذه التطورات، حيث برز مع قيام الدولة تطور ديالكتيكي، يتمثل في التركيز على تجميع القوة العسكرية في إسرائيل، مهما يكن الواقع الذي يعيشه اليهود في العالم، بدعوى أن ذلك أمر حتمي من أجل استمرار وجود دولة لليهود على أرض فلسطين، ومن أجل تطوير نواة عبرية منفصلة وذات سيادة. وكانت الحجة التي سيقت لتبرير التطلع إلى امتلاك القوة بعد قيام الدولة، هي أن أسرائيل جزيرة تعيش وسط محيط عربي ضخم ومترامي الأطراف، مما يتطلب مزيداً من الترسيخ للمفهوم الأمني العسكري»[١٣]. ومن الباحثين في إسرائيل من يتمادى بعيداً ويعترف بأن العقلية التي سيطرت على إسرائيل منذ إقامتها هي ثمرة لعقلية العنف، فهي عقلية تؤمن بأن قوة الردع العسكري والتقاني الإسرائيلي، هي وحدها القادرة على التحدث مع العرب[١٤].

وإذا كانت الدول تسعى إلى امتلاك القوة من أجل الدفاع عن النفس، وحماية أراضيها وحدودها، فقد حدث في إسرائيل، بعد قيام الدولة، بروز موقف لا يرى في الصهيونية وفي الدولة وسيلة للانخراط في التاريخ والمشاركة مع الشعوب الأخرى كطرف متساوٍ، بل كوسيلة للانتقام التاريخي من الأغيار، حتى ان الأديب والقصاص الشهير عاموس عوز ضمن كتابه **من هنا وهناك في دولة إسرائيل**[١٥] مقابلة مع أحد الإسرائيليين، الذي أطلق على نفسه اسم «ص»، وقد وصف هذا الشخص نفسه بأنه يهودي نازي، وقال بأنه لا يريد من الآخرين ومن الآن أن يعاملوه بشيء من الشفقة بل يريدهم أن يخافوا منه. وترسخ هذا الاتجاه في ما يشبه عبادة القوة بفضل المناهج الدراسية التي طبقت في مدارس إسرائيل، واستمدت من النصوص التوراتية، ومن

---

(١٢) بوعز عفرون، **الحساب القومي**، ترجمة محمد أبو غدير (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ١٩٩٥)، ص ٥٩٢.

(١٣) فريدلندر، «ضعف وقوة الحركة الصهيونية».

(١٤) أوري أفنيري، «حرب بين اخوة ساميين،» في: **من الفكر الصهيوني المعاصر** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٣٥.

(١٥) عاموس عوز، **من هنا وهناك في دولة إسرائيل** ([تل أبيب]: عام عوفيد، ١٩٨٣).

التراث اليهودي القديم، فقرات تغذي الوجدان الإسرائيلي بمبررات تمجد استمرارية الصراع واستخدام العنف والقسوة والوحشية مع الآخرين[١٦]. وقد قام العالم النفسي الإسرائيلي، جورج تمارين، بإعداد بحث في جامعة تل أبيب، نشرت نتائجه في عام ١٩٩٦. وقد تضمنت هذه النتائج الإجابة عن عدة أسئلة، عرضت على عينة من الطلبة تشمل ١٠٦٦ طالباً، ومنها سؤال خاص بسفر يشوع وما ورد فيه عن دخول الإسرائيليين لفلسطين بعد خروجهم من مصر، والفظائع التي ارتكبت في حينه في حق سكان البلاد الأصليين، وبخاصة في منطقة أريحا وغيرها من الأماكن. وجاء في هذا السؤال ما يلي: هل تعتقد أن يشوع والإسرائيليين فعلوا الصواب؟ وإذا قام الجيش باحتلال قرية عربية ما بوسائل القتال، فهل يتحتم عليه أن يفعل ما فعله يشوع نفسه مع أهالي أريحا؟ كانت النتيجة أن ٦٠ بالمئة من الطلبة أجابوا بأن يشوع قد فعل الصواب[١٧].

لقد اقترن الاتجاه إلى عبادة القوة بمحاولة دوائر معينة في إسرائيل خداع نفسها، والتصرف كما لو أن إسرائيل هي كوكب منفرد في المنظومة العالمية. وارتبط ذلك الوهم بسمة يهودية تقليدية حاولت الحركة الصهيونية وضع نهاية لها، وهي فصل اليهود عن التاريخ، ورؤيتهم لأنفسهم على أساس أنهم شعب يعيش بمفرده، مع النظر إلى الآخرين من الأغراب باحتقار، بل والانفصال التام عنهم. أي ان ميدان القوة اليهودية،الذي باتت إسرائيل تعمل وتتصرف داخله، أصبح يتمثل في العودة إلى عالم الغيتو اليهودي، وإلى عالم الطائفة الدينية المنغلقة والمنفصلة عن الآخرين، ولكن تلك القوة تمتزج هذه المرة بتجميع القوة التي تحولت إلى غاية محركة للنظام السياسي في إسرائيل منذ السنوات الأولى للدولة واستمرت معها[١٨]. ومع تطور الأحداث التي رافقت سنوات الدولة، وتصاعد النشاط الفدائي الفلسطيني ضد إسرائيل، اقترنت الرغبة في امتلاك وسائل القوة بما أطلق عليه المفكر الإسرائيلي المعاصر موشيه سكرمان، الأستاذ في جامعة تل أبيب، «عبادة الرعب» التي أصبحت تغذي النظرية الإسرائيلية القائمة على ما يسمى بـ «الأمن القومي». وهذا الاتجاه بمثابة عودة إلى ما سبق أن رفضه قادة الحركة الصهيونية من قبل، وانطلاقاً من الادعاء القائل بأن الجميع يقفون ضد اليهود، ويريدون القضاء عليهم، ولذا يجب عدم الاعتماد على أي طرف خارجي[١٩].

---

(١٦) عفرون، **الحساب القومي**، ص ٦٠٩.

(١٧) الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، ص ١٧١.

(١٨) عفرون، المصدر نفسه، ص ٥٦٠.

(١٩) موشيه سكرمان، في: **عل همشمار**، ٢٤/٢/١٩٩٥.

ثانياً: الخيار النووي الإسرائيلي: خلفية تاريخية

تأكد خلال السنوات الأولى لإقامة دولة إسرائيل أنها لم تحلّ مشاكل السكان اليهود المقيمين فيها، وتأكدت مخاوف بعض المفكرين اليهود من أن إقامة دولة يهودية لن يكون أكثر من مجرد واحة صغيرة محاطة بمحيط عربي مترامي الأطراف، يمتلك التفوق البشري بالمقارنة بعدد السكان اليهود المحدود في إسرائيل. وبدأ البحث عن وسيلة قوة غير تقليدية يمكنها إلغاء مفعول التفوق البشري العربي أو ـ على الأقل ـ تحييده. ومن هنا بدأ التفكير في الخيار النووي الإسرائيلي الذي اعتبر في نظر المسؤولين الإسرائيليين خير وسيلة لتحقيق أهدافهم. وكان بن غوريون هو المبشر الأول بهذه الفكرة، حين تبنى في الخمسينيات الدعوة إلى تطوير خيار نووي إسرائيلي مستقل، واعتبار ذلك قضية مقدسة من أجل البقاء القومي، ومنع أي اختلال في ميزان القوى التقليدي لصالح العرب، بل اعتبر هذا الخيار «بوليصة» التأمين النهائية لإسرائيل[٢٠].

والحقيقة أن تطلع بن غوريون إلى امتلاك خيار نووي كعنصر من عناصر القوة، يعود لسنوات ما قبل قيام إسرائيل، حين حدد عدة أهداف عشية الإعلان عن قيام الدولة يجب على الزعامة الصهيونية تحقيقها بعد قيام دولة يهودية. ومن هذه الأهداف إقامة دولة ذات أغلبية يهودية، وتوفير الأمن لسكانها بوسائل القوة. ولذا يرى بروفيسور شلومو أهرونسون أن هذه الرغبة دفعت بن غوريون إلى العمل فور قيام الدولة على توفير وإنشاء قوة عسكرية يهودية مستقلة لا تستند، بقدر الإمكان، إلى الآخرين. وكان الخيار النووي في نظر بن غوريون هو خير وسيلة تحقق التوازن مع القوة العربية وتحييد التفوق العددي العربي[٢١]. وقد تحولت نظرية بن غوريون هذه إلى دستور مقدس حرص جميع من جاؤوا بعده على التمسك به انطلاقاً من مبدأين معلنين:

ـ عدم اعتراف إسرائيل المعلن والصريح بامتلاك قدرات نووية. وفي الوقت نفسه جعل الآخرين يستخلصون بأنفسهم بأن لدى إسرائيل حقاً خياراً نووياً مستقلاً، وذلك من خلال إنشاء أكثر من مفاعل نووي، وتنمية وتطوير البنية الأساسية البشرية والعلمية، التي تكفل لإسرائيل تحقيق هذا الهدف.

ـ الإعلان المستمر بأن إسرائيل لن تسمح لأي طرف عربي بامتلاك قدرات نووية خاصة به.

(٢٠) كوهين، **القضية النووية ومسيرة السلام**، ص ١٦.

(٢١) حديث مع شلومو أهرونسون، في: **دافار**، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٤.

وقد رافق هذين المبدأين تصرفات إسرائيلية رسمية تمثلت في ما يلي:

ـ تأكيد رئيس وزراء إسرائيل الراحل ليفي أشكول وخليفة بن غوريون أن إسرائيل لن تكون أول من يدخل السلاح النووي إلى المنطقة، وفي الوقت نفسه لن تترك للطرف الآخر ـ أي العرب ـ فرصة امتلاك هذا السلاح.

ـ ما أعلنه نائب رئيس وزراء إسرائيل الراحل يغئال آلون عن تمسك إسرائيل بما سبق أن أعلن عن ضرورة مقاومة أي تفوق عربي عددي، بما في ذلك امتلاك خيار نووي، وفي الوقت نفسه منع العرب من الحصول على هذا الخيار[٢٢].

ـ تأكدت هذه المواقف أيضاً على أيدي حكومة الليكود، وبعد صعودها في عام ١٩٧٧ إلى السلطة، حين أعلن وزير الدفاع السابق أرييل شارون في خطاب ألقاه في جامعة تل أبيب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ من أن حصول أي دولة عربية على قدرات نووية هو بمثابة خط أحمر بالنسبة لإسرائيل[٢٣].

ـ تطبيق هذا المبدأ عملياً جاء أيضاً على أيدي حكومة الليكود، تحت رئاسة مناحيم بيغن، حين أصدر أوامره بقصف المفاعل النووي العراقي في السابع من حزيران/يونيو ١٩٨١ استناداً إلى تصريح سابق له بأن إسرائيل ستعمل على منع أي دولة معادية من تطوير سلاح نووي خاص بها[٢٤].

وقد غلفت حكومات إسرائيل المتعاقبة هذه المبادئ والمواقف بتبني ما يسمى بسياسة التعمية والتكتم، أي عدم الاعتراف المعلن بامتلاك قدرات نووية، وفي الوقت نفسه جعل الآخرين يتأكدون بوسائل مختلفة بأن لدى إسرائيل مثل هذه القدرات حقاً. ويحاول صاحب كتاب **القضية النووية** إبراز مزايا هذه السياسة فيقول بأن «تلك السياسة عكست فطنة سياسية تتماشى وتتواكب مع ظروف العالم في ذلك الوقت، وكذلك مع الظروف الإقليمية. فعلى المستوى الإقليمي كان النزاع العربي ـ الإسرائيلي يبدو بعيداً عن الحل. كما أن المفاوضات التي جرت بين إسرائيل ومصر في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ لم تتعرض لقضية الأسلحة النووية.

وعلى المستوى العالمي، فإن سياسة التعمية والتكتم كانت تتوافق مع الوضع

---

(٢٢) يغئال ألون، **ستار من رمل: إسرائيل والعرب بين الحرب والسلام** (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٦٨)، ص ٤٠١.

(٢٣) ميخا بار، **خطوط حمراء في استراتيجية الردع الإسرائيلية** (تل أبيب: معرخوت، ١٩٩٠)، ص ١٤٠.

(٢٤) حزقيال درور، «الاستراتيجية الكبرى لإسرائيل،» **الجامعة العبرية**، السنة ١٩، العدد ٩، ص ١٣٩.

العالمي الذي يستند إلى وجود قطبين كبيرين خلال فترة الحرب الباردة. ورسّخت حكومات إسرائيل مواقفها تلك برفضها التوقيع في عام ١٩٦٨ على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ثم بادعائها في منتصف السبعينيات بأنها تؤيد خلو المنطقة من السلاح النووي، على أن يتحقق ذلك خلال مفاوضات إقليمية[٢٥]. ولكن لم يكن لمثل هذه الادعاءات أي قيمة عملية، ولم تعتبر حكومات إسرائيل أن حديثها عن إجراء مفاوضات إقليمية بشأن جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية ملزماً لها بأي حال من الأحوال، بل استغلت هذه الادعاءات على الدوام للتهرب من إجراء مفاوضات حول الخيار النووي الإسرائيلي، ولإسكات المطالبين من داخل إسرائيل وخارجها بأن توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأن تنضم إلى جهود جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وهكذا تحولت قضية الخيار النووي إلى إحدى البقرات المقدسة التي يجب عدم الاقتراب منها بحال من الأحوال. ولكن نظراً لأهمية القضية وارتباطها المباشر بأمن المواطن الإسرائيلي وبالاستقرار في هذه المنطقة، فقد تفجرت مناقشات داخل إسرائيل وخارجها بشأن هذه القضية، بدأت بدوائر محدودة في المراكز البحثية الإسرائيلية وبين المتخصصين، ثم اتسعت دائرة النقاش لتشمل مؤسسات جماهيرية، بل وصل الأمر إلى مشاركة رجل الشارع الإسرائيلي، وبخاصة بعد بدء مسيرة السلام الحالية.

ثالثاً: أصوات في إسرائيل تؤيد الخيار النووي

تعددت المناقشات داخل إسرائيل بشأن الخيار النووي واتسعت، وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض لهذا الخيار، حيث يقدم كل طرف مبرراته ودوافعه الخاصة به. وصدرت في إسرائيل في السنوات القليلة الماضية العديد من الكتب والدراسات في هذه القضية، ناهيك عن الاهتمام والتناول شبه اليومي لها من جانب أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. وقد خصصت صحيفة **عل همشمار**[٢٦] قبل توقفها عن الصدور عدة صفحات لنشر وقائع ندوة نظمها وأدارها جلعاد فديا بشأن الخيار النووي الإسرائيلي، وشارك فيها عدد كبير من الدارسين والمتخصصين، بل والمفكرين والصحافيين الإسرائيليين من مختلف الاتجاهات، واختلفوا أيضاً فيما بينهم بين مؤيد ورافض. ومن أبرز الذين أيدوا الخيار النووي الإسرائيلي شلومو أهرونسون، من قسم علوم الدولة في الجامعة العبرية، الذي ساق مبرراته لضرورة امتلاك إسرائيل

---

(٢٥) كوهين، **القضية النووية ومسيرة السلام**، ص ٥.

(٢٦) **عل همشمار**، ١٩٩٥/٢/٢٤.

لسلاح نووي على أسس غير مقبولة، وبخاصة في ضوء مسيرة السلام الحالية وإرساء أسس السلام في المنطقة. فقد ذكر بأنه «على ضوء المشكلة الأساسية التي تواجه إسرائيل اليوم بسبب التباين بين أعداد سكانها البالغين خمسة ملايين نسمة فقط، وبين سكان الوطن العربي الذين يزيدون عن ٢٥٠ مليون نسمة، ليس لديهم، كما يقول، أي سبب تاريخي، أو ثقافي أو غيره يجعلهم يتقبلون وجود خمسة ملايين إسرائيلي في المنطقة، فإن وجود خيار نووي سيدعم وضع إسرائيل في المنطقة ويزيد من قدراتها على الصمود».

وعلى الرغم من أن أهرونسون من دعاة امتلاك إسرائيل لسلاح نووي، إلا أنه حذر من مغبة الاستمرار في سياسة التعمية والتكتم، وقال بأن خصوم الدولة سيتمسكون بالاحتفاظ بحقهم في البحث عن مصادر خاصة بهم لمواجهة سياسة التعتيم والتكتم الإسرائيلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد حدة النزاع، بل وإلى اندلاع حرب تقليدية يمكن أن تتطور إلى حروب نووية، كما يمكن أن تندلع حرب عصابات أو حرب محدودة للرد على التهديدات النووية الإسرائيلية. كما يرى بأن القنبلة النووية الإسرائيلية غير المعلن عنها، يمكن أن تشكل مصدر خطر على إسرائيل ذاتها بل وعلى المنطقة والعالم، وسيكون ذلك سبباً لاندلاع خلافات داخل إسرائيل. ويخلص من ذلك إلى توجيه التساؤلات التالية المرتبطة بالتمسك بسياسة التعتيم والتكتم: هل أثرت تلك السياسة في القرارات العسكرية وعلى الخطوات السياسية التي اتخذت في منطقة الشرق الأوسط؟ وهل أكدت هذه السياسة جدواها وخدمت قضايا السلام والاستقرار في المنطقة، أم أدت إلى الاندفاع نحو مزيد من عدم الاستقرار، بل والحروب المحدودة؟ وهل وفرت هذه السياسة وسائل فعالة لرجال السياسة وأصحاب القرار لمجابهة مشكلة الشرق الأوسط؟

ويجيب عن كل هذه التساؤلات فيقول بأن إسرائيل يمكن أن يُنظر إليها من جانب دوائر مختلفة في العالم على أساس أنها دولة وفرت لنفسها سياسة ردع نووي غامضة ومبهمة، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن، أو لمحاولة حل نزاعها مع العرب. ولكن إسرائيل أثبتت في الوقت نفسه أنها لا تؤمن تماماً بسياسة الردع النووي، ولذلك تحدث المسؤولون فيها عن حاجتهم المستمرة إلى عمق استراتيجي، وإلى أوراق مساومة إقليمية من أجل تحقيق السلام في المنطقة[٢٧].

وساق حزقيال درور من الجامعة العبرية، وخبير الشؤون الاستراتيجية الذي

---

(٢٧) شلومو أهرونسون، **السلاح النووي في الشرق الأوسط** ([تل أبيب]: أكدمون، ١٩٩٤)، ص ٦٢.

شارك في هذه الندوة أيضاً، مواقف مشابهة لتلك التي قدمها أهرونسون، وإن ضمنها في الوقت ذاته مبررات تفنيدها ورفضها حين قال: «إن صورة إسرائيل كقوة نووية هي أمر حيوي بالنسبة لإسرائيل، لأن ذلك سيحطم نظرية عربية تعتبرنا دولة صليبية. ولذلك فإن إسرائيل في حاجة إلى بلورة صورة خاصة بها تجعل من المستحيل على الطرف الآخر أن يفكر في تدميرها أو المساس بها». وعلى الرغم من اعترافه بأن امتلاك إسرائيل لقدرات نووية قد تدفع أطرافاً أخرى في المنطقة إلى السعي للوصول إلى الغاية نفسها، إلا أنه يحاول تبرير موقفه هذا، الذي يبتعد عن المنطق السليم وعن الواقع الذي تعيشه شعوب المنطقة الآن، فيقول: «إن الخطر الذي يتهدد إسرائيل بدون أن تكون لديها قدرات نووية، يفوق الخطر الذي تهددها في ظل توافر مثل هذه القدرات لديها».

ويقدم الخبير في الشؤون الاستراتيجية شاي فيلدمان موقفاً مشابهاً ويؤيد فيه امتلاك إسرائيل لقدرات نووية، من خلال تكراره لمبررات سبق تأكيد عدم صدقيتها في ضوء تطور الأحداث فيقول بأن: «امتلاك إسرائيل لسلاح نووي سيمنع الخصوم من شن حرب ضدها، لأن مثل هذا السلاح سيساعد على إنزال العقاب الصارم بهؤلاء الخصوم، أي أن السلاح النووي هو وسيلة لتقليص احتمالات اندلاع حروب في المنطقة، كما أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا الردع بالوسائل أو الأسلحة التقليدية»[٢٨].

ولعل الدرس المستفاد من حرب ١٩٧٣ هو أبلغ رد على هذه المزاعم حيث إن امتلاك إسرائيل قدرات نووية لم يمنع اندلاع تلك الحرب، بكل ما خلفته من آثار ما زال المجتمع الإسرائيلي يعانيها حتى الآن.

وقد تأكدت هذه الحقيقة في ما ذكره تسيفي لاينر من أن حرب ١٩٧٣ كشفت زيف الادعاءات التي ذُكرت بأن نتائج حرب ١٩٦٧ قد دعمت الأمن الإسرائيلي، وأن إسرائيل وبما لديها من أسلحة دمار شامل، تحولت إلى قوة عسكرية إقليمية كبرى تمكنها من تثبيت الوضع الذي نشأ بعد عام ١٩٦٧ سياسياً واستراتيجياً. ولكن حرب الغفران جاءت لتفند كل هذه المزاعم، وتثبت أن أسلحة الدمار الشامل في أيدي إسرائيل لم تمنع تعرضها لصدمة على أيدي العرب، إلى جانب تفنيدها وبصورة مذهلة حدود القوة الإسرائيلية[٢٩].

ويحاول المفكر الاستراتيجي، يوئيل ماركوس، الربط بين الانسحاب من المناطق

(٢٨) شاي فيلدمان، «الذرة والسلام،» **بوليتيكا** (آذار/ مارس - نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٨.

(٢٩) تسيفي لاينر، **المفاجأة الأساسية: مخابرات في أزمة** ([تل أبيب]: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٣)، ص ٥٦.

وبين ضرورة امتلاك إسرائيل لسلاح نووي فيقول بأنه «إذا كان انسحاب إسرائيل من المناطق سيقلص من قدرتها على الردع بما لديها من أسلحة تقليدية، فمن الأهمية بمكان أن تحافظ إسرائيل على قوة الردع النووية التي لديها، لأن السلام الشامل ما زال بعيد المنال، ولأن عناصر معادية ما زالت تشكل مصدر تهديد لنا، ولذلك فإن قدرات إسرائيل النووية يجب ألاّ تكون موضوعاً لأي مفاوضات»[٣٠]. ومن الواضح أن هذا هو الدستور الذي تتمسك به حكومة إسرائيل خلال محادثات السلام الجارية، والذي أدى ـ باتفاق جميع الأطراف ـ إلى عدم تحقيق التقدم المطلوب نحو انضمام سوريا ولبنان إلى باقي بلدان الطوق العربية في اتفاقيات سلام مع إسرائيل. كما أنه يجب عدم الربط بين قضية تشكّل مصدر خطر ماثل ومستمر على أمن واستقرار المنطقة مثل القضية النووية بمفاوضات لا أحد يدري متى تنتهي، وبأي صورة ستنتهي.

أما مئير برالي فيحاول الإيهام بأن استعداد جزء من الوطن العربي للتوقيع على معاهدات سلام مع إسرائيل هو نتيجة مباشرة لثقتهم في أن لدى إسرائيل قدرات نووية، يمكن استخدامها إذا وصلوا حقاً إلى شفا تدمير إسرائيل، ويقول إنه يجب عدم التخلي عن القدرات النووية الإسرائيلية، وبخاصة إذا كانت إسرائيل تأمل في تحقيق سلام فلسطيني ـ إسرائيلي كجزء من سلام عربي ـ إسرائيلي شامل. بل يذهب بعيداً ويقول بأن قرار السادات في حينه بالتوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل لا يمكن عزله عن إدراكه لحقيقة القدرات النووية لإسرائيل[٣١].

ومن الواضح أن مثل هذه الادعاءات لا تستند إلى أي أساس من المنطق، وتفترض أن السلام هو قضية تخص الطرف العربي فقط، وليس قضية متشعبة تمس مصالح وأمن شعوب المنطقة جميعها، والفائدة من تحقيقه تعم الجميع. كما أن التشكيك في الدوافع العربية للسير في مسيرة السلام يعكس سوء نية وعدم فهم لمواقف مصر المبدئية، التي أكدت الأحداث صدقها وإخلاصها في سعيها نحو السلام، كما لا تخفى نيات صاحب هذا الرأي في التقليل من قدر الانتصار العربي الذي تحقق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، الذي بفضله وصلت المنطقة إلى ما وصلت إليه الآن.

رابعاً: أصوات إسرائيلية تحذر من الآثار السلبية لامتلاك قدرات نووية

إذا كانت هناك أصوات في إسرائيل تؤيد امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، على

(٣٠) يوئيل ماركوس، في: **هآرتس**، ٢١/٢/١٩٩٥.

(٣١) لقاء مع مئير برالي، في: **دافار**، ٢٣/٢/١٩٩٥.

الرغم من عدم منطقية المبررات التي سيقت في هذا الشأن، فقد برزت في المقابل أصوات أخرى أشد قوة وأكثر إقناعاً تحذر من خطورة احتفاظ إسرائيل بقدرات نووية، وترفض مواقف أصحاب الاتجاه الأول المؤيد للخيار النووي الإسرائيلي.

ويأتي المفكر الإسرائيلي حزقيال درور على رأس المعارضين لهذا الخيار النووي الإسرائيلي، من خلال إبراز جوانبه السلبية المختلفة. ولّخص موقفه هذا في النقاط التالية:

ـ التسلح النووي الإسرائيلي سيؤدي إلى دفع أطراف عربية إلى امتلاك قدرات مشابهة، وسيسهّل عليهم مهمة تحقيق ذلك. ونظراً لأنه من المستحيل الاعتماد في منطقة الشرق الأوسط على افتراضات أساسية خاصة بميزان رعب نووي، فإن انتشار السلاح النووي في المنطقة سيعرض إسرائيل للخطر المادي، بالإضافة إلى الأخطار النفسية والمعنوية الأخرى. ولذلك يجب ألاّ يستند أمن إسرائيل إلى نظرية امتلاك سلاح نووي طالما أن المنطقة تشهد مسيرة تغيير اجتماعي وسياسي قد تستمر لأجيال. كما أن اعتماد إسرائيل على رادع نووي كأساس لأمن إسرائيل، هو خطأ جسيم يحوي في داخله أخطاراً فتاكة أخرى على المجتمع الإسرائيلي.

ـ الخيار النووي الإسرائيلي قد يدفع دولاً أجنبية إلى تقديم ضمانات لدول وأطراف عربية لمواجهة تهديدات إسرائيل النووية، ويؤدي ذلك إلى تقليص فعالية ما يسمى بسياسة الردع والتهديد التي يمثلها الخيار النووي الإسرائيلي.

ـ ليس من المستبعد أن يؤدي التسلح النووي الإسرائيلي إلى تعريض إسرائيل لعقوبات محتملة من جانب الولايات المتحدة، أو تعرّضها لضغوط دولية متزايدة.

ـ السلاح النووي لا يخدم أمن إسرائيل، لأنه ليس بالسلاح الموثوق به إلا في حالة تعرض إسرائيل حقاً لخطر يهدد كيانها، كما أن السلاح النووي لا يمنع اندلاع الحروب المحدودة، أو حروب استنزاف، تشكل مصدر خطر شديد على المجتمع الإسرائيلي.

ويخلص درور بعد ذلك إلى ضرورة رفض السياسة النووية الإسرائيلية وعدم اعتبارها بديلاً استراتيجياً بعيد المدى[٣٢].

ويرفض المحلل الاستراتيجي مئير يعيل الخيار النووي الإسرائيلي، ويسوق الأسباب التالية لتبرير موقفه:

---

(٣٢) درور، «الاستراتيجية الكبرى لإسرائيل،» ص ١٤١.

ـ القدرات النووية لإسرائيل ستسلبنا القدرة على استخدام أنجع الوسائل التي سبق استخدامها من قبل من أجل خدمة الأمن الإسرائيلي، من خلال الاعتماد على الأسلحة التقليدية، وليس عن طريق الاعتماد على ميزان رعب نووي.

ـ في حالة بروز ميزان رعب نووي في المنطقة، فإن إسرائيل ستدخل في طريق مسدود وخطير للغاية، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى العسكري. ولذلك، فإن المصلحة العليا لإسرائيل، على المدى الطويل، تتطلب عدم وجود ميزان رعب نووي، بل إن مصالحها القومية ليست في حاجة أساساً إلى أي سلاح نووي.

ـ على حكومات إسرائيل أن تتبنى سياسة معلنة وثابتة، تقوم على الكفاح المستمر والمتواصل من أجل إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

ـ إذا استمر النزاع في الشرق الأوسط، فإن ميزان الرعب النووي سيضر بشدة بقدرة إسرائيل على الصمود والمساومة. لذلك يجب أن تسعى حكومات إسرائيل إلى جعل الدولة تبدو في صورة مقبولة، من جانب أطراف النزاع في الشرق الأوسط، حتى تنجح بالانخراط في علاقات سلام مع جيرانها[٣٣].

ويؤكد إيلان داوتي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا عدم وجود أي جدوى في تبني إسرائيل للخيار النووي كوسيلة ردع، ويقول بأن الردع النووي الإسرائيلي لن يكون سلاحاً فعالاً عند حدوث اشتباكات محدودة، أما في حالة اندلاع حرب نووية فإن إسرائيل ستكون في وضع سيئ نظراً لرقعتها الجغرافية الضيقة وحشودها السكانية في منطقة ساحلية محدودة. وبالنسبة للبعد السياسي، فإن الثمن السياسي للخيار النووي الإسرائيلي سيكون باهظاً، حيث إن قانون المساعدات العسكرية الأمريكية، الصادر في عام ١٩٧٧، يدعو إلى وقف هذه المساعدات عن أي دولة لا تمتلك قدرات نووية وتقوم بجهود لتحقيق ذلك. ويرى أنه حتى لو استطاعت إسرائيل التغلب على هذه العقبة لفترة من الوقت، فإن تأثير الخيار النووي الإسرائيلي في العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية قد يكون مدمراً[٣٤].

أما ساسون سوفير، المحاضر في العلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس، فيتناول قضية الخيار النووي الإسرائيلي من زاوية تاريخية نفسية، ويقول بأن المجتمع الإسرائيلي يمر حالياً بمسيرة ذبول اجتماعي وروحاني، وبأزمة زعامة. وعلى الرغم من

---

(٣٣) مئير يعيل، «الدافع النووي للسلام الآن،» **عتون ٧٧** (آذار/مارس ـ أيار/مايو ١٩٨٢)، ص ٩.

(٣٤) إيلان داوتي، «يجب الاحتفاظ بالقنبلة النووية في القبو،» **بوليتيكا** (آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٨٧)، ص ٤.

تحقيقه إنجازات تقانية متطورة، فإن المجتمع الإسرائيلي عاجز حتى الآن عن إجراء نقاش جماهيري واسع حول جوهر ونتائج الخيار النووي. ويرى أيضاً بأن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية تتعارض تماماً مع الصورة المتوارثة التي تبلورت على الدوام، حول صورة الجندي العبري وتقضي تماماً على مغزى قصة داود وهو يواجه جالوت الفلسطيني وينتصر عليه[35]. فكما ورد في **العهد القديم**، فإن داود كان يمثل القوة العسكرية الإسرائيلية القديمة في صراعها مع سكان فلسطين الأصليين، استطاع أن يهزم جالوت بسلاح بدائي، وهو عبارة عن مقلاع بسيط وضع به حجراً وصوّبه إلى جالوت الذي كان يرتدي حلة الحرب الثقيلة والمدرعة. والمغزى هنا أن امتلاك إسرائيل أسلحة فتاكة بالمقارنة بخصومها الذين لا يمتلكون هذه الأسلحة قد قلب في نظر هذا المفكر الإسرائيلي الصورة المتوارثة عن داود الذي يمثل البساطة في عهودها الأولى، وانتصارها على أقوى الأسلحة. كما أن هذا المغزى يقضي على ادعاءات إسرائيلية متواصلة عن تميز إسرائيل بالنوع مقابل الكم العربي. وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ لتستمر لما يزيد عن خمس سنوات أثبت سلاح المقلاع والحجر في أيدي الشباب الفلسطيني فعالية في وجه أحدث أسلحة الفتك والقتل الإسرائيلي، مما أعاد إلى الأذهان قصة داود وجالوت، وتناولها العديد من الأدباء في قصصهم وقصائدهم التي تناولت موضوع الانتفاضة الفلسطينية، وبما شكّل تياراً أدبياً متكاملاً أطلق عليه اسم تيار الانتفاضة في الأدب العبري المعاصر.

ويرى عوزي الموج في دراسة له عن صورة العربي في الصراع العربي - الإسرائيلي أن الانتفاضة الفلسطينية غيرت من صورة النزاع في الشرق الأوسط داخل وعي المواطن الإسرائيلي. فالصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم يعد حرب جيوش نظامية، وهو ليس حرباً للدفاع عن الوطن، أي إسرائيل، بل هو صراع بين مجموعتين سكانيتين قوميتين تعيشان داخل وطن واحد، وأن كل ما كنا نسميه من قبل مجرد «أحداث عنف» تحول إلى انتفاضة وإلى ثورة شعبية، ومن كنا نطلق عليهم اسم «عصابات قتلة» تحولوا إلى شباب ملثم محارب، وإلى فهود سود أو حمر، كما تحوّل الجندي الإسرائيلي إلى شرطي مقابل الشاب الفلسطيني الذي أصبح مقاتلاً شرساً.

خامساً: الخيار النووي الإسرائيلي وأزمة الديمقراطية

كشفت قضية الخيار النووي عن زيف كثير من الادعاءات التي روجوا لها كثيراً

(٣٥) سوفير، «داود وجوليات: نهاية الأسطورة،» ص ٢٩.

في إسرائيل عن الديمقراطية التي لا مثيل لها في المنطقة، وعن اشتراك الجماهير في إسرائيل في اتخاذ القرارات المصيرية عبر المؤسسات المنتخبة. وجاءت قضية الخيار النووي لتزيح الستار الذي حرصت الحكومات المختلفة على وضعه أمام تلك القضية في ما سمي، كما ذكرنا، بسياسة التكتم والتعمية التي تحولت إلى سياسة ثابتة لجميع الحكومات على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية. ولذلك صدق افنير كوهين حين ذكر أن «الجمهور الإسرائيلي اعتاد ـ ولسنوات طويلة ـ على عدم عرض قضية الخيار النووي الإسرائيلي للمناقشة المفتوحة الجماهيرية، بل إن هذه القضية لم تكن موضوعاً لأي نقاش مسهب وواسع، سواء خلال الستينيات أو بعد حرب «يوم الغفران» حين وردت الإشارة إلى تأهب إسرائيل في إحدى مراحل تلك الحرب إلى استخدام سلاحها النووي لوقف تقدم القوات المصرية في سيناء، أو خلال حرب الخليج وبروز الخيار النووي الإسرائيلي بقوة بعد تساقط صواريخ العراق على إسرائيل. ومع ذلك، ظلت أي مناقشة بشأن هذه القضية تجري داخل دوائر محدودة وتتسم بالعمومية وعدم الإسهاب، في ظل وجود اتفاق عام على فرض سياسة التكتم والتعمية على هذه القضية التي تمس المصالح القومية الجماهيرية[٣٦].

وكانت ياعيل لوتن أكثر جرأة في تناولها هذا البعد، أي تغييب المشاركة الجماهيرية الواسعة في القرارات التي تتخذ في قضية الخيار النووي، حين ذكرت أن «الدولة لم تتصرف منذ البداية مع القضية النووية مثلما تتصرف الدولة الديمقراطية: فالقضية لم تطرح أبداً للمناقشة في الجلسات الموسعة للحكومات أو داخل الكنيست، كما لم تناقش هذه القضية بحضور جماهير الناخبين ودافعي الضرائب، وذلك في الوقت الذي نجد فيه أن المواطنين في الدول الديمقراطية يعرفون ليس فقط أي سلاح نووي لدى دولهم، بل يعرفون حجم هذا السلاح ومكان وجوده وتكاليف كل ذلك. فالخيار النووي في الدول الديمقراطية هو موضوع مناقشات مستمرة ومتصلة داخل البرلمانات، كما يخضع لمناقشات تتصل بالمبادئ وبالجوانب المادية له، إلى جانب مناقشة تأثيراته المتوقعة على البيئة. أما في إسرائيل، فكل شيء يتقرر في حجرات مغلقة، أو كما قالت في حينه الوزيرة شولاميت آلوني من أن في إسرائيل لا يعرف أحد من الذي اتخذ القرارات التي تتصل بالخيار النووي الإسرائيلي، وما الذي قرره، وكم يتكلف تنفيذه، وما هي مخاطره المختلفة؟ كما أن فانونو الفني الإسرائيلي الذي سرّب بعض أسرار النشاط النووي الإسرائيلي لإحدى الصحف البريطانية، والذي يقضي الآن فترة السجن في إسرائيل، لم يعرف أن السر الذي سربه، ليس على هذه الدرجة من السرية، ولم يعرف أن السلاح المخصص للردع محاط بهذه الدرجة الشديدة من

---

(٣٦) عوزي الموج، «وفاة العربي الشرير،» **بوليتيكا** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ص ٢٥.

السرية، وأن كل ما عرفه هو أن الحكومة لا تقول الحقيقة للشعب، ووجد أن الفرصة قد حانت لهذا الشعب ولكل العالم لأن يعرف الحقيقة. فالسلاح النووي، وعلى النقيض من السلاح التقليدي، ليس مسألة خاصة بأي دولة من الدول وحكراً عليها فقط، بل هي مسألة دولية... ومن هنا أدركنا أن حكومات إسرائيل لا تتصرف مع هذه القضية بأسلوب ديمقراطي، حتى اننا لم نسأل نحن المواطنين والناخبين ودافعي الضرائب: هل نريد حقاً سلاحاً نووياً؟ كما أن أحداً لم يتحدث معنا بشأن هذه القضية أو حتى مع ممثلينا في الكنيست. ولو فعل أي مواطن في أوكرانيا أو في باكستان الفعل نفسه الذي فعله فانونو لطالب الجميع في إسرائيل بمنحه جائزة نوبل للسلام[٣٧]».

ويعرض أفنير كوهين موقفاً مشابهاً، ويحذر وبصراحة من ترك السلاح النووي يسيطر على كل شيء في إسرائيل، ويقول: من الغريب أنه لم تجر حتى الآن أية مناقشات عامة وجادة ومفتوحة بشأن سياسة إسرائيل النووية. لقد ترددت على مدى سنوات طويلة أقاويل وتلميحات عن إجراء مناقشات داخلية ضعيفة حول هذا الموضوع الذي لم يطرح أبداً للمناقشة العامة، ولم يُثَر داخل أي إطار مفتوح مثل الكنيست. كما أن جميع القرارات التي اتخذت في إسرائيل حول الخيار النووي صدرت داخل حجرات مغلقة رغم أنها قرارات عظيمة الأهمية والتأثير، ولكن ليس للجمهور الإسرائيلي حتى الآن أي معرفة بطبيعة هذه القرارات أو بالاعتبارات والمبررات التي وقفت وراء إصدارها، وكيف، وبيد من، بُلورت واتخذت ونفذت. بل إن الاتفاق بين الجميع في إسرائيل الآن يدعو إلى عدم ترك مثل هذه القضية الحيوية في أيدي قلة من أصحاب المناصب العليا داخل المؤسسات العسكرية والتقانية وداخل منتدى ضيق يضم بعض كبار الوزراء والمسؤولين السياسيين، كما لو أن هذا الموضوع قاصر عليهم فقط. إن مناقشة مثل هذه القضية التي تمس أمن الجميع تتطلب بعداً تاريخياً وفلسفياً لكي يتسنى توجيه النقد إلى التصورات وأنماط التفكير التي أصابها الهرم، ولم تعد تناسب عصرنا الحالي[٣٨].

ونختتم هذا الجزء بما ذكره أفنير كوهين حول التأثيرات المختلفة للخيار النووي الإسرائيلي على الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط وفي العالم، حين قال إن «القضية النووية في إسرائيل ستتحول إلى مصدر نزاع قائم بنفسه وإلى مصدر للريبة وعدم الثقة بين الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط. وهكذا فإن الوسيلة التي كان

---

(٣٧) ياعيل لوتن، في: **دافار**، ١٢/ ٧/ ١٩٩٥.

(٣٨) أفنير كوهين، في: **بوليتيكا** (آذار/ مارس - نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ١٠.

من المتوقع أن تؤدي إلى إزالة وتصفية النزاع وعدم الثقة، ستؤدي في نهاية الأمر إلى تسميم الوضع، وقد تؤدي إلى إحباط جهود توسيع دائرة السلام. كما أن إسرائيل لن تستطيع في المستقبل المنظور تحمّل الالتزامات التي تتطلبها المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، خوفاً من أن تتعرض للعقوبات، إلى جانب اهتزاز صورتها كدولة نووية. وبالتالي، فإن استمرار إسرائيل في رفض التوقيع على هذه المعاهدة يجعل كلامها عن منطقة خالية من السلاح النووي خالياً من أي مضمون. إن مصلحة إسرائيل الحقيقية والمباشرة تتطلب إجراء محادثات بشأن قضية الخيار النووي وفي أسرع وقت ممكن[٣٩].

١ ـ الخيار النووي الإسرائيلي ومسيرة السلام في المنطقة

إذا كان قيام إسرائيل قد ارتبط، كما رأينا، بتطور ديالكتيكي يتمثل في التركيز على تجميع وامتلاك القوة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، بدعوى أن ذلك أمر حتمي وضروري من أجل ضمان وجود الدولة واستمراريتها وسط هذا المحيط العربي الضخم المحيط بها، فإن كل هذه الادعاءات يجب أن تسقط وتتوارى بعد مسيرة السلام والتوقيع على معاهدات سلام مع عدد من البلدان العربية، وما زالت الجهود مستمرة لتوسيع دائرة السلام وترسيخه. وجاءت ردود أفعال رجل الشارع في إسرائيل في الحقبة الأخيرة لتؤكد بروز تغييرٍ ما في قضية الخيار النووي وجدواه في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعروفة. وقد تناول العديد من الباحثين والمفكرين الإسرائيليين ملامح هذا التحول في نظرة رجل الشارع الإسرائيلي تجاه قضية الخيار النووي وجدواه، وسجلوا ذلك في العديد من الدراسات المهمة والقيمة، التي أشرنا في صفحات سابقة إلى بعض منها.

وقد رصد أفنير كوهين بعض الظواهر الجديدة، وجانباً من التحول الذي يمر بالمجتمع الإسرائيلي تجاه الخيار النووي في الآونة الأخيرة، فقال إنه «برزت في إسرائيل في أعقاب حرب الخليج، وفي ضوء الإنجازات التي تحققت على طريق جهود السلام الحالية، اتجاهات قوية تدعو إلى إعادة أنماط التفكير المتوارثة في ما يتصل بالخيار النووي الإسرائيلي. بل إن قادة إسرائيل أدركوا وأحسوا أن الجماهير تطالبهم بإحداث تغييرات شاملة في سياستهم النووية إلى جانب الدعوة الصريحة للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية»[٤٠].

(٣٩) كوهين، **القضية النووية ومسيرة السلام**، ص ٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧، وأفنير كوهين، في: **دافار**، ٣/٣/١٩٩٥.

وإذا لم تظهر حتى اليوم ثمار عملية ملموسة في مسيرة تحويل هذا الاتجاه المتنامي إلى قرارات عملية على الساحة، في صورة موافقة إسرائيل على التوقيع على المعاهدة المذكورة، أو في صورة الاستجابة لنداءات القيادة المصرية بفتح المنشآت النووية الإسرائيلية أمام المراقبين الدوليين، ربما لظروف حزبية داخلية، ولأسباب تتصل بمعركة انتخابية مقبلة، فإن هذا الموقف المتنامي نحو التخلي عن الخيار النووي سيتزايد ويتقوى مع إرساء أسس السلام في المنطقة، وزوال أي حجة في امتلاك أسلحة دمار شامل تلتهم قوت الجماهير وأموال الضرائب من دون أن يكون لها أي عائد ملموس. بل وهناك من المفكرين الإسرائيليين من سجل على راية كفاحه الشخصي ضرورة العمل المتواصل من أجل تحذير قيادة إسرائيل من مغبة استمرار تمسكها بسياستها النووية القديمة. فقد ذكر مناحم بروش أن سياسة المماطلة والاسترخاء السياسي التي تتبعها حكومات إسرائيل تجاه قضية الخيار النووي لم تعد تتفق والظروف التي ترسخت في المنطقة بعد مسيرة السلام. فديناميكية مسيرة السلام تسير إلى الأمام بفضل إدراك مزايا الجهود السياسية وتفوقها على أي جهد أو عمل عسكري، كما أن مسيرة السلام تواصل تقدمها بفضل قوة الحوار والمفاوضات السياسية، وليس بفضل خيار قوة من أي نوع. ولذلك، فإن زعامة إسرائيل أن تتفاوض مع الأطراف العربية بشأن جميع القضايا، بما في ذلك القضية الحيوية والحساسة الخاصة بالخيار النووي الإسرائيلي. فالعلاقات القائمة على الثقة المتبادلة لن تستمر، ومسيرة السلام لن تمضي في طريقها، ولن ترسخ قواعدها من دون إدراك قضية الأسلحة النووية ضمن سائر القضايا المطروحة للمناقشة، مع التخلي عن سياسة رفض تناول هذه القضايا في مناقشات عامة وشعبية. فمنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة هو مصلحة مشتركة لجميع الشعوب، ولذا فإن التوصل إلى تفاهم، في هذه المسألة هو أمر حيوي لأن التمسك بسياسة التعمية يعني عدم التوصل إلى تفاهم، وهذا أمر لن يخدم مصالح إسرائيل، بل سيشجع الآخرين على امتلاك أي سلاح فعال مضاد.

فسياسة إسرائيل تتطلب، إذاً، الموافقة على ربط مبدأ نزع السلاح النووي من المنطقة بمسيرة السلام وبالتسوية الشاملة[٤١].

والحقيقة أن تطور الأمور لن يسمح لحكومات إسرائيل بمواصلة التهرب من مجابهة قضية الخيار النووي، وبالصورة التي قبلتها شعوب العالم وحكوماته، ومنها الشعب في إسرائيل. وعليها قبل أي شيء آخر أن تثبت صدق نياتها، وتوقّع على

---

(٤١) مناحم بروش، في: دافار، ٨/ ٢/ ١٩٩٥.

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتوافق على فتح المنشآت النووية في إسرائيل أمام المراقبين الدوليين، كما أن إسرائيل «لا تستطيع أن تدّعي الآن، وبعد التوقيع على اتفاقية سلام مع مصر والأردن والفلسطينيين، وحيث تجري مفاوضات مع سوريا، بأن وجودها في خطر، وبالتالي فهي في حاجة إلى خيار نووي»(٤٢).

وإذا كانت مسيرة السلام تتطلب فتح قضية الخيار النووي للمناقشة الجادة، فإن تمسك حكومات إسرائيل بسياستها السابقة يتعارض مع أولى الواجبات الملقاة عليها والمتمثلة في استيعاب الدروس المستفادة من التاريخ، والقيام بتغيير عدد من المفاهيم الأساسية القديمة، حيث إن السلام، وكما ذكر الأديب الإسرائيلي البارز أ. ب. يهوشواع، يتطلب من زعامات إسرائيل العمل على تغيير الصورة الذاتية الخاصة بإسرائيل، وأنه مثلما اجتاز المجتمع الإسرائيلي عهوداً صعبة وزاخرة بالمشاكل والنزاعات، فعليه أن يثبت الآن قدرته على اجتياز مسيرة السلام، فمن دون هذه التغييرات الضرورية والعميقة لن يستطيع مجابهة التغييرات السياسية الخارجية(٤٣).

ومما لا شك فيه أن التحول من حالة الحرب إلى حالة السلم ليس بالأمر السهل والهين، ولكن التاريخ يحكم على القيادات في ضوء الأعمال المفيدة الشجاعة التي تقوم بها لتحسين أحوال شعوبها، ووقف نزيف الدم. ولذا فقد صدق دكتور بار أون حين قال إن «الزعامة الناجحة هي التي يجب أن ترسم وتفسر المسيرة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط في ظل مبادرة السلام الحالية، وأن تحدد ما الذي يمكنها القيام به في هذا المجال، وبخاصة في ضوء الحقيقة الثابتة من أن المجتمع الإسرائيلي جُند، ولسنوات طويلة، لخوض نزاع متواصل، مما تطلب تعبئة الطاقات والموارد البشرية والمادية لخوض سلسلة من الحروب، سقط فيها العديد من الضحايا، بل إن النظام التعليمي في إسرائيل جُند أيضاً لخدمة هذه الأوضاع، حتى أن الحكومات الإسرائيلية المتوالية لم تهيئ المجتمع الإسرائيلي للانتقال إلى وضع السلام الحقيقي، بل أخذ الكثيرون، وبخاصة في معسكر اليمين المتطرف، يحذّرون من المشاكل التي ستبرز إلى العيان وبقوة إذا تحقق السلام في المنطقة(٤٤).

كما كان الصحافي الإسرائيلي البارز أوري أفنيري موفقاً في تحليله لتأثير مسيرة السلام على المجتمع الإسرائيلي، الذي كبّل نفسه بالعديد من أفكار تنتمي إلى الماضي وتعوق تحركه إلى الأمام، وأعلن أن الفرد في إسرائيل اعتاد الحروب المستمرة والأبدية

---

(٤٢) دان أفيدان، في: **دافار**، ٣/٣/١٩٩٥.

(٤٣) أ. ب. يهوشواع، **بفضل التطبيع** (القدس: شوكين، ١٩٨٠)، ص ١٨٧.

(٤٤) لقاء مع بار أون، في: **معاريف**، ٢٥/٣/١٩٩٤.

من دون أن يشعر بالخوف العظيم، بل العكس هو الصحيح؛ ففي الحروب عرف هذا الفرد أين يقف وما هو الدور المطلوب منه. ولكنه لا يعرف، ولا يخبره أحد بالدور الذي يجب أن يفعله في ظل السلام، حيث لا يوجد شيء مخيف أكثر من التغيير المفاجئ ومن أن يستيقظ الإنسان ذات صباح ليجد أن كل ما يحيط به قد تغير تماماً وأن جميع العبارات قد تغيرت معانيها، وبات على المواطن الإسرائيلي أن يعيد النظر الآن في ما كان يقال له من أن الحروب ضد العرب هي التي بلورت هويته، وأن تلك الحروب كانت الضمان الوحيد لتحقيق مبادئ الصهيونية، وأنه من دون الحروب ضد عدو سيتفسخ المجتمع اليهودي إلى شظايا[٤٥].

لا ينكر أحد، في ضوء هذه الحقائق، أن التغيير الذي يحدث في المنطقة الآن قد وضع زعامات إسرائيل أمام معضلة؛ حيث أصبح عليهم، وبعد هذه الإنجازات التي تحققت في مسيرة السلام، أن يشرحوا عكس ما كانوا يرددون في الماضي ولسنوات طويلة من مزاعم تتحدث عن الحروب والصراعات كبوتقة تنقية وصقل للهوية اليهودية، وأصبح عليهم الآن أن يتصدوا لأعداء السلام داخل إسرائيل، الذين يدّعون أن الحروب الدائمة والصراعات المستمرة كانت من عوامل الحفاظ على تكتل اليهود وعلى هويتهم ومنع تفسخهم، وأن العلاقات بين إسرائيل والأمم الأخرى يجب أن تقوم على أساس الكراهية الأزلية نفسها التي طُورت في الفترة التي عاش فيها اليهود في شكل أقليات متناثرة بين الأغيار، ومن هنا يجب الاحتفاظ دائماً بخيار القوة العسكرية المتفوقة[٤٦]. ويفنّد صاحب هذا الكلام زيف وفشل الاعتماد على التفوق العسكري الإسرائيلي حين أكد أن جميع التقديرات المحايدة والمثبوتة أكدت أن أي تفوّق عسكري ليس إلى دوام، وأن مصيره التآكل التدريجي بمرور الأعوام، ليس فقط بفضل الميزة العددية العربية الآخذة في التعاظم، بالمقارنة بما يحدث داخل المجتمع الإسرائيلي من تقاطب وتفسخ، مع تزايد نمو الاتجاهات الفاشية المتطرفة، التي تعتبر أحد ملامح التقاطب والعزلة الاجتماعية، إلى جانب أخذ العرب في العهود الأخيرة بمكاسب الحضارة وإنجازاتها واتجاههم إلى التصنيع المتقدم وتطوير التعليم وتحقيق طفرة تكنولوجية ملموسة. ومن هنا، فإن أسلحة الدمار الشامل في أيدي إسرائيل قد تساعدها على إحداث خراب شامل في المنطقة، ولكن هذه الأسلحة غير قادرة على منع حدوث غروب اقتصادي واجتماعي، وعلى منع حدوث تفسخ سياسي في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث لم تجرؤ إسرائيل على استخدام ما لديها من أسلحة دمار شامل، لأن الطرف الآخر سيبحث عن وسائل تقيه هذا الخطر، وتلحق بإسرائيل

---

(٤٥) أوري أفنيري، في: **معاريف**، ٢٥/٣/١٩٩٤.

(٤٦) عفرون، **الحساب القومي**، ص ٦١٣.

إصابات قاتلة، مما يجعل أي حرب مستقبلية قاصرة على الأسلحة التقليدية. . . ومثل هذه الحروب ستؤدي إلى التآكل الشديد في الموارد البشرية والاقتصادية لإسرائيل[٤٧].

ويصبح لمثل هذه المعاني مغزى مهم إذا ترددت على لسان رئيس وزراء إسرائيل السابق شمعون بيريس حين قال إن «أي حرب أخرى قد تندلع في المنطقة ستكون حرباً لا لزوم لها، وسترتبط بسقوط المزيد من الضحايا من الطرفين وسفك دماء، وبإلحاق أضرار اقتصادية وبيئية شديدة بالمنطقة، تؤدي إلى تحويل أجزاء واسعة منها إلى صحراء جرداء، من دون أن تؤدي تلك الحرب إلى أي تغيير أساسي وجذري في الأوضاع السياسية والاستراتيجية[٤٨].

وهكذا أصبح الخيار النووي الإسرائيلي بأبعاده المدمرة المختلفة أحد أبرز الموضوعات المدرجة الآن في جدول الأعمال الجماهيري في إسرائيل. وإذا كانت حكومات إسرائيل قد ادعت في الماضي أن إجراء أي حوار حول الخيار النووي الإسرائيلي مرهون بتحقيق سلام في المنطقة، فقد حان الوقت الآن لكي تتخلى رسمياً عن مواقفها القديمة تلك. ولذلك نجد أنفسنا نقف في خندق واحد مع المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أفنير كوهين، حين عرض عدة تساؤلات مهمة يريد إجابة عنها من المسؤولين الإسرائيليين، ومنها: ما مغزى التمسك بخيار نووي إسرائيلي في ظل تقدم مسيرة السلام؟ و ألم يحن الوقت بعد لتظهر ظروف جديدة تدفع حكومات إسرائيل إلى مناقشة تصرفاتها النووية؟ وهل تستطيع إسرائيل من الآن فصاعداً الاستمرار في سياستها السابقة؟ و ألم يحن الوقت بعد لانضمام إسرائيل، التي تضعها أجهزة الإعلام والمخابرات في العالم في مصافّ الدول ذات القدرات النووية، إلى حظيرة الدول الداعية إلى منع انتشار الأسلحة النووية؟[٤٩].

إذاً شكّل الخيار النووي الإسرائيلي أحد أطوار السعي إلى امتلاك القوة، الذي تمسكت زعامات إسرائيل به لضمان ما سُمي بأمن إسرائيل، ولمنع تعرّض إسرائيل لأي خطر خارجي يهدد كيانها، حتى ان مصادر إسرائيلية ذكرت أن إسرائيل أوشكت على استخدام أسلحتها النووية مرتين: **المرة الأولى** حدثت خلال حرب ١٩٧٣، حين تقدمت القوات المصرية في سيناء، وسط حالة من الفوضى والفزع أصابت القوات الإسرائيلية، وقبل أن يبدأ الجسر الجوي الأمريكي الذي أمد إسرائيل بأحدث ما في الترسانة الحربية الأمريكية من أسلحة وعتاد حربي. و**المرة الثانية** حين تساقطت

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦١٨.

(٤٨) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد** ([تل أبيب]: ستيمتكي، ١٩٩٣)، ص ٥٤.

(٤٩) كوهين، **القضية النووية ومسيرة السلام**، ص ٧.

صواريخ سكود العراقية على المدن الإسرائيلية خلال حرب الخليج[٥٠]. ولكن بعد التقدم الذي تحقق في مسيرة السلام، وإلغاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، زال أحد أهمّ المبررات التي سيقت لتبرير ضرورة احتفاظ إسرائيل بسلاح نووي مستقبلي، وبرزت الحاجة إلى انضمام إسرائيل إلى قائمة الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وليس سراً أن الخيار النووي الإسرائيلي كان موضوعاً ثابتاً في المحادثات الرسمية التي جرت بين إسرائيل وعدد من الأطراف العربية في الآونة الأخيرة، وعلى رأسها مصر؛ حيث كان الجانب الإسرائيلي يبرر امتناعه عن التوقيع على تلك المعاهدة بأن السلام لم يستقر بعد، وأن هناك دولاً عربية ما زالت تعادي إسرائيل ولم تنضم إلى مسيرة السلام. أي أن دخول المنطقة إلى عصر السلام، والجهود التي تبذل لتوسيع دائرته، لم تترجم إلى إعلان إسرائيلي صريح بالتخلي عن الخيار النووي، بل برزت داخل إسرائيل أصوات تشكك في جدوى السلام ذاته، وتحاول إيجاد المبررات لاستمرار إسرائيل في شكوكها تلك إلى ما لا نهاية. وقد تساءل مثلاً شلومو أهرونسون: أي قيمة ستكون لمسيرة السلام الحالية إذا استطاعت دولة عربية لم تشترك في هذه المسيرة، مثل ليبيا أو الجزائر، تطوير سلاح نووي؟ أو إذا استعانت دول عربية وقعت على اتفاق سلام مع إسرائيل بقدرات نووية خارجية أو بقنبلة نووية إيرانية؟. وهكذا يُوصد أهرونسون أبواب الأمل أمام إمكانية انضمام إسرائيل قريباً إلى نادي الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بل ويشكك في جدوى معاهدات السلام وفي البلدان العربية التي وقّعت عليها. وإذا أشار اليوم إلى ليبيا أو الجزائر وإيران، فإن دائرة شكوكه قد تتسع في المستقبل وتشمل دولاً أخرى مثل باكستان واندونيسيا، أو دولاً غير إسلامية تربطها بالوطن العربي علاقات صداقة وتعاون.

وإذا كان أهرونسون يقضي على أي محاولة لنزع السلاح النووي من المنطقة، فإن بار أون يتحدث عن مرحلة انتقالية ما بين حالة الحرب وحالة السلام تبرر ضرورة احتفاظ إسرائيل بقدراتها النووية، ويقول: «تجتاز المنطقة الآن مرحلة معقدة وحساسة بصورة لا مثيل لها، مرحلة تأكد خلالها أن الشعب الإسرائيلي لم يهيأ للسلام. لقد أعد هذا الشعب ولسنوات طويلة لدخول صراع طويل، مما تطلب تعبئة الطاقات والجهود خلال فترة الخدمة العسكرية، مع تحويل الأموال لخدمة أهداف الحرب، والتنازل عن أمور جوهرية لصالح هذا الصراع المتواصل. ونظراً لعدم إيمان الزعامات باقتراب حلول السلام، فإنها لم تقم بتهيئة الشعب لمرحلة السلام المحتمل. كما كشف أوري أفنيري عن المخاوف الدفينة التي تكمن داخل كل إسرائيلي من السلام. ويكرر

(٥٠) يوحنان جرناخ، في: **موزنايم** (نيسان/ ابريل ـ أيار/ مايو ١٩٨٥)، ص ٤٢.

دكتور بار أون هذه المعاني الخطيرة نفسها فيقول: «لقد اعتدنا خلال سنوات طويلة أن نصف أنفسنا من خلال رؤيتنا للآخرين. والآخرون هم العرب في داخل إسرائيل والعرب الذين يحيطون بنا من الخارج.. وأي شعب يعيش في ظل هذه الأوضاع يحاول أن يبحث لنفسه عن عدو جديد إذا اختفى عدوه القديم. وإذا لم يعثر له على عدو، فإنه سيضطر إلى الدخول في مواجهة مع نفسه ويُعيد وصف نفسه من جديد، وخلال مسيرة تستغرق فترة زمنية طويلة». وضرب بار أون مثالاً على ذلك بوضع الولايات المتحدة حالياً بعد تفسخ الاتحاد السوفياتي فقال: «لقد اجتاز الأمريكيون هذه المسيرة نفسها بعد اختفاء عدوهم الشيوعي، فأخذوا يبحثون لأنفسهم عن عدو جديد، وتطوّع صدّام حسين للقيام بهذا الدور، ولكن لفترة قصيرة من الزمن. وبعد ذلك حاول الأمريكيون تحويل اليابان إلى عدو لهم على خلفية أزمة صناعة السيارات الأمريكية، ولكن اليابان رفضت القيام بدور العدو. كما أن التغييرات الداخلية التي يشهدها المجتمع الأمريكي في الآونة الأخيرة، وانتخاب الرئيس كلينتون رئيساً للولايات المتحدة، هي وليدة لحاجة الأمريكيين إلى الدخول في مجابهة مع أنفسهم».

وهكذا فإنه إذا كان الإحساس بحتمية الحرب هو سياج لم يجد الإنسان الإسرائيلي مفراً منه، فإن الوجه الآخر للعملة، وهو السلام، أصبح يشكّل هو الآخر كابوساً مخيفاً لا يستطيع أحد تصور وجوده؛ لأن ما وقر في الوجدان الإسرائيلي هو أن الحرب هي الحياة، وأن السلام هو الطريق إلى الزوال، ومن هنا كان ذلك الفزع الذي يعيشه الإسرائيلي مع فكرة السلام. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن أي مجتمع يعيش في صراع متواصل يتقبل الحقيقة القائلة بأن الحرب هي مصدر طاقة وقوة لأمور عديدة، أو كما قال الأديب والمفكر الإسرائيلي أ. ب. يهوشواع من: «أن الحرب تفجر داخل الإنسان والمجتمع طاقات مستمدة من مصادر خفية، وهذا يذكرنا بالنظرية الفاشية التي تعتبر الحرب والصراع مصادر طاقة مهمة تحرك المواطن نحو مجالات عديدة. ففترات الضغوط والأزمات تفجّر مصادر طاقة غير معروفة لا تكون متاحة في أوقات السلام.

وربما يفسر هذا سر رفض رجال اليمين ومفكري غوش إيمونيم، الذين يسيطرون على أغلب المستوطنات في المناطق المحتلة، لمسيرة السلام الحالية، ويرون أن الحرب الدائمة هي ميزة للحفاظ على تكتل الشعب في إسرائيل ومنع تفسخه، وأن العلاقات بين إسرائيل والأمم الأخرى يجب أن تقوم على أساس الكراهية الأزلية نفسها التي طورت أساساً في الفترة التي عاش فيها اليهود كأقليات بين الشعوب الأخرى. ويؤكد أ. ب. يهوشواع في مكان آخر هذه المعاني، فيقول: «نشعر في قرارة أنفسنا بالخوف من السلام، فقد استند تاريخنا إلى نموذج الصراع بيننا وبين العالم. فالصراع مع غير اليهودي هو أحد مكونات هويتنا المميزة، وهو الذي يضفي

المضمون والمغزى على هذه الهوية التي قد تجد نفسها في خواء في فترات السلام.

يستدل من ذلك أنه حتى لو سقط الخيار النووي، فإن ذلك لن يمثل نهاية أو سقوط مفهوم الصراع المتوارث في التراث اليهودي. ومع ذلك، فليس هناك أي شيء يبدو مستحيلاً في هذا الزمان. فلم يكن أحد يتخيل هذا الانهيار السريع للشيوعية، وهذا التفسخ الذي شهده الاتحاد السوفياتي سابقاً، ولم يكن أحد يتصور أن يتحقق في المنطقة السلام الذي نشهده الآن. كل شيء ممكن إذا توافرت النيات المخلصة، وإذا جرى التخلص من الأفكار القديمة المتوارثة التي تحولت إلى أساطير تتوارثها الأجيال، وإذا توافرت زعامات لا تضع المصالح الحزبية فقط على رأس جدول أولوياتها، ولا تحوّل التاريخ القديم إلى صنم تتعبد على عتباته، بل تتطلع إلى المستقبل وتسبق الأحداث وتشارك في صنعها.

ولا يتبقى بعد كل ذلك إلا التأكيد على ما خلص إليه يوحنان جرناخ من: «أنه إذا لم تحدد زعامات دولة إسرائيل طريقها المستقبلي بحكمة وفطنة، من خلال استخلاص الدروس المستفادة من الماضي، فإنها ستؤدي إلى تعريض إسرائيل للخطر العظيم، وربما تؤدي إلى نسف مسيرة السلام الحالية».

خاتمة

إذا كانت الزعامات الإسرائيلية بررت تصرفاتها في الماضي تجاه قضية الخيار النووي، بضرورة توفير وسائل فعالة لردع الآخرين عن محاولة تدميرها والقضاء عليها، فإن الاستمرار في هذا الموقف لم يعد مقبولاً الآن في ضوء مسيرة السلام، وانتهاء حالة الحرب المعلنة بين إسرائيل وجيرانها العرب، ولكن التلويح بالخيار النووي يأتي كحلقة من حلقات متصلة، ضمن ما يعرف بالصراع المتوارث في التراث اليهودي الذي مر بتطورات مختلفة إلى أن وصل إلى آخر مراحله الحالية، وهي الاحتفاظ بخيار نووي، على الرغم من الحرص على عدم الاعتراف المعلن بذلك، وقد رافق ذلك تطور مشابه في ما يعرف باسم مفهوم الأمن الإسرائيلي الذي يرى أن ضمان أمن إسرائيل مقرون بامتلاك القوة، وبتوافر تفوق عسكري استراتيجي إسرائيلي على الطرف الآخر، وحرصت حكومات إسرائيل المختلفة على الربط بين مفهومي الأمن وامتلاك عناصر القوة؛ بحيث أصبح الفصل بينهما يبدو مستحيلاً. وقد مرت هذه المسيرة بالخطوات التالية:

- استند مفهوم الأمن الإسرائيلي في أعقاب قيام إسرائيل إلى عناصر المبادأة والإسراع بنقل المعركة إلى خارج حدود إسرائيل، أو لمنع القوات المعادية، بقدر الإمكان، من اجتياز حدود إسرائيل، ونقل المعركة إلى داخلها. وحملت هذه النظرية

في مرحلة لاحقة اسم الحرب الوقائية التي تبرّر القيام بعمليات عسكرية خارج حدود إسرائيل. أو الهجوم على أهداف استراتيجية معادية. وفي هذه المرحلة كانت الأسلحة التقليدية هي الوسيلة المستخدمة في تطبيق هذه النظرية.

- تطورت النظرية الأمنية بعد حرب ١٩٦٧ والاستيلاء على مناطق عربية واسعة في سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة، وتراجع خطوط المجابهة إلى الوراء كثيراً، وتمحورت حول ضرورة الاحتفاظ بتلك المناطق، وضم المناطق الحيوية لأمن إسرائيل، ومصادرة مناطق أخرى لإنشاء نقاط استيطانية يهودية عليها، تكون بمثابة قواعد عسكرية تعوق تقدم أي عناصر معادية، إلى أن تتم تعبئة قوات الاحتياط ووصول دعم من المؤخرة لملاقاة أي قوات معادية. وفي هذه المرحلة كان السلاح النووي مجرد تخمينات تتحدث عنها مصادر أجنبية، وتقوم السلطات الإسرائيلية بتنفيذها وتكريسها عن طريق انتهاج ما سمي بسياسة التكتيم والتعتيم، وعدم الاعتراف صراحة بامتلاك قدرات نووية، مع التلميح إلى توافر جميع الإمكانيات اللازمة لصنع هذه القدرات، وتطوير وسائل حملها إلى أهدافها.

- بعد حرب الخليج، وتعرّض مدن ومراكز إسرائيلية صناعية واستراتيجية لقصف الصواريخ العراقية، تغير مفهوم الأمن واتسع ليصل إلى أي مكان يمكن أن تنطلق منه صواريخ يصل مداها إلى إسرائيل، وإلى أي دولة يمكن أن تشكل مصدر خطر على أمن إسرائيل، بما في ذلك إيران. وهنا بدأ الخيار النووي يطل بقوة ويعبّر عن نفسه بوسائل شتى، ومنها تسريب معلومات إلى أجهزة الإعلام العالمية عن القدرات النووية لإسرائيل التي وصلت إلى ذروتها بتفجر قضية الفني الإسرائيلي فانونو، الذي سرب وثائق وأفلاماً إلى صحيفة بريطانية عن المنشآت النووية الإسرائيلية. وواكب ذلك كله رفض إسرائيلي للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والاعتراض على دخول مراقبين دوليين للتفتيش على المفاعلات النووية في إسرائيل.

وعلى الرغم من أن حرب ١٩٧٣ وما بعدها أكدت عدم فعالية الخيار النووي، وإخفاق العسكرية الإسرائيلية المزودة بأحدث معدات القتال في قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من التقدم في مسيرة السلام، فإن حكومة إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مما جعل المدافعين عن الخيار النووي الإسرائيلي في وضع ضعيف بالمقارنة بأولئك الذين يحذرون من نتائج استمرار التمسك به، ويؤكدون أن ضمان أمن إسرائيل لن يتحقق إلا بالسلام الحقيقي، بعد أن ثبت على امتداد التاريخ البشري عدم جدوى ما يسمى بحدود الأمن، وعدم فعالية أي موانع صناعية في منع تقدم قوات معادية. وقد حدث ذلك في أوروبا خلال الحرب

العالمية الثانية، وفي سيناء في حرب ١٩٧٣، وهكذا لم يعد أمام حكومات إسرائيل الحالية أو المستقبلية إلا وضع إرادة غالبية سكان إسرائيل ورغبتهم في العيش في سلام حقيقي في الاعتبار، والاعتراف بأن وجود سلاح نووي في أيدي إسرائيل لم يمنع تعريضها لحرب ١٩٧٣، ولم يمنع تعرّض مدن إسرائيل لقصف صاروخي خلال حرب الخليج، ولهجمات صاروخية شبه يومية في الشمال.



الفصل الثامن

الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات ـــ الاستخدام (المضمون الاستراتيجي لتملك إسرائيل الخيار النووي)

محمود سعيد عبد الظاهر(*)

لقد نشطت الدعوات الصهيونية منذ بدايات القرن التاسع عشر لبلورة الجهود نحو تحقيق ذاتية لليهود، وخاصة في أوروبا. وعملت الصهيونية على تدعيم موقفها السياسي تجاه دعاوى المندمجين من خلال التنسيق مع العناصر الدينية المتحالفة معها وتصوير الاندماج (Incorporation) على أنه انصهار (Dissolution) وذوبان وضياع لليهود[1]. وعملت الصهيونية على كتابة التاريخ اليهودي وصياغته بحيث تظهر أن المساندة في إنشاء دولة لليهود، هي مرحلة البعث القومي لليهود (Jewish National Rebirth) أو الخلاص الثالث[2].

واستطاع هرتزل أن يوحد الجهود الصهيونية ويجمع قادتها في المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا في ٢٩ آب/اغسطس عام ١٨٩٧، ويعلن أن الهدف الأساسي للصهيونية هو إقامة وطن خاص لليهود. وتواصلت الجهود السياسية للقادة اليهود حتى نجحت بإصدار تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ لتحمل الأمل لليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين بتعهد بريطاني ـ القوة الأعظم آنذاك ـ من دون

(*) دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، خبير في الشؤون السياسية والاستراتيجية ـ مصر.

(١) محمود سعيد عبد الظاهر، **الصهيونية وسياسة العنف: زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الإسرائيلية**، نصوص ودراسات في الصهيونية؛ ٢ ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

مراعاة لمصالح سكان البلد الفلسطينيين.

ومواكبةً للعمل السياسي، جاء السعي نحو تشكيل قوة عسكرية خاصة باليهود ذات بعد تنظيمي، وبالفعل نجح العقيد جون باترسون الضابط المتقاعد من الجيش البريطاني ومعه يوسف ترومبلدور، الضابط الروسي المتقاعد أيضاً، بتشكيل ما عرف بكتائب نقل البغال الصهيونية (Zion Mule Corps) من مجموع اليهود في معسكر القباري بالإسكندرية، الذين كان بعضهم قد غادر فلسطين بعدما طردهم جمال باشا حاكمها التركي[٣].

وبعد ذلك تمكن فلاديمير جابوتنسكي ـ الذي يعد المنظّر الصهيوني للعنف في العصر الحديث ـ من حشد التأييد لتشكيل الفيلق اليهودي (Jewish Legion) في عام ١٩١٨ للمشاركة في الحرب العالمية الأولى كتنظيم يهودي مستقل، ولكن الحرب انتهت دون اشتراكه فعلياً فيها[٤]. وظهر التصميم الصهيوني على تشكيل قوة عسكرية خاصة باليهود في فلسطين وتمكن جابوتنسكي أيضاً ومعه الياهو غولومب من تشكيل ما عرف بقوة الدفاع اليهودية في فلسطين «الهاغاناه» لتصبح هذه القوة هي النواة التي استمرت تغذي العنف والتطرف اليهوديين ضد عرب فلسطين. وقد استغلت «الهاغاناه» والقوات الإرهابية اليهودية الأخرى مثل «الأرغون تسفائي لئومي» أحداث الرفض الفلسطيني للتعسف البريطاني والانحياز ضدهم، في ما عرف بالثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ليعقدا تحالفاً مع القوات البريطانية المنتدبة، ويستغلا الأحداث لتدعيم وتقوية أنفسهما[٥]. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٤٤ نجح اليهود مرة أخرى بتشكيل تنظيم يهودي خاصّ تحت اسم «اللواء اليهودي» (Jewish Brigade)[٦]، يعدّ فعلياً النواة التي تشكل منها بعد ذلك جيش الدفاع الإسرائيلي ـ المعروف اختصاراً «تساهال» وفي هذا الاستعراض الموجز يتضح لنا كيف أصرت القيادة الصهيونية على تشكيل قوتها الذاتية التي تسعى من خلالها إلى تأكيد اغتصاب فلسطين، على الرغم من المناخ الدولي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية

---

(٣) J. H. Patterson, *With the Zionists in Gallipoli* (London: Hutchinson and Co., 1916), pp. 31-39.

(٤) Joseph B. Schechtman, *The Vladimir Jabotinsky Story*, 2 vols. (New York: T. Yoseloff, 1956-1960), vol. 2: *Fighter and Prophet: The Last Years*, p. 272.

(٥) محمود سعيد عبد الظاهر، **تطور القوات العسكرية اليهودية إبان الثورة الفلسطينية الكبرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩** (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٨)، ص ٧ ـ ١٥.

(٦) Esco Foundation for Palestine, Inc., *Palestine: A Study of Jewish, Arab, and British Policies*, 2 vols. (New Haven, CT: Yale University Press; London: G. Cumberledge, Oxford University Press, 1947), vol. 2, pp. 1080-1083.

والغرب عموماً، والذي مهد لإصدار قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الصادر عن الأمم المتحدة والمعروف بالقرار رقم ١٨١، وما تلا ذلك من أحداث أدت في نهاية الأمر إلى إعلان دولة إسرائيل على التراب الفلسطيني المغتصب. وقد أدت القوة الذاتية اليهودية دورها في العمل على تشريد شعب كامل عن أرضه، في سابقة لم يشهدها العصر الحديث من قبل، والعالم المتحضر يغضّ الطرف عما ارتكبته هذه القوات اليهودية من فظائع في حق الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، والعرب بصفة عامة.

١ ـ دوافع إسرائيل لتملك السلاح النووي

سعت القيادة الإسرائيلية إلى تأكيد مفهوم القوة في بنائها لدولتها، فعسكرت مجتمعها وجعلت لمؤسستها العسكرية الغلبة في كل شيء، وأكدت مفاهيم التفوق العسكري والتقني لمواجهة الأخطار العربية[٧]. وتملّك مفهوم القوة المرتبط بالعنف الفكر السياسي والعسكري الإسرائيليين[٨]. ولفهم هذا المرتكز الاستراتيجي بالنسبة لإسرائيل، يمكننا أن نلاحظ أن ثقافة القوة بمفهومها المرتبط بالعنف، هي الثقافة التي قام عليها بنيان الدولة العبرية. وارتكنت السياسة الإسرائيلية لبلورة فلسفة القوة من تحديد مفاهيم معينة لهذه القوة، التي لا بد أن تكون قوة ذاتية حتى لا تتحكم فيها أهواء أخرى، وأن تكون قوة حذرة من كل القوى الأخرى، حتى الصديقة منها. وعليها، أي هذه القوة، الارتباط بالقوى الأكبر استراتيجياً، ونعني بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، وأن تدرك أن استمرارية هذه القوة هي التي تضفي عليها الشرعية والبقاء. ولتأكيد مفهوم «أن القوي يفعل ما يشاء، أما الضعيف فإنه يعاني من ضعفه»[٩].

ولم تصبح القوة وسيلة لتوفير ضمانة البقاء لإسرائيل فقط، إنما للدفاع (Defense) المقترن بالعنف والعدوان، وفرض الإرادة على الآخرين وقهرهم (Compellence)، في سبيل تحقيق مكانة إقليمية ودولية، والمباهاة (Swaggering) بذلك، وتقترن كل الأسباب السابقة لتحقق مفهوم الردع (Deterrence)[١٠].

---

(٧) أوري أفنيري، «حرب بين اخوة ساميين،» في: **من الفكر الصهيوني المعاصر** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٣٧.

(٨) Roberta Strauss Feuerlicht, *The Fate of the Jews: A People Torn between Israeli Power and Jewish Ethics* (London; New York: Quartet Books, 1984), p. 190.

(٩) Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, edited, and with an introduction by Richard Schlatter (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, [1975]), p. 378.

(١٠) عبد المنعم سعيد، «استراتيجية إسرائيل النووية،» **شؤون عربية**، العدد ٣٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٤)، ص ١٤٩.

فإذا كان الدفاع في مفهومه العام هو التعامل مع عدائيات قائمة، إما لإيقافها وصدّها، أو التقليل من أضرارها، فإن إسرائيل وعلى الرغم من أن جيشها مهمته الأساسية يفصح عنها اسمه: جيش الدفاع الإسرائيلي؛ هي الدفاع، فإن هذا الجيش آمن بالدفاع المنعي (Preventive) الذي يؤمن بالقيام بعمليات إحباط وإجهاض للقوى العسكرية الأخرى. وكثيراً ما يعتمد هذا الأمر على نيّات لا أساس لها إلا في فكر ورأس المخطط العسكري الإسرائيلي. ويرتبط هذا المنع مع أسلوب آخر هو ما يسمى بالدفاع الوقائي (Preemptive)، الذي يستهدف استنزاف قدرات الخصم، وبخاصة الاستراتيجية. والمساحة الزمنية هي الفارق الرئيسي بين الأسلوبين، فبينما يحتاج الدفاع المنعي إلى زمن ووقت أقل، فإن الدفاع الوقائي قد يستمر طويلاً.

وأما العامل الآخر - وهو فرض الإرادة والهيمنة من خلال الإجبار (Domination through Obligation) - ويعني الحق في شن الضربات ضد أي أعمال تعدها السياسة الإسرائيلية عدائية، حتى وإن كانت في طور الإعداد والبناء[١١]. وهو ما يمكن أن نطبقه على حالات عديدة قامت فيها إسرائيل بالعدوان، ومن أبرزها العدوان على المفاعل الذري العراقي في السابع من حزيران/ يونيو ١٩٨١، الذي كان في طور البناء. وهي أمور تؤدي إلى المباهاة ورفع المكانة إقليمياً ودولياً، من خلال زيادة عناصر قوتها وزيادة تسليحها وتفوقها، وبخاصة في ضوء العلاقة الخاصة التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تبارك كل خطواتها ولا تمتنع عن إمدادها دائماً بالأحدث من السلاح والعتاد. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الأمر يساعد على زيادة ثقة الإسرائيليين بحكومتهم وتمسكهم بقوميتهم. وتؤدي العوامل السابقة كلها إلى تحقيق العامل المهم الذي يستهدفه المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي، وهو عنصر الردع وقد تباينت التوجهات نحو الاقتراب منه. فالردع في مفهومه هو الحرب سلماً، بمعنى جعل الخصم يحجم عن شن أي عدائيات، تحسباً لعناصر مواجهته. وتطور مفهوم الردع العسكري إلى امتلاك قمة ما في الترسانة العسكرية من سلاح وعتاد، وانسحب تلقائياً بعد الحرب العالمية الثانية على «الردع النووي» وبخاصة في ضوء الاستخدام الفعلي للسلاح الجديد في هيروشيما وناغازاكي. ولم يقتصر مفهوم الردع على منع الخصم من القيام بأعمال عدائية فقط، بل تطور ليشمل منع هذا الخصم من التفكير في القيام بأي عدائيات، أو تملك الأسباب التي تمكنه من هذا التفكير. ولذا، فقد كان «الردع النووي» هو الشغل الشاغل للقيادة الإسرائيلية في سبيل تملكه كخيار استراتيجي. وإذا كان الإجبار هو المنع جبراً، فإن الردع هو المنع سلماً، وبالتالي، فقد

(١١) Thomas C. Schelling, *Arms and Influence* (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), pp. 172-173.

مثل «الردع النووي» مرتكزاً استراتيجياً للإسرائيليين. وسعوا إليه جاهدين، وهذا ما سنتناوله في ما بعد.

وارتباطاً بمفهوم القوة وتطورها إلى الردع، عمدت الأدبيات الإسرائيلية إلى تأصيل فكرة الصراع، حتى وصل الأمر بالعديد من الإسرائيليين، وبعد هذه المكاسب الكثيرة التي حققوها إلى عدم قبول فكرة التصالح التاريخي التي تبنتها القيادة اليهودية في تسويقها المشروع الصهيوني، بل أصبح هذا المشروع من وجهة نظرهم وسيلتهم المواتية للانتقام التاريخي من الأغيار «الغوييم». وتصاعدت الدعوات من النخبة السياسية لتأكيد فكرة الصراع مع الآخرين والمخاطر المحدقة، في سياق دعوتها للترابط الاجتماعي الإسرائيلي. وحتى لا يخلد الإسرائيليون إلى الاسترخاء النفسي، الذي من الممكن أن يؤدي بالمشاكل الفئوية والاقتصادية في إسرائيل إلى أن تطفو على سطح الحياة هناك؛ تمزقت صورة التآلف المجتمعي الزائفة، وتعالت الأصوات المطالبة بضرورة أن تكون لإسرائيل ذاتيتها الخاصة، لأنه إذا كانت إسرائيل تتمتع بميزان قوة متفوقاً على العرب في المدى القصير، فعلى المدى الاستراتيجي، فإن هذا الميزان ليس في مصلحتها، نتيجة عوامل محددة، منها **أولاً**: العامل الديمغرافي والمرتبط بعدد السكان العرب في بلدانهم الممتدة من المحيط إلى الخليج، نسبة إلى عدد اليهود في إسرائيل؛ **والثاني**: الدخل القومي الذي مهما علا وزاد في إسرائيل، فإنه لن يقارن بدخل البلدان العربية؛ **والثالث**: العمق الجغرافي الذي لا يتجاوز ٢٧ ألف كيلومتر مربع بالنسبة لإسرائيل، في مقابل ثلاثة ملايين كيلومتر لدول المجابهة فقط (دول الطوق)، فما بالك بباقي العمق العربي الشاسع؟[١٢]. وأخذت بعض الدراسات الاستراتيجية تشكك في استمرارية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وان هناك المتغيرات التي قد تطرأ، فيضعف ذلك التعاون، ويؤثر بشكل مباشر على حالة إسرائيل، التي «تستعير» قوتها من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد لإسرائيل أن تعتمد على قوتها الذاتية، وأن مضمون هذه القوة لا بد أن يكون «رادعاً»[١٣]. وأخذت الأصوات المطالبة بتوفير سلاح رادع ذاتي لإسرائيل، تبرز قلق المؤسسة العسكرية من الفارق الكمي بين العرب وإسرائيل، وان إمكانيات إسرائيل ستظل عاجزة في هذه الحالة إذا اقتصرت على الاعتماد على منظومات الأسلحة القتالية التقليدية مهما كانت متطورة، ومن الضروري أن تفكر القيادة العسكرية الإسرائيلية في توسعة إمكانياتها بامتلاك منظومات الأسلحة غير التقليدية القادرة على إلحاق أكبر قدر من الدمار، بالخصم.

---

(١٢) زفي كيسة، «أفكار استراتيجية فيما وراء حرب لبنان،» **دافار**، ١٥/٨/١٩٨٣.

(١٣) هشام شرابي، «إسرائيل سائرة نحو الدمار،» **الدستور** (الأردن)، ٢١/٣/١٩٨٣.

وقد برز في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أن التفوق الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية لم يمنع قيام الحرب من قبل العرب، كما لم يحققه التفوق لإسرائيل - أثناءها. وان المخاطر قد زادت الآن على إسرائيل في ظل تنامي العدائيات العربية والإسلامية ضدها. وقد أوضح أحد خبراء الاستراتيجية الإسرائيلية أهمية الإعلان عن تملك إسرائيل لسلاح نووي، لأن ذلك سيمنع من وجهة نظره تكرار ما حدث في عام ١٩٧٣، لإدراك الأعداء بضراوة الرد الإسرائيلي ضدهم، وأن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه بالأسلحة التقليدية[١٤].

وكذلك، أيضاً، برر العديد من الإسرائيليين العاملين في المجال الاستراتيجي ضرورة تملك سلاح ردع نووي، لأن ذلك سيؤكد التفوق الإسرائيلي الإقليمي، ويسمح لإسرائيل بالريادة، ويساعد القيادة السياسية على فرض الأمر الواقع، الذي سينعكس إيجاباً على إسرائيل في أي اتفاقيات مقبلة، مع الأخذ في الاعتبار محدودية رد الفعل الدولي والإقليمي، وبخاصة في ظل العلاقات المتميزة مع قوى التأثير العالمي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويذهب هؤلاء المطالبون بالإعلان عن تملك إسرائيل السلاح النووي، إلى أن العراق ما كان يجرؤ في حرب الخليج عام ١٩٩٠ على توجيه أي عدائيات ضد إسرائيل إذ كان متيقناً من تملكها السلاح النووي، وقدرتها على الرد الفوري، ويرى هؤلاء الإسرائيليون أن تملك باكستان السلاح النووي مؤخراً، إضافة للقدرة الإسلامية ضد إسرائيل - رغم أن قنبلة باكستان لا تنسب إلا إليها[١٥]. وبالقطع هذا التفسير الإسرائيلي رغم زيفه يصب في خانة التبرير لضرورة تملك إسرائيل السلاح النووي، إقليمياً، ودولياً، وداخلياً أيضاً. ويجب أن نعترف أن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تراعي البعد الأمني الإسرائيلي وتضعه على قمة أولوياتها في تحركها في المنطقة، ورغم أنها أعلنت مراراً التزامها هذا الأمر؛ فإن هذه الأصوات الإسرائيلية استمرت في مطلبها بالعمل على إعلان التملك الإسرائيلي السلاح النووي حتى يكون الردع ذاتياً، ولا تتحكم فيه أهواء سياسية أو اتجاهات قد تتوافق أو تتخالف في الرأي.

٢ ـ المفهوم الاستراتيجي للسياسة النووية الإسرائيلية

في مقابل دعوات تملّك السلاح النووي والمجاهرة بذلك؛ تعالت أصوات تحذر

---

(١٤) شاي فيلدمان، «الذرة والسلام،» **بوليتيكا** (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٧)، ص ٨.

(١٥) هيثم الكيلاني، «وحدانية السلاح النووي الإسرائيلي،» **الملف العربي الأوروبي** (باريس)، العدد ٨٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٢.

من مغبة امتلاك إسرائيل السلاح النووي، أو السعي إلى ذلك، لأن هذا الأمر سوف يقابل بجهد مماثل من البلدان العربية، أو على الأقل السعي إلى ذلك، واستقطاب المؤيدين للموقف العربي، وقد يصل الأمر إلى أن تكون هناك ضمانات دولية للبلدان العربية مقابل السلاح النووي الإسرائيلي. وان الإعلان عن تملك إسرائيل السلاح النووي سيدخل المنطقة مرحلة جديدة تتسابق فيها دولها للدفاع عن نفسها لأن معاركها سوف تكون معارك مصيرية، لا قبول فيها للهزيمة! ويؤكد مئير يعيل(١٦)، أحد زعماء حزب العمل والمحلل الاستراتيجي وعضو الكنيست، أن إسرائيل تميزت باستخدامها سلاحها التقليدي وحققت به نتائج أفضل مقابل الكم العربي؛ ويوضح يعيل أن امتلاك إسرائيل السلاح النووي سوف يضر بشدة بجهودها في سبيل الانخراط في منظومة دول المنطقة. وعلى حكومة إسرائيل تبنّي الدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، وأسلحة الدمار الشامل على صورها كافة(١٧). وقد استفادت الحكومات المتعاقبة في إسرائيل كثيراً من هذا التضارب الحادث على المستوى الفكري الاستراتيجي في إسرائيل، وهذه المناقشات العلنية لموضوع الرادع النووي وأهميته بالنسبة للدولة العبرية. ودخل المسؤولون الإسرائيليون حلبة النقاش العلني لموضوع الخيار النووي، إما مباشرة أو بطرق متوارية، من خلال التصريحات الملتهبة لمعارضة تملك السلاح النووي، ولكنها التصريحات التي تحمل في طياتها التأكيد على هذا التملك. وفي استهلالية مبكرة لهذه التصريحات أوضح ليفي أشكول، رئيس الوزراء الأسبق، أن إسرائيل لن تكون أول من يدخل السلاح النووي إلى المنطقة، ولكنها لن تترك في الوقت نفسه للعرب فرصة تملّكه(١٨). وتبعه يغئال آلون، وزير العمل، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ في تصريح صحافي أوضح فيه أن إسرائيل لن تكون أول من يُدخل السلاح النووي(١٩). وفي تناقض واضح، عاد هو نفسه وذكر في كتاب له أن إسرائيل متمسكة بإقرار مبدأ التفوق النوعي على العرب، حتى وإن كان في ذلك اللجوء للخيار النووي، وأنها ـ أي إسرائيل ـ سوف تمنع العرب في الوقت نفسه من الوصول إلى هذا الخيار(٢٠). وفي رد على سؤال،

---

(١٦) مئير يعيل: عضو الكنيست السابق عن حزب العمل وعقيد احتياط سابق، عمل في قوات «البلماخ» عام ١٩٤٨، كان يدعى سابقاً مئير فيلبسكي، كتب مقالة في جريدة **يديعوت أحرونوت** بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٢، يوضح فيها دور المنظمات العسكرية الهاغاناه والأرغون في مذبحة دير ياسين والفظائع التي ارتكبتها هذه القوات في آذار/مارس ١٩٤٨.

(١٧) مئير يعيل، «الدافع النووي للسلام الآن،» **عتون ٧٧** (آذار/مارس ـ أيار/مايو ١٩٨٢)، ص ٩.

(١٨) **يديعوت أحرونوت**، ١٧/١٠/١٩٦٣.

(١٩) **معاريف**، ٧/١٢/١٩٦٤.

(٢٠) يغئال ألون، **ستار من رمل: إسرائيل والعرب بين الحرب والسلام** (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٦٨)، ص ٤٠ ـ ٤٢.

أوضح افرايام كاتزير، رئيس دولة إسرائيل الأسبق، أن إسرائيل لديها القدرة المادية والفنية على امتلاك السلاح النووي وإنتاجه في فترة زمنية ليست بالطويلة. وجاء هذا التصريح في لقاء له مع شباب الجامعات الإسرائيلية[٢١]. وتوالت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين لتحمل العديد من المعاني. ففي خطاب لإسحق شامير، بوصفه وزيراً للخارجية بعد استقالة موشي ديان، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، صرح الوزير الإسرائيلي أمام المحفل الدولي أن إسرائيل لن تقوم بإدخال السلاح النووي لمنطقة الشرق الأوسط بوصفها الدولة الأولى. ولأن الاقتراب من الخيار النووي، وهكذا تتصوره إسرائيل، يعد خطأً أحمر لا يمكن تخطيه، فقد أصدر مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أوامره بضرب المفاعل الذري العراقي في السابع من حزيران/يونيو ١٩٨١، حيث أفادت تقديرات أجهزة المخابرات الإسرائيلية، سرعة بناء المفاعل الذري العراقي بالتعاون مع الخبرة الذرية الفرنسية، التي كانت قد أمدت إسرائيل بخبرتها ومفاعلها الرئيس في ديمونا من قبل.

والمتتبع لتصريحات المسؤولين الإسرائيليين سوف يلحظ أنهم جميعاً، لم ينفوا قدرة إسرائيل، أو سعيها، إلى تملك الخيار النووي، وأن تصريحاتهم جميعاً جاءت، إما في إطار التحذير للجانب العربي من تملك سلاح نووي، وفي هذه الحالة فإن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي، وإما في إطار أنه لا قبول بسعي عربي نحو الخيار الذري، وهذا ما حدث مع العراق عام ١٩٨١، فما بالك بتملك هذا الخيار؟ فإن هذا الأمر من الخطوط الحمراء في سياسة إسرائيل الاستراتيجية من غير المقبول تخطيه[٢٢].

وقد لخص أحد المسؤولين الإسرائيليين هذه السياسة بقوله «إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي للمنطقة، ولكنها لن تكون الثانية التي تفعل ذلك». ولفهم هذا التصريح في موضعه لا بد من توضيح مصطلحات ثلاثة:

ـ **استعداد الخيار النووي**: وهو ما يعني وجود القدرة والاستعداد لدى إسرائيل على إنتاج السلاح النووي خلال وقت محدود، ولكنها لم تنتجه حتى الآن.

ـ **استعداد قنبلة القبو**: وهو ما يعني أنه قد تم تركيب السلاح النووي، وأن إنتاجه لم يشعر به أحد.

ـ **الاستعداد الواضح**: وهو ما يعني الإعلان عن تملك سلاح نووي ووجوده فعلاً في إسرائيل.

---

(٢١) **دافار**، ١٢/١٠/١٩٧٤.

(٢٢) ميخا بار، **خطوط حمراء في استراتيجية الردع الإسرائيلية** (تل أبيب: معرخوت، ١٩٩٠)، ص ١٤٠.

ولذا، فإننا إذا أذعنا إلى التصريح الأخير وأخضعناه للمفاهيم الثلاثة السابقة، فسيتضح لنا أن إسرائيل حرصت على فرض الغموض على عوامل لجوئها للتهديد النووي، وأنها لن تستخدمه مباشرة أو علانية. والأمر الثاني، هو افتراض أن الخيار النووي سوف يشكل المخرج الأخير ولن يتم استخدامه إلا في حالة مواجهة الدولة لخطر يهدد وجودها، وأن هذا الاستخدام لن يكون الملاذ الأخير، أو ما يمكن أن نسميه «خيار شمشون»[٢٣]. والأمر الثالث هو أن هذا التصريح يأتي في إطار ما تفرضه القيادة الإسرائيلية من سياسات التعمية المتعمدة على متحدثيها ومن يتناولون من خبرائها سياستها النووية. فهي لم تحجر عليهم تفكيرهم أو حديثهم إنما طالبتهم بتحميل المعاني، وترك المستمع أو المتلقي يفهم المعنى الذي يريده. وكما وصفه البعض، فإن السلاح النووي الإسرائيلي «لا يشهر وإنما يشعر بظله حتى يكاد يلمس»[٢٤]. ولذا، فإني شخصياً أميل إلى القول إن ما أعلنه الفني الإسرائيلي موردخاي فانونو (Mordechi Vanunu)[٢٥] عن تملك إسرائيل الخيار الذري؛ وان هناك ما يقرب من مائتي رأس ذرية جاهزة في إسرائيل، أقول إن الرأي الذي كونته عن هذا الأمر، يأتي في سياق خدمة المخطط الإسرائيلي عن الإعلان المستتر لتملك الخيار النووي. وأنا لا أبحث هنا في أن مردخاي فانونو كان متواطئاً مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية في هذا الأمر، أو أنها خدعته، ليعلن ذلك. ولكن الملاحظ أنه لم يصدر استنكار إسرائيلي لما نشره فانونو، وترك الأمر ليؤكد ما ذهبت إليه سابقاً ـ في إطار الإعلان المستتر، وأن محاكمته التي تمت بعدما أعلن عن اختطافه من إنكلترا، كانت بسبب رئيسي، هو إفشاؤه معلومات سرية، من دون تصريح بذلك.

وبالقطع، فإنه منذ هذا الوقت المبكر في الثمانينيات قد تسلط الضوء على الرادع النووي الإسرائيلي، وأفردت له الدراسات والأبحاث أكثر من ذي قبل، ليصبح هذا الأمر أكبر سر معلن.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت القنبلة الذرية الإسرائيلية الحقيقة الغائبة علناً، ولكنها ليست بالغائبة فعلاً، وأصبح الرادع النووي سلاحاً مشهراً ضد أعدائها. وأصبحت القوة الإسرائيلية النووية، وفي إطار المعطيات العامة، قوة معترفاً بها تضعها بعض المعاهد البحثية الاستراتيجية في المرتبة السادسة عالمياً، وأنها تملك فوق المائة من الرؤوس النووية، ومختلف وسائل الإيصال من صواريخ وطائرات وقذائف مدفعية

(٢٣) الاختيار الأخير أو اختيار شمشون وأقصد به هدم المعبد أو تدمير الذات مع الآخرين.

(٢٤) الكيلاني، «وحدانية السلاح النووي الإسرائيلي».

(٢٥) Mordechi Vanunu, «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal,» *Sunday Times* (5 October 1986).

وألغام وغواصات[٢٦]. وهذا ما سنتناوله في ما بعد. ولكن من الواضح أن الخيار النووي قد حظي بالاهتمام من كافة أوساط المسؤولين في إسرائيل، في إطار الاهتمام الرئيسي الذي توليه القيادة الإسرائيلية إلى عنصر الأمن. ولضمان المشاركة الأكبر في اتخاذ القرار، شكلت وزارة الدفاع الإسرائيلية لجنة مؤلفة من ثمانية وتسعين عضواً من العسكريين العاملين والمتقاعدين ومن الخبراء الأمنيين والاقتصاديين والعلماء والباحثين والأكاديميين والسياسيين من مختلف الانتماءات والأحزاب[٢٧]. وتهدف اللجنة إلى بحث مختلف التوجهات والآراء لبحث المرتكزات الرئيسية الأساسية لاستراتيجية إسرائيل وعقيدتها العسكرية، والتي ظلت دائماً في إطار الإجماع السياسي والحزبي، في ضوء تصاعد دور الخيار النووي ومراجعة الخطط الأمنية في ضوء عوامل محددة، منها طبيعة العدائيات التي تخطت دول الطوق، إلى مناطق لا يستطيع الجيش الإسرائيلي بأسلحته التقليدية الوصول إليها لاعتبارات متعددة، منها الاتفاقيات السلمية مع بعض البلدان العربية المحيطة (مصر ـ الأردن). وأن طبيعة هذه العدائيات قد تكون مؤثرة في إسرائيل في حالة استخدام أسلحة غير تقليدية كيميائية وبيولوجية ضدها. وعمل ايهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي على تكريس مبادئ العقيدة القتالية والاستراتيجية العسكرية الجديدة، التي توصلت إليها هذه اللجنة بهدف وضع تصوّر استراتيجي لما أسماه خطة الدفاع عن إسرائيل حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك باتباع استراتيجية عسكرية مزدوجة، تقوم على أساس مزجي للردع والدفاع[٢٨]، على الرغم من سياسة الغموض التي ما زالت متبعة في إسرائيل من الامتناع عن الإعلان عن تملك أسلحة نووية. ويبدو أن إسرائيل في هذا الأمر لا تريد إغضاب حليفها الاستراتيجي الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية في حالة إعلانها عن تملك سلاح نووي، لأن ذلك يمثل إحراجاً للولايات المتحدة الأمريكية وجهودها في سبيل الحد من الانتشار النووي. وإذا غضت هذه الأخيرة الطرف عن تملك إسرائيل السلاح النووي ـ وهو واقع فعلاً من دون إعلان ـ فإن ذلك يؤكد ما نسميه بمعيارية القياس أو الكيل بمكيالين (Double Standard). وإسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة في تنمية قدرتها على الشق الدفاعي من خططها الاستراتيجية المستندة إلى تطوير وسائل إيصال الأسلحة النووية، أو إقامة حائط الصد الصاروخي والدفاعي «الحيتس»، الجدار الفاصل بالعربية.

---

(٢٦) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1997/98* (London: Oxford University Press, 1997).

(٢٧) **الحياة**، ١٩٩٨/٧/٢٧.

(٢٨) **الحياة**، ١٩٩٩/١٠/٢٤.

ويرى بعض الخبراء الاستراتيجيين أن قضية استخدام السلاح النووي التي تتعامل معها الاستراتيجيا الإسرائيلية من حيث احتلالها مكانة أصيلة في نظرية الأمن الإسرائيلية، يمثل أخطر معالم المرحلة الراهنة، وأن احتواء المذهب العسكري الإسرائيلي مبدأ الاستخدام النووي في مسارح العمليات يشكل أبرز وأخطر تطور راهن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ومذهبه العسكري(٢٩) واعتقد أن هذا ما أرادته إسرائيل لأنه يمثل رادعاً استراتيجياً يجعل الآخرين يفكرون فيه.

٣ ـ الملامح الرئيسية لتملك إسرائيل السلاح النووي

لقد فرضت معطيات الأحداث في إطار الدراسة النظرية الوصول إلى اقتناع بامتلاك إسرائيل الخيار النووي في إطار سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وبالقطع، فإن اقترابنا من الواقع النووي الإسرائيلي سوف يبرز لنا كيف عملت إسرائيل على الوصول إلى مصاف الدول النووية في إطار فلسفتها الخاصة بجعل حقيقة هذا الامتلاك مبهمة.

لقد سعت إسرائيل منذ بداية إنشائها على أن تخطو نحو امتلاك السلاح النووي في ظل إيمان من القيادة السياسية بهذا الأمر، وبخاصة في ضوء تولي حاييم وايزمان (Hayyim Weizman)، عالم الكيمياء، رئاسة الدولة في إسرائيل، وأيضاً فإن رئيس الوزراء آنذاك ديفيد بن غوريون (David Ben-Gurion) كان مقتنعاً بأهمية امتلاك إسرائيل، الدولة الناشئة، سلاحاً رادعاً لتدافع به عن نفسها. وكان السلاح النووي هو الأقرب إلى فكر القيادة السياسية. وبالفعل، في الخامس عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٨ بدأت أولى خطواتها نحو هذا الهدف، بإنشاء وحدة علمية تتبع فرع البحوث والتخطيط بوزارة الدفاع (تحولت في ما بعد إلى هيئة تطوير وسائل القتال) قامت بإجراء مسح أولي شامل للخامات الذرية في صحراء النقب واكتشفت وجود ترسيبات كبيرة للفوسفات المحتوي على اليورانيوم(٣٠).

ولدراسة حالة إسرائيل وقدراتها النووية لا بد من الاقتراب من العناصر التي ساعدت إسرائيل في تنفيذ برنامجها النووي. ويمكننا تحديدها في:

ـ بناء القاعدة العلمية والمعلوماتية والخبرات والكوادر اللازمة للعمل في المجال النووي من خلال مؤسسات وهيئات علمية وغيرها في إسرائيل.

---

(٢٩) الكيلاني، «وحدانية السلاح النووي الإسرائيلي،» ص ١٢.

(٣٠) **الحرس الوطني** (السعودية)، السنة ٧، العدد ٤٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٢٦.

ـ التعاون مع الدول النووية ذات الاهتمام الخارجي.

ـ يتمثل العنصر الثالث أساساً في توفير الخامات النووية اللازمة.

ـ العمل على تجهيز البنية الأساسية من المفاعلات والمنشآت النوعية اللازمة ارتباطاً بالمناخ الإقليمي والدولي.

ـ وسائل الإيصال وتطويرها.

ـ ارتباط كل هذه العناصر بالإمكانيات المادية وتأثيراتها في الاقتصاد القومي الإسرائيلي.

ويمكننا أن نلخص مراحل بناء القوة النووية الإسرائيلية، فرضياً، من خلال عدة مراحل أهمها:

ـ **المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٣)**: وسوف نرى كيف عملت إسرائيل خلالها على توفير ما يسمى بـ «دورة الوقود النووي»، والسعي لتملك جميع العناصر اللازمة في هذا المجال، التي تتضمن توجيه الدولة إلى هذا المجال وتوفير الكوادر العلمية اللازمة. وتوقيع الاتفاقيات، وخاصة مع الدولة الأكثر خبرة في هذا المجال، والأكثر تعاوناً في الوقت نفسه وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

ـ **المرحلة الثانية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦)**: وسوف نرى كيف انطلقت إسرائيل نحو إنتاج السلاح النووي، وفي إطار تعاون وثيق مع الدول الصديقة، وعلى رأسها جنوب افريقيا، من خلال تبادل مادي ومعرفي في هذا المجال.

ـ **المرحلة الثالثة (١٩٦٦ ـ ١٩٨٦)**: مرحلة اتخاذ القرار السياسي للإنتاج الخاص بالأسلحة النووية.

ـ **المرحلة الرابعة (١٩٨٦ ـ ....)**: وهي مرحلة ما بعد فانونو، الخبير النووي الإسرائيلي، وتصريحاته التي لفتت الأنظار إلى منعطفات جديدة في القوى النووية الإسرائيلية، من خلال تمكن تكنولوجيا التصغير، ووصولاً إلى احتمالات المشاركة في تجارب التفجيرات الهندية.

ـ السعي الإسرائيلي لتوفير القاعدة العلمية (المؤسسات ـ الكوادر العلمية): تشكلت منظومة المؤسسات العلمية في إسرائيل فور قيامها تباعاً لتنسيق الجهود الفاصلة في مجال الطاقة النووية، ولضمان تحقيق الأهداف الغائبة للدولة في سبيل امتلاكها السلاح النووي، واستخدامات الذرة في المجال السلمي أيضاً، من خلال المؤسسات التالية:

- **مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية**: صدر قرار تأسيسها في الثالث عشر من حزيران/يونيو ١٩٥٢، كمؤسسة مستقلة تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية. وتشكل فريق إدارتها من رئيس وخمسة أعضاء من كبار العلماء والقادة العسكريين. وفي عام ١٩٦٦ أعيد تنظيمها وألحقت بمكتب رئيس الوزراء، الذي تولى بنفسه رئاستها، وزاد من عدد أعضاء مجلس إدارتها ليصبح سبعة عشر عضواً من أساتذة الجامعات والمعاهد العلمية العليا والمؤسسات العامة والوزارات والشخصيات البارزة، ويعينهم ويختارهم شخصياً رئيس الوزراء، ومدة خدمة أعضاء هذه اللجنة سنتان. وتتألف المؤسسة من لجان فرعية أهمها لجنة الأبحاث النووية، ولجنة التنمية البشرية، ولجنة الطاقة للقوى الكهربائية والمائية، ولجنة استعمال النظائر المشعة. ثم أضيف بعد ذلك لجنتان: **إحداهما** خاصة بتقدير المخاطر النووية وتوفير عناصر الأمان النووي، **والأخرى** لجنة التشريعات النووية ودراسة ما يتعلق منها بالتشريعات الخاصة بتنظيم وتنسيق الجهود النووية في إسرائيل، وأيضاً دراسة التشريعات الدولية ذات الصلة بإسرائيل وخاصة في ضوء المطالبات الدولية بإخضاع منشآت إسرائيل للرقابة الدولية وإعداد الردود القانونية في هذا المجال[٣١]. وللمؤسسة ارتباط وثيق بجميع المراكز العلمية في إسرائيل، العاملة في المجال؛ ولها أيضاً اتصال بالعديد من المراكز العلمية والبحثية في الخارج. وتستهدف المؤسسة في المقام الأول التخطيط البعيد المدى، وتقديم التوجيهات والنصائح للحكومة الإسرائيلية في هذا المجال، وتوجيه العملية البحثية في اتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة والتنسيق بين الهيئات العلمية والبحثية وتوجيه البعثات في الخارج.

- **هيئة تطوير وسائل القتال**: تأسست في البداية كلجنة تابعة لوزارة الدفاع في ١٥ آب/اغسطس ١٩٤٨، أي بعد ثلاثة أشهر من قيام الدولة، وكأول اتجاه حكومي رسمي في هذا المجال. واهتمت في البداية بالقيام بعملية مسح كامل للأراضي المحتمل وجود الخامات اللازمة للنشاط الذري فيها. واكتشف وجود ترسيبات كبيرة للفوسفات المحتوي على اليورانيوم الطبيعي ٢٣٨. وتحولت اللجنة في عام ١٩٥٢ إلى هيئة تطوير وسائل القتال واستمرت في تبعيتها لوزارة الدفاع الإسرائيلية. وفي حزيران/يونيو ١٩٦٨ أعاد موشي ديان، وزير الدفاع آنذاك، وبعد عام من الحرب، تنظيمها لتوازي هيئات البحوث العاملة في الجيوش الأخرى. وبهدف إدارة البحوث الموجهة للشؤون العسكرية ووضع مشاريع جديدة للبحث العلمي والتطوير، والعمل على زيادة عدد المهندسين والعلماء الذين يحتاجهم جيش الدفاع الإسرائيلي، ودراسة

---

(٣١) ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، تقديم ومراجعة جلال عبد الفتاح (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٤٠.

وحل المشاكل الفنية التي تواجه الجيش، والسعي لإنتاج وتطوير الأسلحة التي تحتاجها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وتهتم هيئة التطوير بالمجالات العلمية والعملية كافة في الجيش الإسرائيلي، فتضم لجاناً ميكانيكية، وأخرى كيميائية، ولجاناً فيزيائية، ورابعة تهتم بالنظائر المشعة وجميع الاهتمامات التي تهتم بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وتعاونت اللجنة مع مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية ونسقت معها في موضوعات البحوث، واستفادت من نتائج أعمالها، وبخاصة في مجال تطوير إنتاج الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها. وفي عام ١٩٨٦، وفي أعقاب ما نشره فانونو، وارتباطاً بتداعيات ما عرف بأزمة جوناثان بولارد(٣٢) قرر شمعون بيريس رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، واسحق رابين وزير دفاعه، وقف عمل اللجنة بعد أن تردد اسمها في مجال التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمريكية، وحتى لا يكون هناك مدعاة أمريكية للمطالبة ببحث أعمالها(٣٣).

- **المجلس القومي للبحوث والتطوير**: أنشئ في شباط/فبراير ١٩٦٠ ويهدف إلى تنسيق البحوث العلمية والتكنولوجية على مستوى الدولة. وتقديم المشورة للحكومة في السياسة العلمية.

- **جمعية الأشعة الإسرائيلية**، وتركز نشاطها في مجال السلامة النووية والوقاية من الإشعاع، وتضم جميع الأنشطة العاملة في هذا المجال. والجمعية عضو في العديد من المنظمات الدولية الخاصة بالوقاية من الأشعة والسلامة النووية. وتشرف الجمعية على سياسة الرصد الذري للمراقبة، والتحذير من الإشعاعات الذرية وتنتشر في إسرائيل كلها بإجمالي ٢١ محطة رصد، موزعة في المناطق المختلفة كالتالي: سبع محطات في المنطقة الشمالية، منطقة الجليل، وتسع محطات في المنطقة الوسطى منطقة تل أبيب، وخمس محطات في المنطقة الجنوبية منطقة صحراء النقب(٣٤).

أما المعاهد والجامعات العلمية العاملة في المجال النووي، التي ترتبط باهتمام في هذا المجال فأهمها:

---

(٣٢) جوناثان بولارد: هو أحد رجال المخابرات البحرية الأمريكية (يهودي الديانة)، توفرت له معرفة موثقة بأسرار تكنولوجية أمريكية خاصة بأبحاث الصواريخ والأقمار الصناعية والذرة. لم يتوان بولارد وزوجته، عن إرسال هذه المعلومات عن الاتصال بشبكة الأقمار الصناعية، إلى محطة استقبال للمعلومات في إسرائيل. قبض عليه وتمت محاكمته وزوجته، وحكم عليه بالسجن. أما زوجته فتم الإفراج عنها لظروف خاصة لرعاية أولادهما. ورغم أنه أمريكي الجنسية، فإن الحكومة الإسرائيلية منحته الجنسية، وأخذت تطالب الحكومة الأمريكية رسمياً بالإفراج عنه، على الرغم من المعاملة الخاصة التي يلقاها في سجنه.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٣٤) Paul Jabber, *Israel and Nuclear Weapons: Present Option and Future Strategies* (London: Chatto and Windus, 1971), pp. 52-55.

ـ **معهد إسرائيل التقاني (التخنيون)**: تم افتتاحه في عام ١٩٢٤ إبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. استهدف اليهود من بنائه كمدرسة ومعهد علمي لتخريج فنيين في مجالات حرفية. وتطور العمل فيه حتى أصبح من أكبر المؤسسات العلمية في إسرائيل والعاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا. ويشمل المعهد قسماً للهندسة النووية يهدف لتخريج فنيين ومتخصصين يعملون في فيزياء المفاعلات النووية. ويضم المعهد أيضاً بعض التخصصات الأخرى المهمة، مثل مجالات الإلكترونيات والطيران والكائنات الدقيقة، وهو يعدّ من أهم المؤسسات العاملة في العلوم بإسرائيل[٣٥].

ـ **معهد وايزمان للعلوم**: أنشأ هذا المعهد وأداره الدكتور حاييم وايزمان عام ١٩٣٤ في «رحبوت» وهو من أهم المراكز البحثية والعلمية في إسرائيل. ويهتم المعهد بدراسة الفيزياء النووية، وأبحاث النظائر المشعة، والإلكترونيات، الرياضيات التطبيقية، الكيمياء العضوية، البيوفيزياء، والعديد من الأفرع العلمية الأخرى من خلال أقسام خاصة به تمنح الدارسين بها حتى درجة الدكتوراه في العلوم، وكثيراً ما تخرج أبحاث المعهد إلى المجال التطبيقي المحدود من خلال اتفاق خاص مع بعض الشركات.

ـ **الجامعة العبرية بالقدس**: وقد أنشئت عام ١٩٢٥، وهي أقدم جامعة في إسرائيل وتحتوي على العديد من الكليات في مجالات العلوم الإنسانية والعلمية. وتشمل أقسام الفيزياء النووية والتطبيقية والكيمياء الفيزيائية. وتختص هذه بدراسة كل ما يتعلق بالذرة فيزيائياً وكيميائياً، وقد تخرج من هذه الأقسام العديد من العلماء الإسرائيليين العاملين في المجال النووي والذري هناك، وتهتم أيضاً بالأبحاث المتعلقة بالمجال النووي.

ـ **جامعة تل أبيب**: وهي تشتمل أيضاً على قسم للطبيعة النووية.

ـ **المركز الرئيسي للإشعاع والنظائر** بتل أبيب.

ـ **معمل الفيزياء الإسرائيلي** في القدس.

ـ **جامعة بن غوريون** بالنقب.

ـ **جامعة بار ـ إيلان** في رامات غان.

---

(٣٥) سلمان رشيد سلمان، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨)، ص ٥٤.

- **جامعة حيفا.**

لقد عملت كل المعاهد والجامعات والمراكز العلمية في إسرائيل في إطار بناء الكوادر العلمية التي يحتاجها البرنامج النووي الإسرائيلي، علاوة على الاتصالات العلمية بالمراكز العلمية في الخارج، وإيفاد البعثات للتخصص في مختلف أفرع العلوم النووية المتقدمة.

وقد بدأ برنامج البعثات الإسرائيلية في هذا المجال في فترة مبكرة، حيث اعتمدت إسرائيل على تشجيع العديد من اليهود المتخصصين، للهجرة إليها عن طريق التلويح بإيفادهم في بعثات تخصصية خارجية. ففي عام ١٩٤٩ أوفدت العالمين الفرنسيي الأصل دي شاليت وكوتيلي ومعهما غولدرنغ الألماني إلى انكلترا للتخصص في مجالات الكيمياء الإشعاعية، والتفاعلات النووية، والتحليل النيوتروني لكل منهم بالترتيب، والباحث اليهودي تالمي الذي أرسل إلى ألمانيا لدراسة الإشعاعات النووية.

وأما الباحثان بيلاج وهابرشامبيم فقد أوفدا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تخصصا في تطبيقات النظائر المشعة. وتم إلحاق هابرشامبيم بمعامل لوس الاموس (Los Alamos) في ولاية نيومكسيكو للتدرب على فصل عناصر النظائر المشعة، تحت إشراف الدكتور روبرت أوبنهايمر الأمريكي، اليهودي الديانة والملقب بأبي القنبلة الذرية الأمريكية[٣٦]. وتوالى إيفاد المتخصصين الإسرائيليين في بعثات متتالية إلى البلدان الغربية والمتقدمة في المجال الذري، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية آنذاك.

ونظمت زيارات متعددة للعلماء اليهود الغربيين المهتمين بالنشاط النووي في إسرائيل في إطار نقل الخبرات والإشراف على ما وصلت إليه إسرائيل من تطبيقات في المجال النووي. فقد قام العالم الأمريكي روبرت أوبنهايمر بزيارة لإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ بدعوة من معهد وايزمان للعلوم، وأشرف على تجارب الانشطار النووي للذرات الثقيلة، والاندماج النووي للذرات الخفيفة، وحدد مع العلماء الإسرائيليين الكتلة الحرجة (Critical Mass) التي تلزم لصنع القنابل النووية[٣٧]. وتلاه في العام نفسه العالم اليهودي ادوارد تيللر (Edward Teller) بزيارة إلى إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ومثلت زيارته منعطفاً مهماً، أوضح إلى أي مدى تطور البرنامج النووي في سبيل إنتاج القنابل النووية، في ضوء ملاحظاته التي تم نشرها عقب زيارته.

---

(٣٦) عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، ص ٧٤.

(٣٧) Jabber, *Israel and Nuclear Weapons: Present Option and Future Strategies*, p. 56.

وفي الوقت نفسه، سعت إسرائيل إلى توفير مكتبة علمية ضخمة في المجال الذري زادت عن خمسة عشر ألف كتاب ومرجع، تحوي أهم الدراسات والأبحاث الذرية التي تم إنجازها في الولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٥. ساعدها في ذلك العلماء البارزون في هذا المجال هناك، وأيضاً خلال البعثات العلمية التي أوفدتها إسرائيل. وقد عملت الأوساط العلمية الإسرائيلية على نقل التكنولوجيا النووية إلى اللغة العبرية من اللغات كافة ضمن برنامج للترجمة العلمية، يهدف إلى ترجمة الأبحاث المنشورة في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، فقد سارعت إسرائيل إلى الانضمام إلى المؤسسات العلمية العالمية في المجال النووي. وكانت من أول الدول التي انضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تم إنشاؤها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، ومن قبلها انضمت إلى برنامج الولايات المتحدة المعروف ببرنامج الذرة من أجل السلام الذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت أيزنهاور.

ولا يمكن الخوض في الإمكانيات الذرية الإسرائيلية من دون الإشارة إلى الدول التي أمدت إسرائيل بهذه الإمكانيات، ومنها البرازيل وكندا والأرجنتين والهند، ولكن أهم هذه الدول كانت فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب افريقيا.

٤ ـ التعاون الفرنسي مع إسرائيل في المجال النووي

يظل الدور الفرنسي هو الدور الحاكم تاريخياً في دخول إسرائيل الفعلي للمجال النووي، قام ديفيد بن غوريون، القائد اليهودي التاريخي وأول رئيس لوزراء إسرائيل، بالاتصال بالقيادات الفرنسية للتعاون في مجال الأبحاث النووية، مستغلاً معاناة اليهود الفرنسيين على يد النازي. أما الفرنسيون فقد رحبوا بالتعاون مع إسرائيل لاعتبارات معينة منها[٣٨]: تقنين التعاون القائم فعلاً بين العديد من العلماء الفرنسيين وبخاصة اليهود منهم، والعلماء الإسرائيليين وخاصة من الفرنسيين الذين هاجروا حديثاً إلى إسرائيل والحرص الذي أبداه بعضهم من الوقوف على أبحاث العالم اليهودي إسرائيل دوستروفسكي (Israel Dostroviski) مدير معهد وايزمان في مجال إنتاج الماء الثقيل اللازم لإنتاج السلاح النووي. وأيضاً للوقوف على نتائج أبحاث العلماء الإسرائيليين في مجال استخراج اليورانيوم من ترسيبات الفوسفات، علاوة على ما أبدته قيادات الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم آنذاك، وعلى رأسهم ليون بلوم رئيس الحزب، من تعاطف مع حزب الماباي الاشتراكي الحاكم في إسرائيل بقيادة ديفيد بن غوريون. وأياً

---

(٣٨) عباس رشدي العماري، «الخيار النووي الإسرائيلي والسياق الحضاري،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٨ (نيسان/أبريل ١٩٨٧)، ص ٢٦١.

كانت الدوافع السياسية لكلتا الدولتين للتعاون في المجال النووي، فقد تم فعلاً الاقتراب الفني بينهما، وحدث تعاون بين الدولتين، وبخاصة بعد إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام ١٩٥٢ ونظيرتها الفرنسية، وتلا ذلك عقد اتفاق رسمي بينهما في مجال التعاون النووي عام ١٩٥٣، تمت إحاطته بالسرية من كلتا الدولتين، حتى ان الإسرائيليين من غير الاختصاصيين لم يعلموا بهذا الاتفاق إلا في عام ١٩٥٥[٣٩]، أي بعد إعلان اتفاق إسرائيل على الدخول في برنامج الذرة من أجل السلام، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور عام ١٩٥٤، وحصلت إسرائيل بمقتضاه على مفاعل نووي بحثي قوته ميغاوات واحد ارتفعت إلى خمسة ميغاوات بعد ذلك، إلا أن اتفاق التعاون النووي الإسرائيلي الفرنسي سوف يظل هو الأهم في اكتساب الخبرة النووية، والحصول على الوقود النووي، بعيداً عن الرقابة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام المفاعل النووي البحثي المقام في وادي نهر سوريق والمعروف باسم ناحال سوريق قرب ساحل المتوسط، ولكن صغر حجم المفاعل لم يتح له إنتاج الكميات الكافية من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في إنتاج السلاح النووي. ويمكننا أن نؤكد من خلال الوثائق الإسرائيلية أن الاتفاق بين فرنسا وإسرائيل في مجال التعاون النووي لم يكن يتضمن، تزويد إسرائيل بأي مفاعلات نووية فرنسية، ولكن شمعون بيريس مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية في ذلك الوقت، وبناءً على اتفاق مسبق مع ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء، وزير الدفاع الإسرائيلي، استطاع استغلال الموقف الناشئ عن دعوة غي موليه (Guy Mollet) لإسرائيل للاتفاق على «عملية قادش» والمعروفة بالاتفاق الثلاثي فيما بينهما وبين بريطانيا، والوقوف على مدى مساهمة إسرائيل في هذه الحرب، على الرغم من معارضة بريطانيا تخوفاً من تكتل عربي حول مصر وعبد الناصر لو انضمت إسرائيل إلى الدولتين في الحرب ضد عبد الناصر بعد تأميم «شركة قناة السويس» عام ١٩٥٦. وفي اجتماعه في آب/اغسطس ١٩٥٦ أفصح بيريس لبورجس مونوري وزير الدفاع الفرنسي، عن رغبة إسرائيل أن يكون المقابل المادي من أجل المشاركة الإسرائيلية في الحرب هو حصولها على مفاعل نووي صغير قوته ١٠٠٠ كيلووات (ميغاوات) ويوضح بيريس أن الفرنسيين رغم دهشتهم التي أبدوها، كانوا على استعداد لتنفيذ هذا الأمر[٤٠].

وهو بالفعل ما حدث خلال الاجتماع الذي عقد في باريس في ٣٠ أيلول/

---

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) وثيقة (عبرية)، ملفات «عمليات قادش»، الملف رقم E/٤٣١٢، التجهيز والاستعداد، ٣٠/ ١٩٥٦/٩.

سبتمبر ١٩٥٦ بين وفد فرنسي برئاسة وزير الخارجية آنذاك كريستيان بينو وضم بورجس مونوري، وايفل توما، والجنرال شال نائب رئيس الأركان العامة للسلاح الجوي الفرنسي مع وفد إسرائيلي برئاسة غولدا مائير، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، ومومش كرمل، وزير المواصلات وموشي ديان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي وشمعون بيريس، أقر المجتمعون الخطوط العريضة لطبيعة المشاركة الإسرائيلية، وكميات السلاح التي تحصل عليها إسرائيل، وأيضاً الموافقة الفرنسية على إمداد باريس لتل أبيب بالمفاعل النووي المطلوب، على أن تكون قوته فوق عشرة ميغاوات. وبالفعل تم توقيع اتفاق سري فيما بين البلدين في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ لتوريد مفاعل فرنسي قوته أربعة وعشرون ميغاوات. ليقام قرب «ديمونا» في صحراء النقب، يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود له، ويتم تبريده بالماء الثقيل. وفي الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٨ وصلت إلى صحراء النقب المعدات الخاصة بالحفر والتجهيز لموقع المفاعل. وعندما سئل رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عن طبيعة هذه الأعمال أفاد بأنها خاصة بمصنع ضخم للنسيج، ولما لم تقتنع الإدارة الأمريكية بالرد، عاد بن غوريون فقال بأن البناء هو في الحقيقة محطة ضخمة لضخ المياه إلى النقب. ثم عاد بن غوريون مرة ثالثة، وفي خطاب له بالكنيست الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١، وحتى يرد على أي تساؤلات قد تثيرها الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس جون كينيدي، الديمقراطي، الذي خلف الرئيس ايزنهاور الجمهوري، فأعلن، أن البناء الضخم الذي يتم في منطقة ديمونا بالنقب ليس مصنعاً للنسيج أو محطة للمياه، إنما هو عبارة عن جامعة علمية تختص بدراسة طبيعة الحياة في المناطق الصحراوية، وأن بها المعامل التي تهتم بظواهر الحياة في هذه المناطق، وأنها تحتوي على تخصصات مختلفة، ولهذا يبدو البناء ضخماً. وسوف نعود إلى مناقشة الموقف الأمريكي في حينه.

ويساق تبريراً لموقف فرنسا رغبتها في الانتقام من الموقف العربي، بزعامة مصر المؤيدة للثورة الجزائرية الوليدة، والغضب الفرنسي من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا في المجال النووي، في الوقت نفسه الذي رفضت فيه إقامة مثل هذه العلاقة مع فرنسا. فقد تيقن الجنرال ديغول من ضرورة استقلالية القرار النووي الفرنسي عن الولايات المتحدة الأمريكية، فزاد من تعاون فرنسا مع إسرائيل في هذا المجال، وتذهب الشواهد العملية إلى أن ديغول سمح للعلماء الإسرائيليين باكتساب الخبرة حتى حضور التفجيرات النووية التي أجرتها فرنسا في الصحراء الجزائرية حتى تستقل فرنسا برادعها النووي الخاص بها، وتتمكن إسرائيل، بالتبعية، من قطع خطوات واسعة على طريق التسلح النووي. وبالقطع، فإن بناء المفاعل النووي الفرنسي في ديمونا ومكوناته ذات التقنية العالية، التي لا يستطيع أحد إنكارها يعد

الثمرة الأكبر للتعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي في المجال النووي. علاوة على المساعدات الفنية الفرنسية القيّمة التي قدمتها فرنسا في عام ١٩٦١ ببيع إسرائيل ٧٢ قاذفة مقاتلة من طراز «ميراج ـ ٣ سي» قادرة على حمل الأسلحة النووية، علاوة على تعاون فرنسا مع إسرائيل في إنتاج الصاروخ «أريحا» القادر على حمل الرؤوس النووية، عام ١٩٦٦، المنتج بالاتفاق مع شركة داسو الفرنسية.

٥ ـ التعاون الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجـال النـووي

إذا كان الدور الفرنسي دوراً مؤثراً في المجال النووي، فإن الدور الأمريكي لا يمكن إنكاره، ويمكننا أن نقسم هذا الدور إلى دور إيجابي وآخر تضليلي، وبخاصة للقوى العالمية والإقليمية المهتمة.

فبالنسبة للدور الإيجابي، أمدت الولايات المتحدة إسرائيل بخبرتها النووية عن طريق علماء الذرة الأمريكيين الذين تعاونوا مع إسرائيل، وأيضاً عن طريق البعثات التي كانت تستقبلها المعاهد والمختبرات البحثية المختلفة، وبخاصة تلك التي كانت تحت رئاسة أو إشراف علماء يهود أمريكيين. ولكن الأهم هو بناء أول مفاعل نووي بحثي المعروف بمفاعل ريشون ليزيون عام ١٩٥٤ بقوة ٨ ميغاوات لإنتاج النظائر المشعة أساساً. وكان لتشغيله فضل كبير على تقدم البحث العلمي في إسرائيل. ثم تصميم وبناء مفاعل بحثي آخر هو مفاعل النبي روبين بطاقة ٢٥٠ كيلووات لإنتاج الطاقة الكهربية وتحلية مياه البحر، ومسرّع التخنيون الذري بقوة ٧٠٣٥ إلكتروفولت والمسرّع النووي التدريبي في معهد وايزمان برحبوت، وبناء المفاعل الذري المعروف بناحال سوريق ومعمل الفصل النووي الحار التابع له.

وقد سمحت عمليات انتقال التقانة الأمريكية، إما بموافقة الحكومة الأمريكية أو عن طريق عملاء لإسرائيل، بأن تخطو إسرائيل خطوات كبيرة في اتجاه امتلاك الأسلحة النووية.

ولكن الدور الأمريكي الأهم الذي استمر منذ الخمسينيات حتى الآن، هو التضليل المتعمد من قبل الإدارة الأمريكية، التي قبلت به التفسير الإسرائيلي بخصوص إخفاء حقيقة مفاعل ديمونا، لأن إسرائيل كانت تخشى في حالة افتضاح أمره أن تدرج البلدان العربية الشركات العاملة في بناء المفاعل في سجلات المقاطعة العربية. وعندما قابل الرئيس الأمريكي جون كينيدي رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون في فندق والدروف أستوريا في نيويورك في شهر أيار/مايو ١٩٦١ أعرب الرئيس الأمريكي عن قلق الإدارة الأمريكية إزاء المعلومات المتوفرة والمؤكدة حول طبيعة المفاعل النووي في

ديمونا، وطالب كينيدي بإخضاع المفاعل لتفتيش «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ولكن الجدل بين الرجلين لم يسفر إلا عن حل وسط، بالموافقة على قيام الولايات المتحدة، وليس الوكالة الدولية للطاقة بإجراء التفتيش طبقاً للشروط التي تحددها وزارة الدفاع الإسرائيلية[41]، وقد حصلت إسرائيل على ثمن الموافقة على هذا الإجراء بموافقة الإدارة الأمريكية على تزويدها بصفقة صواريخ هوك مضادة للطائرات، ومع ذلك فقد كان عمل لجنة فلويدكلر، التي تولت التفتيش على مفاعل ديمونا، صورياً.

وإثر ذلك قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دين راسك في ١٥ أيار/مايو ١٩٦١ بإرسال رسالة سرية إلى وزير الخارجية المصري آنذاك، دكتور محمود فوزي، قال فيها على الرغم من أن مفاعل ديمونا سوف ينتج كميات صغيرة من البلوتونيوم، إلا أن العلماء الأمريكيين لم يجدوا أي دليل على أن إسرائيل لديها نية لإنتاج السلاح النووي، ويسعدني أن أكرر لكم تأكيداتي الشخصية، التي نقلتها للسفير المصري، باقتناع الحكومة الأمريكية بأن المفاعل النووي في ديمونا هو لأهداف سلمية فقط. والخطاب يحمل الجانب التبريري والدفاع الأمريكي المستمر عن إسرائيل، مقابل المخاوف التي أبدتها الأوساط العربية والدولية إزاء تصاعد احتمالات إنتاج إسرائيل السلاح النووي، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها المساند لإسرائيل حتى ان هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية في عهد حكومة الرئيس ريتشارد نيكسون قام في عام ١٩٦٩ بإلغاء عمل لجنة التفتيش الأمريكية. وفي عام ١٩٦٨ كشف تقرير لمكتب المباحث الفيدرالية الأمريكية (F.B.I.) عن أعمال التهريب التي قامت بها إحدى الشركات الأمريكية وتدعى «NUMEC» حددت إطار عملها في مجال تصنيع المواد والمعدات النووية، فطبقاً لاتفاق مع لجنة الطاقة الذرية، فإنه يحق لبعض الشركات حيازة ومعالجة المواد النووية التي يمكنها الحصول عليها من اللجنة، حتى يمكنها تحويلها إلى وقود للمفاعلات النووية التي تشرف عليها، ثم تعيد هذه الشركات بقايا الوقود النووي إلى لجنة الطاقة الذرية الأمريكية التي كانت تعهد إلى شركة نيميك ضمن ما تعهد إليه من شركات لمعالجة النفايات النووية وفصل اليورانيوم والبلوتونيوم خلال شهرين على الأكثر، وإعادة المواد المستردة إلى لجنة الطاقة الذرية. وبعد ثلاث سنوات من عمل الشركة التي أنشئت في عام ١٩٥٧ اكتشفت لجنة تفتيش شكّلها مكتب نيويورك التابع للجنة، أن الشركة لم تورد المواد المستردة كلها، وأن مدير الشركة زالمان شابيرا قد أخفى العديد من الأرطال من اليورانيوم المخصب، وأن معظمه مملوك للحكومة الأمريكية، وأنه قد ذهب إلى إسرائيل. ومع ذلك فقد تمت التغطية على هذه الفضيحة في إطار الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل، وجاء ذلك

---

(٤١) عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، ص ٨٥.

بتعليمات مباشرة من هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي في ذلك الوقت، وجون أرلنغمان مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الداخلية. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، تأكدت المعلومات الخاصة بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية من خلال وثيقة للمخابرات المركزية الأمريكية نشرت طبقاً لقانون حرية الصحافة من أن وكالة المخابرات المركزية (CIA) قد أيقنت في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ تملك إسرائيل لعدد يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ قنبلة نووية[٤٢]. ورغم ذلك فقد استمرت سياسة الإدارة الأمريكية في عدم التعليق على هذه الأنباء، والتعتيم عليها، على الرغم من أنه قد ثبت للإدارة الأمريكية تهديد إسرائيل الفعلي باستخدام قنابلها النووية في حرب تشرين الأول/أكتوبر، مما حداها على فتح مخازنها الاستراتيجية لإرسال السلاح إلى إسرائيل، والذي بدأ في التدفق في الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ حتى تمنعها من استخدام سلاحها النووي. وفي إجابة ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي، إبان حرب الخليج الثانية، رداً على سؤال وجهته إليه محطة «CNN» الأمريكية، في الثالث من شباط/فبراير ١٩٩٠ عن احتمال استخدام إسرائيل الأسلحة النووية التكتيكية في حالة تعرّضها لأي عدوان من قبل العراق، أجاب بوضوح تام: ان هذا الأمر على الإسرائيليين أن يقرروه بأنفسهم، مما يعني ضمناً المعرفة اليقينية للإدارة الأمريكية بامتلاك إسرائيل السلاح النووي.

٦ ـ التعاون الإسرائيلي مع جنوب أفريقيا

إن العلاقات ما بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في ظل نظامها العنصري السابق كانت علاقات متميزة بين نظامين عنصريين يعلمان أن القوة، والقوة الغاشمة بالذات، هي الأسلوب الأمثل للحفاظ على ذاتيتهما.

وإذا كنا قد تحدثنا عن تطور الاقتراب الإسرائيلي من إنتاج وامتلاك السلاح النووي، فإن جنوب أفريقيا اقتربت هي الأخرى من الاهتمام بالأبحاث النووية من خلال اكتشاف خام اليورانيوم في أراضيها، وإقليم ناميبيا الذي كان خاضعاً لسيطرتها. وأصبحت جنوب أفريقيا في بداية الستينيات من أهم دول العالم إنتاجاً لليورانيوم (حوالى ١٦ بالمئة من الإنتاج العالمي).

ورغم أن جنوب أفريقيا كانت قد وقّعت اتفاق الحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو والفضاء وعلى سطح الأرض في عام ١٩٦٣، إلا أنها امتنعت عن توقيع اتفاق منع انتشار الأسلحة النووية. ولم تخضع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة

---

(٤٢) سعيد، «استراتيجية إسرائيل النووية،» نقلاً عن: *Facts on File* (9 February 1978), p. 8.

الذرية، وامتنعت عن تأييد فكرة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية[٤٣].

وقد وضح تصميم حكومة جنوب أفريقيا على تملك أسلحة نووية، وتزايد تعاونها مع إسرائيل، من خلال تبادل الخبرات النووية والحصول على الوقود النووي الذي يحتاجه مفاعلها من جنوب أفريقيا. وانتقل هذا التعاون إلى مرحلة جديدة بعد ما فكرت إسرائيل في إطار قيامها بتطوير قدراتها النووية وإنتاج قنابل تقنية.

فقد قامت دلائل قوية على قيام إسرائيل بإجراء تجربة نووية بالاشتراك مع جنوب أفريقيا في منطقة تبعد حوالى ألف كيلومتر من الشواطئ الأفريقية بالقرب من جزيرة تابعة لجنوب أفريقيا تسمى «جزيرة ادوارد». وكان التفجير فوق المحيط الهادئ على ارتفاع حوالى ٢٦ ألف قدم بقوة من ٢ ـ ٤ كيلو طن، وذلك في الساعة الواحدة بتوقيت غرينتش من صباح الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩. وقد اكتشفه القمر الصناعي الأمريكي فيلا (Villa) المزود بمقياسين لرصد الانفجارات النووية، كما رصده المرصد الأمريكي في بورتوريكو. ولأن الرئيس جيمي كارتر خشي من الإفصاح عن طبيعة الانفجار، فقد صدر بيان من البيت الأبيض عقب النشر عن هذا الانفجار بأن سببه مرور ثيزكين بسرعة كبيرة، الواحد تلو الآخر، وليس نتيجة إجراء تجربة نووية. وألقى المستشار العلمي للرئيس كارتر بظلال الشك على الموضوع، ونسب ذلك إلى خلل في أجهزة الرصد بالقمر الصناعي ولذا فهو لا يستطيع أن يجزم بحدوث التفجير أو أن ينفيه، لقلة المعلومات[٤٤]. ويبدو أن كارتر قد خشي على فشل المفاوضات بين مصر وإسرائيل من جهة، ولأنه كان يريد ألا يغضب اليهود وبخاصة في ضوء أن عام ١٩٨٠ كان عام الانتخابات. وقدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) أن انفجار ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ نتج عن إطلاق قذيفة نووية من مدفع عياره ١٥٥ملم إنتاج أمريكي، وأن الانفجار كان تجربة مشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، لتجربة أحد النظم التكتيكية المتطورة.

وإثر مناقشات تمت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع، أصدرت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ ـ أي بعد شهرين من الأخبار التي وردت عن التجربة المشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ـ قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء لعمل تحقيق حول تحديد مدى قدرة إسرائيل في المجال الذري، مسترشدة بالحقائق والشواهد التي تم تجميعها حول البرنامج الإسرائيلي الخاص بالتطوير النووي. وقد

---

(٤٣) يحيى الشيمي، «إجراء التجارب على الأسلحة النووية ودور إسرائيل في جنوب أفريقيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٤٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

قدمت لجنة الخبراء تلك تقريرها في التاسع عشر من حزيران/يونيو ١٩٨١ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي جاء فيه: «إن الغموض الذي تحيط به إسرائيل جهودها في المجال النووي يجعل من الصعب الجزم بامتلاكها أسلحة نووية. ولكن الأمر الذي لا شك فيه أنه إن لم تكن إسرائيل لديها قنابل ذرية فإن لديها القدرة على تصنيعها في فترة زمنية وجيزة»(٤٥).

واستمر التعاون بين جنوب أفريقيا وإسرائيل في مجال التطوير الخاص بالرؤوس النووية وتبادل الخبرات بين البلدين حتى بداية التسعينيات. وحتى قيام حكومة جنوب أفريقيا الجديدة بقيادة نيلسون مانديلا.

ولم يكن التعاون مع فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا، هو المجال الوحيد للتحرك الإسرائيلي في الاتجاه النووي، إنما هناك العديد من الدلالات التي تثبت أن إسرائيل مدت مظلة تعاونها مع دول أخرى مثل كندا والبرازيل والأرجنتين والغابون لتوفير الخامات والخبرات اللازمة لمفاعلها النووي في ديمونا. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل تخطاه إلى تبادل الخبرات وتقديم الدعم إلى البرنامج القومي الهندي. وقد بدأت هذه الاتصالات في فترة مبكرة، ولكنها نشطت في أعقاب تدمير إسرائيل المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، ورغبة بعض الهنود في حث إسرائيل على القيام بعمل مماثل لضرب المفاعل النووي الباكستاني. وقد اقترح د. ديساي، وهو أحد العلماء الهنود وكان شقيقاً لموراجي ديساي زعيم الحزب الهندوسي المتطرف في الهند (جاناتا)، وهو الحزب المنافس لحزب المؤتمر الهندي، قيام طائرات إسرائيلية بضرب المفاعل الرئيسي الباكستاني في ذلك الوقت، الموجود في كراتشي وقوته ١٢٥ ميغاوات، وإنتاجه السنوي من البلوتونيوم ثلاثون كيلوغرام. على أن تنطلق الطائرات الإسرائيلية من مطار بومباي الهندي، أو من قواعدها في إسرائيل، على أن يتم تزويدها بالوقود في الجو فوق منطقة الخليج العربي من طائرات تتمركز في مطار بومباي. وقد سارعت الهند إلى نفي هذا الأمر وأنكرت أي علم لها بهذه الخطة.

وفي أعقاب قيام باكستان بتفجيرها النووي في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، عادت المخاوف مرة أخرى من قيام إسرائيل بضرب المفاعلات النووية الباكستانية، خوفاً من انتقال الخبرة النووية أو السلاح النووي إلى البلدان العربية أو الإسلامية الأخرى، وبخاصة إيران.

---

(٤٥) المصدر نفسه.

٧ ـ توفير الوقود النووي

وإذا انتقلنا إلى العنصر الثالث وهو توفير الوقود النووي، فإن المفاعل «ديمونا» كان يحتاج أربعة وعشرين طناً من اليورانيوم لتشغيله كل عام. وإذا كانت الاتفاقات مع فرنسا المتعلقة بتشغيل المفاعل تكفل توفير الوقود اللازم للمفاعل، فإن المشكلة التي ظهرت بالنسبة لإسرائيل جاءت في أعقاب فرض الجنرال ديغول في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، حظراً على تصدير السلاح إلى إسرائيل، لأنها البادئة بالعدوان على البلدان العربية، وقطع كل أشكال التعاون النووي. وهنا وجدت إسرائيل أنها لا تستطيع توفير ما يحتاجه المفاعل من وقود سنوياً، حيث يحتاج إلى ما يقرب من أربعة وعشرين طناً من اليورانيوم كل عام، وأن معظم ما تحتاجه إسرائيل يأتي من الخارج.

وقد حصلت إسرائيل على ما تحتاجه من خام اليورانيوم، المستخدم كوقود في مفاعلها، بالاستيراد من الدول الصديقة مثل كندا والبرازيل والغابون وأفريقيا الوسطى. وبالقطع، كانت جنوب أفريقيا هي الدولة الأهم في هذا المجال. ولأن السوق العالمية لهذه المواد يُخضع لرقابة متعددة سواء من وكالات متخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو لمراقبة أجهزة المخابرات للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي عن طريق حركة انتقال الوقود النووي يمكن معرفة توجهات الدول وحساب قدراتها، أو معرفة تلك الدول التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، ولذا فهي سوق مغلقة ـ وليست سوقاً مفتوحة ـ يمكن تداول البيع أو الشراء فيها بسهولة ويسر. ولكل هذه الأسباب لجأت إسرائيل إلى خرق القانون والعرف الدوليين، والقيام بعمليات سرقة الوقود النووي، ومن هذه العمليات ما سبق أن أشرت إليه، والمعروف بالعملية «نيميك» نسبة إلى اسم الشركة التي أتمتها أوشابيرا نسبة إلى زالمان شابيرا صاحب هذه الشركة، التي حصلت فيها إسرائيل على عدة أرطال من اليورانيوم المسروق من الولايات المتحدة الأمريكية. أما العملية الثانية، أو لنقل الأولى، فكانت ما عرف في الأدبيات التي تناولتها بالعملية بلومبات (Bloombate Operation) ـ التي قامت فيها إسرائيل بمساعدة من ألمانيا الغربية آنذاك بعملية احتيال كبرى للحصول على الوقود النووي. حيث عرضت إحدى الشركات البلجيكية في عام ١٩٦٨ كمية من خام اليورانيوم للبيع تقدر بحوالى ٢٠٠ طن متري (مئتي طن متري)، ولم يكن مسموحاً لدول الشرق الأوسط، وخاصة إسرائيل، التقدم لشراء هذه الكمية، نظراً للحظر المفروض على هذه الدول من الجماعة الأوروبية[٤٦]. وتقدمت شركة مسجلة في ألمانيا الغربية للشراء تدعى شركة أسمرا

(٤٦) *Facts on File* (7 May 1977), p. 335.

للكيميائيات (Asmara Chemical Company). ولم تكن هذه الشركة سوى إحدى الشركات الإسرائيلية التابعة لجهاز «الموساد» أو المخابرات الخارجية الإسرائيلية. ووفرت شركة أسمرا سفينة نقل ألمانية غربية تسمى شيرزبيرغ وتوجهت إلى ميناء انتويرب البلجيكي وحملت خام اليورانيوم بعد تعبئته في برميل كتبت عليها «بلومبات»، وهي التي تنسب إليها العملية. وتوجهت السفينة إلى البحر المتوسط لتوصيل الشحنة إلى ميناء جنوا الإيطالي لإعادة معالجتها. ولكن الذي حدث هو أنه في السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ توقفت السفينة الألمانية في عرض البحر المتوسط ونقلت شحنتها إلى سفينة أخرى توجهت إلى جهة غير معلومة، عرف في ما بعد أنها إسرائيل. أما السفينة الأخرى «شيرزبيرغ» فقد توجهت إلى ميناء «الإسكندرونة» التركي[٤٧].

ومنذ ذلك الوقت، وتجنباً لما أثارته «عملية بلومبات» من مواجهات بين إسرائيل والجماعة الأوروبية والمجتمع الدولي، وسببت إحراجاً ـ محدوداً بالطبع ـ لأصدقاء إسرائيل وحلفائها، فقد كثفت إسرائيل من جهودها لتوفير خام اليورانيوم اللازم كوقود لمفاعلها، وأنشأت ثلاثة مصانع لإنتاج حمض الفوسفوريك؛ مصنعان في حيفا، والثالث في النقب. ذهبت التقديرات أنه يمكن إسرائيل بهذه الطريقة من توفير ما يقرب من ٤٥ ـ ٥٠ طناً من خام اليورانيوم سنوياً، أو مضاعفاتها أي من ٩٠ ـ ١٠٠ طن[٤٨]. وهذه الكميات تعادل من ضعف إلى ضعفين ما يحتاجه مفاعل ديمونا (يحتاج من ٢٤ ـ ٢٥ طن خام يورانيوم سنوياً) وهو ما يحفز إسرائيل على بناء مفاعل ذري آخر يمكنه استغلال فائض الوقود الخام الذي تستخرجه، وبخاصة أنها يمكن أن توفر مكونات المفاعل إما استيراداً أو إنتاجاً، نظراً لتقدمها التقاني في هذا المجال، أو تسعى إلى تسويق اليورانيوم الفائض إلى بلدان تحتاجه، مثل الهند، وهو ما يفسر، في جانب، العلاقات الوثيقة بينهما في المجال النووي، وخاصة في ضوء أن البلدين لا يخضعان للتفتيش أو المراقبة الدولية لعدم انضمامهما حتى الآن إلى معاهدة حظر أو منع الانتشار النووي. ويتوفر خام اليورانيوم في إسرائيل في أورن وعين ياهاف، عراد، الوادي الصغير، وادي نسين، ميشار[٤٩].

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) شلومو أهرونسون، «خطوط للمناقشة في القضية النووية،» في: موشي ليساك وباروخ كاني - باز، محرران، **إسرائيل تدخل الألفية الثالثة** (تل أبيب: ماجنس، ١٩٩٦)، ص ٢٥٥.

(٤٩) زيف فلناي، **أطلس إسرائيل الحديث من عصر التوراة إلى الوقت الحاضر**، ط ١٠ (القدس: مطابع جامعات إسرائيل، ١٩٨٨)، ص ٢٤.

٨ ـ المفاعلات النووية وملحقاتها في إسرائيل

أشرت مسبقاً إلى أن إسرائيل امتلكت بعض المفاعلات قبل امتلاكها لمفاعل ديمونا الفرنسي. وهنا أعرض لهذه المفاعلات طبقاً للمتاح من المعلومات وملحقاتها التي قد أقيمت معها أو أضيفت إليها في ما بعد، اقتراباً أكثر من تحديد ملامح البرنامج النووي الإسرائيلي وتقدير أبعاده، والوصول إلى مدى قدرة هذا البرنامج على إنتاج السلاح النووي. وهنا أتناول هذه المنشآت تاريخياً، وليس ارتباطاً بالقدرة أو الإمكانية أو الأهمية:

ـ **المفاعل النووي ريشون ليزيون**(٥٠): هو مفاعل حراري غير متجانس قامت بتصميمه عام ١٩٥٤ شركة «أتومكس» الأمريكية، وتم افتتاحه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ وبدأ تشغيله في عام ١٩٥٨ بهدف إنتاج النظائر المشعة والبحث العلمي ـ ويستخدم اليورانيوم الطبيعي بنسبة ٨٠ بالمئة ويورانيوم ٢٣٥ بنسبة ٢٠ بالمئة. ويستخدم الماء الثقيل كمعدل ومهدئ لتفاعلات قلب المفاعل. وقد بلغت تكاليفه عند إنشائه اثنين وأربعين مليون دولار، وهي قيمة كبيرة إذا تم تقديرها بالسعر الحالي للصرف. ويكتسب اسمه من اسم المدينة التي أقيم بها وهي ريشون ليزيون بالقرب من ميناء حيفا. ومنذ افتتاح المفاعل وهو يجذب العناصر الشابة من الباحثين الإسرائيليين في المجال النووي.

ـ **مفاعل ناحال سوريق (سوريك)**(٥١): يقع في وادي نهر سوريق بالقرب من قرية ناحال سوريق الواقعة بالقرب من شاطئ البحر المتوسط. يطابق في تصميمه مفاعل «ريشون ليزيون» وهو أمريكي الإنتاج، وبدئ في بنائه في أيلول/سبتمبر ١٩٥٧ وانتهى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ وافتتح رسمياً في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، وبدأ تشغيله في عام ١٩٦٠، وأشرفت على التصميمات والإعداد والبناء وبدء التشغيل مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية الحكومية. وقد بلغت طاقته الإجمالية عند بداية التشغيل ميغاواتاً واحداً، ارتفعت عام ١٩٦٩ إلى خمسة ميغاوات. وأفادت التقارير التالية أن طاقته قد ارتفعت لتصل إلى ٨ ميغاوات. وقد استفادت إسرائيل كثيراً من هذا المفاعل الذي يخضع للتفتيش الدولي بحسب الاشتراط الأمريكي. فقد وفر لإسرائيل الاتصال بالهيئات العلمية سواء العالمية أو الأمريكية في غطاء رسمي. وقد تمكنت إسرائيل وعلماؤها من الحصول على المعلومات المفيدة من خلال الأبحاث المشتركة التي كانت بين علمائها والعلماء الذين تدعوهم سواء عن طريق الوكالة

(٥٠) Jabber, *Israel and Nuclear Weapons: Present Option and Future Strategies*, p. 8.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٩.

الدولية للطاقة أو مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية والوقود المستخدم في المفاعل النووي هو اليورانيوم المخصب، والماء العادي المضغوط بالتبريد، ومحلول عضوي كمعدل. ويتم استخدام الليزر في عملية التخصيب لليورانيوم. ويستخدم المفاعل لإنتاج النظائر المشعة والبحوث النووية. ولا ينتج المفاعل البلوتونيوم، وبالتالي لا يستخدمه لإعادة اليورانيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتراقه بحسب اتفاقها مع إسرائيل على ذلك، طبقاً للاتفاقيات الدولية. ويشتمل مركز ناحال سوريق العلمي على قسمين رئيسيين هما: المنطقة الباردة وتضم مساكن العاملين والعلماء، ولا تقل مسافة ابتعادها عن أي نشاط علمي عن ثلاثة كيلو مترات. أما المنطقة الثانية فتسمى بالمنطقة الساخنة أو (الحارة) وتتضمن المفاعل النووي نفسه وباقي المعامل، وعلى رأسها المعمل الحار (الساخن).

تلك المعامل الحارة تستخدم أساساً إما لإثراء اليورانيوم ٢٣٥ ليرتفع من ٠,٧ بالمئة ليصل إلى ٩٠ بالمئة، وبذلك يكون صالحاً للاستخدام في جميع القنابل الانشطارية النووية، وأيضاً، فإن تلك المعامل تستخدم لعمليات فصل البلوتونيوم ٢٣٩ وتنقيته من الشوائب حتى يمكن استخدامه في عمليات صنع القنابل النووية. ويشتمل مفاعل ناحال سوريق على معمل حار (معمل للفصل)، تم بناؤه في عام ١٩٦٦ بمعرفة هيئة الطاقة الذرية الأمريكية. وهو يقوم بعمليات فصل البلوتونيوم من الوقود المحترق بعمليات كيميائية معقدة. وقد تمكن العلماء الإسرائيليون بواسطة استخدام نتائج هذه العمليات من استخدامها للقيام بعمليات فصل البلوتونيوم وتطبيقها في المعمل الذي تم بناؤه في ديمونا.

ومفاعل ناحال سوريق وفّر لإسرائيل الصفة الرسمية في تعاملاتها النووية، وأعطاها فرصة كبيرة للحصول على خدمات ومساعدات في المجال النووي سواء من الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الذرة من أجل السلام ـ الذي في إطاره تم بناء المفاعل نفسه. وقد تمكنت إسرائيل من الاستفادة بنصيب وافر من هذا البرنامج، بحكم العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتدريب العلماء الإسرائيليين في المعامل ومراكز الأبحاث الأمريكية على أحدث التقنيات في المجال النووي، أو من خلال المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مفاعل ديمونا: كان هذا المفاعل ثمرة اتفاق الحكومة الفرنسية والإسرائيلية، وكمكافأة لاشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، مع كل من فرنسا وبريطانيا. وكان الاتفاق الأصلي ينص على مفاعل ذي طاقة ميغاوات واحد، ارتفعت لتكون عشرة ميغاوات، ولكن عند التشغيل وصلت طاقته إلى أربعة وعشرين

ميغاوات[٥٢]. وبناءً على اتفاق تنفيذي بين الجانب الفرنسي والإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ بدأت الاستعدادات في إسرائيل لبناء المفاعل وفي شباط/ فبراير ١٩٥٨ بدأ العمل في المركز النووي الضخم في منطقة ديمونا بصحراء النقب، وعلى بعد أربعة كيلومترات من بلدة ديمونا وثلاثين كيلومتراً جنوب شرق بئر السبع عاصمة النقب. وقد أحاطت إسرائيل العمل في المركز بسرية تامة حتى عن حليفها الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية، وتضاربت التصريحات الإسرائيلية حول طبيعة العمل في المكان، فتارة تعلن أنه مصنع للنسيج وأخرى تعلن أنه محطة ضخمة للمياه، وثالثة أنه جامعة علمية متخصصة لدراسة الصحراء. وكانت بداية تركيب المعدات الفنية عام ١٩٦٠، وبدأ تشغيله في عام ١٩٦٢، وأنتج البلوتونيوم ٢٣٩ في عام ١٩٦٤. وتصميم المفاعل فرنسي. وقد شارك العلماء الفرنسيون في الإشراف على بنائه وتشغيله. ويستخدم المفاعل اليورانيوم الطبيعي كوقود نووي، والماء الثقيل كمهدئ ومبرد. وارتفعت طاقته إلى سبعين ميغاوات. وأخيراً وصلت إلى مئة وخمسين ميغاوات. وقد استهدف إنشاء المفاعل استقلالية الخيار الإسرائيلي، بامتلاك القدرة على إنتاج الوقود النووي اللازم لصنع الأسلحة النووية، كما أن المفاعل يستخدم في الأبحاث. والمفاعل لا يخضع لإشراف وكالة الطاقة الدولية، فقد عارضت إسرائيل ذلك وامتنعت عن توقيع أي اتفاقيات دولية تحدّ من إشرافها المستقل على المفاعل. ورغم أن إسرائيل، وتحت ضغط الإدارة الأمريكية، سمحت بعد إنشاء المفاعل بحوالى سنتين لفريق من المفتشين الأمريكيين بالتفتيش على المفاعل، ورغم القيود التي فرضتها على فريق التفتيش، إلا أنها منعته نهائياً في عام ١٩٦٩.

أما المفاعل الرابع والأخير فهو مفاعل **النبي روبين**، وقد بدأ إنشاؤه في بداية عام ١٩٦٦، وهو من تصميم أمريكي، وبنته شركة الفومكس التي بنت مفاعل ريشون ليزيون وناحال سوريق من قبل. وطاقة المفاعل تبلغ ٢٠٥ كيلووات حراري.

ويستخدم المفاعل اليورانيوم الطبيعي كوقود، والغرافيت كمعدل، وثاني أكسيد الكربون والهواء المضغوط كمبرد، وقد أقامته إسرائيل بغرض تحلية مياه البحر واستخدامه في إنتاج الطاقة. ويخضع المفاعل للتفتيش، حسب طلب الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الأقسام الأخرى من الإمكانيات الخاصة بالإنتاج النووي فهي المسرعات النووية، وهي جزء مكمل للمفاعلات النووية وتستخدم لتسريع النيوترونات

(٥٢) Shlomo Aronson, *Israel's Nuclear Options,* ACIS Working Paper; 7 (Los Angeles, CA: University of California, Center for Arms Control and International Security, 1977), p. 10.

لاستخدامها في قصف الوقود النووي داخل المفاعل. والمسرعات النووية كلها توجد في الجامعات والمعاهد العلمية، وهي ملك لها، بعكس المفاعلات التي تمتلكها الحكومة الإسرائيلية. والمسرعات النووية في إسرائيل هي: المسرع النووي في حيفا بمعهد «التخنيون»، وافتتح في أيار/مايو ١٩٥٥، والمسرع النووي رحبوت (معهد وايزمان) وقد افتتح في أيلول/سبتمبر ١٩٥٦، والمسرع النووي بالجامعة العبرية بالقدس وافتتح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧، مسرع تل أبيب النووي (جامعة تل أبيب) وقد افتتح في آذار/مارس ١٩٥٩، المسرع النووي في القدس (المختبر الفيزيائي الإسرائيلي) وافتتح في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢[٥٣].

٩ ـ التجارب النووية

لا بد لأي سلاح جديد سواء أكان تقليدياً أو غير تقليدي من تجريب. وللتجارب النووية كما مارستها الدول المالكة للقوة النووية أهداف فنية وعسكرية أهمها: التأكد من قابلية الرأس النووية للانفجار، والحصول على نتائج متوالية في إطار تطوير نوع جديد، قياس الآثار التدميرية للأسلحة النووية، التأكد من استمرار قابلية الأسلحة النووية للانفجار.

فإذا كانت هذه هي الأبعاد التي ترتبط بإجراء التجارب النووية، فإن العالم قد فوجئ بإعلان عن قيام الهند في الحادي عشر من أيار/مايو ١٩٩٨ باختبار ثلاث قنابل نووية من عيار ٤٥ كيلوطن (قنبلة هيروشيما العيارية ٢٠ كيلوطن)، وقنبلة انشطارية من عيار ١٠ كيلوطن، و٢ كيلوطن للقنبلة منخفضة العيار. وبعد يومين عادت لتعلن عن إجراء تفجيرين نوويين لقنبلتين منخفضتي العيار (تكتيكية) بقوة ٠,٠٥ و٠,٣ كيلوطن. ولأن الموقف يرتبط باعتبارات سياسية حساسة في منطقة شبه القارة الهندية، فقد بادرت باكستان إلى إجراء سلسلة تفجيراتها النووية في الثامن والعشرين من أيار/مايو من الشهر نفسه الذي أجرت فيه الهند تجاربها. أي أن كلا البرنامجين الهندي والباكستاني كان جاهزاً ومستعداً للتجريب. واللافت أيضاً أن كلتا الدولتين أجرت سلسلة من التجارب المتتالية، تجارب اليوم الواحد، على أنواع مختلفة، وبخاصة ذات العيارات المصغرة. وهو ما يوضح أن الدولتين قد أجرتا تجاربهما ـ افتراضاً ـ بمجرد توصلهما إلى الكتلة الحرجة معملياً وحسابياً، من خلال ما توفر من معلومات بطرق مختلفة.

وبالقطع، فإن هذين النموذجين، الهندي والباكستاني، يوضحان إلى أي مدى وصل التقدم التقني وأصبح قادراً على إبداع الأشياء ـ وبخاصة أجهزة المحاكاة

(٥٣) Jabber, Ibid., p. 11.

(Simulators). لقد كان الفكر العسكري يرتبط أساساً بالتجربة لإقرار صلاحية إنتاج السلاح وتطويره ولكن الحسابات سوف تختلف كثيراً بعد تجارب الهند وباكستان. أما إسرائيل فقد دخلت المجال النووي قبل كل من الدولتين، وانها بالتالي قد استعاضت من تجاربها النووية بالخبرة التي أتاحتها لها التقنية الغربية. ويمكننا أن نحدد بعض الملامح التي اعتمدت عليها إسرائيل في مجال تجريب سلاحها النووي نظرياً وهي: حالة توفر المعلومات التفصيلية حول تصميمات أسلحة مماثلة جربت من قبل والحالة الأخرى: توفير أجهزة حديثة تعين على إجراء عمليات معقدة، وتوفير قاعدة المعلومات التي يوفرها التفجير النووي، وهذه الأجهزة وفرتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إمدادها بأجهزة الكمبيوتر العملاقة (Super Computers). ومع ذلك، فإن المعلومات المتوفرة تفيد أن إسرائيل قد أجرت بعض التجارب النووية مثلما حدث عام ١٩٦٦ في صحراء النقب. كما قامت بالتعاون مع جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ بتجربة أخرى، إبان حكم الليكود، وما أوردته الأنباء من إجراء تجربة في نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٨. وآخر تلك التكهنات حول تجارب إسرائيل النووية، التفجير الذي تم يوم الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وأعلنت فيه أنه تفجير في قاع البحر الميت خاصّ بقياسات الزلازل، وتم تفسيره على أنه انفجار نووي، بحسب ما أوردته الأنباء.

وعلى هذا، فإن القنابل الانشطارية العيارية قد لا تحتاج إلى اختبار حيث ان تصميماتها شائعة وغير معقدة. أما بالنسبة للأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة النووية الحرارية (الهيدروجينية) فإنها تحتاج إلى اختبار، حيث إن تصميماتها معقدة بدرجة كبيرة لعمليات التصغير التي تحدث على الكتلة الحرجة. إلا أنه طبقاً للتجربة الباكستانية فقد أفادت المعلومات المتوفرة أن باكستان نجحت بتصغير الكتلة الحرجة حتى نصف كيلوطن، بما يمكن وضعها على الصواريخ أرض - أرض والمدفعيات صغيرة العيار عن طريق الحواسيب الضخمة التي وفرت عليها إجراء التجارب النووية. وقيل أيضاً إن إسرائيل تعاونت مع الهند في هذا الأمر حيث تتوفر هذه الحواسيب لإسرائيل وليس للهند. وقد أفادت الأنباء أن القنبلتين الصغيرتي القوة اللتين جربتهما الهند في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر إنما كانتا قنبلتين إسرائيليتين في طور التجريب، وساعد على ذلك أن الوقود النووي الذي تستخدمه الهند وإسرائيل واحد وهو البلوتونيوم ٢٣٩، أما الوقود النووي الذي تستخدمه باكستان فهو اليورانيوم ٢٣٥ المخصب.

١٠ ـ الحساب الكمي للرؤوس النووية الإسرائيلية

الرؤوس النووية هي المكون الرئيسي للسلاح النووي، حيث تتحدد العناصر الأخرى على أساسه. فإذا أشرنا إلى موضوع وسائل التوصيل أو قواعد إطلاقه فإننا لا

يمكن أن نتحدث عنها بمعزل عن المكون الرئيسي للسلاح النووي وهو الرأس النووية، التي تتحدد على أساس قوتها الأهداف التي تتعامل معها ارتباطاً بالعناصر السابقة، وبخاصة وسائل التوصيل ومسافات وقدرات هذه العناصر. والوسيلة الأفضل من بين عناصر التوصيل تتناسب مع المكون النووي والهدف المراد تدميره.

ولأن إسرائيل فرضت الإبهام على سلاحها النووي فإن التقديرات ستظل في محيط الصواب والخطأ ولكن الاقتراب من ذلك الأمر يتحدد طبقاً لعوامل على رأسها كمية الوقود التي تحصلت عليها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، إما إنتاجاً أو من الخارج، ونوعية هذا الوقود النووي الذي قد يكون البلوتونيوم ٢٣٩، إذا كان إنتاجاً، أو يورانيوم ٢٣٥ المخصب، إذا كان مستورداً من الخارج.

ويتحدد عدد الرؤوس النووية أساساً بحجم البلوتونيوم الذي أنتجته إسرائيل من مفاعلها النووي في ديمونا وعلى أساس أن سنة الإنتاج هي عام ١٩٦٤ وأن كمية الإنتاج ترتبط بقوة المفاعل وعدد أيام العمل في السنة على أساس أنها ٣٠٠ يوم والباقي أيام صيانة. وعلى أساس أن غرام البلوتونيوم ٢٣٩ يتم إنتاجه من قوة ١٠٠٠ كيلووات، ويكون حجم البلوتونيوم المستخرج = ميغاوات (حرارة المفاعل) × عدد أيام عمل المفاعل/ ١٠٠٠ = ٢٤ × ٣٠٠/ ١٠٠٠ = ٧,٢ كغم بلوتونيوم سنوياً.

وبما أن الكتلة الحرجة هي ٥,٧٩ كغم في حالة نقاء البلوتونيوم وقد تصل ١٠ كغم طبقاً للنقاء، فإن كمية ما ينتجه ديمونا في حالة نقاء البلوتونيوم ـ وهو الافتراض الفعلي ـ قنبلة نووية وثلث القنبلة، أي أن إسرائيل قادرة على إنتاج أربع قنابل عيارية كل ثلاث سنوات، ولأن الحساب الإنتاجي للمعامل يبدأ منذ عام ١٩٦٤ فتكون كمية البلوتونيوم المنتجة عن فترة ثبات قوة المفاعل ٢٤ ميغاوات هي ستة عشر عاماً، أي تكون ١٦ × ٧,٢ = ١١٥,٢ كغم. ولأن المفاعل، كما تردد، قد زادت قوته عام ١٩٨٠ إلى سبعين ميغاوات فتكون كمية البلوتونيوم المنتج = ٧٠ × ٣٠٠/ ١٠٠٠ = ٢١ كغم سنوياً. ولأن قوة المفاعل، وبناءً على معلومات موردخاي فانونو، قد زادت إلى مائة وخمسين ميغاوات، فتكون كمية البلوتونيوم المنتج = ٢١ × ٥ = ١٠٥ كيلوغرامات.

ومنذ عام ١٩٨٦ زادت قوة المفاعل إلى ١٥٠ ميغاوات، فيكون البلوتونيوم المنتج = ١٥٠ × ٣٠٠/ ١٠٠٠ = ٤٥ كغم سنوياً، وصلت في عام ١٩٩٩ (ثلاثة عشر عاماً) = ١٣ × ٤٥ = ٥٨٥ كيلوغراماً. فيكون إجمالي الناتج من مفاعل ديمونا (تقريباً) = ١١٥,٢ + ١٠٥ + ٥٨٥ = ٨٠٥,٢ كيلوغرام. وبما أن القنبلة العيارية تحتاج إلى ٥,٧٩ كيلوغرام، فيكون الناتج من القنابل العيارية حتى الآن افتراضاً حوالى ١٣٩ قنبلة عيارية من إنتاج البلوتونيوم الناتج من مفاعل ديمونا فقط،

غير ما تم رصده من تهريب لكميات اليورانيوم ٢٣٥ المخصب إلى إسرائيل.

وبالقطع، فإن الاقتراب الحسابي معتمداً على اقتراضات محددة ترتبط ارتباطاً وثيقاً، بمواقف نظرية، لا يمكن أن يؤدي إلى حساب دقيق لعدد الرؤوس النووية المتوفرة لدى إسرائيل، لأن الحسابات كلها تدور حول القنابل العيارية، وأن قياس الكم الحرج، يختلف بحسب درجة نقاء المادة المستخدمة، ولذلك لا نستطيع أن نضع أرقاماً ثابتة لتكون مرشداً لنا لعدد الرؤوس النووية. ولا سيما أن إسرائيل سعت لما يسمى بتقنية تعظيم الطاقة، وهي تقنية متفوقة جداً تقوم بها «الحواسب الضخمة»، ويمكن عن طريقها تخفيض الطاقة المستخدمة في القنبلة النووية إلى النصف، أو أقل من ذلك. وقد رأينا في تفجيرات الهند التي تمت في أيار/مايو ١٩٩٨ كيف أنها فجرت رأساً نووية بلغت قوتها ٣ كيلوغرام. وهذا التصغير بالقطع يخالف الحسابات تماماً.

وإسرائيل سوف تلجأ إلى القنابل التكتيكية أو الصغيرة لتعدد الأهداف المراد استخدامها ضدها، ولسهولة التعامل مع مثل هذا النوع من القنابل من حيث النقل والتخزين. ولذلك فإن عدد القنابل النووية الإسرائيلية، الذي تراوح ما بين ٤٠ إلى ٥٠ قنبلة أو رأساً نووية مبالغ فيه، بناءً على الاعتبارات التالية:

- ان القنابل والرؤوس النووية تحتاج إلى أسلوب معين من التخزين وإلى إمكانيات تقنية عالية وهي إمكانيات مكلفة جداً مادياً.

- طبيعة الأهداف التي يمكن تغطيتها لدى الخصم، وهذه الأهداف لا تتعدى من خمسين إلى سبعين هدفاً في جميع البلدان العربية المحيطة، أو في العمق العربي. وتتراوح ما بين منشآت وأهداف عسكرية، ومدن، ومواقع اقتصادية، وأهداف استراتيجية.

- أن الخصم العربي ـ لا يملك هذا السلاح، وبالتالي فإن الاستخدام سوف يكون أحادي الجانب.

- إن القنابل والرؤوس النووية تحتاج إلى مراجعة فنية موقوتة ـ وإعادة معايرة للوقود النووي وإعادته للمفاعل، وهي أمور مكلفة جداً.

- هذا علاوة على ما تحتاجه هذه الرؤوس من احتياجات للحراسة والحماية، تفرض مزيداً من الأعباء على جيش الدفاع الإسرائيلي.

لذلك، فإني أميل إلى محدودية احتفاظ إسرائيل برؤوس وقنابل نووية، وإنها لن تتعدى من خمسين إلى سبعين رأساً نووية. أما الوقود النووي المتوفر فإنه يمكن إيجاد السبل المناسبة لاستخدامه في مشاريع مستجدة، أو بالبيع لمن يحتاجه.

ومن حيث نوع القنابل التي تستخدمها إسرائيل، فإن القنابل الانشطارية النووية ستظل الأنسب، حيث تعتمد على عمليات الانشطار المتتالي، أما الهيدروجينية فإنها تعتمد على اندماج الذرات، وتسمى بالقنابل الحرارية. وتفيد التقارير الواردة، وأقوال فانونو، إلى امتلاك إسرائيل عدداً محدوداً من هذه القنابل. أما القنابل النيوترونية التي تعتمد على كمية الإشعاع، فإنه لم يتأكد امتلاك إسرائيل لها، وإن كان ليس هناك في المقابل ما ينفي ذلك، ولكننا نعود فنرجّح كفة القنابل النووية الانشطارية، وعدم استخدام إسرائيل للقنابل الحرارية أو النيوترونية ارتباطاً بالتكلفة الإنتاجية العالية التي يحتاجها هذان النوعان الأخيران قياساً بالقنابل الانشطارية، وكذلك ـ وهو الأهم ـ فإن معامل الأمان للاستخدام بالنسبة لإسرائيل أكبر في حالة استخدام القنابل النووية الانشطارية.

ومن هذا يتضح أن إسرائيل سوف ترتبط بمحدّد رئيسي عند استخدامها السلاح النووي وهو حد الأمان أو خط الأمان (Safety Line). ولذا، فإن استخدامها نوعية من السلاح النووي سوف ترتبط بلا شك بالبعد المكاني المؤثر عليها، فاستخدامها لنوعية سلاح نووي ضد هدف في سوريا غيرها في مصر، أو آخر في أعماق الوطن العربي، أو ما تسميه بالعدائيات الإسلامية.

١١ ـ إمكانيات إسرائيل لتوصيل الأسلحة النووية (وسائل استخدام السلاح النووي)

إذا كنا قد توصلنا في بحثنا إلى أن الامتلاك الإسرائيلي النووي يعد حقيقة منذ السبعينيات فإنها ـ أي إسرائيل ـ قد سعت لتوفير الوسائل اللازمة لنقله وتوصيله إلى أهدافها. وقد ارتبط ذلك أساساً بالطائرات والصواريخ في ذلك الوقت، وأيضاً بالعدائيات التي افترضتها الاستراتيجية الإسرائيلية. ففي عام ١٩٨٠ كان لدى إسرائيل ثلاثة عشر سرباً من الطائرات المقاتلة/القاذفة من ميراج ـ ٣ أوف ـ ١٥ أوف ـ ٤ أوكفير الإسرائيلية[٥٤]. مع ما بدأته من تطوير لصاروخها أريحا من طرازاته المتقدمة، الذي وصل مداه حتى ثلاثمئة ميل، وقادر على حمل رؤوس نووية.

واستمرت إسرائيل في سعيها لامتلاك منظومة متكاملة من وسائل النقل والتوصيل، واتسعت الدائرة لتشمل طائرات القتال الحديثة التي يمكن تحويلها إلى

---

(٥٤) Trevor N. Dupuy, Grace P. Hayes and John A. C. Andrews, *The Almanac of World Military Power,* edited by Gay Hammerman, 4th ed. (San Rafael, CA: Presidio Press, 1980), p. 92.

قاذفات، وتمتعها بإمكانيات تصل إلى ما تعتبره الاستراتيجية الإسرائيلية المجال الحيوي لإسرائيل، وهو يمتد من المغرب غرباً حتى باكستان شرقاً، وإلى آسيا الوسطى وجنوب روسيا شمالاً إلى جنوب البحر الأحمر جنوباً.

وهذا المجال يغطي إقليم الشرق الأوسط ويتخطاه إلى مناطق بعيدة في آسيا، وجنوب أوروبا وأفريقيا.

وقد حددت مجالها طبقاً لإمكانياتها التي وفرتها الأسلحة المتقدمة التي تحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، بمواصفات خاصة غير متكررة، وأيضاً التقنية العالية التي وفرتها مصانع الأسلحة الإسرائيلية ذاتياً. ويمكن الإشارة إلى هذه الوسائل كالتالي:

ـ **الطائرات**: تمتلك إسرائيل أنواعاً متعددة من الطائرات التي يسمح مداها وسرعاتها بتحقيق أهدافها. ويمكن إبراز عدد من الأنواع، من أهمها: المقاتلة الهجومية «إف ـ ١٥ أي سترايك إيغل» وهي تنتج بمواصفات خاصة لإسرائيل، وتستطيع مهاجمة أهدافها وهي محملة بأسلحة تقليدية، ونووية حتى مسافة ١٨٥٠ كلم. وتزداد عند استخدام التموين الجوي إلى ٢٥٠٠ كلم. والمقاتلات «إف ـ ١٦ فالكون» التي تستطيع مهاجمة أهدافها حتى مسافة ٩٥٠ كلم، وتزداد إلى ١٥٠٠ كلم عند استخدام التموين الجوي، كما يمكن استخدام طائرات فانتوم (إف ـ ٤) التي تضاهي (إف ـ ١٥) في المدى.

ـ **الصواريخ**: تعتمد إسرائيل، ومنذ الستينيات، على صواريخ «أريحا» التي تقوم بتطويرها تباعاً، وتتراوح مدايات الصواريخ أريحا البالستية من ١٢٠ كلم حتى ١٥٠٠ كلم، وهو المدى المقدر للصاروخ «أريحا ـ ٢». وتقوم إسرائيل حالياً بتطوير جيل الصواريخ «أريحا» لتنتج الصاروخ «أريحا ـ ٣» ويصل مداه إلى ٢٥٠٠ كلم. ومن المحتمل أن تسعى إسرائيل إلى تطوير صواريخ كروز الدقيقة التوجيه.

ـ **النظم التكتيكية**: وتشمل الصواريخ لانس والمدفعيات، وبخاصة الهاوتزرات ذات العيار الكبير ٢٠٣ ملم و١٥٥ ملم في حالة ثبوت قدرة إسرائيل على استخدام هذه الأسلحة.

وتتركز وسائل استخدام الأسلحة النووية في قواعد وأماكن قريبة من مواقع الإنتاج والتخزين، ومن أهم هذه المواقع: بلماحيم ـ يودفات ـ منطقة بئر يعقوب، منطقة كفار زخريا (زكريا) ـ منطقة تيمليون بالجليل.

١٢ ـ قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمل أعباء وتكاليف برنامج التسليح النووي

بالقطع، فإن البرنامج النووي الإسرائيلي يتكلف الكثير. وفي ضوء إنكار إسرائيل تملّكها للسلاح النووي، فإن إسرائيل مطالبة بتدبير الحجم الأكبر من إنفاقها في هذا المجال ذاتياً. وبالقطع، فإن حجم البرنامج النووي الإسرائيلي يؤثر في الاقتصاد ويستقطع العديد من الاعتمادات لصالحه. ولكن يرتبط بذلك أن هناك قاعدة تقنية عالية في إسرائيل سمحت لها بتكوين قاعدة صناعية كبيرة، خاصة في المجال العسكري، وعن طريق ذلك يتم توفير معظم الاحتياجات الخاصة بالبرنامج النووي ذاتياً من الإنتاج الصناعي الإسرائيلي، علاوة على استخدام الموارد التي يتيحها برنامج التصدير للمنتجات والمعدات العسكرية من موارد يوظف جزء منها لمصلحة البرنامج العسكري والنووي على وجه الخصوص.

وتبلغ تكاليف إنتاج قنبلة عيارية ـ طبقاً للدراسات العالمية ـ التي قدرها خبراء الأمم المتحدة من خمسة عشر إلى عشرين مليون دولار سنوياً ـ تزداد طبقاً لمعدلات التضخم المالي الدولية والمحلية. أما في الدول الأقل صناعياً، فإن التكلفة قد تتراوح بين ثلاثمئة إلى أربعمئة مليون دولار، وهي الحالة التي تنطبق على إسرائيل.

وبنظرة عامة حول تطوّر حجم الإنفاق العسكري ونسبته إلى إجمالي الإنفاق بالميزانية، وتطور الاعتمادات المعلنة لمؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة يمكن استنتاج التالي:

ـ أن إسرائيل يمكنها، بما تملكه من مقومات مالية ومادية، تنفيذ برنامجها النووي من دون توقّف، وأن هناك دعماً يأتي إلى البرنامج النووي الإسرائيلي من الخارج، إما مباشر في صورة نقدية، أو غير مباشر على صورة معدات أو منح دراسية للعاملين في المجال النووي، من المراكز البحثية، وبخاصة التي يعمل بها يهود.

ـ إنه من المنتظر أن تزداد القدرة الإسرائيلية على إنتاج الأسلحة النووية من وجهة النظر الاقتصادية، كلما زاد مردود الإنفاق على الجانب العسكري، ومع زيادة برامج الشراكة الإنتاجية في المجال العسكري مع الدول الصديقة، من جهة أخرى.

ـ تزايدت الاعتمادات المخصصة لمؤسسة الطاقة الذرية سنوياً، بالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة للجامعات والمعاهد البحثية ذات الصلة بالمجال النووي، وأيضاً الاعتمادات السرية التي تستقطع من الميزانية ويتم توجيهها إلى البرنامج النووي.

ـ ما توفره برامج التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات ذات صلة بالبرنامج النووي.

١٣ ـ الاستخدام المحتمل للقوة النووية الإسرائيلية

تقدم القول بأن إسرائيل هي الحائز الوحيد للسلاح النووي في الشرق الأوسط، وإنها ـ أي إسرائيل ـ وضعت هذا السلاح النووي الذي تمتلكه في وضع الاستعداد، لولا تدخّل الإدارة الأمريكية. وقد نبه هذا الموقف الخبراء الاستراتيجيين والعسكريين إلى طبيعة ما يمكن أن يحدث في حالة استخدام إسرائيل سلاحها النووي، والدوافع إلى هذا الاستخدام، التي حددها أحد المحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين منذ منتصف السبعينيات بأنها تتراوح بين استخدامها كرادع نفسي ضد العرب، وبخاصة في حالة التعتيم وعدم الإعلان عنها، وهو ما يمكن تسميته رادع بالشك (Deterrence through Uncertainty)، الذي يزيد حالة الارتباك العربي تجاه نيات الاستخدام لسلاح غير معلوم لهم ولا مقدر، مما يؤدي إلى تشتيت الفكر الاستراتيجي والعسكري العربيين في حالة التفكير في مهاجمة إسرائيل، ويؤدي إلى القبول بالواقع الإقليمي والحالة الإسرائيلية. ولكن المحلل الاستراتيجي الإسرائيلي نفسه لم يستبعد إمكانية الاستخدام الفعلي للسلاح النووي في حالة تعرض القوات الإسرائيلية لهزيمة مؤثرة، وإن الاستخدام سوف يكون تكتيكياً في هذه الحالة لوقف النجاح العسكري العربي واستعادة الأوضاع، وهذا ما يثبت ما ذهبنا إليه مسبقاً من أن مجرد الإعلان المستتر عن تملك إسرائيل للسلاح النووي يمثل رادعاً يتوافق مع التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، ويحقق بهذا الرادع التأثير النفسي على العرب، لفرض الأمر الواقع، والحصول على المزيد من المكاسب، وإكساب إسرائيل مزيداً من المهابة والقبول الإقليمي والدولي. وحتى لو وصل العرب إلى قدرة التملك النووي، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى استقرار إقليمي من خلال «التوازن التدميري»، وخشية كل طرف من الآخر.

ولكن الدعوات تصاعدت في إسرائيل لدراسة إمكانية الاستخدام الفعلي للسلاح النووي عند تعرض إسرائيل لأي عدوان، ولا سيما أن التفوق العسكري الإسرائيلي وحيازة السلاح النووي لم يمنعا العرب من الحرب ضد إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ولم يمكناها من فرض الأمر الواقع في الأراضي العربية المحتلة. وقد دعا ذلك إسرائيل إبّان حكم نتنياهو إلى تشكيل لجنة موسعة من ثمانية وتسعين عضواً من العسكريين العاملين والمتقاعدين، والأكاديميين والعلماء والسياسيين، لمراجعة العقيدة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية حتى العقد الأول من القرن القادم. وعمد ايهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تأكيد أهمية هذه اللجنة لدراسة المبادئ القتالية ووضع استراتيجية محددة للعسكرية الإسرائيلية، مع زيادة اقتناع القيادة السياسية العسكرية الإسرائيلية على أن عامل «الردع فوق التقليدي»، وبخاصة النووي، أصبح يشكّل البعد القوي القادر على إحداث خسائر جسيمة في الخصم، خاصة إذا ما تعرض عمق دولة إسرائيل لتهديد، أو كان هناك تحول استراتيجي في الموقف

العسكري أثناء الصراع، من شأنه أن يلحق هزيمة بجيش الدفاع الإسرائيلي. ورغم ذلك فإن هناك محددين يرتبطان باحتمال استخدام إسرائيل سلاحها النووي وهما: الموقف الاستراتيجي، وقابلية الاستخدام.

أ ـ **الموقف الاستراتيجي المؤثر على الاستخدام**، ويتمثل في ما يلي:

● طبيعة السلاح النووي الإسرائيلي: التي يكتنفها الغموض والسرية، وهذا يفرض قيوداً على الاستخدام، وعلى إدخالها منظومة الخدمة العسكرية، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى كشفها وافتضاح أمرها، وبالتالي ـ وحتى الآن ـ لم تدخل هذه الأسلحة هيكل جيش الدفاع، ويظل استخدامها العسكري، في إطار ما سبق أن أشرنا إليه، في حالة تصعيد العدوان ضد إسرائيل وجيشها.

● البعد الإقليمي (الإدراك العربي): حيث تناولت التقديرات العربية، الحالة النووية الإسرائيلية بموضوعية ودون مبالغة، كما تتناولها غيرها من الأدبيات. وقد أدركت القيادة العربية ذلك عندما خططت واستعدت ونفذت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

● أما المحدد الثالث فهو الموقف الدولي: حيث إن إسرائيل أمام العالم وأمام أصدقائها رسمياً لا تملك السلاح النووي. وإذا حدث ذلك، فإن هذا الأمر يمثل حالة من حالات معيارية القياس التي تتبعها الأنظمة الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مع إدراك هذه الأخيرة أن مصالحها والمصالح الغربية في المنطقة من الممكن أن تتأثر، كما أن الاستخدام الفعلي يمكن أن يؤثر في دول الجوار الجغرافي، وبخاصة الجنوب الأوروبي. ولذا، فإن هذا الأمر يحد كثيراً من قدرة إسرائيل ـ وإن لم يرقَ إلى حد منع الاستخدام.

● أن هناك نوعاً من التوازن الإقليمي من خلال التيقن من امتلاك البلدان العربية الأسلحة فوق التقليدية (كيميائية وبيولوجية) وامتلاك وسائل توصيلها من خلال الصواريخ البالستية المنتشرة في المنطقة، التي يمكن أن تحقق خسائر جسيمة، وبخاصة في الجانب البشري الإسرائيلي، مع أقصى احتياطات اليقظة التي يمكن أن تأخذها إسرائيل.

ب ـ **قابلية السلاح النووي للاستخدام:**

تشير كل الدلائل إلى أن إسرائيل هي المالكة الوحيدة للسلاح النووي في المنطقة، ومع ذلك فإن الأدبيات التي اعتادت تناول القدرات الإسرائيلية تميل إلى صيغ المبالغة في تقدير عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية، وشدتها ونوعياتها، مع الوضع في الاعتبار أنه في ظل التفرد الإسرائيلي بامتلاك السلاح النووي فإن كل هذه الاعتبارات

لا محل لها، حيث يكفي القليل من السلاح النووي، وحتى مجرد وجوده، من إحداث الهدف المطلوب لأن عنصر التوازن غير موجود أصلاً في ظل عدم تملك الجانب العربي الخيار النووي.

ولهذا، فإن التقدير الفعلي يميل إلى عدم استخدام إسرائيل للسلاح النووي إلا في حالة تعرضها لأعمال عدائية تهدد الدولة وتجبرها على استخدام السلاح النووي لوقفها، والعمل على استعادة الأوضاع مرة أخرى.

ويؤخذ في الاعتبار ما سبق أن أشرنا إليه، وهو «خط الأمان النووي»، الذي يرتبط هو الآخر بأبعاد محددة، تراعي نوع القنبلة المستخدمة، هل هي انشطارية أم هيدروجينية؟ وطريقة التفجير إن كان تفجيراً سطحياً أم جوياً؟ وحجم القنبلة المستخدمة، هل هي تكتيكية أم عيارية؟ وهي أمور مهمة، يضعها المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي في اعتباره عند اتخاذ قرار استخدام السلاح النووي، وتحد كثيراً من اتخاذه لهذا القرار نظراً للتأثير الإقليمي المحتمل، بما في ذلك تأثر إسرائيل نفسها بذلك الأمر.

١٤ ـ الأسلحة غير التقليدية: الكيميائية والبيولوجية

ترتبط منظومة الأسلحة فوق التقليدية الإسرائيلية بإنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولقد بدأ الاهتمام الإسرائيلي بها منذ قيام الدولة. ولأن عمليات الإنتاج والتطوير، وحتى الاستخدام بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أيسر، فقد سعت إسرائيل إلى توفير قاعدة إنتاجية ضخمة، ساعدها في ذلك توفر القاعدة العلمية في هذا المجال، والاستعانة بشبكة العلماء اليهود المنتشرين في العالم، حيث أوجدت إسرائيل صلات علمية معهم في إطار تنمية صناعاتها الكيميائية.

وتشمل المنشآت الكيميائية الإسرائيلية عدة مصانع، من أهمها:

أ ـ مصنع إنتاج الغازات الحربية في المنطقة شرق الناصرة؛ ب ـ مصنع آسيا للكيميائيات في بتاح تكفا؛ ج ـ مصنع مختيشم للكيميائيات والمبيدات الحشرية في تل أبيب؛ د ـ مصنع أبيك للكيميائيات الصديقة؛ هـ ـ مصنع إيفي للأدوية في رامات غان؛ و ـ مصنع دوريت للكيميائيات في القدس؛ ز ـ مصنع هايل للكيميائيات في حيفا؛ ح ـ مصنع سيسر الكيميائي في بني براق؛ ط ـ مصانع حيفا للمنتجات الدوائية والكيميائية في القدس.

وتنتج إسرائيل الغازات الحربية، وخاصة غازات الأعصاب والغازات الكاوية والخانقة، والغازات النفسية، ومواد شل القدرة، وأهمها غاز BZ داي فوسيجين.

وتستخدم إسرائيل وسائل التوصيل التي تستخدم في الأسلحة النووية من طائرات وصواريخ وهاوتزرات، علاوة على الهاونات والألغام الكيميائية، كما أنتجت الذخائر الثنائية.

والاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية الإسرائيلية يرتبط بعوامل ومحددات منها:

حجم وطبيعة التهديدات التي ستواجه إسرائيل (هجوم شامل على أكثر من جبهة أو تعرض العمق الإسرائيلي لقصف صاروخي بأسلحة كيميائية) أو عند ظهور بوادر تحوّل استراتيجي في الموقف العسكري لمصلحة الخصم، قد يؤدي إلى التأثير المباشر في سير العمليات وتهديد العمق الإسرائيلي، كإحدى مراحل التصعيد بأسلحة غير تقليدية. وبالقطع، فإن السلاح الكيميائي مع تيقّن إسرائيل من تملّك العرب له، يحقق نوعاً من التوازن بينها وبين البلدان العربية.

١٥ ـ القدرات البيولوجية الإسرائيلية

تتواكب تنمية القدرات الكيميائية الإسرائيلية مع تنمية القدرات البيولوجية. وتبنت إسرائيل برنامجاً طموحاً لإنتاج الأسلحة البيولوجية. وهناك معمل حكومي متخصص يعمل به عدد كبير من العلماء الذين يتابعون أحدث النظريات العلمية ويقع بالقرب من تل أبيب في منطقة نتسيونا.

وهناك تعاون مرصود بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التجارب على استنباط التوكسينات والفطريات، واستخدام تقنية الهندسة الوراثية. كما تقوم إسرائيل بإنتاج عناصر الأمراض الفطرية وعناصر الأمراض البكتيرية، مثل: الجمرة الخبيثة والكوليرا والطاعون والجدري والحمى الصفراء. كما تنتج إسرائيل الركتسيات مثل التيفوس وميكروبات مقاومة الأمصال واللقاحات المضادة.

١٦ ـ استخدام الأسلحة البيولوجية الإسرائيلية

تستخدم إسرائيل الأيروسولات لتلويث الهواء، وقنابل الطائرات لتلويث الأرض، والصواريخ والبالونات، والعبوات ذاتية الدفع، وقذائف المدفعية والمدفعية الصاروخية. ولصعوبة السيطرة على الأسلحة البيولوجية، فإن هذا الأمر يعد أحد المحاذير المهمة عند استخدامها، ولسرعة انتشارها لأعماق كبيرة، مما يرجح إصابة العسكريين والمدنيين. كما أن التقارب الإقليمي لمسارح العمليات يطرح إمكانية امتداد هذه التأثيرات إلى دول الجوار الجغرافي. وهذا ما يوضح القيود على استخدام هذه الأسلحة، ويضعها في مصاف أسلحة الردع.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم يثبت قيامها باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في حرب عام ١٩٧٣، إلا أنه قد ثبت استخدام القوات الإسرائيلية للأسلحة الكيميائية، وخاصة غاز سيانور الهيدروجين، بواسطة مستودعات القنابل وذخائر المدفعية أثناء غزو هذه القوات لبيروت عام ١٩٨٢[٥٥].

وتأتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في إطار منظومة الأسلحة فوق التقليدية، التي يمكن إسرائيل استخدامها في أثناء سير العمليات، وحسب الحاجة.

ويرتبط بهذه المنظومة أيضاً الإنتاج الإسرائيلي للصواريخ البالستية، وبخاصة الصواريخ «أريحا» أو «شافيت»، التي استخدمتها إسرائيل في إطلاق أقمارها الصناعية أفق ـ ١ وأفق ـ ٢ ليصلا إلى مدار ٢٠٦ كلم فوق سطح الأرض. وتهدف إسرائيل من التصميم على امتلاك الصواريخ البالستية إلى استكمال منظومة الردع لتشمل مناطق في العمق العربي، وأخرى في العمق الإسلامي، تضعها إسرائيل ضمن مهددات أمنها القومي.

واستكمالاً لمنظومتها في إطار الردع، لم تكتفِ إسرائيل بامتلاك أسلحة الهجوم، بل أصرت على امتلاك نظام صاروخي دفاعي، يعمل في إطار منع الصواريخ المعادية أن تصل إلى أهدافها. وقد أصر الفكر العسكري الإسرائيلي على استخدام هذه المنظومة، مع تزايد الصواريخ البالستية في المنطقة واستخدامها في حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). وكانت إسرائيل قد فكرت في هذا النظام الدفاعي الصاروخي من خلال مشاركتها في المبادرة الاستراتيجية الأمريكية للدفاع، المعروفة «بحرب النجوم» (Star War)، التي كان قد تم إعدادها إبان فترة حكم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. وتم الاتفاق بين وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، ووزارة الدفاع الإسرائيلية في عام ١٩٨٦ لتنفيذ مشروع إنتاج الصاروخ المضاد للصواريخ البالستية «الحيتس» أو «الجدار الفاصل» بالعربية، وقد صدّق الكونغرس على الاتفاقية في ١٥/٢/١٩٨٧. وتساهم الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ٨٠ بالمئة من تكاليف المشروع. وقد تزايد الاهتمام بتنفيذه أثناء حرب الكويت وتعرض إسرائيل للصواريخ العراقية، مما اضطر أمريكا معه إلى إعطاء إسرائيل بطاريات صواريخ «باتريوت» لتعترض الصواريخ التي قد تصيب إسرائيل.

---

(٥٥) تقرير نشرته من بيروت وكالة الأنباء الفرنسية في ٧/٧/١٩٨٢.

خاتمة

لقد استعرضت في عجالة الرؤية الإسرائيلية، التي مكنت القيادة الإسرائيلية من امتلاك السلاح النووي، وأسلحة الدمار الشامل، ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية التي ترمي إلى الوصول إلى أسلحة الردع لحماية كيان الدولة. وكما أوضحت، فإنها أصرت على أن يكون هذا السلاح الرادع سلاحاً، ذاتياً إسرائيلياً لا تتحكم فيه سوى إرادتها فقط.

ولتوضيح ذلك، فإن إسرائيل لكي تبني سلاحها النووي الذاتي في إطار أسلحة الردع التي استقرت عليها، رأت أنه في البداية لا بد من بناء القاعدة العلمية، من كوادر، ومنشآت علمية متخصصة، في تناسق منظومي محدد.

وسعت القيادة الإسرائيلية إلى اغتنام الظروف الدولية المواتية لكي تحقق هدفها، واستغلت ارتباطها مع قوى التأثير العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرهما من الدول، لكي تنسج الخيوط التي تكفل لها تحقيق هدفها. وبالفعل، فقد استغلت إعلان الرئيس الأمريكي ايزنهاور عن برنامجه «الذرة من أجل السلام» عام ١٩٥٤ لكي تدخل عصر الذرة من أوسع أبوابه. وتنضم إلى الوكالات الدولية المتخصصة بعد ذلك. ولكن لم ينس الإسرائيليون هدفهم، وهو تنمية ذاتيتهم النووية. وقد استعرضنا الإمكانيات الإسرائيلية الهائلة في جميع المنشآت النووية والكيميائية والبيولوجية، التي جعلتها في مصاف الدول المهمة في هذا المجال. ولم تكتف بذلك، بل سعت إلى توسيع الفجوة الكبيرة فيما بينها وبين العرب في هذا المجال، فدمرت مشروع مفاعل العراق النووي في عام ١٩٨١، وعملت جاهدة على منع انتقال أي خبرة للبلدان العربية في مجال القدرة على الدخول إلى العصر النووي.

وعلى الرغم من أنه لم يثبت دخول الأسلحة النووية مجال الخدمة في الجيش الإسرائيلي، حتى التكتيكية منها، فإن هذا لا يمنع أن يكون هناك تفكير استراتيجي لاستخدام أسلحة التدمير الشامل.

ويبقى علينا نحن أن نسد الفجوة العلمية فيما بيننا وبين إسرائيل من خلال السعي للّحاق بالعصر النووي «وبناء الكوادر العلمية المؤهلة»، والعمل على الاتصال بعلمائنا في الخارج لتحديد دورهم للمساهمة في هذا المشروع المهم جداً، وهو بناء القاعدة العلمية المؤهلة. ووضع تصور للتوازن فيما بيننا وبين إسرائيل، وكيفية الوصول إلى تحقيقه. كل هذا في إطار هدف استراتيجي لا بد من الاتفاق القومي والوطني عليه، والالتزام بذلك الهدف وهذه الاستراتيجية، كما فعلت، إسرائيل وتفعل، حتى الآن.

الفصل التاسع

التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي (١٩٩١ ـ ١٩٩٩)

محمد سليمان مفلح الزيود(*)

تكمن أهمية الدراسة في وجود اختلاف في الرأي حول حجم التهديد الذي تمثله القدرة النووية الإسرائيلية للأمن القومي العربي. وهناك اتجاهان مختلفان:

الاتجاه الأول: يرى أن هناك ثغرة كبيرة في بنية الأمن القومي العربي جراء امتلاك إسرائيل القدرة النووية، وينطوي ذلك على أن هذه القدرة تحدث حالة من الاختلال في موازين القوى، وتترك الباب مفتوحاً أمام خيارات عربية واهنة، تحت وطأة الضغوط الاقتصادية التي تواجهها معظم البلدان العربية.

أما **الاتجاه الثاني**: فيرى أن القدرة النووية الإسرائيلية لا تشكل ذلك التهديد الخطير المبالغ فيه، فهناك قيود قانونية وجيوبوليتيكية مفروضة على هذه القدرة، بالإضافة إلى أن مزايا الكم العربية، تقلل من أهمية هذه القدرة وحجم تهديدها للأمن القومي العربي. وإن حالة الأمن القومي العربي تتطلب إيجاد بدائل وخيارات جديدة لمواجهة القدرة النووية الإسرائيلية، حيث لم تعد الخيارات السابقة صالحة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة.

المشكلة البحثية: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي بمفهومه الشامل في الفترة الزمنية (١٩٩١ ـ ١٩٩٦)، مع بدء مفاوضات التسوية السلمية بين البلدان العربية ودولة إسرائيل، الأمر الذي أثار

(*) باحث في الشؤون الاستراتيجية ـ الأردن.

تساؤلات عديدة واختلافاً في الرأي حول حجم التهديد الذي تفرضه القدرة النووية الإسرائيلية، ومستقبل الأمن القومي العربي في ضوء تمسك إسرائيل باحتكار هذه القدرة. وتأسيساً على ذلك، فإن الدراسة تطرح السؤال المركزي التالي:

- ما هو تأثير التهديد النووي الإسرائيلي في الأمن القومي العربي؟

ولكي تمكن الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما موقع وحجم القدرة النووية الإسرائيلية بين مصادر تهديد الأمن القومي العربي؟

- ما أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن العسكري والأمن السياسي العربي؟

- ما أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي العربي؟

أولاً: التعريف بالقدرة النووية الإسرائيلية والأمن القومي العربي

١ ـ القدرة النووية الإسرائيلية

- **التعريف الاسمي**: هي عبارة عن ذلك السلاح ذي القدرة التدميرية الشاملة الذي تمكنت إسرائيل من امتلاكه، بفضل إمكانات معينة، لتحقيق الردع والتفوق النوعي على البلدان العربية، ويتكون من الرؤوس النووية وقواعد إطلاقها وإيصالها إلى الهدف.

- **التعريف الإجرائي**: الإمكانات النووية والمقدرة المالية: وتتكون من الخامات النووية والقاعدة العلمية والتكنولوجية والقدرة على إنتاج السلاح النووي الذي يتكون من الرؤوس النووية (القنابل الذرية والهيدروجينية وقنابل النيوترون)، وتوفر قواعد الإطلاق ووسائل التوصيل المتمثلة بالصواريخ والطائرات الحربية ومنظومات القيادة والسيطرة والاتصال وأجهزة التشويش الإلكتروني.

- التأثير الناجم عن الاستخدام الفعلي والقدرة التدميرية الناتجة من تلك الطاقة الهائلة من قوة العصف والإشعاع الحراري والإشعاع النووي المتبقي.

ـ التهديد بالاستخدام، بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتمثل بالردع والمساومة والإجبار والابتزاز السياسي واحتكار القدرة النووية والهيمنة السياسية[1].

التهديد النووي الإسرائيلي: ويتمثل بالردع والمساومة والإجبار والابتزاز السياسي. ويعرّف الردع بأنه التلويح بالقوة بطريقة ما من قبل إسرائيل (الرادع) لمنع الطرف الثاني المردوع (البلدان العربية) من القيام بعمل ما لفرض إرادته على الطرف الأول، ولا يراد به التنفيذ، وإلا أصبح حرباً. وأما الإجبار، فهو لفرض إرادة الطرف الأول، على الطرف الثاني بالقوة والابتزاز والمساومة[2]. أما الردع النووي الإسرائيلي فهو ردع العرب عن إلحاق الضرر بدولة إسرائيل، وإجبارهم على ما تريده إسرائيل، وذلك بالتلويح باستخدام القدرة النووية الإسرائيلية من خلال الابتزاز والمساومة والهيمنة السياسية.

أ ـ الرؤية الإسرائيلية للقدرة النووية بعد مؤتمر مدريد (١٩٩١ ـ ١٩٩٨)

منذ بداية أعوام التسعينيات شهدت بنية النظام الدولي تحولات هيكلية واسعة النطاق، حيث انهار الاتحاد السوفياتي وأصبحت الولايات المتحدة تهيمن على النظام العالمي الجديد، وألقت بثقلها لتهيئة النفسية العربية وتهيئة العرب للقبول بتسوية سلمية مع إسرائيل بصيغة مدريد، مستندة إلى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وعقد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

واعتقد شمعون بيريس، مهندس القدرة النووية الإسرائيلية، أن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية قد استوفت أغراضها، وأن الردع الإسرائيلي قد أعطى ثماره وأن العرب الآن أمام بديل واحد وهو التسوية السلمية مع إسرائيل[3]. والغريب في الأمر أن أحد أكبر صانعي السلام، وهو مهندس القنبلة النووية الإسرائيلية، وله في مسألة تطوير القدرة النووية أفكار خاصة حتى في مرحلة السلام مع العرب[4]، وورد على لسانه في عام ١٩٦٢ «أن وجود نظام متفوق من الأسلحة يعني إمكانية إخضاع

---

(١) محمد عبد السلام، «الرؤوس النووية الإسرائيلية: الخصائص والمقومات،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٢٥ ـ ٢٨.

(٢) Thomas C. Schelling, *Arms and Influence* (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), chap. 2, p. 34.

(٣) أحمد بهاء الدين شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ٣٥.

(٤) وليام بوروس، **أسلحة الدمار الشامل** (عمان: دار الجليل، ١٩٩٤)، ص ٢٣٨.

الآخرين وفرض وجود إسرائيل ومطالبها السياسية في المنطقة وتوقيع اتفاقيات سلام»[٥].

ويوجد إجماع إسرائيلي على ضرورة امتلاك القدرة النووية، وأن الخلافات بين حزب العمل وحزب الليكود إنما ترتبط بمسألة التطبيق وليس بالجوهر أو التصور العام. كما أن السرية بقيت كما هي، لأن المسألة النووية ترتبط بقيادات ولا ترتبط بمؤسسات، وأن القضايا ليست موضع مناقشة من قبل الرأي العام[٦].

(١) **الإعلان عن السلاح النووي**: إن تغييراً طرأ على مسألة الإعلان عن السلاح النووي الإسرائيلي، فقد تبنى عدد من المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين، مسألة الإعلان، مثل شاي فيلدمان في كتابه **الأسلحة النووية وضبط التسلح في الشرق الأوسط**[٧]. وكذلك تبناه على مستوى القيادة السياسية وزير الدفاع الأسبق أرييل شارون الذي عبر عن موقفه بوضوح عندما قال: «إن استيعاب العرب للمزيد من الأسلحة والمعدات قد أدى إلى زوال الفجوة النوعية بينهم وبين إسرائيل، إذ لا بد من استخدام الردع النووي العلني، وهو ما سيحقق أكبر قدر من الأمن لإسرائيل»[٨]. وهذا يؤكد التناقض في الرؤية الإسرائيلية للامتلاك والإعلان، حيث إن أرييل شارون نفسه كان من معارضي امتلاك القدرة النووية أصلاً. وهذا ما طرأ على الإعلان من تغيير، في حين نجد أن قادة حزب العمل لم يتغير موقفهم من رفض الإعلان، حيث قال إسحق رابين عام ١٩٩٤ «إننا قطعنا وعداً للولايات المتحدة ومنذ عهد أيزنهاور، ولسنوات طويلة، أننا لن ندخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط»[٩]. ويقول يوفال نئمان «إن الإعلان عن السلاح سيضع القادة العرب تحت ضغوط السير في طلب الأسلحة النووية على الرغم من تكلفتها المرتفعة وحاجتها إلى تكنولوجيا متقدمة»[١٠].

(٢) **الردع النووي** وصل حزب الليكود إلى السلطة في عام ١٩٧٧ واستمر

---

(٥) حيدي قناص الحميدي، **الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي** (الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٥٣. انظر أيضاً: Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel* (New York: W. Morrow, 1984), p. 150.

(٦) محمد عبد السلام، «الليكود.. ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٢٥٩.

(٧) Shai Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East,* CSIA Studies in International Security (Cambridge, MA; London: MIT Press, 1997), p. 106.

(٨) شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠**، ص ٢٣٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١٠) Feldman, Ibid., p. 103.

لدورتين انتخابيتين حتى عام ١٩٨٤، وجاءت حكومتان ائتلافيتان من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢ تناوب فيهما السلطة كل من حزب الليكود وحزب العمل، إلى أن آلت السلطة إلى حزب العمل عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٦، حيث عاد الليكود للمرة الثانية ليتولى مقاليد الحكم في إسرائيل. وقد أرسى حزب العمل في فترة حكمه استراتيجية الغموض المتعمد، إلا أن سياسة الردع النووي تحولت في زمن الليكود إلى ما يلي:

- إجبار العرب على ما تريده إسرائيل وليس ردع إسرائيل عما لا يريده العرب.

- إعلان إسرائيل الاحتفاظ بالاحتكار النووي وعدم السماح لدولة أخرى بامتلاك القدرة النووية.

ولعل معظم الباحثين يرون أن فترة التسعينيات هي الفترة التي ظهرت فيها الجرأة الإسرائيلية أكثر من ذي قبل، من حيث الإعلان عن استخدام السلاح النووي كسلاح رادع بالدرجة الأولى، وحاسم بالدرجة الثانية. ولعل أكثر الباحثين الإسرائيليين تجسيداً لمبدأ الردع هو روبرت هيركابي (Robert Harkavy)، حيث إن الدوافع التي حكمت في رأيه القرار الاستراتيجي الإسرائيلي لحيازة السلاح النووي هي: ردع العرب في حالة وقوع هزيمة تقليدية، وبالتالي الحسم وترك الشرق الأوسط ولقد تعددت البدائل لديه من الرد المرن كسلاح تكتيكي في ميدان المعركة، إلى ردع العرب عن امتلاك سلاح نووي وضرب المدن الإسرائيلية، أو استخدامه كسلاح نفسي ضد العرب والدول الإسلامية، وضمان استمرار تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالأسلحة التقليدية، وضمان نهائي لإسرائيل إذا أجبرت على إعادة الأراضي المحتلة، بالإضافة لاستخدام السلاح كورقة مساومة على المال مع دول أخرى[١١].

ويذهب شلومو أهرونسون (Shlomo Aronson) إلى الردع العلني بذكر أنواع السلاح الإسرائيلي من قنابل هيدروجينية وذرية وقنابل نيوترون، وذلك لردع العرب وإجبارهم على التسوية السياسية مع إسرائيل، والسعي نحو حل وسط بإقامة جيش إسرائيلي جديد ـ «صغير ومتطور ومتحرك ويمتلك قدرة نووية فعالة من هيدروجينية وذرية وقنابل نيوترون، والكلفة هنا أقل من تكلفة جيش كبير ومتضخم»[١٢].

---

(١١) روبرت هيركابي، **سلاح نووي كشرط للبقاء**، نقلاً عن: شعبان، المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(١٢) بيتر براي، **ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية**، ترجمة منير غنام؛ مراجعة محجوب عمر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٦٨.

ب ـ تطور الرؤوس النووية الإسرائيلية

إن الميراث النووي الإسرائيلي، يرتبط أساساً بفترة حكم حزب العمل من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧، الذي جاء فيه حزب الليكود إلى السلطة، وشهدت هذه الفترة نقلة نوعية في تطور الرؤوس النووية الإسرائيلية حتى عام ١٩٨٤، وبعد أن شكلت الحكومتان الائتلافيتان اللتان استمرتا في الحكم حتى عام ١٩٩٢ استمر تطوير هذه الرؤوس النووية وتنويعها وتحديثها طيلة فترة التسعينيات[١٣].

(١) الإنجازات النووية في فترة حزب العمل من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧ (القنبلة الذرية): بدأ حكم حزب العمل من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧ إلا أنه لم يتم تصنيع القنابل الذرية إلا في النصف الثاني من الستينيات، واستناداً إلى تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، المقدمة إلى لجنة تنظيم الطاقة الذرية، أن إسرائيل تمكنت بطريقة ما، من فصل البلوتونيوم في مفاعل ديمونا في نهاية عام ١٩٦٦ وبداية عام ١٩٦٧ وصنعت قنبلتين أو ثلاث قنابل ذرية بقوة ١٩ كيلوطن، ويحتمل أنها أصبحت خمس إلى ست قنابل في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠، حيث أكد ذلك مدير المخابرات المركزية في حزيران/ يونيو ١٩٧٠[١٤].

ويؤكد بيتر براي، مستنداً إلى تقرير لمجلة **تايمز** الأمريكية كتب تحت عنوان «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة؟» أن إسرائيل أصبح لديها ٣ قنابل ذرية في عام ١٩٧٣، عندما بدأ الهجوم المصري والسوري، وكان بإمكانها إلقاؤها بواسطة طائرات الفانتوم أوكفير، حيث أعطت غولدا مائير أوامرها إلى وزير الدفاع آنذاك موشي ديان، بتجهيزها بعد أن تراجع الجيش الإسرائيلي وتمكن المصريون من صد الهجمات الأولى المضادة بعد عبور قناة السويس، كما تمكن السوريون من دحر القوات الإسرائيلية في الهجوم الشامل في هضبة الجولان، إلا أنه تم التراجع عن هذا القرار بعد تغير موازين الحرب. وفي عام ١٩٧٤ زيدت قوة مفاعل ديمونا من ٣٠ ميغاوات إلى ٧٠ ميغاوات[١٥].

(٢) الإنجازات النووية في فترة حكم حزب الليكود:

ـ لقد شهدت فترة حكم الليكود تطوراً مذهلاً للقدرة النووية الإسرائيلية، فقد تم رفع قدرة مفاعل ديمونا من ٧٠ ميغاوات إلى ١٥٠ ميغاوات، وذلك في عهد

---

(١٣) عبد السلام، «الليكود.. ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي،» ص ٢٥٩.

(١٤) Peter Pry, *Israel's Nuclear Arsenal* (Boulder, CO: Westview Press, 1984), p. 30.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٥.

حكومة مناحيم بيغن في عام ١٩٧٧[١٦].

- إجراء تجربة جزر الأمير إدوارد النووية عام ١٩٧٩. وكانت الأولى من نوعها منذ إنتاج القنابل النووية في إسرائيل في النصف الثاني من عقد الستينيات، وقد أجريت جنوب شرق رأس الرجاء الصالح في جزر الأمير إدوارد بالتعاون مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩[١٧].

- تصنيع القنبلة الهيدروجينية (الاندماجية)، وذلك في الفترة من عام ١٩٨١ - ١٩٨٣، حيث قامت إسرائيل ببناء وحدات لإنتاج «الليثيوم ٦» في مفاعل ديمونا، ومن ثم إنتاج التريتيوم والديتريوم، إضافة إلى إقامة منشأة خاصة لتصنيع تلك المواد وتحويلها إلى قنبلة هيدروجينية، ولقد أثارت هذه المسألة جدلاً من حيث إذا كانت إسرائيل تريدها للشرق الأوسط أم لمناطق أخرى[١٨].

إن أول من توصل إلى صناعة هذه القنبلة في الولايات المتحدة هو العالم وليام تيلر (William Taylor) وهو يهودي الأصل، وكان وثيق الصلة بالأوساط العلمية في إسرائيل، وقد زار إسرائيل عدة مرات والتقى خبراءها الذريين عدة مرات. وفي عام ١٩٨٣ تقرر وقف إنتاج مادة «الليثيوم ٦» بعد أن تم إنتاج ١٧٠ كلغ من هذه المادة، ولقد أكدت شبكة التلفزيون الأمريكية «N.B.C.» بواسطة مراسلها في وزارة الدفاع الأمريكية، أن هذا التقدم يسمح لإسرائيل بإنتاج القنبلة الهيدروجينية، وقد اعتبر المحللون أن هذا المسعى جزء من جهود إسرائيل في أن تصبح الدولة الخامسة من حيث امتلاك السلاح الهيدروجيني[١٩].

(أ) **تصنيع القنبلة النيوترونية في إسرائيل**: إن هذه القنبلة تقدم إغراء لا يمكن تجاهله من قبل إسرائيل، حيث إن تماس الحدود بين الدولة الإسرائيلية وبلدان المحيط العربي[٢٠] والقيود الجيوبوليتيكة المفروضة على دولة إسرائيل من حيث العمق الاستراتيجي والوضع السكاني، واحتمال هجوم عربي داخل الخطوط الحمراء، الذي يشكل تهديداً على أمن الدولة الإسرائيلية يتطلب سلاحاً تكتيكياً محدود التأثير يستعمل في ميدان المعركة لمواجهة الدروع العربية المتقدمة من دون أن يؤثر في

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٧) عبد السلام، المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(١٨) فرانك برنابي، **القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**، ترجمات مختارة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص ١٠٩.

(١٩) شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠**، ص ٣٧٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٧١.

القطاعات الإسرائيلية والمنشآت الحيوية في الدولة، كما أن إطلاق هذه القنبلة (النظيفة) على المدن العربية الواقعة على الحدود الإسرائيلية يضمن عدم إلحاق الضرر بالمنشآت، ويكون ذلك مهماً في حالة القيام بمصادمات بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية في حالة إخلائها من السكان، حيث تخترق النيوترونات المواد الصلبة من دون تدميرها لتقتل الجنس البشري، وفي الوقت نفسه فإن إشعاعها محدود وينتهي في زمن قصير، وهذا ما تبحث عنه إسرائيل(٢١). ولقد أشارت مجلة **صنداي تايمز** البريطانية إلى أن إسرائيل تمتلك القدرة على صناعة قنابل النيوترون، كما أشارت إلى ذلك تقارير أجنبية متعددة في التسعينيات(٢٢).

(ب) **نشاط إسرائيل النووي في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)**: على أثر التطورات التي حدثت للاتحاد السوفياتي لم تتوان إسرائيل عن استغلال هذه التطورات لتدعيم وتطوير برنامجها النووي وزيادة فاعليته، فقد نشرت **صنداي تايمز** البريطانية، أن الكومنولث الجديد الذي حل محل الاتحاد السوفياتي سيبيع اسرائيل مفاعلاً نووياً مقابل ملياري جنيه إسترليني. وأن الاتفاق قد تم بعد زيارة يوفال نئمان، وزير العلوم الإسرائيلي، لروسيا(٢٣)، وأن إسرائيل تقوم ببناء مفاعل جديد على ساحل البحر المتوسط في تلك الفترة لاستخدامه في تحلية مياه البحر، كما استقبلت إسرائيل سيلاً من العلماء السوفيات في مجال الذرة، وهذا ما سينعكس، بلا شك، على قدرتها النووية(٢٤).

ج ـ مكونات القدرة النووية الإسرائيلية

لقد اتسمت المعلومات عن طبيعة القدرة النووية الإسرائيلية بالتضارب وعدم التجانس، بسبب أن هذه المعلومات كانت، ولا تزال، تبنى على تحليلات وتقديرات فردية، وجهود شخصية **أولاً**، وعلى تصريحات صادرة عن مسؤولين إسرائيليين تبعاً لمواقف سياسية ومخارج دبلوماسية مدروسة بعناية فائقة، **ثانياً**.

لقد أخذت هذه القدرة أبعاداً من السرية لم تحظ بها تلك القدرات في دول العتبة النووية الأخرى، بسبب الظروف الخاصة التي أحاطت بقيام الدولة الإسرائيلية، وطبيعة المصالح والعلاقات التي تربط بين الدول الكبرى وإسرائيل من جهة، وبينها

---

(٢١) برنابي، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٢٢) براي، **ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية**، ص ٢٣١.
انظر أيضاً: *Israel Yearbook and Almanac* (Jerusalem: IBRT Translation, 1992-), vol. 52, p. 134.

(٢٣) شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠**، ص ٣٧١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

وبين البلدان العربية من جهة أخرى، وبشكل خاص طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من إسرائيل والبلدان العربية.

إن العناصر المكونة للقدرة الإسرائيلية هي عناصر اقتصادية وعلمية وعناصر أولية تتمثل في توفر الخامات النووية لإنتاج السلاح النووي (القوة النووية). تتكون القوة النووية الإسرائيلية من العناصر التالية:

(١) الرؤوس النووية الإسرائيلية بأنواعها وحجومها المختلفة.

(٢) وسائل توصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها.

(٣) قواعد إطلاق القذائف النووية.

(٤) نظام القيادة والسيطرة والاتصال.

ويمكن القول بأن الرؤوس الإسرائيلية تعتبر أهم عنصر في هذه العناصر، بل هي العنصر الرئيسي في السلاح النووي، وتعتبر بقية العناصر، رغم أهميتها، عناصر مكملة للقوة النووية، وعندما ندرس الرؤوس الإسرائيلية فإننا بصدد دراسة نوعية وعدد الرؤوس النووية، ومن ثم فعالية هذه الرؤوس النووية وكفاءتها[٢٥].

(١) الرؤوس النووية الإسرائيلية (أنواعها وأعدادها ومكوناتها): كما جرت العادة في الدراسات الاستراتيجية للتسلح، فإن التركيز يجري على النوع والعدد (الكيف والكم) لمعرفة قوة وقدرة السلاح. وتستند دراسة نوع الرؤوس النووية على المعلومات المتوفرة، فالمواد القابلة للانشطار، تصلح لإنتاج مختلف الرؤوس النووية، وتدخل في تركيب الرؤوس الهيدروجينية والنيوترونية بإضافة مواد أخرى لها. وتتوقف قدرة الدولة على إنتاج هذه الرؤوس على عوامل أهمها: قدرة الدولة التكنولوجية والعلمية، ومستوى تطور بنيتها النووية[٢٦]، وطبقاً للمعلومات المتاحة فإن إسرائيل تمتلك النوعيات التالية:

(أ) **الرؤوس الذرية**: إن أهم المؤشرات على مدى إدراك ما وصلت إليه إسرائيل هو الكيفية التي صنعت قنابلها منها، وما المادة المستخدمة؟ هل هي اليورانيوم أم البلوتونيوم؟ وما هو الدليل على ذلك؟ فكل من هاتين المادتين الانشطاريتين تطرح مشاكل هندسية تختلف عن تلك المشاكل التي تطرحها الأخرى، وتتطلب كل منهما مهارات مختلفة في مجال الهندسة النووية[٢٧].

---

(٢٥) عبد السلام، «الرؤوس النووية الإسرائيلية: الخصائص والمقومات،» ص ٢٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٧) براي، **ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية**، ص ١١٠.

• **خيار اليورانيوم**: إن أي خطوة باتجاه صنع القنبلة الذرية تتمثل في الحصول على الوقود المتفجر سواء كان ذلك هو اليورانيوم أو البلوتونيوم، وإذا ما اختار الإسرائيليون اليورانيوم، عليهم أن يقرروا أياً من نظائر هذا العنصر يريدون استخدامها. وهذه النظائر هي اليورانيوم (٢٣٨) واليورانيوم (٢٣٥) واليورانيوم (٢٣٣)، وأنه من المرجح أن إسرائيل تستخدم اليورانيوم (٢٣٥) لأنها لم تمتلك بعد ناصية تكنولوجيا الانفجارات الانصهارية[٢٨] التي يحتاج إليها اليورانيوم (٢٣٨)، ولأن اليورانيوم (٢٣٣) يحتاج إلى بلوتونيوم (٢٣٩) ومادة البلوتونيوم (٢٣٩) هي مادة مكلفة، ومن يحصل عليها يحصل على قنابل نووية من دون الحاجة إلى اليورانيوم نفسه، ومشكلة اليورانيوم (٢٣٥) أنه يحتاج إلى درجة عالية من التخصيب، وقد ثبت أن إسرائيل لم تصل إلى مثل هذه التكنولوجيا بعد[٢٩].

إن عملية تخصيب اليورانيوم (٢٣٥) ليصبح نقاؤه ٤٠ بالمئة وهي النسبة المسموح بها للحصول على قنابل مضمونة النتائج من حيث التفجير، يحتاج إلى تكاليف باهظة جداً، وإن كان هنالك خيار في استخدام اليورانيوم، يجزم معظم الباحثين على أن إسرائيل لم تستخدمه إلا في حالة استخدامه من اليورانيوم (٢٣٥) الذي قامت بسرقته عام ١٩٧٦، وهذا الاستخدام لا يضمن برنامجاً متواصلاً يتصف بالاستمرارية[٣٠].

وهنالك سبب آخر هو أن الدول النووية التي دخلت في النادي النووي لم تستخدم اليورانيوم، ما عدا الصين، وذلك في فترة مبكرة من تصنيعها للقنابل الذرية[٣١].

• **خيار البلوتونيوم**: من السهل على الإسرائيليين من كل النواحي استخدام البلوتونيوم (٢٣٩) لتصنيع قنابلهم، إذ بإمكانهم توليد هذه المادة من اليورانيوم الموجود بين أيديهم والمستخلص من مادة الفوسفات المستخرجة من صحراء النقب، حيث إن مادة البلوتونيوم (٢٣٩) تتولد تلقائياً جراء احتراق الوقود داخل المفاعل، إضافة إلى كون هذه المادة مادة ممتازة لصنع القنابل الذرية[٣٢]. ومن المؤكد أن طريقة استخدام البلوتونيوم أقل تكلفة من اليورانيوم، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تنتج اليورانيوم (٢٣٥) الصالح للاستخدام في القنابل الذرية، فمعامل الانتشار الغازي التي

---

(٢٨) Paul Jabber, *Israel and Nuclear Weapons: Present Option and Future Strategies* (London: Chatto and Windus, 1971), p. 72.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٠) براي، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٣٢) Jabber, Ibid., p. 74.

تمتلكها لتخصيب اليورانيوم تبلغ كلفة الواحد منها حوالى ٧٦٠ مليون دولار، ويحتاج إلى صيانة سنوية بحوالى ٦٣ مليون دولار. وفي المقابل قامت الهند ببناء مفاعل لفصل البلوتونيوم لم تتجاوز تكاليفه ٧ ملايين دولار فقط[٣٣]. فالنتيجة أن هناك ترجيحاً لقنابل البلوتونيوم الأقل تكلفة والأسهل استخلاصاً. أما عدد الرؤوس الذرية المستخدمة في الترسانة الإسرائيلية فقد كانت تشكل كل تلك الترسانة في النصف الأول من السبعينيات، ثم أصبحت تشكل حوالى نصف تلك الترسانة في نهاية ذلك العقد، ومن ثم تناقصت لتشكل ثلث تلك الترسانة في بداية الثمانينيات، نظراً لتطور الترسانة النووية الإسرائيلية وامتلاكها أنواعاً أخرى من الأسلحة النووية مثل القنابل النيوترونية والهيدروجينية.

أما من حيث جاهزية تلك الرؤوس، فقد أثير جدل كثير في السبعينيات حول أن إسرائيل قررت منذ البداية إنتاج قنابل مجزأة أو مجمعة وجاهزة للاستخدام؛ فقد أجمع عدد من الباحثين بأنه لا فرق بين أن تكون القنبلة مكتملة، أو مفككة تماماً، وقد يكون الفرق في وضع مسمار الأمان، وقد يتعدى ذلك ليأخذ ساعة أو ساعات قليلة من أجل اكتمالها وجاهزيتها[٣٤].

(ب) **قنبلة النيوترون**: لقد كانت فكرة قنبلة النيوترون قديمة في ذهن مخترعها الأول صموئيل كوهين (Samuel Kouhen)، وذلك من أجل استخدامها في مسرح العمليات، وإن السلاح الاستراتيجي يعتبر استخدامه ناجحاً للدولتين العظميين فقط، أما الدول الأخرى، والمتقاربة الحدود، فإنها تحتاج إلى قنابل ذات عيارات صغيرة وذات أثر قليل التدمير مع إشعاع محدود، فالحل الأمثل والردع المثالي يعتمد على قنبلة النيوترون، وقد كانت في ذهن مخترعها من بداية الخمسينيات إلا أنها لم تأخذ طريقها إلى الظهور إلا في منتصف السبعينيات، نظراً لوقف التجارب النووية عام ١٩٥٨، وأسباب أخرى تخص الإدارة الأمريكية[٣٥]. ولقد صنعت إسرائيل هذه القنابل في نهاية السبعينيات على الأرجح. ويقسمها أحد الباحثين الإسرائيليين إلى نوعين من القنابل: قنابل صغيرة، مني نيوك (Mini Nuke) التي تتراوح شحنتها ما بين ٠,٠٥ إلى ٠,٥ كيلوطن، وقنابل إشعاع مكثف (نيوترونية) تعتمد على التكنولوجيا الانشطارية وعلى النيوترونات معاً وتطلق أشعة (غاما) على حسب القوة التدميرية الناتجة من

---

(٣٣) Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *SIPRI Yearbook, 1993: World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 224-225.

(٣٤) Steve Weissman and Herbert Krosney, *The Islamic Bomb: The Nuclear Threat to Israel and the Middle East* (New York: Times Books, 1981).

(٣٥) صموئيل كوهين وجنيست، **قنبلة النيوترون**، ص ٤.

العصف والحرارة في القنبلة الانشطارية الذرية السابقة[٣٦]. وذلك لتحل محل القنابل القديمة في الترسانة النووية الإسرائيلية، ولكي تكون سلاحاً تكتيكياً. ولقد برزت بعدها فكرة الصاروخ «لانس»، الذي يعتبر تطبيقاً لمبدأ النيوترون وبذلك تكون قد خدمت عدة أهداف في آن واحد[٣٧].

ومن الجدير بالذكر أن مواصفات القنبلة النيوترونية الإسرائيلية هي القنبلة نفسها التي تمت صناعتها بالتعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا وأن قوتها التدميرية لا تتجاوز ٢ كيلوطن، أي أنها لا تكون مؤثرة إلا في مساحة ٥٠ كلم تقريباً[٣٨]، أي عرض ٧ كلم بطول ٧ كلم أو دائرة نصف قطرها ٧ كلم تقريباً، وهذا إغراء كبير يحد من القيود التي تفرض على واقع إسرائيل الجغرافي وعمقها الاستراتيجي عند استخدام هذه القنابل في ميدان المعركة. ويمكن تلك القنبلة أن تطلق من مدفع هاوتزر، أو مدفع ١٥٥ ملم محمول على متن سفينة، أو مجرور، أو من صاروخ أرض ـ أرض[٣٩]. ويقرر باحث أمريكي أن تلك الرؤوس قد وصلت حسب معلوماته إلى عدة مئات[٤٠].

(ج) **القنابل الهيدروجينية**: يرى فرانك برنابي (Frank Barnaby) أن إسرائيل تمتلك منذ أوائل الثمانينيات، وليس قبل ذلك، قنابل هيدروجينية، ويجب عدم التشكيك بالمسألة، حيث إن لدى إسرائيل نسبة من أفضل علماء الفيزياء النووية في العالم نسبة إلى عدد السكان، لكن ما منعهم من إنتاجها سابقاً هو عدم الحصول على المواد المكونة لها، وتلك كانت معضلة وجدوا لها حلاً في إنتاج مادة «الليثيوم ـ ٦». ويقدر برنابي أن ما تمتلكه إسرائيل هو حوالى ٣٥ قنبلة عام ١٩٨٦، وعادة تقاس طاقة انفجار القنبلة الهيدروجينية (بالميغاطن) ويعادل الميغاطن الواحد (١٠٠٠ كيلوطن) أو مليون طن من مادة (TNT) التقليدية المعروفة، ولكن قنبلة إسرائيل قد اقتصرت على (خمسة ميغاطن) لأن إسرائيل لا تريد أن تنتج عياراً أكثر قوة من ذلك. ولقد وجهت إسرائيل معظم مادة الليثيوم لإنتاج قنابل النيوترون بحكم ملاءمة قنبلة النيوترون أكثر

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٧) منير سطيغليتس، «ليس أكثر من أهون الشرين،» في: **السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية**، تأليف نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، ترجمة وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، دراسات وأبحاث؛ ٥ (نيقوسيا: الوكالة، ١٩٨٧)، ص ١٢٩.

(٣٨) حامد ربيع، **مصر والحرب القادمة في منطقة الشرق الأوسط**، نقلاً عن: عبد السلام، «الرؤوس النووية الإسرائيلية: الخصائص والمقومات،» ص ٣٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤٠) Seymour M. Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy* (New York: Random House, 1991).

حسب أغراضها وأهدافها المتصورة[٤١]. ومن الجدير بالذكر أن القنبلة الهيدروجينية تعمل على مبدأ الاندماج وليس الانشطار النووي[٤٢].

أما مقومات القدرة النووية الإسرائيلية من الأموال والمواد الخام والمنشآت النووية، فإنها لا تجدي شيئاً من دون القاعدة العلمية، حيث ركزت إسرائيل على تطوير العلوم والهندسة في أنظمتها التعليمية، حتى أصبحت في مقدمة الدول التي تتميز بالنشاط العلمي، باعتباره مفتاح القوة والتطور الاقتصادي، وعرفت طريقها إلى التقدم التقاني بواسطة إعداد الكوادر الفنية المؤهلة والاعتماد على الخبرات الأوروبية والأمريكية.

ولم تكتف الولايات المتحدة بتقديم هذه الخبرات، بل عملت دوماً على انتهاج سياسة غض الطرف عن السلاح النووي الإسرائيلي والتقليل من شأنه. ويبين الجدول التالي موقع، وحجم، القدرة النووية الإسرائيلية بين دول النادي النووي، استناداً إلى تقرير كارنيجي للسلام الدولي، عن مركز معلومات الدفاع لجمعية العلماء الأمريكيين:

الجدول رقم (٩ ـ ١)
حجوم القدرات النووية لدول النادي النووي

الدولة	عدد الرؤوس النووية
روسيا	٢١,٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٥٠٠
فرنسا	٤٥٠
الصين	٤٠٠
المملكة المتحدة	٢٦٠
إسرائيل	١٠٠ ـ ٢٠٠
الهند	٦٠ ـ ٨٠
باكستان	١٥ ـ ٢٥
المجموع	٣٣٧٨٥ ـ ٣٣٩١٥

المصـدر: Carnegie Endowment for International Peace, Center for Defense Information of Amercian Scientists Federation, Washington, DC, 1998.

(٤١) Frank Barnaby, *The Invisible Bomb: The Nuclear Arms Race in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1989), p. 52.

(٤٢) عبد الباقي، **القنبلة الذرية والإرهاب النووي**، ص ١٢٢.

٢ ـ الأمن القومي العربي (المفهوم الشامل)

ـ التعريف الاسمي

لقد تعددت اتجاهات تعريف الأمن القومي العربي، إلا أن هذه الدراسة قد أخذت بالمفهوم الشامل حيث يعرّفه عبد المنعم المشّاط بأنه «قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف»[٤٣].

إن تتبع المفاهيم العالمية للأمن القومي وسبل تحقيقه تفصح عن وجود مدرستين رئيسيتين وهما: مدرسة القيم الاستراتيجية، والمدرسة التنموية، ولا ينطبق ذلك بالضرورة على واقع الأمن القومي العربي تماماً، بل نجد أن الدراسات العربية احتوت بالإضافة إلى هاتين المدرستين على بعض الاتجاهات المنبثقة عنهما، ولقد تجاوزت الكتابات العربية المفهوم العسكري للأمن القومي وأكدت الجوانب المجتمعية التي تربط بين الأمن ومفهوم التنمية والاستقرار، مع عدم استبعادها دور القدرة العسكرية، ولكنها وضعت في إطارها المجتمعي الأوسع وإقامة العلاقة الضرورية بينها وبين مقومات الأمن الأخرى، من استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية[٤٤]. ومع غلبة المفهوم المجتمعي الشامل الذي أصبح أكثر شيوعاً في الفكر العربي، أمكن التمييز بين عدد من الاتجاهات[٤٥]:

● **الاتجاه الأول**: ويعبّر عن الرؤية العسكرية والاستراتيجية، وينظر أنصاره إلى الأمن القومي من منظور القدرة العسكرية، حيث يعرف بأنه الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة. ويتجاهل أنصار هذا الاتجاه أن الاستراتيجية العسكرية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا بتوفر الإمكانات الاقتصادية.

● **الاتجاه الثاني**: تمثله الرؤية الاقتصادية الاجتماعية وتعرف الأمن بالإجراءات التي يجب أن تتخذ لحماية كيان الدولة، ويأتي على رأس هذا الاتجاه أمين هويدي الذي يعرّف الأمن القومي بأنه «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ

---

(٤٣) عبد المنعم المشاط، في: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، **الأمن القومي العربي**: **أبعاده ومتطلباته** (القاهرة: المعهد، [١٩٩٣])، ص ٣٠.

(٤٤) علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**، تقديم أحمد بهاء الدين، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٢.

(٤٥) عبد المنعم المشاط، في: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، المصدر نفسه، ص ٤٣.

على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية. بهذا المعنى فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري»[٤٦].

● **الاتجاه الثالث**: وهو الرؤية الشمولية المتكاملة، وهو يركز على القدرات اللازم توفرها من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد الوطن العربي، حيث يرى هؤلاء الباحثون، وعلى رأسهم علي الدين هلال «أن الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية»[٤٧].

ثانياً: أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي

في الوقت الذي يعاني فيه الأمن القومي العربي جملة من الاختلالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأسباب داخلية وخارجية متعددة، تشكل الدولة الإسرائيلية بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً رئيساً للأمن القومي العربي.

ويتناول هذا القسم، أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي بجميع جوانبه وعلى مستوياته كافة، ومن ثم التعرف على الاستراتيجية العربية لمواجهة هذا التهديد، في ضوء القيود والمحددات المفروضة على استخدام القدرة النووية الإسرائيلية. وتأسيساً على ذلك، يعالج هذا القسم موضوعاً رئيسياً عنوانه: أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي.

١ ـ الأبعاد العسكرية

إن المقصود بالبعد العسكري للتهديد، هو تأثير القدرة النووية الإسرائيلية في الجانب العسكري للأمن القومي العربي، أو المدى الذي تستطيع فيه القدرة النووية الإسرائيلية أن تؤثر في الأمن العسكري العربي، وتهديد الجيوش العربية، سواء بالاستخدام الفعلي لهذه القدرة (الهجوم، الدفاع، والاستخدامات غير المباشرة)، أو باستخدام استراتيجية الردع، لمنع هذه الجيوش من القيام بعمليات ناجحة ضد دولة إسرائيل[٤٨]. وإن هناك علاقة بين الردع وتحويله إلى استخدام فعلي.

(٤٦) أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ٨٠.

(٤٧) علي الدين هلال، «الوحدة والأمن القومي العربي،» **الفكر العربي**، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٩٣.

(٤٨) أمين هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢١٥.

- الاستخدام الفعلي

من خلال دراسة الرؤية الإسرائيلية لاستخدام القدرة النووية وطبيعة ومقومات هذه القدرة، نجد أنه ليس من المستحيل استخدام القدرة النووية الإسرائيلية ضد العرب، استخداماً ذا صدقية، إذا ما تعرض وجود الدولة الإسرائيلية للخطر. ويؤكد ذلك أحد الخبراء المهتمين بدراسة القدرة النووية الإسرائيلية، ويعبّر عن وجهة النظر هذه من حيث وجود حد الكفاية لدى إسرائيل من الأسلحة النووية، ووسائل توصيلها إلى أهدافها في البلدان العربية، ومن حيث اختبار هذه القدرة وكفاءتها، ومن حيث تنوع الرؤوس النووية الإسرائيلية، الذي يمكن أن يجعلها غير خاضعة للقيود السياسية والجيوبوليتيكية المفروضة على استخدام قدرتها تلك[٤٩]. وقد كانت الرؤية السائدة في السابق وحتى بداية عقد الثمانينيات، أن إسرائيل لا تستطيع استخدام قدرتها النووية ضد جيوش دول المواجهة العربية، حيث إن مسرح العمليات يكون في هذه الحالة على حدود إسرائيل أو بالقرب من هذه الحدود، مما يؤدي إلى انتقال الإشعاعات الذرية إلى الجيش والشعب الإسرائيلي[٥٠].

بيد أن هذه الرؤية قد تم تجاوزها، بعد أن تزايد الاقتناع بأن إسرائيل استطاعت أن تصنع قنبلة النيوترون في عقد الثمانينيات، وتستطيع استخدامها من دون أن تعرض قواتها للخطر أو منشآتها للتدمير[٥١]، مع تدمير القوات المهاجمة بالكامل.

● **القدرة التدميرية**: ما دامت إسرائيل تخفي قدرتها النووية، فمن الطبيعي أن تخفي، وبدرجة أشد، ذلك الانتشار الواسع، وتلك الوسائل المستخدمة في الحمل والإيصال، التي تجعل جميع الأهداف الاستراتيجية العربية على امتداد واتساع الوطن العربي، عرضة للتدمير باستخدام إسرائيل لهذه القدرة. وقد برر أحد الباحثين الإسرائيليين احتكار إسرائيل للقدرة النووية بسبب القدرة التدميرية العالية لهذا السلاح، واستشهد بالرسالة التي أرسلها مناحيم بيغن للرئيس الأمريكي ريغان، بعد ضرب مفاعل أوزيراك في العراق، «بأن ثلاث قنابل ذرية من عيار ٢٠ كيلوطن إذا امتلكها العراق سوف تدمر معظم إسرائيل» (كما مر آنفاً)[٥٢]. والسؤال العجيب

---

(٤٩) عبد السلام، «الرؤوس النووية الإسرائيلية: الخصائص والمقومات،» ص ٣٦ ـ ٣٩.

(٥٠) غازي ربابعة، **القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي** (عمان: دار الكرمل، ١٩٨٧)، ص ٢٩٧.

(٥١) زكريا حسين، **الترسانة النووية الإسرائيلية: التهديد والمواجهة**، كراسات استراتيجية؛ ٢٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥)، ص ١٢.

(٥٢) Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East*, p. 105.

الذي يجب أن يطرحه العرب هو: ماذا تفعل ٢٠٠ - ٣٠٠ رأس نووي - بحسب تقدير معظم المراجع - بالأمن القومي العربي في حالة تهديد إسرائيل بها والتلويح باستخدامها كقوة رادعة؟ وماذا ستفعل هذه الرؤوس في حالة استخدامها الفعلي؟ أليست كافية لإعادة الوطن العربي إلى القرون الوسطى؟ بالإضافة إلى الإشعاعات الباقية التي ستدمر مستقبل الأجيال القادمة؟

وكما هو معلوم، فإن قدرة التفجير النووي، مقارنة بالتفجير العادي (مع افتراض تساوي الحجم) أكثر قوة بملايين المرات من التفجير العادي الذي تعتمد قوته على أقوى مادة متفجرة عادية[٥٣]. ويؤكد أحد الخبراء الأجانب أن إسرائيل تمتلك ٣٥ قنبلة هيدروجينية[٥٤]. إن هذا التقدير هو التقدير الوحيد بهذا الشأن حتى عام ١٩٨٩، أما في بداية عقد التسعينيات فقد أكد أحد الباحثين أن إسرائيل أنتجت القنبلة الهيدروجينية، التي تؤدي إلى تدمير منطقة مساحتها حوالى سبعة آلاف ميل مربع، أي ٦٠٠ ضعف تدمير قنبلة الـ ٢٠ كيلوطن التي استخدمت ضد ناغازاكي. وقد قدرت هذه المساحة (لو تم تصوّرها) بالوجه البحري لمصر كاملاً والقاهرة والاسكندرية، وإفناء ١٥ مليون نسمة في أي مكان من الوطن العربي[٥٥]. ويكفي ذلك لتدمير معظم المنشآت العسكرية في أي بلد عربي، وتدمير كامل القوات المسلحة والسكان المدنيين في أي بلد عربي عدد سكانه أقل من ١٥ مليون نسمة، فأين الأمن العسكري العربي من هذه التقديرات والاحتمالات، في حالة استخدام هذه القدرة بحرية تامة؟

ويمكن إسرائيل أن تستخدم أسلحة نووية محمولة بالطائرات أو مقذوفة بواسطة صواريخ أريحا ٢، التي جرب مداها عام ١٩٨٧؛ بالإضافة إلى صواريخ أريحا ٣ (قيد التطوير) حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة[٥٦].

وقد طورت إسرائيل قنبلة النيوترون (القنبلة النظيفة) كما مر آنفاً، وقد أورد أحد الخبراء أن السلاح الأكبر عدداً لدى إسرائيل هو سلاح تكتيكي من قنابل ٢ كيلوطن، وأن حد الكفاية هو ١٦٠ سلاحاً تكتيكياً، يؤمن لها النصر في ساحة العمليات. أما إذا كانت تسعى إلى تدمير القوات المهاجمة تدميراً كاملاً، فإنها تحتاج إلى ١٥٠ - ٢٥٠ رأساً تكتيكياً من عيار ٢ كيلوطن لتدمير لواء مؤلف من ٣ كتائب.

---

(٥٣) الحميدي، **الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، ص ٢١٣.

(٥٤) Barnaby, *The Invisible Bomb: The Nuclear Arms Race in the Middle East*, p. 25.

(٥٥) شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠**، ص ٣٥١.

(٥٦) Helen Chapin Metz, ed., *Israel: A Country Study*, Area Handbook Series (Washington, DC: Library of Congress, Federal Research Division, 1988).

وعلى هذا الأساس، فإنها لن تصل إلى حد الكفاية، إلا إذا امتلكت ٢٠٠٠ رأس تكتيكي لتدمير قطاعات بلدان المواجهة العربية (بحسب نموذج الحسابات الأمريكية)، وهذا ما يتطلب من إسرائيل استمراراً في إنتاج هذه الأسلحة(٥٧)، لكي يبقى الأمن العسكري العربي عرضة للتهديد، مهما امتلكت الجيوش العربية من قوة متفوقة من الأسلحة التقليدية.

● **حالات الاستخدام العسكري**: إن حالات الاستخدام العسكري للقدرة النووية الإسرائيلية تضع إسرائيل أمام بديلين هما الاختيار التكتيكي والخيار الاستراتيجي. والبديل **الأول** يحقق كسباً عسكرياً فقط، أما البديل **الثاني** فيحقق لها كسباً سياسياً وعسكرياً(٥٨).

ـ **البديل التكتيكي**: إن اختيار البديل التكتيكي يلائم إسرائيل من حيث صغر المساحة، حيث إن التلوث والإشعاع النووي يؤثران في جيوشها في ساحة العمليات؛ وإن القنبلة التكتيكية لا تجعل من جيوشها عرضة لهذه الإشعاعات أو الآثار الباقية للإشعاعات النووية. ومن الناحية العملية، فإن إسرائيل تحقق مكاسب أكبر في حالة استخدامها للبديل الاستراتيجي، في حين أن وضع إسرائيل الجيوبوليتيكي لا يشجع على اقتناء هذه الأسلحة الاستراتيجية؛ إذ ليس من العسير التأكد من مواقع هذه الأسلحة الضخمة، وبخاصة عند بدء العمليات العسكرية. وهذا ما يفسر إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، حيث إن إسرائيل ستعاني في هذه الحالة مشكلة تلاحم القوات. ويورد أحد الباحثين في هذا الصدد «ان إسرائيل تحبذ القنابل التكتيكية التي تلائم النظرية الجوية الإسرائيلية حيث إن السماء الممتدة في الارتفاع ستكون في هذه الحالة هي العمق الإسرائيلي»(٥٩). إذ لا يخفى أن مساحة إسرائيل ٢٦٥٠٠ كلم٢ التي لا تتناسب مع حدودها الطويلة البالغة ٩٨٥ كلم قد أثرت على الاختيارات المتاحة أمام صانع القرار الإسرائيلي، وذلك لمصلحة اختيار استخدامها للأسلحة النووية التكتيكية على طول حدودها مع البلدان العربية؛ وهذا تدمير محقق لكل الإمكانات العسكرية العربية وتجمعات الاحتياط القريبة لهذه الجيوش.

---

(٥٧) عبد السلام، «الرؤوس النووية الإسرائيلية: الخصائص والمقومات،» ص ٣٩. إن نموذج الحسابات الأمريكي ذلك النموذج والمقياس الذي تحسب بواسطته مساحة المناطق المضروبة على أساس ٣ دوائر، الدائرة الأولى ٥٠ بالمئة تدمير نهائي، والدائرة الثانية ٣٥ بالمئة تتأثر بالحرارة، والدائرة الثالثة ١٥ بالمئة إشعاعات وتلوث فقط، ويعتمد ذلك على نوع السلاح المستخدم ونوع التفجير وسرعة واتجاه الريح وقت التفجير.

(٥٨) كاظم هاشم نعمة، **دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ٤٨.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٩.

وليس بخاف أن استخدام القدرة بهذا الشكل ضد أي تجمعات عسكرية قريبة، ستكون رادعاً للجيوش العربية في بلدان المساندة العربية، وأن أي دمار يلحق بأحد الأقطار العربية سيشلّ بقية الأقطار سياسياً وعسكرياً، ويشكل عاملَ ردع فعالاً لها.

ـ **البديل الاستراتيجي**: إذا كان البديل التكتيكي يناسب حالة إسرائيل أكثر، فإن هذا لا يعني أن إسرائيل لن تستخدم البديل الاستراتيجي، على الرغم من القيود المفروضة عليه.

إن طائرة إف ١٥ من حيث المدى والتجهيز الإلكتروني والطيران المنخفض، من دون مراقبة الردارات المعادية، تستطيع ضرب أهداف في الرياض والخرطوم وبنغازي وطرابلس في ليبيا، من دون أن تتعرض دولة إسرائيل إلى إشعاعات نووية؛ كذلك فإن طائرة فانتوم إف ٤ وطائرة إف ١٦ فالكون، التي تصل إلى نصف المدى السابق ذكره تستطيع أن تحقق المناورة المطلوبة فوق أهداف أقرب من الأهداف السابقة، بالإضافة إلى الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية (أريحا ١) و(أريحا ٢)، حيث يتعدّى مدى الأخير ١٥٠٠ كلم، وتقوم إسرائيل من منتصف عقد التسعينيات بتطوير صاروخ (أريحا ٣) الذي سيصل مداه إلى ٧٥٠٠ كلم؛ أي ان جميع القطاعات العسكرية والمدنية العربية تقع تحت رحمة هذا التهديد. كما تستطيع إسرائيل استخدام طائرات النقل المدنية لهذه الغاية. أضف إلى ذلك أن إسرائيل تستطيع ضرب إحدى الجبهات نووياً للتفرغ لجبهة أخرى.

وخطط الهجوم النووي على أهداف استراتيجية عربية منتقاة بدقة، هي جاهزة ومعدة سلفاً، كما أكد ذلك الإسرائيليون أنفسهم، ويتم التدرب عليها مراراً وتكراراً، ولم يبق إلا التنفيذ الفعلي. إن معظم الباحثين العرب والمهتمين بالموضوع النووي يؤكدون أن القنبلة الإسرائيلية هي أداة حرب بالدرجة الأولى، وأداة سياسية بالدرجة الثانية، ولن تتورع إسرائيل عن استخدامها إن لم تكن أمامها سبيل غير ذلك، وأن هناك إمكانية للاستخدام العملياتي لهذه القنابل[٦٠].

ومهما تعددت البدائل، فإن هناك اقتناعات لدى الإسرائيليين، سواء أكانوا

(٦٠) شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠**، ص ٣٦٦. ويؤكد ذلك عدد كبير من علماء الذرة في وقائع ندوة عقدت في بروكسل تحت عنوان «أوروبا الغربية والانتشار النووي»، وعلى رأس هؤلاء فرانك برنابي المدير السابق لمعهد أبحاث السلام في استكهولم، حيث عبرت هذه الندوة عن مخاوفها من أن امتلاك أسلحة كيميائية من قبل بلدان عربية سيخيف إسرائيل من ضربة كيميائية لتحييد قدرتها النووية، وأصبحت المسألة هي من يقوم بالضربة الاستباقية أولاً، الأسلحة النووية الإسرائيلية أم الأسلحة الكيميائية العربية.

القادة العسكريين أم القادة السياسيين أم قادة الفكر، بأن استخدام القدرة النووية الإسرائيلية هو استراتيجية لإقناع العرب بأن إسرائيل لا يمكن قهرها عسكرياً. وقد تستند الاستراتيجيات العربية أحياناً إلى عامل الكم العربي والمساحات الشاسعة للبلدان العربية، إلا أن هناك رؤى عربية تنفي ذلك. ويرى الدكتور حامد ربيع أن بريطانيا حكمت ربع العالم في العهد الفكتوري، وأن عملية الكم العربية لا تجدي نفعاً أمام القدرة النووية إلا بامتلاك قدرة مماثلة لها، وعندها يصبح اتساع البلدان العربية وتعداد سكانها ميزة استراتيجية لحماية الأمن القومي العربي[٦١].

٢ ـ الأبعاد السياسية للتهديد

غني عن البيان أن إسرائيل ما فتئت تزعم بأن قدرتها النووية تمثل ضماناً لبقائها إذا ما سحبت قواتها من الأراضي العربية المحتلة، كما أنها تعد رمزاً للاستقلال الوطني التام عن الولايات المتحدة الأمريكية، وعامل مساواة مع الدول الأكبر منها؛ والأهم من ذلك، استخدامها لردع العرب عن إلحاق الضرر بدولة إسرائيل، وبالتالي إقناعهم بأن إسرائيل لا يمكن إبادتها والقبول ببقائها، والتفاوض معها من أجل فرض حلول سلمية في الشرق الأوسط[٦٢]. أما بعد الدخول في مرحلة السلام، وبعد القبول العربي الرسمي بوجود دولة إسرائيل، فإن الخطورة تكمن في التشدد الإسرائيلي في استمرار تطوير القدرة النووية؛ وهذا يعني أن عملية إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي على قاعدة السلام والاستقرار لم تحقق غاياتها النهائية، وأن فرص التحريض والتهديد سوف تستمر ويستمر معها الاختلال في الأمن السياسي العربي والأمن القومي برمته[٦٣].

وتتمثل أبعاد التهديد للجوانب السياسية للأمن القومي العربي في الردع والإجبار والمساومة والابتزاز السياسي، ولا يعني ذلك أن هذه الأبعاد لا تؤثر في الجوانب الأخرى للأمن القومي العربي، غير أنها أبعاد ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى. ولما كان الاحتكار وإمكانية الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية الإسرائيلية يشكلان خطورة بالغة على الأمن العسكري، فإن ذلك لا ينفي صفة تأثيرها السياسي.

---

(٦١) حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٦٦.

(٦٢) برنابي، **القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**، ص ١١٤.

(٦٣) طلال عتريسي، «الملف النووي والسلام،» **شؤون الأوسط**، العدد ٤١ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٦. ولمزيد من التفاصيل حول الرؤية الإسرائيلية للقدرة النووية قبل عام ١٩٩١، انظر:
Avner Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998).

إن سياسة الأمن القومي التي تهدف إجمالاً إلى دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الدول، وذلك لحماية استقلالها وتأكيد سيادتها وحفظ أمنها الداخلي ووحدة أراضيها، تواجه تهديداً خطيراً في النظام الإقليمي العربي بسبب القدرة النووية الإسرائيلية[٦٤]. وليس أدل على ذلك من أن النشاط الدبلوماسي العربي ينبغي أن يركز على قوة الدولة، وأن السلام يجب أن يبنى على وفاق صلب وردع متبادل لصد تهديد الابتزاز. أما في حالة الردع من جانب واحد فإن السلام مبني على الردع والمساومة والابتزاز والإجبار السياسي.

ـ **الردع النووي الإسرائيلي**: لقد تجنب العرب في جميع حروبهم السابقة مع إسرائيل تقديم تنازلات سياسية، وما إن اكتملت قوة إسرائيل النووية حتى أصبحت تلوح بها لردع العرب، والمساومة على أمنهم القومي لإجبارهم على السلام، والردع هو «منع طرف آخر من القيام بعمل لفرض إرادته على الطرف الأول، وهذه الحالة دفاعية صرفة»[٦٥]. ولقد استخدمت إسرائيل إبان فترة حكم حزب العمل قبل عام ١٩٧٧ السلاح النووي أسلوباً للردع النهائي في حالة تعرض بقاء إسرائيل للخطر، وكان هذا الردع قبل هذا التاريخ يقوم على مبدأ الغموض النووي المقصود، «أي الاعتماد على تأثير سلاح لا يوجد يقين حول وجوده»[٦٦]، بحيث لا تستطيع البلدان العربية تجاهل احتمالات وجوده وتقدم على أعمال تهدد بها أمن إسرائيل، وفي الوقت نفسه لا تندفع نحو وضع خطط طوارئ لامتلاك أسلحة نووية لمواجهة تهديدات نووية مشكوك فيها، وحاولت الحصول فيها على استقرار لم تفلح في تحقيقه. ولقد كانت إسرائيل تدرك من وراء سياسة الغموض هذه أن السلاح النووي لا يعني نهاية العرب، لذا فإن استخدام إسرائيل للقنابل النووية ضد أهداف عربية سيكون بمثابة الانتحار لها وبقاء هذا الغموض يحقق ردعاً أكثر للعرب. ويرى أحد الباحثين أن إعلان إسرائيل عن امتلاكها أسلحة نووية سيعطل الحلول السلمية، وأن هذا الوضع الغامض يسهل المباشرة بالعملية السلمية من دون جرح لكبرياء العرب علناً، وهذا ما شجع القاهرة على التفاهم على صيغة معينة لمشروع السلام مع إسرائيل[٦٧]. وتأثير هذا الغموض هو تأثير نفسي أكثر منه تأثيراً عملياً، أي أن الردع هنا هو «الاستقرار القائم على التهيؤ للحرب» وهو إجراءات منع الحرب بدلاً من تنفيذها باستخدام الوسائل النفسية.

---

(٦٤) ممدوح شوقي، «الأمن القومي والعلاقات الدولية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٣٥.

(٦٥) نعمة، **دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية**، ص ٢١٢.

(٦٦) براي، **ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية**، ص ٨٥.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

ولقد بدأت التقييمات تختلف بشكل كبير بعد تولي حزب الليكود الحكم، استناداً إلى تصريحات رسمية من جانب قيادات الليكود كما مر آنفاً، وتطورات الاستراتيجية النووية من حالة الردع إلى حالة من الإجبار والاستخدام الفعلي ضد أقطار عربية معينة، مثل العراق، في حالة استخدام الأخير أسلحة كيميائية ضد إسرائيل[٦٨].

- **الإجبار**: لقد جرى التفكير في إمكانية استخدام الأسلحة النووية في الإجبار، وبهدف إجبار البلدان العربية وإكراهها عن طريق التهديد المستمر على قبول ما تريده إسرائيل، أو قيامها فعلياً بفرض ما تريده إسرائيل تحت مظلة القدرة النووية. ويختلف هذا الإجبار عن الردع في أن الأخير يبقي القدرة النووية من دون استخدام، لتجنب إبادة إسرائيل. ويعرف الإجبار بأنه «فرض إرادة طرف ما بالقوة على طرف آخر وإرغامه على ما يريده الطرف الأول»[٦٩]. وهذا الإرغام يختلف عن منطق الردع لكونه يستدعي تفوقاً لا يطعن به، ولا يشك في صدقيته. فعلى عكس الردع، يجب أن يكون فارق القدرة واضحاً وممثلاً في تصور الخصم. وهذا ما حدث لإسرائيل، فقد طورت في عقد الثمانينيات قوة نووية أكثر، بحيث أصبحت قدرتها تشتمل على سلاح النيوترون بالإضافة إلى القنبلة الهيدروجينية، وأن هذا التطور قد واكبه تطور في الاستراتيجيات من الردع إلى الإجبار. وهكذا فإن قادة إسرائيل قد طوروا في عقد الثمانينيات والتسعينيات قوة نووية لممارسة سياسة من الإجبار ضد الدول المحيطة بإسرائيل، والتلويح بهذه القوة بطريقة غير معتادة وبخاصة أن حجم وتعقيد الترسانة النووية قد سمحا بذلك، وأتاحا للقيادات الإسرائيلية التفكير في هذا النهج والسير فيه. ولقد رافق هذا النهج الاحتكار النووي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، كما مر في الأبعاد العسكرية للتهديد.

وحول سياسة الإجبار الإسرائيلي للبلدان العربية، اختلفت آراء الباحثين من حيث إجبار العرب على عملية السلام مع إسرائيل، ويرى أهرونسون أن القدرة النووية هي التي أجبرت العرب على التراجع عن تدمير إسرائيل[٧٠]، وقد استخدم نتنياهو التهديد لإجبار العرب على السلام، وأعلن بأن لديه أداة لفرض الواقع، وإجبار العرب على السلام، مع الاحتفاظ بالأرض[٧١]. في حين أن كثيراً من

---

(٦٨) عبد السلام، «الليكود.. ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي،» ص ٢٦.

(٦٩) نعمة، **دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية**، ص ١٠٥.

(٧٠) شلومو أهرونسون، «استراتيجية إسرائيل النووية،» في: **السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ص ٢٠٣.

(٧١) بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٥)، ص ١٤٠.

الباحثين العرب يرى أن إسرائيل لم تؤثر في السلوك العربي تجاه التسوية السلمية بالقدرة النووية، وإنما قد تكون هناك تأثيرات مختلفة في التوجهات وليس بالضرورة السلوك.

ـ **المساومة والابتزاز السياسي والمساواة بالدول الكبرى**: تستخدم إسرائيل الأسلحة النووية ضمانة لأمنها، وتساوم بها للدخول كطرف في حلف معين ليقوم أحد الحلفاء بحمايتها مقابل أن تجني ثمار ذلك اقتصادياً وسياسياً. ولقد أشار أحد الباحثين إلى أن الدول الصغيرة مثل إسرائيل، يمكن أن تشكل تهديداً لدول كبرى بالأسلحة النووية، حيث تستخدم هذه الأسلحة كوسائل مساواة مع هذه الدول، وأن التهديد والمساومة والابتزاز يكون أكثر كلما كانت هذه الأسلحة بأيدي دول صغيرة؛ حيث إن الدول الكبرى لا يمكن أن تساوم بهذه الأسلحة دولاً صغيرة، بل يمكن أن تستخدم في ذلك أساليب أخرى[(٧٢)]. وثمة واقعة مساومة حدثت أثناء حرب الخليج الثانية، حيث إن السفير الأمريكي قد استدعي في ٤/١٢/١٩٩٠ من قبل وزير الخارجية الإسرائيلي، وأبلغه أن إسرائيل ستتصرف إذا لم تعمل أمريكا على تدمير القدرات العسكرية العراقية، وأنها سترد نووياً على أي استخدام عراقي للأسلحة الكيميائية ضدها[(٧٣)]. كما وردت معلومات تشير إلى أن إسرائيل نصبت ثلاث منصات صواريخ حاملة للرؤوس النووية، وأعدت طائرات (إف ١٦) للغاية نفسها. وفي حرب ١٩٧٣، تم اتخاذ قرار بتجهيز ١٣ قنبلة تمهيداً لاستخدامها، إذا لم تتدخل الولايات المتحدة لتحويل مجرى القتال على الجبهتين السورية والمصرية لمصلحة إسرائيل[(٧٤)]؛ وهذا انتهاك للأمن القومي العربي برمته. ومن المنتظر أن تستخدم إسرائيل أسلوب المساومة بالقدرة النووية مع بلدان عربية، على الرغم من دخولها مرحلة سلام معها.

وهناك رأي يقول إن التهديد النووي الإسرائيلي يعتبر أخطر التهديدات الموجهة للأمن القومي العربي في العقدين القادمين، إذ تنفرد إسرائيل بالقدرة النووية، وتمتلك من هذه الأسلحة الحجم الذي يشكل تهديداً حقيقياً لبلدان المواجهة العربية.

وثمة معيار آخر يقاس به توجه إسرائيل النووي، وهذا المعيار هو لجنة «ضبط

---

(٧٢) جوزيف روتبلات [وآخرون]، **عالم نظيف من السلاح النووي**، ترجمة أدهم السمان (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٧٩.

(٧٣) هيثم الكيلاني، «حال الأمن القومي العربي بعد تمديد المعاهدة النووية،» **شؤون الأوسط**، العدد ٤١ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٣٢.

(٧٤) ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، تقديم ومراجعة جلال عبد الفتاح (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ١٧٥.

التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي»؛ وهي إحدى اللجان الخمس في المفاوضات المتعددة، المنبثقة عن مؤتمر مدريد. فعلى مدى اجتماعات عدة عقدتها هذه اللجنة منذ خريف ١٩٩١ حتى اليوم، لم يستطع الطرفان العربي والإسرائيلي ـ على الرغم من الضغوط الأمريكية على الأطراف العربية ـ التوصل إلى ما سعت إليه اللجنة، وهو موضوع بيان النيات من أجل التسلح. ففي حين اتجه العرب إلى ضرورة تحقيق توازن في القدرات العسكرية بنزع أسلحة الدمار الشامل، اتجهت إسرائيل إلى ترجيح بناء الثقة على أي عامل آخر[٧٥].

وهكذا ظلت إسرائيل خارج أي دائرة، ولقد أعطيت الاستثناء الذي باركته الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر نيويورك أيار/مايو ١٩٩٥ ما يمكن أن يطلق عليه «حقاً دولياً في الاستثناء»، على الرغم من الجهود العربية التي أخذت في التراجع وتقديم التنازلات السياسية، مما أعطى للسياسة العربية ملامح جديدة في عقد التسعينيات، تتميز بالسلبية وتقديم التنازلات السياسية في هذا المجال.

وخلاصة القول إن إسرائيل تحاول جاهدة إبقاء حالة الأمن القومي العربي على ما هي عليه من الضعف والتشتت، ونجدها تستخدم القوة في سبيل ذلك. ومن أقرب الأمثلة على ذلك، إشهار إسرائيل لرادعها النووي، ووسيلة حمله الصاروخية، حينما أطلقت صاروخها (تحت التجربة (أريحا ٢)) في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، شمال ساحل مدينة بنغاري الليبية بعدة مئات من الكيلومترات، وفي عرض البحر المتوسط[٧٦]، بمثابة دلالة استراتيجية وسياسية على بدء تطبيع العلاقات المصرية ـ الليبية، حيث يمكن أن يترتب على هذا التقارب، سحب مصر لقواتها على الحدود الغربية، لنقلها إلى خط المواجهة مع إسرائيل، لما تشكله ليبيا من عمق استراتيجي لمصر، وتعتبر رسالة موجهة لكل الوطن العربي.

٣ ـ الأبعاد الاقتصادية للتهديد

في الوقت الذي يشكل فيه التهديد النووي الإسرائيلي عامل ضغط على القرار السياسي العربي، ويفرض حالة من التأهب العسكري وعدم الاستقرار السياسي، وبصورة سريعة ومباشرة، فإن آثار هذا التهديد في الأمن الاقتصادي تأتي بصورة تراكمية متأخرة.

وتشكل العلاقة بين أبعاد المعادلة الثلاثة (الأمن والإنفاق العسكري والتنمية)

(٧٥) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٧٦) عطية، المصدر نفسه، ص ١٧٥.

«علاقة عكسية، إذ كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمناً وأدنى تنمية»[٧٧]. وفي الوقت الذي تعالج فيه آثار الإنفاق العسكري الإسرائيلي بالمعونات الأمريكية، نجد أن الإنفاق العسكري العربي لا تعالج آثاره إلا على حساب الأمن الاقتصادي والاجتماعي العربي، ومن مقدرات المواطن من غذاء وتعليم ورفاهية.

إن جميع أنماط استخدامات القدرة النووية الإسرائيلية (العسكرية والسياسية) السابق بيانها، إنما تحدث آثارها بشكل متأخر نسبياً في الأمن الاقتصادي العربي، وذلك يدفع البلدان العربية إلى سباق تسلح محموم تقليدي وفوق تقليدي ونووي، يؤدي إلى معدلات عالية من الإنفاق العسكري. وإن ما يترتب على احتكار إسرائيل القدرة النووية، من ضرب وتدمير للقدرات العربية في مهدها، وملاحقة وقتل العلماء العرب العاملين في هذا المجال، يعتبر تدميراً هائلاً للموارد والإمكانات العربية والكلفة الباهظة التي أنفقت في هذا المجال. أضف إلى ذلك المخطط الإسرائيلي في تدمير الأهداف الحيوية العربية ومراكز الثقل الاقتصادي.

الأخطار المستقبلية الناجمة عن سيناريوهات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية ضد أهداف «القيمة المضافة الحيوية»:

ـ **الجيوش العربية**: هناك احتمال ضعيف أن تستخدم إسرائيل القنابل الذرية لضرب الجيوش العربية على حدودها مع دول المواجهة. ولكن الاحتمال الأكبر هو ضرب تجمعات الجيوش العربية للدول المساندة، وبقنابل صغيرة ذات إشعاعات غير باقية، وذلك لوجود قيود على هذه الاستراتيجية، وسنتعرض لها في ما بعد. وقد تستخدم قنابل النيوترون النظيفة في مسرح العمليات وبالقرب من حدودها، كما مر آنفاً في التهديد العسكري. ومن السهل تصور حجم الدمار الناتج وحجم الخسائر البشرية والاقتصادية جراء ذلك.

ـ **المدن العربية**، يقول شاي فيلدمان «إن إسرائيل عندما تريد مهاجمة الدول العربية فإنها تقصد بذلك مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، والسعودية، وليبيا»[٧٨]، وإن أماكنها المختارة في تلك الدول كما يلي:

في مصر: القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، أسوان.

---

(٧٧) أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)، ص ١٠٦.

(٧٨) غازي ربابعة، **الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠)** ([عمان]: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٤)، ص ٦٥٠.

في سوريا: دمشق، حلب، حمص.

في العراق: بغداد، البصرة، الموصل.

في الأردن: عمان، الزرقاء، إربد.

في السعودية: الرياض، جدة، مكة، الطائف.

في ليبيا: طرابلس، بنغازي.

وما يحمل الإسرائيليين على ضرب هذه المدن، هو وجود صحراء سيناء والصحاري العربية الأخرى، التي تفصل هذه الأهداف عن إسرائيل وتمنع خطر التلوث النووي عن مدنها.

ـ **الآبار والمنشآت النفطية**، من المتوقع أن تقوم إسرائيل في حالة عزمها على استخدام السلاح النووي، بقصف آبار ومنشآت النفط في السعودية وبلدان الخليج العربي والعراق وليبيا، وذلك لإثارة الرعب والذعر في الوطن العربي، وتدمير اقتصاده، ومنع الدول البعيدة من مساندة دول المواجهة العربية في حالة حدوث حرب محتملة. إلا أن ضرب المنشآت النفطية، سيخضع لقيود عالمية مفروضة على إسرائيل، نتيجة حاجة الدول الغربية للنفط العربي.

ـ **الأهداف المائية**، وتستهدف إلحاق الضرر بالأمن المائي والأمن الغذائي، فالتأثير النووي يشمل المياه الجوفية والسطحية؛ فالعناصر المشعة عندما تسقط على الأرض مع مياه الأمطار تلوث الأعشاب التي تكون عرضة للرعي، وتنتقل بكميات كبيرة إلى أجسام الحيوانات، ويؤدي ذلك إلى تلوث لحومها ومشتقات حليبها.

أما الأهداف المائية في حالة نشوب حرب نووية، فستكون كالتالي:

ـ **السد العالي**، يذكر الباحثون بأنه في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، كانت هناك صواريخ إسرائيلية نووية موجهة نحو السد العالي ومداها ١٠٠٠ كلم، وذلك لإحداث فيضانات كبرى، تغرق الملايين، علاوة على أنها ستلوث مياه النيل، ويقال إن كيسنجر قد استخدم هذا التأثير النووي في تفكير الرئيس المصري محمد أنور السادات، حيث أخذت الحرب منحى آخر(٧٩).

ـ **سد أسوان** الذي يؤدي تدميره نووياً إلى حدوث فيضان عنيف يتسبب في إغراق وادي النيل، ويدمر المدن والقرى المحاذية له، ويحدث تلوثاً للأراضي الزراعية،

---

(٧٩) شاي فيلدمان، **الخيار النووي الإسرائيلي**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٦٩.

والثروة الحيوانية، جراء الغبار الذري الذي يحمله الفيضان والإشعاعات المتبقية. وينطبق ذلك على سد الفرات بالنسبة لسوريا والعراق.

٤ ـ الأبعاد الاجتماعية للتهديد

يعرف مفهوم القوة بأنه «القدرة على تنفيذ الأهداف عبر القنوات الاجتماعية»[٨٠]. وأن التهديد النووي الإسرائيلي، بقدرته التدميرية العالية، ومخاطر التلوث والإشعاع الناتجة منه لا يميز بين العسكريين والمدنيين العزل، أو بين من يحمل السلاح أو لا يحمله، ولا بين تلك المنشآت العسكرية أو الاجتماعية، وإن ما يهدد الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي العربي ومن دون شك سيهدد الأمن الاجتماعي هو التالي:

أ ـ الأخطار البيئية والصحية الناجمة عن التهديد النووي الإسرائيلي

إن تخوفاً في الأوساط الاجتماعية العربية سيحدث على نطاق واسع، وبخاصة تلك المؤسسات التي تعنى بالبيئة في البلدان العربية. وعلى سبيل المثال فقد وردت تقارير إخبارية عربية في منتصف عام ١٩٩٣، تفيد بأن مضار بيئية ومائية ستحدث نتيجة تسرب إشعاعات من مفاعل ديمونا، ولقي ذلك اهتماماً كبيراً من الجانب المصري، الذي اتهم إسرائيل بإلقاء نفايات نووية على الحدود المصرية مع إسرائيل. وتشير تلك التقارير إلى أن مثل ذلك سيعرّض حياة المزروعات والحيوانات والإنسان لأخطار متعددة، وأن الخيار النووي الإسرائيلي سيعرّض البيئة العربية لأخطار لا حصر لها[٨١].

أما بالنسبة لإجراء التجارب والاختبارات النووية، فإن أحد الخبراء العرب يؤكد أن إسرائيل لا بد من أن تكون قد قامت بإجراء تجارب نووية لإثبات فاعلية استخدام الأسلحة الإسرائيلية النووية، ويحتمل أن تكون فرنسا قد ساعدت في إجراء اختبار قنبلتها التجريبية الأولى في الجزائر عام ١٩٦٦، وإجراء التجربة الثانية في جزر الأمير ادوارد، بالتعاون مع جنوب أفريقيا عام ١٩٧٩، وأما التجربة الثالثة فمن المحتمل أن تكون قد أجريت في صحراء النقب، والتي تعد المكان الوحيد الملائم لإسرائيل، ويجب أن تكون التجربة تحت الأرض. ويتوافر عدد من المعلومات تتفاوت في صدقيتها بشأن ذلك، ولكن المرجح أن التجربة قد أجريت في نهاية الستينيات. ولكن

---

(٨٠) David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 19 vols. ([New York]: Macmillan, [1968-]), p. 292.

(٨١) Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East*, p. 129.

المهم في الأمر أنه لا توجد أسلحة نووية من دون إجراء اختبارات، وما يترتب على هذه الاختبارات من أضرار بيئية تضر بمستقبل الأجيال العربية القادمة، والعبث بمقدرات الأمة العربية في تربتها وهوائها ومائها.

إن التجارب النووية لا تعرف الحدود السياسية، فهي تعتبر عابرة للحدود، وبالتالي فإن الملايين من البشر سوف يتأثرون بالتجربة أو الحادث النووي؛ فلقد وقعت حوادث متعددة في العالم مثل «يونيون كاربايد»[٨٢] في الهند، الذي أدى إلى مقتل وإصابة حوالى ٢١٥ ألف إنسان، وحادث «ثري مايل آيلاند» في الولايات المتحدة وحادث «تشرنوبيل» في الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦، الذي قامت على أثره اتفاقية «التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي» في نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ووقعت على هذه المعاهدة إسرائيل وسبعة بلدان عربية. ولا يمكن تخيل حجم الكارثة لو أن حادثاً مثل حادث تشرنوبيل وقع في بلد صغير مثل إسرائيل، لا يمتلك إمكانية الاتحاد السوفياتي السابق، أو الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصلت كلفة السيطرة على تلك الحوادث إلى أرقام فلكية.

ب ـ الآثار النفسية والمعنوية

إن للقدرة النووية الإسرائيلية تأثيراً سلبياً في الأمن القومي العربي بجميع مستوياته، تبدأ بعد الاستقرار النفسي على المستوى الفردي، وتنتهي بالمستوى المحلي والإقليمي. فلا يوجد قطر عربي بمنأى عن هذا الخطر، حيث إنه لا يوجد خط دفاع أول أو خط دفاع ثان، وما زالت إسرائيل تستطيع ضرب أهداف في العمق العربي في اليمن وعمان.

إن سلاح الردع النووي الإسرائيلي يدمر العقل والنفس قبل أن يدمر الجسد والعمران حيث يبدأ بالفرد وينتهي بالمجتمع.

إن استهداف الروح المعنوية للعسكريين والسياسيين هي إحدى الأدوات الخطرة، وإن الحرب النفسية هي إحدى أدوات القتال الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل، والردع بالشك والردع العلني إنما يتم توجيههما نحو العقل العربي ونشر الرعب بين صفوف العسكريين. وإن إنتاج قنبلة النيوترون في إسرائيل (القنبلة النظيفة) وعمليات الإرهاب التي قامت بها إسرائيل وملاحقة العلماء النوويين العرب وقتلهم، تُحدث تأثيراً نفسياً أكبر من ذلك التأثير الاقتصادي الذي ذكر آنفاً.

---

(٨٢) ابراهيم بدران وهاني عبيد، **الطاقة النووية وحادثة تشرنوبل** (عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٨)، ص ٢٨٦.

ج ـ الأمن الثقافي العربي

يعاني الوطن العربي انخفاضاً حاداً في مستوى الثقافة النووية بصفة عامة، مما يترك أثراً بالغاً في أمنه الثقافي، بسبب احتكار إسرائيل السلاح النووي، وبسبب التهويل والمبالغة التي يتم توجيهها إلى نفوس المواطنين العرب، عسكريين ومدنيين، حيث إن الجماهير العربية مغيبة تماماً عن الثقافة النووية، وتقتصر على بعض المؤسسات القليلة في مصر والعراق وسوريا والجزائر وعلى القلة النادرة من المتخصصين(٨٣)، وقد أسهم هذا الضعف في الثقافة النووية في تهديد الأمن الثقافي العربي.

إن مفهوم الثقافة النووية هو «النشاط الناشئ عن الوعي الإنساني باستخدام وسائل المعرفة وأدوات الإدراك القائم على تفاعل العقل مع التكنولوجيا النووية»، ويجب التحرك في هذا المضمار جنباً إلى جنب مع مسارات العلوم التجريبية المختلفة لتحقيق التوازن الثقافي والحضاري، لكي يتم تقبل الجماهير العربية لهذه المفردات، وهذه الحقائق المتعلقة بالطاقة النووية وذلك لتقليل الفجوة بين العرب ودولة إسرائيل في هذا المجال. ويهدف ذلك إلى إعطاء دور مهم للجمهور في حالة حدوث حوادث نووية أو تسرب إشعاعات معينة ولا سيما أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية ضخمة في قلب المنطقة.

ثالثاً: قيود القدرة النووية الإسرائيلية واستراتيجية المواجهة العربية

تعتبر القيود المفروضة على القدرة النووية الإسرائيلية حافزاً على إيجاد استراتيجية عربية فاعلة، وفي الوقت الذي تلعب فيه هذه القيود دوراً في تخفيف حدة التهديد النووي الإسرائيلي، فإنها تساهم في عملية تسهيل اختيار الرادع العربي. ويعتبر ضرب المفاعل العراقي (أوزيراك)، وما سبقه من عمليات للاحتفاظ بالاحتكار النووي الإسرائيلي، مؤشراً على أن المنطقة تبدأ سباقاً نووياً، تتعرض إسرائيل من خلاله إلى ردود فعل سياسية واقتصادية، وربما عسكرية، من قبل العرب أو إحدى الدول الإسلامية.

يتناول هذا القسم عنوانين: القيود والمحددات القانونية والجيوبوليتيكية على استخدام القدرة النووية، وأسلوب المواجهة العربية.

١ ـ قيود ومحددات القدرة النووية الإسرائيلية

إن دراسة عناصر القدرة النووية الإسرائيلية وخصائصها تعتبر شرطاً لتحليل استراتيجية استخدامها تحت تأخير القيود المفروضة عليها. كما تعتبر هذه القيود نقاط

(٨٣) فتحي أحمد عبد الرحمن، «دور الثقافة النووية في الرأي العام،» **الذرة والتنمية**، السنة ٩، العدد ١ (١٩٩٧)، ص ١٣.

ضعف في استخدام القدرة النووية الإسرائيلية، يجب استغلالها من قبل الأطراف العربية، والمهم معرفة المدى الذي تصل إليه القيود لتخفيف حدة الخطر النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، وأن هذه القيود ذات طابع قانوني سياسي يتعلق بالمعاهدات الدولية بشأن القدرات النووية وذات طابع جيوبوليتيكي يتعلق بالمساحة والموارد والسكان في دولة إسرائيل والعمق الاستراتيجي لها.

أ ـ القيود ذات الطابع القانوني والسياسي

لا شك في أن هناك فجوة في القانون الدولي في ما يتعلق بامتلاك الأسلحة النووية بشكل عام، كما أن امتلاك هذه الأسلحة لا يخالف القانون الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر؛ لأن القانون الدولي يفرض حظراً على الانتشار ولا يفرض مثل هذا الحظر على امتلاك الأسلحة والقدرات النووية للدول المالكة، وهي تنتهك بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥، حيث يقضي بمنع استخدام الغازات والسموم الخانقة والوسائل البكتيرية في القتال، ومع ذلك فإن هناك جدلاً قانونياً حول مشروعية الأسلحة النووية، إذ يرى نفر من الكتاب أن امتلاك الأسلحة النووية قد أصبح مشروعاً بالعرف، كما أن امتلاك هذه الأسلحة لا يخالف الاتفاقات الدولية، وهناك أسباب للشك في مشروعية امتلاك إسرائيل أسلحة نووية وبخاصة في ما يتعلق بالماء الثقيل الذي باعته الحكومة النرويجية لإسرائيل لاستخدامه في الأغراض السلمية، وكمية أخرى حصلت عليها من الولايات المتحدة عام ١٩٥٥، وكان الحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بالتفتيش عليه إلا أنه مدد تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أجل غير مسمى، وذلك عن طريق الضغط على هذه الوكالة من قبل الولايات المتحدة، للحيلولة دون التفتيش على منشآت إسرائيل النووية. كانت معاهدة الأنتاركتيكا (Antarctic) في أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، أولى المعاهدات التي تقضي ببقاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهذه المناطق تقع جنوب خط العرض ٦٠ درجة في المناطق القطبية. وقد وضعت بعض الدول الكبرى يدها على جزر في تلك المناطق، ثم جاءت بعدها معاهدة الفضاء الخارجي التي تضمنت أحكاماً ببقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة النووية. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٧ جاءت معاهدة تحريم الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، واشتركت فيها ١٧ دولة من دول أمريكا اللاتينية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة[٨٤]، كما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرار في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ يقضي بتكوين لجنة استخدام

---

(٨٤) محمود خيري بنونة، «المناطق النووية المنزوعة السلاح،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١)، ص ٣٠.

سلمي لقيعان البحار وأراضي المحيطات (والتربة تحت الماء) وعدم وضع الأسلحة النووية فيها.

ـ **معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (Non Proliferation Nuclear Weapons Treaty (NPT))**: لقد كانت هناك محاولات لنزع السلاح النووي عالمياً منذ عام ١٩٤٥، إلا أنها لم تفض إلى معاهدات حقيقية إلا في عام ١٩٦٨ وعلى مستوى عالمي، وبدأت بتوقيع ٦٢ دولة، ودخلت حيز النفاذ في الخامس من آذار/مارس ١٩٧٠ وتوقيع وانضمام ١٧١ دولة من بينها ١٧ دولة عربية. وعلى الرغم من جميع المحاولات العربية، فقد حصلت إسرائيل على خيار نووي منذ ذلك الحين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياسة غض الطرف، وبعد ٢٥ عاماً من نفاذ المعاهدة تضاعف انتشار الأسلحة وامتد إلى إسرائيل والهند وباكستان أفقياً ورأسياً. واستمر الرفض الإسرائيلي لدخول المعاهدة، وحان وقت مؤتمر التمديد والمراجعة الذي عقد في نيويورك بين ١٧ نيسان/أبريل ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، وأضفي على هذا المؤتمر ضمن تدخل أمريكي مباشر شرعية دولية، وتم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، ولم تنجح المحاولات العربية، بل تراجعت، ليس بعدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة فحسب، بل تعدى ذلك إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، لكي لا يبقى أمل للبلدان العربية لدخول إسرائيل المعاهدة، أو فك قيود البلدان العربية من الالتزامات التي تفرضها من حيث امتلاك العرب للقدرة النووية، ليغل أيدي الآخرين، ويطلق يد إسرائيل في تطوير قدرتها النووية من دون تحمل أي وزر أمام أي قانون أو هيئة دولية.

وكانت وجهة النظر الإسرائيلية حول المعاهدة أنه لا يزال الشرق الأوسط منطقة شديدة الاضطراب وأنه لا يزال هناك للدولة اليهودية الكثير من الأعداء المحتملين بدءاً بالجزائر وانتهاء بإيران. ومن هذا المنطلق لا بد من أن يؤدي تقليص مستوى القدرة النووية الإسرائيلية إلى زيادة خطر التهديد العربي لإسرائيل واحتمال نشوب حرب كبرى في المنطقة، وفي الشرق الأوسط لا تزال الحرب ينظر إليها كأداة رئيسية للسياسة، وبالنسبة لدول كبرى كالعراق وإيران وليبيا تمثل النظم والضوابط الدولية مجرد عقبات هامشية يمكن تجاوزها أو تجاهلها بكل بساطة. وعقب مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وبدء المفاوضات بين إسرائيل وبعض البلدان العربية طرحت إسرائيل الأمر في الأطر التالية:

● **الأمن وضبط التسلح الإقليمي**، تعتبر إسرائيل أحد الأعضاء الناشطين في المجموعة المتعددة الجنسية لهذه الغاية، وركزت على التسلح الإقليمي التقليدي لتجعل منه شرطاً يسبق أي معاهدة للحد من انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة تسلح سوريا ومصر والعراق والسعودية.

• **مؤتمر الأسلحة الكيميائية**، ساهمت الولايات المتحدة بالضغط على البلدان العربية مع نشوء سياسة إسرائيلية نشيطة للحد من الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها العراق وسوريا ووقعت إسرائيل على اتفاقية بهذا الشأن في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

• **إجراءات بناء الثقة وتعزيز الأمن**، التي تهدف إلى شبكة من التعاون بين إسرائيل والبلدان العربية، بما في ذلك التطبيع الكامل والتبادل الدبلوماسي وإقامة سياحة ومصالح اقتصادية أخرى بينها وبين البلدان العربية.

• **ضوابط على الأسلحة التقليدية ونظم الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة فوق التقليدية**، ويقصد بها تلك الأسلحة التي تمتلكها البلدان العربية، والتركيز على التفتيش الإقليمي (وليس الدولي) للتحقق من الالتزام بالاتفاقات حول هذه الأسلحة.

وبعد اختبار عملية السلام بمدة طويلة، لم تحددها إسرائيل، يمكن أن يتم التطرق إلى مسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وهناك الكثيرون ممن ينظرون إلى القيود الدولية باعتبارها مصائد محتملة لإسرائيل وجزءاً من المساعي العربية المبذولة بهدف إضعاف الدولة اليهودية، ولقد وضعت إسرائيل هذه العراقيل لكي تضمن السير قدماً في عملية السلام مع عدم التزامها بقيود دولية على أسلحتها النووية، وخلقت لذلك ذرائع عدة تعكس وجهة نظر إسرائيل من حيث أسباب تبني مثل هذه الإجراءات التمهيدية، وكانت الأسباب بحسب الرؤية الإسرائيلية تتمثل في ما يلي:

ـ عدم ثقة إسرائيل بالمنظمات الدولية وعجزها عن القيام بأدوارها، وبخاصة وكالة الطاقة الذرية التي لم تستطع منع العراق وكوريا الشمالية من تطوير برامج نووية على رغم التزامها ودخولها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وعدم صدقية الدور الأمريكي الذي لم يتدخل في مسألة الكويت إلا بعد ستة أشهر من الغزو العراقي لها.

ـ تطرف القادة العرب ـ بحسب رأي الكاتب الإسرائيلي ـ حيث إن هؤلاء القادة لا يمكن أن يلزموا أنفسهم ودولهم بالمعاهدات الدولية، وإن عدم تطبيق الديمقراطية في البلدان العربية يؤدي إلى حدوث انقلابات ووصول مجموعات راديكالية إلى السلطة لا تلتزم بمعاهدات واتفاقات فعلية.

ـ إن محاولة العرب إلغاء القدرة النووية قبل مرحلة السلام يدل على عدم حسن النيات تجاه إسرائيل. وإلا كانت البلدان العربية أجّلت هذا الموضوع إلى ما بعد المضي

في مرحلة السلام والتطبيع التام. وركزت إسرائيل على مبدأ جسده إسحق رابين بقوله «دعونا أولاً نحقق السلام ثم نقوم بالخطوة الثانية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية»[٨٥].

مبادرة مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

في نيسان/أبريل ١٩٩٠ اقترح الرئيس محمد حسني مبارك إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وقد أبرزت الأحداث التي تلت حرب الخليج الثانية وامتناع إسرائيل عن التوقيع على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية هذا الإعلان، ولاقى قبولاً في المنطقة حتى في إسرائيل التي رحبت بالفكرة على أن تكون مشروطة (كعادتها) في بناء الثقة بعد عملية السلام واختبارها[٨٦].

وفي خطاب وزير الخارجية الإسرائيلي الذي تلا التوقيع في باريس على اتفاقية مماثلة لإخلاء المنطقة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أعرب عن ترحيبه بأي معاهدة تكون مشروطة أيضاً بوقف سباق التسلح، وبناء الثقة المتبادلة وإقامة رقابة للتحقق من هذه الاتفاقية بعد وضع أسس السلام موضع التنفيذ.

ب ـ القيود ذات الطابع الجيوبوليتيكي

تعاني دولة إسرائيل قيوداً جيوبوليتيكية تتمثل في نقاط الضعف في الموقع الجغرافي وطول الحدود مع بلدان عربية تحيط بها، وصغر في مساحة الدولة وافتقارها إلى العمق الاستراتيجي. كما تعاني دولة إسرائيل قيوداً ديمغرافية تتمثل في قلة عدد السكان مقارنة بسكان البلدان العربية ولا سيما أن هذه القلة تضم سكاناً عرباً فلسطينيين يمثلون حوالى ربع سكان إسرائيل. وهذا له مردود سلبي على استراتيجيتها العسكرية عامة، واستراتيجيتها النووية بشكل خاص. ويضاف إلى القيود المفروضة على قدرتها النووية خطوط الأمان للدول المجاورة في حالة الاستخدام الفعلي لهذه القدرة مثل إثيوبيا وتركيا وإيران وبعض الدول الافريقية الأخرى، التي تقع خارج دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وخطوط الأمان لسكانها المدنيين، وخطوط أمان للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

---

(٨٥) محمد عبد السلام، «الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٥)، ص ٧٠.

(٨٦) محمد ابراهيم شاكر، «مشكلة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط: حالة إسرائيل والعراق،» **الباحث العربي**، العدد ٣٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ـ شباط/فبراير ١٩٩٤)، ص ٤١.

ـ **المساحة والعمق الاستراتيجي**: إن عامل المساحة ذو تأثير سلبي في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية برمّتها، حيث إن مساحة إسرائيل تبلغ ٢٦٥٠٠ كلم^2 مقابل ١٢ مليون كلم^2 للبلدان العربية، مما يؤدي إلى ضيق في فسحة المناورة لجميع صنوف القوات الإسرائيلية، وهذا سبب وجيه لتمسكها بالأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ واتباعها لاستراتيجية نقل المعركة إلى أراضي الخصم.

أما بالنسبة للعمق الاستراتيجي، فهناك ضعف في مختلف الجبهات، وهذا العمق لا يسمح بانفتاح أكثر من فرقة مدرعة بخدماتها الإدارية (اللوجستية) في حالة التعرض (إذا ما استثنينا الجبهة المصرية وأراضي عام ١٩٦٧)، في حين تتمتع البلدان العربية بعمق استراتيجي هائل. وهذا العمق العربي يسهل حركة قطاعات المناورة والنيران، ويعطي الاحتياط قابلية في الحركة ومرونة زائدة، كما أن هذا العمق الاستراتيجي الإسرائيلي يحرم تلك الدولة من استخدام المحاور وخطوط القتال الداخلية استخداماً فعالاً.

إن عامل المساحة لا يشجع إسرائيل على اقتناء أسلحة استراتيجية نووية، فهي غير كافية لإيواء مثل هذه الأسلحة، ولا يوجد لديها أية حلول إلا بالاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ لكي تتمكن من استخدام صواريخ أريحا الحاملة للرؤوس النووية وبخاصة أريحا ٢ (١٥٠٠ كلم) وتقوم بتطوير أريحا ٣ (٧٥٠٠ كلم). ويعترف القادة الإسرائيليون بقلة العمق الاستراتيجي، حيث يقول عايزر وايزمن قائد الطيران الإسرائيلي الأسبق «إن عمقنا هو سماء ممتدة في الارتفاع وفي الأفق».

ـ **الموقع والحدود**: تقع دولة إسرائيل بين أربعة بلدان عربية هي: مصر وسوريا والأردن ولبنان، وطول حدودها مع هذه الأقطار حوالى ٩٨٥ كلم، مما يسهل مهاجمتها من عدة جبهات أولاً ومن ثم عدم تمكنها من صد غارات الفدائيين العرب على طول حدودها، وهذا يسهل عمليات «الكوماندوز» المسلحين بأسلحة كيميائية أو نووية تكتيكية لشل قدرة الطواقم النووية الإسرائيلية قبل تمكن هذه الطواقم من استخدام الأسلحة النووية ضد القطاعات العربية[٨٧].

ـ **القيود الديمغرافية (السكانية)**: إن القيود الديمغرافية تتداخل وتتشابك مع قيود المساحة والعمق الاستراتيجي، لذلك فإن عملية الكيف بالتسلح النووي الإسرائيلي تستطيع التغلب على عامل الكم العربي، إلا أن باحثاً آخر يتبنى وجهة نظر

(٨٧) انظر: يئير عفرون، **معضلة إسرائيل النووية**، ترجمة تيسير الناشف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ٩٢ ـ ٩٤. انظر أيضاً: Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East*, p. 109.

معاكسة في أن أي تطوير للكم لا بد أن يتغلب على عامل النوع، فإبطال الرادع النووي التقليدي برادع نووي عربي أو رادع فوق تقليدي، سيضفي على الكم ما كان خسره أمام الكيف، كما أن التحسين في مجالات الإنذار المبكر العربية والاستخبارات ستقلل من أهمية الضربة المفاجئة النووية وتعيد للكمية أهميتها.

وفي حالة تبادل الضربات النووية، فإن الكم يكون حاسماً حيث إن إبادة إسرائيل واردة من الضربة الأولى، وبقنابل محدودة العيار. في حين أن اتساع المنطقة العربية وكثرة سكانها يصبح ميزة استراتيجية تتمتع بها البلدان العربية في حالة تعرضها لضربة أولى، ويمكن أن ترد بالضربة الثانية. إن القاعدة العامة هي احتمالات تأثر إسرائيل بالإشعاع النووي والتلوث جراء ضربها أهدافاً قريبة، فاستخدام أي قنبلة ضد سوريا أو الأردن أو لبنان سوف يكون لها تأثير خطير في إسرائيل نفسها، وإن أقرب هدف يمكن أن تستخدم أسلحتها النووية ضده هو القاهرة أو حلب، ويجب أن تزيد مسافة أي هدف يمكن رمايته على ٢٠٠ كلم، ثم إن دائرة القصف، أي التدمير الكامل لقنبلة تكتيكية من عيار ٢ كيلوطن، هي ٥٠ كلم[٢] تقريباً، أي دائرة نصف قطرها ٧ كلم، أما الإشعاع فينتقل إلى مسافات بعيدة، كما مر آنفاً، وإن استخدام قنبلة النيوترون (النظيفة) التي تؤثر في الجنود داخل دباباتهم هي أفضل وسيلة للاستخدام حيث لا تترك آثاراً إشعاعية كبيرة.

خطوط الأمان النووية (Nuclear Safety Lines) للدول المجاورة وللمصالح الأمريكية في المنطقة العربية: تراعي إسرائيل، لو فكرت باستخدام قنابلها الاستراتيجية، أمن الدول المجاورة والواقعة خارج دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي مثل تركيا وإثيوبيا، فإن استخدام قنابل ذرية استراتيجية في شمال سوريا من شأنه أن يحدث إشعاعات نووية تؤثر في المناطق التركية المتاخمة للحدود السورية، وكذلك بالنسبة لإثيوبيا، يجب أن تراعي خطوط أمانها في حالة استخدام هذه الأسلحة النووية ضد السودان. أما بالنسبة لإيران فقد كانت ضمن هذه الدول في عهد الشاه، أي قبل الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات، أما الآن فإن إيران تقع ضمن دائرة الأعداء بالنسبة لإسرائيل. وإن إسرائيل والحالة هذه لا تستطيع رماية قنابل أكثر من عيار ٢٠٠ كيلوطن على مسافة ١٠٠٠ كلم، لأن هذا سيؤثر في هذه الدولة وإن كانت الأقطار العربية هي الهدف إما تأثيراً مباشراً أو بالغبار الذري أو بالإشعاع الذري. كما أن هناك صديقاً أمريكياً في المنطقة وهو النفط العربي، والمصالح الأمريكية المتعددة.

ج ـ آثار القيود والمحددات القانونية والجيوبوليتيكية في القدرة النووية الإسرائيلية

ـ **القيود القانونية**: في حين يعرَّف القانون الدولي بأنه مجموعة من القواعد

القانونية التي تحكم الدول، فإن إسرائيل لا بد من أن تنصاع، ولو جزئياً لأحكام هذا القانون. وإن قواعد استخدام الأسلحة النووية والحد من انتشارها أصبح أهم فرع من فروع القانون الدولي العام، وذلك بسبب التدمير الذي سيحدث للعالم في حالة استخدام الأسلحة النووية أولاً، ولضرورة استخدام الطاقة النووية الإسرائيلية للأغراض السلمية ثانياً. وإن تلك الضغوط الدولية التي تواجهها إسرائيل، وعلى الرغم من عدم توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، لا بد من أن تترك تأثيراً ولو محدوداً في القدرة النووية الإسرائيلية. ولكنها ستضمن عدم التحول الإسرائيلي إلى الردع المعلن، وأن تبقي على حالة الغموض السائدة؛ وإن من شأن الإعلان عن السلاح النووي أن يزيد من خطورة التهديد للأمن القومي العربي.

ـ **القيود الجيوبوليتيكية**: إذا استطاع التقدم التكنولوجي أن يهمش دور الجغرافيا، فإن القدرة النووية الإسرائيلية واستخدامها عنصراً فعالاً للردع، لن تستطيع أن تفلت من قيود الجغرافيا، كما ذكر سابقاً، بل إن هذه القدرة ستبقى أسيرة المساحة المحدودة للدولة الإسرائيلية، وموقعها وطول حدودها وطبيعة وضع إسرائيل من الناحية الديمغرافية المعقدة، وفي الوقت ذاته، فإنه يجب ألا يركن إلى القيود الجيوبوليتيكية؛ لأن إسرائيل تستمر في صراعها على محورين: محور مقدراتها الجغرافية والجيوبوليتيكية، ومحور صراعها مع البلدان العربية.

٢ ـ الاستراتيجية العربية لمواجهة القدرة النووية الإسرائيلية

ترتبط استراتيجية المواجهة العربية للقدرة النووية الإسرائيلية أساساً بتلك القدرة التي تمتلكها إسرائيل، وبالخيارات العربية المطروحة على الساحة الفكرية والرسمية، في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة.

أما القدرة النووية الإسرائيلية التي لم يتم الإعلان عنها على المستوى الرسمي، فيجب التعامل معها على أنها موجودة، ما لم تتوفر لدينا معلومات أكيدة تنفي وجودها.

أما تلك الخيارات العربية لمواجهة القدرة النووية الإسرائيلية، فإنها تتغير بتغير الأوضاع السياسية (المحلية والإقليمية والدولية)، وتتأثر بمحددات داخلية، وضوابط قانونية ودولية.

أ ـ المحاولات العربية لامتلاك الطاقة النووية

إن جميع المحاولات العربية النووية هي محاولات متواضعة باستثناء حالة مصر التي جوبهت سياسياً من قبل الولايات المتحدة، وحالة العراق التي جوبهت بالتدخل

العسكري الإسرائيلي والدولي (قوات التحالف). وتقدم الدراسة عرضاً موجزاً لهذه المحاولات:

تمتلك الجزائر مفاعلاً نووياً زودتها به الصين، ويقع في منطقة عين سارة على بعد مئة كيلومتر جنوبي العاصمة الجزائر، وتقدر طاقة هذا المفاعل بـ ١٥ ميغاوات، ولم توقع الجزائر على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إلا في مؤتمر التمديد والمراجعة في أيار/مايو ١٩٩٥. كما زودتها الأرجنتين بمفاعل نووي عام ١٩٨٧ مخصص للأبحاث تبلغ طاقته ميغاوات واحد واشترطت إخضاعه لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٨٨].

أما ليبيا فإن لديها مفاعلاً خاصاً بالأبحاث، وافق الاتحاد السوفياتي على تزويدها به عام ١٩٧٥، وشيد في منطقة تاجورة قرب طرابلس، وبدأ تشغيله عام ١٩٨١، وتبلغ طاقته ١٠ ميغاوات، ويستخدم يورانيوم عالي الخصوبة كوقود، وفي عام ١٩٧٧ وافق الاتحاد السوفياتي على بيع مفاعلين لليبيا لتوليد الطاقة بقوة ٤٤ ميغاوات لكل منهما، ولكن هذه المنشآت لم تدخل حيز التنفيذ، وقد صادقت ليبيا على معاهدة عدم الانتشار في العام نفسه.

وقد بدأ التعاون بين ليبيا وباكستان أيضاً عام ١٩٧٣، كما كشفت المحادثات بين الطرفين في مؤتمر لاهور ١٩٧٤. وتم اتفاق وقع في شباط/فبراير من العام نفسه على أن تقوم باكستان بتدريب الفنيين الليبيين وتشبيع اليورانيوم مقابل تقديم الدعم المالي لباكستان في مشروعها النووي، وكان من المتوقع حصول ليبيا على بعض القنابل النووية، إلا أنها لم تحظ بذلك نتيجة الضغوط الأمريكية على باكستان مما جعلها تغير علاقتها الوثيقة بليبيا بخصوص التكنولوجيا النووية[٨٩]. ومما تجدر الإشارة إليه أن باكستان أكدت عزمها على تزويد البلدان العربية بتكنولوجيا نووية. وقد أرسلت ليبيا طلبة لدراسة الفيزياء النووية إلى أمريكا وأوروبا، وقد جوبه ذلك من قبل الموساد الإسرائيلي والمخابرات المركزية الأمريكية (CIA) بالاحتجاج لدى السلطات الأمريكية والأوروبية بأن ذلك يشكل خطوة ليبية نحو امتلاك أسلحة نووية.

أما سوريا فيتوفر لديها عدد من العلماء المتخصصين في شؤون الذرة، بالإضافة إلى وجود احتياطي من الفوسفات، ومع ذلك تأخرت سوريا في المجال النووي ولم ينشأ مجلسها الأعلى للشؤون الذرية إلا في عام ١٩٧٦[٩٠].

---

(٨٨) شاكر، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٨٩) فيلدمان، **الخيار النووي الإسرائيلي**، ص ٩٠.

(٩٠) غازي ربابعة، **الخيار النووي في الصراع العربي الإسرائيلي**، ص ٧٠٤.

وفي مطلع عام ١٩٧٨ وقّعت سوريا على اتفاقية مع عدد من الشركات في أوروبا الغربية لإجراء مسوح بهدف إدخال سوريا مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. كما تقدمت في العام نفسه بطلب إلى جهات غربية لكي تقوم بإعداد دراسات للتأكد من جدوى دخول سوريا مجال استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، منها فرنسا، كما أن الرئيس حافظ الأسد قد زار الهند في نيسان/أبريل من العام نفسه لترتيب صفقة بشأن تكنولوجيا نووية[٩١].

أما السعودية فتحدثت بعض الدراسات عن أنها تقوم بالإعداد لاستخدام الذرة في مجال تحلية المياه والبحوث الطبيعية وإقامة محطات نووية على شاطئ الخليج العربي والبحر الأحمر. وان ما شجعها وجود كميات ضخمة من اليورانيوم فيها، مع احتمال إقامة المشاريع المشتركة مع كل من الكويت والبحرين.

ويشير أحد الباحثين الإسرائيليين إلى أن سوريا والسعودية والأردن لم تحاول السير في الطريق النووي للأغراض العسكرية، بعد تدمير المفاعل العراقي أوزيراك عام ١٩٨١، والركون إلى المظلة السوفياتية بالنسبة لسوريا، والمظلة الأمريكية بالنسبة للسعودية والأردن[٩٢].

أما مصر، فنجد أنها وقعت على اتفاقها الأول حول الأبحاث الذرية مع الاتحاد السوفياتي السابق في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٥٦، وأصبح لديها منذ عام ١٩٦١ مفاعل نووي في انشاص قرب القاهرة زودها به الاتحاد السوفياتي السابق، ويستخدم اليورانيوم (٢٣٥) منخفض الخصوبة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أعلنت القاهرة عن توقيع اتفاق بين هيئة الطاقة الذرية في مصر ومثيلتها في الأرجنتين لإنشاء مفاعل نووي مخصص للأبحاث يستخدم يورانيوم منخفض الخصوبة (٢٠ بالمئة) وتبلغ طاقته ٢٢ ميغاوات. ويكتسب هذا المفاعل البحثي الجديد أهمية وبخاصة في مصر بالنظر إلى أن مفاعلها القديم قد مضى على تشغيله أكثر من ثلاثين عاماً، وعلى تصميمه أكثر من أربعين عاماً، حين كانت إجراءات السلامة ونظم الوقاية أقل إحكاماً من تلك السائدة الآن. ويخضع هذا المفاعل القديم لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما سيخضع لها أيضا المفاعل الجديد[٩٣].

وكان لدى مصر برنامج طموح لاستخدام الطاقة الذرية في توليد الكهرباء،

---

(٩١) فيلدمان، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٩٢) Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East*, p. 131.

(٩٣) شاكر، «مشكلة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط: حالة إسرائيل والعراق،» ص ٣٦.

توصلت في إطاره إلى عدد من الاتفاقات، للتعاون مع الدول التي يمكن أن تزودها بما تحتاج إليه. غير أن هذا البرنامج قد جمد على أثر وقوع كارثة تشرنوبيل في أوكرانيا عام ١٩٨٦، ولقد وقعت مصر على معاهدة عدم الانتشار في اليوم الأول لفتح باب التوقيع في أول حزيران/ يونيو ١٩٦٨، كدليل على دعمها الكامل للمعاهدة وأهدافها. وكانت ترى في البداية تأخير التصديق على المعاهدة على أمل انضمام إسرائيل إليها، ولكونها آثرت إنشاء ثمانية مفاعلات سعة كل منها ١٠٠٠ ميغاوات لإنتاج الطاقة الكهربائية.

أما في الأردن، فقد أكدت بعض المراجع وجود طموحات نووية أردنية. ففي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٥ أثيرت ضجة حول مراجعة وتمديد سريان معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وقد تمت الإشارة في الأردن إلى تنشيط البرنامج النووي الأردني، الذي لم يتعد كونه خطة على الورق ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠، وكانت الحكومة قد أقرته لدراسة جدوى إنشاء مركز نووي للأبحاث والتدريب، ويضم مفاعلاً نووياً تجريبياً. وقد ذكر ذلك مدير الطاقة النووية في وزارة الطاقة، ووضع الخطة على مرحلتين تستغرق كل مرحلة ثلاث سنوات ابتداء من عام ١٩٨٩. وأشار إلى أن تكلفة هذه الخطة بلغت خمسة ملايين دينار وتقام بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشركات أجنبية، وبتعهد الوكالة بتقديم مساعدة مالية تبلغ ٣٠٠ ألف دينار لإقامة هذا المشروع. ويعتبر ذلك نموذجاً لاتجاه دول المنطقة نحو إقامة برامج نووية. ومن المرجح أنه لا توجد قيود سياسية إقليمية أو دولية تحيط بهذا البرنامج.

أما أهم البرامج النووية العربية فتتمثل بالبرنامج النووي العراقي، حيث أصبح العراق طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٩، كما عقد اتفاقية لإجراءات السلامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد ذلك بفترة قصيرة بدأ سريان هذه الاتفاقية في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٧٢، وحتى قبل حرب الخليج الثانية، كانت المكونات الأساسية المعروفة للبرنامج العراقي تتمثل في مفاعل أوزيراك للأبحاث (تموز ١) بطاقة تبلغ حوالى ٤٠ ميغاوات، ويستخدم الماء الخفيف واليورانيوم عالي الخصوبة. وقد حصل عليه العراق من فرنسا، حيث تعرض للتدمير في حزيران/ يونيو ١٩٨١ قبل أن يصل إلى المرحلة الحرجة. ومن ثم مفاعل إيزيس (تموز ٢) بطاقة تبلغ ٨٨٠ كيلووات في الأصل، ويستخدم الماء الخفيف واليورانيوم عالي الخصوبة، وقدمته فرنسا للعراق أيضاً. أما المفاعل الثالث فيسمّى «IRT 2000» وتبلغ طاقته ٥ ميغاوات، ويستخدم الماء الخفيف واليورانيوم عالي الخصوبة، وحصل عليه العراق من الاتحاد السوفياتي، وقد وصل إلى المرحلة الحرجة عام ١٩٦٨. وكانت جميع هذه المفاعلات خاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تنقية اليورانيوم وصناعة الوقود وإعادة المعالجة. وبعد تدمير

المفاعل أوزيراك، والنكسة التي أصابت البرنامج العراقي جراء ذلك، أشارت بعض التقارير إلى أن العراق يمكن أن يعيد بناء منشآته المدمرة، كما أشارت إلى أن العراق قد طلب فعلاً من فرنسا إعادة بناء المفاعل تحت الأرض. وخلال السنوات بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٩١ كان اهتمام العالم مركزاً على الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكان هناك قدر من الارتياح لالتزام العراق بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره أحد أعضائها. واعتقد الكثيرون أن العراق سيحتاج إلى وقت طويل لإعادة بناء قدرته النووية، غير أنه بحلول عام ١٩٩٠ كانت بعض الدول الغربية قد رفضت بعض النشاطات العراقية التي تثير القلق، ولكن الصورة الكاملة لقدرات العراق وإمكانياته في المجال النووي ظهرت بعد انتهاء حرب عام ١٩٩١، نتيجة لعدد من عمليات التفتيش التي تولتها الأمم المتحدة في الأراضي العراقية. ففي أعقاب حرب الخليج الثانية أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٦٨٧) في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، وهو القرار الأساسي الذي بنيت عليه عملية التفتيش، التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق. وحتى حزيران/يونيو ١٩٩٣ أجريت سبع عشرة عملية تفتيش للمنشآت العراقية، وتبين لها أن العراق كان يمارس نشاطات سرية لها علاقة بعمليات فصل البلوتونيوم وإخصاب اليورانيوم. ولقد كان على العراق، باعتباره طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الالتزام بأن يعلن عن جميع نشاطاته النووية. كما تبنى مجلس الأمن قراراً ثانياً (رقم ٧٠٧) لفرض مزيد من القيود على نشاطات العراق التي يمارسها في الحقل النووي تمتد لمجالات أوسع من تلك التي فرضها القرار رقم (٦٨٧). ويشير أحد الباحثين العرب إلى أن العربية السعودية تعهدت عام ١٩٨٩ بإعادة بناء المفاعل النووي العراقي على حسابها الخاص، وحاولت إقناع فرنسا أن تقوم بهذا العمل، إلا أن فرنسا رفضت ذلك بعد زيارة الملك فهد للعراق عام ١٩٨٩، ولم تعرف توجهات فرنسا بهذا الشأن بعد حرب الخليج الثانية.

ب ـ الخيارات الاستراتيجية العربية لمواجهة القدرة النووية الإسرائيلية

ـ الخيارات المطروحة على الساحة العربية لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي، في عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات.

● قبول الأمر الواقع والاستسلام للقدرة النووية الإسرائيلية.

● الدخول في مظلة نووية لتأمين الحماية للبلدان العربية بضمانات من الدول الخمس الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي.

● الرادع التقليدي وفوق التقليدي.

● **الخيار النووي العربي**: يفرض اعتبارات اقتصادية وسياسية عديدة بعد أن

أصبح هناك اقتناع أنه لا يوجد أمام العرب خيارات أخرى، وأن تحقيق السلام يتطلب إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقيام هذه المنطقة الخالية، طرح منذ أمد بعيد، وتتبناه الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤، وتضعه على جدول أعمالها السنوي منذ عام ١٩٨٠، ولم تفلح جميع الجهود الدولية بإقناع إسرائيل بإقامة هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، فمنذ بدء مفاوضات مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ يطرح موضوع إخلاء المنطقة من السلاح النووي، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بأي وعود أعطتها في هذا الشأن، وأصبح هناك اقتناع لدى الأطراف العربية بأن هذه المنطقة الخالية لن تكون إلا بعد قيام قدرة نووية عربية، ولكن هذه القدرة النووية يجب أن تقام على أسس ثابتة وعلمية مدروسة.

ـ المستجدات السياسية وتطور الخيارات الاستراتيجية العربية في منتصف عقد التسعينيات.

إن معظم الخيارات السابقة لم تعد تتناسب مع المستجدات السياسية في منتصف عقد التسعينيات، وان الصعوبة تكمن في عدم وجود مؤسسات عربية لصناعة القرار الاستراتيجي تملك صفة الإلزام، وان القرار العربي يعاني التشتت والتعدد في مراكز صنعه، لاعتبارات وطنية متباينة ليست على المستوى القومي، ومن هذا المنطلق يبرز دور المثقفين العرب والخبراء الاستراتيجيين لصياغة البدائل المختلفة.

إن المستجدات السياسية تقتضي تطوير وتحديث الخيارات الاستراتيجية العربية على نحو يقلق إسرائيل وعلى الشكل التالي:

● إقامة مجلس عربي قومي للبدء بمشروع نووي موحد، أو إحياء دور المجلس العلمي المشترك للطاقة الذرية المار ذكره آنفاً، للأسباب التالية:

ـ إن بلداً عربياً منفرداً قد لا يستطيع القيام بالعبء، وإن من شأن هذا المجلس التغلب على العقبات الاقتصادية، لأن التكاليف ستوزع على عدة بلدان عربية.

ـ تقديم الخبرات العلمية والاستراتيجية من عدة بلدان عربية تمتلك تلك الخبرات، حيث يكون هذا المجلس خليطاً من الاستراتيجيين العسكريين وعلماء الذرة.

● الاستفادة من ميزة الكم البشري (عدد السكان والمساحة): يجب الاستفادة من هذه الميزة، وكذلك ميزة وجود الفائض من الأموال في بعض البلدان العربية الغنية لإعداد قوات مشاة وقوات خاصة مدربة وتسليحها بأسلحة متطورة تتناسب مع مفاهيم التسلح في القرن الحادي والعشرين، وتدريبها على القيام بعمليات داخل إسرائيل وعلى الحدود في حرب استنزاف، ستقوم على مبدأي السرعة والمفاجأة، في حالة تعثر عملية

السلام واكتشاف نيات لدى إسرائيل باستخدام أسلحة الدمار الشامل. فإن مثل هذه القوات ستكون رادعة لإسرائيل وتشكل عنصر ردع فعالاً لا يجري معه استخدام القدرة النووية الإسرائيلية ضدها حيث تشتبك مع الخصم على مسافات قريبة جداً وتحقق مزايا كبيرة.

● تمسك البلدان العربية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٨٠، وقد اقترح الرئيس حسني مبارك في أيار/مايو عام ١٩٩٠ التأكيد على إقامة هذه المنطقة، وعدم إرسال سفن أمريكية محملة بالأسلحة النووية إلى بحار المنطقة[٩٤]، وأن يتم منع أي عمل يتنافى مع نص القرار، والتركيز على انضمام إسرائيل لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

خاتمة وتوصيات

إن تعاظم القدرة النووية الإسرائيلية في عقد التسعينيات يؤدي إلى تزايد المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي، وذلك في الوقت الذي فشلت فيه سياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية من وجهة نظر معظم دول المنطقة، حيث أصبحت هذه السياسة تستند إلى رؤية الولايات المتحدة وإسرائيل وإلى ما يهدد أمنهما ومصالحهما، ولا تستند إلى معايير ترتبط بالأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط.

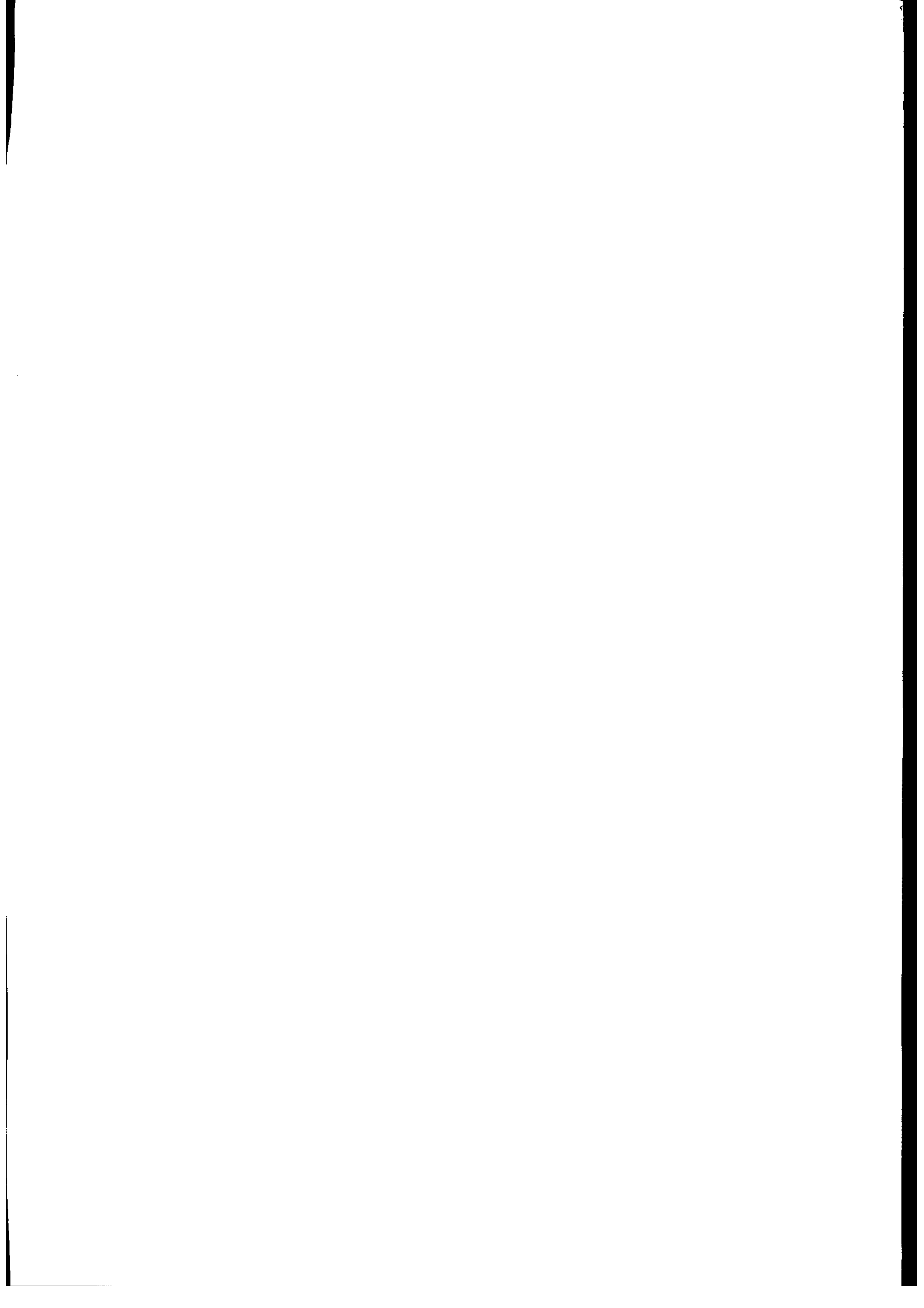
ولا يقتصر هذا التهديد على جانب واحد فقط للأمن القومي العربي، وهو الجانب العسكري، بل يشمل جميع الأبعاد والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن العربي.

ويصبح امتلاك العرب للقوة النووية خياراً لا بديل منه في الظروف الراهنة، حيث تقصر الخيارات الأخرى عن تحقيق التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل. فدخول العرب تحت مظلة حماية نووية أجنبية ليس مقبولاً، كما أن خيار حيازة السلاح فوق التقليدي لا يعادل استراتيجياً قوة الردع النووي. وعلى رغم توفر المقومات العلمية والاقتصادية للمقدرة النووية للعرب، إلا أنها بحاجة إلى إدارة سياسية من ناحية أخرى، كما أن امتلاك العرب هذه القدرة تحدّه القيود القانونية والجيوبوليتيكية والمعارضة الأمريكية.

ولا يعني بناء قدرة نووية عربية، أو استخدام إجراءات الوقاية اللازمة، تصعيداً

(٩٤) عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، ص ٢١٢.

للتوتر والصراع في المنطقة، بل هو خيار سيؤدي في الغالب إلى سلام، قد لا تستطيع المفاوضات تحقيقه. وقد يكون هو الحافز الوحيد الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومع تحقيق هذا الهدف الصعب، فإن القدرة النووية العربية ستستخدم للأغراض السلمية، للإسهام في بناء القدرات الاقتصادية والعلمية، والارتقاء إلى مستوى المسؤولية للحفاظ على الأمن القومي العربي بجميع جوانبه، وعلى كافة مستوياته، وتلك مسؤولية تاريخية.



الفصل العاشر

احتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط

محمد عبد السلام(*)

مقدمة

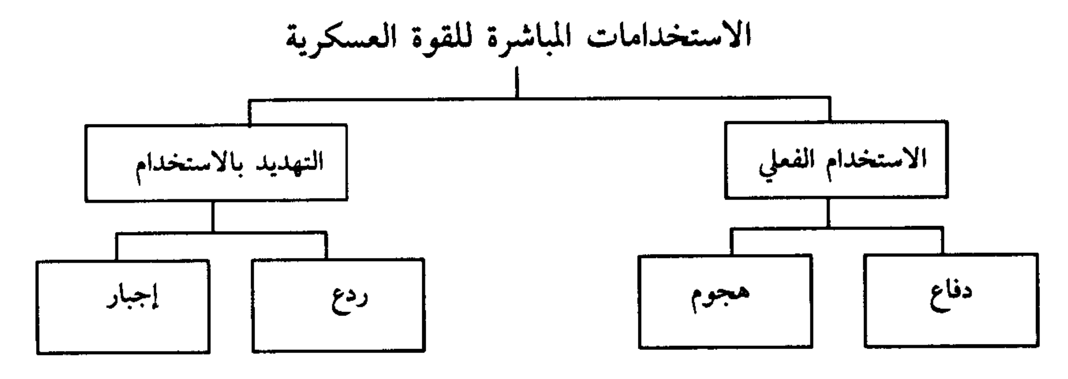
على الرغم من مرور ما يزيد على نصف قرن على ظهور الأسلحة النووية، وتراكم حجم هائل من النظريات والمعلومات حولها، لا تزال بعض العناوين الرئيسية المرتبطة بها في حاجة إلى تحليل، كمفهوم «استخدام الأسلحة النووية». فهذا المفهوم يقترب من كونه مجالاً دراسياً أكثر منه كمفهوم محدد يشير إلى شكل معين من أشكال استخدام تلك الأسلحة، أو بعبارة أخرى، هو «إطار عام» لتحليل الاستخدامات وليس استخداماً محدداً. فالعديد من الكتابات العربية كانت إلى وقت قريب ـ ولا يزال بعضها حتى الآن ـ يستخدم هذا التعبير، وكأن المقصود به هو استخدام الأسلحة النووية «فعلياً»، مشيرة إلى أنها أسلحة ليست للاستخدام، وإنما للتهديد والردع، أو تشير إلى أنها لم تستخدم منذ عام ١٩٤٥، أو لم تستخدم في تاريخها سوى مرة واحدة، أو أن دولة مثل إسرائيل ـ في دراسات الحالة ـ لن تستخدمها إلا إذا تعرض وجودها للخطر. ومن الواضح أن المقصود هنا ليس استخدام الأسلحة النووية عموماً، وإنما استخدامها فعلياً، وهو شكل من أشكال استخدامها، لكنه ليس الشكل الوحيد.

إن الاستخدامات المباشرة للقوة العسكرية (النووية) تتخذ شكلين رئيسيين:

(*) باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الأول هو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية. ويرتبط هذا الشكل بالاستخدام القتالي لها في إطار نمط الدفاع، أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم، بهدف إحداث آثار تدميرية مباشرة بها، ترتبط بغرض العمليات العسكرية. فالدفاع يهدف إلى منع الطرف المضاد من تحقيق أهدافه، عن طريق صد أو دفع هجوم يتم شنه ضد الدولة، مع تقليص الخسائر إلى أقصى حد ممكن. أما الهجوم فإنه يعني استخدام القوة العسكرية بهدف إلحاق هزيمة بالخصم يتم من خلالها تحقيق أهداف الهجوم التي ترتبط بالحصول على قيمة معينة بالقوة. أما الشكل **النهائي** فهو التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار، وهي استخدامات تهديدية تهدف إلى التأثير في إرادة الخصم في اتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب في القيام به (الردع)، أو دفعه نحو اتباع سلوك معين لا يرغب في القيام به[1]، وفقاً للشكل التالي:

الاستخدامات المباشرة للقوة العسكرية



وعادة لا تعتمد الدول في استراتيجيتها العسكرية على نمط واحد من أنماط استخدام القوة. فاستراتيجية دول معينة قد تشتمل على مركب من هذه الأنماط ولا سيما أن هناك علاقة قوية بين الاستخدام الفعلي والتهديد بالاستخدام. فصدقية التهديد باستخدام القوة، وقدرة طرف ما على تنفيذ تهديده تعتمد على قدرته على تنفيذ هذا التهديد عملياً، باستخدام القوة فعلياً، فالأساس في الحالتين هو توافر الإمكانات المادية للقوة لدى الدولة. ورغم أن التهديد باستخدام القوة أقل في تكلفته المادية من الاستخدام الفعلي، إلا أنه يحقق ـ في حالة نجاحه ـ النتائج نفسها التي يحققها الاستخدام الفعلي للقوة[2]، لكن الاستخدامات التهديدية تثير قضايا أكثر تعقيداً بكثير من الاستخدامات الفعلية للقوة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم استخدام القوة العسكرية، انظر: Robert J. Art, «To What Ends Military Power,» in: Robert O. Matthews, Arthur G. Rubinoff and Janice Gross Stein, eds., *International Conflict and Conflict Management: Readings in World Politics* (Scarborough, Ont.: Prentice-Hall of Canada, 1984), pp. 188-192.

(٢) عبد المنعم سعيد، «استراتيجية إسرائيل النووية،» **شؤون عربية**، العدد ٣٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤)، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

وتشير التحليلات السائدة بشأن استخدام القوة النووية ـ في الإطار السابق ـ إلى أن التهديد باستخدام القوة، وليس الاستخدام الفعلي، كان الشكل الرئيسي لاستخدامها. فرغم أن الاستخدام الفعلي الوحيد لها، عام ١٩٤٥، كان هجومياً ورغم وجود خطط خاصة باستخدامات دفاعية لها بواسطة الأسلحة النووية التكتيكية، كانت هناك دائماً محددات، أو محاذير، معقدة تحيط باستخدامها عملياً، إلا في إطار تصورات لسيناريوهات خاصة يتعرض خلالها وجود الدول لخطر. لكن في الوقت ذاته، فإن صدقية التهديد باستخدام القوة النووية كانت تستند دائماً إلى إمكانية استخدامها فعلياً. لكن النقطة الأهم هي أن الاستخدامات التهديدية قد تقلصت بشدة لتتخذ نمط الردع. فلم يكن من المتصور أن تتم المراهنة بتهديدات نووية لأغراض الإجبار. بالتالي، فإن القوة النووية كانت تستخدم دائماً، لكن في إطار الشكل التهديدي لها. كما أن التعقيدات المحيطة بجميع أنماط الاستخدام المشار إليها، جعلت «الردع» هو الاستخدام الرئيسي لها الذي يكتسب صدقية عالية، حتى ان كتابات مختلفة أطلقت على السلاح النووي «الرادع النووي»[٣]، رغم أنه أيضاً ليس سلاح ردع فقط.

الأكثر أهمية أن طبيعة السلاح النووي كأداة سياسية، وليس مجرد أداة أمن، قد جعلته يتجاوز نطاق أنماط الاستخدامات الاستراتيجية المذكورة إلى نوعية أخرى من الاستخدامات السياسية، ترتبط باستعراض القوة والمساومة التفاوضية والتأثير النفسي، في ظل محددات خاصة.

في هذا الإطار، تهدف هذه الورقة إلى تحليل احتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط، الذي هو بالطبع السلاح النووي الإسرائيلي، بحكم انفراد إسرائيل خلال العقدين الماضيين بامتلاك هذا السلاح. فعلى الرغم من أن عدداً من دول المنطقة قد حاول امتلاك أسلحة نووية، ووصلت إحداها (العراق) إلى العتبة النووية، ورغم أن القوتين العظميين الحالية (الولايات المتحدة) والسابقة (الاتحاد السوفياتي) قد أدخلتا هذه الأسلحة إلى الساحة الإقليمية، وهددتا باستخدامها في عدة حالات مؤكدة خلال سنوات ١٩٥٦، و١٩٧٣، و١٩٩١، فإن الاحتمالات والوقائع الأساسية المتصلة بالإطار الإقليمي قد ارتبطت بالحالة الإسرائيلية، فلا توجد استخدامات استراتيجية متكاملة لمجرد امتلاك «قدرات نووية»، رغم أهمية ذلك. كما أن التفاعلات النووية الأمريكية ـ السوفياتية قد تمت في إطار الصراع الدولي، وما

---

(٣) يستخدم هذا التعبير كعنوان في كتب رئيسية، على سبيل المثال: أمين هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

طرح عام ١٩٩١ من احتمالات خاصة باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق، لو كان قد استخدم أسلحته الكيميائية، يستلزم نقاشاً، فاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية هو الإشكالية القائمة والمسيطرة في الشرق الأوسط.

في هذا السياق، تفترض الدراسة بصفة عامة، كمسلّمة، أن الأسلحة النووية «تستخدم» واقعياً في الشرق الأوسط منذ إنتاج إسرائيل لها في أواخر الستينيات، وإدراك البلدان العربية لدخولها إلى الترسانة الإسرائيلية. فبصرف النظر عن إعلان إسرائيل عن امتلاكها أو عدم امتلاكها لها، وبصرف النظر عن تبنيها استراتيجية نووية معلنة، أو إبقائها على استراتيجية الغموض النووي الحالية، فإن مجرد وجود تلك الأسلحة، حتى لو لم يتم التهديد باستخدامها صراحة، بل انه حتى مجرد الشك في أنها موجودة، يطرح آثاراً استراتيجية على البيئة الأمنية الإقليمية، إن لم يكن على مستوى الأنماط الرئيسية لاستخدامها، التي ربما تتطلب شروطاً خاصة لكي تكون كاملة، فعلى الأقل على مستوى الاستخدامات السياسية لها، المتصلة باستعراض القوة، والتأثير النفسي، والمساومات التفاوضية. لكن هناك مقولتين أكثر تحديداً، هما:

ـ أن هناك محاذير عامة، وليس احتمالات محددة، في ما يتصل باستخدام الأسلحة النووية «فعلياً» على ساحة الشرق الأوسط، فطالما أن تلك الأسلحة موجودة، وقابلة للاستخدام من الناحية الفنية، فإن التحسب لسيناريوهات أسوأ حالة ـ وهي الاستخدام الفعلي ـ يظل مبرراً، وبخاصة أن أسلحة إسرائيل النووية تعمل في إطار أوضاع وملامح خاصة تجعلها أسلحة خطيرة، لكن في سياق أنها ليست مجرد أسلحة أخرى.

ـ أن الأسلحة النووية الإسرائيلية قد استخدمت «تهديدياً» بالفعل عبر مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالتين مؤكدتين، على الأقل، هما حرب السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتمت هذه التهديدات في ظروف، ووفقاً لأنماط مختلفة تطرح تعديلات ذات أهمية على مفاهيم الاستخدام التقليدية لها، وتوضح «الأوضاع» التي يتم من خلالها التهديد باستخدام تلك الأسلحة، بعيداً عن التهديد المستتر المستمر المرتبط بمجرد وجودها.

لكن على المستويين فإن هناك مجالاً أو نطاقاً معيناً يحيط باستخداماتها، فالإطار العام لتلك الاستخدامات يرتبط بالقضايا التي تتماسّ مع «بقاء الدول». إلا أن أهمية المقولة الأولى تأتي من أن تحليل استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية، حتى على المستوى النظري، يواجه في حالة إسرائيل، إذ إن كل الأنماط المطروحة لاستخدام تلك الأسلحة بصفة عامة، التي تم الاستقرار على أن «الردع» هو الاستخدام الرئيسي عملياً بينها، مستقاة من خبرة التوازن النووي الأمريكي ـ السوفياتي خلال مرحلة

الحرب الباردة، في حين أن الشرق الأوسط يشهد حالة احتكار نووي قد تكون ذات تأثيرات مختلفة على أنماط الاستخدامات، كما أن خصائص القوة النووية الإسرائيلية ربما تطرح تأثيرات مختلفة تجعل ما هو سائد بشأن استخداماتها محل نقاش.

أما المقولة الثانية، والتي سيتم الاستناد في تناولها إلى تحليل أحداث حرب السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ على المستوى النووي، فإن أهميتها تأتي من أن الكتابات النظرية الخاصة باستراتيجية استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية، والمستندة إلى تصريحات رسمية، أو تحليلات وردت في كتابات مختلفة، أكثر كثيراً من دراسة الحالات العملية التي طرحت خلالها احتمالات استخدام الأسلحة النووية فعلياً، والتي لا تتناول هذه الدراسة ذاتها سوى وقائعها العامة، على نحو قد يوضح أنه عندما يتعلق الأمر باستخدامات في حالات معينة، فإن تلك الاستخدامات تتجاوز «النماذج المحددة» إلى «سيناريوهات» شديدة التعقيد، ربما يصعب تصورها مسبقاً.

أولاً: احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية الإسرائيلية

بداية، لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك السلاح واستخدامه، فامتلاك إسرائيل أسلحة نووية قابلة للاستخدام، وتخطيطها لاستخدامها لأغراض عسكرية أو سياسية محددة لا يعني أنها قادرة على استخدامها من دون قيود في التأثير في سلوك الدول الأخرى في الاتجاهات التي تحقق أهدافها الاستراتيجية. فهناك عوامل وسيطة معقدة تتدخل في العلاقة بين القوة والاستخدام المؤثر. فمنذ منتصف الثمانينيات تقريباً، عندما نشرت صحيفة **صنداي تايمز** تقريرها الشهير حول ترسانة إسرائيل النووية، الذي استند إلى معلومات قدمها الخبير الإسرائيلي موردخاي فانونو، لم يعد هناك تساؤل حول ما إذا كانت إسرائيل تمتلك أسلحة نووية أم لا[٤]، وتركز الجدل بعد ذلك على تقديرات حجم ونوعية قوة إسرائيل النووية، وتبعاً لمعظم التقييمات، فإن إسرائيل تمتلك عناصر قوة نووية قابلة للاستخدام بحكم خصائصها الفنية، على نحو يمكن رصد بعض النقاط بشأنه:

ـ إن إسرائيل تمتلك عدداً كبيراً من الرؤوس النووية يكفي ـ وفي الواقع يزيد ـ

(٤) كان هذا التقرير حاسماً، ولا سيما أنه قدم للمرة الأولى صوراً ووثائق تتصل بمركز النقب للأبحاث الذرية في ديمونا، لم يشكك أحد من العلماء الذين اطلعوا عليها في صدقيتها. انظر: Mordechi Vanunu, «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal,» *Sunday Times* (5 October 1986).

لتغطية جميع الأهداف المحتملة لها في المنطقة، بحسب أوسع تعريف يمكن تصوره للشرق الأوسط؛ فتبعاً لتقديرات الكاتب سيمور هيرش في كتابه الشهير **الخيار شمشون**، الذي صدر عام ١٩٩١، كانت إسرائيل تمتلك حتى ذلك الوقت ما لا يقل عن ثلاثمئة رأس نووي(٥)، وتوضح الحسابات المتحفظة لحجم كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ الذي أنتج في ديمونا منذ تشغيل المفاعل عام ١٩٦٣، عبر أكثر من ٣٥ سنة حتى الآن أن إسرائيل، يمكن أن تكون قد أنتجت عدداً أكبر من ذلك كثيراً، فهي لا تمتلك أسلحة بل «ترسانة».

- إن إسرائيل تمتلك نوعيات متعددة من الرؤوس النووية تتيح لها مرونة واسعة في استخدامها، فالتقديرات السائدة تشير إلى أن المكون الرئيسي لترسانتها النووية هو القنبلة العيارية ٢٠ كيلوطن، لكن مصادر أخرى تشير إلى أنها أنتجت عيارات أصغر كثيراً من هذا العيار. فبيتر براي يشير إلى إنتاج عيارات ذرية ١٠ كيلوطن(٦)، لكن الأهم أن دراسات متعددة تشير إلى امتلاكها أسلحة تكتيكية يمكن أن تمكّنها من إنتاج قذائف مدفعية نووية، أو رؤوس صواريخ ميدانية مثل «لانس»(٧). كما أن هناك اعتقاداً واسعاً بأنها أنتجت منذ بداية الثمانينيات رؤوساً هيدروجينية من عيارات محدودة لا تتجاوز ٢٠٠ كيلوطن(٨)، كما أن مستوى تطور الترسانة وصل منذ فترة طويلة أيضاً إلى إنتاج أسلحة نيوترونية.

- إن الرؤوس النووية الإسرائيلية لم تواجه خلال تطويرها مشكلة حادة تتصل بالتجارب النووية، فالرؤوس النووية لا تحتاج إلى اختبار للتأكد من دقة التصميم أو قوة الانفجار، ولا سيما بالنسبة للدول التي طورت أسلحتها النووية في مراحل متأخرة. وقد تمكنت إسرائيل من الاستفادة بشكل أو بآخر من نتائج اختبارات أجرتها دول أخرى كفرنسا والولايات المتحدة(٩). فالرؤوس النووية التي تحتاج لاختبار،

---

(٥) في الواقع فإن سيمور هيرش يعبر بهذا الرقم عن «القنابل العيارية» فقط، أما بالنسبة للأسلحة التكتيكية فإنه يشير إلى «مئات». انظر: Seymour M. Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy* (New York: Random House, 1991), p. 319.

(٦) بيتر براي، **ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية**، ترجمة منير غنام؛ مراجعة محجوب عمر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٧) Saad El-Shazly, *The Arab Military Option* (San Francisco: American Mideast Research, 1986), p. 42.

(٨) شلومو أهرونسون، «بين فانونو واللافي،» **عل همشمار** (الملحق)، ١١/٩/١٩٨٧.

(٩) Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy*, p. 206.

كالهيدروجينية والنيوترونية، قد اختبرت عام ١٩٧٩، بالتعاون مع جنوب أفريقيا[١٠]، وقد حصلت إسرائيل على أجهزة كومبيوتر عملاقة تمكنها من إجراء «محاكاة للانفجارات». وتشير خبرة التجارب النووية الهندية ـ الباكستانية في أيار/مايو ١٩٩٨ إلى أن مسألة التصميم ذي الصدقية الفنية ليست معقدة، فلم تفشل أية عملية تفجير تم الإعداد لها، على الرغم من أنها كانت ـ بالنسبة لباكستان على الأقل ـ التفجيرات الأولى.

ـ إن مسألة خط الأمان النووي في الشرق الأوسط لا تمثل قيداً قاطعاً على الاستخدامات الفعلية للأسلحة النووية بعكس الاعتقاد الشائع. فما يثار عادة أن إسرائيل لا يمكنها استخدام تلك الأسلحة عملياً في منطقة ذات أبعاد جغرافية ضيقة، وحركة رياح دائرية، لأنها سوف تتأثر جراء تلك التفجيرات. إلا أن احتمالات تأثر إسرائيل ترتبط بعوامل مختلفة كعيار الأسلحة المستخدمة، والمسافة بينها وبين الهدف، وطريقة التفجير النووي[١١]، وتسمح المعادلات المتصلة بهذه العوامل بتصور إمكانية وجود سيناريوهات مختلفة لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية دون أن تتأثر إسرائيل في ما عدا حالات خاصة.

ـ إن قوة إسرائيل النووية جاهزة للاستخدام، فلم يعد هناك مجال واسع لطرح مسألة ما إذا كانت الأسلحة مفككة أو «تم تركيبها». فهناك تقارير تشير إلى وجود هيكل قيادة نووية في إسرائيل، وعملية نشر معينة لعناصر التسليح في قواعد عسكرية مختلفة وسط وشمال وجنوب إسرائيل[١٢]. فمن الصحيح أنه لم يتم إدماج الأسلحة النووية في هيكل الجيش الإسرائيلي، إلا أن هناك عملية نشر على نطاق معين قد تمت، ولدى إسرائيل أنظمة توصيل صاروخية (أريحا ٢) وجوية وميدانية متعددة يمكن أن تستخدم في ذلك.

المقصود هو أنه من الناحية العسكرية ـ الفنية لا توجد مشكلة «القابلية للاستخدام الفعلي» بالنسبة لأسلحة إسرائيل النووية، ويعني ذلك من جانب آخر أن هناك قاعدة ذات صدقية للاستخدامات التهديدية، من الناحية الفنية أيضاً، التي تمثل

---

(١٠) توجد تفاصيل دقيقة حول هذا الاختبار في مصادر مختلفة، انظر على سبيل المثال: ستيفن جرين، **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط: ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦**، ترجمة محمود زايد، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٩)، ص ١٤٩ ـ ١٧٨.

(١١) تم تناول هذه المسألة في التحليلات العربية منذ وقت مبكر. انظر: حسن أغا، «مصر.. إسرائيل والقنبلة الذرية،» **الطليعة**، السنة ١١، العدد ٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٥)، ص ٢٣.

(١٢) بدأ الحديث على نطاق واسع حول نشر الأسلحة النووية الإسرائيلية استناداً إلى تقارير كتبها ريتشارد سيل، ونشرت في النشرة العلمية الأمريكية «*Aerospace Daily*»، في أيار/مايو ١٩٨٥، لكن نشر الأسلحة النووية بمستوى معين يعود إلى بداية السبعينيات.

«عنصراً» من عناصر معادلة التهديد. لكن القابلية الفنية للاستخدام ليست كل شيء، فالاستخدام هو حاصل معادلة معقدة ذات عناصر فنية وسياسية وعسكرية، يمكن رصد بعض عناصرها في ما يلي:

ـ إن الأسلحة النووية ليست مجرد «أسلحة أخرى» يمكن أن يتم التعامل معها وكأنها أسلحة تقليدية، فوفقاً لعبارة شهيرة لهنري كيسنجر، فإنه كلما زادت القوة التدميرية لسلاح معين قل الميل لاستخدامه. فالعراق على سبيل المثال لم يستخدم أسلحته الكيميائية في حرب الخليج (١٩٩١)، حتى في الأوقات التي كانت قواته فيها تواجه الهزيمة، ولم تستخدم القوات الأمريكية الأسلحة الذرية في حروب كوريا وفييتنام في الخمسينيات والستينيات، رغم أن كل هذه الاحتمالات قد طرحت. وتمثل الأسلحة النووية طرازاً خاصاً من نظم التسليح يؤدي إلى انقلاب في مفاهيم استخدام القوة في اتجاه سيطرة الاستخدامات التهديدية ـ الردعية، فالأسلحة النووية مقيدة نسبياً بحكم خصائصها التدميرية.

ـ إن الاستخدامات العملية للأسلحة النووية أقل مما تبدو عليه، فهناك تصورات مختلفة تشير إلى وجود استخدامات متعددة محتملة لأسلحة إسرائيل النووية، تطرح من جانب محللين إسرائيليين وعرب وغربيين. فالأكاديمي الإسرائيلي يائير ايفرون، على سبيل المثال، يشير إلى إمكانية استخدامها ـ مشيراً إلى فترة ما قبل عام ١٩٦٧ ـ كأسلحة ملاذ أخير في حالة فشل الردع ونجاح هجوم تقليدي عربي في تهديد وجود إسرائيل، كما يمكن أن تستخدم كأسلحة لإجبار البلدان العربية على قبول وجود إسرائيل في حدودها القائمة، ويمكن أن تستخدم كذلك ـ مشيراً إلى فترة ما بعد عام ١٩٧٦ ـ في ردع الهجمات العسكرية التقليدية العربية، وفي أعمال القتال الفعلي التكتيكي، بهدف تحييد الميزات التي تتمتع بها الجيوش العربية، وفي ردع الاتحاد السوفياتي (قبل انهياره). إضافة إلى كل ذلك، يمكن استخدامها بصفة عامة، بصرف النظر عن المحددات المرتبطة بالمراحل التاريخية، كأداة مساومة مع الولايات المتحدة للحصول على الأسلحة والدعم السياسي، وأداة مساومة مع الوطن العربي في اتجاهات مختلفة، وأداة لردع الوطن العربي عن امتلاك أسلحة نووية (وفق تفسيره لسياسة إسرائيل النووية الرسمية)[١٣]، وعلى هذا النمط ترصد الكتابات المختلفة قوائم من الاستخدامات.

---

(١٣) Yair Evron, «Israel and Nuclear Weapons,» in: Jae Kyu Park, ed., *Nuclear Proliferation in Developing Countries*, IFES Research Series; no. 14 (Seoul, Korea: Kyungnam University, Institute for Far Eastern Studies, 1979), p. 126.

لكن تحليل يائير إيفرون ذاته لمحددات أنماط الاستخدام المختلفة التي أشار إليها يصل إلى أن هناك استخدامين فقط يمكن أن يتمتعا بصدقية، هما «استخدام الملاذ الأخير»، واستخدامها كسلاح رادع ضد استخدام البلدان العربية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية(١٤). وهو ما ينطبق كذلك على ما شهدته الساحة الدولية خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فرغم أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تؤكد على استخدامين رئيسيين فقط للأسلحة النووية يتصلان بردع الاتحاد السوفياتي عن مهاجمة أراضيها، والردع الممتد المتصل بالأراضي الأوروبية، لم تعتقد بعض دول أوروبا (كفرنسا) في أن الاستخدام الثاني يمكن أن يكون ذا صدقية. فليس من الممكن تصور أن الأسلحة النووية تستخدم في التعامل مع كل المشكلات، أو تحقيق كل الأهداف، فهناك مجالات ونطاقات معينة لاستخدامها.

ـ انه على الرغم من أن «الحل المريح» الذي لا يوجد شك كبير في صدقيته للتعامل مع الأسلحة النووية الإسرائيلية، من جانب البلدان العربية، بهدف ردع استخدامها، أو تحييد تأثيراتها، هو امتلاك أسلحة نووية مضادة، إلا أنه ليس الحل الوحيد. فقط طورت البلدان العربية المعنية بالتهديد النووي الإسرائيلي مفهوم «ردع الحد الأدنى» المستند إلى امتلاك قدرات دمار شامل غير نووية، كالأسلحة الكيميائية، وربما البيولوجية، التي يمكن من خلالها تحييد الأنماط الرئيسية لاستخدام أسلحة إسرائيل النووية. لكن مشكلة مثل هذا المفهوم أنه يستند إلى قدرات لا يوجد مجال لمقارنة قوتها التدميرية بالأسلحة النووية، كما أنها تختلف عن الأسلحة النووية في أنه يوجد «دفاع» ضدها، إضافة إلى وجود شروط فنية معينة يجب توافرها لكي تستخدم بفعالية. لذا فإنها «رادع حد أدنى»، إلا أنها في النهاية «رادع»، يكتسب قوته من حالة عدم اليقين المتصلة بآثار استخدامه المحتملة، وحساسية إسرائيل الشديدة للخسائر البشرية. وتتدعم صدقيتها مع الوقت بامتلاك العديد من دول المنطقة صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى، التي تمثل وسيلة توصيل فعالة «نسبياً» لتلك الأسلحة، كما يمكنها أن تمثل في حد ذاتها، حتى إذا تم تحميلها برؤوس تقليدية، أحد مكونات الرادع المضاد، بشرط امتلاك أعداد كبيرة منها، وتطوير أوزان رؤوسها في ظل استمرار إسرائيل في تطوير نظم الدفاع المضاد للصواريخ.

وهكذا، فإن هناك ردوداً عسكرية عربية معينة تحد نسبياً من تأثير بعض أنماط

(١٤) Yair Evron, «Conceptions of Nuclear Threshold States: Israel,» in: Regina Cowen Karp, ed., *Security with Nuclear Weapons?: Different Perspectives on National Security* (Oxford; New York: Oxford University Press; Solna, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, 1991), pp. 290-394.

الاستخدام الرئيسية (الاستراتيجية) للأسلحة النووية، رغم أنها لا تحد بالطبع من الاستخدامات السياسية لها، التي تمثل «الضريبة» التي يجب أن تدفعها البلدان العربية لعدم امتلاكها أسلحة نووية، ولوجود مسافة فاصلة بين السلاح النووي الإسرائيلي وروادعها المضادة الخاصة. فالأسلحة النووية أسلحة مكانة واستعراض قوة وتأثير نفسي، وهي استخدامات لا تنتجها مسألة امتلاك الأسلحة الكيميائية على سبيل المثال.

لكن ليس معنى كل ما سبق أن الأسلحة النووية الإسرائيلية مقيدة بشكل كامل في استخدامها على ساحة الشرق الأوسط، أو أنها محايدة بفعل القدرة التدميرية، وصدقية الاستخدامات، والردود المضادة، أو أنه لا توجد «محاذير» تحيط بوجودها واستخداماتها. فالمقصود فقط هو أنه يجب عدم التعامل مع استخداماتها بمفاهيم بسيطة، أو «استسهال» القول بأنها يمكن أن تستخدم على نطاق واسع. فمن يمتلك الأسلحة النووية لا يمكنه أن يلوح بها كالسيف في كل اتجاه[١٥]، لكن في الوقت ذاته، فإن الوضع النووي القائم في الشرق الأوسط يشير إلى وجود مخاطر ذات أهمية خاصة تحيط بوجود واستخدام هذه الأسلحة، على نحو يجعل منها أحد أهم أشكال التهديد القائمة. ترتبط هذه المخاطر بما يلي:

ـ إن المنطقة تشهد علاقات قوة نووية مختلة تسير في اتجاه واحد. فهناك دولة واحدة، هي إسرائيل، تنفرد بامتلاك السلاح النووي، في مواجهة دول لا تمتلك أي منها هذه الأسلحة، ولا توجد بينها أية دولة ـ بعد تدمير البرنامج النووي العراقي ـ تقف على العتبة النووية بشكل مؤكد، بما في ذلك إيران. وبالتالي، فإن المنطقة تشهد حالة احتكار نووي يوجد بها «سلاح نووي حر»، لا توجد قواعد محددة لاستخدامه. فجميع التصورات الخاصة بالردع تقريباً ترتبط بأوضاع «توازن نووي» مستند إلى هياكل قوة نووية ضخمة، ولا توجد تصورات متماسكة لأنماط استخدام نووية في أوضاع الاحتكار، وحتى ولو كانت الأسلحة النووية بحكم طبيعتها الخاصة ـ تبعاً لمقولات سائدة ـ هي أسلحة ردع، بصرف النظر عن شكل موازين القوة، فإنها ليست كذلك بالضرورة أو لا يوجد ضمان لاستمرارها كأسلحة ردع، حتى ولو كانت إسرائيل لا تفكر إلا في مثل هذا الاستخدام، طالما لا يوجد سلاح نووي مضاد في المنطقة. فالردع المشار إليه هو ردع اختياري قائم على أساس قرار سياسي تتخذه قيادات

(١٥) تشير تصريحات بعض المسؤولين في باكستان خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ إلى وجود تصورات من النوع غير المنضبط لاستخدام الأسلحة النووية، فأحياناً يتم الحديث عن احتمالات استخدامها في الصراع مع الهند ببساطة شديدة. لكن تحركات الحكومة الباكستانية، وحرصها الشديد على احتواء التصعيد مع الهند عندما يحدث ذلك لا تشير إلى أن مثل هذه التصورات ـ الموجهة إلى الرأي العام الداخلي في الأساس ـ تعبر عن توجه حقيقي.

الدولة، وليس على أساس «نظام ردع استراتيجي» يتضمن عناصر خارجة عن إرادة الدولة. ومن الصحيح ـ في هذا الإطار ـ أن القدرات الكيميائية، وربما البيولوجية، يمكن أن تمثل رادعاً مضاداً، إلا أن ذلك يتم فقط في إطار شروط معقدة، بحيث قد يصعب الحديث عن صدقية كاملة للردع الذي تمثله، إلا في إطار حدود دنيا، يصعب أيضاً الاستناد إليها لفترات طويلة وحدها، في بناء استراتيجيات دفاعية مؤثرة.

ويعني ذلك ـ في إطار ما سبق ـ أنه في إطار وجود حالة احتكار نووي لا يمكن الحديث ببساطة عن استقرار إقليمي مستند إلى أسس استراتيجية. وحتى لو اقتنعت الأطراف العربية بما يطرح من جانب إسرائيل، في سياق لقاءات رسمية وغير رسمية مختلفة، بشأن الردع النهائي في إطار سيناريو الملاذ الأخير، فإن عدم استناد هذا الاقتناع إلى أسس استراتيجية حقيقية سوف يظل يفرز عوامل قلق نفسي بشكل مستمر. والعوامل النفسية، إذا ما تعلق الأمر بسلاح نووي عموماً، أو سلاح نووي ثارت بشأنه ضجة لمدة ٣٠ سنة، واستخدم عمداً لتعميق تلك العوامل النفسية، لا تقل أهمية عن العوامل الاستراتيجية، طالما أن السلام ليس مجرد معاهدات عدم اعتداء وحسن جوار.

ـ إن إسرائيل تعتبر قوة من طراز خاص، مقارنة بأية قوة نووية إقليمية أخرى. فهي تمتلك قوة نووية تضم عناصر تجعل منها ـ تبعاً لتقرير أذاعته شبكة «NBC» الإخبارية الأمريكية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ـ «أكبر من ترسانة بريطانية». ويثير حجم ترسانة إسرائيل النووية (في ما يتعلق بالرؤوس النووية) قضايا مختلفة، منها مسألة حد الكفاية النووية اللازم لتحقيق أهداف إسرائيل المتصورة من استخدام تلك الأسلحة. فتبعاً لتقديرات الأكاديمي الإسرائيلي شاي فيلدمان، فإن امتلاك إسرائيل ما بين ٣٠ ـ ٤٠ قنبلة نووية استراتيجية ذات قوة تتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ كيلوطن يكفي لتدمير جميع الأهداف (Targets) المتصورة لإسرائيل في كل من مصر، وسوريا، والأردن، والعراق، وليبيا، والسعودية، بصورة قد تعيد هذه البلدان إلى «القرون الوسطى»[١٦]. وبالتالي، فإن امتلاك إسرائيل لما يتجاوز حد الكفاية المتصور لها يثير قضايا كثيرة، أهمها نيات إسرائيل النووية. فاستخدام الأسلحة النووية كرادع نهائي في إطار الملاذ الأخير لا يحتاج إلا إلى عدة رؤوس نووية استراتيجية قليلة.

من ناحية أخرى، فإن تقارير ذات صدقية تقرر ـ كما سبقت الإشارة ـ أن إسرائيل تمتلك نوعيات متعددة من الرؤوس النووية. فلديها رؤوس نووية (قنابل ـ

---

(١٦) شاي فيلدمان، **الخيار النووي الإسرائيلي**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

رؤوس صواريخ) من عيار ٢٠ كيلوطن، و١٠ كيلوطن، ورؤوس هيدروجينية من عيار ٢٠٠ كيلوطن، وأسلحة تكتيكية من عيارات مختلفة، منها أسلحة نووية انشطارية واندماجية (رؤوس نيوترونية) من نوعيات مختلفة بينها قذائف مدفعية من عيارات صغيرة تصل إلى ٠,٥٠ كيلوطن، ورؤوس صواريخ مدفعية «لانس». ويمكن استخدام هذه النوعيات بوسائل توصيل متعددة، وهي مسألة تطرح أيضاً تساؤلات مختلفة. إن تعدد نوعيات الرؤوس النووية يتيح لإسرائيل خيارات استخدام تتجاوز كثيراً نمط الردع النهائي، فالخيار شمشون لم يعد الخيار الوحيد المتاح لإسرائيل. كما أن وجود هذه النوعيات قد يثير لدى بعض قادة إسرائيل في لحظات الضغوط أفكاراً مزعجة تتعلق باستخدامات فعلية قتالية (هجومية) للأسلحة النووية، وخاصة أن وجود هذه العيارات المختلفة الصغيرة تحديداً، بخصائصها المتباينة، يجعل مسألة «خط أمان» إسرائيل النووي محل نقاش أكثر من ذي قبل. إذ توجد ـ نظرياً ـ سيناريوهات متعددة يتصور أن إسرائيل لن تتأثر في إطارها جراء التفجيرات النووية التي يمكن أن تتم على أرض الدول المجاورة لها. والتصورات النظرية في المجال النووي ليست مجرد نظرية، وهي كلها أمور خطرة.

ثانياً: الخبرة العملية لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية عام ١٩٧٣

إن أسلحة إسرائيل النووية لم تكن بعيدة تماماً خلال العقود الثلاثة الماضية عن مسألة الاستخدام، بعكس ما يطرح من جانب الأكاديميين الإسرائيليين، سواء في ما يتصل بالاستعداد للاستخدام، أو التهديد بالاستخدام . فهناك تقارير تنشر، على نطاق أوسع، منذ منتصف السبعينيات، تشير إلى أن إسرائيل قد قامت بتشكيل قوات نووية على نطاق أوسع مما هو متصور، وقامت بنشر عناصر من قواتها النووية فعلياً على مسرح العمليات، ولا تزال تجري عمليات تطوير وتوسيع لها. فلم تعد الأسلحة النووية الإسرائيلية مجرد قنابل داخل القبو أو داخل السرداب منذ فترة طويلة، إذ أصبحت إسرائيل تتصرف عملياً ـ على نطاق معين ـ كأنها دولة نووية معلنة تمتلك قوات نووية. وتقلصت أهمية سياسة الغموض النووي، أو عدم الإعلان عن امتلاك الأسلحة النووية، إلى مجرد غطاء رسمي لواقع لم تكن إسرائيل تحرص بشدة على إخفائه. فلم تعد لمبدأ الغموض النووي أبعاد استراتيجية ذات أهمية خاصة، ودول المنطقة تدرك أنها تواجه من الناحية العملية «قوات نووية» تم نشر عناصر منها على مسرح العمليات، بحيث أصبحت جاهزة للاستخدام، وتم التهديد باستخدامها فعلياً في بعض الحالات.

في هذا الإطار، فإن أهمية تحليل أنماط استخدام إسرائيل أسلحتها النووية من واقع تحليل أحداث حرب السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، تأتي من أن الفكرة السائدة بشأن استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية هي أنها «أسلحة ملاذ أخير» تستخدم في حالة تعرض بقاء الدولة للتهديد، وهي فكرة مقبولة بشكل عام، لكنها لم تخضع للتحليل التفصيلي من واقع الحالات العملية المشار إليها.

لكن هناك نقطة أساسية بهذا الشأن، فتحليل حالة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ودلالاتها بالنسبة لقضية استخدامات الأسلحة النووية بشكل عام، ترتبط ببعض المحددات العملية، والنظرية أهمها:

ـ أنه لا توجد وثائق رسمية أو معلومات يقينية بشأن ما حدث في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ على المستوى النووي. فما يثار بشأنها يستند إلى تقارير ومعلومات نشرت في صحف ومجلات وكتب نشرت في فترات مختلفة، كتقرير مجلة **تايم** الشهير «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة»، الذي نشر عام ١٩٧٦[١٧]، وكتاب **الخيار شمشون**، لسيمور هيرش، الذي نشر عام ١٩٩١[١٨]، وغيرها. لكن الروايات الواردة في هذه المصادر متشابهة إلى حد بعيد، كما أنها تتمتع بصدقية نسبية لدى الدوائر الإعلامية والأكاديمية العربية والإسرائيلية التي أضافت إليها تفاصيل جديدة[١٩]، فهناك حالة عامة من التأكيد بأن تهديداً نووياً إسرائيلياً قد حدث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

ـ أن استخدامات الأسلحة النووية ترتبط بهيكل القوات كمّاً ونوعاً، وبالتالي تتطور استخدامات الأسلحة مع تطور الأسلحة ذاتها، فأنماط الاستخدام المتصورة أو القائمة في عام ١٩٧٣ قد لا تكون هي فقط أنماط الاستخدام المتصورة أو القائمة في المرحلة الحالية بحكم تطور أسلحة إسرائيل النووية، ووصولها إلى مستوى «الترسانة»، كما أن استخدامات الأسلحة النووية ترتبط بطبيعة الصراع ذاته، فمجرد وجود الأسلحة النووية لدى إسرائيل في إطار حالة صراعية تطرح خلالها تصورات تتصل بوجود الدول في ذلك الوقت يمارس تأثيراته، بصرف النظر عن التهديد المعلن أو غير المعلن باستخدامه، ولكن عندما يتعلق الأمر باستخداماتها في إطار عمليات

---

(١٧) «How Israel Got the Bomb,» *Time* (12 April 1976).

(١٨) Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy*, pp. 225-226.

(١٩) انظر مقالات لهيكل في الأيام التالية لوقف إطلاق النار مباشرة، في: محمد حسنين هيكل: «القنبلة،» **الأهرام**، ٢٣/١١/١٩٧٣، و«إسرائيل: ما جرى وما يجري.. المراحل الثلاث لصراع الحرب،» **الأهرام**، ١٤/١٢/١٩٧٣.

حربية، فإن شرط إدراك الطرف الآخر لوجود «احتمالات استخدام» يصبح ضرورياً بدرجة ما.

ـ أن أهم الاستخدامات المطروحة بالنسبة لأسلحة إسرائيل النووية، وهو «الملاذ الأخير» لا يمثل نمطاً معروفاً من أنماط استخدام القوة النووية كالردع أو الدفاع أو الهجوم، وإنما سيناريو متكامل يقوم على مجموعة افتراضات أهمها أن القوة التقليدية الإسرائيلية قد فشلت في تحقيق أهدافها الدفاعية، وسحقت، ولم تعد لدى إسرائيل وسيلة أخرى للدفاع عن بقائها في ظل تقدم القوات العربية باتجاه حدودها، ففي هذه الحالة يظهر سيناريو الملاذ الأخير، كاستخدام مركب ردعي ـ هجومي للسلاح النووي، يتضمن تهديد إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية إذا لم يتوقف الهجوم، واستخدامه هجومياً على «طريقة شمشون» إذا لم ترتدع الأطراف العربية، فهو ليس نمط استخدام، تقليدياً.

ـ أن التصورات الخاصة باستخدام السلاح النووي وفقاً لسيناريو «الملاذ الأخير» تتطور في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه مستويات من الردع تتقدم خطوات عن ذلك «الردع النهائي» المرتبط بمنع الطرف الآخر من القضاء على الدولة بعد انهيار قواتها التقليدية، فوفقاً لأفكار مختلفة، يمكن تصوّر مفهوم «ردع عام» لا يتم في إطاره انتظار انهيار القوات التقليدية، وإنما التهديد باستخدام السلاح النووي إذا ما ظهرت بوادر حدوث مثل هذا الانهيار، أو يتم التهديد باستخدام السلاح النووي في مواجهة حشد عسكري ضخم، متعدد الأطراف، تشير موازين القوى إلى أنه سوف يلحق هزيمة بالقوات الإسرائيلية[٢٠]. فالمفاهيم الإسرائيلية للملاذ الأخير تتطور.

ـ أن ثمة نوعية من استخدامات الأسلحة النووية، تختلف عن جميع الاستخدامات الاستراتيجية ـ العسكرية المشار إليها، هي الاستخدامات السياسية للأسلحة النووية، التي ترتبط باستخدامه كعنصر قوة تفاوضي للتأثير في توجهات الطرف الآخر، أو أداة مساومة لابتزاز طرف آخر، أو أداة للتأثير النفسي العام، أو الإكراهي. وهي كلها استخدامات ذات أهمية خاصة، ولا سيما في الصراعات المعقدة المتعددة الأطراف، ذات الأبعاد الاجتماعية الممتدة، والمرتبطة بمصالح دولية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وترتبط أسسها بكل حالة على حدة.

---

(٢٠) انظر أحد نماذج التحليلات المطورة لمفهوم الملاذ الأخير، في: أبراهام تمير، «اعتبارات أساسية في التخطيط لحاجات الأمن القومي،» في: يهوشفاط هركافي [وآخرون]، **الكمية والنوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ترجمة وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، دراسات وأبحاث؛ ٣ ـ ٤، ٢ ج (نيقوسيا: الوكالة، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٧٠.

في هذا السياق، طرحت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، معظم القضايا الخاصة باستخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية في إدارة الصراع، باعتبارها الحرب العربية النظامية الوحيدة، الواسعة النطاق التي شنتها البلدان العربية ضد إسرائيل في مرحلة ما بعد امتلاكها السلاح النووي بشكل مؤكد، وهي المرحلة التي بدأت عام ١٩٦٨. فهناك حالة مؤكدة أخرى هددت إسرائيل فيها باستخدام السلاح النووي خلال حرب الخليج (١٩٩١)، عندما بدأ العراق يطلق صواريخ سكود المطورة ضدها، لكن ما حدث في حرب الخليج مثل نمطاً آخر، أكثر بساطة، إذ كان هناك سيناريو محدد واضح للاستخدام يمكن أن تطرح فيه احتمالات نووية، هو استخدام العراق أسلحة كيميائية ضد إسرائيل، وكانت تهديدات إسرائيل بردّ قاس على العراق تهدف إلى ردع هذا الاحتمال.

إن إسرائيل قد هددت فعلياً باستخدام الأسلحة النووية خلال الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بما لذلك من دلالات معقدة تشير إلى أن إسرائيل تعتقد أن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم فعلياً في إطار عمليات عسكرية، دفاعاً أو هجوماً، وبالتالي، فإنها يمكن أن تستخدمها في أوضاع دون الملاذ الأخير. فعمليات حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن تهدد وجود إسرائيل، ومع ذلك تم إعلان «تأهب نووي».

وتعتبر المقولة المرتبطة بتهديد إسرائيل باستخدام السلاح النووي خلال الحرب أهم المقولات المتصلة بالمسألة النووية في حرب تشرين الأول/أكتوبر، على الإطلاق، وذلك لعدة اعتبارات:

ـ أنها تستند إلى تقارير مؤكدة إلى حد كبير تشير إلى تهديد إسرائيل فعلياً باستخدام الأسلحة النووية خلال الحرب، وإعلان حالة «تأهب» لقوتها النووية.

ـ أنها تثير قضايا مختلفة لتصوُّر القيادات الإسرائيلية لاستخدام الأسلحة النووية، والملابسات التي تحيط بهذه المسألة خلال عمليات عسكرية فعلية.

لقد استندت هذه المقولة لسنوات طويلة إلى مصدر واحد هو تقرير نشرته مجلة **تايم** الأمريكية في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦ بعنوان «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة»، وذلك قبل أن تقوم مصادر متعددة بتأكيد ما نشر، وإضافة معلومات أخرى إليه. وفقاً لمعظم المصادر، فإن إسرائيل قامت في الأيام الأولى للحرب بإعداد أسلحتها النووية (١٣ قنبلة من طراز ناغازاكي حملت على قاذفات إف ـ ٤، وبعض الصواريخ أرض ـ أرض) للاستخدام الفعلي. وقد نفى المسؤولون الإسرائيليون

(وبخاصة موشي ديان وزير الدفاع) بشدة في مذكراتهم التي صدرت بعد نهاية الحرب أن هذا قد حدث[٢١].

وتشير معظم المصادر تقريباً إلى أن القرار بإعداد الأسلحة النووية للاستخدام قد اتخذ مساء الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، خلال اجتماع عقده مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر، عقب عودة وزير الدفاع الإسرائيلي ديان منهاراً إثر جولة قام بها على جبهات القتال. كما يشير مصدر واحد هو كتاب ستيفن غرين **بالسيف** إلى أن التأهب قد تم مساء يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر لظروف خاصة باحتمالات تطور القتال على الجبهة المصرية[٢٢]، ووفقاً لذلك تقرر تحليلات مختلفة أن إسرائيل يمكن أن تستخدم أسلحتها النووية في إطار «حرب محدودة»، وليس فقط كأسلحة ملاذ أخير، وذلك للتعامل مع عدة حالات تماثل ما يلي:

- انهيار القوات الإسرائيلية في الجولان، واستمرار تقدم القوات السورية عبر الهضبة، تجاه حدود إسرائيل الشمالية.

- تعرض القوات الإسرائيلية للهزيمة في سيناء، واستمرار تقدم القوات المصرية باتجاه المضايق، أو تجاوزها نحو الحدود الإسرائيلية.

وقد أشارت كتابات إسرائيلية مختلفة إلى حالات أكثر تعقيداً لاحتمالات استخدام الأسلحة النووية، لا ترتبط بالضرورة بتقدم القوات العربية في اتجاه حدود إسرائيل، كتعرض القوات الإسرائيلية لما يسمى «حرب إبادة» على إحدى الجبهات، أو اتخاذ الحرب شكل «حرب التصعيد» دون وجود رد إسرائيلي قادر على إيقاف تطور الحرب في اتجاه هزيمة ساحقة، وهو ما يفسر السلوك النووي لإسرائيل خلال الحرب إلى حد كبير. فافتراض أن هدف التهديد النووي الإسرائيلي يتصل بالتأثير في السلوك العسكري العربي ربما تكون القيادات الإسرائيلية قد فكرت فيه لتجنّب حدوث هزيمة عسكرية محدودة تترافق مع خسائر هائلة في الأفراد والمعدات، على الرغم من تأكدها بأن هزيمة قواتها لن تؤدي إلى إقدام العرب، أو إغرائهم، على دخول إسرائيل في ظل الحصانة النووية لحدودها. ويرتبط هذه التصور بأوضاع جبهة سيناء.

على المستوى نفسه، ربما تكون القيادات الإسرائيلية قد فكرت في «تقييد» الأهداف العربية المحدودة ذاتها. فعلى افتراض أن إسرائيل كانت قد أدركت أن الحرب لا تهدف إلى دخول إسرائيل، فمن الممكن أن يكون هدف التهديد هو منع القوات

---

(٢١) «How Israel Got the Bomb».

(٢٢) جرين، **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦**، ص ١١٢.

العربية من استكمال خططها المحدودة أصلاً، أو عدم توسيع نطاق الحرب في حالة هزيمة القوات الإسرائيلية، بحيث لا تفكر القيادات العربية في تطوير هجماتها في اتجاهات لم تكن تفكر فيها قبل الحرب، وهي تصورات ترتبط بالأوضاع العسكرية على جبهة الجولان(٢٣).

إن منطقية مثل هذه التصورات ترتبط بنقطة أساسية، هي أن إسرائيل لم تعدّ قواتها النووية للاستخدام لأهداف خاصة بالأوضاع على مسرح العمليات «لحظة التأهب»، وإنما باحتمالات حدوث سيناريوهات شبيهة «بالملاذ الأخير»، وإن كان التهديد قد تقدم عدة خطوات لكن مشكلة مثل هذه التحليلات تأتي من مصدرين:

ـ أن المعلومات الخاصة بتوقيت إعلان التأهب النووي متضاربة بشدة، بحيث يبدو أن هذه التصورات السابقة منفصلة تماماً عما كان يجري على ساحة القتال، فلم تكن احتمالات الحرب التدميرية أو التصعيدية مطروحة.

ـ أن صدقية مثل هذه الاستخدامات المطروحة، بافتراض أن هدف التأهب هو التأثير في السلوك العربي، صدقية ضعيفة للغاية، فالتهديدات لم تكن معلنة، كما كان من الصعب أن تصدق مصر أو سوريا أن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم ضدها، طالما ظلت قواتها ضمن حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مع إشارات واضحة بأنها لن تتجاوزها، ولا توجد وسيلة لتقليل خسائر الطرف الآخر خلال القتال.

لذلك، ساد اتجاه رئيسي في معظم التحليلات يشير إلى أن التأهب النووي الإسرائيلي لم يكن يرتبط بالأوضاع على جبهات القتال، التي لم تكن حرجة بصورة تستدعي تهديداً نووياً، إلا من وجهة نظر وزير الدفاع الإسرائيلي، وقائد جبهة الجولان، اللذين انهارا خلال أيام الحرب الأولى، وأن التأهب النووي كان يهدف في الأساس إلى ممارسة الضغط أو الابتزاز، ضد الإدارة الأمريكية للتعجيل بتسليم إسرائيل تلك الأحجام الكبيرة والنوعيات المتطورة من الأسلحة التي طلبتها لتعويض خسائرها في الأيام الثلاثة الأولى للحرب، في وقت كانت الولايات المتحدة فيه قد بدأت تدير الحرب على أساس تحقيق أوضاع تتيح في نهايتها التفاوض لتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط.

---

(٢٣) معظم التحليلات الخاصة بالحالات القريبة من الملاذ الأخير وردت في: شلومو أهرونسون، «استراتيجية إسرائيل النووية،» في: **السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية**، تأليف نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، ترجمة وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، دراسات وأبحاث؛ ٥ (نيقوسيا: الوكالة، ١٩٨٧)، ص ١٩٨.

إضافة إلى ما سبق، فإن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قد أدت إلى أوضاع دفعت القوتين العظميين في ذلك الوقت (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) إلى تبادل تهديدات مكشوفة خلال الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ترافقت مع إعلان حالة طوارئ نووية في قواتهما، بحيث مثلت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ في إطار علاقاتهما الثنائية حالة قريبة ـ مع الفارق الشديد ـ من أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، فقد كانت بعض فترات الحرب تتسم بملامح حادة دفعت في اتجاه تصاعد التهديدات النووية على المستوى الدولي أيضاً.

في هذا الإطار، لم يكن السلاح النووي بعيداً عن حرب السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، لكنه أيضاً لم يكن قريباً منها بدرجة تجعل منه «سلاحاً آخر»، فما أثير بشأن الحرب أو ما حدث فيها، يشير إلى ما يلي:

ـ أن السلاح النووي قد وجد ليستخدم، في إطار المفهوم الواسع للاستخدام المشار إليه في البداية، فمجرد وجود السلاح النووي، بصرف النظر عن استراتيجية استخدامه، يطرح تأثيرات متصورة، كما أن دولة تمتلك سلاحاً نووياً تخوض حرباً، سوف تعلن تأهباً نووياً بشكل من الأشكال، والعكس هو الذي يصعب تصوره.

ـ أن أنماط استخدام السلاح النووي لا تقف عند حدود أو مستويات نظرية معينة، فهي تتطور، وتتسع لتتلاءم مع أوضاع مختلفة، فالملاذ الأخير ليس هو الاستخدام الوحيد للسلاح النووي، لكن صدقية أي استخدام آخر ترتبط به، فمدى الصدقية يرتبط سلباً أو إيجاباً بالابتعاد أو الاقتراب منه.

ـ أن هناك يقيناً عوامل استراتيجية تتحكم في استخدامات الأسلحة النووية، لكن هناك أيضاً عوامل ذاتية لا تقل أهمية تتصل بخصائص هيكل قيادة القوة النووية، فالانهيار العصبي، وسوء التقدير قد يتدخلان في حسابات الاستخدام بدرجات تختلف تبعاً لطبيعة آليات اتخاذ قرار استخدام الأسلحة النووية في الدولة.

خاتمة

المحصلة أن أسلحة إسرائيل النووية تستخدم في منطقة الشرق الأوسط، بالمعنى العام للاستخدام، منذ امتلاك إسرائيل لها وإدراك البلدان العربية لوجودها، بصرف النظر عما تعلنه إسرائيل أو لا تعلنه بشأنها. أما بالنسبة لاحتمالات استخدامها فعلياً، فإنها بحكم خصائصها الفنية، قابلة للاستخدام الفعلي، أو لا يوجد ما يمنع من حدوث ذلك فنياً. لكن هناك قيوداً مختلفة تحيط بهذا الاستخدام، إلا في إطار حالات قصوى ترتبط بحالات تهديد لبقاء إسرائيل، وفق تقدير قادة إسرائيل لمسألة البقاء، وبالتالي يصعب الحديث عن احتمالات محددة خارج هذا الإطار. لكن المشكلة الموازية

أن هذه الأسلحة تعمل في أوضاع تجعل منها أسلحة خطرة، فهناك «محاذير» واسعة ـ رغم ذلك ـ تحيط بالاستخدام الفعلي.

لكن إذا كانت مسألة الاستخدام مطروحة في كل الأحوال، بشكليها التهديدي أو الفعلي (كحالة قصوى)، فإن وزن «شكل الاستخدام الفعلي»، أو تصورات حدوثه يزداد مع تضخم حجم الترسانة النووية وتنوع الرؤوس النووية. فأنماط أخرى من الحروب التي يمكن أن تشهد استخداماً نووياً تضاف إلى الأنماط الأساسية (الحروب الشاملة)، كما أن أطرافاً جديدة تدخل دائرة الأهداف النووية، خاصة في إطار حالة الاحتكار النووي القائمة في المنطقة. فتطور عدد ونوعية الأسلحة النووية، ودلالات ذلك بالنسبة لاستخدامها السلاح النووي يكتسب أهميته الحقيقية بسبب أوضاع الاختلال، أما أوضاع التوازن، فإنها تفرض منطقاً آخر، إذ يكاد يقتصر الاستخدام ذو الصدقية للسلاح النووي على الردع، وفي مسارح عمليات ضيقة كالشرق الأوسط توجد حدود لتأثير التطورات الكمية والنوعية على تصورات الاستخدام في حالة التوازن.

إن استمرار وضع الاختلال النووي في الشرق الأوسط، القائم على امتلاك إسرائيل أسلحة نووية مع عدم امتلاك الدول الأخرى خيارات نووية حقيقية، إذا هو المشكلة. فالمخاطر المتصلة باستخدام السلاح النووي لا تتصل فقط بوجوده في حد ذاته، رغم أنه سلاح خطير، وإنما ترتبط كذلك بأوضاع الموازين المحيطة به، فعلى الرغم من وجود وتطور ترسانات نووية عملاقة ومتطورة على المستوى الدولي عبر ما يزيد على ٤٠ سنة من الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، لم يستخدم السلاح النووي فعلياً، بحكم التوازن القائم كعامل رئيسي، إضافة إلى القيود المتصلة باستخدام الأسلحة المدمرة بشكل عام.

وهكذا، تبقى المشكلة النووية في الشرق الأوسط على ما هي عليه، بما تطرحه من مخاطر تتصل باستخدامات الأسلحة النووية، فهناك حالة اختلال نووي قائمة مع صعوبة التوازن أو الإزالة في المديين القصير، والمتوسط ربما، على نحو أدى إلى لجوء دول المنطقة التي تشعر أنها مهددة نووياً إلى خيارات استراتيجية للتعامل مع حالة الاختلال، أهم مداخلها امتلاك أسلحة تدمير شامل غير نووية كروادع حد أدنى في مواجهة الأسلحة النووية الإسرائيلية، وهو مدخل انتقال في الأساس، إذ إنه حتى الدول التي تتبناه لا تعتقد أنه يمثل حلاً للمشكلة، على نحو ما يوضحه الجدل المستمر من جانب البلدان العربية بشأن السياسة النووية الإسرائيلية، سواء في شقها الخاص بالإصرار على الاحتفاظ به، أو إصرارها على عدم التفاهم بشأن ضبط التسلح النووي الإقليمي، رغم بداية وتطور عملية تسوية عامة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. فإسرائيل

لم تعدل مواقفها الأساسية، والأقطار العربية لا تتعايش مع هذا الوضع، والأكثر أهمية من كل ذلك هو أن خبرة سنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٩ قد أوضحت أن ثمة حدوداً لتأثير الآليات السياسية في التعامل مع المشكلة النووية، بحيث تبدو أحياناً للدول المهددة نووياً أن الآليات الاستراتيجية هي الحل، رغم أنها تحاول تجنب اللجوء إليها طالما أن ذلك ممكن، وبخاصة أن السلاح النووي لم يعد شبحاً لا يدرك أحد شكله، ولا مكانه، ولا ما يقوم به بالضبط، كما كانت الحال عليه عام ١٩٧٣.

القسم الثالث

الخيار النووي
والخيارات العسكرية البديلة



الفصل الحادي عشر

الأسلحة النووية والخيارات العسكرية الأخرى المستخدمة للإشعاعات النووية

رياض مصطفى مجاهد(*)

مقدمة

شهد القرن العشرون العديد من الاكتشافات العلمية التي كان من أبرزها اكتشاف الجسيم النووي المكون لنصف جميع المخلوقات والمسمى بالنيوترون بواسطة العالم جيمس شادويك في سنة ١٩٣٢. ثم ترتب على ذلك اكتشاف التفاعلات الانشطارية لنويات المواد الانشطارية نتيجة لقذفها بالنيوترون، ثم اكتشاف التفاعلات الانشطارية المتتالية (Fission Chain Reactions) سنة ١٩٣٩ التي كانت القاعدة الأساسية لبناء المفاعلات النووية. هذا بالإضافة إلى ما تتطلبه عملية بناء المفاعلات النووية من ضرورة فصل أو تنقية اليورانيوم ـ ٢٣٥ بدرجة كبيرة من خامه الطبيعي أو إنتاج عنصر البلوتونيوم ـ ٢٣٩ الأكثر فعالية أثناء امتصاص نويات اليورانيوم ـ ٢٣٨ للنيوترونات من خلال التفاعلات غير الانشطارية. كما شهد هذا القرن أيضاً اكتشاف التفاعلات الاندماجية بين ذرات العناصر الخفيفة، التي من أبرزها اندماج ذرات نظائر الهيدروجين.

ولقد أغرى كبر كمية الطاقة المنبعثة عن عمليات الانشطار أو الاندماج وزيادتها بمقدار مليون مرة على نظيرتها المتولدة من الكتلة نفسها المتحولة إلى طاقة من خلال التفاعلات الكيميائية، إلى قيام العلماء باستخدام هذه التفاعلات في صنع الأسلحة

(*) مركز البحوث النووية، هيئة الطاقة الذرية ـ القاهرة.

النووية التي تتميز بانبعاث قدر كبير من الطاقة في خلال فترة زمنية قصيرة جداً تقدر بأقل من ٠,٠٥ × ١٠^-٦ من الثانية. كما تتميز هذه الأسلحة بقذفها بالنواتج الانشطارية والإشعاعات النووية المختلفة التي من أهمها النيوترونات وأشعة غاما ذات الطاقات المختلفة، التي لها تأثيرات بيولوجية مميتة إذا ما تم التعرض لها بجرعات إشعاعية عالية.

وفي صباح يوم السادس عشر من تموز/يوليو سنة ١٩٤٥ تم إجراء أول تفجير نووي، حيث استيقظ سكان ولاية نيو مكسيكو في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية على صوت دوي مروع، مصحوب بوهج ناري قدرت شدة الضوء المنبعث منه بما يزيد بمقدار ألف مرة على الضوء المنبعث من قرص الشمس، ثم تلا ذلك تكون السحابة التي تعرف باسم عش الغراب. وقد قدرت شدة هذا الانفجار بقنبلة تعادل ١٩ كيلوطن من مادة ت.ن.ت. (TNT)، كما أطلق على هذا الاختبار اسم الثالوث المقدس (Trinity Test) كما اتخذ من هذا اليوم بداية لدخول العصر النووي.

ولقد أغرت نتائج هذا التفجير النووي الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأسلحة النووية كأداة للردع ضد اليابان، حيث قامت في صباح اليوم السادس من آب/أغسطس سنة ١٩٤٥ وعند تمام الساعة الثامنة وست عشرة دقيقة بإلقاء أول قنبلة على مدينة هيروشيما، نتج منها مصرع ما يزيد على ١٤٠ ألفاً من سكان المدينة وإصابة ما يزيد على ١٠٠ ألف آخرين بإصابات خطيرة، ثم قامت على أثر ذلك بإلقاء قنبلتها الثانية على مدينة ناغازاكي في يوم التاسع من آب/أغسطس في تمام الساعة الحادية عشرة ودقيقتين، وقد أسفر هذا الانفجار عن مصرع ما يزيد على ٧٤ ألفاً وإصابة ما يزيد على ٧٥ ألفاً آخرين بإصابات خطيرة. ويرجع السبب في قلة عدد الوفيات والإصابات نتيجة انفجار ناغازاكي على الرغم من أن قنبلة ناغازاكي تقارب ضعف قنبلة هيروشيما إلى الطبيعة الجبلية الخاصة بمنطقة ناغازاكي التي أضعفت من انتشار التأثيرات الناتجة من الانفجار في الأماكن المحيطة بالمدينة.

وتعتقد الغالبية العظمى من سكان العالم التي عاشت في فترة سباق التسلح النووي الذي استمر خلال النصف الأخير من هذا القرن، أن هذا السباق القائم لن يؤدي بالضرورة إلى نشوب حرب نووية مرة أخرى، إلا أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أساس واقعي صحيح، وإنما هو اعتقاد باعثه الأمل والرغبة الكائنة لدى الأفراد في عدم نشوب حرب نووية، وعلى الرغم من أن القوى العظمى قد تجنبت استخدام الأسلحة النووية خلال الحقبة الماضية، إلا أن ذلك لم يمنع من التلويح باستخدامها والوقوف على حافة حرب نووية بين الحين والآخر. ولقد أدى عامل الخوف المتبادل والمتوازن بين هذه الدول (Mutual Balance of Terror) واعتقادها الأكيد بأن

استخدام السلاح النووي سوف يقابل بالانتقام المباشر بالسلاح نفسه من الطرف الآخر إلى منع نشوب حرب نووية مرة أخرى. إلا أن نشوب الحروب والصراعات العسكرية بين الدول يعد أمراً كبير الاحتمال. وعليه، قد يصبح استخدام الأسلحة النووية أمراً لا يمكن تجنبه إلا إذا تم القضاء بالكامل على هذه الأسلحة في جميع مناطق العالم. وسوف ينتج من التقاعس في إزالة الأسلحة النووية حدوث كارثة مأساوية (Catastrophic) سوف لا تقتصر آثارها على منطقة من دون غيرها، بل سوف تمتد آثارها إلى العديد من المناطق الأخرى، التي قد يكون من بينها أراضي الدولة المستخدمة للأسلحة النووية.

وما يزيد من احتمالات نشوب حرب نووية هو كثرة وقوع الصراعات والحروب بين الدول. هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي من بينها:

- إيمان بعض الدول بأن أمنها لا يتحقق إلا بامتلاك أسلحة الردع النووي.
- عدم انضمام بعض الدول إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مثل إسرائيل والهند وباكستان.
- اعتماد الولايات المتحدة وروسيا على نظرية الهجوم المضاد.
- تصميم الولايات المتحدة وروسيا على استخدام الأسلحة النووية في الردع وليس في الهجوم المضاد فقط.
- الاعتقاد بأن الردع النووي يؤدي إلى كسب الحرب بأقل خسائر ممكنة.
- ازدياد عدد الدول المنضمة إلى نادي التسلح النووي.
- ضعف السيطرة على تسرب المواد الاستراتيجية والتقنيات المستخدمة في هذا المجال، ما يزيد من احتمال امتلاك بعض الدول والجماعات الإرهابية لهذا السلاح.
- حصول بعض الدول على الإمكانيات والتقنيات المتقدمة اللازمة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- ازدياد التوتر القائم بين العديد من الدول والأنظمة الحاكمة في كثير من دول العالم.
- الدوافع النفسية والأخلاقية لبعض الحكام وانفرادهم في اتخاذ القرار.

وعلى الرغم من أن النتائج التي أسفرت عن إلقاء قنبلتي هيروشيما وناغازاكي قد أنهت الحرب العالمية الثانية على الفور وأنذرت العالم بمخاطر استخدام الأسلحة النووية والتأكيد على أن استخدامها قد يؤدي إلى فناء البشرية بأكملها، إلا أن هذه

النتائج قد أكدت من ناحية أخرى على أن الأسلحة النووية هي أكبر أداة للردع وخير وسيلة لكسب الحروب بأقل خسائر ممكنة في الأفراد والمعدات، بالإضافة إلى كونها وسيلة فعالة لإرهاب العدو ومنعه من التفكير في تهديد أمن وسلامة الدول المالكة للسلاح النووي. وعليه، سارعت العديد من الدول إلى سباق التسلح النووي من خلال العمل على:

- زيادة المخزون من الأسلحة النووية.
- انضمام عدد آخر من الدول إلى نادي التسلح النووي.
- تطوير قدرة وكفاءة القنابل والرؤوس النووية.
- تنويع مواقع التفجير بهدف تحقيق أهداف محددة.
- تعدد وسائل النقل ورفع درجة كفاءتها.
- تطوير وسائل التحكم بما يحقق إصابة الهدف بدقة بالغة.

غير أن الخوف من الآثار الخطيرة التي أكدتها نتائج كارثتي هيروشيما وناغازاكي قد أدى إلى تجنب استخدام الدول للأسلحة النووية، خلال العديد من الحروب والصراعات التي نشبت فيما بينها، إلا أن العديد من هذه الدول، وفي مقدمتها الدول العظمى وتلك المالكة للأسلحة النووية، قد سارعت إلى التفكير في الاستفادة من النتائج التي تترتب على التعرض للإشعاعات النووية، والتي تتميز بها دون غيرها من الأسلحة الأخرى، وإلى العمل على إيجاد وسائل أخرى، يمكن من خلالها تحقيق بعض الأهداف الخاصة من خلال استخدام الإشعاعات النووية أثناء الحروب والمنازعات، نظراً لما تتميز به هذه الإشعاعات من تأثيرات لا يمكن توافرها لغيرها من وسائل الحروب الأخرى، وعليه قام العديد من الدول بتصنيع ما يطلق عليه الآن اسم الأسلحة الإشعاعية التي تتميز بإمكانية التحكم في شدتها والعمل على الحد من آثارها وتحديد المناطق المراد إصابتها وتحقيق الإضرار بها، ولهذا قد تصبح الأسلحة الإشعاعية وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التي يستحيل تحقيقها بالوسائل الأخرى، وخاصة في أثناء عمليات الهجوم والدفاع التي تتطلب عدم إحداث الدمار بالمناطق المتصارع عليها، أو تلك التي ترغب القوات المستخدمة لهذه الأسلحة في احتلالها أو إرغام القوات الأخرى على تركها.

الأسلحة الإشعاعية (Radiological Weapons)

تؤكد حقيقة امتلاك معظم الدول للتقنيات الحديثة المستخدمة للطاقة النووية في الأغراض السلمية بأنواعها المختلفة، وخاصة منها المتعلقة بإقامة المفاعلات والمحطات

النووية المستخدمة لإنتاج الطاقة الكهربائية، على امتلاك العديد من هذه الدول المواد المشعة اللازمة لتصنيع الأسلحة الإشعاعية. وعليه، سارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى العمل على منع إنتاج وامتلاك هذه الأسلحة. كما وقعتا في عام ١٩٧٩ على اتفاق يحرم بمقتضاه تصنيع وتخزين وامتلاك الأسلحة الإشعاعية من أجل استعمالها أثناء الحروب، وقد تضمن هذا الاتفاق التعريف بالأسلحة الإشعاعية بأنها:

- كل جهاز يحتوي على أسلحة أو معدات من غير أجهزة الانفجار النووي وتم تصميمه بغرض استعمال المواد المشعة من خلال نشرها من أجل إحداث التلف أو الإصابة أو الهلاك بالإشعاع الناتج من اضمحلال هذه المواد.

- كل مادة مشعة غير تلك الناتجة من أجهزة الانفجار النووي قد تم تصميمها وتصنيعها بغرض الاستخدام بالنشر لإحداث التلف أو الإصابة أو الهلاك بواسطة الإشعاعات النووية الناتجة من اضمحلال هذه المواد.

إن المحلل لنصوص هذه المعاهدة الأمريكية - الروسية يذعن إلى أن القوى العظمى تعتبر الأسلحة الإشعاعية وسيلة مهمة في الحروب، وعليه وجب تحريمها وتحريم استخدامها. كما يفهم من ذلك أيضاً أن القوى العظمى قد أصبحت واثقة من أهمية الأسلحة الإشعاعية، كما أن عملية تصنيع وامتلاك هذه الأسلحة قد يصبح متاحاً لكثير من الدول المستخدمة للطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولهذا أصبحت الحاجة ضرورية إلى منع إنتاجها وتحريم استخدامها.

غير أنه يعاب على اختيار الكلمات التي استخدمت في صياغة هذه المعاهدة للتعريف بالأسلحة الإشعاعية استثناؤها أجهزة الانفجارات النووية. وعليه، فإن القنبلة النيوترونية التي صممت للقتل بالنيوترونات تكون غير محرمة بموجب هذه المعاهدة، حيث إن الأشعة المنطلقة منها ناتجة من تفجير نووي، كما أن الهجوم على مفاعل نووي ليس محرماً إذا ما تم القيام به باستخدام الأسلحة النووية.

وتستخدم الأسلحة الإشعاعية في كثير من الأغراض العسكرية سواء في عمليات الهجوم أو الدفاع.

فمن أمثلة الاستخدامات الدفاعية:

- إيجاد منطقة يصعب على العدو اجتيازها.
- منع عبور الممرات المائية.
- إغلاق الممرات الجبلية.

أما في حالة القيام بالأعمال الهجومية، فإن استخدام الأسلحة الإشعاعية يعد أكثر فعالية وكفاءة، حيث تشتمل هذه العمليات القيام بالأعمال التالية:

- إرغام القوات المعادية على ترك مواقعها والتخلي عن أسلحتها.
- إرغام السكان على إخلاء المدن والمناطق الاستراتيجية.
- قتل أكبر عدد من الأفراد، من دون إحداث الدمار الشامل بمناطق العمليات أو تلويثها لفترات زمنية طويلة، ما قد يتيح للقوات المهاجمة إمكانية احتلال المنطقة بعد انتهاء الحرب مباشرة أو بعد فترة زمنية قصيرة من انتهائها.
- أما الدافع الأهم لاستخدام الأسلحة الإشعاعية فيتمثل في عدم امتلاك المهاجم للأسلحة النووية، أو عدم رغبته في استخدامها خشية أن تصيبه الأضرار الناتجة من التلوث بالغبار الذري الذي سوف يمتد إلى أراضيه.

وتصنع الأسلحة الإشعاعية على هيئة قنابل أو قذائف مدفعية مغلفة بالمواد الإشعاعية ذات الطبيعة والمواصفات الخاصة التي يتم تحديدها طبقاً للأغراض والأهداف المطلوب تحقيقها. كما يتم نشر المواد المشعة المستخدمة في الأسلحة الإشعاعية باستخدام وسائل القذف العادية، أو من خلال استخدام الأنواع المختلفة من الصواريخ. كما تصنع المواد المشعة اللازمة لتحقيق الأغراض المختلفة على هيئة مواد صلبة أو سائلة يتم نشرها في المناطق المستهدفة أثناء استخدامها في العمليات الدفاعية أو الهجومية.

ويتم تصنيع الأسلحة الإشعاعية بأنواعها المختلفة من النواتج الانشطارية التي يتم فصلها من الوقود النووي الذي تم استخدامه في المفاعلات النووية، أو من المواد التي يتم تنشيطها إشعاعياً باستخدام المعجلات الجسيمية أو المفاعلات النووية ذات الفيض النيوتروني العالي.

وفي ما يلي عرض لبعض المواد التي تستخدم في تصنيع الأسلحة الإشعاعية:

أ ـ استخدام النواتج الانشطارية (The Use of Fission Products)

لقد تزايدت احتمالية إنتاج واستخدام الأسلحة الإشعاعية في الآونة الأخيرة بعد التزايد المطرد للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وما نتج منها من وجود كميات كبيرة من المواد المشعة. فعلى سبيل المثال تقدر كمية المخلفات المشعة الناتجة من تشغيل محطة نووية بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات (كهرباء) بحوالى ٣ أطنان بعد ثلاث سنوات من التشغيل يكون معظمها من المواد العالية الإشعاع. كما يتوقع المراقبون للاستخدامات السلمية للطاقة النووية أن كميات هائلة من المواد الانشطارية سوف تصبح متاحة لكثير من الدول مع نهاية هذا القرن، نظراً لانتشار استخدام المحطات النووية في توليد

الكهرباء في كثير من دول العالم. وعليه، سوف يصبح من الممكن لهذه الدول استخدام هذه المواد في تصنيع الأسلحة الإشعاعية. إلا أن صعوبة تصنيع الأسلحة الإشعاعية سوف يحد من استخدامها أو الاستفادة منها في الأغراض العسكرية. كما قد يحد من عملية إنتاج وامتلاك الأسلحة الإشعاعية ضرورة تداول المواد المشعة وتشكيلها وتجميعها منذ المراحل الأولى من التصنيع، بالإضافة إلى أن عمليات إدخال أو تركيب المواد الانشطارية داخل الصواريخ أو حملها بالطائرات يستلزم استخدام تقنيات حديثة تتم فيها جميع العمليات عن بعد. كما سوف يحد من تصنيع الأسلحة الإشعاعية من النواتج الانشطارية الناتجة من المفاعلات النووية صعوبة عمليات فصل وتركيز المواد الانشطارية من هذه المخلفات، حيث تكون هذه النواتج مختلطة بالعديد من المواد الأخرى. كما أن عمليات تحويل هذه النواتج إلى رذاذ أو سوائل يسهل رشها تتطلب استخدام بعض الطرق والتقنيات النووية الحديثة. كل هذا يؤكد أن الحصول على المواد المشعة فقط ليس كافياً لإنتاج الأسلحة الإشعاعية، بل ان الأمر يتطلب الحصول على منظومات تصنيع وتقنيات حديثة تمكن من تحويل المخلفات المشعة إلى أسلحة إشعاعية.

الجدول رقم (١١ ـ ١)

أهم العناصر المشعة التي تدخل في تصنيع الأسلحة الإشعاعية

العنصر	أهم الإشعاعات المنبعثة	عمر النصف	النشاط الإشعاعي (كوري/غم)	درجة السمية الإشعاعية	الحد المسموح به سنوياً (كوري)
الصوديوم ـ ٢٤	بيتا ـ غاما	١٥,٠٣ ساعة	$٨,٦٥ \times ١٠^{٦}$	ثالثة	$١٠^{-٥}$
السيليكون ـ ٣١	بيتا ـ غاما	٢,٦٢ ساعة	$٣٨,٩ \times ١٠^{٦}$	ثالثة	$١٠^{-٥}$
البوتاسيوم ـ ٣٨	بيتا ـ غاما	٧,٦٢ دقيقة	$٦,٤٨٦ \times ١٠^{٨}$	ثالثة	$١٠^{-٥}$
البوتاسيوم ـ ٤٢	بيتا ـ غاما	١٢,٣٦ ساعة	$٦,٠٣٦ \times ١٠^{٦}$	ثالثة	$١٠^{-٥}$
الكالسيوم ـ ٤٩	بيتا ـ غاما	٨,٧٢ دقيقة	$٤,٤ \times ١٠^{٨}$	ثانية	$١٠^{-٦}$
المنغنيز ـ ٥٦	بيتا ـ غاما	٢,٥٨ ساعة	$٢,١٦ \times ١٠^{٧}$	ثالثة	$١٠^{-٥}$
الثوريوم ـ ٢٣٢	ألفا ـ غاما	$١,٣٩ \times ١٠^{١٠}$ سنة	١٠١×١٠^{-٧}	ثانية	$١٠^{-٦}$
اليورانيوم ـ ٢٣٣	ألفا ـ غاما	$١,٦٢ \times ١٠^{٥}$ سنة	$٩,٤٩ \times ١٠^{-٣}$	أولى	$١٠^{-٧}$
اليورانيوم ـ ٢٣٥	ألفا ـ غاما	$٧,١٣ \times ١٠^{٨}$ سنة	$٢,١٥ \times ١٠^{-٤}$	ثانية	$١٠^{-٦}$
اليورانيوم ـ ٢٣٨	غاما	$٤,٤٧ \times ١٠^{٩}$ سنة	$٣,٣٥ \times ١٠^{-٥}$	رابعة	$١٠^{-٤}$
البلوتونيوم ـ ٢٣٨	ألفا ـ غاما	٨٧,٧٤ سنة	١٧,١٣	أولى	$١٠^{-٧}$
البلوتونيوم ـ ٢٣٩	ألفا	$٢,٤١ \times ١٠^{٤}$ سنة	٠,٦٢	أولى	$١٠^{-٧}$

إضافة إلى ما تقدم، فإن العامل الرئيسي الذي سوف يحد من استعمال المواد الانشطارية الناتجة من المفاعلات النووية، هو أن غالبية هذه المواد ذات عمر النصف طويل، وهذا ما يحد من استخدام هذه المواد في عمليات الدفاع، حيث يتسبب

استخدامها في جعل المنطقة المراد منع العدو من الدخول إليها أو المرور من خلالها غير مأهولة لفترة زمنية طويلة. ولكي تصبح الأسلحة الإشعاعية ذات فاعلية عالية في عمليات الدفاع، فإن الأمر يتطلب إطلاق جرعات إشعاعية قاتلة لإجبار القوات العسكرية على إخلاء موقعها أو عدم التقدم، غير أن ذلك لا يتأتى إلا باستخدام النواتج الإشعاعية ذات النصف عمر قصير، نظراً لما تتميز به من ارتفاع في شدة النشاط الإشعاعي المنبعث منها، مع إمكانية استخدام كميات صغيرة منها لتغطية مساحات كبيرة وبمستوى إشعاعي عالي الشدة.

وما تجدر الإشارة إليه أن التلوث الإشعاعي الناتج من استخدام الأسلحة الإشعاعية قد يمتد إلى أراضي الدولة المستخدمة لها، إذا ما استخدمت هذه الأسلحة في المناطق الحدودية أو على مقربة منها، وذلك بفعل العوامل الجوية، شأنها في ذلك شأن الغبار الذري المتساقط الناتج من الأسلحة النووية، الذي تمتد آثاره إلى أراضي الدول القريبة من مسرح العمليات.

ب ـ استخدام عناصر البلوتونيوم والأكتينيدز
(The Use of Plutonium and Other Actinides)

لقد أدى برنامج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى إنتاج كميات كبيرة من البلوتونيوم والعناصر الباعثة بجسيمات ألفا التي تسمى بالاكتينيدز. ويتوقع المراقبون للبرنامج النووي في العالم أن تصبح كمية البلوتونيوم الناتجة من توليد ١٠٠٠ جيغاوات كهرباء من المحطات النووية ما يقرب من ٢٥٠٠ طن مع حلول عام ٢٠٠٠. وعليه، إذا ما استخدمت هذه الكميات في تصنيع الأسلحة النووية، فإنها تكفي لإنتاج أسلحة تبلغ شدتها ما يعادل مائة ألف مليون طن من مادة TNT.

وتتميز عملية استخدام البلوتونيوم في تصنيع الأسلحة الإشعاعية بالخصائص الآتية:

- الاضمحلال بقذف جسيمات «ألفا» السهلة الإيقاف.
- سهولة تشكيله وتصنيعه على النحو المطلوب.
- ارتفاع شدة السمّية الإشعاعية فيسبب ترسيب ٢٠ ملغ منه في الرئة إلى الموت في فترة تقل عن شهر، بينما تسبب الإصابة بالمعدلات الأقل إلى الإصابة بالسرطانات القاتلة.
- تؤدي عملية استخدام البلوتونيوم في تصنيع الأسلحة الإشعاعية إلى تلوث مناطق كثيرة يصاب سكانها بالأمراض النفسية الخطيرة.

لهذا فإن الأسلحة الإشعاعية المستخدمة للبلوتونيوم تعتبر من الأسلحة القتالية شديدة الفعالية، ويبلغ عمر النصف للبلوتونيوم الرئيسي ـ ٢٣٩ حوالى ٢,٤١ × ١٠ ⁴ سنة، لهذا يستمر تأثير التلوث به ممتداً إلى فترات زمنية طويلة جداً، كما قد تؤثر العوامل الجوية في نشره إلى أماكن كثيرة من العالم، بينما يستخدم نظير البلوتونيوم - ٢٣٨ ذي عمر النصف قصير نسبياً (٨٦ سنة) في صنع الأسلحة الإشعاعية ذات الكفاءة الأعلى، إلا أن استخداماته في المجالات السلمية كمصدر للطاقة في الأقمار الصناعية وفي صنع أجهزة تنظيم ضربات القلب يعد أكثر أهمية وأعظم نفعاً.

ج ـ استخدام الأنوية المشعة ذات عمر النصف قصير
(The Use of Short Lived Radioactive Nuclides)

نظراً للأخطار الجسيمة التي سوف تحدث عن التلوث الإشعاعي الناجم عن استخدام المواد ذات عمر النصف طويل، فلقد أصبح من المقبول صنع الأسلحة الإشعاعية من المواد الأقصر عمراً مثل البوتاسيوم ـ ٣٨ والكالسيوم ـ ٤٩ ذات عمر النصف الواقع في حدود بضع دقائق. وعليه، فإن استخدام الأسلحة الإشعاعية المصنعة من هذه المواد يجعل من الممكن إطلاق جرعات إشعاعية عالية لفترات زمنية قصيرة ينتهي تأثيرها بعد حوالى ساعة واحدة. أما في حالة استخدام العناصر المشعة مثل الصوديوم ـ ٢٤ والسيلكون ـ ٣١ والبوتاسيوم ـ ٤٢ والمنغنيز ـ ٥٦ ذات عمر النصف البالغ عدة ساعات، فإن الفترة اللازمة لخلو المنطقة المصابة من آثار التلوث الإشعاعي قد تمتد إلى عدة أيام.

ويحول قصر عمر هذه المواد دون إمكانية إنتاجها أو تخزينها نظراً لاضمحلالها السريع قبل استخدامها، وعليه، فإن الأمر يستلزم إنتاجها قبل استخدامها مباشرة. كما تحتاج عملية إنتاج مثل هذه المواد إلى وجود مصدر شديد الكثافة من الجسيمات المشحونة وإجراء عمليات التنشيط الإشعاعي خلال فترات زمنية قصيرة، حيث تؤدي فترة التفاعلات الطويلة إلى إنتاج مواد ذات عمر نصف أطول. وتستخدم المفاعلات النووية ذات الفيض النيوتروني العالي في إنتاج مثل هذه المواد بشدة إشعاعية عالية تلائم تصنيع الأسلحة الإشعاعية.

وعليه، يمكن القول بأن إنتاج المواد المشعة الناتجة من عمليات التنشيط الإشعاعي قد يكون أكثر ملاءمة لتصنيع الأسلحة الإشعاعية ذات الأنواع المختلفة.

وعلى الرغم من أن الأسلحة الإشعاعية قد تم إنتاجها وتخزينها في كثير من الدول منذ فترات زمنية طويلة قد تزيد على عشرين عاماً، إلا أنه ليس هناك أي دلائل على استخدامها أثناء الحروب التي نشبت بين الدول. غير أن كثيراً من المراقبين العسكريين والمهتمين بحقائق النزاع القائم في منطقة الشرق الأوسط يتوقعون زيادة

احتمالية استخدام هذه الأسلحة في المنطقة نظراً لما تتميز به من إمكانية تحقيق أهداف محددة قد يصعب الوصول إليها من خلال استخدام الأنواع الأخرى من الأسلحة المعروفة مثل الأسلحة التقليدية أو البيولوجية أو الكيميائية. كما يؤكد هذا الاعتقاد صعوبة استخدام الدول المالكة للأسلحة النووية في هذه المنطقة لهذه الأسلحة، حيث تؤكد جميع الحقائق أن إقدام أية دولة في هذه المنطقة على استخدام السلاح النووي ضد أي دولة من دول المنطقة، وبالأخص تلك المجاورة لها، سوف يعرض الدولة نفسها للآثار الخطيرة المترتبة على تلوث أراضيها بالغبار الذري المتساقط الناتج من عملية الانفجار.

وعليه، يؤكد كثير من المحللين والمهتمين بالدراسات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط أن كثيراً من دول هذه المنطقة سوف تعمل جاهدة على تصنيع وامتلاك الأسلحة الإشعاعية بأنواعها المختلفة، وخاصة أن كثيراً من هذه الدول يمتلك معظم الإمكانيات والتقنيات اللازمة لتصنيع هذه الأسلحة.

توصيات

● العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بل العالم أجمع من كل أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

● اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بإقامة وسائل الدفاع للأنشطة الكامنة التي يمكن تحقيقها من خلال:

- منع الأسلحة النووية من الوصول إلى أهدافها من خلال استخدام المنظومات المضادة للصواريخ التي يجب إقامتها في أماكن متفرقة من الوطن العربي (Anti Ballistic Missile Systems (ABMS)).

- توفير وسائل الحماية الطبيعية اللازمة لتخفيض عدد الإصابات التي قد تحدث نتيجة للتعرض إلى هجوم نووي، نظراً لاعتماد درجة كفاءة العمليات التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف على حجم الحرب ودرجة الاستعدادات السابقة لنشوبها.

- العمل على إيجاد ثقافة علمية تستهدف نشر الوعي اللازم لدى الأفراد بخطورة استخدام الأسلحة النووية أو الإشعاعية وكيفية توفير سبل الحماية الذاتية اللازمة للوقاية من الآثار الناجمة عنها.

- اتخاذ جميع الإجراءات، وعمل الاستعدادات اللازمة لمواجهة الحروب الأخرى المستخدمة للإشعاعات النووية، من خلال الهجوم على المنشآت النووية للدول المستهدفة أو استخدام الأسلحة الإشعاعية.

● إن منع التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو أكثر وأهم مطلب تتطلبه البشرية جمعاء، وعليه، إذا لم تنجح جميع الوسائل المستخدمة لإزالة الأسلحة النووية، فإن على البلدان العربية أن تنسحب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ثم تسعى لإيجاد الوسائل والإجراءات اللازمة لتحقيق أمنها وسلامتها.

● إن على العالم أن يختار ما بين إزالة الأسلحة النووية من كل أرجائه أو أن يستعد لمواجهة الفناء.

المراجع

The Effects of Nuclear Weapons. Compiled and edited by Samuel Glasstone and Philip J. Dolan. 3rd ed. [Washington, DC]: United States Department of Defense; United States Department of Energy, 1977.

Gowing, Margaret M. *Britain and Atomic Energy, 1939-1945*. London: Macmillan, [1964].

I. N. Goloun, Y. U. N. Dhestrovsky and D. V. P. Kostomarov, in: Nuclear Fusion Reaction Conference, Culham, 1969.

«Joint USSR - United States Proposal on Major Elements of a Treaty Prohibiting the Development, Production, Stockpiling and Use of Radiological Weapons... Committee on Disarmament Document CD/31, 1979.

Megahid, R. M. *Nuclear Weapons... Characteristics and Design Concepts of Nuclear Shelters*. Cairo: Nuclear Research Centre; AEA, 1999.



الفصـــل الثاني عشر

الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة

زكريا حسين(*)

مقدمـة

تأتي هذه الدراسة في وقت تتسابق فيه الدول النووية الخمس الكبرى ومعها معظم دول العالم والهيئات والأجهزة المعنية باتخاذ جميع الإجراءات وعقد العديد من المعاهدات لضبط إنتاج وانتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية منها، حيث شهد عقد التسعينيات التمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة حظر إجراء التجارب النووية ثم امتداد ذلك إلى التوقيع على معاهدة حظر إنتاج الأسلحة الكيميائية، وذلك إدراكاً من جميع الشعوب والدول بخطر هذه الأسلحة، بوجه عام، على السلم والأمن الدوليين.

ولعل متابعة أعمال المؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اختتم أعماله في فيينا في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ وأصدر قراراً مهماً اختص بالشرق الأوسط يؤكد فيه ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية به، وذلك بدعوة الدول المعنية باتخاذ جميع إجراءات بناء الثقة، التي تتضمن التعهد والالتزام بعدم تطوير أو إنتاج أو اختبار أو الاستحواذ على الأسلحة النووية، أو السماح بوضع أية أسلحة أو متفجرات نووية في أراضيها أو الأراضي الخاضعة لسيطرتها، باعتبار ذلك يمثل خطوة مهمة لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية

(*) مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا ـ مصر.

في الشرق الأوسط. ويتزامن هذا القرار ـ الذي أقرته اثنتان وتسعون دولة في مؤتمرها العام الثالث والأربعين لوكالة الطاقة الذرية ـ مع تقرير أعده «المجلس الدفاعي للموارد الطبيعية» نشر في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ الماضي، استناداً إلى وثائق سرية في وزارة الطاقة الأمريكية، يؤكد أن إسرائيل تحتل المرتبة السادسة بين القوى النووية من حيث مخزونها من «البلوتونيوم» الصالح للاستخدام العسكري، ولديها ما بين ثلاثمئة إلى خمسمئة كيلوغرام منه، متقدمة بذلك على الهند التي لديها ما بين «مئة وخمسين إلى مئتين وخمسين كيلوغراماً. كما أوضح التقرير أن مئتين وستين طناً من مادة «البلوتونيوم» المشار إليها قادرة على إنتاج خمسة وثمانين ألفاً من الرؤوس النووية!!

وفي ضوء حقيقة امتلاك إسرائيل ليس فقط السلاح النووي، بل أيضاً باقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، سواء منها الكيماوية أو البيولوجية وجميع وسائل حملها وإطلاقها سواء منها القوات الجوية، أو الصواريخ بأنواعها، أو المدفعيات بعيدة المدى.. ومع التوجه الاستراتيجي لكل البلدان العربية نحو إقرار مصالحة تاريخية عربية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية، تنهي الدول المعنية مرحلة الصراع الدامي الذي ساد منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من نصف قرن، لتنطلق إلى طريق التنمية الشاملة، وليحلّ التعاون والتكامل الاقتصادي محل التسابق التسلحي الذي استنزف الثروات والجزء الأكبر من قدرات الأطراف كافة.

ومع ذلك التوجه الاستراتيجي للجميع نحو السلام، كان لا بد من وقفة لإعادة الحسابات على طريق بناء مزيد من الثقة والعدل، الذي لا يمكن أن يتحقق مع استمرار رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ما يعني إصرارها على تحقيق التفوق المطلق على البلدان العربية كافة، ليس فقط في مجال الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية، بل أيضاً بانفرادها بامتلاك السلاح النووي وما يمثله من تهديد للأمن القومي العربي، بما يتناقض مع التوجه الاستراتيجي العام نحو السلام ويشكك في النيات الحقيقية لإسرائيل.

وستتناول هذه الدراسة «الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة في الشرق الأوسط» من خلال بحث الموضوعات التالية:

أولاً: إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: التهديد النووي الإسرائيلي.

ثالثاً: مجابهة تهديد إسرائيل النووي.

رابعاً: مصر وأسلحة الدمار الشامل.

خامساً: التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

سادساً: خاتمة.

أولاً: إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل

قبل الحديث عن الترسانة الإسرائيلية من أسلحة الدمار الشامل، نعرض لمفهوم وأنواع هذه الأسلحة، والتأثيرات العسكرية والنفسية الناتجة من أنواع تفجيراتها، سواء الجوي منها أو ما يتم فوق أو تحت سطح الأرض أو الماء، وما تتميز به من قوة تدميرية هائلة وإشعاعات حرارية وتلويث للأرض والأفراد والمعدات والأسلحة والمباني وكل مظاهر الحياة في منطقة الانفجار وما حولها من مساحات شاسعة.

ـ **التعريف بأسلحة الدمار الشامل**: تشمل أسلحة الدمار الشامل الأسلحة النووية بأنواعها «الذرية والهيدروجينية والنيوترونية»، والأسلحة الكيميائية أو الغازات الحربية بأنواعها من «غازات سامة قاتلة أو غازات شلّ القدرة أو الغازات المزعجة»، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية أو البكتريولوجية بأنواعها، سواء البكتيريا أو الفيروسات أو الفطريات أو سموم الميكروبات وغيرها، ويتضمن المفهوم مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، سواء الطائرات بأنواعها، أو الصواريخ بأنواعها، أو المدفعيات والهاونات بأنواعها.

ـ **أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية**: تمتلك إسرائيل منظومة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، فضلاً عن وسائل حملها وإطلاقها بمستوياتها التكتيكية والاستراتيجية المختلفة. وسنتعرف هنا على تطور الفكر العسكري الإسرائيلي في مجال امتلاك واستخدام هذه الأسلحة وخاصة النووية.

● **الأسلحة النووية**: كان الطموح إلى امتلاك الرادع النووي إحدى الركائز الأساسية التي استند إليها بناء دولة إسرائيل وفرض وجودها وقبولها في المنطقة العربية، وبعبارة أخرى، ان ثمة ارتباطاً وثيقاً بين هذا الطموح وعقيدة بناء واستمرار الدولة ذاتها. فقد أدرك الإسرائيليون منذ قيام إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ أهمية اللحاق بركب الدول الكبرى في شتى المجالات، وبصفة خاصة المجال النووي. ومن هنا، وبعد ثلاثة أشهر فقط من قيام دولة إسرائيل، أصبحت مؤسسة الطاقة الذرية حقيقة واقعة. ففي آب/أغسطس ١٩٤٨ بدأ نشاطها تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية ـ فرع البحث والتخطيط، لاستكشاف مصادر اليورانيوم في صحراء النقب[1]. وفي عام ١٩٤٩ بدأت أنشطة البحث والتطوير في معهد وايزمان حيث تمكنت إسرائيل في أواخر الخمسينيات من ابتكار طريقة لاستخراج اليورانيوم من

---

(١) انظر: Leonard S. Spector, *Nuclear Proliferation Today*, Spread of Nuclear Weapons; 1984 (New York: Vintage Books; Cambridge, MA: Ballinger Pub. Co., 1984), p. 118.

خامات الفوسفات، كما أقامت وحدة تجريبية لإنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات التي تعمل باليورانيوم الطبيعي غير المخصب. ومثلت هاتان الخطوتان نواة مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية ونقطة البداية الحقيقية على طريق بناء قدرة نووية إسرائيلية[٢].

وفي عام ١٩٦٦، تمت إعادة تنظيم مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية، حيث ألحقت برئاسة الوزارة الإسرائيلية، وتولى رئيس الوزراء رئاستها، وزاد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضواً يختارهم رئيس الوزراء من بين أساتذة الجامعات والمعاهد العلمية العالية، وتحددت مدة الخدمة فيها بعامين. وفي حزيران/يونيو عام ١٩٦٨، أنشئت لجنة عسكرية استشارية للبحث والتطوير تابعة لوزارة الدفاع، وتحددت مهمتها لتكون إدارة للبحوث الموجهة للشؤون العسكرية، ولها بالطبيعة دور في تقرير سياسة إسرائيل النووية. وبذلك يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية هي التي بدأت البرنامج النووي الإسرائيلي، وهي التي تديره وتوفر له الخدمات اللازمة لمختلف الأغراض، بالإضافة إلى الدور الأساسي للعسكريين في المؤسسات السياسية الإسرائيلية التي تتخذ القرار المتعلق بالسياسة النووية.

وقد ركزت إسرائيل على تطوير العلوم والهندسة في أنظمتها التعليمية، بحيث أتت في مقدمة الدول التي تتميز بمستوى عال للنشاط العلمي، منطلقة من أن التطور العلمي شرط مهم لتعزيز كيانها، باعتباره مفتاح التطور الاقتصادي والقوة العسكرية، وانعكس هذا في أن أربعة عشر شخصاً من كل ألف مشتغل في إسرائيل يحملون درجات علمية في العلوم والهندسة[٣]، وقد ساعد على هذا التطور قيام إسرائيل بتدريب علمائها في بعثات في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وهولندا، وهجرة حوالى ٣٠٠٠ عالم وفني من ذوي المهارات العالية ممن لهم خبرة في تكنولوجيا الدفع الصاروخي وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، فضلاً عن المهاجرين من أوروبا الغربية، بالإضافة للعلماء اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية إلى إسرائيل. وبإيجاز، فإن إسرائيل امتلكت خبرة وذخيرة كافية من المهارات المتمثلة في العلماء والمهندسين والفنيين مكنتها من إدارة واستمرار برنامج نووي عسكري متقدم.

---

(٢) فتحي محمود حسان، **بنية إسرائيل النووية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٧)، ص ١٢١.

(٣) انتوني هـ. كوردسمان وأبراهام ر. واجنر، **دروس الحرب الحديثة**، ترجمة عبد الحليم أبو غزالة ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٤)، ص ٤٢٩.

ويعتقد بعض المحللين في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية(٤) أن إسرائيل قد تمكنت من تصنيع عدة قنابل ذرية منذ عام ١٩٦٨، وأنها ربما قامت منذ عام ١٩٦٩ بتصنيع خمس أو ست قنابل ذرية قوتها ١٩ كيلوطن. وأكد مدير وكالة الاستخبارات المركزية ريتشارد هيلز في حديثه أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس في ٧ تموز/ يوليو ١٩٧٠ أن الإسرائيليين يملكون إمكانيات صنع قنبلة ذرية.

وفي ضوء ما سبق، يبدو أن سياسة إسرائيل النووية لها أربعة أبعاد رئيسية: **أولها**، أن إسرائيل سوف تستخدم القنبلة الذرية كسلاح للردع، وليس كأداة لتوجيه الضربة الأولى المستقبلية. **وثانيها**، أن إسرائيل سوف تستخدمها للانتقام متى رأت ذلك ضرورياً، **وثالثها**، أن إسرائيل تنكر رسمياً قيامها بتصنيع أسلحة ذرية، لكنها ألمحت إلى وجودها عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية؛ **ورابعها**، أن إسرائيل ستعمل على منع البلدان العربية من امتلاك أسلحة نووية، حتى لو تطلب ذلك أن تقوم بعملية عسكرية، كما حدث حين دمرت المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١.

ويعتقد العديد من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط أن توافر الخيار النووي لدى إسرائيل يقوي من قدرتها على مساومة الولايات المتحدة، ويمكن الحكومة الإسرائيلية من الضغط عليها لتأمين معظم احتياجاتها من الأسلحة التقليدية الحديثة بالقدر الذي يوفر الأمن «الكافي» لإسرائيل، ولا يسمح لها سواء باللجوء في الأزمات إلى الخيار النووي، أو بإعلان أنها قوة نووية، لما يسببه هذا الإعلان من تعقيدات كثيرة للولايات المتحدة، وما يؤدي إليه من إشعال سباق التسلح النووي في المنطقة. وبذلك أصبحت إحاطة الأسلحة النووية الإسرائيلية بالغموض أفضل ما يحقق مطالب إسرائيل الاستراتيجية، ويلتقي في الوقت نفسه مع متطلبات السياسة الأمريكية بعدم الإعلان في المرحلة الراهنة عن حقيقة كون إسرائيل قوة نووية.

وعلى رغم أن سياسة الغموض المتعمدة التي تتبعها إسرائيل تجعل من المستحيل الجزم بأن إسرائيل تمتلك قنابل ذرية، فإن حجم الأدلة وآراء الخبراء - وبينها ما خلص إليه فريق من الأمم المتحدة قام بالبحث عن القدرات الذرية المحتملة لإسرائيل في عام ١٩٨١ بأنه بإمكانها صنع قنابل ذرية خلال فترة قصيرة جداً، فضلاً عن استمرار رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة ١٩٧٠ الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية - تؤكد الاستنتاجات التي توصلت إليها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كما أشرنا،

(٤) Peter Pry, *Israel's Nuclear Arsenal* (Boulder, CO: Westview Press, 1984), p. 45.

وإن التقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية على استمرار ذلك الغموض في المرحلة الراهنة في ما يعرف بـ «الردع بالشك».

آفاق البرنامج النووي الإسرائيلي: وفقاً للتقارير الاستراتيجية ومراكز الأبحاث وتقارير العلماء، إلى جانب تقارير أجهزة المخابرات العالمية، يقدر حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية بمئتي رأس وقنبلة نووية تم تجميعها، وأن قوة البعض منها تصل إلى أكثر من مئة كيلوطن(٥) ويتوقع أن تستمر إسرائيل في تطوير ترسانتها النووية في العقد القادم. حيث تسعى إلى بناء مفاعلات نووية (١ ـ ٢ مفاعل قوي من طراز ISDU) لا تخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ينتظر أن تعمل على زيادة قدرتها في مجال امتلاك الأسلحة النووية الاستراتيجية استناداً إلى إيمان قادتها بأهمية وحيوية هذه الأسلحة لتحقيق أمن إسرائيل.

أضف إلى هذا، تواصل سعي إسرائيل لدخول مجال إنتاج القنابل الهيدروجينية، والقنابل النيوترونية حيث عملت على اكتساب الخبرة في هذا المجال منذ عام ١٩٨٣(٦). وقد تعددت تصريحات الخبراء والكتاب الإسرائيليين في الآونة الأخيرة بأنه يجب على إسرائيل عدم الاكتفاء بامتلاك قوة ردع نووية تعتمد على السلاح النووي الاستراتيجي، أي القنابل الذرية والهيدروجينية فحسب، بل يجب أن تعتمد على السلاح النووي التكتيكي، أي قنابل النيوترون(٧). وتستند الدعوة في إسرائيل لإنتاج قنابل النيوترون إلى أن وجود مثل هذا السلاح يغطي الثغرات في السلاح النووي الاستراتيجي، إضافة إلى أنها تقتل الأفراد من دون تأثيرات تدميرية كبيرة بفعل موجة الضغط أو موجة الحرارة الشديدة، إلى جانب أنها لا تخلف تلوثاً إشعاعياً مستمراً، كما يمكن التركيز بهذا السلاح على قتل العسكريين من دون قتل المدنيين، خصوصاً في المعارك التي تدور بالقرب من المدن والمناطق الآهلة بالسكان.

والواقع، أن إسرائيل تسمح بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط على المفاعل الإسرائيلي في ناحال سوريك، الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بعض المنشآت الثانوية التي تحصل على مواد مشعة من هذا المفاعل. وأما بقية منشآت إسرائيل النووية فإنها لا تخضع لأي رقابة، ولم تسمح إسرائيل لأي أجنبي بزيارة المنشآت النووية في ديمونا منذ عام ١٩٦٩. وقد أكد تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة في عام ١٩٨٢، أن إسرائيل لم تعط المجتمع الدولي أية تأكيدات عن

---

(٥) كوردسمان وواجنر، المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

(٦) حسان، **بنية إسرائيل النووية**، ص ١١٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

طبيعة استفادتها من منشآتها النووية. ومنذ ضرب السلاح الجوي الإسرائيلي المفاعل النووي العراقي (تموز ـ ١) بالقرب من بغداد، لم يعد من المقبول أن يبقى المجتمع الدولي مسلّماً بأن تحكم إسرائيل منفردة على النيات النووية للدول الأخرى في الشرق الأوسط، بينما لا تقبل أن يناقش أحد نياتها في هذا المجال.

ويرتكز مفهوم الأمن الإسرائيلي على ضمان توفير القدرات الشاملة لما تراه ضرورياً لحماية أمنها، وبصفة خاصة من خلال القدرات العسكرية المتطورة والمعتمدة على أوجه التقدم التقاني المعاصر. ويمثل هذا المفهوم، من وجهة نظر إسرائيل، خياراً رئيسياً لدعم كيانها وبقائها واستقرارها في مواجهة أية مخاطر وتهديدات في أي شكل وفي أي اتجاه وفي أي وقت. وتواصل إسرائيل استثمار علاقاتها بالولايات المتحدة والدول الغربية بصفة عامة في تحقيق مجموعة من المزايا الاستراتيجية نذكر منها أربع رئيسية **أولاها**، الإخلال بالتوازن الاستراتيجي ووجهات نظرها في مواجهة الجانب العربي. **وثانيتها**، دعم مواقفها السياسية والتفاوضية باستغلال ما يمثله رصيد قوتها العسكرية من تقدم تقاني. **وثالثتها**، استخدام الخيار التقاني كإحدى الأدوات الفعالة في مجال استراتيجية الردع على المستوى العسكري، **ورابعتها**، دفع الجانب العربي لإعادة حساباته إزاء حجم الضرر الذي قد يلحق به جراء التقدم العسكري الإسرائيلي في حالة وجود نيات هجومية.

وقد اكتسب التعاون الاستراتيجي الأمريكي/الإسرائيلي، أهمية خاصة في المجالات الحيوية من خلال التوقيع على اتفاقية ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨[٨]، التي تسمح لإسرائيل بالمشاركة في برنامج حرب الكواكب والدخول في مجال الفضاء والحصول على التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال. كما قامت الولايات المتحدة بإمداد إسرائيل بالقنابل العنقودية وطائرات القتال التي يمكنها حمل قنبلة نووية ٧٥٠ ـ ١٠٠٠ كيلوغرام، إضافة إلى نوعيات متقدمة من صواريخ «لانس وبيرشنغ» والمدفعية بعيدة المدى القادرة على إطلاق قذائف نووية.

وتضع إسرائيل ثلاثة شروط لقبول ترتيبات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. **أولها**، التفاوض المباشر الذي لا يخضع لأي شروط مسبقة بينها وبين البلدان العربية. **وثانيها**، اتخاذ ما يلزم من ترتيبات ضرورية لدعم الثقة المتبادلة بينها وبين دول المنطقة. **وثالثها**، أن يتم التصديق على الاتفاقية المنشئة للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل من قبل جميع الدول المعنية.

---

(٨) زكريا حسين، «التكنولوجيا وتنمية القوات المسلحة،» **دراسات في الأمن والاستراتيجية** (مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة)، مج ٣، العدد ١ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٢٧.

ولقد وضع الجنرال موردخاي غور، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، شرطين للدخول في إطار متبادل من الأمن والحد من التسلح، في مناقشات لجنة نزع السلاح والأمن الإقليمي المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف الجارية في إطار صيغة مدريد للسلام. **أولهما**، مرور عدة سنوات يترسخ فيها التعايش بين إسرائيل وجيرانها العرب. **وثانيهما**، تأكد إسرائيل من أن دولاً مثل العراق وإيران لن تتمكن من تطوير قدرات نووية خاصة بها ولم تعد تشكل تهديداً إقليمياً على جيرانها. واستطرد قائلاً «عند ذلك يصبح في إمكان أي حكومة إسرائيلية التفكير جدياً في تخفيض قواتنا المسلحة وإنفاقنا العسكري بشكل ملموس، والتوجه في استراتيجيتنا بعيداً عن توازن الردع القائم حالياً نحو توازن قائم على الأمن والمصالح المتبادلة بيننا وبين جيراننا العرب».

وهكذا، يتضح أن إسرائيل وإن لم تعترف صراحة بامتلاكها أسلحة نووية، فإنها تلوح دائماً بها في سياق يؤدي إلى تحقيق الهدف ذاته، حيث لا تنقطع إشارات جميع المسؤولين في إسرائيل إلى «الرادع الاستراتيجي»، من دون الإشارة صراحة إلى «السلاح النووي». وفي هذا الإطار يقول زئيف شيف، كبير المحللين الإسرائيليين في الشؤون العسكرية والاستراتيجية: «إننا نحتفظ دائماً بالتفوق التكنولوجي والنوعي، حيث علينا أن نتذكر دائماً أن هزيمة واحدة تلحق بإسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها، بينما الأمر ليس كذلك إطلاقاً بالنسبة للعرب. فإسرائيل لا تستطيع تهديد وجود سوريا أو مصر أو السعودية أو أية دولة عربية أخرى، بينما ذلك قد يكون صحيحاً بالنسبة لإسرائيل إذا ما أراد أي طرف عربي ذلك. ومن هنا علينا الاحتفاظ برادعنا الاستراتيجي المستقبلي. وأقول صراحة: إن من يعتقد أن إسرائيل ستتخلى عن رادعها الاستراتيجي مجاناً ومن دون مقابل هو من الحالمين، أما إذا تم إحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة، فإن جميع الأبواب تصبح مفتوحة وجميع الاحتمالات تصبح واردة».

● **الأسلحة الكيميائية والبيولوجية:** تكون الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية إلى جانب الأسلحة النووية، بالإضافة إلى وسائل حمل وإطلاق هذه الأسلحة من مقاتلات قاذفة وصواريخ ومدفعية بعيدة المدى، منظومة أسلحة التدمير الشامل الإسرائيلية. ونكتفي هنا بإشارة موجزة إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الإسرائيلية.

والواقع أن إسرائيل تملك ما يشكل منظومة كاملة من الأسلحة الكيميائية، ويتضح هذا من حقائق: قدرتها على إنتاج غازات الأعصاب في منطقة محظورة في النقب بالقرب من ديمونا تم إنشاؤها في عام ١٩٨٢، وتعدد البحوث المعملية المكثفة

فيها حول غازات الحرب الأخرى ووسائل الدفاع ضدها، وتطويرها للنظم الدفاعية بحيث تشمل صناعة معدات الوقاية ووسائل الإنذار والاكتشاف المبكر لاستخدام الغازات. كما قامت إسرائيل بإعادة تنشيط منشآت الحرب الكيميائية الخاصة بها جنوب ديمونا في منتصف الثمانينيات، وقد بلغ النشاط الكيميائي درجة عالية من التقدم في مجال التقانة من العلماء اليهود المنتشرين في جميع أنحاء العالم.

وتتبع إسرائيل خطى الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأسلحة الكيميائية مستفيدة من الخبرات التي توافرت لأمريكا في هذا المجال من عملياتها الحربية المتعددة في جنوب شرق آسيا، ويتوافر لدى إسرائيل العديد من منشآت الصناعات الكيميائية التي تعمل في مجال مبيدات الحشرات النباتية والأدوية، ما يتيح لها إنتاج أنواع من الغازات الحربية بعد تحويل خطوط الإنتاج، ومن المرجح أن إسرائيل تقوم بإنتاج أنواع مختلفة من غازات الأعصاب والغازات الكاوية والغازات الخانقة والنفسية وغازات شل القدرة. كما أنها تنتج معدات الوقاية من الأسلحة الكيميائية، ولديها مخزون من الأقنعة الواقية إلى جانب الموزع منها على السكان، إضافة إلى توافر قدرات حمل تلك الأسلحة الكيميائية.

وقد أتمت إسرائيل أبحاثاً عديدة يمكن الاستفادة بها في مجال الأسلحة البيولوجية، وليس من الصعب على إسرائيل الحصول على الخبرة الأمريكية بواسطة اليهود من ذوي النفوذ في الولايات المتحدة، التي تعتبر أكثر دول العالم في إجراء استخدام الميكروبات والسموم، وهناك أيضاً بحوث مكثفة في وسائل الوقاية والدفاع ضد استخدامها. وفي ضوء ذلك يمكن القول بتوفر القدرة على إنتاج الأسلحة البيولوجية بمعظم أنواعها لدى إسرائيل.

وأخيراً، فإن منظومة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية تكتمل بالنظر إلى ما تملكه من وسائل حمل متنوعة لجميع أنواع هذه الأسلحة. ومن ذلك، على سبيل المثال، صواريخ أريحا ـ ١ عابرة القارات، التي يصل مداها إلى ١٤٥٠ كيلومتراً، وصواريخ لانس، التي يبلغ مداها ١٣٠ كيلومتراً، والصواريخ قصيرة المدى حتى ٣٠ كيلومتراً، إضافة إلى المقاتلات القاذفة ف ـ ١٦، ف ـ ٤ إيغل، القادرة على التزود بالوقود في الجو أو حمل قنابل نووية وكيميائية، وغير ذلك من القاذفات وطائرات النقل والهليوكبتر بأنواعها.

ثانياً: التهديد النووي الإسرائيلي

ما دامت إسرائيل تخفي قدرتها النووية، فمن الطبيعي أن تخفي، وبدرجة أشد من السرية، خطة استخدام تلك القوة بما تتضمنه من أماكن انتشار الأسلحة النووية، إما مفككة أو جاهزة للتركيب أو مركبة بالكامل، وجاهزة للاستخدام الفوري. ومن

المرجح أن يكون مخزون إسرائيل الاحتياطي من القنابل الذرية مشتملاً على خليط من الأسلحة المفككة جزئياً والجاهزة للتركيب، والأسلحة المركبة بالكامل، ويسمح هذا التخطيط لإسرائيل بمواجهة جميع الاحتمالات، كما يوفر أيضاً أكبر قدر من التأمين للمخزون الاستراتيجي النووي ضد الأخطار التي تتصور أنها تهددها، إلى جانب أن مثل هذا المخزون النووي، المفكك أو الجاهز للتركيب، يسمح لإسرائيل بالدفاع عن زعمها بأنها دولة غير نووية. كما تزيد الأجزاء المفككة من صعوبات التوصل إلى مكونات القنبلة الواحدة التي تنتشر أجزاؤها في أكثر من مكان، إلى جانب صعوبة إعادة تجميع مكوناتها. ويمكن الاستنتاج بأن جميع القواعد الجوية الإسرائيلية، المدنية منها والعسكرية، تصلح مكاناً مناسباً لتخزين السلاح النووي.

ومن أكثر الأماكن مناسبة للتخزين النووي قاعدة حاتسريم العسكرية، التي تعتبر أقرب قاعدة لمفاعل ديمونا، حيث لا تبعد عنه بأكثر من ٥ كيلومترات. كما تعتبر صحراء النقب بانتشارها الواسع وضعف كثافتها السكانية مكاناً مثالياً أيضاً لإخفاء الأسلحة والرؤوس النووية الإسرائيلية. هذا الانتشار الواسع لأماكن تخزين الأسلحة النووية الإسرائيلية ـ مع امتلاك إسرائيل جميع وسائل الحمل والإيصال ـ يجعل جميع الأهداف الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية على امتداد واتساع الوطن العربي، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، في متناول القدرة التدميرية للسلاح الذري وغيره من أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية[٩].

ويكفي أن نشير هنا إلى أن الطائرة الفانتوم يمكنها ـ من حيث المدى ـ ليس فقط الوصول إلى العراق ومصر، وإنما تستطيع توجيه ضربة ذرية ضد ليبيا والعودة من دون حاجة إلى إعادة التزود بالوقود. كما يمكن الطائرة النسر أن تضرب مدن طهران في إيران، والرياض ومكة في السعودية، والخرطوم في السودان، بل أبعد من هذا، يمكنها أن تصل إلى مدينتي روستوف وباكو في الاتحاد السوفياتي السابق. وتعتبر الطائرة F-15 أفضل طائرات إسرائيل على الإطلاق للعمل كقاذفة قنابل نووية بما لديها من قدرات تكنولوجية وإلكترونية ومدى بعيد نسبياً. وتزداد درجات التهديد النووي الإسرائيلي نتيجة قدرتها على استخدام أكثر من وسيلة لإيصال الرؤوس والقنابل النووية. وبالتالي، فإن دول الطوق العربية التي لها حدود مشتركة مع إسرائيل، ومنها مصر، تواجه خطراً متزايداً ومتصاعداً وبدرجات متفاوتة يهدد أمنها القومي، حالياً ومستقبلاً.

وانطلاقاً من عدم تصديقها طواعية على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار

---

(٩) انظر: Pry, *Israel's Nuclear Arsenal*, pp. 153-154.

الأسلحة النووية في شباط/فبراير ١٩٨١ وإثبات حسن نيتها، شهدت مصر خلال الثمانينيات جدالاً بشأن مشروع إقامة المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية. واشتركت في هذا النقاش أطراف من مختلف القوى السياسية والدوائر العلمية المتخصصة، وتنوعت الآراء بين مؤيد ومعارض. وقد دار الحوار القومي حول برنامج طموح لإنشاء ثماني محطات نووية لتوليد الكهرباء بقدرة إجمالية تبلغ ثمانية آلاف ميغاوات، كان يفترض الانتهاء من إقامتها قبل نهاية القرن الحالي. غير أن المناقشات المكثفة انتهت إلى اتخاذ قرار بتجميد المشروع منذ عام ١٩٨٤[١٠]، بسبب الأعباء المالية إلى جانب اعتبارات الأمان النووي في أعقاب حادث تشرنوبيل. وفي ظل معطيات تطوير المشروع النووي الإسرائيلي، في مجالات الاستخدام السلمي والعسكري للطاقة النووية، فقد ساهم قرار تجميد الاستخدام السلمي للطاقة النووية لتوليد الطاقة بمصر في زيادة التهديد المباشر لأمنها القومي.

ثالثاً: مجابهة تهديد إسرائيل النووي

تعتبر مصر، بأوضاعها الجيوبوليتيكية[١١]، من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تعرضاً للتهديدات العسكرية من جانب إسرائيل. والواقع، أن مع كل دول الطوق العربية المحيطة بها، تعتبر إسرائيل مجالها الحيوي ممتداً ليضم جميع البلدان العربية. ورغم معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، لم تتوقف إسرائيل عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعاتها الحربية وقوتها النووية، ويتمركز جزء رئيسي من القوة العسكرية الإسرائيلية في صحراء النقب المتاخمة للحدود المصرية. ويتأكد استنتاجنا بخطر التهديد العسكري النووي الإسرائيلي للأمن القومي المصري من حقيقتين بارزتين.

الأولى، أن امتلاك إسرائيل السلاح النووي أصبح أمراً مؤكداً، بل تسعى دائماً إلى زيادة قدرتها في هذا المجال، وهو ما يكسبها مزيداً من القدرة والتفوق، ويدفعها إلى استمرار السياسات العدوانية التي تستهدف التوسع وفرض الأمر الواقع. **والثانية**، أن النشاط النووي الإسرائيلي لم يقتصر على السعي لامتلاك الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها فحسب، بل تجاوز ذلك إلى امتلاك وسائل إطلاق متنوعة أبرزها الصواريخ أرض/أرض، والطائرات التي يمكنها حمل القنابل النووية إلى مختلف المسافات وبأساليب استخدام متباينة.

---

(١٠) زكريا حسين، **السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢)، ص ٢١٩.

(١١) «تهديدات الأمن القومي العربي،» مجموعة باحثين (مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، ١٩٨٨)، ص ٤١.

وفي إطار ما سبق ذكره من معطيات، إلى جانب ما أعلنته وأكدته إسرائيل من شروط للتخلص من رادعها الاستراتيجي، أنه قد يستغرق تحقيقها عقداً أو عقدين من الزمان على الأقل، نطرح خمسة خيارات أمام المخطط الاستراتيجي المصري لمجابهة التهديد النووي الإسرائيلي المتنامي على الحدود المصرية باعتباره تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري.

الخيار الأول: قبول الأمر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الإسرائيلية

وهذا الخيار مرفوض من جانب مصر، وذلك بالنظر إلى تاريخها الحضاري ومكانتها العربية والإسلامية، وما يترتب عليه من تهديد مباشر للأمن القومي المصري، إلى جانب أن الاستقرار المنشود لن يتحقق في منطقة الشرق الأوسط في إطار ما يكرسه هذا الخيار من اختلال في توازن القوى. أضف إلى هذا، أن استمرار الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي سيحقق لها عدة مزايا استراتيجية. **أولاها**: استمرار سياسة الابتزاز الإسرائيلي ضد مصر والبلدان العربية، بهدف تحقيق أهدافها. ولعل خير مثال لذلك هو التعنت الإسرائيلي الحالي وعدم التزامها بالجداول والبرامج الزمنية التي التزمت بها في ظل مواثيق السلام التي وقّعت عليها. **وثانيتها**: إضعاف فعالية مصر في التأثير في الأحداث في المنطقة العربية وتهميش دورها الفاعل في عملية السلام الجارية، بما يتيح لإسرائيل تحقيق مطامعها وفرض السلام الذي يحقق الأمن الإسرائيلي من وجهة نظرها، على حساب الأمن القومي المصري والعربي. **وثالثتها**، التهديد غير المباشر والتلميح المتغطرس بإنزال العقاب على مصر بغرض إجبارها على مراجعة تحركاتها وحساباتها تحسباً للخسائر المحتمل أن تتعرض لها في إطار القدرة التقليدية وغير التقليدية والنووية المنتشرة على حدودها. **ورابعتها**، عدم إتاحة المناخ الملائم لتحقيق الأهداف الوطنية المصرية وتقييد حرية القرار السياسي المصري، بهدف شل قدرة مصر على تنمية إمكانياتها الذاتية، عن طريق تهديد بقائها ذاته، وهو الأمر الذي يخرج عن حدود وقدرات أي قيادة مصرية وطنية.

ولا شك في أن قبول الأمر الواقع والاستسلام لتفوّق إسرائيل وسيادتها النووية في المنطقة يتنافى مع رؤية أي محلل للعلاقات الدولية، سواء في مصر أو في المنطقة العربية أو في العالم بأسره. ولعل الرؤية التي طرحها حزقيال درور، أستاذ العلوم السياسية والإدارة في الجامعة العبرية في القدس المحتلة خير دليل على ذلك، إذ يقول: «إن دوافع أية دولة للتوجه للخيار النووي هي لتحسين أمنها، خاصة إذا كان مهدداً بخطر جدي يهدد البقاء، أو أن توضع في ظروف يصبح الاختيار النووي ـ رغماً عن مخاطره ـ أفضل البدائل الأخرى، مثل بلد يواجه خصوماً نوويين، أو بلد

مهدد بالابتزاز». ورغم أن حزقيال يتحدث أصلاً، وفي ذهنه إسرائيل، فإن ما رآه مبرراً لامتلاك إسرائيل الأسلحة النووية هو بعينه مبرر كاف لمصر وللعرب لامتلاك السلاح نفسه. وبكلمات أخرى، فإنه لا يمكن مصر أن تدع المنطقة العربية تعيش في ظل احتكار نووي إسرائيلي.

الخيار الثاني: الدخول تحت مظلة نووية دولية لتوفير الحماية لمصر والبلدان العربية بضمانات من الدول النووية الخمس الكبرى

وقد تتحقق هذه الضمانات، إما في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهو إطار عالمي مقنن، أو عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر وكل من الدول النووية الخمس الكبرى، وهي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين. وقد سبق لمصر، في منتصف الستينيات، أن بحثت ضمانات ومساعدات نووية سوفياتية ضد استخدام إسرائيل أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية. وأشارت بعض الدراسات إلى أن الاتحاد السوفياتي رفض تقديم أسلحة نووية لمصر، سواء قبل أو بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما رفض أيضاً تقديم أية ضمانات نووية ضد إسرائيل[١٢]. وقد أدت القطيعة في العلاقات المصرية ـ السوفياتية منذ السبعينيات إلى جعل إمكانية توفير ضمانات نووية سوفياتية لمصر بعيدة الاحتمال، وزادت عدم جدوى التطلع لمثل هذه الضمانات بعد الأوضاع الجديدة، التي ترتبت على التحولات الأخيرة في دول الاتحاد السوفياتي السابق وفي العالم. وأما بالنسبة للولايات المتحدة، فتحول دون إمكانية تعهدها بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد إسرائيل، طبيعة علاقتها بإسرائيل وضغط اللوبي اليهودي في واشنطن.

وعلى رغم أن مصر، بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووي، تتمتع بالضمانات التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨، ثم قراره رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٩٥، غير أن هذين القرارين، كما ترى مصر، لا يزالان قاصرين عن توفير ضمانات الأمن المطلوبة لتأمين الدول غير النووية من مخاطر هذه الأسلحة، حيث أغفلت تلك الضمانات عناصر أساسية، هي عناصر الردع والحماية والفعالية. ونوضح هنا، أن عنصر الردع يرتكز على قيام مجلس الأمن باتخاذ التدابير الفورية اللازمة لمواجهة أي تهديد نووي، استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

(١٢) اسماعيل صبري مقلد، **التحدي النووي الإسرائيلي وقضية السلام** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٧٨)، ص ٥١.

بينما يؤكد عنصر الحماية مسؤولية المجلس الجماعية باتخاذ تدابير مشتركة لقمع العدوان، وأخيراً، يقضي عنصر الفعالية بعدم استخدام حق النقض، وذلك للحيلولة دون عرقلة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته.

بيد أنه ينبغي ألاّ تسمح مصر، مهما كانت الظروف، بجعل أمنها القومي المهدد نووياً من جانب إسرائيل رهناً بضمان خارجي، وذلك لعدد من الاعتبارات: **أولها**، أن هذا الضمان قد يؤدي إلى خضوع مصر لابتزاز سياسي حول طرق ووسائل حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي لمصلحة إسرائيل. **وثانيها**، أنه قد لا تتفق مصالح الدول الضامنة اتفاقاً مطلقاً مع مصر، وقد تتخذ بالتالي قرارات لا تتفق مع المصالح المصرية. **وثالثها**، أن معاونة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الأوان، وبعد أن تتم الضربة النووية فعلاً، مما يجعلها عديمة الجدوى. **ورابعها**، أن مسائل الأمن القومي ومواجهة التهديدات الخطيرة قد تهدد بقاء الدولة ذاتها، ولا يمكن أن تترك للغير، بل لا بد من أن ترتكز مواجهة مثل ذلك التهديد على توفر القدرة الذاتية.

الخيار الثالث: امتلاك مصر لأسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية متطورة تمكنها من مجابهة السلاح النووي الإسرائيلي

يقصد بأسلحة الردع هذه عدة أنواع من أنظمة التسلح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية، مثل الصواريخ أرض ـ أرض، والأسلحة فوق التقليدية الكيميائية والبيولوجية، وأسلحة التفجير الحجمي (قنابل الارتجاع). وقد رجح كثير من المفكرين السياسيين والعسكريين المصريين مزايا وأهمية لجوء مصر والبلدان العربية لامتلاك هذا الرادع التقليدي المتطور ودعمه برادع فوق تقليدي. ويستند مؤيدو هذا الخيار إلى عدة حقائق: **أولاها**، رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الأسلحة. **وثانيتها**، المرونة في استخدامها مقارنة بالأسلوب المعقد والقنوات المتعددة لاتخاذ قرار استخدام السلاح النووي وصولاً إلى موافقة رئيس الدولة ذاتها نظراً للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التي تنتج من استخدامها. **وثالثتها**، أن الاستخدام غير المقيد لتلك الأسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات صدقية كبيرة.

وقد أكدت جميع الآراء التي نادت بهذا الخيار أن امتلاك ذلك الرادع لا بد من أن يستند إلى تخطيط استراتيجي عربي كإطار مرحلي يمكن أن يسد فجوة عدم التوازن في القوى، الناشئ عن امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية، وأن امتلاك مصر والعرب الرادع التقليدي وفوق التقليدي يعتبر هدفاً مؤقتاً لملء الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا الرادع النووي. أضف إلى ذلك، أنه رغم امتلاك بعض البلدان العربية أسلحة الردع

فوق التقليدية، فمن غير المحتمل أن تكون هي البادئة باستخدامها حتى لا تلجأ إسرائيل إلى خيارها النووي. ولذا، فإن الاحتمال الأقرب إلى الحدوث في حالة مواجهة عربية ـ إسرائيلية هو استخدام السلاح فوق التقليدي العربي في ضربات مضادة كأداة لاستعادة التوازن الاستراتيجي.

الخيار الرابع: إعطاء دفعة جديدة للنشاط النووي المصري لتطوير وامتلاك قدرات نووية عسكرية

في ضوء مناقشة الخيارات السابقة أمام مصر والبلدان العربية لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي، يبدو أنه لا سبيل غير أن تسعى مصر منفردة، أو من خلال عمل عربي مشترك، بخطوات ثابتة ووفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتها النووية بما يسمح لها بامتلاك قدرات نووية عسكرية. وعلى رغم الضغوط والمحاذير والأزمة الاقتصادية في مصر، فإن ثوابت موقف إسرائيل واستمرارها في تطوير قدراتها من السلاح النووي وباقي أسلحة التدمير الشامل الأخرى، تؤكد أن حماية الأمن القومي المصري والعربي تستلزم السعي إلى امتلاك السلاح النووي.

وكما صرح ذو الفقار علي بوتو مؤسس البرنامج النووي الباكستاني: «إذا امتلكت الهند قنبلة ذرية، فإن على الشعب الباكستاني أن يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض، أو حتى يموت جوعاً في سبيل صنع قنبلة ذرية. وليس هناك بديل لذلك»(١٣). ولقد كان توازن الردع النووي بين المعسكرين الشرقي والغربي السبيل الوحيد لمنع حرب نووية بينهما. وسيظل توازن الردع النووي بين البلدان العربية وإسرائيل مطلباً مشروعاً من زاوية حق البقاء والدفاع عن النفس، باعتباره الرادع الذي يؤمن البلدان العربية من التهديد النووي الإسرائيلي.

وعلى رغم هذا، فإننا نستشعر فداحة المسؤولية التي تتحملها القيادات العربية في مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي حاضراً ومستقبلاً، حيث تتناقض تلك الخيارات مع استراتيجية السلام، وتتعاظم صعوبة الخيار والقرار بعد أن أصبح السلام مطلباً لكل شعوب المنطقة، بما فيها إسرائيل، باعتباره ضرورة لبناء مستقبل أفضل على أساس توازن المصالح، بدلاً من توازن القوى الذي أنهك اقتصادات جميع دول المنطقة واستنزف مواردها في سباق تسلح لا نهاية له بين العرب وإسرائيل.

---

(١٣) خطاب ذو الفقار علي بوتو أمام المجلس القومي الباكستاني في عام ١٩٦٥.

من هذا المنطلق، وإدراكاً لمخاطر التسليح النووي الإسرائيلي، دعت مصر إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٤. وقد انتهت المناقشات التي دارت بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة الاقتراح المصري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. وفي الدورة التاسعة والعشرين أصدرت الجمعية قرارها رقم ٣٥٦٣ الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، حيث صدر القرار من دون تصويت ومن دون اعتراض إسرائيل عام ١٩٨٠، وتوالى إصداره سنوياً منذ ذلك التاريخ.

الخيار الخامس: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

إن خيار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هو الخيار الوحيد الواقعي الذي تعمل مصر والبلدان العربية جاهدة على التزام إسرائيل به، على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوات السلام الحالية. بيد أن هذا الخيار يتطلب إثبات حسن النيات الإسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووي، التي يجدر أن نوضح أنها تعني مجرد الالتزام بعدم تطوير أو إضافة قدرات نووية إسرائيلية جديدة، مع عدم المساس بمخزونها من تلك الأسلحة. ومن المعلوم أن نطاق تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتركز على المنشآت النووية فحسب، ولا يتضمن المخزون من الأسلحة النووية المنتشرة طولاً وعرضاً داخل إسرائيل.

وبغير هذا الخيار، قد يؤدي التهديد النووي الإسرائيلي، إلى العودة لسباق تسلح لا مفر منه. ويتوافق هذا الخيار مع مبادرة الرئيس مبارك في ٨ نيسان/أبريل عام ١٩٩٠، وما دعت إليه من قبل وفود البرلمانات العربية في لقائها مع ممثلي البرلمانات الأوروبية في دبلن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ من ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، كما التقت مع دعوة لاحقة للرئيس الأمريكي جورج بوش بمنع انتشار هذه الأسلحة في الشرق الأوسط في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١.

ومن وجهة نظري، فإنه رغم صعوبة التركيز على خيار واحد فقط من تلك الخيارات المطروحة إلا أن الخيار الخامس، أي السعي إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل هو الأكثر ترجيحاً. لكن تحقيق هذا الخيار يتطلب فترة زمنية طويلة لتنفيذه بسبب تعسف الموقف الإسرائيلي. ولذلك، فإن الأمر يستلزم من مصر والعرب السير على طريق الخيار الثالث، أي امتلاك أسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية، في خط يتوازى مع مراحل تنفيذ الخيار الخامس، حتى يتم التوصل إلى نتائج ملموسة على طريق الإخلاء الحقيقي لأسلحة الدمار الشامل.

وبإيجاز، فإنه بغير امتلاك قوة ردع عربية، بالقدر الذي تدرك معه القيادة

الإسرائيلية حقيقة القدرة العربية على الردع، لن تخطو إسرائيل خطوات جادة على طريق تصفية ترسانتها من الأسلحة النووية في سياق إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وحتى ذلك الحين، ليس هناك بديل أمام مصر والأقطار العربية سوى امتلاك القوة العسكرية الرادعة الفعالة، التي تحقق الأمن القومي وتساند الموقف التفاوضي العربي. ونستند في تبني الخيار الثالث إلى عدة مبررات: **أولها**، أنه يحقق مبدأي الردع والتوازن بين الجانبين العربي والإسرائيلي من دون الدخول في سباق تسلح، يرهق اقتصادات البلدان العربية. **وثانيها**، أنه يوفر الرادع الاستراتيجي، الذي يمثل أداة ضغط فعالة على إسرائيل لتخفف من موقفها الرافض لإزالة ترسانتها النووية، بعد أن تفقد مزيداً من الانفراد بالرادع الاستراتيجي. **وثالثها**، أنه يحقق التكامل بين القوة العسكرية والسياسية، بما يؤدي إلى مواجهة التهديد وتحقيق هدف إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً: مصر وأسلحة الدمار الشامل

ليس اهتمام مصر بقضية الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط جديداً ولا طارئاً. فقد كانت مصر من أوائل الدول التي ساهمت في مناقشة معاهدة منع الانتشار النووي قبل عرضها للتوقيع عام ١٩٦٨، كما كانت لها إسهامات متكررة في الدعوة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط، وجهود متواصلة في مجال إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها. والموقف المصري ذو جانبين؛ موقف من حظر انتشار الأسلحة النووية، وموقف من إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

١ ـ الموقف المصري من حظر انتشار الأسلحة النووية

لقد بادرت مصر بالدعوة إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٤، وذلك حين تقدمت بمشروع قرارها في هذا الخصوص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظلت مصر تقدم مشروع قرارها كل عام إلى الجمعية العامة حتى عام ١٩٨٠، حتى صدر القرار، كما أشرنا. وقد تضمن مشروع القرار المصري أربعة بنود، **أولها**، الدعوة لانضمام جميع الأطراف في المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. **وثانيها**، أن تقوم هذه الدول بإعلان الامتناع ـ على أساس متبادل ـ عن إنتاج الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي أو الحصول عليها أو حيازتها على نحو أو آخر، وعن السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية على أراضيها. **وثالثها**، أن توافق الدول المعنية على خضوع جميع أنشطتها النووية لضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. **ورابعها**، دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لأن

يواصل استقصاء إمكانيات تحقيق تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٨١، قامت مصر بالتصديق على معاهدة منع الانتشار النووي لتصبح طرفاً كاملاً فيها، على الرغم من وجود توجه في ذلك الوقت يحذر من الإقدام على هذه الخطوة طالما بقيت إسرائيل خارج المعاهدة. ومع حلول موعد تجديد معاهدة منع الانتشار النووي بعد مرور ٢٥ عاماً على توقيع الدول الأعضاء فيها، والبالغ عددها ١٧٠ دولة، ضمنها مصر، ومع طرح الولايات المتحدة قضية التمديد اللانهائي لتلك المعاهدة، ومع استمرار امتناع إسرائيل عن التوقيع عليها، أكد الموقف المصري أمرين رئيسيين: **أولهما**، عدم الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة. و**ثانيهما**، ممارسة الضغط على إسرائيل والدول الإقليمية الأخرى للانضمام إلى المعاهدة.

ومن منطلق أن السياسة الناجحة هي فن الممكن، فقد استطاعت الدبلوماسية المصرية أن تتعامل على نحو واقعي في طرح رؤيتها لمسألة تمديد معاهدة منع الانتشار النووي. فهي لم تغفل، من جهة أولى، حقيقة التزام مصر بالمعاهدة منذ صدقت عليها في عام ١٩٨١، ومن جهة ثانية، حقيقة عدم التوقيع الإسرائيلي عليها رغم الشواهد على امتلاكها السلاح النووي وغير النووي.

وقد عرض د. مصطفى سلامة[١٤] لاعتبارين يتعين على مصر مراعاتهما إذا أصرت إسرائيل على عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهما:

أولاً: أنه في حالة توافر الأغلبية اللازمة لمد العمل بمعاهدة منع الانتشار النووي، فعلى كل الدول أطراف المعاهدة والسابق تصديقهم عليها، الانصياع لما ارتأته الأغلبية. وبالتالي، فإن رفض مصر الموافقة على مد سريان المعاهدة لا يمنع من الالتزام بأحكامها حتى لو استمرت إسرائيل على موقفها الرافض لها.

ثانياً: إن المادة العاشرة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعرض للاقتراح الخاص بالانسحاب منها، باعتبار أن القانون الدولي العام يقرّ «التحلل المشروع والشامل من الالتزامات الدولية بمقتضى حق الانسحاب من المعاهدات». ويأتي ذلك في نص صريح للمادة ٥٤ من اتفاقية فيينا للمعاهدات لعام ١٩٦٩.

وفي إطار رفض إسرائيل التوقيع على المعاهدة وحقيقة امتلاكها للسلاح النووي، فإن مد المعاهدة من دون أجل محدد، يعد تكريساً أبدياً للأمر الواقع، ويضفي مشروعية على حيازة إسرائيل الأسلحة النووية باعتبار أنها ليست طرفاً فيها. وفي

(١٤) مصطفى سلامة، «مسألة الانسحاب من اتفاقية منع الانتشار النووي،» **الأهرام**، ١٦/٣/١٩٩٥.

المقابل تحرم مصر من السعي لامتلاك القدرات النووية من واقع التزامها بالمعاهدة، مما يفاقم عدم التوازن الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل، ويشكل تهديداً مستمراً للأمن القومي المصري. وهكذا، فإن حيازة إسرائيل المؤكدة للأسلحة النووية، ورفضها الانضمام للمعاهدة النووية، مع قابلية هذه المعاهدة للسريان الدائم، تشكل حوادث طارئة تبرر لمصر الحق في الانسحاب من هذه المعاهدة في إطار الالتزام بالقانون الدولي. وإذا كان غير وارد أن تمارس الدبلوماسية المصرية هذا الحق حالياً، فقد تتمسك به إذا ما استمر التهديد المتزايد للأمن القومي المصري مستقبلاً.

وأخيراً، فإن موقف مصر في هذا الشأن، كما أعلنه الرئيس محمد حسني مبارك بعد اجتماعه باللجنة الاستشارية التي شكلها لبحث تجديد المعاهدة النووية، والتي التقت مقترحاتها مع موقف الخارجية المصرية يتمثل في أربعة ثوابت رئيسية: **أولها**، أن مصر ضد انتشار الأسلحة النووية. **وثانيها**، أن مصر مع عالمية المعاهدة وضد استثناء أي دولة في المنطقة من الانضمام، والالتزام بالمعاهدة. **وثالثها**، أن مصر تتحرك في إطار الشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي.. **ورابعها**، أن مصر تسعى لكي تشمل المعاهدة كل دول المنطقة في ظل السلام الشامل الذي تهدف إليه(١٥).

٢ ـ مصر وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

تعتبر قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، مع خلق توازن إقليمي في الأسلحة التقليدية هي المحصلة النهائية التي تسعى إليها القيادة السياسية المصرية من خلال جهودها المتواصلة في هذا المجال، ولقد طرحت مصر رؤيتها من قضايا الأمن ونزع السلاح أمام لجنة نزع السلاح في جنيف في عام ١٩٩٤.

وباختصار، فإن ثمة معايير ثلاثة تحكم هذا الموقف في مجال الأسلحة التقليدية، وهي: **أولاً**، دعم التوازن التسليحي الإقليمي، الذي يعني توفر القدرة التسليحية لكل دولة في المنطقة بالقدر الذي تتطلبه احتياجاتها الدفاعية من أسلحة تقليدية، لرد أي عدوان خارجي عليها. **وثانياً**، السعي للخفض الحقيقي للتسلح تحقيقاً لذلك التوازن المنشود، بالقدر الذي لا يسمح بتفوق أي دولة على الأخرى. **وثالثاً**، شمولية التوازن من دون تمييز بين دولة وأخرى في المنطقة. وأما في مجال أسلحة الدمار الشامل، فقد حددت مصر رؤيتها في أهمية إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وتدمير المخزونات الاستراتيجية منها في إسرائيل أو أية دولة عربية أو دولة شرق أوسطية أخرى، مع إعداد نظام مراقبة طويل المدى لمنع تصنيع هذه الأسلحة مستقبلاً.

---

(١٥) **الأخبار** (مصر)، ٢٠/٣/١٩٩٥.

ويقترب التصور الذي تراه مصر لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، من الصورة التي تم بها تجريد العراق من تلك الأسلحة تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بهذا الشأن.

والواقع أن القبول العربي بالسلام مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات بينها وبين جيرانها، يتعارض مع إصرارها على التفوق العسكري بأسلحة الدمار الشامل، فوق تفوقها في الأسلحة التقليدية. وعلى إسرائيل قبول الصيغة المصرية الداعية إلى التوقيع على إطار مبادئ لإخلاء الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، ثم الاتفاق على مراحل للتنفيذ، تتزامن مع مراحل التقدم في عملية السلام، كخطوة تالية أخرى مهمة وحاسمة على طريق تحقيق الأمن الإقليمي المتوازن والحقيقي، الذي تسعى إليه الأطراف كافة.

المحادثات متعددة الأطراف

تمثل لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي إحدى اللجان الخمس للمفاوضات متعددة الأطراف، التي تهدف ـ جنباً إلى جنب مع المفاوضات على المسارات الثنائية ـ إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط في إطار ما سمي بصيغة مدريد للسلام. ولا تقتصر المناقشات في هذه اللجنة على الوفد الإسرائيلي والوفود العربية، بل تشارك فيها أكثر من عشرين دولة أخرى. وقد نقلت هذه اللجنة، التي عقدت أكثر من سبعة اجتماعات حتى الآن، إلى المستوى الإقليمي ما كان مطروحاً على الساحة الدولية فقط، أي التفاوض حول الحد من التسلح. وقد طرحت مصر إعلاناً للمبادئ تلتزم به الأطراف المتفاوضة كافة، يتضمن مراحل الحد من التسلح، وصولاً لأهداف محددة خلال فترات زمنية. لكن غياب أطراف عربية رئيسية يؤثر في سرعة التوصل إلى نتائج حاسمة، بصدد مسألة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، حيث تشترط إسرائيل مناقشتها مع الدول المعنية كافة من دون استثناء، إذ إلى جانب سوريا، التي تقاطع المباحثات، لم توجه الدعوة لحضور مؤتمر مدريد إلى دول أخرى يعتقد أنها تمتلك برامج للبحث النووي مثل الجزائر وإيران والعراق وليبيا. وتجادل إسرائيل في أن غياب هذه الدول ينفي احتمال أي نقاش جوهري حول موضوع نزع الأسلحة النووية بصفة خاصة.

ولقد شهدت الجولة الأخيرة التي انعقدت في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي ١٩٩٤[١٦] والتي تم تخصيصها لبحث تفاصيل مشروع إنشاء مركز لمنع

---

(١٦) ما تم نشره من اجتماع لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي في: **الأهرام**، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٤، باعتبار أن اجتماعات اللجنة وجدول أعمالها وقراراتها تحاط بدرجة «عالية» من السرية.

وحل وإدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط. وقد قامت وفود تسع دول في المنطقة بما فيها إسرائيل بتحديد وتعريف احتياجات الدول المعنية في هذا المركز في إطار مرحلة بناء الثقة اللازم بين دول المنطقة، حيث تحددت مهمة المركز في الأسلوب الأمثل لإدارة الصراع أو الأزمة التي قد تنشأ، والدبلوماسية الوقائية التي تسعى لحل الصراع أو الأزمة قبل تصاعدها وأساليب الإنذار المبكر وأساليب منع وقوع الصراع بشكل عام.

وتم الاتفاق على إطار عام لأهداف ذلك المركز الذي يعنى بمسائل وقف إطلاق النار وتخفيف التسلح على الجانبين الإسرائيلي والعربي، وتجهيز مناطق لفك الاشتباك، وذلك عند نشوب الصراع. أما في حالة نشوب أزمة فينقل نطاق أهداف المركز إلى خلق فجوات زمنية وإجراء الاتصالات والحوار لخلق تفاهم عسكري وتعارف الجانبين في الأزمة من خلال المعلومات. وتتواصل مهمة المركز لدراسة مسائل الحد من التسلح من الناحيتين الهيكلية والعملية وانتهاءً إلى نزع السلاح إذا تطلب الموقف، ويستمر تعميق الإجراءات السابقة وصولاً إلى مرحلة السلام الشامل.

وبناءً على أهداف المركز، تم تحديد وظائفه التي تم تقسيمها بدورها إلى ثلاث فئات: **أولاها**، وظائف على المدى القصير وتشمل المساعدة في دفع مفاوضات السلام وتقليل فرص نشوب الصراع، مع البدء في إنشاء قاعدة معلومات. **وثانيتها**، وظائف على المدى المتوسط وتشمل دعم اتفاقيات السلام الحالية وتنفيذ إجراءات الحد من التسلح من الناحيتين الهيكلية والإجرائية وتبادل المعلومات العسكرية، وتبادل الإخطارات، وعقد حلقات البحث، وتأسيس نظام أمني تعاوني شامل، وتأسيس لجان اتصال لفض الخلافات حول تفسير الاتفاقات. **وثالثتها**، وظائف على المدى البعيد، وتشمل دعم اتفاقيات السلام والحفاظ عليها مع الاستمرار في التقدم في إجراءات الحد من التسلح والأمن الإقليمي، مع إجراء أعمال المراقبة والتفتيش، إلى جانب تغيير العقيدة العسكرية من هجومية إلى دفاعية، وتأسيس مؤتمر للأمن والتعاون ونزع السلاح في الشرق الأوسط.

خامساً: التوازن الاستراتيجي الإقليمي

قبل التعرض لمفهوم التوازن الاستراتيجي الإقليمي تجدر الإشارة إلى عناصر القوة الشاملة التي يستند إليها مفهوم التوازن، حيث استقر البحث العلمي على أن هناك ثلاثة مقومات أساسية لتنمية القوة الشاملة للدولة، وهي العوامل الطبيعية، التي تتضمن مساحة الدولة وموقعها الاستراتيجي والمناخ السائد بها والتضاريس والبحار والمحيطات والأنهار وانتظام شكلها الجغرافي وغيرها من العوامل الطبيعية القائم عليها

بنيان الدولة ذاتها، والعوامل الاقتصادية، وتتصل بما تملكه الدولة من موارد إنتاج ومواد غذائية وحجم تبادلها التجاري وعلاقاتها الدولية وتحالفها الاقتصادي، ثم محصلة كل ذلك المتمثلة في حجم الناتج القومي الإجمالي في الدولة، ثم العوامل البشرية، وتتصل بالجنس واللغة والدين والقومية، وعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي، وخصائصهم الحضارية والثقافية والتعليمية، وتنظيماتهم الاجتماعية، ونسبة الأقليات منهم، ودرجة اندماجهم مع باقي السكان، ثم محصلة كل ذلك المتمثلة في درجة مثالية السكان وقوة العمل والإنتاج والفوارق الاقتصادية.

في ضوء عرض العوامل الثلاثة الرئيسية لتنمية قوة الدولة، فإن مفهوم التوازن الإقليمي يعني «امتلاك كل دولة من دول الإقليم الواحد قدراتٍ شاملة من حيث الكم والكيف مبنية على درجة ونسبة المقومات الأساسية لها، من حيث العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية، بالقدر الذي يحقق تعادلاً في القوى بينهما سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وعقائدياً مع تعميق إجراءات بناء الثقة المتبادلة بينهما، بما يؤدي إلى تنمية علاقات استراتيجية أساسها التعاون، وليس الصراع لتحقيق التوازن الإقليمي الفعال بينهما».

وبتطبيق هذا المفهوم يتأكد أن الخلل في التوازن الاستراتيجي الإقليمي يأتي لمصلحة البلدان العربية وليس لمصلحة إسرائيل.. وأن دراسة المقومات الأساسية تؤكد ذلك. وبتحليل المفهوم الأول، وهو «العوامل الطبيعية والبشرية» وهما الركيزتان الأساسيتان لقوة الدولة، يتضح أن إسرائيل بالمقارنة بدول الجوار الجغرافي العربية تفتقر إلى عنصري اتساع المساحة وكثرة السكان، وهما أقوى عنصرين في المعادلة الاستراتيجية لتقييم قوة الدولة.. فمساحة إسرائيل تزيد على ٢٠ ألف كم^{٢}، ولها حدود مع مصر طولها ٥٢٥ كيلومتراً، ومع الأردن ٢٣٨ كيلومتراً، ومع سوريا ٧٩ كيلومتراً، ومع لبنان ٧٩ كيلومتراً. ولها حدود مع الضفة الغربية طولها ٣٠٨ كيلومترات، ومع قطاع غزة ٥١ كيلومتراً، وشواطئها على البحر المتوسط طولها ٢٧٣ كيلومتراً. وأقصى عرض لها في منطقة بئر سبع هو حوالى ٢١٠ كيلومترات..، أما أدنى عرض لها فيبلغ ٣٠ كيلومتراً عند المنتصف، وهو ما يجعلها أقرب ما يمكن من مصادر التهديد الرئيسية. وقد أضافت الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ مساحة ٣٨٠ كيلومتراً مربعاً إلى مساحة إسرائيل..

وقد وصل سكانها، طبقاً لما أعلنه المكتب المركزي للإحصاءات الإسرائيلي في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ إلى ستة ملايين و١٤٥ ألف نسمة، منهم أربعة ملايين و٧٤٧ ألفاً من اليهود بنسبة ٧٩ بالمئة من السكان، وبلغ عدد عرب إسرائيل ٩٧٢ ألفاً، وعدد الدروز ٣٧٦ ألفاً.. ورغم أن الغالبية العظمى من السكان من اليهود،

إلا أن هناك تناقضاً كبيراً في النسيج الاجتماعي نتيجة تكوين البنية الأساسية لسكان إسرائيل من خلال هجرة يهود الشتات، فتعددت الأجناس، وتنوعت اللغات واختلفت الثقافات وتناقضت القيم. وقد فشلت إسرائيل في توحيد اللغة العبرية. وإزاء هذا التناقض، فإن الديانة اليهودية هي العامل الوحيد المشترك بين فئات السكان المختلفة. ومن هنا أصبح البعد الديني هو المحور الرئيسي لتشكيل هوية الدولة، حيث كان ترسيخ وتدعيم فكرة العودة إلى أرض الميعاد من «النيل إلى الفرات» كما وعدهم الرب، وفق مزاعمهم المستمدة من قراءتهم للنص التوراتي، هي الأداة الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية ومبررها للاستيلاء على أراضي الغير والتوسع في عمليات الاستيطان.

هذا إضافة إلى أن هناك تناقضاً حاداً بين «يهود الشتات» الذي يعتبر جيل المؤسسين وبين الذين ولدوا في إسرائيل «جيل الصابرا».. وفي إطار هذه الحقائق فإن الكتلة الحيوية في الدولة التي ترتكز على عنصري «المساحة والسكان» هي أكبر نقطة ضعف في معادلة التوازن الاستراتيجي الإقليمي بين إسرائيل وجيرانها العرب، خاصة الدول المحيطة بها، وهي مصر وسوريا ولبنان والأردن.

وعن العوامل الاقتصادية، فإن الموارد الطبيعية الإسرائيلية محدودة للغاية وخاصة الاستراتيجية منها، فلديها حوالى ١٢٨٩ مليون برميل كاحتياطي للنفط وعشرة مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وبالتالي فهي تعتمد إلى حد كبير على استيراد احتياجاتها الأساسية، خاصة النفط، من الخارج. كما تفتقر إسرائيل إلى موارد المياه حيث يصل نصيب الفرد منها إلى حوالى ٤٤٧ متراً مكعباً، وتحصل على ثلاثة أرباع من احتياجاتها من المياه العذبة من الأراضي العربية المحتلة.

ويعتمد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل رئيسي على المنح والمساعدات الخارجية التي تتراوح ما بين ٦,٧ مليار دولار إلى حوالى ٦,٩ مليار دولار سنوياً. وقد حصلت إسرائيل منذ إنشائها وحتى عام ١٩٩٦ على ٧٨ مليار دولار، منها أكثر من ٥٥ مليار دولار منحاً لا ترد.. ونتيجة للاستثمار الناجح من جانب إسرائيل لعلاقة التعاون الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا المتقدمة، ومع توفر عنصري التنظيم والإدارة التي تتميز بهما النخبة في إسرائيل، فإن مؤشرات القدرة الاقتصادية على رغم كل عوامل الضعف في تكوينها تشير إلى أن إجمالي الناتج القومي ومعدل نصيب الفرد منه يفوق كثيراً نصيب الفرد من البلدان العربية، خاصة البلدان المحيطة بها، إذ يمكن ملاحظة أن الناتج القومي الإجمالي قد بلغ ٧٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ ليفوق الناتج القومي الإجمالي لكل البلدان العربية المحيطة بها مجتمعة، كما تشير الإحصاءات نفسها إلى أن نصيب الفرد الإسرائيلي من إجمالي الناتج

القومي يفوق كثيراً معدلات نصيب الفرد في الأقطار نفسها حيث وصل إلى ١٣,٢٢٠ دولاراً أمريكياً سنوياً، الأمر الذي يدل على ارتفاع مستويات المعيشة في إسرائيل وتفوّق حجم الإنتاج بها عن كثير من البلدان العربية، حيث بلغ متوسط نمو الناتج القومي ٦,٢ بالمئة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤، كما بلغ عجز الموازنة العامة ١ بالمئة، مما يشير إلى كفاءة ونجاح السياسة الاقتصادية الإسرائيلية التي أحسنت استغلال ما تقدم إليها من منح ومساعدات اقتصادية، على رغم افتقارها للموارد الاستراتيجية: بترول ـ غاز ـ مياه.

ولتعويض جوانب الضعف في معادلة التوازن الاستراتيجي الإقليمي كان تركيزها على تنمية القوة المسلحة، حيث تعتبر القوة المسلحة الإسرائيلية التي ترتكز على قاعدة تكنولوجية راسخة.. رأس الرمح في استراتيجيتها. فقد وصلت قواتها المسلحة إلى حالة من التفوق الواضح في جميع المؤشرات وعلى جميع المستويات، سواء القوة التقليدية أو فوق التقليدية أو النووية، مما شكل خللاً واضحاً في التوازن العسكري الإقليمي في المنطقة. وتزداد هذه الفجوة اتساعاً مع تزايد التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا العسكرية، الذي بلغ ذروته بتوقيع «معاهدة الدفاع الاستراتيجي» (١٩٨٦) التي تعطي الحق لإسرائيل بالاشتراك في البحوث التكنولوجية ذات الصبغة العسكرية، إضافة إلى التعهد بنقل جوانب تكنولوجيا الأبحاث الأمريكية لإسرائيل، مما أدى إلى حدوث طفرة تكنولوجية خاصة في مجالات الإلكترونيات والفضاء وتطوير المنظومات الدفاعية الإسرائيلية ضد الصواريخ البالستية متوسطة المدى، كما أضاف توقيع ميثاق «التعاون الاستراتيجي والأمن المتبادل» في آذار/مارس ١٩٩٦ بين الجانبين مظلة وقائية حقيقية لأمن إسرائيل، حيث تعهدت واشنطن بتقديم كل ما تملكه من تكنولوجيا حديثة ومعلومات عسكرية سرية، فضلاً عن إقامة محطات أرضية في إسرائيل للتجسس بالأقمار الصناعية الأمريكية.

وطبقاً للمعلومات الصادرة عن **الكتاب الإحصائي لليونسكو عام ١٩٩٦**، تأتي إسرائيل في المرتبة الخامسة، وتنفق ٢,٣ بالمئة من دخلها القومي على البحوث.. وبلغت إنتاجية المواطن الإسرائيلي ١٧ ألف دولار سنوياً، ويقترب هذا الرقم من إنتاجية المواطن الإنكليزي. وقد بلغ الإنتاج الإسرائيلي من الصناعات الإلكترونية المعتمدة على التقانة المتقدمة ما يعادل ٧٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧، تصدر منها إسرائيل ما قيمته ٥٧٠٠ مليون دولار. هذا، وتمثل القوة المسلحة الإسرائيلية حوالى ١١,٨ بالمئة من إجمالي قوة إسرائيل البشرية، ويصل إنفاقها العسكري إلى حوالى ٦,٨ مليار دولار منها ١,٨ مليار دولار معونة أمريكية، ما يجعل إسرائيل في مقدمة كل دول الشرق الأوسط!!

ومن ثم، فإن مفهوم التوازن العسكري يعني «لا توفير قدرات عسكرية من حيث الكم والكيف» يحقق تعادلاً بين القوى المتصارعة بالقدر الذي يحقق الردع المتبادل، الذي يمنع استخدام القوة العسكرية كوسيلة لحل النزاعات والصراعات، وبالتالي يؤدي إلى الاستقرار والتفكير الدائم في وسائل بديلة بخلاف القوة العسكرية لحل الأزمات المختلفة.

والتساؤل: كيف يمكن تحقيق الردع المتبادل بين العرب وإسرائيل؟

ومع الرجوع للخيارات المتاحة لمواجهة الرادع النووي الإسرائيلي.. ومع تفضيل الخيار الخامس، الذي يعني السعي إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وحتى يتحقق هذا الخيار، فإن مطلب امتلاك العرب أسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية وامتلاك قوة ردع عربية، قد يصبح ضرورة ملحّة لمواجهة الخلل القائم في التوازن العسكري.. وذلك بالاعتماد على القوة الذاتية، التي تعتبر العمود الفقري لعملية الردع، بالقدر الذي يصل بنا إلى ما يمكن تسميته «الردع المؤكد المتبادل»، الذي يوفر القدرة للطرفين العربي والإسرائيلي على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم النووي أو الهجوم على المستوى نفسه من القوة التدميرية. ولكي يتحقق ذلك، فعلى العرب السعي لعلاج فجوتين رئيسيتين: **أولاهما**، تتعلق بغياب الإرادة لاستخدام «الرادع المتاح»، حيث يمتلك العرب صواريخ قوة تدميرية كبيرة تقليدية وغير تقليدية، تجعل من إرادة الاستخدام لها «رادعاً مصدقاً» يجبر إسرائيل على عدم الإقدام على تنفيذ ما تريد.

ولعل القدرات الصاروخية التي يمتلكها العرب تمثل رادعاً مناسباً لو ارتكز ذلك على الإيمان بمبدأ توزيع الأدوار لتشكيل قوة ردع عربية تقليدية وغير تقليدية ترتكز على الصواريخ متوسطة المدى ذات الرؤوس التقليدية وفوق التقليدية، مع بناء قوات جوية متطورة قادرة على البقاء في الجو فترة طويلة، إلى جانب توفر قوات منقولة جواً قادرة على العمل الفوري ضد أية هوائيات لحين شد باقي القوات العربية.

أما الفجوة **الثانية** فهي تتصل بالإيمان الراسخ بأن الرادع النووي الإسرائيلي ما هو إلا رادع ذو قوة تدميرية عظمى يواجه أقطاراً عربية تمتد طولاً وعرضاً وعمقاً، من المحيط إلى الخليج... أما الرادع العربي وحجم القوة التدميرية المطلوب للمواجهة فلا يستلزم سوى قدرة تدميرية تكفي لشل العمق الإسرائيلي وتحدث به أكبر حجم من الخسائر، وهذا لا يحتاج «مرحلياً» إلى قوة نووية بالقدر الذي يحتاج إلى حسن الاستخدام والتنسيق الجيد بين البلدان العربية لاستخدام ما لديها من أسلحة ذات قدرات تدميرية عالية تقليدية وفوق تقليدية.

ولا شك أن العمل العربي الجماعي هو الذي يحقق «الردع الحاسم» وفي أقصر

وقت، وهو الذي من خلاله يمكن أن تقلب الموازين لمصلحة العرب بشكل حادّ، ولعل التنسيق والتضامن العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ خير مثال لردع إسرائيل، التي كانت تمتلك تفوقاً في الأسلحة التقليدية والنووية على السواء.

خاتمة

أثار الموقف المصري تجاه قضايا تمديد المعاهدة النووية، والترسانة النووية الإسرائيلية، وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ردود أفعال إقليمية وعالمية، تلخصت في مساندة عربية واسعة للموقف المصري من هذه القضايا المترابطة، من جهة، وإصدار إسرائيل إعلاناً للنيات، من جهة ثانية، وتحرك دولي مواكب ومتفهم للموقف المصري، من جهة ثالثة.

ونرصد، **أولاً**: أن الجامعة العربية قد ساندت الموقف المصري، حيث أعلن مجلسها في ختام دورته الثالثة بعد المئة في بيانه الختامي أن تكريس الوضع الراهن بإلزام دول الشرق الأوسط فيما عدا إسرائيل بنظام منع الانتشار النووي يشكل خللاً خطيراً، وأن استمرار بقاء البرنامج النووي الإسرائيلي خارج النظام الدولي ينال من صدقية وعالمية المعاهدة. وطالب البيان مجلس الأمن، بحكم مسؤوليته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، بضمان عالمية تطبيق جميع الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية من دون ازدواجية، وتوفير ضمانات آمنة وشاملة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها، مع ضرورة تنفيذ ما نصت عليه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتمكين الدول غير النووية من الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية(١٧).

وثانياً: أن إسرائيل قد طرحت مشروع إعلان نيات تحت ضغط الموقف المصري، تألف من نقطتين، أكدت الأولى، التزام إسرائيل بالدخول في محادثات لإقامة منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بعد عامين من تحقيق السلام الشامل في المنطقة. وأعلنت الثانية، تعهد إسرائيل بدراسة الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي بعد ذلك. وقد ردت مصر بمقترحات مضادة، طالبت فيها بتحديد جدول زمني يتضمن التزاماً إسرائيلياً بالتوقيع على المعاهدة النووية بعد عامين من تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل، وفتح مفاعل ديمونا الإسرائيلي للتفتيش، وبدء مفاوضات إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فوراً في نطاق محادثات اللجنة الإقليمية للحد من التسلح المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

---

(١٧) **الأهرام**، ٢٤/٣/١٩٩٥.

وثالثاً: أن تحركاً دولياً واسعاً من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار قد واكب الموقف المصري من المسألة النووية، وهكذا، على سبيل المثال، فإنه في سياق مناقشة في البرلمان البريطاني بشأن هذا الموضوع، نظمت حملة دولية لنزع السلاح ركزت على أن يكون مدّ هذه المعاهدة محدوداً وليس لأجل غير مسمى، وبحيث يكون المد خاضعاً للتفاوض نحو الوصول إلى معاهدة جديدة متوازنة تشمل دول العالم من دون استثناء، وقد أعلنت اللجنة المنظمة لهذه الحملة في بيان صدر عنها أن ثمانين دولة غير نووية على الأقل تؤيد المد المحدود للمعاهدة، باعتباره الطريق الأفضل لعالم يتخلص من الأسلحة الذرية. وقد امتد الرفض العالمي للمد اللانهائي للمعاهدة إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى جانب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، بحيث بدا واضحاً، على رغم الجهود المكثفة والضغوط الواسعة من جانب الإدارة الأمريكية خاصة، أن تمديد المعاهدة بالشروط المطروحة قد تم بأغلبية بسيطة من الأصوات.

كما أعلنت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير النووية في حالة تعرّض هذه الدول إلى هجوم نووي، حيث تبنت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين مسودة القرار رقم ٩٨٤ لمجلس الأمن تمهيداً لمؤتمر نيويورك الخاص بتمديد معاهدة منع الانتشار النووي. واستهدفت الدول الخمس في ما تعرضه من ضمانات أمنية إقناع دول أخرى بالموافقة على المد اللانهائي للمعاهدة، ودفع الدول التي لم توقع عليها، مثل إسرائيل والهند وباكستان، إلى أن تفعل ذلك.

لقد نجحت مصر، إذاً، في تصديها لمسألة تجديد معاهدة منع الانتشار النووي وقيادة حملة إقليمية وعالمية ضد المد اللانهائي للمعاهدة وضد ازدواجية المعايير في التعامل مع قضية التسلح النووي، وما زال على مصر، أن تواصل العمل في الاتجاه ذاته بعد تمديد المعاهدة.

وفي ضوء ما عرضنا له في المباحث السابقة، نخلص إلى الاستنتاجات الأساسية التالية:

أولاً: أن مصر ملتزمة بتطبيق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بعد إقرارها بالأغلبية ومن دون تصويت، وعلى رغم عدم توقيع إسرائيل عليها.

ثانياً: أن التهديد النووي الإسرائيلي سيظل قائماً حتى لو كانت إسرائيل قد وقعت على المعاهدة، طالما أن التوقيع لا يمس ترسانتها النووية القائمة.

ثالثاً: أن توقيع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووي مجرد إثبات لحسن

النيات على طريق إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً: إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل ـ عبر بناء الثقة المتبادلة والتوازن التسليحي ـ شرط للسلام الدائم والأمن المتبادل، ووقف سباق التسلح والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

خامساً: أن التنسيق بين البلدان العربية لامتلاك رادع يتمتع بالصدقية من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية حالياً، وربما السعي لامتلاك الرادع النووي مستقبلاً، وسيلة ضغط على إسرائيل لتتجاوب مع دعوة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وضرورة ملحة لتصحيح الخلل الاستراتيجي القائم ومواجهة التهديد الحقيقي للأمن القومي المصري والعربي.

سادساً: أنه على مصر أن تواصل السعي، مع غيرها من الدول غير النووية، من أجل توفير الضمانات الكافية في حالة التعرض لهجوم، مع النظر في أمر دعمها بمفاعلات نووية للاستخدامات السلمية، كما جرى في حالة كوريا الشمالية نظير الالتزام بالمعاهدة.

الفصل الثالث عشر

المسألة النووية والإسقاطات السياسية: منظور رؤية (مقاربات دولية وشرق أوسطية)

رفعت لقوشة(*)

المسألة النووية تقبل في جوهرها بإسقاطات سياسية تحدد نقاطاً لمنظور الرؤية، ومن ثم.. فإن الربط بين النقاط وعبر إحداثيات مستقيمة، قد يقودنا سريعاً إلى ما بين السطور.. حيث تستقر حقائق الظل، وهي حقائق تمتد في مساحة المكان. فالمسألة النووية هي مسألة إقليمية ودولية، وهي أيضاً حقائق تتشابك مع أضلاع الترتيبات، فهي مسألة تكتيكية واستراتيجية، وكل ذلك يدعو الورقة إلى الربط تحليلياً بين قضايا عدة:

أولاً ـ المسألة النووية وإسقاطات النظام العالمي القديم الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ثانياً ـ القنبلة الذرية الإسرائيلية وإسقاطات المناوأة الدولية في ظل عجز أمريكي حقيقي عن متابعة النشاط النووي في العالم.

ثالثاً ـ الإشكالية النووية المصرية ـ الإسرائيلية وإسقاطاتها السياسية في ظل مسودات النظام الإقليمي البديل في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: المسألة النووية: إسقاطات النظام العالمي القديم

لقد استخدمت الولايات المتحدة السلاح النووي لحسم الحرب العالمية الثانية في

(*) أستاذ الاقتصاد ومدير مركز دراسات التنمية، كلية الزراعة ـ جامعة الإسكندرية.

آخر حلقاتها في اليابان والخروج بالانتصار الكامل في ٦ آب/أغسطس ١٩٤٥، وبعد حوالى ثلاثة أسابيع فقط من التفجير التجريبي للقنبلة في صحراء نيو مكسيكو في ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٥، وقبل ذلك بعدة سنوات، وبالتحديد في عام ١٩٣٨ كانت ألمانيا الهتلرية تبحث هي الأخرى عن انتصار كامل في حرب قادمة. ولذلك فلقد بدأت محاولاتها الأولى لإنتاج القنبلة الذرية في معهد القيصر ويلهام ببرلين، وفشل الألمان، ولكن الأمريكيين نجحوا بعدما تضافرت جهود علمائهم والعلماء البريطانيين في أعقاب اتفاق العمل المشترك الذي أقره تشرشل وروزفلت في عام ١٩٤٣.

وفي ما بعد، وأثناء الحرب الكورية، أراد الجنرال ماك آرثر إعادة استخدام القنبلة لحسم الحرب الكورية بالانتصار الكامل لمصلحة الولايات المتحدة، ولكن القرار السياسي في واشنطن اعترض رغبة الجنرال، فلقد بدا الأمر وكأنه يريد أن يشعل حرباً نووية من أجل كسب حرب محلية.. في وقت كان الاتحاد السوفياتي قد امتلك القنبلة واستعاد التوازن.

كانت المسألة النووية قد أصبحت بالفعل، ومنذ أول تفجير نووي أجرته الولايات المتحدة في صحراء الأنجوردو بولاية نيو مكسيكو في ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٥، جزءاً من الإطار الخلفي للنظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ففي مسودة الإطار برز مبدأ روزفلت بدعوته إلى نزع سلاح العالم، ما عدا ثلاثي الحلف المنتصر: الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي، في محاولة لبناء هندسة سلام عالمي، وأقر مبدأ التسليح الثلاثي بالتكافؤ النوعي بغضّ النظر عن التكافؤ الكمي، ولكن التفجير النووي الأمريكي أخل بالتكافؤ النوعي وبات حقاً مشروعاً لكل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا (ووفقاً لمبدأ روزفلت) أن يلحقا بالولايات المتحدة نووياً، وجاء التفجير النووي السوفياتي في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩ في صحراء سيبريا، وأعقبه التفجير النووي البريطاني في إحدى الجزر الاسترالية في عام ١٩٥٢.

وهكذا تحول امتلاك السلاح النووي إلى أداة سياسية في منظومة العلاقات الدولية وبات كأحد مفاتيح إدارة الترتيبات التعاقدية، ولأن مبدأ روزفلت استبعد فرنسا وأقر بضرورة نزع سلاحها.. وأثار بذلك نقطة خلافية مع بريطانيا/تشرشل، التي اعترضت على نزع السلاح الفرنسي، حتى لا تتعرى ثغرة الانكشاف في جدار أمن أوروبا الغربية، فإن فرنسا ـ وبتشجيع بريطاني ضمني ـ لحقت هي الأخرى بالنادي الذري لتؤكد حضورها سياسياً في المعادلة الدولية، وأجرت تفجيرها النووي الأول في صحراء الجزائر في شباط/فبراير عام ١٩٦٠، وحملت أصداء التفجير إعلاناً بسقوط مبدأ روزفلت.

كانت الترتيبات التعاقدية قد استبعدت الصين من النظام العالمي عشية نهاية

الحرب العالمية الثانية، وأرادت الصين أن تستبقي ظلال حضورها على المسرح الدولي، وكان خيارها في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٤ هو القيام بأول تفجير نووي في صحراء التيبت، وافترضت الصين أن قنبلتها الذرية هي رادع وقائي ضد أي عدوان على أراضيها، وفي الوقت نفسه فهي أحد مستحقات القوة التي ستساوم بها في فصل جديد من فصول الإنشاء الدولي، وفي ما بين الفصول كتبت القنبلة الذرية الصينية المرثية الأخيرة لمبدأ روزفلت، وألقت عليه بنظرة الوداع.

وكان تعليق الرئيس ليندون جونسون حزيناً على القنبلة الذرية الصينية، فلقد صرح قائلاً «إن أخطر مشكلة تواجة الولايات المتحدة هي انتشار الأسلحة النووية.. وينبغي أن نفعل شيئاً». وحاولت الولايات المتحدة أن تفعل.. ودفعت في اتجاه توقيع عدة اتفاقيات دولية للحد من انتشار الأسلحة النووية، وتتابعت المعاهدات هكذا:

ـ **معاهدة الحظر الجزئي (١٩٦٣)**: تحظر هذه المعاهدة التجارب النووية في الجو وتحت البحر، ولكنها لا تحظرها تحت الأرض (ولم توقع على هذه الاتفاقية كل من الصين وفرنسا، والأخيرة أعلنت عن اعترافها بها في عام ١٩٧٤).

ـ **معاهدة الفضاء الخارجي (١٩٦٧)**: حظرت هذه المعاهدة وضع أسلحة نووية في الفضاء الخارجي، ولكنها لم تحظر الأقمار الصناعية ذات الأغراض العسكرية، أو توظيف هذه الأقمار في تشغيل الأسلحة النووية والتحكم فيها.

ـ **معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (١٩٦٧)**: بموجب هذه الاتفاقية تم إعلان أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسحلة النووية، ووقعت على هذه الاتفاقية الدول الخمس الأعضاء في النادي الذري، وهي تحول دون انتشار الأسلحة النووية عن طريق وضع شروط مشددة للانفجارات النووية.. بما فيها الانفجارات السلمية.

ـ **معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (١٩٧٠)**: استهدفت عدم انتشار الأسلحة النووية خارج النادي الذري والبدء بعملية لنزع السلاح النووي في الدول النووية ذاتها، وامتنعت فرنسا والصين عن توقيع هذه الاتفاقية، كما امتنع عدد آخر من الدول غير الأعضاء في النادي الذري عن التوقيع.

ـ **معاهدة قاع البحر وأرض المحيط (١٩٧٢)**: تحظر هذه المعاهدة وضع أسلحة نووية في قاع البحر خارج المياه الإقليمية لأي بلد.

ـ **معاهدة حظر التجارب النووية قرب سطح الأرض (١٩٧٤)**: وهي تحظر تجربة الأسلحة النووية التي تزيد قوتها على ١٥٠ كيلوطن تحت الأرض.

كل هذه المعاهدات كانت جهداً أمريكياً خالصاً وحاولت بها الولايات المتحدة أن

تحاصر بؤر الانتشار النووي، وظل حصار التطويق هدفاً ثابتاً في المفكرة الأمريكية، ويبقى السؤال: لماذا؟ وهو سؤال تحفّظ عليه كيسنجر بالنفي وهو يقول: «ما الذي يزعجنا إذا امتلكت اليابان وإسرائيل السلاح النووي؟، إنهما بذلك سوف يكونان موقفاً أفضل للدفاع عن النفس ضد أعدائهما»، ولكن تحفظ كيسنجر وغيره لم يصادر السؤال.. وظل قائماً.

ولعلنا نقبل بالحرب الباردة مدخلاً إلى الإجابة (في حقبة زمنية ما)، فانقسام العالم إلى معسكرين، كان يقود ووفقاً لتداعيات نظرية «الدومينو» إلى مواجهة أمريكية ـ سوفياتية في مناطق التوتر الإقليمي، فاذا امتلك أحد الأطراف الإقليمية القنبلة الذرية ثم لوّح باستخدامها، فقد ينتهي الأمر بمواجهة نووية عند نقطة اللاعودة بين القطبين الأعظمين، ولكن مع تطورات الأحداث ونهاية عصر الاستقطاب الدولي، فإن علينا أن نستنتج إجابة أخرى، ولنقتفي أثرها:

ـ إن نهاية الحرب الباردة قد جعلت من الصراعات الإقليمية أرضاً مكشوفة لممارسات غير محكومة، وبالتالي، فهي تنقل القنبلة الذرية ـ ولو بالإيحاء ـ من الخط الأخير للدفاع إلى الخط الأول للهجوم، وهذا يعني لواشنطن ـ اقتصادياً ـ انخفاض حجم مبيعاتها من الأسلحة التقليدية، كما يعني لها ـ استراتيجياً ـ تراجع صدقيتها العسكرية كحليف دولي، أو على الأقل، التشكك فيها. فالسؤال الذي طرحه ديغول ذات يوم: هل ستدخل الولايات المتحدة حرباً نووية دفاعاً عن أوروبا، إذا هاجمها الاتحاد السوفياتي نووياً؟ سوف ترده بعض الأطراف الإقليمية.. في مواجهة أطراف إقليمية أخرى تملك القنبلة الذرية.

ـ إن نهاية الامبراطورية السوفياتية قد يقود مستقبلاً إلى بعث حركات راديكالية تروتسكية، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة، وخاصة في أمريكا اللاتينية، كما تخشى أيضاً المد الإسلامي، لأنه ـ بالضرورة ـ مد راديكالي، وهواجسها الأمنية يعلوها القلق من تدافع هذه الحركات بمخاطرها إلى الداخل الأمريكي، فقد يحمل أحدهم سلاحاً نووياً لتفجيره في قلب إحدى المدن الأمريكية، وهو احتمال لا تتجاهله واشنطن. ففي كتاب **الخيار شمشون** يقول المؤلف «إن إسرائيل أبلغت الاتحاد السوفياتي بأنه لا يوجد سبيل أمام موسكو لإيقاف الموساد من تهريب سلاح نووي عبر الحدود بواسطة سيارة أو داخل ميناء بواسطة زورق»، وإذا لم يكن لدى موسكو وسيلة.. فهل لدى واشنطن؟!!

لقد حاولنا أن نقتفي أثر الإجابة، وعلينا الآن أن نقتفي أثر النتائج التي خلفت وراءها إخفاقاً صريحاً في الحد من انتشار الأسلحة النووية، فهناك أطراف إقليمية مدججة نووياً، مثل إسرائيل والهند وباكستان والقائمة تستطيل، بينما تحولت

المعاهدات الدولية إلى مجرد نصوص أدبية تفتقر إلى قوة الإلزام وإلى إرادة التفعيل، فلم تكن الإرادة الأمريكية حرة ومرسلة واعترضتها مناوأة دولية سمحت بالكثير، كما سمحت أيضاً بالقنبلة الذرية الإسرائيلية.

ثانياً: القنبلة الذرية الإسرائيلية: إسقاطات المناوأة الدولية

في بداية الستينيات بدت فرنسا ـ وكما أشرنا قبلا ـ أكثر تمرداً على إرادة الهيمنة الأمريكية التي حاولت استبعادها من المعادلة الدولية الحاكمة، وأرادت فرنسا أن تختبر تمردها في أرض المحرمات الأمريكية، وأحدها هو انتشار الأسلحة النووية، فلقد كانت فرنسا تؤمن بأن تعدد الدول النووية هو شرط مسبق للتوازن النووي، وتمثل التمرد في صورة معادلة التزاوج النووي بينها وبين أطراف إقليمية، وهو ما يفسر امتناع فرنسا عن التوقيع ـ في حينه ـ على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وعلى تحفظها المبدئي على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، التي بدت كمناورة أمريكية لسد الطريق على خط الاتصال الفرنسي ـ اللاتيني في المجال النووي، وإن ظلت فرنسا ـ وإحكاماً لمعادلة التزاوج النووي ـ تنقل خبراتها وعبر ممرات خلفية إلى بعض الدول اللاتينية، ومن بينها الأرجنتين.

وفي رحم معادلة التزاوج النووي، تشكل جنين التعاون النووي الفرنسي ـ الإسرائيلي، ثم جاء الميلاد بالقنبلة الذرية الإسرائيلية، التي كشف عنها مؤخراً الخبير النووي الإسرائيلي موردخاي فانونو على صفحات جريدة **صنداي تايمز** اللندنية.

ولسنا هنا بصدد التأريخ الأرشيفي للقنبلة الذرية الإسرائيلية، ولكننا بصدد مقاربة إسقاطاتها السياسية، في محاولة للإجابة عن سؤال مركب: لماذا سعت إسرائيل إلى قنبلتها الذرية؟! ولماذا اختارت شريكاً أوروبياً؟! ولماذا حاولت، ونجحت، في بناء سواتر تمويه لتضليل مجسات الاستشعار الأمريكي؟!

إن قصة القنبلة الذرية الإسرائيلية هي الوجه الآخر لقصة بناء دولة إسرائيل ذاتها، فوعد بلفور ـ ومن بعده السياسات الأوروبية ـ لم يعط اليهود وعداً صريحاً بإقامة دولة، ولكنه أعطاهم وعداً بإقامة وطن قومي، ولكن النقلة النوعية للوعد من وطن إلى دولة.. تزامنت بالتوازي مع انتقال ثقل النشاط الصهيوني إلى الولايات المتحدة واعتمادها حليفاً استراتيجياً، فأمريكا هي التي صنعت «دولة إسرائيل»، وهي التي مارست كل ضغوطها لترجيح التصويت في الأمم المتحدة لمصلحة تقسيم فلسطين وإعلان الدولة الإسرائيلية، وكانت أول من اعترف بها، ولم تكن دولة إسرائيل إلا إحدى محطات الجهد الأمريكي في مطاردة النفوذ الأنغلو ـ فرنسي في المنطقة، وبناء ركائز جديدة للنفوذ الأمريكي، ولذلك ففي حرب السويس، كان الموقف الأمريكي

قاطعاً بانسحاب القوات الإسرائيلية من أرض سيناء كرسالة إنذار إلى تل أبيب تحمل سطورها تحذيراً من الحركة في اتجاه بناء تحالفات أوروبية، ومن الالتفاف حول المحظور الأمريكي، وقرأت إسرائيل الرسالة واستنتجت:

- أن الولايات المتحدة تضحي باستراتيجياتها في المنطقة في إقامة سلام عربي - إسرائيلي، ومن ثَم. . فإنّ إسرائيل لن تقدر على مساومة أمريكا إلا إذا استبقت الأحداث وخلقت حقائق قوة على الأرض تسمح لها بأن تلعب دور الشريك الأصغر بدلاً من دور التابع المقطور، وإحدى الحقائق هي القنبلة الذرية.

- إن الطرف الأوروبي (وبالتحديد الطرف الفرنسي) هو الطرف المهيأ للمشاركة في برنامج نووي إسرائيلي، استثماراً لتناقضات أوروبية - أمريكية، شريطة ألا ينكشف الأمر لواشنطن.

على الرغم من أن البعض قد يغامر بالظن، فإن النشاط النووي الإسرائيلي ظل بعيداً - بالفعل - عن ملامس الاستشعار الأمريكية، ولم تكن لدى المخابرات المركزية معلومات مؤكدة بتفاصيل ما يحدث داخل ديمونا، أو على حد تعبير أحدهم «لقد فشل خبراء المخابرات الأمريكية في فهم ما يحدث في حينه»، فلقد أجاد الإسرائيليون تكتيك التمويه إلى الدرجة التي حملت رئيس فريق التفتيش الأمريكي على مفاعل ديمونا ويدعى فلويد كولز (الابن)، إلى الكتابة للبيت الأبيض الأمريكي في عام ١٩٦٩ قائلاً «إنه ليس أكثر من مفاعل نووي وجميع العناصر محسوبة ومزودة بالبيانات»، ولم يكن كولز عميلاً إسرائيلياً أو متواطئاً مع إدارته لتضليل الرأي العام العربي والدولي، فلقد كانت الحرب العربية - الإسرائيلية تقترب من خيار الصفر، وهو توقيت تعي فيه الإدارة الأمريكية جيداً مدى خطورة امتلاك إسرائيل السلاح النووي، إذ قد تستدعي هندسة المواقف - عندئذ - الضلع النووي السوفياتي، والضلع النووي الأمريكي عند زاوية حرجة للمواجهة بين القطبين، وببساطة فلقد كتب كولز ما يؤمن بأنه الحقيقة.

ولم تكن الحالة الإسرائيلية استثناء. . فالمعلومات الأمريكية لم تصل باستشعاراتها إلى ملامس الفعل النووي الصيني، وكانت المفاجأة في انتظار واشنطن عندما فجرت الصين قنبلتها النووية الأولى. وقبل هذا التاريخ بخمس سنوات في شباط/فبراير ١٩٦٠، استطاع الأمريكيون رصد أول اختبار نووي فرنسي في الصحراء الجزائرية، ولكنهم افتقروا إلى المعلومات التي تسمح لهم - بشكل مسبق - بالتنبؤ بموعد الاختبار، وفي كل الأحوال فلقد كان الرئيس الأمريكي جون كينيدي محقاً وهو يشكو إلى رئيس مخابراته من تضارب المعلومات التي يتلقاها عن الأنشطة النووية في العالم.

وحتى تاريخه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تدعي لنفسها أنها

قادرة على إحكام السيطرة على كل المعلومات النووية في العالم، فالأحداث تفاجئها.. خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي خلق في أعقابه سوقاً سوداء للبلوتونيوم يمتد برؤوس جسور إلى عدة معابر، ومن بينها المعبر الألماني، حيث اكتشفت الشرطة الألمانية ـ على سبيل الاستشهاد الإحصائي ـ محاولات لتهريب ١٠٠ كيلوغرام من البلوتونيوم الروسي شديد النقاء خلال ٤ أشهر فقط في العام الماضي.

وإذا كانت أمريكا لا تعلم كل شيء، فإن أي حديث عن نظام عالمي هرمي تهيمن عليه واشنطن هو أمر مشكوك فيه، فالنظام العالمي الهرمي يفترض دورة مركزية للمعلومات، وإذا كانت واشنطن تفتقر إلى «كل المعلومات»، فهي مضطرة إلى الدخول في «مساومة المعلومات» مع آخرين، والذي يهيمن لا يساوم.. والذي يساوم لا يهيمن، ومن ثم فإن المسألة النووية تفجر من الداخل المخطوط الهرمي للنظام العالمي الجديد وتشق ـ بالتالي ـ مسارات جانبية لنظام عالمي شبكي تتفرع خيوطه بنظم إقليمية مدارية، ومن بينها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ومن هذا المنظور ينبغي إعادة قراءة الإشكالية النووية المصرية ـ الإسرائيلية بكل إسقاطاتها السياسية.

ثالثاً: مصر ـ إسرائيل: إسقاطات الإشكالية النووية

بادئ ذي بدء فإن قصة القنبلة الذرية الإسرائيلية وقصصاً أخرى، تقودنا ـ ابتداء ـ إلى استنتاج تقريري مؤداه أن صنع القنبلة الذرية هو قرار سياسي، والقرار قادر على فرض إرادته طالما توافرت شروطه الثلاثة:

- تعاون مشترك مع طرف نووي دولي.

- إمكان تقاني محلي قادر على المشاركة بنسب تتصاعد بمعدلاتها.

- خطة محكمة وطويلة المدى للتعتيم المعلوماتي وللخداع التكتيكي، بما يؤمّن السرية ولا يهتك سواترها.

ولقد اتخذت إسرائيل قرارها السياسي ونجحت في صناعة قنبلتها الذرية، وصحيح أن القنبلة هي حد سكين على الرقاب العربية، وهي تخلّ تماماً بالتوازن الاستراتيجي، ولكن صحيح أيضاً أن الأمر يتجاوز حدود الخطر العسكري المباشر ليقترب من الخلفية الإنشائية للنظام الإقليمي البديل في المنطقة، ولنستعِدْ حديثاً لإسحاق شامير وهو يقول «إذا كنا بصدد سباق التسلح في المنطقة، فنحن بصدد سباق حول القدرات التكنولوجية والعلمية»، ولم يخطئ الرجل، فالسباق نحو امتلاك القدرات التكنولوجية والعلمية هو سباق نحو إعادة تشكيل معاصر للقوى الإقليمية، ومن ثم نحو بناء نظام إقليمي غير متكافئ القوى، وهكذا فإن دخول إسرائيل إلى

العصر النووي يعني شيئاً أكبر من مجرد إنتاجها قنبلة ذرية، فهو يعني سيطرتها على الطاقة النووية التي تشمل السيطرة على تقانة الطاقة، وعلى الصناعات المرتبطة بها، مثل صناعة الاتصالات والصناعات الإلكترونية. . . الخ. وكل ذلك ـ في محصلته ـ قد يمنح إسرائيل موقعاً متقدماً في النظام الإقليمي الجديد ويخصم في المقابل من الرصيد العربي، بل يسمح بخلخلة ثوابته السياسية والاستراتيجية. ولنحلل معاً:

ـ ان النظام الإقليمي الجديد ـ أياً ما كانت صياغته ـ سوف يتحلل نسبياً من قيد الضبط على تداول الأسرار العلمية في المجال النووي والمجالات الالكترونية المعقدة، فلقد نضجت الظروف المؤاتية للتطويع الإقليمي بنقل الخبرة النووية من طرف إقليمي لآخر، وهكذا فإن إسرائيل تتقدم بخطوة.

ـ ان تداول الأسرار العلمية في المجال النووي الالكتروني يعني بالمرادف السلعي تصدير أنظمة علمية متقدمة، وبالتالي فهو يخلق حالة من التعاون طويل المدى، تتدنى معه احتمالات المواجهة والقطيعة مع أطراف غير صديقة تقليدياً. وهكذا فإن إسرائيل تتقدم بخطوتين.

ـ وفي مسافة فارق الخطوات تتلاحق الاحتمالات، وعلى سبيل المثال:

● بناء خط تعاون إسرائيلي ـ هندي (وهو ما حدث بالفعل)، ولقد كان الموساد حاضراً في الاجتماع الذي عقد في كشمير الهندية عام ١٩٨٧ لمناقشة النشاط النووي الباكستاني. . وتكرر حضوره، ولعله احتفظ لنفسه بمقعد دائم في غرفة عمليات نيودلهي، ليتراجع الثابت الهندي كحليف استراتيجي للعرب.

● مذكرة تفاهم ـ وينبغي التحذير منها ـ بين إسرائيل وباكستان في المجال النووي، حيث تتشكل بنود الصفقة المتكافئة، فإسرائيل على استعداد لأن تقدم إلى باكستان معلومات عن النشاط النووي في الهند، وكذا بعض الخبرات الخاصة في المجال النووي، في مقابل تعهد صريح ونهائي من باكستان بعدم نقل أي خبرة نووية إلى البلدان العربية، وبحياد القنبلة النووية الباكستانية في أي صراع عربي ـ إسرائيلي قد تحتمه تطورات الأحداث في المستقبل، ويسقط ـ بالتالي ـ الثابت الباكستاني كحليف تاريخي للعرب.

● تعزيز قدرة إسرائيل على الاستطلاع المبكر لأي نشاط نووي عربي، ومن ثم إحكام المباغتة بضربات الإجهاض.

كل هذه الموضوعات التحليلية حاضرة في مداخلة الإشكالية النووية المصرية ـ الإسرائيلية، التي عادت مؤخراً لتطفو على السطح في مناسبة التمديد لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، التي امتنعت إسرائيل وما زالت عن التوقيع عليها.

وفي وقفة استدراك، فإن الحجم الحقيقي لهذه المعاهدة، أقل من الضجة الإعلامية التي تحيط بها، فهي معاهدة اختيارية وغير ملزمة، ولا تفرض عقوبات صريحة على الدول غير الموقعة، كما أنها تحرم ـ بنص مادة ـ استخدام السلاح النووي في الحروب، وعلاوة على ذلك فإنها لا تمنح الأطراف غير النووية والمشاركة في المعاهدة أي ضمانات بمظلة رادعة في حال تعرضها لهجوم نووي، بل إن المادة (٨) تمنح أطراف المعاهدة الحق في الانسحاب منها، إذا ما رأت أن أحداثاً غير عادية تتعلق بموضوع هذه المعاهدة تمس المصالح العليا للبلاد، من دون أن تتطرق المعاهدة على الإطلاق لأي مسؤولية جماعية بالتضامن التعاقدي.

ولأن المعاهدة اختيارية وغير ملزمة، فإن إسرائيل تملك حجتها في عدم التوقيع، فضلاً عن أن إسرائيل تستبقي لنفسها ممرات للمراوغة، فهي لم تعلن رسمياً ـ على عكس الهند وباكستان ـ امتلاكها لأسلحة نووية، على الرغم من كل أدلة اليقين على حيازتها النووية، وما زالت تلتزم سياسة «الصمت الناطق»، كما أن إسرائيل تسوق مبرراتها اعتراضاً على فتح منشآتها أمام التفتيش الدولي بزعم أنها لم تتورط في استخدام سلاح نووي ولم تلوّح رسمياً باستخدامه، ولم تقبل ـ وعلى لسان شمعون بيريس، وهو مهندس البرنامج النووي الإسرائيلي وضابط الاتصال المبكر مع فرنسا ـ إلاّ بتفتيش محدود وجزئي.

والمراوغة الإسرائيلية تكتسب بعداً تكتيكياً في إجهاض الدعوة المصرية إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية على غرار القرار رقم ١٦٥٢ لسنة ١٩٦١ والقرار رقم ١٩١١ لسنة ١٩٦٣، اللذين أصدرتهما الأمم المتحدة بإعلان قارة أفريقيا وقارة أمريكا اللاتينية ـ على التوالي ـ مناطق خالية نووياً. وأغلب الظن أن المراوغة الإسرائيلية تدّخر أوراقاً أخرى في تكتيك الإجهاض، وإحداها التأكيد على الفرق بين الحدود الجغرافية الصريحة لقارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبين الحدود المرنة للشرق الأوسط كإقليم جيو ـ بوليتيكي، وكلما حاولت مصر حصر حدوده.. عمدت إسرائيل إلى توسيع الحدود بضم دول أخرى إليه.

هناك صعوبات ـ لا شك فيها ـ في تمرير الدعوة المصرية إلى إخلاء المنطقة نووياً (وهي بالفعل الدعوة الأكثر عقلانية والأوفر أماناً للجميع)، ولا يبقى ـ في التقدير ـ أمام مصر والوطن العربي، إلا خيارات الحركة على محاور عدة:

ـ العمل ـ وبكل الوسائل الممكنة ـ على انتزاع اعتراف دولي أو اعتراف من أحد الأطراف الدولية النووية (وكلها تعلم الآن بما فيها الولايات المتحدة)، بامتلاك إسرائيل السلاح النووي حتى تسقط حجة الصمت الإسرائيلي من ناحية، وحتى نصادر ـ وبالتنسيق مع أطراف دولية وإقليمية ـ خط حركة محتمل في السياق

الإسرائيلي، وينبغي رصده مبكراً، وخط الحركة قد يمضي ـ وفي تقديري ـ إلى محاولة اسرائيلية لاستثمار المادة (٨) من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (التي تقرر في البند الأول والبند الثاني الخطوات الإجرائية لإدخال تعديلات على مواد المعاهدة)، وذلك بالاتفاق مع الأطراف النووية في المعاهدة على اقتراح تعديل بند ٣/مادة ٩، الخاص بالاعتراف بشرعية امتلاك السلاح النووي للدول التي صنعته قبل ١/١/ ١٩٦٧، على أن يكون الاقتراح المعدل هو الاعتراف بشرعية الامتلاك بحكم الأمر الواقع وفي تاريخ لاحق على ١/١/١٩٦٧، وبذلك تحظى إسرائيل بالشرعية الدولية لحيازتها النووية، وبكل مستحقات امتياز الحيازة التي تضع الوطن العربي بأسره أمام انحناءة الانكسار.

ـ رفض التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية، ومقايضة التوقيع عليها بتوقيع إسرائيل على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية.

ـ رفض المشاركة في أي مؤتمر للأمن والسلام في المنطقة، قد يسمح ـ ووفقاً لرغبة إسرائيلية ـ باعتماد اتفاقيات ثنائية للتفتيش المتبادل في إطار آلية إقليمية لا تخضع للرقابة الدولية.

هذه المحاور لا تكتمل أبعادها إلا وعياً بأقواس التقدير الاستراتيجي، وبين الأقواس هناك محددان:

١ ـ إننا ينبغي ألاّ ننزلق إلى سباق تسلح مع إسرائيل، بما يمثل عبئاً على مواردنا، فالأمر لا يتعلق بتكلفة إنتاج قنبلة ذرية (٧٥ ـ ١٠٠ مليون دولار)، ولكنه يتعلق بتكلفة سباق تسلح قد يستقطع حوالى ٢٠ بالمئة من مواردنا، وهي نسبة ضاغطة على معدلات نمو الدخل القومي، وقد تتراجع به إلى حوالى ٢ بالمئة، بينما الهدف الاقتصادي يبقي معلقاً بنسبة ٧ بالمئة.

٢ ـ إننا ينبغي في الوقت نفسه أن نكون طرفاً في دورة المعلومات النووية في المنطقة، حتى لا نفقد موقعاً في نظام إقليمي في طور التشكيل، وقد يقتضي الأمر تفعيل الجهد المصري في بناء خبرات تراكمية في مجال النشاط النووي للاستخدامات السلمية لثلاثة أسباب:

أ ـ أن الطاقة النووية هي إحدى ضرورات التنمية في المستقبل، وصحيح أن معدل نمو استخدام الطاقة النووية في الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٥ سوف يقترب ـ في المتوسط العالمي ـ من حوالى ٠,٤ بالمئة في مقابل ٢,٥ بالمئة للبترول، و٣,٧ بالمئة للغاز الطبيعي، ولكن ما بعد عام ٢٠١٥ شيء آخر، وخاصة بالنسبة لمصر عندما تتحول إلى دولة مستوردة للبترول.

ب ـ أن النشاط النووي في مجال الاستخدام السلمي يجعل مصر على وعي وعلى إدراك بالاتصالات بين الأطراف النووية في المنطقة، ويستبقيها طرفاً فاعلاً في هذه الاتصالات.

ج ـ أن الردع الاستراتيجي لا يرتبط بالضرورة بإنتاج القنبلة الذرية، ولكنه يرتبط أصلاً بالقدرة على إنتاجها، وبالتالي، فإن تفعيل الجهد المصري في مجال النشاط النووي للاستخدامات السلمية يقترب بمصر أمام نفسها.. وأمام الآخرين، من القدرة على إنتاج القنبلة، بما يوفر لها الردع الاستراتيجي.

وفي منظور الرؤية استشراف للمستقبل، فإن الردع الاستراتيجي المصري والعربي يبدو ضرورة ملحّة اتصالاً بترتيبات ما بعد القادم، فالقادم الذي نسعى إليه ـ وعن حق ـ هو الكشف عن الفعل النووي الإسرائيلي لكسر الاحتكار النووي في المنطقة بكل إسقاطاته السياسية، ثم وضع إسرائيل في مواجهة المجتمع الدولي وفي مواجهة خماسي النادي الذري، توطئة للبدء في مفاوضات ضبط التسلح في الشرق الأوسط وإخلاء الإقليم من أسلحة الدمار الشامل وقطع الطريق على سباق التسلح، والردع الاستراتيجي ـ مصرياً وعربياً ـ سوف يفوّت الفرصة على إسرائيل في تجميد اللقطة عند لحظة الكشف، فلن يسمح لها بأن تذهب إلى ما وراء الخط الأحمر لتجاهر بتحدي الجميع عند إزاحة الستار عن ترسانتها النووية، ومرة أخرى.. فإن الردع الاستراتيجي لا يعني بالحتم إنتاج القنبلة الذرية، ولكنه يعني الإمساك بشروط إنتاجها رهناً بقرار سياسي، كما يعني ـ بالتلازم ـ عدم التخلي عن خيارات عسكرية بديلة بأسلحة غير تقليدية مثل السلاح الكيميائي.

وبعد ففي حاصل الموجز، فإن الورقة تستعيد خطوطاً ربطت بها بين عدة نقاط في منظور الرؤية، وكان للخطوط إسقاطاتها السياسية مثل:

ـ أن المسألة النووية ارتبطت ـ وما زالت ـ بترتيبات سياسية على المستويين الدولي والإقليمي، وكان الارتباط صريحاً في الماضي.. ويبقى صريحاً في المستقبل.

ـ ما زال هناك وقت ينتظرنا للدخول بمعاهدات الموضوع النووي إلى حيز التنفيذ الفاعل بعقوبات معتمدة ورادعة، فلا أحد بمقدوره أن يدعي أن دورة تداول المعلومات والمواد النووية هي تحت السيطرة المحكمة، كما أن هناك أطرافاً دولية تناوئ الحد من انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن قوى إقليمية نووية أعلنت عن نفسها وتطالب باستحقاقاتها، وعلاوة على ذلك كله فإن الولايات المتحدة، التي تقود حملة الحد من الانتشار النووي تعاني هي الأخرى مفارقات الإخفاق التي بلغت ذروتها برفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية. ومن اللافت للنظر أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد أضاف التباس الصدقية إلى مفارقة الإخفاق

عندما ناشد كل الدول النووية التصديق على المعاهدة مشيراً إلى كل دولة بالاسم، ولكنه استثنى إسرائيل ولم يذكرها، وإذا كنا نقبل بأن هناك ثلاثة رؤساء أمريكيين لم تتوافر لديهم أدلة الجزم باليقين النووي الإسرائيلي (جون كينيدي، ليندون جونسون، ريتشارد نيكسون)، فمن المستحيل أن نقبل الآن بأن الرئيس الأمريكي الحالي تعوزه هو الآخر أدلة الجزم.

ـ ان الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط لا يخلّ فقط بضمانات التوازن الاستراتيجي ويضع الأمن القومي العربي ـ ولو بالإيحاء ـ تحت طائلة ابتزاز التهديد (وهو وضع مرفوض جملة وتفصيلاً)، ولكنه يتحول أيضاً إلى أداة سياسية لخلق نظام إقليمي غير متكافئ القوى، وبالتالي فقد ينتهي الأمر بالسلام العربي ـ الإسرائيلي إلى مجرد تسوية مبتسرة ومبتورة، ودروس التاريخ ـ وهي صحيحة ـ تذكرنا بأن التسويات المبتسرة والمبتورة لا تصنع سلاماً دائماً. . وقد يختفي معها شبح الحرب، ولكنه لا يغيب.

ـ أن التفجيرات النووية الأخيرة في كل من الهند وباكستان تحمل مخاطر بتعميق الاتصالات النووية بين إسرائيل والهند من ناحية، وبفتح الباب أمام اتصالات نووية محتملة بين باكستان وإسرائيل من ناحية أخرى، وبذلك تكتمل دورة اتصالات نووية مغلقة تستبعد الطرف العربي وتحرمه من تحالفاته الاستراتيجية والتاريخية من ناحية، وتفرض عليه ـ من ناحية أخرى ـ ساتراً معلوماتياً في أدق خصوصياته الأمنية حرجاً وتستبقيه بعيداً عن مراكز التحكم في مداره الحيوي.

ـ ليس هناك مفر من بذل الجهد في اتجاه الكشف ـ علناً وبتوثيق دولي ـ عن الترسانة النووية الإسرائيلية، ثم البدء بمفاوضات الحد من التسلح، تمهيداً لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتحسباً لمحاذير سباق التسلح، ويقتضي ذلك ـ وفي ظل ملابسات دولية وإقليمية ماثلة ـ أن يرتفع مستوى الأداء المصري والعربي إلى مستوى الردع الاستراتيجي.

ثم تبقى كلمة أخيرة. . إن دعوة الرئيس حسني مبارك لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، هي الدعوة الأكثر عقلانية والأرهف وعياً، والصعوبات التي تعترضها اعترضت قبلاً دعوات أخرى تختزنها الذاكرة الإنسانية، عندما اصطدمت بأطراف تستشعر دفء القوة وتستغني بها عن بوصلة الوعي. وصحيح أن حقائق القوة هي التي تصنع حقائق تاريخ المستقبل، ولكن صحيح أيضاً أن القوة من دون وعي هي مجرد عنف عبثي يضل طريقه دائماً إلى خارج التاريخ، ولا يعرف له موقعاً على خريطة المستقبل.

الفصل الرابع عشر

الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية

محمد نبيل فؤاد طه(*)

مقدمة

تعتبر القوة النووية التي تمتلكها أي دولة في مقدمة قوى الدولة المؤثرة في قوتها الشاملة، ومن ثم في مكانتها الإقليمية والدولية، وهو ما يشير إليه محللو القوة والاستراتيجية الشاملة، والعسكرية للدولة في مجاليها الإقليمي والدولي. وقد تم التوصل إلى أن امتلاك دول لقوة نووية، من دون امتلاك الدول المواجهة لها لهذه القوة، إنما يعني خللاً في التوازن الاستراتيجي العسكري بينهما. وهو ما لم تسمح به باكستان على سبيل المثال في مواجهة الهند.

أما في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، فتشير الدلائل جميعها إلى امتلاك إسرائيل للقوة النووية، بالإضافة إلى سياستها العدوانية المعلنة بعدم السماح لأي دولة عربية بامتلاك أسلحة نووية (مثال ذلك تدمير المفاعل العراقي أوزيراك)، وذلك حتى تظل منفردة وحدها بالمظلة النووية في الشرق الأوسط.

كما أن الإرهاصات العربية في المجال النووي على رغم ضعفها وعدم جديتها، إلا أنها لم تتوافق على المستويين الجماعي والفردي.

فعلى المستوى الجماعي: قامت البلدان العربية ممثلة في الجامعة العربية بوضع

(*) لواء، وأستاذ علوم استراتيجية متفرغ بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ـ مصر.

البعد النووي ومجال التنافس فيه ضمن اعتباراتها منذ الستينيات، وإن كان التركيز على الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو الهدف.

إن الظروف التي مرت بها منطقتنا العربية وحجم الخلافات والتباين في توجهات الأنظمة العربية وغياب عامل الثقة، إلى جانب الممارسات الخارجية التي تهدف إلى الحد من القدرات العربية في شتى المجالات، قد شكلت العامل الرئيسي في تجميد المساعي المبذولة لإقامة نمط من التعاون العربي في المجال النووي.

وعلى رغم ذلك فإن هناك عدداً من المؤسسات والجهات الرسمية التي أقرت وأنشئت بموافقة البلدان العربية من خلال الجامعة العربية وتختص بمجالات البحث والتطوير وتوفير الكوادر في ما يتعلق بالمجال النووي، والتي يمكن إعادة النشاط لها لتكون بداية لفتح مجال التعاون النووي بين البلدان العربية إذا ما تعذر ذلك.

وعلى المستوى الفردي: قامت بعض البلدان العربية بمحاولات فردية لدخول المجال النووي، وكادت إحداها تنجح في ذلك وهي العراق، إلا أن الولايات المتحدة وقفت لها بالمرصاد.

إن ما يدور في إطار تنظيم شكل ومسارات العلاقات الدولية وما تفرضه القوى الكبرى لصياغة السياسات والاستراتيجيات، بما ينعكس بالإيجاب على تحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية، يدفع بأن المستقبل سوف يشهد قيوداً محكمة على نقل التكنولوجيا الحرجة والمتقدمة، وبخاصة في مجالات التسليح النووي وفوق التقليدي، وهي أمور يجب أن نضعها في الاعتبار عند وضع استراتيجياتنا لتحقيق التوازن في القوى التقليدية والنووية في منطقة الشرق الأوسط.

إن رفض العرب لاستمرار تفرد إسرائيل بمظلة التهديد النووي في الشرق الأوسط يطرح تساؤلاً ملحاً وهو: هل الحل لمواجهة ذلك هو سرعة دخول العرب النادي النووي؟ أم أن هناك مسارات متعددة إلى جانب ذلك يجب ألا يغفلها العرب؟

أولاً: الأسلحة النووية والخيار النووي الإسرائيلي

الطاقة النووية هي نتاج التطور الطبيعي للبشرية في مجال الطاقة، بهدف الحصول على طاقة نظيفة، وبتكاليف اقتصادية، وبتقنية آمنة عن المخاطر في إطار المعايير المناسبة للأمان النووي، وعلى رغم أنها اعتبرت بداية لعصر جديد دخله العالم منذ أكثر من نصف قرن، إلا أنه كان دخولاً مدمراً في هيروشيما وناغازاكي.

لقد استفادت الاستراتيجية سواء الشاملة أو العسكرية من القدرات الهائلة لهذه الطاقة، وهو ما أحدث تغييرات شاملة ومهمة فيهما، وذلك من منظور السلام لأن

البديل لذلك هو التدمير الشامل، وهو التعريف الذي ضم الأسلحة النووية بالإضافة إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، غير أن ثمة تعريفاً آخر أطلق عليها اسم الأسلحة الاستراتيجية[١].

لقد احتكرت الدول الكبرى هذا المجال لفترة طويلة ووضعت معايير واتفاقيات دولية عدة لتحول دون دخول الدول الأخرى إلى هذا المجال، غير أن تقنيات الأسلحة النووية تسربت تدريجياً إلى بعض دول العالم الثالث الصغير منها والكبير، الأمر الذي يطرح تساؤلات مهمة لعل أبرزها هو: ماذا فعل المجتمع الدولي بالدول التي حصلت على هذه التقنية وقامت ببناء ترساناتها النووية؟ الإجابة: لا شيء.

التساؤل الذي يفرض نفسه بالتالي: لماذا تعمل الولايات المتحدة بكل قواها بشكل مباشر وغير مباشر على حرمان العرب من حيازة أو بناء نظم تسلح استراتيجية سواء كانت صاروخية أو نووية؟

الإجابة هنا هي الكيل بعدة مكاييل وليس بمكيالين من أجل توطيد الخلل الاستراتيجي في المنطقة لغير صالح العرب، ومن ثم استمرار هيمنتها على المنطقة حفاظاً على مصالحها، ومن خلال حليفتها الرئيسية في المنطقة وهي إسرائيل والتغاضي عن أنشطتها النووية في المجال العسكري، والتي تشير كل الدلائل إلى أن إسرائيل قطعت شوطاً كبيراً فيه، وإن كانت لم تعلن رسمياً عن امتلاكها للأسلحة النووية مفضلة إضفاء حالة من الغموض على ذلك بغية ممارسة «الردع بالشك». هذا هو ما سيتم تناوله تفصيلاً من خلال هذا المبحث.

١ ـ ماهية الأسلحة النووية

بدأت معرفة السلاح النووي من خلال استغلال خاصية الانشطار لبعض المعادن الثقيلة غير المستقرة مثل اليورانيوم والبلوتونيوم، ثم تطور ذلك للأسلحة الاندماجية التي تفوقها في قوتها الانفجارية، وقد صنفا كأسلحة ذات استخدام استراتيجي (تستخدم ضد الأهداف الاستراتيجية والمساحية الكبيرة)، واستمر التطوير إلى نظم نووية إشعاعية فقط، ثم بتطور تقنيات التصغير تم التوصل إلى أسلحة نووية تكتيكية للاستخدام في مسارح العمليات وضد الأهداف المحدودة الحجم. وفي ما يلي عرض موجز لأبرز نظم الحصول على الأسلحة النووية من خلال الانشطار والاندماج.

---

(١) جوزيف روتبلات وسيفن هيلمان، **الاستراتيجية الذرية وأمن العالم**، ترجمات مختارة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠)، ص ٥.

أ ـ القنبلة الذرية (Atomic Bomb)

وهي القنبلة النووية الأساسية وكانت نماذجها الأولى هي التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي إبان الحرب العالمية الثانية، وهي القنبلة الانشطارية أو الذرية التي تعرف بـ «A-Bomb»، وهي تستخدم التفاعل المتسلسل لإنتاج كمية كبيرة جداً من الطاقة في وقت قصير جداً (جزء من المليون من الثانية) وهو ما يؤدي إلى حدوث الانفجار الذري القوي جداً.

وهذا الانشطار يتم في نظير أحد العناصر الثقيلة «اليورانيوم، البلوتونيوم» عندما يتم توجيه نيوترون إلى نواة ذرة أحد هذين العنصرين وهو ما يؤدي إلى انشطارها، الأمر الذي يترتب عليه انطلاق كمية كبيرة من الطاقة، وبانقسام النواة الأصلية إلى ٢ نواة مشعة بالإضافة إلى ٢ ـ ٣ نيوترون تستخدم هذه النيوترونات لإنتاج التفاعل المتسلسل المستمر وهكذا (تتم حوالى ٥٥ عملية انشطار في حوالى ½ مليون من الثانية).

وينتج من هذا الانفجار تداعيات عدة مدمرة تتكون من درجات حرارة عالية جداً (مئات الملايين من الدرجات المئوية)، وضغوط عالية جداً (عدة ملايين ضغط جوي) بسرعة عالية جداً، ثم ما سيستتبع ذلك من إشعاعات.

ولو أمعنا النظر في القنبلتين اللتين استخدمتا في هيروشيما وناغازاكي فقد تراوحت قدراتهما التفجيرية بين ١٨ كيلوطن (١٨٠٠ طن متفجرات ت.ن.ت.) و٢٢ كيلوطن (٢٢٠٠ ت.ن.ت.)، وقد اصطلح على تسمية هذا النوع بالقنبلة العيارية بقدرة ٢٠ كيلوطن. أما القنابل الذرية الانشطارية الحديثة فإن قدرتها التفجيرية أعلى من ذلك بكثير[٢].

ب ـ القنبلة الهيدروجينية (Hydrogen Bomb)

هناك حدود لقوة الانفجار التي يمكن الحصول عليها من سلاح نووي مبني على الانشطار، حيث تعادل أقصى قوة انفجار عدة عشرات من «الكيلوطن»، أما إذا كان المطلوب قوة انفجار أكبر فإنه يمكن الحصول عليها من خلال الطاقة المتولدة من الاندماج (Fusion)[٣].

وفي القنابل الهيدروجينية التي تعرف بـ «H-Bomb» يتم اندماج (بدلاً من

---

(٢) فرانك برنابي، **القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**، ترجمات مختارة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص ٢١٨ و٢٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

انشطار) نواة أثقل مع نواة أخف لنظائر الهيدروجين (ديوتريوم ـ تريتيوم) ليكونا مع بعضهما الهيليوم حيث يصاحب عملية الاندماج طاقة هائلة تفوق الطاقة الانشطارية عدة مرات، غير أن عملية الاندماج تحتاج إلى رفع درجة حرارة مخلوط «ديوتريوم» إلى مائة مليون درجة مئوية أو أكثر وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام قنبلة ذرية تصل فيها درجة الحرارة لحظة الانفجار إلى هذه الدرجة، ومن ثم فإن القنبلة الهيدروجينية تتكون من مرحلتين: الأولى انشطارية (قنبلة ذرية تعمل كمحرك أو بادئ)، والثانية مرحلة اندماجية يتم فيها اندماج نظائر الهيدروجين (ديوتريوم ـ تريتيوم) تحت تأثير الحرارة الناتجة من المرحلة الأولى.

وتقدر القوة التفجيرية للقنابل الهيدروجينية بما يعادل من ١٠٠ ـ ٢٠٠ كيلوطن، كما توجد قنابل لها قدرة أكثر نتيجة تقنية «الاندماج ذات المراحل»، وقد فجر الاتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٦٢ قنبلة هيدروجينية بناتج يعادل ٥٨ مليون طن، أي تعادل ٣٠٠٠ قنبلة عيارية ناغازاكي. ويعتبر إنتاج الأسلحة النووية الاندماجية أصعب كثيراً من الأسلحة الانشطارية، غير أنها تفوقها كثيراً في قدراتها التدميرية التي تحتوي كذلك على موجات الحرارة والضغط والإشعاع.

٢ ـ دوافع الخيار النووي الإسرائيلي

«إن العرب يتفوقون علينا في مجالات القوة القومية باستثناء البعد التكنولوجي، وعلينا أن نسلك أقصر الطرق التي تؤدي إلى قلب هذه المعادلة لضمان تفوقنا عليهم» بمعنى أن التفوق النوعي يلغي التفوق الكمي»[٤]. «إن العلم في هذه الفترة هو الطريق إلى القوة العسكرية، وإن شبابنا النابه الذي يدرس القانون بدلاً من العلوم والتكنولوجيا هو رأس مال بشري مبدد، وهو رأس مال نفيس جداً للبلاد»[٥] تلك مقولات بن غوريون وهي تشير إلى مدى حرص إسرائيل منذ نشأتها على ضرورة التفوق التكنولوجي كتوجه عام، ثم على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية بوجه خاص، والذي يؤكده عدد من الملاحظات.

ـ **الملاحظة الأولى**: أنه عقب انتهاء الجولة العربية ـ الإسرائيلية الأولى، أخذت وحدة علمية تابعة لفرع التخطيط والبحث في وزارة الدفاع الإسرائيلية على عاتقها

---

(٤) «دراسة حالة عن إسرائيل،» مجموعة باحثين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩).

(٥) فؤاد جابر، **إسرائيل والأسلحة النووية: الخيارات الراهنة والاستراتيجيات المستقبلية**، ترجمات مختارة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٧)، ص ١٣٢.

عمل مسح مفصل لمصادر المعادن في صحراء النقب[٦]، وقد اكتشفت أن مناجم الفوسفات الكبيرة تحتوي على يورانيوم بنسب تتراوح ما بين ١ ـ ٠,٠١ بالمئة[٧].

ـ **الملاحظة الثانية:** أنه في غضون عام واحد من تأسيس إسرائيل وضعت الخطط الأولى لعمل برنامج نووي، حيث تم تجميع مجموعة من العلماء الشباب تحت إشراف وزارة الدفاع ثم إرسالها في بعثات للخارج، ولما عادوا عام ١٩٥٣ أنشئ قسم للطبيعة النووية في معهد وايزمان ليعملوا فيه، علماً بأنه كان قد سبق ذلك إنشاء قسم للنظائر المشعة فيه عام ١٩٤٩[٨]، وكانت حكومة بن غوريون قد أسست لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية في ١٩٥٢/٦/١٣ تحت إشراف وزارة الدفاع[٩]، وكلفت اللجنة بالمهام التالية:

ـ أن تقدم للحكومة سياسات بعيدة المدى، وأسبقيات تطور البحث النووي وتقدمه.

ـ الإشراف على متضمنات السياسة الرسمية.

ـ تكون الممثل لإسرائيل في الاتصالات مع المعاهد العلمية في الخارج والمنظمات الدولية المتخصصة في البحث والتطور النووي[١٠].

ـ **الملاحظة الثالثة:** في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ فسرت الحكومة الإسرائيلية سبب الدخول في مجال الأبحاث النووية وتركيز الإشراف عليه داخل وزارة الدفاع، وذلك خلال الأزمات التي ظهرت عقب كشف النقاب عن بناء إسرائيل لمفاعل ديمونا بالنقب، وقد أرجعوا السبب إلى:

ـ أن فرع التخطيط والبحث بوزارة الدفاع هو الذي قام بأول اكتشافات اليورانيوم عام ١٩٤٨.

ـ أن إسرائيل حصلت على معونة أمريكية عام ١٩٥٥ لبناء مفاعل «ناحال سوريك»، وقد فكر الجيش في أن يقوم هو وبقدرته الفنية والتنظيمية ببنائه ليكون أكفأ وأرخص، ولذا تقرر أن تتركز كل المشروعات النووية في وزارة الدفاع[١١].

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٠) اسرائيل، الحكومة، **الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية** (القدس: [الحكومة الإسرائيلية]، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨)، ص ٥٧٠.

(١١) جابر، المصدر نفسه، المسلسل رقم (١٦)، ص ١٧.

وهكذا تشير تلك الملاحظات إلى الخيار النووي العسكري المبكر لإسرائيل، والتي يقف خلفها العديد من الدوافع السياسية والسلوكية والعسكرية.

أ ـ دوافع سياسية

ـ الرغبة في إحراز الريادة في المنطقة وفرض الأمر الواقع لسياستها على البلدان العربية.

ـ زيادة مكانة وثقل الدولة الإسرائيلية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ـ هناك عدة وجهات نظر في إسرائيل مثيرة للدهشة، فبعض الحمائم في حزب العمل يقفون في صف امتلاك الأسلحة النووية، لأنهم يعتقدون أن إسرائيل يمكنها التخلي عن الضفة الغربية إذا ضمنت أمنها بواسطة الأسلحة النووية، بينما وقف بعض الصقور وعلى رأسهم أرييل شارون (حينما كان وزيراً للدفاع) ضد الأسلحة النووية رغبة منهم في زيادة القوة العسكرية التقليدية الإسرائيلية[١٢].

ب ـ دوافع سلوكية

ـ ترتبط بالشعور الإسرائيلي بالخوف والتحسب نتيجة «عقدة ماسادا ـ وعقدة النازي» من ناحية، والكراهية الإسرائيلية للأغيار ممن هم غير اليهود من ناحية أخرى، وعدم توقع جزء كبير منهم معاملة عادلة من المجتمع الدولي.

ـ ان الأسلحة النووية هي الضمان ضد اليوم الذي تفقد فيه إسرائيل تفوقها التكنولوجي العسكري التقليدي على العرب، وتحتاج فيه إلى الردع في مواجهة هجوم عربي بأسلحة كيميائية أو بيولوجية، ومن ثم فإن بقاءها مرهون بامتلاكها لجميع الأسلحة الممكن امتلاكها[١٣].

ـ ان السلام لم يتم اختباره بعد، فالإسرائيليون يشعرون دائماً بأنهم جزيرة صغيرة تحت الحصار الدائم من البحر العربي.

ـ يعتقد الإسرائيليون أنهم إذا خضعوا لأحد ما فإن ذلك يعني بداية النهاية والانهيار، ومن ثم فالواجب عليهم أن يصبحوا أقوياء عسكرياً على قدر المستطاع، وإلا فالكارثة في انتظارهم.

---

(١٢) برنابي، **القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**، ص ٧١ ـ ٧٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

ج ـ دوافع عسكرية

(١) تنبع بصفة أساسية من الرغبة في الحصول على التفوق والحماية المطلقين من جهة، وعلى الشعور بمحدودية المعطيات السكانية والجغرافية والاستراتيجية، مع التقدير بحتمية المواجهة مع البلدان العربية، إلى جانب بعض الدول الإسلامية من جهة أخرى، وهو الأمر الذي دفع القيادة الإسرائيلية لتبني استراتيجية امتلاك الأسلحة النووية كعنصر ردع في البداية، ثم كخيار شمشون في النهاية[١٤].

(٢) إن أي تنازل يؤدي إلى إضعاف إسرائيل يعتبر كبيراً جداً بالنسبة لها، في حين أنه صغير جداً بالنسبة للعرب، ومن ثم فإن أية تسوية مقبولة يمكن أن ترضي العرب حالياً يمكن اعتبارها مرحلية من وجهة نظر العرب، وأنها على المدى البعيد لن ترضيهم بما فيه الكفاية للعدول عن نياتهم، حيث ستظل أهداف الجانبين ثابتة على الدوام، وأن الطريق الوحيد لتخطي هذا الخطر هو التسوية الإجبارية لكل طرف، من خلال التفوق الاستراتيجي بصفة عامة، والتفوق العسكري بصفة خاصة، والذي يمكن الحصول عليه بطريقتين فقط[١٥]:

ـ من خلال نصر عسكري شامل، وهو غير ممكن والدليل على ذلك أربع جولات عربية ـ إسرائيلية، ثلاث منها كانت لصالح إسرائيل، وبخاصة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ـ أو من خلال تحسين كمي ونوعي في القوة العسكرية التي لا يعرفها العرب، ويقصد بها القوة النووية. وقد يكون هذا العامل هو المهم من وجهة النظر العسكرية، لأن العرب لم يوافقوا على استقرار الصراع في المستقبل طالما ظلوا يعتقدون أن بمقدورهم إزاحة إسرائيل، ومن ثم فإن مهمة إسرائيل هي توضيح هذه الحقيقة لهم.

ـ عدم قدرة إسرائيل على تحمل هزيمة استراتيجية حاسمة في حرب تقليدية، لأن ذلك يعني فناءها، بينما لا تتعرض القدرات العربية للفناء، وقدرتها على تحمل هذه الهزيمة موجودة.

(٣) احتمالات عدم قدرة إسرائيل على الحفاظ على الفجوة التكنولوجية بينها وبين العرب، مع عدم ضمان استمرار تدفق الدعم العسكري الأمريكي، الأمر الذي يفرض ضرورة البحث عن العنصر الذي يمكنه توفير الأمن المطلق لإسرائيل.

ـ الطبيعة المتغيرة لحروب المستقبل وتداعياتها المدمرة نتيجة لتزايد امتلاك دول

---

(١٤) «دراسة حالة عن إسرائيل».

(١٥) جابر، **إسرائيل والأسلحة النووية: الخيارات الراهنة والاستراتيجيات المستقبلية**، ص ١٢٠.

المنطقة للصواريخ البالستية التي يمكن تزويدها برؤوس غير تقليدية، الأمر الذي يشكل تهديدات مؤثرة للأمن الإسرائيلي.

٣ ـ القدرة النووية الإسرائيلية وسياسة استخدامها

أ ـ القدرة النووية الإسرائيلية

لم يعترف مسؤول إسرائيلي أو ينكر صراحة امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، مع أنه كانت هناك منذ فترة طويلة وحتى الآن شواهد تدل على أن إسرائيل في الحقيقة دولة نووية، وأياً كان ذلك فإن قرار صناعة أسلحة نووية إسرائيلية من المعتقد أنه اتخذ مباشرة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما يعتقد كذلك أن قراراً بتجميع هذه الأسلحة وانتشارها قد اتخذ غالباً بواسطة رئيسة الوزراء غولدا مائير في ٨/١٠/١٩٧٣ أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر[١٦].

وعلى رغم ستار الغموض الذي تحاول إسرائيل تغليف برنامجها العسكري به، فإن موردخاي فانونو، الفني الإسرائيلي الذي كان يعمل في مفاعل ديمونا، قد كشف عقب هربه وقبل اعتقاله عن قدر كبير من المعلومات المؤكدة عن البرنامج العسكري الإسرائيلي، ومدى قدرتها النووية، والتي نوجزها في ما يلي[١٧]:

ـ تنتج إسرائيل في مفاعل ديمونا حوالى ٤٠ كغم بلوتونيوم سنوياً من النوع المستخدم في صناعة الأسلحة النووية.

ـ انهم يقومون بذلك منذ ١٠ إلى ٢٠ عاماً، وبحساب أن كل قنبلة تحتاج إلى ٤ كغم، فإن إسرائيل تكون قد أنتجت بلوتونيوم يكفي لتصنيع ما بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ قنبلة نووية.

ـ كذلك أنتجت إسرائيل حوالى ٢٢٠ كغم من «الليثيوم ـ ٦ ديوتريد» وتحتاج القنبلة الهيدروجينية إلى حوالى ٦ كغم من «الليثيوم ـ ٦ ديوتريد»، ومن ثم فإنه من المحتمل أن يكون لدى إسرائيل الآن ٣٥ قنبلة هيدروجينية.

ـ ومن المعروف أنه قبل إفشاء فانونو لهذه المعلومات، كان معظم الخبراء يتوقعون أن إسرائيل لديها من ٢٠ ـ ٢٥ قنبلة نووية.

---

(١٦) «How Israel Got the Bomb,» *Time* (12 April 1976).

(١٧) برنابي، **القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**، ص ٤٤.

ب ـ الاستراتيجية النووية الإسرائيلية[18]

ـ بنيت الاستراتيجية النووية الإسرائيلية بشكل يعبر عن حقيقة الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة العربية، وأخذت في اعتبارها أن جميع البلدان العربية تشكل جبهة واحدة مضادة لإسرائيل، وأن القدرات النووية التي تمتلكها أي من الدول الإسلامية غير العربية يمكن أن تضاف إلى القدرات العسكرية العربية، ومن ثم فهي تضعها في الحسبان، من هذا المنطلق فإنها تعتبر قوتها النووية هي الضامن الرئيسي للحفاظ على أمنها وبقائها إذا تهدد، ولذلك يعتقد أنه من الصعب أن تتخلى عن هذا الخيار في المستقبل القريب.

ـ وتتلخص السياسة النووية الإسرائيلية المعلنة وشبه الرسمية في: «أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي في المنطقة، وفي الوقت ذاته لن تكون الدولة الثانية، وفي هذا السياق فهي تمارس استراتيجية «الردع بالشك».

ـ أما الاستخدام الفعلي للقوة النووية الإسرائيلية فعلى رغم أنه يكتنفه العديد من المحاذير، إلا أن البقاء والأمن الإسرائيليين يظلان فوق كل اعتبار، ومن ثم فإن الاستراتيجية الإسرائيلية للاستخدام الفعلي لقدرتها النووية يمكن تصورها في ما يلي:

(١) استخدام القوة النووية كأداة للتأثير النفسي على الشعوب والقيادات العربية، ودفعها لعدم اتخاذ القرارات المضادة لإسرائيل.

(٢) استخدام القوة النووية في إدارة علاقاتها كأداة مساومة سياسية يمكنها من خلالها الحصول على احتياجاتها الأمنية، وذلك في مقابل تحجيم البرنامج النووي الإسرائيلي.

(٣) استخدام القوة النووية كأداة سياسية في مواجهة البلدان العربية لدفع الشعوب والقيادات العربية لليأس، ومن ثم فرض إرادتها السياسية لقبول الرؤية الإسرائيلية بالنسبة لمستقبل الأمن والسلام في المنطقة.

(٤) استخدام القوة النووية كأداة ردع نهائي في حالة تعرض بقاء إسرائيل للخطر (خيار شمشون).

ثانياً: القدرات النووية العسكرية العربية والإسلامية والتوازن النووي في الشرق الأوسط

لا تمتلك أي من البلدان العربية أي مستوى من نظم التسلح النووية، وإن كانت بعض منها تملك القدرة البشرية (علماء ـ فنيون)، والقدرة التكنولوجية على تصنيعها، غير أن الدول النووية الخمس الأساسية تقوم بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات

---

(١٨) محمد نبيل محمد فؤاد، «الاستراتيجية النووية الإسرائيلية،» (القاهرة، ١٩٩٧).

الدولية، وكذلك من خلال العمل غير المباشر (حظر ـ مساومة ـ تهديد)، على حظر تصنيع أو امتلاك الأسلحة النووية ومنع انتشارها، بالإضافة لمنع نقل تقنية تصنيعها، وكذلك منع بيع أجهزة ومعدات تصنيعها، ناهيك عن الحظر والمراقبة والمتابعة الدقيقة لدورات الوقود النووي حول العالم.

وتأتي منطقة الشرق الأوسط ودولها في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة نظراً لمصالحها الحيوية والأمنية فيها، ومن ذلك العمل الدؤوب على عدم إتاحة الفرصة لأي من البلدان العربية لامتلاك أسلحة نووية، وإذا كان ذلك مفهوماً في إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك، فإنه من غير المفهوم ما تقوم به من الكيل بمكيالين من خلال غضها الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى خلل في التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل.

وعلى رغم ذلك فقد بذلت بعض البلدان العربية جهوداً مضنية في سبيل حصولها على السلاح النووي، أو الحصول على مفاعلات نووية ذات قدرات متباينة، وكذلك كميات من اليورانيوم الطبيعي أو النشط، وإجراء تعاون مع دول نووية بعضها غربية (فرنسا)، وبعضها إسلامية (باكستان)، ومع دول أخرى كالاتحاد السوفياتي السابق والهند، كما أن الأمر وصل إلى حد بذل جهود مكثفة من أجل شراء قنبلة نووية جاهزة. وقد وصل البعض منها إلى مراحل متقدمة في نشاطه النووي العسكري مثل العراق، إلا أن ضربة الإجهاض التي وجهتها إسرائيل إلى مفاعل «أوزيراك»، بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية، قد أديا إلى التدمير الكامل للبنية النووية العراقية. إن هذا التفرد الإسرائيلي بالأسلحة النووية في الشرق الأوسط ليدعو إلى دراسة موقف القدرات العربية والإسلامية الرئيسية في هذا المجال، وذلك بغية التقييم الدقيق للتوازنات ومن ثم التحديات والتهديدات المستقبلية للبلدان العربية من المنظور النووي.

١ ـ النشاط النووي العربي

أ ـ إمكانيات مصر النووية

بدأ النشاط النووي المصري في أواخر الخمسينيات باتفاقية للتعاون النووي مع الاتحاد السوفياتي (السابق)، بهدف استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وهو الوقت نفسه تقريباً الذي بدأت فيه كل من الهند وإسرائيل نشاطهما الذري، وقد تم إنشاء «لجنة الطاقة الذرية» عام ١٩٥٥ لتكوين القاعدة النووية في مصر والتي أخذت في التطور، حتى سميت حالياً «هيئة الطاقة الذرية».

تم إيقاف البرنامج النووي لمصر أثناء معركة ١٩٦٧ وإيقاف المفاعل الذري في

أنشاص، وقد أعيد تشغيله عام ١٩٧١ لتستأنف مصر نشاطها النووي. في يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٠ وافق مجلس الوزراء على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفي ١٦/ ٢/ ١٩٨١ صدق مجلس الشعب على الاتفاقية. وفي ما يلي أبرز عناصر النشاط النووي لمصر:

ـ **القرار/ الإرادة السياسية**: يعتبر القرار السياسي هو حجر الزاوية بالنسبة لدخول مصر المجال النووي من عدمه. فهو نقطة البدء، وعلى رغم تأخر هذا القرار كثيراً إلا أنه من المعتقد أن مصر لم تفقد حماسها لدخول مجال المفاعلات النووية سواء من مرجعية الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهو الهدف الظاهر، أو من مرجعية تطوير سلاح نووي لتحقيق التوازن النووي مع إسرائيل. وعلى رغم العقبات والضغوط التي تعرض لها مشروع مصر النووي، الأمر الذي أدى إلى تأجيله عدة مرات ثم تجميده حالياً، إلا أنه من المعتقد أن القرار السياسي المصري لدخول هذا المجال بشقيه السلمي والعسكري أصبح ضرورة في ظل رفض إسرائيل المقترحات المصرية باعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة لرفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورفضها قبول التفتيش الدولي على مفاعلاتها. إن الإرادة السياسية المصرية كانت دائماً عبر التاريخ حاضرة، وبخاصة في ما يتعلق بالقرارات المصيرية، وهذا في اعتقادي أحد هذه القرارات.

ـ **بالنسبة للقوى البشرية**:

ـ تمتلك مصر قاعدة كبيرة مؤهلة من العلماء والفنيين (المهرة جداً) الذين اكتسبوا خبرة علمية وعملية عالية المستوى في مركز الأبحاث النووية في أنشاص في مجال الطاقة النووية حيث قدر عدد العاملين منهم في مركز الأبحاث في أنشاص وفي هيئة الطاقة الذرية بحوالى ٥٠٠ عام ١٩٨٨[١٩].

ـ يعمل العديد من علماء الذرة المصريين لكفاءتهم في المراكز الدولية الكبرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة للعمل مع بعض البلدان العربية في هذا المجال (المرحوم د. المشد الذي كان يعمل في العراق واغتاله الموساد في باريس).

ـ لذلك تشير الدراسات إلى أن مصر يمكن ألا تواجه أية صعوبات بفرض اتخاذها القرار السياسي، وذلك من منظور الموارد البشرية المؤهلة، وذلك بمجرد توفير الوسائل اللازمة لذلك (المفاعل المناسب ـ كمية البلوتونيوم اللازمة).

ـ **بالنسبة للمواد الخام اللازمة**[٢٠]:

ـ تقدر مصادر اليورانيوم الموجودة في مصر بحوالى ٥٠٠٠ طن، وتشير بعض

---

(١٩) برنابي، المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٣.

المصادر إلى أن مصر قامت بتطوير منجم صغير لليورانيوم كانت بدايته ٣٠ طن يورانيوم عام ١٩٨٥ ومن المعتقد أنه يمكن رفع طاقة هذا المنجم إلى حوالى ١٠٠ طن/ عام.

ـ يمكن لمصر الحصول على الوقود النووي اللازم لتشغيل أية مفاعلات في المستقبل القريب عن طريق هيئة الطاقة النووية الدولية ما دام ذلك خاضعاً لإشرافها، بيد أن السوق السوداء لليورانيوم يتوافر فيها أية كمية.

ـ مفاعلات مصر النووية البحثية:

ـ المفاعل النووي البحثي الأول (ET-RR1): تم إنشاؤه في عام ١٩٦١ بمساعدة الاتحاد السوفياتي (السابق) حيث تتنوع نشاطاته لتشمل البحوث النووية الأساسية، وكذلك تطبيقات النظائر المشعة في الطب والزراعة والصناعة. . ، وتدريب العلماء والفنيين، وكانت طاقته عند افتتاحه ٢ ميغاوات، وقد تم تطويره لترتفع قدرته إلى ٦,٤ ميغاوات، وهو مفاعل تجارب لإجراء تجارب التشعيع وإنتاج النظائر المشعة.

ـ المفاعل النووي البحثي الثاني (MPR): وقد تم افتتاحه في ٤/١/١٩٩٨ بمساعدة فنية من الأرجنتين، وقدرته ٢٢ ميغاوات، وهو مفاعل تجارب لإنتاج النظائر المشعة وبحوث واختبارات المواد، كما ينتج رقائق السيليكون المستخدمة في الصناعات الإلكترونية الأساسية، ويعتبر مدرسة متقدمة لتأهيل الكوادر الفنية في مجال تشغيل وصيانة المفاعلات النووية، كما يعد إضافة تكنولوجية جديدة يؤهل مصر للاعتماد على الذات في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ـ الموارد المالية: تشكل الأبحاث النووية وتوابعها وبخاصة في المجال العسكري أعباء اقتصادية كبيرة خاصة على الدول النامية مثل مصر، غير أن متطلبات الأمن القومي، خاصة في ما يتعلق بـ «بقاء الدولة» وفي ما يتعلق بالخلل الجسيم في التوازن الاستراتيجي العسكري في ظل احتكار الطرف الآخر للسلاح النووي، لا بد من أن تدفع مصر إلى ضرورة إعادة ترتيب أولوياتها لتصحيح هذا الخلل، لأنه لا فائدة من أي بنية اقتصادية متقدمة من دون حماية لها من التدمير، ولكي توفر هذه الحماية لا بد من توازن الردع بأشكاله المختلفة، ومن ثم فلن تكون الموارد المالية مبرراً لعدم دخول العصر النووي بشقيه السلمي والعسكري، التي يجب تدبيرها على حساب أي بنود أخرى.

ب ـ إمكانيات العراق النووية[٢١]

يرجع تاريخ البرنامج النووي العراقي إلى أوائل الستينيات، حيث بدأ عام

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٢ و١٣٢.

١٩٦٨ تشغيل مفاعل أبحاث سوفياتي صغير بقدرة ٥ ميغاوات، وفي عام ١٩٨٠ بدأ تشغيل مفاعل بحثي آخر صغير ليس له أهمية من الناحية العسكرية، وبنهاية عام ١٩٨١ بدأ تشغيل مفاعل الأبحاث «أوزيراك» بقدرة ٤٠ ميغاوات وهو فرنسي الصنع، ويشير ذلك إلى مخطط عراقي متكامل يمكن عند إضافة العمليات السرية التي قام بها لاستجلاب الوقود النووي التوصل لاستنتاج احتمالات توظيف ذلك لإنتاج أسلحة نووية، حيث قدر العلماء الإسرائيليون أنه بحساب قدرة خرج المفاعل ٤٠ ميغاوات، فإنه يمكنه إنتاج كمية من البلوتونيوم كافية نظرياً لتصنيع من ١ إلى ٢ قنبلة نووية في العام.

ومع استمرار وتصاعد الحرب الإيرانية ـ العراقية (حرب الخليج الأولى)، تم في ١٩٨٠/٩/٣٠ مهاجمة المفاعل العراقي بطائرات يعتقد أنها إيرانية لكنها لم تصب أي منشآت مهمة في المفاعل، ثم جاء القصف الإسرائيلي للمفاعل في حزيران/يونيو ١٩٨١ الذي أدى إلى خسائر بالغة بالمفاعل. وباستمرار تصاعد الحرب الإيرانية ـ العراقية سحبت فرنسا معظم فنييها لإبعادهم عن الخطر لكنهم لم يأخذوا معهم اليورانيوم المخصب الناتج من المفاعل والذي يمكن استخدامه لتصنيع القنابل الذرية، وفي تموز/يوليو ١٩٨٧ نشرت مجلة **ساوث** *(South)* أن العراق أنشأ مركزاً للأبحاث النووية العسكرية بشكل سري تحت الأرض، أما العنصر البشري فالعراق يملك قاعدة متطورة من العلماء والفنيين الذين تم إعدادهم في الخارج، بالإضافة للاستعانة ببعض الخبرات العربية (الدكتور المشد المصري الجنسية). ويعد النشاط النووي العراقي أحد الأسباب الرئيسية لحرب الخليج الثانية، التي تم خلالها تدمير البنية التحتية النووية للعراق تماماً، وفرض لجان تفتيش دائمة عليه، ومن ثم فقد عاد العراق نووياً إلى نقطة الصفر.

ج ـ إمكانيات ليبيا النووية[٢٢]

اهتمت ليبيا بمجال الطاقة النووية منذ أواخر الستينيات، واتخذت خطوات واضحة نحو دخول المجال النووي، وقد تخلت عن توجهاتها الدولية لشراء القنبلة النووية بعد أن اكتشفت أنه ليس هناك دولة نووية على استعداد لبيع هذه الأسلحة (الصين ـ باكستان)، ومن ثم فقد أجرت مباحثات وأبرمت العديد من الاتفاقيات للتعاون مع فرنسا وألمانيا والهند والأرجنتين والسويد والبرازيل، غير أن الضغوط الخارجية التي مارستها الولايات المتحدة أعاقت تنفيذها.

---

(٢٢) جوديث بيريرا، **السباق النووي بين العرب وإسرائيل: البحث عن طريق** (القاهرة: دار المستقبل العربي؛ لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٤.

واتجهت ليبيا إلى الاتحاد السوفياتي حيث تم الاتفاق عام ١٩٧٦ على إقامة مفاعلين أحدهما بحثي في تاجوراء تم إنشاؤه ويعمل في مجال النظائر المشعة منذ عام ١٩٨١، والثاني لإنتاج الكهرباء بطاقة ٤٤٠ ميغاوات (لم ينفذ بعد). وتقدر الولايات المتحدة أن هذا المفاعل يستطيع في حالة إنشائه إنتاج كمية من البلوتونيوم تكفي لصناعة ٢٠ قنبلة سنوياً وهو رقم مبالغ فيه جداً لضعف الإمكانيات التقنية والخبراء في هذا المجال، كما تم إنشاء مفاعل بحثي آخر صغير عام ١٩٨٦ في منطقة سبها يحتمل أن يكون لصالح تخزين اليورانيوم.

من جانب آخر حصلت ليبيا على تسهيلات ومواد نووية من مصادر مختلفة، كما يتوفر لها عدد متزايد من العلماء والفنيين الليبيين والأجانب، وليبيا ليست مصنفة ضمن الدول القادرة على صنع أسلحة نووية.

د ـ الإمكانيات النووية الجزائرية[٢٣]

حاولت الجزائر دخول المجال النووي من خلال التعاون مع عدد من الدول مثل ألمانيا والأرجنتين وكوريا الشمالية وباكستان، وقد قامت فعلاً بإنشاء مفاعلين بحثيين: الأول صغير بقدرة ١,٥ ميغاوات، والثاني بقدرة ٤٠ ميغاوات وتستخدم هذه المفاعلات في المجالات السلمية أساساً، على رغم أنها قد صنفت ضمن الدول القادرة على صنع أسلحة نووية، إلا أن عدم الاستقرار الداخلي والأوضاع الاقتصادية، بالإضافة لعدم توافر كوادر علمية متخصصة، يحول دون تطوير البرنامج النووي الجزائري.

هـ ـ الإمكانيات النووية السعودية[٢٤]

لا تمتلك السعودية أية قدرات أو نشاطات نووية مؤثرة، ويتبع هذا النشاط وزارة البترول، وقع أول اتفاق للتعاون النووي عام ١٩٧٦ مع فرنسا، كما وقد وقع عقد لإنشاء مفاعل نووي صغير تبلغ قدرته ٥ ميغاوات تقيمه فرنسا،كما أن هناك دراسات في مجال إقامة محطات لتحلية المياه باستخدام الطاقة النووية، كما تشير الدراسات إلى توفر خام اليورانيوم بكميات كبيرة في الأراضي السعودية. وقد جرت أبحاث لاستخلاص هذا الخام تحت إشراف الأمم المتحدة، وللسعودية علاقات وثيقة مع باكستان، إلا أن ذلك لا يرقى إلى المجال النووي العسكري.

---

(٢٣) محمد نبيل محمد فؤاد، «الإمكانيات النووية العربية والإسلامية،» (القاهرة، ١٩٩٨).

(٢٤) المصدر نفسه.

و ـ الإمكانيات النووية السورية(٢٥)

تعتبر سوريا من الدول غير المتقدمة نووياً، ولديها عدد صغير من العلماء والفنيين لا يكفي لبدء برنامج نووي متطور، ويوجد لديها مفاعلان نوويان صغيران، أحدهما بقدرة ٣٠ ميغاوات من الصين، والثاني بقدرة ٣ ميغاوات من الأرجنتين للأغراض السلمية (تم تأجيل تسليمه إلى ما بعد عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل بناء على ضغوط الولايات المتحدة وإسرائيل)، كما يوجد لديها بعض الخامات التي تحتوي على نسبة من اليورانيوم كالفوسفات حيث يوجد احتياطي كبير منه في سوريا، وقد وقعت سوريا على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٩.

٢ ـ النشاط النووي الإسلامي

كان أول من استعمل تعبير «القنبلة النووية الإسلامية» هو ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان الأسبق عام ١٩٧٢ حين أشرف مباشرة على لجنة الطاقة الذرية في بداية البرنامج النووي العسكري، وقد استعمل هذا التعبير لأغراض سياسية واقتصادية، وقد عارض ضياء الحق من بعده استخدام هذا التعبير، واعتبره تعبيراً غير موفق(٢٦) وإن كان انتشر بعد ذلك.

أ ـ الإمكانيات النووية الإيرانية(٢٧)

تسعى إيران منذ حكم الشاه إلى تطوير قدراتها النووية، وقد أعطت القيادة السياسية الإيرانية منذ انتهاء حرب الخليج الأولى اهتماماً كبيراً لدفع وتطوير برنامجها النووي الذي ما زال في مرحلة النمو، ومن ثم فقد حاولت الحصول على رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، حيث تشير المصادر الغربية إلى انها حصلت فعلاً على عدد منها، والتي يعتقد أنها تكتيكية وليست استراتيجية.

ويشمل البرنامج النووي الإيراني العديد من المنشآت والمفاعلات النووية بطاقات متدرجة (٥ و١٠ و٢٧ ميغاوات)، كما أنه جارٍ الاتفاق مع روسيا الاتحادية لاستكمال بناء مفاعل بقدرة ٣٠ ميغاوات ولكنها تتعرض لضغوط شديدة من الولايات المتحدة لعدم إكماله، كما أنه جار الاتفاق مع الصين (التي تتعرض لضغوطٍ هي الأخرى) لإقامة مفاعلين نوويين كل بقدرة ٣٠٠ ميغاوات، كما تسعى لتعاون نووي مع باكستان ومع الهند أيضاً، وكانت قد بدأت منذ عام ١٩٧٤ بإنشاء محطة لإنتاج

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) فوزي حماد، «كيف لحقت باكستان نووياً بالهند،» **الوطن** (عُمان)، ١٢/٦/١٩٩٨.

(٢٧) فؤاد، المصدر نفسه.

الكهرباء بقدرة ١٠٠٠ ـ ١٣٠٠ ميغاوات من خلال مفاعلين نوويين تقيمهما ألمانيا، وقد جرى تدمير الجزء الأكبر من منشآتها خلال حرب الخليج الأولى بواسطة العراق. هذا وتشير التقديرات إلى أن إيران يمكنها عمل أول قنبلة نووية في غضون ١٠ سنوات إذا استمرت في تطوير برنامجها النووي من دون عوائق أو حظر.

ب ـ الإمكانيات النووية الباكستانية[٢٨]

بدأت باكستان نشاطها النووي عام ١٩٦٥ بتعيين ذو الفقار علي بوتو رئيساً للجنة الطاقة الذرية، وقد تعاونت في ذلك مع كندا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا والصين حيث تم إقامة أول مركز بحثي أمريكي عام ١٩٦٥ يشمل مفاعلين نوويين بقدرة ١٦,٥ ميغاوات، ثم مفاعل كندي عام ١٩٧٠ بقدرة ١٢٥ ميغاوات، ثم محطة توليد كهرباء نووية بتكنولوجيا فرنسية، ثم مفاعل فرنسي قادر على إنتاج اليورانيوم عام ١٩٧٥، ثم مفاعل «كاهوتا» (١٢٠ ميغاوات) عام ١٩٧٦ وهو وحده يكفي لإنتاج قنبلة نووية عيارية (٢٠ كيلوطن كل عام)، ثم مفاعل أبحاث صيني قدرته ٥٠ ميغاوات. كما تملك باكستان كمية ضخمة من الوقود النووي، ومن ثم فإن لها قدرة على إنتاج ١٠ قنابل عيارية (٢٠ كيلوطن)، وقد شاركت كل من ليبيا والسعودية في تمويل المشروع الباكستاني من دون أي استفادة تكنولوجية في مقابل ذلك.

بقيام الهند بتفجيرها النووي الأول في أيار/مايو ١٩٧٤ والذي أعلنت أنه لأغراض سلمية واقتصادية، وجه رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو دعوة إلى العلماء والمهندسين الباكستانيين للعودة إلى ديارهم والمشاركة في برامجها النووية، وقد استجاب د. عبد القادر خان للدعوة وعاد عام ١٩٧٥ وقاد بناء مفاعل كاهوتا. وفي عام ١٩٨٤ بدأ إنتاج اليورانيوم عالي الإغناء والعمل الجدي في صمت معتمداً على الذات بدرجة كبيرة. وفي عام ١٩٨٧ قامت بإجراء تفجير نووي بارد، وقامت في الوقت نفسه بتصعيد مبادرتها السلمية، واستمرت في صمت في تطوير قدراتها النووية العسكرية حيث قدرت مصادر غربية عام ١٩٩١ رصيدها من المواد النووية بإنتاج ١٠ قنابل ذرية. وبقيام الهند في ١١ و٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ بإجراء تفجيراتها النووية، كثفت باكستان جهودها الدولية وطالبت بمظلة نووية من دون أي استجابة من المجتمع الدولي. ويبدو أنه مخطط باكستاني لكسب التأييد الدولي خلال خمسة عشر يوماً أعقبها قيامها بتفجيراتها الذرية الستة في ٢٨ و٣٠ أيار/مايو، والتي هزت العالم بأكثر مما هزته التفجيرات، وعلى وجه الخصوص الشارعين العربي والإسلامي بشكل

---

(٢٨) المصدر نفسه.

لم يسبق له مثيل، وبذلك أصبحت باكستان قوة نووية يقدر ما تملكه في تموز/يوليو ١٩٩٨ بـ ١٥ ـ ٢٠ قنبلة نووية ذات أعيرة مختلفة (٥ ـ ٤٠ كيلوطن).

٣ ـ خلاصة الموقف والتوازن النووي في الشرق الأوسط[٢٩]

لا تملك معظم البلدان العربية مقومات البرامج النووية الهادفة التي تمكنها من اللحاق بإسرائيل، كما أنها تفتقد الإرادة السياسية لذلك، وإن كان بعضها وفي مقدمتها مصر تملك الكوادر والأدوات والمواد الخام اللازمة لذلك، كما يملك البعض الآخر الإمكانيات المادية لدعم هذا المشروع، يضاف إلى ذلك أن الأسلحة النووية لا يمكن الحصول عليها بالشراء كما أنه لا يوجد ما يسمى بالقنبلة الإسلامية، لكل ذلك فإن التوازن العسكري النووي في الشرق الأوسط محسوم لصالح إسرائيل بما لا يقل عن عقد قادم، حيث يتوقف ذلك بناءً على باقي أطراف المعادلة في المنطقة.

ثالثاً: الأمن القومي وأولوياته من المنظور النووي

١ ـ ماهية الأمن القومي العربي ومتطلباته وتحدياته

أ ـ ماهية الأمن القومي العربي

إن العروبة ليست مذهباً سياسياً أو اجتماعياً مثل الأيديولوجيات المعاصرة كالليبرالية، والماركسية، بل هي في الأساس شعور وانتماء ووجدان وهوية. هي إدراك بالذات نشأ وتطور عبر مئات السنين، وشارك في صنعه العديد من العوامل المادية والمعنوية. وعبر هذا التطور التاريخي اصطدم هذا الإدراك بإدراكات أخرى سابقة عليه أو لاحقة، تفاعل مع بعض معطياتها وتعايش معها، وتصادم مع بعضها الآخر[٣٠]، الأمر الذي أدى إلى بروز تحديات وتهديدات متعددة التوجهات والمستويات، وهو ما دفع وحدات النظام العربي إلى البحث عن إطار جماعي يحميه وهو «الأمن العربي»، ومن ثم فإنه لا يمكن دراسة مفهوم الأمن القومي العربي في عزلة عن سياقه المجتمعي الداخلي داخل وحدات النظام العربي، وبين وحداته كذلك، وأيضاً في إطاره الإقليمي والدولي.

من هذا المنطلق فإن الأمن القومي العربي يعني نوعاً من ترابط التوجهات

---

(٢٩) جابر، **إسرائيل والأسلحة النووية: الخيارات الراهنة والاستراتيجيات المستقبلية**، ص ١٧٤.

(٣٠) علي الدين هلال، «العروبة في عالم متغير،» محاضرة بمعهد البحوث والدراسات العربية، **الأهرام الاقتصادي** (ملحق العدد) (١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٨.

القومية الشاملة (سياسية ـ اقتصادية ـ حضارية ـ عسكرية) المتكاملة والمتسعة لجميع البلدان العربية، الأمر الذي يحقق مظلة قومية توفر الرخاء والتقدم. وبمعنى آخر هو أمن لنظام مبني على عناصر قومية مشتركة مثل: اللغة والتقاليد والحضارة والتاريخ والدين، ومن ثم فإن جميع دوله عربية بالإضافة لوحدة الإقليم الجغرافي والمصالح المشتركة والمستقبل المشترك.

أما الأمن الإقليمي، فيعني نوعاً من التحالف بين دول الإقليم العربية وغير العربية (دول الجوار الجغرافي) لتنظيم الترتيبات الأمنية بين وحدات الإقليم لمواجهة أي تهديدات من داخل الإقليم أو من خارجه، ولا يعني ذلك أن الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي يشكلان مستويين مختلفين يتبع فيهما الأمن العربي للأمن الإقليمي، ولكنهما يعبران عن مستوى واحد يمكن لهما أن يعملا في تكافؤ وتعاون وتكامل كذلك، غير أنه يجدر على البلدان العربية أن تقدم الأمن القومي العربي على الأمن الإقليمي، وأن تستبعد الإقليمي جزئياً أو كلياً عند تعارضه مع الأمن القومي العربي[٣١].

ب ـ متطلبات الأمن القومي العربي[٣٢]

إن متطلبات الأمن القومي العربي تشكل منظومة متكاملة، بعضها يقع في البيئة الداخلية لكل دولة، وبعضها في محيطها العربي وعلاقاته العربية، والبعض الآخر وهو خارج المنطقة والمجموعة العربية كالأوضاع الإقليمية والدولية وما يطرأ عليها من تغييرات في إطار الفترة الانتقالية للنظام العالمي الجديد.

وفي ضوء هذه الأوضاع الراهنة الصعبة، قد يكون من الصعب التوصل لتوافق أمني عربي لعدم توافر العناصر الأساسية لمفهوم الأمن القومي العربي، حيث لا يوجد إدراك ومن ثم لا يوجد اتفاق على الغايات والأهداف والمصالح العربية المطلوب حمايتها، سواء في بعدها القومي أو حتى القطري وأولويات تنفيذها، وكذلك لا يوجد اتفاق على العدائيات التي تهدد الأمن القومي العربي وترتيب أولوياتها بعد إضافة بعد جديد غير مسبوق، وهو التهديدات العربية ـ العربية.

كما أن هناك نقطة جوهرية أخرى تفرض نفسها في هذا السياق وهي التوجهات الاقتصادية للنظام الدولي، وهو ما يثير تساؤلاً: من يسبق من، أو من

(٣١) محمد نبيل محمد فؤاد، «الفكر العسكري المصري المعاصر،» (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة)، ص ٣٥٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

يتقدم على من؟ هل يتقدم الاقتصاد على عناصر الأمن القومي الأخرى وبخاصة العسكرية والأمنية أم العكس؟ أم أنهما مترادفان يجب أن يسيرا في اتجاه واحد؟

والإجابة عن تلك التساؤلات تشير إلى أن مستقبل العرب يلزمه استراتيجية شاملة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية أيضاً، حتى يمكن المحافظة على الأمن القومي العربي بعيداً عن سياسات الاختراق والهيمنة واستنزاف الطاقات العربية.

إن الأمن القومي هو مفهوم شامل، ولذلك يجب أن يوضع في مكانة متقدمة في سلم أولويات الفكر الاستراتيجي العربي، لا أن يتوارى خلف القوة الاقتصادية التي تحتاج إلى حماية الأمن القومي العربي لها، ومن ثم فإن ذلك يحتاج منا إلى رؤية شاملة مستقبلية لمتطلباته.

من هذا المنطلق تبرز متطلبات الأمن القومي العربي واضحة المعالم، أوجز محاورها الرئيسية في ما يلي:

ضرورة تحديد أهداف وسياسات قومية شاملة تحقق الاستقرار والرخاء والأمن لجميع البلدان العربية، والاتفاق عليها وتقديمها على الأهداف القطرية ما دامت تحقق الحد الأدنى لها، وأن تعتبر تلك السياسات من الثوابت غير القابلة للتغيير، باعتبارها الخطاب العربي في ما يتعلق بالأمن القومي، ثم يلي ذلك تخطيط الاستراتيجيات العربية اللازمة لتحقيق تلك السياسات، وذلك في إطار من التكامل والتواؤم، على أن يتوفر الإجماع الاستراتيجي العربي على كل ذلك، فهو الشرط الجوهري حتى لا يفقد محتواه. تلك هي الأساسيات التي من دونها لا يمكن تحقيق الأمن القومي العربي ومتطلباته المستقبلية (السياسية - الاقتصادية - العسكرية - الثقافية) والتي سنتناول الشق العسكري منها باعتباره موضوع الدراسة.

ج - التحديات العسكرية للأمن القومي العربي[٣٣]

يتعرض الأمن القومي العربي لتحديات وتهديدات متعددة خارجية: الدولية منها أو الإقليمية أو العربية، وكذلك تحديات وتهديدات أخرى داخلية: الاقتصادي منها والاجتماعي. وعلى رغم أن التحديات العسكرية والأمنية كثيرة ومتعددة المستويات والاتجاهات، إلا أنه في سياق هذه الدراسة سيتم تناول التهديدات من المنظور النووي بشكل خاص، وهي:

- الفجوة التكنولوجية التي تزداد اتساعاً بين العرب وإسرائيل بشكل عام، وفي المجال النووي بشكل خاص.

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

ـ الخلل في التوازن العسكري النووي الكمي والنوعي لصالح إسرائيل وبخاصة بعد تدمير البنية التحتية النووية للعراق.

ـ القيود وعمليات عرقلة حصول بعض البلدان العربية على التكنولوجيا النووية، أو المزدوجة الاستخدام، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر، الذي تمارسه الولايات المتحدة وإسرائيل وبخاصة على الدول المصدرة للتكنولوجيا والمعدات والمواد النووية.

ـ استمرار اتباع إسرائيل لاستراتيجية «الردع بالشك» في المجال النووي من خلال تسريب المعلومات بين الحين والآخر مع استمرار التزامها بعدم الإعلان الرسمي.

ـ التهديد الإسرائيلي المعلن باستعدادها لإجهاض أي برنامج نووي عربي في إطار العمل الوقائي (مثل تدمير مفاعل أوزيراك العراقي).

ـ استعداد إسرائيل لتوجيه ضربات نووية ضد الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية العربية (وبخاصة دول الطوق) في حالة حدوث انهيار في قواتها التقليدية وتهديد حدودها أو تعرض كيان الدولة للخطر، أو تعرضها لضربات الأسلحة فوق التقليدية (خيار شمشون).

ـ التطور الكبير والفجوة العميقة بين إسرائيل والعرب في مجال نظم التسلح الاستراتيجية ذات الصلة بالمجال النووي وهي: الصواريخ البالستية أرض/أرض ـ الأقمار الصناعية للاستخدام العسكري ـ الطائرات القادرة على حمل أسلحة نووية ـ الغواصات القادرة على إطلاق صواريخ بالستية من تحت السطح.

ـ ما يشكله تفرد إسرائيل بالصواريخ المضادة للصواريخ في المنطقة، ومن ثم قدرتها على شل قدرات الردع العربية.

ـ ما يمكن أن يشكله البرنامج النووي العسكري الإيراني في المستقبل، في غياب برنامج نووي عربي واضح المعالم.

ـ انعكاس حالة التفكك العربي على سياسة التعاون في مجالات التصنيع الحربي بصفة عامة، وفي المجال النووي بصفة خاصة، ومن ثم ضعف الأنشطة النووية التي تحاول كل دولة القيام بها منفردة لضخامة الاستثمارات المطلوبة لها، ولعدم مراعاة التكامل بينها.

ـ التهديدات العسكرية النووية التي يمكن أن يشكلها:

١ ـ الوجود البحري الأجنبي المكثف في البحرين المتوسط والأحمر، والخليج

كذلك، وما يمكن أن يشكله من ردع وتهديد.

٢ ـ ما يمكن أن يشكله حلف شمال الأطلسي من تهديدات بعد أن قام بتعديل نطاق عمله ليشمل المنطقة العربية، وذلك في حالة تعارض كل أو بعض البلدان العربية مع مصالح وتوجهات الحلف.

٣ ـ التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تقدمها تركيا لحلف الأطلسي باعتبارها عضواً فيه.

ـ التوجهات غير العادلة للنظام الدولي (الولايات المتحدة) من خلال الكيل بمكيالين بعرقلتها أي نمو للأنشطة النووية العربية والضغط عليها لتوقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، والتغاضي في الوقت نفسه عن إسرائيل، بل بتوفير الحماية لها من الإدانة في المنظمة الدولية من خلال استخدام الفيتو.

ـ على رغم إمكانية قيام تركيا بتطوير برنامج نووي عسكري، إلا أنها ما زالت تفضل الاستمرار في الاعتماد على المظلة النووية لحلف الأطلسي، ومن ثم فيمكن أن ينشأ تهديد نووي تركي في المستقبل في حالة تخليها عن مظلة الناتو، والاعتماد على قدراتها الذاتية.

٢ ـ المؤسسات العربية الحالية ذات الصلة بالبعد النووي(٣٤)

على رغم محدودية مجالات التعاون وجهات التنسيق والبحوث على مستوى البلدان العربية إلا أن البعد النووي كأحد المجالات العلمية العصرية لم يغب عن ذهن القائمين على تخطيط السياسات العربية، وقد كانت جامعة الدول العربية أولى المؤسسات التي أقرت في مجلس الملوك والرؤساء العرب في دورته الثانية بالإسكندرية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) إنشاء المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ليكون جهة التنسيق والتفاعل بين الإمكانيات العربية المتاحة في هذا المجال لدخول المنطقة العربية إلى العصر النووي، وعلى جانب آخر هناك مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة للدول العربية.

وإلى جانب ذلك هناك بعض القنوات غير الرسمية بين الجهات البحثية والجامعات العربية لتبادل الخبرات والمعلومات المحدودة في المجال النووي. وفي ما يلي نلقي الضوء على المؤسسات العربية البارزة في هذا المجال.

---

(٣٤) فؤاد، «الإمكانيات النووية العربية والإسلامية».

أ ـ المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية

(١) أنشئ هذا المجلس بقرار من الملوك والرؤساء العرب في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، وقد اتخذ المجلس العربي المشترك في دورة اجتماعه عدة قرارات حث فيها الدول العربية على وضع اتفاقية للتعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية موضع التنفيذ. كما قرر تشكيل لجنة علمية مؤقتة تضم رؤساء ومديري المؤسسات والهيئات القومية المشتغلة بالطاقة النووية في البلدان العربية لوضع مشروع لبرنامج علمي للمجلس يسمح بفتح التعاون في المجال النووي بين البلدان العربية.

(٢) وفي إطار اتفاقية التعاون العربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الموقعة بين دول الجامعة العربية حددت هذه الاتفاقية مهام ووظائف المجلس العلمي العربي المشترك، بهدف المساهمة في تنمية المجتمع العربي باستخدام البحوث والصناعات والعلوم الذرية ومسايرة التقدم العلمي في ميدان الطاقة الذرية، كما حددت الاتفاقية أسلوب عمل المجلس ليشمل المجالات التالية:

(أ) **الأبحاث النووية**: تضافر الجهود العربية لتشجيع وإجراء البحوث النووية وتبادل الخبرات بين دول الجامعة في هذا المجال لاستنباط البيانات والمعلومات واكتساب الخبرات اللازمة في الصناعات النووية.

(ب) **توفير الفنيين والخبراء وتدريبهم**: المجلس مسؤول عن إعداد برنامج التدريب في الفروع العلمية المتصلة بالطاقة الذرية والعمل على تبادل الخبراء والفنيين في الطاقة الذرية بين الدول الأعضاء في المجلس إلى جانب إنشاء المعاهد اللازمة للتدريب.

(ج) **توفير المعلومات**: يقوم المجلس بالإعلام والتوثيق والنشر العلمي للبحوث الذرية ويضع نظاماً لتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط النووي بين الدول الأعضاء.

(د) **استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية**: يعمل المجلس على اكتشاف الخامات الذرية واستخراجها وإنتاج الوقود الذري بما يكفي لتشغيل المنشآت الذرية في الدول الأعضاء، وتوفير رصيد دائم من المواد الذرية يكفي لضمان استمرار العمل في مجالات الطاقة الذرية، كما يقوم المجلس بوضع سياسات استخدام الطاقة الذرية في النواحي السلمية (الزراعة ـ الصناعة ـ الطب ـ توليد الطاقة) إلى جانب إقامة المشروعات التي تهدف إلى الاستفادة من مجالات الطاقة الذرية بصفة منفردة أو بالاشتراك مع الدول الأعضاء.

(هـ) **نظام وقواعد الوقاية من الأخطار الذرية**: يقوم المجلس بنشر ووضع

القواعد التي تكفل الوقاية من أخطار الإشعاع النووي بالنسبة للعاملين فيها وللآخرين.

(و) **العلاقة مع المنظمات والهيئات والدول الأخرى غير الأعضاء**: يقوم المجلس بإجراء التصرفات القانونية الخاصة بالعلاقات الخارجية لإبرام العقود أو الاشتراك في المشروعات أو تنسيق المطالب الخاصة بالنشاط النووي مع الدول الأخرى غير الأعضاء أو المنظمات الدولية الأخرى المختصة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

- هذا ويحق لكل دولة من دول الجامعة العربية أن تكون عضواً في المجلس، كما تمثل فيه الأمانة العامة للجامعة. . . وتتبع المجلس إدارات علمية وفنية وقانونية ومالية. وتدير أعمال المجلس لجنة تتكون من ممثل واحد من كل دولة عضو فيه ويكون للجنة رئيس ونائب ويتناوب الأعضاء هذين المنصبين. كما تشكل لجنة إدارة المجلس لجنة علمية وفنية من المختصين في العملية النووية لإبداء الرأي الفني في كافة الموضوعات التي تطرح للبحث أو التنفيذ.

- يتمتع المجلس بكافة المزايا والحصانات المقررة لجامعة الدول العربية وهيئاتها ولا تخضع معاملاته المالية لقيود النظام المالي في الدول الأعضاء.

أثر المجلس في التعاون بين الدول العربية في المجال النووي:

- تتكلف الأبحاث والصناعات النووية وتجاربها نفقات باهظة غالباً ما تؤدي إلى نتائج لا تتناسب مع الأموال والجهود التي تبذل من أجلها خصوصاً في مراحلها الأولى، لأنها غالباً ما تقابل مشاكل معقدة يكون التعاون العربي أقدر على حلها من العمل الفردي، وبخاصة أنها تحتاج إلى قدرات بشرية وفنية وعلمية ومادية تعجز عن توفيرها دولة عربية بمفردها، الأمر الذي يدعو إلى التعاون بين البلدان العربية وتكتيل جهودها وتنظيمها من أجل تنمية الأبحاث والصناعات النووية على الصعيد العربي.

- توفر اتفاقية التعاون العربي لاستخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية للدول العربية ومن خلال المجلس نظاماً يساهم في تنمية المجتمع العربي في المجال النووي، كما توفر لهذه الدولة جهازاً قادراً على التخطيط لبرامج مشتركة يراعى فيها تفاوت القدرات والإمكانيات بين دول المجلس وتعمل على تكامل تلك الإمكانيات. كما يحقق انضمام البلدان العربية لهذا المجلس مركزاً قوياً في مجال التعاون الدولي لاستخدام الطاقة الذرية، كما يوفر لها جهازاً للتفتيش والرقابة يمكنه تطبيق كل القواعد المعمول بها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ب ـ مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة للدول العربية

(١) أنشئ هذا المركز في مصر بناءً على طلب تقدمت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاقية التي عقدت بينها وبين جامعة الدول العربية، وتمت الموافقة عليه في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ على أن يكون مقره القاهرة.

(٢) تتبلور أهداف ووظائف هذا المركز في القيام بتدريب الاختصاصيين على تطبيقات النظائر المشعة وإجراء البحوث الخاصة باستخداماتها، وتشجيع تطويرها وهو ما يتماشى مع أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الوقت نفسه الذي يعنى فيه بحاجة الدول الأعضاء من النظائر المشعة المستخدمة في المجالات السلمية.

(٣) يقوم المركز بنشاطه طبقاً لبرنامج محدد يخططه لتحقيق الأهداف التي خولتها له الاتفاقية. وفي سبيل ذلك يعطي منحاً دراسية ويطبق القواعد الخاصة بالوقاية الصحية والأمان النووي، ويعد هذا المركز أحد المنظمات الإقليمية التي أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعاونها على تحقيق أهدافها والعمل على تطوير وتنمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣ ـ إمكانيات بناء قوة نووية عربية

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن إسرائيل تتفوق على العرب تفوقاً مطلقاً في المجال النووي، وأن هذا التفوق يعد تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي، الأمر الذي يفرض على العرب بحث آفاق مواجهته، نظراً لما يحمله في طياته من مخاطر كثيرة. إن ذلك لن يتحقق إلا بتوافر الإرادة السياسية، ثم بالتخطيط العلمي الهادئ من خلال خطط مرحلية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التوازن النووي في المنطقة، وذلك في إطار مجموعة من الوسائل والإجراءات، ثم مجموعة أخرى من الوسائل والإجراءات الأكثر خصوصية نظراً للحساسية الشديدة والسرية البالغة الواجب فرضها على أي تحرك عربي في هذا الاتجاه.

أ ـ ثوابت وركائز التعاون العربي في المجال العسكري (تقليدي ـ نووي)

(١) ضرورة التفهم والإجماع الاستراتيجي العربي على أن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ، وأنه يعد مطلباً قومياً حتمياً وملحاً من أجل حماية المصالح المشتركة لشعوب الأمة العربية في مواجهة المعطيات والتحديات الدولية والإقليمية.

(٢) إن التكامل الاستراتيجي للقدرات الشاملة للبلدان العربية وبخاصة القدرات العسكرية بشكل عام، والنووية بشكل خاص، أصبح ضرورة لا بد منها لتحقيق

الأمن القومي العربي. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال اتفاق البلدان العربية على «استراتيجية التعويض المتبادل» والتي تعني تبادل المنفعة، ويلزم لذلك توفر الإرادة السياسية العربية المتفهمة لكل المعطيات القومية والمتغيرات الجديدة، ومن ثم المواءمة بين القطرية والقومية، من دون تصادم بينهما قد يؤثر في المعطيات القومية ومن ثم الأمن القومي العربي.

(٣) على رغم توجه المنطقة نحو السلام الشامل مع إسرائيل، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء الصراع، بل استمراره في صور أخرى (حضاري ـ اقتصادي)، ومن ثم فلا مجال للاسترخاء العسكري تحت أي دعاوى، من منظور أن أي تقدم أو رفاهية عربية لا بد لها من قوة تحميها. لذلك قد يكون من الضروري على العرب إعادة تقويم الموقف الاستراتيجي حتى يمكنهم في هذا السياق بناء التوازن الاستراتيجي والعسكري، ومن ثم الاتفاق على «الاستراتيجية العسكرية العربية» لمواجهة التهديدات المستقبلية.

(٤) إن التجمعات الإقليمية العربية (مجلس التعاون الخليجي ـ الاتحاد المغربي) لا تشكل قدراتها الشاملة تكاملاً متوازناً، وبخاصة في المجال العسكري، ومن ثم فإن البديل المنطقي الأصيل والمكمل هو النظام العربي ومؤسسته المتمثلة في الجامعة العربية وتنظيماتها، وبخاصة العسكري منها وهو اتفاقية الدفاع المشترك.

(٥) ضرورة التوصل لرؤية عربية مشتركة في ما يتعلق بموضوع ضبط التسلح في المنطقة وتناوله بحذر شديد، حتى لا يحقق ميزة استراتيجية لأي من الدول غير العربية في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول العربية، وألا يكون جوهر التوازن وضبط التسلح في المنطقة على أساس توازن دولة بعينها مع مجموع ما تملكه كل أو بعض البلدان العربية، بحيث يجب أن يكون التوازن متعدد الأطراف وفي الإطار الثنائي.

(٦) ولتفادي أي معوقات أو قيود في مجال الحصول على نظم التسليح المتقدمة بالأعداد المطلوبة، يجب الاتفاق على سياسة عربية موحدة في مجالي الإنتاج الحربي (تقليدي ـ نووي) على أن يخطط لها استراتيجية تنفيذية تحقق تكامل مقومات تلك الصناعة (العنصر البشري المؤهل ـ الموارد التمويلية)، مع مراعاة التوازن في توزيع وانتشار الوحدات الإنتاجية على البلدان العربية، أو أن تتبع الهيئة/المؤسسة المنوط بها ذلك للجامعة العربية حتى تخرج من هيمنة دولة بعينها.

(٧) امتلاك العديد من البلدان العربية الإمكانيات والقدرات اللازمة للدخول في المجال النووي وبخاصة ما يتعلق بالكوادر العلمية والبحوث وأيضاً التمويل المادي، وتكامل تلك الإمكانيات من خلال استراتيجية للتعاون النووي العربي هو المدخل

الصحيح لدخول هذا المجال واللحاق بباقي الأطراف الدولية التي سبقتنا فيه.

(٨) امتلاك عدد من البلدان العربية لقدرات تصنيع أو تطوير الأسلحة الاستراتيجية وفوق التقليدية التي تشمل الصواريخ أرض/أرض والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية.

(٩) وفي السياق نفسه يجب التعاون وتنسيق القدرات العربية لتطوير أسلحة ردع متطورة يمكنها أن تشكل عوامل توازن واستقرار في المنطقة وذلك في المجالات التالية:

- ضرورة تطوير رادع استراتيجي نووي وذلك في حالة الإصرار تحت أي دعاوى على استمرار تملك إحدى دول المنطقة للقدرات النووية، لما يشكله ذلك من انكشاف وتهديد مستمر للأمن القومي العربي.

- أيضاً ضرورة مسايرة العصر بدخول عصر الفضاء بالإمكانيات الذاتية سواء بالنسبة للأقمار الصناعية، أو وسائل إطلاقها سواء كان ذلك للاستخدامات المدنية أو العسكرية.

ب ـ وسائل وآليات التعاون العربي في المجال النووي[٣٥]

يعد دخول المجال النووي ببعديه السلمي والعسكري أمراً يتطلب العديد من العوامل والإمكانيات التي يصعب أن تتوفر جميعها لدولة ما، إلا تلك الدول العظمى والكبرى التي تملك الإمكانيات المادية والبشرية فضلاً عن التكنولوجيا الخاصة بالتصنيع النووي، وكذلك الدول التي تمتلك بعض تلك الإمكانيات والتي يمكنها توفير الباقي عن طريق اللجوء إلى الطرق المشروعة وغير المشروعة في الحصول على ما ينقصها من معدات أو تكنولوجيا أو مواد خام غير متاحة لها.

وفي منطقتنا العربية تتوفر كافة المتطلبات التي تمكن دول المنطقة من دخول المجال النووي شرط التعاون والتكامل، نظراً لعدم تيسر ذلك للدولة الواحدة، وهو أمر يجب أن يقوم على وجود استراتيجية سرية وغير معلنة، (منسقة ـ رغبة صادقة ـ أي إرادة سياسية عربية موحدة لدخول هذا المجال).

إن ذلك لا يعني استحالة قيام دولة عربية منفردة بتطوير نشاطها النووي في المجال العسكري، فهناك عدد من البلدان العربية يملك الإمكانيات، وإن كان ينقصها الإرادة السياسية أو التمويل، والمثال العربي على ذلك العراق الذي كان قاب قوسين أو

(٣٥) المصدر نفسه.

أدنى من إنتاج أول قنبلة نووية عربية، وعلى مستوى الدول النامية باكستان.

من هذا المنطق نعرض في ما يلي أبرز وسائل التعاون:

(١) ان تحقيق التعاون العربي في مجال التسليح النووي وفوق التقليدي يجب أن يقوم على وجود القناعة الكاملة لدى كافة الأطراف العربية بحجم التهديد النووي وفوق التقليدي الذي يملكه الخصوم... وضرورة التوازن مع هذا التهديد أو على الأقل امتلاك عامل الردع الذي يمنع الخصم من استخدامه إذا ما قرر ذلك.

(٢) وفي ظل تلك القناعة تأتي ضرورة وضع استراتيجية واحدة تحدد إطار هذا التعاون وأهدافه وما ينبغي أن يتحقق من خلاله وذلك باستخدام كافة الإمكانيات لكل طرف عربي.

(٣) ضرورة إحياء وتنشيط كافة المؤسسات والجهات التي أقرتها جامعة الدول العربية للقيام بالدور التي أنشئت من أجله، والعمل على تنمية أوجه البحث والتطوير وتبادل الخبرات بين العلماء العرب.

(٤) استثمار الوجود العربي في المؤسسات والجهات العلمية الخارجية المعنية بالبحوث والإنتاج في المجال النووي، وذلك من خلال فتح قنوات الاتصال بين العلماء العرب الموجودين فيها والجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث في الوطن العربي.

(٥) تطوير الإمكانيات المتاحة حالياً للبلدان العربية من مفاعلات ومراكز أبحاث وزيادة قدراتها، بما يتيح المجال للدخول إلى مرحلة الإنتاج أو امتلاك القدرات لتصنيع السلاح النووي.

(٦) تبادل الخبرات من خلال الجامعات والمراكز العلمية وزيارات العلماء بين الأطراف العربية، وتوفير قاعدة للمعلومات في هذا المجال يمكن البناء عليها وتطويرها وتكون متاحة لاطلاع كافة الدول المشاركة فيها مع مراعاة عامل السرية الواجب في هذه الحالة.

(٧) ضرورة العمل على توفير التكامل بين البلدان العربية بالشكل الذي يوفر الحد الأدنى للبدء بالدخول إلى المجال النووي من ناحية التمويل، وتوفير الكوادر العلمية والاتصال بالجهات الخارجية وتوفير الدعم من الدول المالكة للتكنولوجيات الحرجة والحديثة في هذا المجال.

(٨) المحافظة على المتاح لدى البلدان العربية من الأسلحة الاستراتيجية وفوق التقليدية (الصواريخ أرض/أرض - كيميائي - بيولوجي) وتبادل الخبرات في مجالات التطوير لتلك الأسلحة بين البلدان العربية وبعضها (في سرية من دون إعلان).

(٩) استثمار الإمكانيات المادية العربية في تمويل الأبحاث وتطوير إنتاج التسليح فوق التقليدي في الدول المنتجة له (كوريا الشمالية ـ الصين) ولصالح إمداد البلدان العربية بتلك النوعيات.

(١٠) تنمية مجالات التعاون العسكري مع الدول الأجنبية التي تملك تكنولوجيا إنتاج التسليح فوق التقليدي والصواريخ البالستية في إطار تبادل المصالح للاستعانة بقدرات تلك الدول في تطوير ما لدينا من تسليح أو الدخول في مجالات الإنتاج المشترك.

(١١) تكثيف التعاون والاتصالات بجهات البحوث العلمية المدنية ذات الارتباط بالمجال النووي ومجال الفضاء لتطويع تلك التكنولوجيا.

(١٢) ان كل ما سبق لن يتأتى تحقيقه إلا من خلال وضعه في إطار رؤية استراتيجية شاملة للأمن القومي العربي يتم من خلالها وضع القاعدة الفلسفية لبناء السياسات والاستراتيجية العربية للعمل العربي المشترك، وبخاصة في المجال العسكري بشقيه التقليدي والنووي، بما يحقق مستوى من التوازن الاستراتيجي على المستوى القومي.

(١٣) نظراً لأن كل المتطلبات العسكرية التي تم عرضها قد تدخل في منعطف الأمنيات لتوقفها على المزاج العربي الذي يمر بأسوأ حالاته، فإلى حين اتفاق العرب على إنهاء خلافاتهم وبعث الحياة في نظامهم العربي ومؤسساته لمواجهة الطوفان القادم، وحتى يمكن تجنيب المنطقة احتمالات لتدخلات دولية وإقليمية جديدة حفاظاً على ما تبقى من أمنها القومي، فقد يكون من الضروري استمرار عدم توقيع البلدان العربية (التي لم توقع) على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى المحافظة على المتاح لدى البلدان العربية (التي تملك) من الأسلحة فوق التقليدية.

(١٤) ان هذه الاستراتيجية العربية إذا اتفق عليها يجب أن يقتصر تداولها على عدد محدود من المسؤولين والفنيين، كما يجب أن ينشأ جهاز سري لإدارتها يقوم بعمل خطط للسرية وللخداع وللتأمين، كما يمكن أن ينشئ شركات متعددة الجنسيات في الخارج حتى يمكنه توفير الاحتياجات اللازمة للمشروع تحت الغطاء الأمني المناسب.

(١٥) كما أن هناك قنوات إضافية يمكن من خلالها دعم القدرات العربية لسرعة تجاوز الفجوة ودخول النادي النووي لو أحسن استخدامها وهي:

ـ إن إمكانيات التعاون مع بعض القوى الدولية أو الدول التي تملك التكنولوجيا المتقدمة في المجال النووي وكذا التسليح فوق التقليدي هي أمور متاحة، وبخاصة في ظل حاجة هذه الدول للعائد الاقتصادي والمادي وقياساً على ما يدور في كل من إيران

وسوريا، وما توصل إليه العراق قبل حرب تحرير الكويت، وأبرز هذه الدول تتمثل في روسيا والصين وكوريا الشمالية والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

- ان قنوات الاتصال مع الجهات العلمية الخارجية والأجنبية والعاملة في المجال النووي يعد أمراً متاحاً من خلال العلماء المصريين والعرب العاملين في تلك الجهات وأيضاً من خلال المؤسسات والجامعات والجهات العلمية العربية المتصلة بها.

- ان ما تعرضت له جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة من تداعيات انعكست على فئات العلماء يتيح الفرصة لاستقطاب المتخصصين منهم في مجالات الأبحاث النووية والأسلحة فوق التقليدية وبخاصة مع تقديم الإغراءات المادية لهم.

(١٦) إن دخول المجال النووي يجب أن يبدأ بالاستخدام السلمي وبناء المفاعلات للأغراض المدنية والعلمية، الأمر الذي يتيح التدرج والتطوير، فلا يوجد تكنولوجيا نووية سلمية وأخرى عسكرية، بل تكنولوجيا نووية واحدة متعددة الاستخدام.

خاتمة

يجب أن يرتكز دور البلدان العربية لتنفيذ استراتيجيتها النووية إذا ما اتفقت عليها لمجابهة الخطر المتزايد المتمثل في انفراد إسرائيل بتملك القدرات النووية في المنطقة، على عدة ركائز هي:

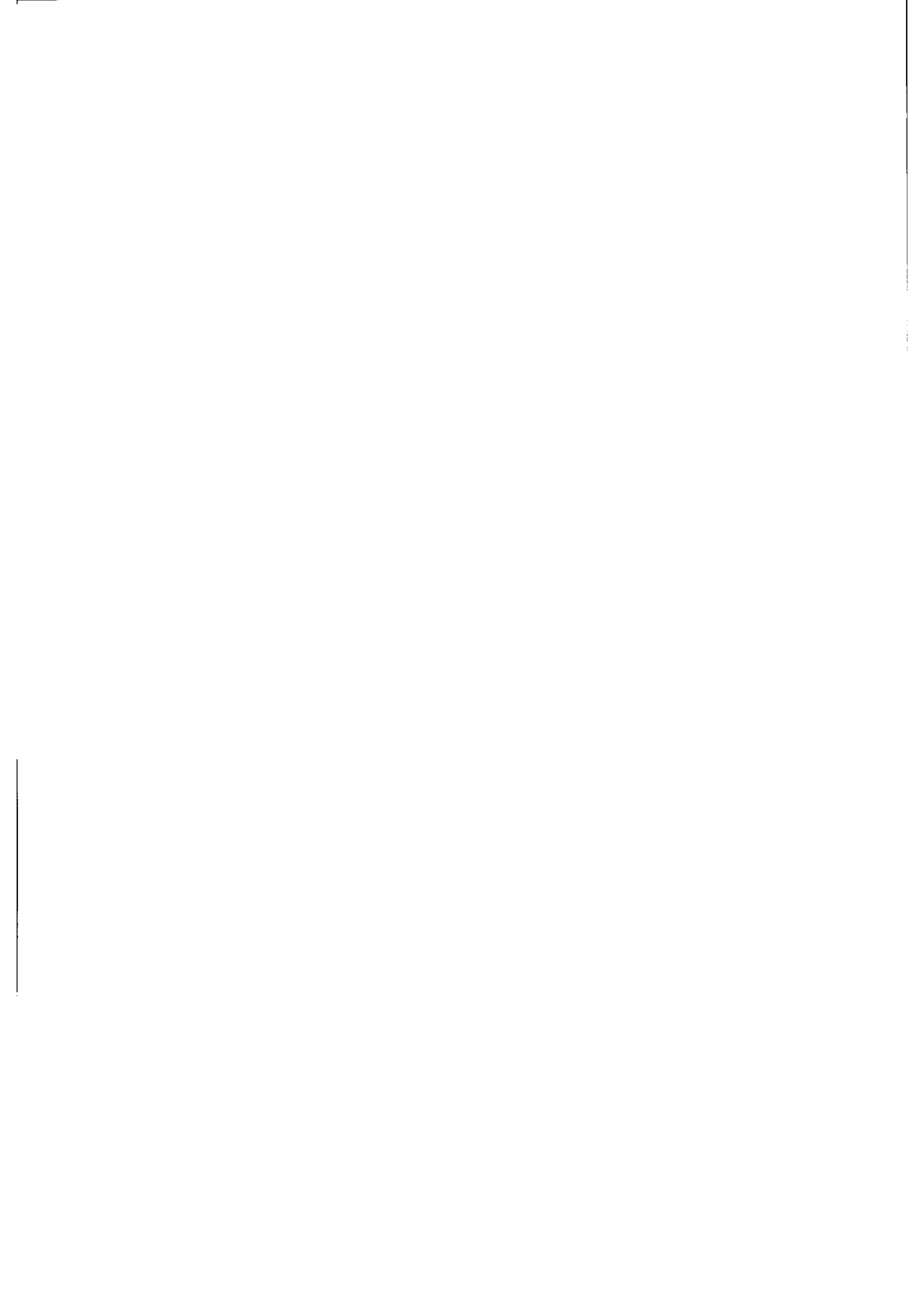
- ضرورة تفهم روح العصر والتمشي مع المتغيرات الدولية والتغيرات في شكل ومنهجية وأولويات المجتمع الدولي، وبخاصة في مجالات ضبط التسلح.

- ان تطوير المشروع النووي العربي يجب ألا يؤثر في توجهات العرب نحو ضرورة تنشيط الجهود الدولية والإقليمية لضبط التسليح في المنطقة وبخاصة أسلحة التدمير الشامل.

- استمرار تبني دعوة مصر لاعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي، وإن كان ذلك لا يجب أن يوقف المشروع النووي العربي إلا عند توقيع الاتفاقية بذلك.

- العمل على استثمار المتاح لدى البلدان العربية من الأسلحة فوق التقليدية ورفض أي ضغوط خارجية في هذا المضمار، وذلك لمعادلة تملّك إسرائيل للأسلحة النووية، ولتحقيق مستوى من التوازن غير التقليدي مع إسرائيل، ومن ثم استخدامها كورقة ضغط لإجبار إسرائيل على نزع سلاحها النووي، والتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وفي النهاية قد يرى البعض أن تلك المتطلبات بعدت كثيراً عن الواقع وأنها تخرج عن إطار توصيفها بالأمنيات إلى الخيال، إلا أنه في اعتقادي أن تراث البشرية الذي أوصلها إلى القمر بدأ بفكرة خيال علمي لكنها تحققت بعد حين، ومن ثم يتعين علينا إطلاق خيالنا من دون أن نمل ذلك إلى أن يتحقق في يوم ما. ولا يعني ذلك أن نبحر بعيداً عن أرض الواقع متجاهلين ما يمكن أن يواجهنا من تحديات أو تهديدات.



القســم الـرابـع

خيار التنمية التقانية
والاستخدامات السلمية للطاقة النووية



الفصل الخامس عشر

الوضع الحالي ومستقبل الخيار النووي في الوطن العربي وآفاق ذلك في إطار التقدم العلمي

محمود بركات(*)

مقدمة

إذا كان هناك خيار، فإن هناك بالضرورة بدائل. والبدائل عادة ما تكون متكافئة أو، على أقل تقدير، متفاوتة في نتائجها. فإذا تكلمنا عن الخيار النووي فإن البديل المقابل هو الخيار غير النووي. وتحتاج الحياة الإنسانية ومقاصدها المشروعة عادة إلى المفاضلة بين البدائل المتقابلة استهدافاً لتحسين مستوى الإنسان وتطوير رفاهيته.

وفي حالة الخيار النووي، كما في حالة الخيار غير النووي، تتباين عناصر هذه الخيارات وتتعدد بين الاستخدام التنموي الاقتصادي والاستخدام الأمني العسكري، أي أن كلاً من هذه الخيارات يغطي الاحتياجات الاقتصادية والتنموية، وكذلك الأمنية العسكرية، وإن تفاوتت درجات تلك التغطية وعناصرها.

وما دمنا في مجال الحديث عن مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط، فقد تحدد لنا المسار.

وفي الحقيقة فإننا لن نخالف واقع الأمور لو اعتبرنا أن أحد جوانب الخيار النووي يتناول التطبيق الواسع لمختلف العلوم والتقانات النووية والإشعاعية السلمية، من خلال الاستخدامات السلمية للمواد المشعة والمصادر الإشعاعية في التطوير

(*) مدير الهيئة العربية للطاقة الذرية ـ تونس.

الاقتصادي وما ينجم عن ذلك من تطوير اجتماعي. أما الجانب الآخر للخيارات المتاحة فيشتمل على الخيار النووي في المجال العسكري الذي يرتبط أساساً بمدى قدرة السلاح والتسلح النووي على تحقيق الأمن والأمان للمواطن العربي مع الإبقاء على القدرة الاقتصادية للدولة في الوقت نفسه من دون خلل.

وإذا كان الخيار الأول هو خيار اختيار، فإن الخيار الثاني لن يكون كذلك، أو على الأغلب، فهو قد يكون خيار إجبار، ولذلك فسوف نتناول في ما نعرضه مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط من خلال التعرض إلى مختلف التقانات السلمية، سواء المستخدمة حالياً، أو آفاق تلك الاستخدامات في إطار التقدم العلمي العالمي المتسارع، ثم بعد ذلك نتعرض لبعض القضايا المرتبطة بالخيار النووي من حيث ارتباطه بالأمن القومي في المنطقة العربية.

أولاً: الخيار النووي في الشرق الأوسط وارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إذا كان للبشرية إمكانية الاختيار، فإن مناط ذلك هو ما يوفره هذا الخيار أو ذلك من إمكانات وفوائد ومردود للإنسان ومحيطه، وهناك محددات متفق عليها، في ما يتعلق بالخيار النووي في جانبه السلمي نوجزها في ما يلي:

المحدد الأول: إن ممارسة الخيار النووي تعتمد وتتقرر بشكل رئيسي على مدى تفرده بتأمين النتائج المرجوة من هذه الممارسة، أي لا يمكن من دون استخدامه الوصول إلى النتائج المرجوة بشكل مرضٍ من عمل ما.

المحدد الثاني: إنه في حالة استخدام الخيار النووي في الأغراض السلمية، فإن ذلك يجب أن يتم بأدنى تعرّض ممكن للإشعاعات المؤيّنة بحسب القواعد المدونة في مجال السلامة الإشعاعية والحفاظ على الصحة العامة، وذلك على أساس أن تكون الفائدة الناجمة للأفراد أو المجتمع المعرض لتلك الممارسة أكبر أو على الأقل معادلة للضرر الذي قد تحدثه، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

المحدد الثالث: في حالات التعرض، تحدد الجرعة من التعرض العادي للأفراد، بحيث لا يتجاوز مجمل الجرعة الفعالة الكلية أو الجرعة المكافئة الكلية للأعضاء أو الأنسجة ذات الصلة نتيجة احتمالات الجمع بين تعرضات من ممارسات مأذون بها، ولا تسري حدود الجرعات على الممارسة الطبية المأذون بها.

وعلى ذلك، فإن الخيار النووي السلمي، وفي إطار المحددات المبينة بعاليه، يحكمه ويتحكم فيه عدد من القواعد العامة المستقرة، وكذلك بعض المفاهيم الحديثة،

مثل أسس الأمان وثقافته، مع معرفة وثيقة وواضحة بما يسمى متطلبات أداء الأمان وخاصة ما يتعلق منها بأداء القوى البشرية وإعدادها، وتطبيق مفاهيم الجودة والجودة الشاملة وأمن المصادر وتأمينها، والدفاع في العمق، وهو ما يتعلق بنظم الحيلولة دون وقوع حوادث قد تسبب التعرض، مع تخفيف العواقب المترتبة على أي من الحوادث في حالة وقوعه، بالإضافة إلى الممارسة الجيدة. كما تطبق كل الإجراءات المتعلقة بتحقق الوقاية والأمان (الرصد ـ الرقابة ـ التحقيق ـ التفتيش . . . الخ).

وهكذا نرى أن الخيار النووي للأغراض السلمية يحيط به سياج منيع من العمليات التنظيمية والإجرائية والإدارية والفكرية، التي توفر أعلى قدر من التيقن من أن تطبيق الخيار النووي في الأغراض السلمية أمر محفوف بالسلامة الإشعاعية لجمهور العاملين والمواطنين، ولا يقدح في ذلك أن يعلن من وقت لآخر عن حدث نووي، كفقد مصادر إشعاعية، أو تعرض زائد أثناء الممارسات، سواء كانت صحيحة أو خاطئة، فإن نسبة تلك الحوادث أو الأحداث ضئيلة للغاية، ولا تعبر في الحقيقة إلا عن إمكانات للمخاطر متدنية في الصغر.

١ ـ الوضع الراهن للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الوطن العربي

نستعرض في ما يلي المحاور الأساسية للاستخدام السلمي للخيار النووي في مختلف المجالات الحيوية للإنسان العربي.

أ ـ النظائر المشعة في الطب والصيدلة

لقد أدى التطوير الكبير للتقنيات المعتمدة على استخدام النظائر المشعة في تشخيص الأمراض إلى تطوير كبير في قدرة الأطباء على إجراء التشخيص الدقيق لمختلف الحالات المرضية، ما كان له أكبر الأثر في نجاح العلاجات المستخدمة بعد ذلك.

وقد يكون من الصعب تحديد كل تلك النجاحات، إلا أننا سنكتفي بذكر بعض الأمثلة، فقد تمكن الأطباء من تعيين حجم الدم في الإنسان باستخدام الفوسفور ـ ٣٢، كما أمكن تعيين حجم البلازما والكرات الدموية كلاً على حدة باستخدام نظير الحديد ـ ٥٩، ونظير الكروم ٥١ المشع، كما استخدم الصوديوم ـ ٢٤ لدراسة الدورة الدموية في الشرايين وتحديد أماكن الضيق بها، كما تم تشخيص أمراض عضلة القلب باستخدام الثاليوم ٢٠١ المشع، ويستخدم الزلال المصلي المرقم باليود ١٣١ للتعرف على مدى الضيق في صمامات القلب وتحديد كفاءتها. كما يستخدم الزيتون ـ ١٣٣ في دراسة كفاءة الرئتين وحجمهما الفعال. وبشكل عام تستخدم مختلف النظائر المشعة

كذلك في دراسة حالة الكبد والكلى والغدة الدرقية وكفاءتها وتحديد الأورام في المخ. . . الخ.

كل ذلك يدل على أن المواد والنظائر المشعة تلعب حالياً دوراً جوهرياً في كل عمليات التشخيص، وأن هذا الدور تحكمه الدقة الشديدة والكفاءة اللازمة لتحديد مساقات ناجحة للعلاج. ومن البديهي أنه يراعى في تلك الأعمال استخدام النظائر قصيرة العمر كلما أمكن، لتقليل ما يمكن أن يتعرض له المريض من جرعات إشعاعية. كل هذه العمليات تجرى في جل مستشفيات ومراكز التحاليل في الوطن العربي وعلى مستوى رفيع.

أما في العلاج، فلعل أهم النجاحات التي لقيتها الأساليب والتقانات النووية في الطب كانت في عمليات علاج الأورام والسرطانات. وفي الوقت الحاضر تستعمل المصادر الإشعاعية من الكوبالت بنجاح كبير على هيئة إبر أو أسلاك أو كرات صغيرة أو محاليل للقضاء على الخلايا السرطانية داخل جسم الانسان. ويستخدم اليود ـ ١٣١ في تثبيط نشاط الغدة الدرقية خاصة عند علاج الذبحة الصدرية، أو عند علاج حالات هبوط القلب، ويستخدم نظير الفوسفور ـ ٣٢ في علاج مرض زيادة كرات الدم الحمراء أو سرطان الدم الأبيض (اللوكيميا)، وغير ذلك من الأمثلة التي يصعب حصرها.

ولا يمكن أن نغفل دور الإشعاعات المؤيِّنة التي تستعمل على نطاق واسع وكفاءة شديدة وبكلفة قليلة نسبياً (وخاصة أشعة غاما) في تعقيم المعدات الطبية كملابس الجراحة والقساطر والحقن، وخيوط الجراحة التي كانت تعقم بطرق غاية في التعقيد سابقاً مع كلفتها المرتفعة بالاساليب العادية. وهذه العمليات تجرى بصورة روتينية في الوطن العربي حالياً.

وقد وفرت النظائر المشعة المختلفة إمكانات هائلة لعلوم الصيدلة من خلال استخدام المواد الكيميائية والصيدلانية الموسومة بالنظائر المشعة. فقد أصبح ممكناً بصورة دقيقة التعرف على تأثير الدواء ومساره وتحولاته داخل جسم الإنسان بصورة جلية. كما أمكن التعرف كذلك على مسار الغذاء وتحولاته داخل جسم الإنسان ـ أو النبات ـ وكان من أعظم النجاحات لاستخدام تلك المركبات الموسومة هو تفهم آلية عمليات التمثيل الغذائي سواء في الإنسان أو النبات. ولا شك في أن حل لغز تخليق السكريات في النباتات من الماء وثاني أكسيد الكربون في وجود ضوء الشمس كان من أعظم الأعمال التي أدت إلى تفهّم عمليات التحول والبناء والهدم في الأنسجة الحيوية في النبات.

والوطن العربي في الوقت الحاضر يزخر بالمراكز الطبية الرفيعة المستوى، التي

تستخدم فيها التقانات النووية الطبية والصيدلية بكل نجاح، والتي تضم آخر ما وصلت إليه التكنولوجيات النووية في الطب والصيدلة.

ب ـ الزراعة وإنتاج الغذاء

في بداية القرن العشرين اكتشفت ظاهرة النشاط الإشعاعي، ولم تمض عقود عدة حتى كانت النظائر المشعة بين أيدي العلماء تدور حولها وبها أبحاثهم ودراساتهم، وكانت الاستخدامات الزراعية من أهم الاستخدامات التي دفعت بالعلوم الزراعية وعلوم الأراضي وفسيولوجيا النبات إلى الأمام، ما أدى إلى ظهور عصر جديد يمكن أن نسميه عصر الزراعة النووية.

وفي الحقيقة، ان إسهام العلوم والتقانة النووية في تطوير الزراعة يجري خلال ثلاثة مساقات أساسية: المساق **الأول** يتضمن تطوير الزراعة بذاتها من خلال ضبط العلاقة بين التربة والماء والنبات، والمساق **الثاني** يتضمن عمليات تحضير طفرات مستحدثة من النباتات قادرة على التعايش مع الظروف المختلفة السائدة في الوطن العربي، وكذلك قادرة على تعزيز الإنتاج الزراعي تحت أي من تلك الظروف، والمساق **الثالث** يتضمن تطوير عمليات الحفاظ على الغذاء الناتج من العمليات الزراعية بواسطة الإشعاع الذري.

وقد يكون من المناسب أن نتطرق إلى بعض الأمثلة المرتبطة بهذه المساقات الثلاثة لنتبين الدور المتكامل الذي وفرته العلوم والتقانة النووية في التطوير الزراعي والإنتاج. فقد أمكن باستخدام النظائر والإشعاع دراسة خصائص العلاقة الثلاثية بين الأرض والنبات والماء، والوصول إلى حقائق أساسية ومعلومات رائدة لم يكن من الممكن الحصول عليها إلا باستخدام النظائر المشعة والإشعاع. فقد تمت دراسة الأراضي ونوعياتها وخصائصها ومكوناتها، وأساليب انتقال الغذاء والماء من خلالها إلى النبات، وأثر كل ذلك في نمو النبات. ويمكن اعتبار استخدام النظائر المشعة في دراسة امتصاص الأسمدة من جهة والمبيدات من جهة أخرى في النبات، من الخطوات الحاسمة التي ساعدت على ضبط عملية التسميد وتحديد كميات الأسمدة المفيدة، وتلك الزائدة عن الحاجة، ما أدى إلى توفير مبالغ مالية ضخمة، كما أن تحديد كميات المياه المناسبة للري ومواعيدها قد ساعدت كذلك على ترشيد استخدام المياه، وخاصة في المناطق الشحيحة المياه. وفي السبيل نفسه فإن مقاومة أمراض النبات باستخدام المبيدات قد تؤدي عند إساءة الاستخدام إلى آثار سلبية في الإنسان والبيئة، وهنا تساعد المبيدات الموسومة بالنظائر المشعة على تحديد مسارات المبيدات في التربة، وكذلك المدى الذي تنتقل من خلاله إلى النبات. كل ذلك أدى إلى مردود اقتصادي واضح، وإذا كان تطوير وتفهّم آليات الإنتاج الزراعي، وتطويرها لرفع الإنتاج قد

أدى إلى نتائج إيجابية واضحة، فإن استحداث ما يسمى بالطفرات النباتية قد أدى إلى نتائج باهرة.

فمنذ عام ١٨٦٥، برهن مندل على أن عناصر الوراثة المعروفة بالجينات تنتقل من جيل إلى آخر. وبعد ذلك بثلاثين عاماً تم اكتشاف الإشعاع المؤيّن، واستغرق الأمر ثلاثين سنة أخرى لإعطاء البراهين المناسبة على أن الإشعاع المؤين قادر على إحداث طفرات (أي تحولات وراثية مفاجئة) وتغيير في الجينات المعروفة بثباتها. وبذلك بدأت بحوث الجينات الجزيئية.

وقد استخدمت في تلك البحوث أنواع الأشعة المختلفة (السينية والغامية) والنيوترونات وغيرها من الأشعة القادرة على التأثير في الجينات، ما يؤدي إلى استحداث طفرات فيها. ولم يكن عدد المحاصيل المحسنة باستخدام الطفرات يتجاوز الثلاثين محصولاً في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٦٤ عندما بدأت منظمة الأغذية والزراعة تطوير هذا الاتجاه البحثي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد خمسة وعشرين عاماً أمكن تسجيل ما يزيد على ١٣٠٠ من المحاصيل المحسنة. وقد تم تطبيق الطريقة نفسها على أكثر الأشجار المثمرة. وتجرى في الوطن العربي في مدارس علمية عديدة جهود رصينة ومنهجية لإنتاج مختلف أنواع الطفرات لمختلف أنواع المحاصيل، نذكر منها على سبيل المثال: القمح، الشعير، السمسم، الذرة... وغيرها الكثير.

وأخيراً، فإنه لا تكتمل حلقة تعظيم الإنتاج الزراعي من دون أن نتطرق إلى عنصر الحفاظ على الغذاء بالإشعاع، نظراً إلى أن الغذاء وتأمينه يحتل مكانة متقدمة في اهتمامات الدول، وخاصة النامية منها، بسبب الزيادة المطردة والدائمة في أعداد السكان، وعلى الرغم من أن الدول النامية بصفة عامة تعتبر من الأماكن التي يتم، ويتزايد، فيها إنتاج الغذاء، إلا أن نسبة الفاقد منه بعد الإنتاج تتزايد أيضاً بسبب عدم اتباع الأساليب والطرق الصحيحة للجمع والتعبئة والنقل والتخزين للأغذية المنتجة. ولا شك في أن نزيف الخسائر المستمر ولسنوات متعاقبة يهدر إمكانات اقتصادية متوافرة، ويؤدي في النهاية إلى فجوة غذائية تتفاوت في سعتها من دولة إلى أخرى، ما يؤدي بدوره إلى تهديد عناصر الأمن والأمان للمجتمعات الإنسانية.

ولا شك في أن تطوير الطرق الزراعية بإدخال الأساليب العصرية التي تعتمد على العلوم والمعارف الحديثة بصفة عامة، والنووية بصفة خاصة، والاعتماد على زراع مجيدين، واتباع طرق متطورة في جني المحاصيل في أوقات مناسبة، كل ذلك يمكن أن يساعد على رفع الإنتاجية بدرجة واضحة، إلا أن كل ذلك يلزم له أن يتواكب مع زيادة الحرص على المنتجات الزراعية في مراحل التعبئة والنقل والتخزين، ونظراً إلى أن

العمالة في هذه المراحل تكون عادة من العمال غير المدربين، وخاصة في الدول النامية، فإن نسبة الفاقد يمكن أن تزيد مع زيادة الكميات المتداولة إذا اقتصر الاهتمام على تطوير الأساليب الزراعية الإنتاجية وحدها.

ولقد كان اكتشاف الإشعاعات الذرية، ثم تبيان تأثيراتها في الخلايا وقدرتها على القضاء على الكائنات الدقيقة، مدخلاً لاستخدامها في مجال الحفاظ على الغذاء بالإشعاع. وقد انطلق الفيزيائيون، ومنذ فترة طويلة، في هذا المجال وتوصلوا إلى أساليب وطرق لحفظ الغذاء لمدد طويلة بعد مرحلة الإنتاج. وقد تدخل الكيميائيون بعد ذلك بالدراسات المتعلقة بتقدير القيمة الغذائية للمنتجات المشعّة. ثم انضم البيولوجيون للمسيرة بدراسة آثار تناول الأغذية المشعّة في حيوانات التجارب. ومن مجمل الدراسات التي استمرت عقوداً عدة لم يثبت أن هناك أية آثار سلبية لاستخدام الغذاء المشع بجرعة إشعاعية لا تزيد على ١٠ كيلوغرامات، وفي هذا المجال أيضاً تدخّل القانونيون والاقتصاديون، كل في مجاله: فقد تصدى القانونيون لوضع الأسس القانونية اللازمة لتطبيق تقانة الحفاظ على الغذاء بالإشعاع، بينما تناول الاقتصاديون إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لعمليات تشعيع الغذاء. ولا شك في أن أهمية كل ذلك تتضح إذا ما علمنا أنه في القرن الحادي والعشرين يمكن أن يقتصر تداول الغذاء من خلال التجارة الدولية على الغذاء المشع فقط، باعتباره نظيفاً من الناحية العملية، ومأموناً من الناحية الصحية.

ولم تتخلف البلدان العربية في هذا المجال المهم، إذ تجرى في معظم البلدان العربية، التي لديها محطات تشعيع غامي، البحوث العلمية الهادفة والمبرمجة للتعرف على الإمكانات والظروف العامة لعمليات الحفاظ على الغذاء بالإشعاع. وقد بدأت بعض الدول فى إصدار تصاريح لتداول بعض الأغذية المشعة، ويحتاج التقبل الجماهيري لهذه النوعية من الغذاء إلى جهود إعلامية كافية لكي يتوفر للجمهور المعلومات الدقيقة والكافية، لكي يقبل على الغذاء المحفوظ بالإشعاع الذري.

ج ـ النظائر المشعة في الصناعة

تستخدم المصادر والمواد المشعة على نطاق واسع في مختلف التطبيقات الصناعية على المستوى العالمي. ويمكن أن نؤكد أنه من الصعب في الوقت الحاضر أن نجد نشاطاً صناعياً لا تؤدي فيه تلك المصادر والمواد المشعة دوراً حيوياً.

ومن التطبيقات المعروفة دولياً، هناك عدد من الاستخدامات للمواد والمصادر المشعة في الصناعة تجرى في المنطقة العربية، سواء لإجراء وضبط العمليات الصناعية، أو في ضبط جودة المنتجات الصناعية.

وعلى سبيل المثال يمكننا أن نذكر عدداً من الاستخدامات التي تجرى في الوطن العربي بكل نجاح.

(١) **في صناعة النفط**: تستخدم النظائر المشعة لتحديد سرعة تدفق النفط عبر الأنابيب، وكذلك لتحديد أماكن انسداد أنابيب نقل النفط. ولا شك في أن ذلك يزيل كثيراً من الصعوبات التي كانت تكتنف عمليات نقل النفط من قبل، كما تستخدم في السياق نفسه النظائر المشعة لفصل منتجات النفط المختلفة المدفوعة في الأنابيب المخصصة لنقل تلك المنتجات، مثل زيت الديزل والغازولين والزيت الخام.

وفي محطات التكرير تستعمل المصادر المشعة بكثرة في ضبط مستويات السوائل في الخزانات بصورة دقيقة، وفي أجهزة قياس الكثافة كذلك.

(٢) **في صناعة الرقائق**: تصنع الرقائق من مختلفة المواد: البلاستيك، الورق، المعادن المختلفة، المطاط، المنسوجات... الخ. وفي جميع هذه الصناعات تستخدم المصادر المشعة في ضبط سمك الرقائق الناتجة، بما في ذلك تعديل السمك إذا كان ذلك مطلوباً.

(٣) **في العمليات الصناعية**: يستخدم الإشعاع الذري من المصادر الإشعاعية في العديد من العمليات الصناعية والإنتاجية. كمثال لذلك نذكر تجويد نوعية الأخشاب وتحسين مواصفاتها بغمرها في المواد القابلة للتبلمر ثم تعريض الناتج للإشعاع لإنتاج أخشاب مقاومة للتآكل والرطوبة وعوامل التعرية. ويستخدم الإشعاع كذلك في تصنيع رقائق المطاط المسطحية عالية الصلابة. كما تستخدم الإشعاعات المؤينة في تصنيع العوازل والأسلاك.

(٤) **التطوير والتجويد الصناعي الشامل للمنتجات العربية**: ستجابه العمليات الإنتاجية الصناعية في الوطن العربي في العقود القادمة تحديات أساسية تتعلق بضرورة رفع جودة المنتجات مع تخفيض تكلفتها، حتى يمكن أن تحافظ تلك المنتجات على قدرتها التنافسية في عالم التجارة الحرة. وقد سبق أن بينا أن العلوم والتقانة النووية تلعب دوراً أساسياً في خفض التكلفة من خلال استخدام أساليب الميكنة التي تعتمد في تشغيلها على نظم الضبط الإشعاعية، وكذلك في ضمان وضبط الجودة للمنتجات الصناعية من خلال استخدام أساليب الاختبارات اللاإتلافية التي تعتمد بصفة خاصة على استخدام التقانات النووية والإشعاعية. والاختبارات اللاإتلافية هي مجموعة من الأساليب الفنية التي يتم بها التأكد من سلامة المنتجات وجودتها، ويتم تطبيق تلك الأساليب دولياً حتى تتأكد كل دولة من قدرة منتجاتها على التنافس الحر، من خلال ضمان جودتها.

وتلعب المصادر الإشعاعية دوراً أساسياً في الكشف عن اللحامات والكشف عن المسبوكات من خلال مجموعات فنية مدربة وتجهيزات حديثة، معظمها متوافرة محلياً في الوطن العربي. وسيتم في وقت لاحق تأهيل مجموعة من المفتشين العرب للعمل في هذه الاختبارات من خلال الهيئة العربية للطاقة الذرية، وذلك بحصولها على شهادة مفتش مستوى أول في اختبارات التصوير الإشعاعي، تليها مجموعات أخرى من المفتشين العرب في المجالات الأخرى للاختبارات اللاإتلافية مثل الموجات فوق الصوتية... الخ.

٢ ـ مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التقدم العالمي

إذا أردنا أن نتبين مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط في المجالات الاقتصادية وما قد ينتج منه من آثار اجتماعية، فإننا يجب أولا أن ننظر إلى خريطة المنطقة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج، ومن شمال لبنان إلى جنوب الصومال ومنطقة شبه الجزيرة العربية، حيث سنجد عالماً ممتداً تتفاوت فيه الظروف البيئية والثروات الطبيعية، كما تختلف فيه الاحتياجات وتتباين المستهدفات. وفي منطقة هذا شأنها ـ على الرغم من كل الصعوبات ـ فإننا يمكن أن نحدد عدداً من المشكلات ذات الأهمية التي تجابه، وقد تؤثر في التطور الطبيعي لأبناء الأمة العربية في المستقبل المنظور، ونبين دور العلوم النووية وتقاناتها في التصدي لها في إطار التقدم العالمي، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

أ ـ التعايش مع البيئة الصحراوية ومقاومة التصحر

من المعلوم أن معظم الأراضي العربية تقع ضمن حزام الرمال الأصفر الممتد من المحيط إلى الخليج في ما عدا بعض أماكن قليلة حول مجاري الأنهار الطبيعية في المنطقة. وفي مثل هذه البيئة الصحراوية يصبح التعايش معها من خلال استخدام الأساليب العلمية المناسبة من أولويات مباحث العلوم والتقانة الحديثة بوجه عام، والعلوم والتقانة النووية بوجه خاص.

وهنا يبرز دور العلوم والتقانات النووية، فعلى سبيل المثال: يمكن إعداد وتدشين عدد من البحوث والعمليات المتعلقة باستخدام البلمرات المحضرة إشعاعياً لتثبيت الكثبان الرملية، بالإضافة إلى البحوث المتعلقة بإنتاج محسنات التربة بالوسائل الإشعاعية وهي مواد تحافظ على المحتوى المائي للتربة، وبصفة خاصة التربة الرملية، بما يحوّلها إلى تربة صالحة للاستزراع. يضاف إلى ذلك أهمية تطوير الفسائل النباتية بالإشعاع الذري لإنتاج أجيال من النباتات تتحمل الحرارة الشديدة وقلة المياه والرياح

القوية، وهي الظروف السائدة في البيئة الصحراوية. وهذه كلها أصبحت من ممكنات العلوم والتقانة النووية. ولا بأس في هذا الصدد أيضا من دعم البحوث المتعلقة بتطويع الحيوانات الفلاحية للبيئة الصحراوية، حتى يمكن توفير كل عناصر الحياة الفلاحية، ويتم التعايش مع الصحراء بالكامل.

وتستكمل مقومات الزراعة الصحراوية باستخدام التقانة النووية للبحث عن المياه وتقدير المخزون منها ومدى إمكانية تجدده، وكل تلك المشاريع والإجراءات والأنشطة تجرى بصورة أو بأخرى حالياً في الوطن العربي. وعلى الأجهزة العلمية القطرية أو الإقليمية، كالهيئة العربية للطاقة الذرية، أن تبذل المزيد من الجهد في التنسيق بين تلك الأنشطة ودعمها ما أمكن.

ب ـ الاحتياجات المتزايدة من الطاقة ومصادرها

تتمتع المنطقة العربية بالعديد من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة؛ فالشمس ـ كمصدر للطاقة الشمسية ـ لا تغيب عنها طوال العام، وبعض الأنهار فيها قد أقيمت عليها السدود لإنتاج الكهرباء. وأخيراً هناك مخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي، مع مخزون قليل من الفحم.

ومن المعلوم أن استنباط الطاقة الكهربائية من طاقة الشمس يمكن أن يغطي بعض الاستخدامات الإنسانية المحدودة، ولكنها ما زالت قاصرة، ولفترة طويلة قادمة، عن تلبية الاحتياجات الضخمة التي تتطلبها الصناعة، وذلك على الرغم من التطور الكبير الذي حدث في هذا المجال في العقود الأخيرة.

وقد تم استهلاك جميع فرص إنشاء السدود على مجاري الأنهار الرئيسية في الوطن العربي. وبذلك لا يبقى إلا الوقود الأحفوري كمصدر مهم لإنتاج الطاقة في الوطن العربي.

وبالنظر إلى أن الثروة الأحفورية تتركز في مناطق محددة من الوطن العربي حيث يوجد الوقود الأحفوري بوفرة في عدد محدود من الأقطار ولا يوجد في الأقطار الأخرى، وبين هذين الحدين هناك أقطار يكاد يكفي ما فيها من ثروة أحفورية لضمان الحد الأدنى من الطاقة اللازمة، وبالنظر إلى أن مخزون الوقود الأحفوري هو من قبيل المصادر غير المتجددة للطاقة، فإن الأمر يستلزم الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة تتميز بإمكانية تنميتها على المدى الطويل، ولا بأس أن تكون أكثر مأمونية من الوقود الأحفوري. كما أن الآثار البيئية لحرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وخاصة ما يتعلق منها بالتلوث البيئي المؤكد، سواء بالملوثات الكيميائية كأكاسيد النتروجين والكبريت والغازات البيئية، أو بالملوثات المشعة كاليورانيوم وتوابعه، تضع ظلالاً

إضافية على استخدام الوقود الأحفوري.

وهنا يبرز الدور الذي تلعبه الطاقة النووية التي تؤمن في الوقت الحاضر حوالى ١٧ بالمئة من كهرباء العالم من خلال ٤٣٥ مفاعلاً نووياً عملاقاً، كما يتم في الوقت الحاضر إنشاء عدد آخر من المفاعلات للانضمام إلى المفاعلات العاملة فعلاً. ولا بأس من أن نعيد التأكيد أن التكنولوجيا النووية تتطور بصفة يومية، وترتفع باستمرار متطلبات الأمان النووي بالتصميمات الجديدة، كما أن هناك جيلاً جديداً من المفاعلات المتوسطة والصغيرة التي يجري تصميمها الآن، تتميز ببساطة التصميم ودرجة عالية من الأمان مع بساطة عمليات التشغيل والتحكم فيها، وكل ذلك بتكلفة تشغيلية منخفضة نسبياً. وهذه المفاعلات تعتبر مفاعلات القرن الحادي والعشرين، ولن يتسع المجال في هذه العجالة للمزيد من المناقشة في هذا الشأن، ولكن نكتفي بأن نبين بأنه من الأمور الحيوية لضمان استمرارية توفير مصادر الطاقة في الوطن العربي أن نبدأ على المستوى العربي في برنامج محدد لإنشاء مفاعل واحد على الأقل، متوسط القدرة، لإنتاج الطاقة الكهربائية خلال سنوات قليلة، وذلك بجوار ما يستعمل حالياً من وسائل أخرى لإنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري أو من الشمس أو من مساقط المياه. بهذا يمكن أن نخلق جيلاً من الفنيين القادرين علمياً وتطبيقياً وهندسياً، لكي نؤمّن في المستقبل القدرات الإقليمية اللازمة، لكي نضمن انسياب الطاقة المكثفة المستدام، بما لا يعرض الوطن العربي لهزات ضارة في مجال الطاقة في المستقبل القريب أو البعيد.

ولا شك في أن هذا التوجه يلقي على المؤسسات الإقليمية والوطنية تبعات مهمة، منها: الاهتمام بالبرامج التدريبية في مجال فيزياء وتقانة المفاعلات الذرية، وكذلك في مجال الأمان النووي وأساليب الوقاية الإشعاعية، وفي مراحل لاحقة في مجال إنشاء وتشغيل المفاعلات بكل مراحلها. وبذلك يمكن المساهمة في إعداد أجيال جديدة من المهندسين المستوعبين للتكنولوجيا النووية، وبصفة خاصة في مجالات دراسات مواقع المشروعات النووية لإنتاج الكهرباء ودراسة نظم التشغيل ونظم الأمان وهندسة الصيانة. وقبل كل ذلك وبعده، فإنه علينا أن نعد كوادر متخصصة في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات النووية للبلدان المختلفة.

ج ـ الاحتياجات المائية المتزايدة للمشروعات وتنمية مصادر المياه

المياه هي عصب الحياة وأساس التنمية وخاصة في البيئة الصحراوية. ومصادر المياه في الوطن العربي ليست وفيرة، فتصريف الأنهار محدودة والأمطار كمياتها معروفة وارتفاع درجة حرارة المنطقة يعرض جزءاً كبيراً من المياه المتاحة فيها للتبخر، ولم يبق إلا الالتجاء إلى تنمية مصادر جديدة للمياه لمواجهة الزيادة المطردة في أعداد السكان

ولمواجهة برامج التنمية الزراعية والصناعية في المنطقة.

وإذا تركنا جانباً المياه السطحية، سنجد أن المياه الجوفية تمثل مخزوناً مهماً، يمكن أن يكون مؤثراً كمصدر للمياه، خاصة في المناطق القاحلة. وقد وفرت التكنولوجيا النووية والإشعاعية، وما زالت، طرقاً وأساليب مهمة للبحث عن الأحواض المائية في جوف الأرض ومتابعتها لتحديد حجم الماء المخزون وعمره ومدى تجدده. وهناك مشروعات قطرية ناجحة كثيرة في مصر والأردن وسوريا والعربية السعودية وليبيا وتونس، وفي مجال البحث عن مصادر المياه الجوفية تستطيع الهيئة العربية للطاقة الذرية، باعتبارها منظمة إقليمية متخصصة، أن تنسق في ما بين عدد من الدول الأعضاء في مشروع كبير في هذا المجال، إذ يمكن، على سبيل المثال، طرح موضوع دراسة الخزان المائي النوبي كأحد الخزانات الإقليمية المهمة، حيث إنه يمتد من شمال تشاد وخلال مساحة كبيرة من السودان ومصر وشرق ليبيا. كما أن له وجوداً مماثلاً عند حدود السعودية الجنوبية وصحراء مصر الشرقية وسيناء. وهذا الخزان يحتوي على كمية مهمة من المياه تصل بحسب بعض التقديرات إلى ١٠٣ ملايين متر مكعب. وما زالت هناك بعض الخلافات حول مدى تجدد هذا الخزان ومصادر تغذيته، وأيضا حول استمراريته الهيدروليكية في أماكن وجوده في الأقطار المختلفة.

وإذا تركنا جانباً المياه الجوفية وإمكانات استخدامها إلى المياه السطحية سوف نلاحظ أن كمية المياه المتاحة سطحياً ثابتة بشكل عام، بينما تزايدت أعداد البشر خلال القرن الأخير فقط من أقل من مليار نسمة في بداية القرن العشرين إلى أكثر من ستة مليارات في بداية القرن الحادي والعشرين. هذه الزيادة الهائلة في أعداد البشر لم تقابلها زيادة متكافئة في مصادر المياه، ما يدل على اقتراب العالم من أزمة خانقة في المياه.

وفي إطار الضرورة الملحة لتنمية مصادر المياه السطحية تظهر ضرورة استخدام الطاقة النووية لإزالة ملوحة مياه البحر، باعتبار أن مياه البحر هي مصدر لانهائي من المياه. وقد انتهت دراسات الجدوى الأولية وتطورت من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بحث الإمكانيات الهندسية والفنية المتوافرة في عدد من البلدان يمكنها أن توفر قدراً مناسباً من المساهمة في عمليات إنشاء منشأة تجريبية (Demonstration Plant) تتكون من مفاعل ترتبط به منشأة لإزالة الملوحة. ومن الاستقرار الأولي لما تم تحديده، ظهرت إمكانات طيبة لمساهمة التصنيع المحلي في هذا المشروع، ما يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تخفيض التكلفة.

ولا شك في أن إعطاء الأهمية المناسبة لكل هذه المشروعات من جانب البلدان العربية مع إصدار الموافقات اللازمة وتوفير التمويل المطلوب، يمكن أن يوفر قدرة

مناسبة لتكرار إقامة المنشأة التجريبية في أي مكان على امتداد الوطن العربي، بما تم اكتسابه من خبرة في إنشاء المنشأة الأولى. ولا شك في أنه بالتصدي للمشكلات الموضحة آنفا، وغيرها، يمكن الأمة العربية استقبال القرن الحادي والعشرين باطمئنان وثقة.

ثانياً: مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط وارتباطه بالأمن القومي

لا شك في أن المتغير الأساسي في الشرق الأوسط هو إعلان قيام دولة مختلفة عن بقية البلدان العربية في الأساس العقائدي، وبالتالي في نظراتها السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط، وترتكز على مساندة لها شأنها من خارج المنطقة، وتعتمد في بقائها على أساس من تكريس التفوق في القوة والقدرة العسكرية بصفة جذرية، وهي دولة إسرائيل.

ولقد نجحت دعاية تلك الدولة بإقناع الرأي العام العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بأنها «الدولة الوحيدة» المهددة بالاقتلاع من المنطقة من جهة، وبكونها غير مفيدة استراتيجياً للدول العظمى التي تمنحها الدعم العسكري والتأييد السياسي (وخاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي) إلا ببقائها متفوقة عسكرياً. وبذلك حصلت إسرائيل على دعم هائل لقدرتها العسكرية من عدد كبير من الدول الكبرى. وكان من أهم نتائج تلك الأفكار الدعائية، ليس فقط التغاضي عن تنفيذ برنامج له وزنه لتطوير سلاح نووي فيها، وإنما أيضا المساعدة به بصورة مهمة وفعالة من جانب تلك الدول، حيث انتهى الأمر بعد عقود عدة إلى ظهور دولة لديها سلاح نووي متطور، ووسائل مهمة لحمله وتوصيله لأهدافه في وسط مجموعة من الدول تتبنى، ومن فترة طويلة، سياسة التركيز على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وعدم تطوير الاستخدامات العسكرية، وذلك منذ أن وقّعت مصر منذ الستينيات معاهدة عدم الانتشار النووي، وتوالى التوقيع والتصديق عليها من كل البلدان العربية، وبذلك أصبحت تلك البلدان ملتزمة بكل ما جاء فيها من قيود وإجراءات تستهدف منع انتشار التسليح النووي.

وهكذا ظهر واقع فريد في المنطقة العربية المشحونة بالخلافات الإقليمية، تواجه فيها الدول المعتدى عليها دولة اغتصبت الأرض، وما زالت، وتستند إلى فكرة وجود سلاح نووي لديها لردع الدول المعتدى عليها عن المضي بكفاءة لاسترداد حقها.

١ ـ الخلفية النفسية والسياسية والاجتماعية والعسكرية لاهتمام إسرائيل بامتلاك السلاح النووي

في الواقع هناك عدد من الحقائق التي تحكم تصرفات إسرائيل النفسية منذ لحظة قيامها وحتى الآن، نوجزها في ما يلي:

ـ إنها قامت على أراض مغتصبة، أو حصلت عليها بأساليب ملتوية، وهذه الأراضي لها أصحابها من السكان الأصليين، بينما معظم مواطنيها من المهاجرين من كل دول العالم منذ عشرات السنين، ولذلك فلا سبيل أمامها لحماية هذا الاغتصاب إلا باستخدام سياسات غاية في الشدة والعدوانية.

ـ إنها محاطة بمجموعة من دول الجوار غير الصديقة والمكتظة بشرياً، ونتيجة لذلك فهي مطالبة بحماية كيانها وسكانها طوال الوقت ضد أية إجراءات مضادة.

ـ إنها ضيقة المساحة نسبياً، وتضاريس أرضها سهلة، ما يلقي على جهودها الدفاعية والعدوانية، على حد سواء، أعباء كبيرة.

وقد كثرت الأصوات بعد حرب عيد الغفران عام ١٩٧٣ في إسرائيل تدعو إلى تغيير النظرية الأمنية الإسرائيلية، وتقترح في الوقت نفسه بناء قوة نووية كحل للمشكلات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وقد تأسس هذا الاقتراح على النقاط التالية:

ـ بسبب التعاظم الكمي والنوعي في الجيوش العربية ازداد عبء الأمن الإسرائيلي زيادة كبيرة، وفي هذا الإطار، فإن مواصلة السعي لامتلاك السلاح التقليدي الحديث والمكلف، مع ضرورة توجيه القوى البشرية لاستيعاب هذا الكم الهائل من السلاح، سوف يتسبب في أزمات اقتصادية خانقة، كما سوف يبعد جزءاً كبيراً من القوى العاملة عن قنوات الإنتاج الاقتصادي، ما يشكل عبئاً كبيراً على اقتصاد إسرائيل، وعلى ذلك ظهرت أهمية الحصول على «بديل استراتيجي» من خلال بناء قوة إسرائيلية نووية، مع قبول المخاطر بأن يواكب ذلك تسلح نووي مماثل من جانب البلدان العربية، إذ إن ذلك سيقود إلى حالة «توازن الرعب» مثلما كان قائماً لمدة طويلة بين الدول الكبرى وحال في الواقع دون نشوب حروب كبرى في ما بينها، بالإضافة إلى أن ذلك يمكن أن يخفف العبء الاقتصادي على موارد دولة إسرائيل الشحيحة.

ـ إن أمن إسرائيل يجب ألاّ يكون معقوداً على المساعدات العسكرية أو على الفكر السياسي من خارج إسرائيل، إذ إن سياسات الدول تتبدل، ولا يمكن القبول بأية أفكار للأمن لا تدعم بإمكانات تقام وتستمر في داخل إسرائيل ذاتها. وقد قال ديان

في أحد تصريحاته عام ١٩٧٦ «إننا دولة صغيرة، وأمريكا لم تعد الشرطي بالنسبة للعالم. وينبغي لنا أن ندافع عن أنفسنا، كما أن نيات الأصدقاء يمكن أن تتغير بسهولة إذا توافرت الظروف المناسبة لذلك».

ـ إن إسرائيل لا تتحمل هزيمة واحدة كاملة، بينما لا يمكن أن تقضي على العرب هزائم متكررة، ولذلك فإن وجود سلاح نووي قادر على حسم الصراع لمصلحتها بصورة دائمة قد يكون أهم العوامل على عدم القضاء على إسرائيل.

ـ أظهرت حرب ١٩٧٣ أن مجرد احتلال أراض عربية شاسعة لم يوفر الأمن لإسرائيل بعكس ما كان متوقعاً بعد حرب ١٩٦٧، وذلك يدل على أن السلاح النووي يمكن أن يكون هو البديل.

وفي إطار الإعلانات عن أهمية القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ومنها السلاح النووي في المنطقة، وهي القضية التي تتبناها مصر والبلدان العربية الأخرى، فإن رد الفعل الإسرائيلي له منطقه الذي يتلخص في أن مجرد إثارة هذا الموضوع من جانب مصر أو غيرها من البلدان العربية، هو في أساسه محاولة لإضعاف الموقف السياسي الإسرائيلي في المقام الأول، بهدف الحصول على الضغوط المناسبة لإزالة القدرة النووية لإسرائيل. كما أن هذا المطلب قد فهمه جانب مهم من الإسرائيليين، كمحاولة لسلب إسرائيل قوتها الرادعة المعدة لتدمير العرب إذا ما حاولوا تدمير إسرائيل.

مما سبق، من السهل أن نتبين دوافع إسرائيل لتنمية قدراتها النووية التي تمثل بالنسبة لها القوة الرادعة والضمانة الوحيدة في يدها، خاصة في وقت تقترب فيه من انتهاء التفوق العسكري الذي كان يضمنه احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية.

وقد عرض بعض المفكرين الصهيونيين لفكرة أنه في إطار مفهوم الردع ـ أي أنه حينما يكون كل طرف معرضاً لهجوم أو انتقام الطرف الآخر في حالة مبادرته بالهجوم ـ فإن ذلك في حد ذاته رادع للجانبين العربي والإسرائيلي عن محاولة الهجوم. وفي حالة النزاع العربي ـ الإسرائيلي، فإن القدرة النووية الإسرائيلية هي المعادل لتهديد العرب بتدميرها. وإذا كان من الممكن للعرب تدمير إسرائيل من خلال الحرب التقليدية، على الأقل من الناحية النظرية، فإنها لن تستطيع تدمير العرب إلا بالسلاح النووي. وعلى ذلك، فإنه في توازن الرعب بهذا الأسلوب تكمن القدرة على تدعيم الاستقرار في المنطقة. ومن هنا يعتبر المحلل الإسرائيلي أن وجود الرؤوس الحربية الإسرائيلية والأسلحة النووية التكتيكية يدعم الاستقرار في المنطقة.

وقد اعتمدت إسرائيل سياسة الغموض الكامل بالنسبة للسلاح النووي، فهو

موجود وغير موجود، معلن وغير معلن. ولا شك في أن تقويم سياسة الغموض النووي ومحاسنها كانت محل تفسيرات متفاوتة ووجهات نظر مختلفة. وفي رأي أحد المحللين أنه لا يمكن تعويضها بالمحاسن التي ينطوي عليها وضع نووي مكشوف. كما أن الادعاء بأن صدقية الردع النووي الإسرائيلي ستظل محل شك ـ طالما أن عناصر ذلك الردع لم تعرض جهاراً ـ لا يمكن أن يكون صحيحاً.

وفي ما بين التلميحات والتصريحات والتأكيد بوجود السلاح النووي لدى إسرائيل، فإن المحلل الإسرائيلي يعيد التأكيد بأنه ليس لدى إسرائيل أية نيّات لمهاجمة أي دولة عربية.

وقد أعلن مؤخراً أن أشخاصاً من العرب والإسرائيليين من الموساد متورطون في تهريب صفقة يورانيوم مخصب (٦٥ كيلوغراماً) وزئبق أحمر (٢٧ كيلوغراماً) من اليمن إلى إسرائيل. وتبلغ قيمة الصفقة مليونين و٦٥٠ ألف دولار، وإذا افترضنا صحة هذا النبأ، فإنه يمكننا أن نستنتج أن إسرائيل تسعى إلى تطوير ترساناتها النووية بصورة دائمة، سواء من حيث النوع أو الحجم أو القدرة التدميرية أو تأثيراتها. وهي في هذا التطوير تزيد من سياسة الغموض والشك واستراتيجية الردع النفسي. ولا شك في أن هذا يشكل أهمية كبيرة للسياسة الإسرائيلية طالما أنها ليست بحاجة مباشرة إلى استخدام السلاح النووي، وطالما أنها في حالة اكتفاء من جهة الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية المتطورة بالإضافة إلى تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

لقد تكررت التصريحات الإسرائيلية بأن السلاح النووي يشكل «الملاذ الأخير إذا تعرضت للانهيار أو الإبادة». ولكن المواقف الإسرائيلية الأخيرة، قد كشفت أن سلاحها النووي ليس الملاذ الأخير، وإنما هو لفرض السلام الإسرائيلي من خلال استراتيجية الردع. أما الاستخدام الفعلي فيعتمد على حدوث حالات محددة يمكن أن نحصرها بشكل مبدئي في حالتين:

ـ دفاع إسرائيل عن كيانها، الذي ترسم هي حدوده، إذا لم تكن الأسلحة التقليدية كافية لضمان ذلك الدفاع.

ـ في حالة سعيها إلى تحقيق هدف استراتيجي مهم، كالتوسع في الاحتلال أو السيطرة على مصادر المياه في الأراضي العربية، أو إجهاض أي تطور سياسي أو عسكري في دولة عربية ترى فيه إسرائيل ما يهدد أمنها، أو لتحقيق أهداف عسكرية محددة في مسرح العمليات.

وبذلك أصبح المذهب العسكري الإسرائيلي يحتوي على مبدأ استخدام السلاح

النووي في مسارح العمليات، وهو بذلك يكون أبرز وأخطر تطور راهن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي.

ولا شك في أن تفهّم الدوافع الإسرائيلية للموقف الذي تتبناه أجهزتنا السياسية في قضية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي سوف يساعد على الوصول إلى رؤية تتناول كيفية التعرض المناسب لهذا الموضوع.

٢ ـ التفرد بالتسلح النووي وتحدياته

بادئ ذي بدء، يجب أن نوضح حقيقة مهمة وهي أن اللجوء إلى إعداد السلاح النووي قد لا يعبر في كثير من الأحيان عن عزم على استخدامه. ويقر عدد من المطلعين بأن السلاح النووي يفتقد القيمة العسكرية، وأن أهميته تعتمد على قيمته السياسية، وبقدر أكبر على أهميته من الناحية السيكولوجية أو النفسية. وقد ثبت ذلك بما لا يدع مجالا للشك والأمثلة كثيرة لا مجال لذكرها في هذه العجالة. وعلى ذلك فإن إسرائيل ترى بأن تفردها بالقوة النووية ضرورة من ضرورات السلام وشرط لازم لإقامته، وليس في ذلك ما يراه الجانب العربي من أنه يشكل تهديداً لهم.

ولكن كل هذه الأفكار والاتجاهات يجب ألا تقلل من شأن وجود السلاح النووي حصراً في دولة واحدة في المنطقة. فهي في الواقع لا تصح إلاّ عند وجود توازن في القوى بين أطراف متعددة، أما في حالة التفرد بامتلاك السلاح النووي، فهذا يؤدي إلى حالة غير متوازنة، ويدعو إلى خلق، واستمرار، سباق في التسلح النووي في المنطقة. ويجب عدم تهوين الأمر بالقول بأن احتكار امتلاك السلاح لأحد الأطراف دائما يتم في ظل تعهدات، أو على الأقل تأكيدات بعدم استعماله، فإن هذا التأكيد لا يمكن النظر إليه بصورة جدية. ففضلاً عن أن ذلك يعتمد على إرادة أحادية، فإنه لا يوجد أساس لضمان الالتزام بذلك المبدأ في كل الأوقات، يضاف إلى ذلك أن امتلاك السلاح هو في حد ذاته مرحلة سابقة لاستخدامه، كما أن قصد استخدامه ـ بصرف النظر عن الدوافع ـ يسبق أو، على أقل تقدير، يواكب قصد امتلاكه. وتظل مقولات عدم استخدامه في نهاية المطاف من قبل الآراء المرسلة غير الجدية. أما في حالة عدم وجود ظروف تدعو إلى استخدام السلاح النووي فسيظل هناك إحساس بوجود سلاح رادع لتحجيم الإرادة الحرة المتوازنة للمنطقة العربية، في إطار من الإرهاب والابتزاز الاستراتيجي والهيمنة والاستعلاء.

وما هو جدير بالملاحظة أن العمل في أي مشروع نووي يبدأ في البزوغ في المنطقة العربية أصبح مدعاة لدخول إسرائيل إلى الساحة لإيقافه بالحسنى، أو حتى باللجوء إلى السلاح.

ومن الواضح أن إسرائيل ما زالت تتبنى ما أطلق عليه مبدأ بيغن، الذي خلاصته أن لإسرائيل الحق في أن تقضي بالقوة على أي محاولة من جانب أية دولة في المنطقة تعمل لتطوير قدرة نووية، باستثناء تلك المنشآت النووية الخاضعة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما يساهم في ترسيخ هذا المبدأ التفاف الرأي العام في إسرائيل حول تأييد استخدام السلاح النووي ضد العرب، حيث إن ٩١ بالمئة من شريحة تم استطلاع رأيها يعتقدون أن وجود سلاح نووي في حوزة إسرائيل هو ضمان لأمنها وأن حوالى ٨٨ بالمئة قالوا إنهم يعتقدون أنه سوف يتوجب عليها استخدامه.

وفي ظل هذا التوجه تكون أهم أهداف وجود السلاح النووي بأيدي إسرائيل هو الاستخدام، وفي إطار محاولة احتكار ذلك السلاح من جانبها، فإن ذلك سيكون إيذاناً ببدء مرحلة جديدة تدخل منطقة الشرق الأوسط فيها، مرة أخرى، في دوامة التسابق على التسلح، وخاصة في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي ستستخدم في مقابل السلاح النووي. وفي إطار قدرة العرب بسبب امتداد الرقعة الجغرافية على تحمل التدمير ونتائجه، فإن الوضع في الجانب المقابل سيكون حرجاً.

فإذا ما راجعنا بعض الآراء الصادرة عن بعض المفكرين الإسرائيليين، نجد أنها تتراوح بين مقولة «إن إسرائيل لن تتردد في استخدام أسلحة الدمار الشامل بإبادة الخصم» وبين «إننا سنذيق الآخرين مرارة العناء والإبادة»، بل كان أحد هؤلاء الكتاب أكثر دقة حينما بيّن احتمال استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية في أية مواجهة قد تقع في المستقبل. وإذا كانت هذه عينة من آراء المفكرين المدنيين، فإنه من المتوقع أن تكون آراء المفكرين العسكريين أكثر تشدداً وأكثر مغالاة. ونود في هذا الصدد أن نزيد على ذلك، بأن الأمر قد تجاوز في الواقع إبداء الرأي فقط، إذ إنه بحسب ما هو منشور في الأدبيات والمنشورات الدولية كانت هناك محاولات فعلية لاستخدام السلاح النووي في بعض مراحل الحروب التقليدية التي وقعت في المنطقة العربية.

من كل ما سبق، يتبين بجلاء أن وجود السلاح النووي الإسرائيلي يتعارض مع فكرة تكريس السلام المبني على الردع، وانه من تسطيح الأمور الافتراض أن الأمر عكس ذلك.

٣ ـ الجهود الدولية في مقاومة الانتشار النووي

لقد تطورت فكرة التسلح النووي، فبينما كانت تقتصر، في فترة سابقة، على تطوير السلاح النووي وأساليب حمله وتوصيله، تضاءلت هذه الفكرة في الوقت الحاضر، بحيث أصبح مجرد امتلاك عدد محدود من الكيلوغرامات من اليورانيوم الانشطاري أو البلوتونيوم تعتبر مؤشراً كافياً على وجود قدرات على التسلح النووي.

ومن واقع كون السلاح النووي أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل، فقد تضافرت الجهود لمحاولة إنهاء التهديد الممكن لسلامة الإنسان والممتلكات، بالعمل على وضع عدد من المعاهدات الدولية والدعوة للالتزام بها. فقد صدرت في عام ١٩٦٣ معاهدة للحظر الجزئي للتجارب النووية، ثم معاهدة لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية لعام ١٩٦٧ (معاهدة تلاتيلولكو)، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، ومعاهدة الصواريخ المضادة للقذائف البالستية لعام ١٩٧٢، واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، ومعاهدة سولت الثانية لعام ١٩٧٩، ومعاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادي منطقة خالية من الأسلحة النووية لعام ١٩٨٥. كما أعلن عدد من الدول وقف برامج تطوير الأسلحة النووية فيها وتحويلها للأغراض السلمية كالأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا، كما انضمت الصين وفرنسا وجنوب أفريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمكن أن نضيف إلى كل ذلك معاهدتي تخفيض عدد الأسلحة الاستراتيجية لعامي ١٩٩١ و١٩٩٣ بين الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والولايات المتحدة. وأخيراً صدرت معاهدة إخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية. كما يلزم أن نشير إلى المبادرة المصرية المدعومة عربياً لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

كل ذلك يبين أن الرأي العام العالمي يتوجه ليس فقط لإزالة الأسلحة النووية، وإنما أيضاً لإزالة كل صور أسلحة الدمار الشامل، وسوف يساعد ذلك، بالضرورة، على تحقيق السلام والأمن على المستوى الدولي.

ولا شك في أن المبادرة بالانضمام طواعية لهذه التوجهات في منطقة الشرق الأوسط ستسهم في بناء مناخ من الثقة والصراحة، وبخاصة أن ذلك سوف ينعكس على حياة الشعوب في المنطقة، حيث سيكون المواطنون أكثر أمناً في عالم يخلو من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وهناك حقيقة يجب إبرازها أمام المجتمع الدولي، هي أنه ما دامت بعض الدول تصر على الاحتفاظ بالأسلحة النووية تحت دعوى أنها أدوات مشروعة للدفاع الوطني، فلا يمكن الاعتماد على أي قواعد طويلة الأجل تتعلق بعملية منع الانتشار النووي. ومع بروز قوى عالمية جديدة، فمن المحتمل أن تصر تلك القوى على الحقوق نفسها للدفاع عن النفس، كالآخرين.

٤ ـ اعتبارات مجابهة السلاح النووي في المنطقة العربية

حتى نكون واقعيين، فإنه يتعين علينا أن نعرف أن التسلح النووي الإسرائيلي يقوم على مبدأين وهما: مبدأ الوفرة، بمعنى إنشاء ما يقارب من مئتي رأس نووي (أو

أكثر أو أقل)، مجهزة بوسائل حمل وإيصال مناسبة، ومبدأ الاحتكار الذي يجهض أي محاولة أو اتجاه أو حتى توجه لدى أي دولة ليس فقط للسير في إجراءات التسليح النووي، وإنما في تطوير معارفها وإنشاء المشروعات النووية الكبرى، التي قد توفر إمكانية غير مباشرة لتفهم العلوم النووية الحديثة. ولا شك في أن وفرة السلاح النووي في حد ذاتها تدل على تغلّب عناصر الردع والتخويف والترهيب في مفهوم التسليح النووي الإسرائيلي على عنصر الحاجة الفعلية لفرض السلام المبني على الردع، الذي قد يتطلب عدداً محدوداً نسبياً من الأسلحة النووية.

وبادئ ذي بدء، يجب أن نوضح أن مجابهة السلاح النووي لا يمكن أن تعتمد، في ظل الظروف الحاضرة والوضع العالمي الحالي، على الدخول في سباق تسلح نووي، إذ إنه من المؤكد أن أي سباق للتسلح النووي تكتنفه العديد من المشاكل والصعاب، حتى إذا تم بصورة غير معلنة، فإنه سوف يلقي ظلالاً كثيفة على صدقية الدول تجاه السلام العالمي، وما قد يتبع ذلك من تداعيات. وسوف يدخل إلى الحلبة مجموعة عريضة من المقامرين والعملاء والوسطاء، ما يضاعف التكلفة ويزيد من مخاطر الكشف عنه في أية مرحلة، والتعرض لإجراءات دولية، وخاصة أن معظم البلدان العربية موقعة على معاهدة عدم الانتشار، والبديل لكل ذلك هو تحييد السلاح النووي بالعمل على المستوى الدولي وفي إطار المنظمات الدولية، بالدخول في مواجهة شاملة ضد حيازة السلاح النووي باعتباره سلاحاً مكروهاً من معظم الدول، وبحسن عرض القضية وإعمال معاهدة عدم الانتشار، التي تتضمن بين بنودها المادة التي توفر قدراً من الحماية النووية للدول غير النووية في حالة تعرضها لهجوم نووي.

وفي هذا المقام، يجب البدء فوراً بتنظيم عمل على المستوى الدولي تساهم فيه المنظمات غير الحكومية والجماهيرية الإقليمية والدولية بشكل منظم، وخاصة في دول العالم الثالث، لاستكمال مسيرة التهديد النووي، وذلك باعتبار أن السلاح النووي يشكل تهديداً جدياً للجنس البشري، وأن استخدامه يمكن أن يعتبر عملاً ضد الإنسانية، بحث يمكن أن يتعرض من يستخدمه لإجراءات دولية في حينه. وإذا كانت محاكمات نورنبرغ بعد الحرب العالية الثانية قد قامت لمحاكمة عدد من قادة النازية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، فإنه من الأجدر أن يتعرض من يستخدم السلاح النووي الآن لإجراء دولي على الأسس نفسها. ونحن ندعو لتطوير هذا الفكر لكي يصبح استعمال السلاح النووي مجرَّماً وليس محرماً فقط، حتى يمكن إضافة عنصر جديد في مجال الردع عن استخدام السلاح النووي في حسم النزاعات الإقليمية.

وقبل كل ذلك وبعده، فإن علينا رفع المستوى العلمي والتقني العام، بالمزيد من

التطوير الشامل في عمليات إعداد القوى البشرية العربية المؤهلة. ولا شك في أن انتشار التعليم الجامعي هو خطوة أولى في هذا السبيل، تتلوها خطوات أخرى، تبدأ بتطوير المناهج وتحديثها بصورة مستمرة حتى نؤمن الكيف والكم معاً. إن زيادة أعداد الخريجين المتميزين في حد ذاته مطلب أساسي، فإذا بدأت مشروعات التطوير، فلن تكون القوى البشرية عائقاً مهماً، وعلينا التماس السبل لتأصيل الفكر الحر لدى الشباب بما يجعلهم قوة مضافة إلى قوة الدولة بذاتها.

إن رفع المستوى العلمي العام وزيادة الإمكانات لتطوير العلوم النووية وتقاناتها هما الركيزتان الأساسيتان لتوفير إمكانات مقبولة للتعامل مع السلاح النووي في المستقبل.

وفي هذا المجال نود أن نعيد تأكيد ما سبق أن أكدناه في العديد من مداخلاتنا، فإنه يجب الاعتماد على التطوير الذاتي وتأصيل الدراسات العلمية والفنية، معتمدين على الذات، وخاصة في إطار التراجع المستمر في تنفيذ العديد من أشكال التعاون العلمي الجاد في مجالات العلوم الحديثة، بين الوطن العربي ودول العالم المختلفة.

إن رفع المستوى الثقافي والحضاري للشعوب، مع توفير المناخ الديمقراطي والحرية الكافية لوسائل التعبير، هي أيضاً من المقومات اللازمة لمجابهة السلاح النووي.

وتحتاج سياسة مجابهة السلاح النووي، بالإضافة إلى ما سبق، إلى حسن إعداد الأفراد تربوياً، لما يمكن أن يحدث في ما لو تم استخدامه، وإذا لم يستخدم يكون ذلك الاستعداد قوة مضافة إلى الوضع العام الذي يساعد على تطور الدولة ككل. ويجب أن نحسن إعداد الشباب بدءاً من طفولتهم، لمجابهة متطلبات التطوير العام وتدريبهم على الطاعة والنظام، ويجب أن نضع أمام أنظارهم التجربة اليابانية الرائدة، فعلى الرغم من سحق قوتها العسكرية والمدنية بالسلاح النووي في آخر مراحل الحرب العالمية الثانية، إلا أنها بسبب الصفات الذاتية لليابانيين تطورت لكي تنافس على المركز الأول على المستوى الصناعي والتجاري الدولي.

أن غرس القيم المرتبطة بالعمل وقيمته، والتجديد في الآراء بوازع ذاتي من دون ما حاجة إلى الرقابة الصارمة أو نظم الثواب والعقاب المختلفة، هو إحدى الصفات الأساسية التي يجب غرسها في ضمير الأجيال الجديدة، لكي نضمن لها التفوق والاستمرارية.



الفصـل السادس عشر

الخيار النووي وبناء قاعدة عربية للبحث العلمي والتقانة

خلف محمد الجراد(*)

أولاً: مسألة الخيار النووي

يسود اتجاهٌ لدى عدد من الباحثين والعلماء والمفكّرين العرب مفاده أنّه لولا التفوق الإسرائيلي في السلاح التقليدي وفوق التقليدي، ما ظهر الاستفزاز والتحدّي الإسرائيلي للعرب، وهضم حقوقهم القومية والوطنية قطعة قطعة وبصورة فظّة صارخة. والوجه الآخر لهذه الأطروحة يقول: إنّه لولا الضعف واختلال التوازن لغير مصلحة العرب لما خسروا حقوقهم على مدى الخمسين عاماً الماضية. ترى هل ما زالت الفرصة قائمة لتعويض ما فات، وبالتحديد في المجال النووي: هل يستطيع العرب امتلاك رادع نووي في مواجهة الرادع الإسرائيلي؟ هل تتوافر لديهم القدرات العمليّة والفنية ـ التكنولوجية «الاستراتيجية».. أم أنّ المسألة تتوقف على قرار سياسي فقط؟ وهل لديهم بدائل للسلاح النووي؟ وهل تكفي هذه البدائل؟ هل بإمكان دولة عربية واحدة أن تقوم بمهمة التوازن مع القدرات الإسرائيلية المتطورة؟ وهل كانت استراتيجية المنطقة ستتغيّر لو امتلكت البلدان العربية قدرات نووية متقدّمة؟ وإذا كان القطار قد فات في الستينيّات عندما كانت الظروف الدولية مهيأة لتطوير قدرات نووية استراتيجية مصرية، هل تكفي الضغوط الدبلوماسية المكثفة، والمعاهدات والاتفاقيات، لنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة؟![1].

(*) باحث في مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ جامعة دمشق.

(١) انظر: **البيان** (أبو ظبي)، ١٤/٦/١٩٩٨، ص ٢١.

وفي المنحى نفسه وتعقيباً على التغيرات النووية للهند وباكستان، يتساءل باحث عربي بلسان عدد كبير من المثقفين وأصحاب الفكر والرأي العام العربي(٢): هل نحن العرب ـ أصبحنا على مفترق طرق؟ وهل بات يتحتم علينا أن نعتمد على أنفسنا كل الاعتماد لنستطيع أن نضع قدرنا بأيدينا، ونختار بين أمرين: إما أن نبقى على ما نحن عليه في قائمة الدول الضعيفة، وسط غابة من الأنظمة النووية المخيفة، وإما أن ننتشل أنفسنا من بؤرة الاستسلام لواقعنا ونقتحم بوحدة إرادتنا آفاق المستقبل؟! ويضيف قائلاً: ماذا نحن فاعلون؟ هل نبقى على حالنا في قبول سياسة الكيل بمكيالين، والتعامل بسياستين مختلفتين؟

- فيباح لدول امتلاك أسلحة الموت والدمار!
- وتعاقب دول سعت لحماية أمنها من ذلك الدمار!
- ويسكت عن نظام عنصري مثل إسرائيل، امتكلت مثل هذه الأسلحة، ولها جرائمها المعروفة؟!
- وتتوالى التحذيرات لدول حاولت أن تمتلك مثل هذه الأسلحة كإيران!

تُرى.. لو أن دولة في المشرق العربي كمصر وسوريا مثلاً، أو في المغرب العربي كالمملكة المغربية مثلا أو الجماهيرية الليبية، فعلت مثلما فعلت إسرائيل بإقامة نظام نووي حتى ولو كان وقائياً، هل تقبل الولايات المتحدة بمبدأ المساواة بين الشعوب، فتسمح لهذه الدول بامتلاك ما يحقق لها أمنها الوطني ودفع الأخطار عنها؟

ويؤكد أصحاب هذه الرؤية أنه لم يعد هناك من خيار أمام العرب سوى أن يعيدوا من جديد تخطيط مناهجهم المستقبلية، بحيث يبنون قاعدة اقتصادية عصرية، تحميها قاعدة أمن رادعة، لأن إسرائيل عندما بدأت بناء اقتصادها وتطوير صناعاتها المتقدمة، خاصة الصناعات الالكترونية، وانتشارها في الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الأوروبية، لم توقف مشروعاتها النووية، بل كثفت من نشاطها التقني في هذا الاتجاه إلى أن أصبحت من الدول النووية الخطيرة!!

ونحن العرب.. عندما ننادي بالتعامل مع لغة العصر، الذي اتسعت فيه رقعة الأنظمة النووية الدفاعية، وذلك بالسعي إلى إقامة «نظام عربي نووي»، لم يكن القصد من ذلك النداء ـ ونحن طلاب سلام ـ سوى العمل على إيجاد «نظام دفاع وقائي» يردع أيّ مغامر من التفكير في استخدام هذا السلاح المدمَّر ضدّنا...

أليس من حقّنا نحن العرب أن نكون مثل إسرائيل أو الهند أو باكستان، أو لا نكون ؟!(٣).

---

(٢) زكريا نبيل، «العرب.. في مفترق طرق.. فإلى أين؟،» **الأهرام**، ١٣/٦/١٩٩٨، ص ١١.

(٣) المصدر نفسه.

وفي مقابل هذه الدعوات الصريحة لامتلاك القوّة النووية على الجانب العربي، يشدّد باحثون آخرون[٤] على أنّ الخيار النووي ليس مثل أيّ خيار آخر، وأنّ القضيّة لم تكن أبداً القدرة على بناء القنبلة الذريّة، والحصول على الفرح الشعبي كما حدث في الهند وباكستان، وإنما كان ما سوف يأتي بعد ذلك من خطوات وتكاليف بعد أن ينتهي الاحتفاء والاحتفال.. وفوق ذلك، فإن مصر كانت لها أسبابها الخاصّة في ما يتعلّق بالتوازن النووي مع إسرائيل، ففضلاً عن أنّ تحقيق التكافؤ الكامل معها غير ممكن في ظل علاقات الطرفين الخارجية، فإن تحقيق التكافؤ لا يعني إلا تجميد الأوضاع تماماً عند النقطة التي وصلت إليها عام ١٩٦٧ نتيجة الردع النووي المتبادل. وفي كل الأحوال، فإنه سوف يبقى لإسرائيل مزية إضافية وهي صدقية قدرتها على الاستخدام، لأنها تستطيع ضرب عواصم عربية بعيدة من دون أن تتأثر هي بالإشعاع أو الغبار النووي، أمّا في حالة إسرائيل ونتيجة ضيقها الجغرافي وتداخلها مع تجمعات سكّانية عربيّة، وقربها من تجمعات عربية أخرى، فإنه يستحيل لأي قيادة مصرية إصدار قرار استخدام هذا السلاح، فمصر، يضيف كاتب المقال د. عبد المنعم سعيد، حتى ولو تعرّضت لضربة نووية لا تستطيع قصف القدس بما فيها من مقدّسات و١٨٠ ألف فلسطيني، أو حتى تل أبيب اللصيقة بيافا حيث عشرات الألوف من العرب، فضلاً عن امتداد آثار التفجير حتى عمّان وبيروت ودمشق. ومع غياب هذه الصدقية ينتفي أي أساس للردع النووي، الذي يقوم في جوهره على وجود الإمكانية للاستخدام إذا ما تعدّى الطرف الآخر خطوطاً حمراء بعينها.

وباتجاه مضاد، يتساءل باحثون مهتمّون بالشؤون الاستراتيجيّة: كيف نسعى نحن الذين لا نملك قوة الردع النووي لتقييد حركتنا بأنفسنا، من خلال الموافقة على معاهدة تعزّز أوضاعاً مؤاتية لمن يملك، وتحرّم على من لا يملك أن يملك؟

كيف يمكن من لا يملك أن يطمئن على أمنه بجوار من يملك، وبخاصة إذا كان هذا الجار دولة مثل إسرائيل بتاريخها العدواني الإرهابي المعروف؟

ويرى القادة والمسؤولون العرب علاج هذه المسألة الخطيرة بالمطالبة بنزع السلاح النووي[٥].

---

(٤) انظر: عبد المنعم سعيد، «مصر والسلاح النووي،» **الأهرام**، ١٩٩٨/٦/٨، ص ٢٧.

(٥) نوقشت هذه المسألة الإشكالية بصورة دقيقة وتوثيقية في ملف خاص نشرته: **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٥)، القسم الخاص بمناسبة مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ص ٤٧ ـ ١٠٦. كما أن هذا المؤتمر سيناقش في محاوره العديدة جملة من القضايا المتصلة بالمبادرة المصرية بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، حول عدم انتشار الأسلحة النووية.. واحتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومستقبلاً الخيار النووي في المنطقة... إلخ.

وتمضي الأسئلة: لنفترض أنه تم الاتفاق بين دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل على نزع الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها، وأنه تقرر نزعها وتدميرها بالفعل، فكم من الوقت تستغرق هذه العملية؟.. عشرون.. ثلاثون عاما؟!.. فماذا نفعل في هذه الفترة، ونحن نعيش في إطار الاحتكار النووي؟ ولو قفزنا فوق هذا الوضع، كما يحلو لنا دائما في علاج مشاكلنا، يقول وزير الحربية المصرية الأسبق الباحث أمين هويدي، ألا يبقى لإسرائيل الاحتكار في مجال المعرفة التقنية النووية، ما يعني أن الاحتكار النووي سيظل قائما عن طريق احتكار هذه المعرفة؟![٦].

ويرى عدد من الاستراتيجيين ـ ونحن أميل إلى هذا الرأي ـ أن أمننا القومي لا يتحقق إلا عن طريق امتلاك القوة الذاتية الرادعة، أو الردع المتبادل، وبالتالي فإن محاولات نزع الأسلحة شديدة التدمير وتطبيق نظام الضمانات الدولية هي محاولات خيّرة يجب تشجيعها. ولكنها لا تغني أبدا عن امتلاك القوة الرادعة. وعلينا أن نسير في الغابة العالمية بقدمين: قدم تساعد على نزع السلاح الشديد التدمير، بما في ذلك الأسلحة النووية، شرط أن تكون هناك مساواة في التعامل معها في ظل نظام تفتيشي فعال، وتطبيق الضمانات التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل دورة الوقود من المنجم حتى تصنيع المواد النووية. والقدم الأخرى هي امتلاك الرادع القادر على توقيع العقاب. ولا بد من أن نعرف أنه في ظل نادي لندن منذ إنشائه عام ١٩٧٤، وفي ظل قائمة زنجر التي وضعها للمواد والمعدات المخالفة لمعاهدة عدم انتشار الأسحلة النووية، وفي ظل قرارات الأمم المتحدة واللجان التي شكلتها للبحث في النشاط الذري في المنطقة، ما زال الانتشار النووي مستمرا. ولذلك إذا اقتصرت محاولاتنا لإعادة التوازن على النواحي القانونية، فلن نحافظ على أمننا القومي، لأن القانون الذي لا يستند إلى القوة لا قيمة حقيقية له[٧].

ومن تتبع الجدل العربي الدائر في أوساط الباحثين الاستراتيجيين، والمفكرين والصحافيين وعدد كبير من الكتاب (أما المواقف الرسمية العربية تجاه أسلحة الدمار الشامل والمعاهدات الدولية فهي تناقش في محاور ودراسات أخرى)، يلاحظ تركيزها على ضرورة المراجعة الشاملة والجدية لأوضاعنا المبعثرة، والمفتقرة إلى العقلانية والتخطيط والرؤية الاستراتيجية المستقبلية للبحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة، بحيث نتمكن من الاعتماد على الذات، ومواجهة الاستراتيجية النووية الإسرائيلية واستحقاقات المستقبل، السلمية أو غير السلمية، وفق نظرة عربية متكاملة لقدراتنا

---

(٦) انظر: أمين هويدي، «نزع السلاح النووي والأمن القومي العربي،» **الحياة**، ٣/١٢/١٩٩٦، ص ١٧.

(٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٧.

الفعلية المتحققة والممكنة (واقعياً) في ميادين العلم والعلماء والصناعات المعقدة، واقتحام مجالات المعلوماتية والتقانة النووية وأبحاث الفضاء والعلوم الدقيقة.

ونحن إذ نميل إلى الرأي القائل بضرورة تطوير الجهود الذاتية العربية[٨]، في مجال الاستخدامات المتعددة للذرة والطاقة النووية، وأبحاث الليزر، والعلوم المتصلة بالحواسيب والالكترونيات، فإننا نؤكد أن الاعتماد على الذات هو خيار استراتيجي لا نملك التخلي عنه، وفي الوقت نفسه، فإن سلوك هذا الخيار يجب أن يسبقه إدراك تام ودقيق وتفصيلي لواقع القدرات العربية، والمستخدمة في ميدان العلم والتكنولوجيا، وحجم الصعوبات والتكاليف الاقتصادية الباهظة لهذا الخيار.

وعلى رغم اتفاقيات السلام المعقودة بين بعض البلدان العربية وإسرائيل، وعلى رغم أن العرب لا يمتلكون الأسلحة النووية، ومبادراتهم العديدة في مجالات إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك، التي ينعقد هذا المؤتمر الكريم دعماً وتأييداً لها، وعلى رغم إعلان العرب «أن السلام يشكل خياراً استراتيجياً» لهم، فإن الصدام يبقى قائماً ومحتملاً بين العرب وإسرائيل، إذا ما استمر التعنت والرفض الإسرائيليان المراوغان للسلام الحقيقي، بل إنها ما زالت تتمسك بسياسة فرض الأمر الواقع على العرب، وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة، التي أقرتها الشرعية الدولية، ابتداء من قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين إسرائيلية وفلسطينية، إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، و٤٢٥، وغيرها من القرارات.

بل يقول المحللون الاستراتيجيون المصريون: إن إسرائيل، وقد هزتها من العمق مفاجأة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، عمدت وعلى مدى ربع قرن إلى ترسيخ عقيدتها العسكرية العدوانية المعروفة، وذلك بتطوير هائل لآلتها وقدراتها الحربية التسلحية، سواء في الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية (الكيميائية والجرثومية) أو الأسلحة النووية التي تنفرد بها في المنطقة (وهناك شبه إجماع على تقديرها بأكثر من مئتي قنبلة نووية)، مروراً بتطوير منظومة صواريخها المضادة للصواريخ (آرو ـ ٢)، الذي واكبه تطوير آخر في مجال إنتاج الصواريخ أرض/أرض البالستية سواء من مجموعة أو عائلة «أريحا» أو «شافت» الذي يستخدم في إطلاق أقمار التجسس من طراز «أفق» والذي وصل مداه إلى ٤٥٠٠ كم، ويقال انه تم تطويره إلى ٥٧٠٠ كلم[٩]، إضافة إلى نظام متكامل من أسلحة تقوم على الطاقة الإشعاعية الموجهة كأشعة

(٨) انظر: أمين اسبر، **السلام والتسلح النووي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٥)، ص ١٢٠ ـ ١٢٤.

(٩) لمزيد من المعلومات عن التجربة الإسرائيلية على الصاروخ (آرو ـ ٢)، انظر: حسام سويلم، «تصاعد التجارب الصاروخية من حولنا،» **الأهرام**، ١٦/١٠/١٩٩٨، ص ١٠.

ليزر إكس، وأشعة الجسيمات المشحونة، وأشعة الجسيمات المتعادلة[10]. وقد أكدت تقارير معاهد ومراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الدولية المعروفة أن لدى إسرائيل برنامجاً سرياً متطوراً للأسلحة الجرثومية والكيميائية، وأن تل أبيب تنتج وتخزن كميات هائلة من هذه الأسلحة، حيث وصفتها بعض التقارير بأنها «تتربع على بحيرة من الأسلحة الجرثومية والكيماوية». كما جهزت طائرات «إف ـ ١٦» بالأسلحة الكيميائية. وقد أجرت تجارب ناجحة بهذا الخصوص، وبات بإمكان المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تركيب قنابل تحتوي على مواد كيميائية وبيولوجية على متن طائراتها الحربية في غضون دقائق، في حال تسلم أوامر بذلك للقيام بمهام عدوانية معينة[11]. وكل تحركاتها المسنودة بمنظومة معلومات واستطلاع، أصبحت تعتمد على الأقمار الصناعية التي تمتلكها (من سلسلة أفق ـ «أوفك»)، وتطور تقنياتها كل فترة، وفق المعلومات القادمة إليها من الأصدقاء والحلفاء، وخصوصاً من حليفها الاستراتيجي الأول ـ الولايات المتحدة.

إن من السخرية حقاً، أنه في الوقت الذي تشن فيه أبواق الإعلام الإسرائيلي حملة غير مسبوقة للإيحاء بأن السلام أصبح قاب قوسين أو أدنى، مع تحركات باراك الواسعة بين عواصم العالم المختلفة؛ في ظل هذه الأجواء الكرنفالية تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية التزامها الرسمي والصريح بـ «تعزيز قدرات إسرائيل الدفاعية والرادعة»، وهو تعبير يشير منذ زمن طويل (كما يقول المحلل الاستراتيجي جيفري أرونسون) إلى «قدرات إسرائيل النووية»، وان ذلك يمثل اعترافاً أمريكياً صريحاً بأهمية قدرات إسرائيل غير التقليدية لمخططات واشنطن الاستراتيجية في المنطقة[12].

وفي الحادي عشر من آب/أغسطس ١٩٩٩ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في معرض تعليقه على تسلم إسرائيل في شهر تموز/يوليو ١٩٩٩ الغواصة الذرية الأولى من ثلاث غواصات ألمانية الصنع من طراز «دولفين» بكلفة ثلاثمئة مليون دولار للغواصة، قال باراك: «إن هذه الغواصات تضيف عنصراً جديداً مهماً إلى ذراع إسرائيل الطويلة». ولا غرو في ما قاله باراك، يعقب جيفري أرونسون، لأن هذه الغواصات ستساعد إسرائيل بما لديها من صواريخ بالستية وطائرات «إف ـ ١٥» الأمريكية الجديدة البعيدة المدى على استعراض قوتها من باكستان حتى المغرب.

---

(١٠) انظر: حسام سويلم، «الصاروخ الإسرائيلي يدخل الخدمة،» **الحياة**، ٢٧/٧/١٩٩٨، ص ٨.

(١١) كاظم نوري، «إسرائيل تتربع على بحيرة من الأسلحة الجرثومية والكيماوية،» **الشرق الأوسط**، ١٦/١٠/١٩٩٨، ص ١٠.

(١٢) انظر: جيفري أرونسون، «تعهد أمريكي بضمان التفوق العسكري الإسرائيلي،» **الوسط** (لندن) (٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

وستضيف الغواصات الألمانية، بصورة خاصة، بعداً آخر إلى قوة الردع الإسرائيلية، أي القدرة على توجيه ضربة ثانية عند مواجهة خطر الأسلحة غير التقليدية، التي يمكن أن تستخدمها الدول المعادية لإسرائيل في القرن الحادي والعشرين سواء أكانت تلك الدول في الوطن العربي أو جنوب آسيا أو في أواسط آسيا[١٣].

ويزعم عدد من المحللين العسكريين والأمنيين في الصحافة الإسرائيلية أن إسرائيل في ظل إمكانية تجدد مفاوضات السلام مع الأطراف العربية ـ سوريا ولبنان والفلسطينيين ـ والتوقيع على اتفاقيات سلام مع هذه الأطراف ومع العرب بعامة «ستحتاج إلى السلاح النووي الرادع أكثر من أي وقت مضى»!!

والحقيقة أن إسرائيل مستمرة في تطوير ترسانتها لأسلحة الدمار الشامل، النووية والجرثومية والكيميائية، مع قدرتها المتطورة في أساليب نقلها بالطائرات والصواريخ، وهي ـ بدعم مطلق من الولايات المتحدة ـ رفضت، وترفض، أي تفتيش على منشآتها ومخازنها، المعدة لهذه الأسلحة الفتاكة. فتحت عنوان «لا ولن تدخلوا المخزن» كتب المحلل الإسرائيلي ألوف بن يقول: إن إسرائيل منزعجة من المعاهدة الدولية الجديدة، التي ما زالت تتبلور، لتجميد إنتاج المواد المشعة، التي تعد بوساطتها الأسلحة النووية، والدول التي ستنضم للمعاهدة ستضطر لفتح منشآتها النووية أمام المراقبة. وسيطلب من إسرائيل، إذا ما انضمت، أن تدعو المراقبين إلى قدس أقداس الأمن الإسرائيلي، إلى المفاعل النووي في ديمونا، من أجل أن يتجولوا في منشآتها ويتأكدوا من وقف إنتاج البلوتونيوم. ويضيف الكاتب: أما باراك الذي يؤمن أنه ليست هناك في الشرق الأوسط فرصة للضعفاء، فإنه لا ينوي تغيير سياسة أسلافه، وهو يرى في الردع النووي لبنة مركزية في نظرية الأمن، وهو القائل في تصريحاته كوزير للخارجية «السياسة النووية الإسرائيلية لم تتغير، لن تتغير، ولا يمكنها أن تتغير»[١٤].

ولذلك فإننا يمكن أن نتوقع مع عدد من الخبراء السياسيين والمحللين الاستراتيجيين والعسكريين المصريين الثقات الذين شاركوا في الندوة الاستراتيجية المهمة التي نظمتها القوات المسلحة المصرية بمناسبة العيد الفضي لانتصارات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وهي توقعات قائمة على خبرات عميقة ومعرفة أكاديمية وميدانية دقيقة، أن احتمالات نشوب حرب جديدة، محدودة أو شاملة، احتمالات قائمة ما دام السلام العادل والشامل بعيد المنال، وما دام الطرف المقابل إسرائيل لا يؤمن بالسلام الحقيقي، وما دامت استراتيجيته تقوم على فرض الأمر الواقع بالقوة

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) ألوف بن، «لا ولن تدخلوا المخزن،» **هآرتس**، ١٤/٩/١٩٩٩.

المسلحة وبالردع النووي. وهو ما تؤكده التقارير الخاصة بالصناعات الاستراتيجية الإسرائيلية، ونظم التسلح لديها، وحجم الإنفاق المالي المعلن المخصص لتطوير أسلحتها الصاروخية وطيرانها وأقمارها الصناعية التجسسية... الخ[١٥].

أما القرار الذي اتخذه العرب بالقبول بمبدأ السلام كخيار استراتيجي، فإنه يجب ألا يمنعنا من بناء قوة قادرة مقابلة ومقاومة ورادعة[١٦].

والقوة القادرة الرادعة في مفهومنا، ليست القوة العسكرية فقط، لكنها قوة المجتمع والدولة في آنٍ معا، القائمة على التنمية المتكاملة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً... الخ، والقدرة العسكرية الرادعة، والاستغلال الأقصى والأمثل للطاقات العلمية والفنية والبحثية والمالية المتوافرة لتقليص الفجوة بين العرب وإسرائيل، وصولا إلى التوازن الحضاري الشامل، الذي يصنع سلاماً حقيقياً بين دول المنطقة وشعوبها، وعندئذ فقط يزول التهديد بالسلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل.

إن ما تقدم يقودنا إلى النقطة التالية من هذه الورقة، ونعني بها مسألة بناء القاعدة العربية للبحث العلمي والتقانة، مع المقارنة الرقمية والإحصائية بالمعطيات المتوافرة عن المستويات التي وصلت إليها إسرائيل في هذا المجال.

ثانياً: القدرات العلمية والتقانية المستخدمة لدى الجانبين الإسرائيلي والعربي

لن نتطرق هنا إلى تاريخ ومراحل بناء القدرة النووية الإسرائيلية، والوسائل التي اتبعتها (بمعونة حاسمة من حلفائها الاستراتيجيين في الغرب) لتبقى الطرف الوحيد، الذي يحتكر السلاح النووي في الشرق الأوسط، فقد كتب حول هذه المسألة كم كبير من المؤلفات والدراسات والأبحاث والمقالات والتحليلات، عدا أنها تشكل مادة لـ «أوراق» ومحاور أخرى في مؤتمرنا هذا. ولكن ما يهمنا في هذه المسألة، الجانب المتصل بالقاعدة البحثية والعلمية والتقنية، التي استطاعت إسرائيل من خلال توظيفها واستثمارها الوصول إلى ما وصلت إليه في حيازة التكنولوجيا النووية.

فالمعروف أن أية دولة تفكر في بلوغ التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة الذرية

---

(١٥) حول هذه المسألة، انظر: عبد المنعم كاطو، «نفقات الدفاع في منطقة الشرق الأوسط،» **دراسات شهرية** (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق)، السنة ٤، العدد ١٩ (١٩٩٩).

(١٦) صلاح الدين حافظ، «وكيف نمنع نشوب حروب جديدة؟،» **الأهرام**، ١٤/١٠/١٩٩٨، ص ١١.

في المجالات السلمية أو الحربية، لا بد لها من أن تمتلك ما يلي [١٧]:

ـ بناء تحتي صناعي متقدم في مختلف المجالات.

ـ معاهد، أو مراكز للبحوث تضم مجموعة من العلماء والكوادر الفنية القادرة على إدارة المفاعلات النووية والقيام بالعمليات الضرورية في دورة الوقود النووي للحصول على البلوتونيوم، الذي يستخدم كوقود في المفاعلات أو في صنع السلاح النووي.

ـ رأس المال الكافي لإقامة المفاعلات النووية وبعد ذلك صنع السلاح النووي. وهنالك تقديرات لمختلف أنواع المفاعلات[١٨]، وهي تقديرات تتغير مع الزمن بناء على اعتبارات اقتصادية وسياسية.

ـ مفاعلات لحرق الوقود النووي، وهذه المفاعلات إما أن تكون مفاعلات أبحاث، أي تخصص للبحث العلمي في مجال استخدامات الطاقة النووية، أو مفاعلات القوى والتي يكون الغرض منها توليد الطاقة الكهربائية. ومن الضروري أن تكون قدرة هذه المفاعلات عالية من أجل أن يكون الحصول على الطاقة الكهربائية اقتصادياً.

١ ـ على الجانب الإسرائيلي

لقد أدرك قادة ومؤسسو «إسرائيل» الأهمية القصوى للعلم والتكنولوجيا تجاه المحيط العربي، الرافض للعدوان والاحتلال واقتلاع الشعب الفلسطيني لإحلال جماعات غريبة محله. فقد صرح بن غوريون في هذا المجال بالقول: «إن العلم في أيامنا مفتاح القوة العسكرية، وشبابنا الموهوبون الذين يدرسون القانون بدلا من العلم والتكنولوجيا يضيعون رأسمالاً بشرياً يشكل عند الشعب قيمة لا تقدر بثمن»[١٩].

من هنا أولت القيادة الصهيونية اهتماماً فعلياً وحقيقياً للعلم. فوضع الحجر الأساس لـ «معهد التخنيون» عام ١٩١٢، وبدأ يستقبل الطلبة عام ١٩٢٤. أما الجامعة

(١٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية حول هذه المسألة، انظر: سلمان رشيد سلمان، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨)، الذي استقينا منه معظم معلوماتنا في هذا المجال.

(١٨) سلمان رشيد سلمان، **السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، ص ٤٢.

(١٩) نقلاً عن: سلمان، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية**، ص ٣٨.

العبرية فقد وضع الحجر الأساس لها عام ١٩١٨ وبدأت تستقبل الطلبة عام ١٩٢٥. ولعبت المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في تنشيط البحوث ضمن مؤسساتها وضمن الجامعات ومراكز الأبحاث المنتشرة في المدن والبلدات والمستوطنات اليهودية، وأصبح العلم حتى قبل قيام الكيان الصهيوني جزءاً أساسياً من استراتيجية الحركة الصهيونية. فمنذ عام ١٩٤٧ نظمت «الهاغاناه» وحدات علمية ـ بحثية ضمت أفضل العلماء، فكانت النواة الأولى للمؤسسات العلمية لاحقاً، سواء داخل المؤسسة العسكرية أو خارجها. ولقد ساعد إسرائيل على إقامة القاعدة العلمية المتينة، العدد الهائل من العلماء الأوروبيين الذين هاجروا إليها. وقد أشارت دراسة أكاديمية إلى أن نسبة العلماء المهاجرين إلى إسرائيل بلغت في عام ١٩٦٨ حوالى ٣٣ بالمئة من مجموع الهجرة[٢٠]، وأن حوالى ٨٦ بالمئة من العاملين في الحقل الطبي هم من المهاجرين الوافدين[٢١]، وأن نسبة الكفاءات الأوروبية تساوي ٦٥ بالمئة من أساتذة الجامعة العبرية[٢٢]. وفي عام ١٩٦٣ كان هنالك ٥٤٧ أستاذاً في الجامعة العبرية، منهم ٥٤ فقط ولدوا في فلسطين، وفي عام ١٩٦٦ كان هنالك ٧٢١ أستاذاً في الجامعة، منهم ١٠٥ ولدوا في فلسطين. أما في معهد التخنيون ففي عام ١٩٦٤ كان يوجد ٢٥٥ أستاذاً، منهم ٣٤ فقط ولدوا في فلسطين. كما اهتمت المؤسسة الإسرائيلية بإرسال العلماء لقضاء فترات مختلفة، وللقيام ببحوث مشتركة مع مختلف جامعات ومعاهد ومراكز البحوث في العالم، الأمر الذي منحها امتداداً وشبكة علمية لا يوجد لها مثيل في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط.

ولقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إسرائيل بقوة وبخط بياني متصاعد لأجل بناء القاعدة العلمية ـ التقانية الأساسية، حيث منحتها الأموال الطائلة ووقعت عقوداً مع علماء وجامعات ومراكز إسرائيلية لإجراء بحوث مشتركة. ومنذ الأيام الأولى لقيام إسرائيل شجعت الحكومات الأمريكية ومجالسها التشريعية الشركات الأمريكية لتوظيف خبراتها في إسرائيل، وإقامة شركات أو فروع للشركات الأمريكية داخل إسرائيل. وهذه السياسة لم تكن بمعزل عن استراتيجية الولايات المتحدة بجعل إسرائيل امتداداً لها في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة تمول وحدها أكثر من ٢٠ بالمئة من ميزانية البحث العلمي في إسرائيل، وان أكثر من ٤٠ بالمئة من العدد الكلي للبحوث التي أجريت في إسرائيل والتي نشرت في الخارج كانت ممولة من

(٢٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢١) أنطوان زحلان، **العلم والتعليم العالي في إسرائيل**، ترجمة محمد صالح العالم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠)، ص ٤١.

(٢٢) المصدر نفسه.

جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية[٢٣].

وضمن رؤية استراتيجية مستقبلية بدأت المؤسسات في إسرائيل الاهتمام بمسائل الطاقة وخاصة النووية، والإلكترونيات والليزر والكيمياء والفيزياء النظرية والتطبيقية وعلوم الحاسبات. ويكفي أن نتذكر أنه في حزيران/ يونيو ١٩٥٣ بعد خمس سنوات من قيامها رسميا تأسست لجنة الطاقة الذرية في إسرائيل لتعمل ضمن وزارة الدفاع، وعين د. أرنست برغمان رئيساً لها. وهو الذي اكتشف اليورانيوم في الفوسفات، ثم أصبح في ما بعد رئيساً لقسم البحث والتطوير في وزارة الدفاع. وقد ضمت لجنة الطاقة الذرية كبار العلماء في هذا المجال من «معهد وايزمان» و«الجامعة العبرية» و«التخنيون» و«مجلس الأبحاث الإسرائيلي»، بعد أن حددت مهماتها العلنية والسرية بدقة ووضوح[٢٤]. لا يدخل في إطار هذه الورقة سرد الوقائع والأدلة، التي لا تترك أدنى شك في التعاون والتنسيق بين إسرائيل وكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وجنوب أفريقيا وألمانيا الغربية في ميدان صناعة الأسلحة النووية، بصرف النظر عن تباين التقديرات بشأن كمياتها ونوعياتها. ونشير ـ كمثال فقط ـ إلى أن الرئيس الأمريكي أيزنهاور أمر في عام ١٩٥٥ بتوقيع اتفاقية أمريكية مع إسرائيل، لتزويد الأخيرة بمفاعل نووي للأبحاث أنشئ في ناحال سوريك، وجرى على إثر ذلك نقل ٢٠ كغم من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب إلى إسرائيل، كما زودت الولايات المتحدة إسرائيل بمكتبة تقنية تحتوي على ٦٥٠٠ تقرير عن الأبحاث الذرية و٤٥ كتاباً عن الفيزياء النووية، إضافة إلى تخصيص مقاعد ثابتة للعلماء والتقنيين الإسرائيليين للعمل في الولايات المتحدة في مجال الذرة.

وقد استخدمت إسرائيل مفاعل ناحال سوريك لتدريب كوادرها في المجال النووي، علاوة على استعماله للقيام بسلسلة من الأبحاث. ومن الطبيعي أن هذه الخطوات التي تمثلت بإقامة مفاعلات: ريشون ليزيون، ناحال سوريك، مفاعل النبي روبين، مفاعل ديمونا، مع ما رافقها من تعاون وثيق مع كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وجنوب أفريقيا (وقصة هذا التعاون طويلة ومعقدة)، كانت تصب كلها في القاعدة العلمية ـ التقنية الإسرائيلية باتجاهات وتطبيقات مختلفة، تأتي التكنولوجيا النووية على رأسها. فلقد قام أوبنهايمر، وهو الذي أشرف على البرنامج النووي لصنع أول قنبلة نووية أمريكية، بالإشراف على تدريب مجموعة من العلماء الإسرائيليين في الجامعات الأمريكية، كما قام بعدة زيارات إلى إسرائيل لتقديم المشورة للعلماء

---

(٢٣) سلمان، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية**، ص ٤٠.

(٢٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤١، و**شؤون فلسطينية**، العدد ٤٣ (آذار/ مارس ١٩٧٥).

الإسرائيليين. وكذلك فعل إدوارد تيللر المعروف بأبي القنبلة الهيدروجينية، الذي زار إسرائيل مرات عديدة، وصرح في إحدى زياراته إسرائيل عام ١٩٦٥ بأن لدى إسرائيل القدرة على صنع السلاح النووي(٢٥). وأضاف مؤكداً: أن إسرائيل تمتلك العناصر والمقومات الضرورية لإنتاج القنبلة النووية، وهي العلماء والتكنولوجيا ومراكز الأبحاث والبلوتونيوم(٢٦).

وقد اعترف رئيس إسرائيل الأسبق كاتزير صراحة في أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ أن سياسة إسرائيل كانت دائما تتمثل بالسعي إلى امتلاك القدرات النووية، واننا الآن نمتلكها(٢٧). وقد علق رابين على التصريح هذا في التلفزيون البريطاني قائلاً: «إننا لا نملك تكلفة أن يسبقنا أحد إلى امتلاك القدرة النووية في الشرق الأوسط»(٢٨).

وكما كان بن غوريون صريحاً دائماً على الربط بين القاعدة العلمية ـ التكنولوجية وضرورة امتلاك الرادع النووي في مواجهة التفوق البشري العربي، فإن تلاميذه من بعده أيضاً ـ مثل ديان وبيريس وغور ـ قد وضعوا فكر بن غوريون موضع التنفيذ عبر السنوات الأربعين الماضية، وكانت مقولتهم في ذلك: «حيث يوجد الخيار النووي يتحقق التفوق الكاسح على الخصم، خاصة في ظروف كظروف إسرائيل»، وبهذه العبارة أكد قادة إسرائيل أنهم يعنون دخول النادي الذري من أوسع أبوابه(٢٩).

وقد تمثل التطور النووي الإسرائيلي خلال السبعينيات، في أن إسرائيل رفعت درجة استعداد القوة النووية الإسرائيلية (صواريخ أريحا + طائرات + ١٣ قنبلة نووية) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣(٣٠)، وذلك أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر في محاولة للضغط على الولايات المتحدة للإسراع في نجدة إسرائيل وتعويض خسائرها الشديدة، هذا بالإضافة إلى نجاح العالمين الإسرائيليين إسحق نيبزداهل ومناحيم ليفين في معالجة تخصيب اليورانيوم باستخدام أشعة الليزر، وهو ما يعد أرخص وأسرع

---

(٢٥) سلمان، المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٥٣.

(٢٦) **هآرتس**، ١٩/ ٧/ ١٩٨٠.

(٢٧) نقلاً عن: *Times*, 3/12/1974.

(٢٨) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٢٩) انظر: ممدوح حامد عطية، «القدرة النووية الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: **تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي من ٢٥/ ١/ ١٩٩٣ في باريس**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ٥٠٢.

(٣٠) *New York Times*, 12/4/1976.

وسائل التخصيب في العالم. . أما خلال الثمانينيات فقد كان من أبرز التطورات هو ما كشفت عنه صحيفة **صنداي تايمز** في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ على لسان الفني النووي الإسرائيلي مردخاي فانونو الذي عمل بمفاعل ديمونا لمدة عشر سنوات، والذي دعم معلوماته بـ ٦٠ صورة من داخل المفاعل، وأكد عدد من الخبراء النوويين البريطانيين صحة اعترافاته، التي كان أبرز ما فيها التالي[٣١]:

* ان إسرائيل تملك مخزوناً من القنابل النووية يتراوح بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ قنبلة انشطارية أصغر حجماً وأشد تأثيراً من قنبلتي هيروشيما وناغازاكي.

* ان مفاعل ديمونا رفعت قدرته إلى ١٥٠ ميغاوات.

* ان إسرائيل أنتجت قنابل النيوترون والقنابل الهيدروجينية.

أما شمعون بيريس رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، الذي أشرف على بناء القدرات النووية لإسرائيل، فقد اعترف بمنتهى الوضوح والصراحة أنهم صنعوا أسلحتهم النووية لابتزاز العرب، وردعهم بقوله: «لقد بنيت ديمونا من أجل الوصول إلى أوسلو. .»[٣٢].

إن ما أشرنا إليه من خطوات ومراحل وبرامج للقدرات النووية الإسرائيلية، يؤكد امتلاكها للعناصر الرئيسة التالية[٣٣]:

ـ القاعدة العلمية والتقانية والخبرات النووية، إذ تقدر المصادر العلمية الغربية، أنه يتوفر لإسرائيل حاليا حوالى ٢٠٠٠ (ألفي) عالم وخبير ومهندس وفني في المجالات النووية المختلفة، وهم على اتصال بحوالى ٦٠٠ معهد علمي ومركز للبحوث النووية في حوالى ثماني دول، كما تهتم بتشجيع هجرة العلماء اليهود من شتى أنحاء العالم. ولديها مؤسسة الطاقة النووية ذات النشاط الكبير في الجامعات والمعاهد التقانية داخل وخارج إسرائيل. وتشرف على جميع الأبحاث النووية التي تجري في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية، وتدير أيضا جميع المفاعلات والمنشآت والمشروعات النووية في إسرائيل. ومن أبرز الأبحاث التي أشرفت عليها هذه المؤسسة، مشروع إنتاج الماء الثقيل الذي قامت به شعبة النظائر في معهد وايزمان، حيث أصبحت إسرائيل نتيجة لذلك قادرة على تأمين ٩٥ بالمئة من متطلبات العالم من هذه المادة، التي تبلغ قيمة الغرام منها حوالى ألفي دولار.

---

(٣١) عطية، المصدر نفسه، ص ٥٠٣.

(٣٢) نقلاً عن: حامي شيلوه، في: **معاريف**، ٥/٦/١٩٩٨، وشمعون بيريس، «بين الهند وباكستان،» **يديعوت أحرونوت**، ٧/٦/١٩٩٨.

(٣٣) نقلاً عن: عطية، المصدر نفسه، ص ٥٠٣ ـ ٥١١.

ـ المفاعلات والمنشآت النووية.

ـ التجارب النووية المحتمل أن تكون قد أجرتها إسرائيل.

ـ أنواع وأحجام مختلفة من الأسلحة النووية.

ـ وسائل توصيل وإطلاق الأسلحة النووية (طائرات الفانتوم: إف ١٦ وإف ١٥ وإف ١٤، وطائرات سكاي هوك، وطائرة «الكافير» من إنتاج إسرائيل + صواريخ أرض ـ أرض من طراز «لانس» و«أريحا ٢» و«كروز» + مدافع قادرة على إطلاق ذخائر نووية).

وإذا أردنا معرفة ما بلغته إسرائيل في ميدان الأبحاث العلمية وتطوير التقانة، وحجم العلاقات القائمة بينها وبين دول العالم، فلا بد من إلقاء نظرة على التقرير السنوي لوزارة العلوم الإسرائيلية، الذي صدر مؤخراً عن الأعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧[٣٤]. وهو يقترح إعطاء أولوية لما يسميه بالأبحاث الاستراتيجية التي تقع بين الأبحاث الأساسية «العلمية البحتة» والأبحاث التطبيقية «التسويقية». ويشير التقرير إلى أن إسرائيل كانت تحتل المرتبة الأولى أو الثانية في العالم في الفئة التي يحددها عدد المنشورات العلمية لكل فرد. وإسرائيل إلى جانب أربع دول أخرى، هي عضو في المجموعة النخبوية المؤلفة من خمس دول رائدة في ست من أصل عشرين مهنة علمية. وطبقا للمعايير الدولية، فإن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في علم الكومبيوتر، والمرتبة الثالثة في الكيمياء، والمرتبة الخامسة في مجالات الفيزياء والبيولوجيا والميكروبيولوجيا..

ويطالب «التقرير» بزيادة الحصة الحكومية السنوية المخصصة للأبحاث الاستراتيجية، وهي بحسب التقرير «تلك التي تقع بين ميداني الأبحاث الأساسية والأبحاث التطبيقية، وتسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتوجهها المصلحة القومية الساعية إلى زيادة الدخل الفردي والنمو الاقتصادي» من ٨ بالمئة إلى ١٥ بالمئة خلال السنوات المقبلة، ما يوازي إضافة تبلغ نحو مئتي مليون شيكل إسرائيلي جديد، أي ٦٠ مليون دولار. كما يطالب بزيادة النفقات الوطنية على الأبحاث والتطوير، حتى سنة ٢٠٠٥، من ٢,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣ بالمئة منه، مثلما تنوي أن تفعل كوريا الجنوبية والسويد وسويسرا واليابان، علما أن زيادة سنوية بنسبة ٠,٢ في المئة قد تضيف نحو مئتي مليون دولار للأبحاث والتطوير.

---

(٣٤) انظر: «التقرير السنوي لوزارة العلوم الإسرائيلية،» **النهار**: ٧/٩/١٩٩٩؛ ٨/٩/١٩٩٩، و٩/٩/١٩٩٩.

إن المبادئ والبرامج التي وضعتها «اللجنة الوطنية التنفيذية لتطوير الأبحاث الاستراتيجية» والمعروفة كذلك بـ «لجنة الثلاثة عشر» واللجان الوطنية للأبحاث الاستراتيجية بالتعاون مع وزارة العلوم، ركزت على الجهود الخاصة بتطوير تكنولوجيات جديدة، أو على تحسين التكنولوجيات الموجودة الممكن تطبيقها والمنسجمة اقتصادياً مع قدرات الصناعة الإسرائيلية.

وضمن إطار الموازنة المخصصة للعامين ١٩٩٥ و١٩٩٦، دعمت الوزارة برامج الأبحاث إلى حد تخصيص أكثر من ١٢٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد لمشاريع الأبحاث ولتدريب القوة البشرية العلمية، ولشراء تجهيزات علمية محددة ولتأسيس «مركز الكومبيوتر المتفوق»، ولإعادة تأهيل «مركز الميكرو - إلكترونيات» في معهد تخنيون - إسرائيل للتكنولوجيا»، بعد تعرض «المركز» لأضرار جسيمة نتيجة الحريق.

في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ جرى التركيز على ميادين ذات أولوية قصوى للقاعدة العلمية - التكنولوجية الإسرائيلية، هي: البصريات الالكترونية، التكنولوجيا المعلوماتية، الأدوات المتطورة، الميكرو الكترونيات، البيوتكنولوجيا، والرياضيات التطبيقية، حيث درست في هذا السياق ٤٠٥ اقتراحات لمؤسسات بحثية مختلفة في إسرائيل، وشارك فيها ١٤٠٠ رئيس فريق أبحاث.

بالانسجام مع توصيات «هيئات المراجعة والتطوير المهني»، تم تمويل ١١٠ مشاريع أبحاث خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، وأعطيت ٥٤ منحة دراسية في الميادين الستة المذكورة. وكان مجموع المبالغ المخصصة ٤١ مليون شيكل إسرائيلي جديد عام ١٩٩٥ و٦٥ مليون شيكل إسرائيلي جديد عام ١٩٩٦.

وبناء على توصيات «اللجنة الوطنية للأبحاث الاستراتيجية في التكنولوجيا المعلوماتية» استثمر ٢٥ مليون شيكل إسرائيلي جديد في مدى أربعة أعوام لتأسيس «مركز الكومبيوتر المتفوق». وقد انضمت لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي إلى هذه المبادرة واستثمرت مبلغاً مماثلاً لشراء كومبيوترات أقل ثمناً لكن ذات فاعلية ملائمة للجامعات، بهدف تمكينها من تنسيق نشاطاتها في مجال الكومبيوتر مع «مركز الكومبيوتر المتفوق» (الذي يقع في حرم «جامعة تل أبيب» ويتضمن كومبيوترين متفوقين). وهو جاهز لخدمة جميع المستخدمين المحتملين في إسرائيل - سواء أكانوا في الجامعات أم في مراكز الأبحاث أم في قطاع الصناعة.

والجدير بالذكر أنه تم تخصيص مبلغ ٢,٩ مليون شيكل إسرائيلي جديد، لإنشاء احتياط استراتيجي من الأفكار التقانية المبتكرة ولدراسة مدى قابلية هذه الأفكار للتطبيق.

أما في عام ١٩٩٧، فإن الموازنة المخصصة لبرنامج الأبحاث الاستراتيجية، فقد كانت تهدف إلى تسهيل تطبيق نشاطات الأبحاث وفق البنود التالية:

- **تمديد مشاريع الأبحاث**: تمويل استمرار مشاريع الأبحاث التي كانت بدأت في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. ويطبق هذا النشاط تبعاً لما كان مخططاً.

- **التوسع**: إضافة مشاريع أبحاث جديدة إلى مجالات موجودة أصلا متفرعة من ميادين الأبحاث الستة المحددة بأنها «ذات أولوية وطنية» في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

- **الزيادة**: إضافة مجالات جديدة متفرعة من الميادين الستة «ذات الأولوية الوطنية».

- **ميادين أبحاث جديدة**: تعزيز نشاطات أبحاث جديدة في مواضيع بحث استراتيجية أساسية تتعلق بمشكلات البيئة والموارد المائية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن وزارة العلوم الإسرائيلية عقدت اتفاقات تعاون علمي مع ٢٦ دولة في العالم[٣٥]. وتنص هذه الاتفاقات على تنفيذ برامج أبحاث مشتركة، بإنفاق سنوي يبلغ ٧٨ مليون شيكل إسرائيلي جديد (ما يعادل ٢٢,٣ مليون دولار تقريباً) مع كل من ألمانيا وفرنسا واليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية. ويستثمر نحو ٥٨ مليون شيكل إسرائيلي جديد من هذه المبالغ في إسرائيل (أي نحو ١٦,٥ مليون دولار)، ويجري استثمار ٦ ملايين دولار في البلدان المشاركة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك تمكن هذه الاتفاقات من تطبيق برامج ترتكز على تبادل الباحثين العلميين، وعلى عقد مؤتمرات وحلقات بحثية مشتركة.

وتبرز الاتفاقات المشار إليها بين «وزارة العلوم» الإسرائيلية والأطراف الأخرى التركيز على النقاط التالية:

- تشكيل علاقات علمية ثابتة مع البلدان المميزة والرائدة في مجالات علمية محددة.

- كسب إمكانية الوصول إلى معلومات خاصة (ثمينة للغاية) غير متوافرة في إسرائيل.

- كسب إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل أجنبية.

إضافة إلى ما تقدم، فإن إسرائيل عضو نشيط في منظمات علمية عالمية[٣٦]، وهو ما يشكل اعترافاً بقدراتها العلمية. فمن وجهة النظر المهنية، تمكن هذه العضوية

---

(٣٥) لمزيد من المعلومات التفصيلية حول هذه الاتفاقات والدول المعنية بالتعاون العلمي مع إسرائيل، انظر: **النهار**، ١٩٩٩/٩/٨، ص ١٢.

(٣٦) المصدر نفسه.

الباحثين الإسرائيليين من استخدام تجهيزات متطورة وثمينة للأبحاث، هي غير متوافرة في إسرائيل، ومن المشاركة في عروض في الخارج، ومن الحصول على أحدث المعلومات في ما يتعلق بالتطورات التي تطرأ على مجالات اهتمامهم، ومن التأثير في القرارات المتخذة على صعيد دولي (خصوصاً في ما يتصل بعلوم الحياة والعلوم الدقيقة) ومن تعزيز موقع إسرائيل في المجتمع الدولي. ومن أبرز هذه المنظمات والهيئات العالمية: منظمة البيولوجيا الجزيئية الأوروبية، ومختبر البيولوجيا الجزيئية الأوروبي، والمركز الأوروبي للأبحاث النووية، وبرنامج التعاون الأوروبي لشبكات الموارد الجينية في المحاصيل ومنظمة اليونسكو ـ فهي عضو في المجلس العلمي لبرنامج المعلوماتية، وعضو نشيط في مخطط الهيدرولوجيا الدولي، وفي برنامج الحفاظ على البيئة ـ وغيرها من المنظمات.

ونشير أيضاً إلى الدور المهم الذي تقوم به «وكالة الفضاء الإسرائيلية»، إذ إن إسرائيل هي البلد الثامن في العالم الذي طور قمره الاصطناعي الخاص، وأطلقه إلى الفضاء بوساطة منصة إطلاق أقمار اصطناعية إسرائيلية[٣٧]. فالبنى التحتية للأبحاث والصناعة في مجال التكنولوجيا الفضائية في إسرائيل جرى اختبارها على الأرض عبر تطوير أقمار صغيرة، ومنصات إطلاق صواريخ متقدمة، وتقنيات مختلفة في هذا المجال، كالتلسكوب ما فوق البنفسجي في جامعة تل أبيب.

وتستمر وزارة العلوم الإسرائيلية في تمويل عدد كبير من المشاريع المصنفة في باب الاستشعار عن بعد، بما فيها تحديد الأضرار والأخطار التي تواجهها الزراعة والبيئة، والأبحاث حول الأوزون، وتحديد أماكن المعادن. وتمول الوزارة المذكورة كذلك مشاريع أبحاث متعلقة بعلم الزلازل وتطوير تكنولوجيات جديدة لمعالجة الأقمار الاصطناعية وإطلاقها.

وفي ميدان التعاون في مجالات الفضاء وقعت وكالة الفضاء الإسرائيلية العاملة ضمن إطار وزارة العلوم، اتفاقات عديدة للتعاون مع وكالات فضائية في بلدان عديدة:

- وكالة الفضاء الفرنسية (١٩٩٤).
- وكالة الفضاء الروسية (١٩٩٤).
- وكالة الفضاء الألمانية (١٩٩٥).
- إدارة الفضاء وعلم الطيران الوطنية الأمريكية (ناسا ـ ١٩٩٦).

---

(٣٧) المصدر نفسه.

ـ وكالة الفضاء الأوروبية (١٩٩٧).

ثمة كذلك اتفاقات تعاون مع عدد كبير من المراكز الفضائية في الدول الاسكندنافية، والمفاوضات جارية مع وكالات الفضاء في الهند، وأوكرانيا، والبرازيل، والأرجنتين، وبريطانيا.

ويؤكد المتابعون والمختصون أن واقعة قبول إسرائيل كعضو مساعد في «برنامج الأبحاث والتطوير التابع للاتحاد الأوروبي» هي الخطوة الأهم التي كسبتها علاقات إسرائيل العلمية الدولية في الأعوام الأخيرة. وتعد وزارة العلوم الإسرائيلية أن الدخول في هذا البرنامج يشكل محركاً أساسياً لتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، وكذلك لتعزيز التطوير المثمر للعلوم في إسرائيل عموماً، وللأبحاث الاستراتيجية خصوصاً.

إن موازنة البرنامج الأوروبي ضخمة إلى حد ما، إذ تبلغ ١٦ مليار دولار لبرنامج من خمس سنوات. وتدفع إسرائيل رسم عضوية سنوياً قدره ٤٠ مليون دولار تموله وزارات: العلوم، والصناعة والتجارة، ووزارة المال، ولجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي.

وقد تمت في إطار البرنامج المذكور الموافقة على ١٠٤ مشاريع تضم باحثين إسرائيليين. وتصل قيمة الدعم الذي تلقته إسرائيل بسبب هذه المشاريع إلى حوالى ٢٥ مليون دولار. وقد تم الشروع في عملية تقويم المنجزات التي حققتها إسرائيل خلال هذا البرنامج، وذلك من جانب الوزارات المشاركة ولجنة التخطيط والموازنة. وفي ضوء ذلك سيتخذ القرار في ما يتعلق بخيار استمرار مشاركة إسرائيل في برنامج الإطار الخامس للأبحاث والتطوير للاتحاد الأوروبي.

وتقول إحدى الدراسات المنشورة حديثاً[٣٨]، إن إسرائيل تضم شبكة من الأبحاث العلمية والتقانية هي الأكثر تطوراً في المنطقة، إن لم تكن بالمقارنة مع أوروبا إيضاً. وأبرز ظهور للتقدم في البحوث العلمية الإسرائيلية اليوم هو في مضمار التكنولوجيا العالية (High-tech)، حيث تحولت إسرائيل إلى منافس قوي لأهم دول العالم في هذه الصناعة، فارتفعت الاستثمارات الأجنبية فيها من ٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٦.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي الصادرات الإسرائيلية العاملة في هذا الحقل في

---

(٣٨) انظر: رندة حيدر، «المواجهة العلمية أقسى من المواجهة العسكرية،» **النهار**، ٧/٩/١٩٩٩، ص ١٢.

نهاية هذه السنة إلى تسعة مليارات دولار، أي ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٠.

يعتمد البحث العلمي في إسرائيل بصورة خاصة على الجامعات الإسرائيلية وعلى معاهد الأبحاث التابعة لها، لكنه لا ينحصر فيها فقط وإنما يمتد أيضاً إلى الصناعة على اختلاف أنواعها. وفي جامعاتها اليوم أكثر من ١٠٥ آلاف طالب جامعي ونحو خمسين بالمئة من طلاب الدراسات العليا في الفروع العلمية المختلفة.

من ناحية أخرى، فإن إسرائيل تنفق ٢٦٠ مليون دولار سنوياً على البحث العلمي، ومعظم هذه المبالغ تأتي من الحكومة، يضاف إليها مبلغ ٧٠ مليون دولار يأتي سنوياً من مصادر خارجية، ويصرف على برامج الأبحاث العلمية في الجامعات.

في إسرائيل اليوم نحو ١٨٠٠ شركة أبحاث وتطوير، بما في ذلك شركات ناشئة جديدة لتصنيع برامج الكومبيوتر التي تصدر وحدها ما قيمته ٢٠ مليار دولار سنوياً. ونجد على الأقل ٣٠ عاملاً من أصل كل ألف عامل في إسرائيل يعملون في قطاع البحث والتطوير، وحوالى ٢,٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي المدني تذهب إلى مجال الأبحاث والتطوير. حيث توجه ٦٠ بالمئة من هذه الأموال إلى فرع الالكترونيات الذي يشمل المجالات التالية: الاتصالات اللاسلكية، ومعلومات الاتصال، والالكترونيات الطبية، وأجهزة الدفاع، وبرامج الكومبيوتر. وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت الالكترونيات تحتل المرتبة الأولى في القطاع الصناعي الإسرائيلي، فبلغت صادراته عام ١٩٩٥ (٤,٣) مليار دولار، وتجاوزت عام ١٩٩٦ ستة مليارات دولار. علماً أن أكثر من ٤٠ ألف شخص يعملون اليوم في هذا المجال، ثلثهم من خريجي الجامعات، ونحو ٦٠ في المئة منهم من المهندسين والتقنيين أصحاب الخبرة العالية. وارتفع الدخل السنوي الفردي للعاملين في هذا القطاع من ٤٦ ألف دولار سنوياً عام ١٩٨٤ إلى ١٥٠ ألف دولار في أواسط التسعينيات، أي أن المهندس الالكتروني يتقاضى ما قيمته ١٢ ألف دولار كراتب شهري.

وطبقاً للأرقام والإحصاءات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء الإسرائيلي[٣٩]، التي وزعها الوفد الإسرائيلي إلى المؤتمر الدولي حول العلوم، الذي انعقد في بودابست، هنغاريا بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٩ - وهي لا تشمل الإحصاءات المتعلقة بالإنفاق على الأبحاث وتطوير التكنولوجيا العسكرية - فإن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (في القطاع المدني فقط) زاد من ٥ بالمئة عام ١٩٩٧ إلى ٧ بالمئة عام ١٩٩٨، وهو في ارتفاع متواصل. وقدرت الزيادة في الإنفاق على

(٣٩) انظر: عبد الحسن الحسيني، «الأبحاث في القطاعات المدنية الإسرائيلية والعربية،» **النهار**، ١٩٩٩/٩/٢٣، ص ١٢.

البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بحوالى ٥ ـ ٦ بالمئة. ويبلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل ما يزيد على ٢٠ مليار شيكل.

وبلغت حصة الإنفاق على البحث والتطوير في القطاع المدني حوالى ٩,٨ مليارات شيكل (NIS) أي ما يوازي ٢,٦ بالمئة من حجم إجمالي الناتج القومي، وهو كان عند ٢,٣ بالمئة لعام ١٩٩٥، وتضاف إلى هذا المبلغ، المبالغ التي تنفقها الشركات الأجنبية والمؤسسات التجارية والقطاع الخاص بشكل عام على البحث والتطوير، الذي بلغ وفقاً للإحصاءات نفسها نحو ٥,٦ مليارات شيكل عام ١٩٩٨. وهو يعادل ما نسبته ٥٢ بالمئة من نسبة الإنفاق الوطني العام على البحث والتطوير.

وكنسبة من حجم رأس المال الاستثماري (ما عدا الاستثمارات في قطاع البناء والطرقات والكهرباء والاتصالات) فقد زادت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من ١٤ بالمئة لعام ١٩٩٥ إلى ١٨ بالمئة لعام ١٩٩٨.

وبالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في القطاع المدني في إسرائيل نحو ٢,٦ بالمئة من إجمالي الناتج الوطني، بينما بلغت النسبة للقطاع ذاته ٣,٣ بالمئة في السويد و٢,٧ بالمئة في سويسرا واليابان، وهي تراوح من ٢ إلى ٢,٣ بالمئة في كل من فرنسا والدانمارك والولايات المتحدة، وما يراوح بين ٠,٥ و١,٩ بالمئة في بقية الدول المتقدمة.

ويبلغ ما تنفقه وزارة العلوم الإسرائيلية أعلى نسبة بين الوزارات والمؤسسات والإدارات التي تنفق على البحث والتطوير، إذ تصرف ما نسبته ٨ بالمئة من مجموع ما تصرفه بقية المؤسسات الحكومية على البحث العلمي. وتتناول مهمات وزارة العلوم تطوير العلوم والمعارف وبناء بنى تحتية تؤمن مقومات العلوم النظرية البحتة والتطبيقات الصناعية، وإجراء التجارب التكنولوجية والتطبيقية، يلي ذلك ما تنفقه وزارة الطاقة، التي توزع أعمالها على العلوم الجيولوجية، والأراضي والمياه وغيرها.

من ناحية ثانية، فإن الموازنة الحكومية للتعليم العالي في إسرائيل تصل إلى حوالى ٥,٤٧٤ مليارات شيكل، ويبلغ معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي ٣٠,٦ بالمئة من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله، ويصرف الباقي على التمويل الخاص بالرواتب، والمنشآت، والصيانة، والتجهيزات. . . الخ. علماً أن المؤسسات التجارية والصناعية والكيبوتزات تنفق ضعفي ما تنفقه الحكومة على التعليم العالي.

ويتبين من خلال ما ينشره المكتب الوطني للإحصاء أن إسرائيل تعتمد بشكل كبير على المراكز البحثية القائمة داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وتبلغ معدلات الإنفاق الحكومي على البحوث داخل الجامعات أعلى نسبة، أي حوالى ٣٠,٦ في المئة، بينما يصرف قطاع الأعمال والتجارة ما نسبته ٥٢ بالمئة من الإنفاق العام على الأبحاث والتطوير[٤٠].

وفي ما يأتي بعض وحدات تمويل البحث والتطوير المدني داخل مؤسسات التعليم العالي:

ـ **المؤسسات ذات المنفعة العامة** (Non Profit): وهي تمثل نحو ١٢٠ مؤسسة، منها ٣٥ مؤسسة عامة و٨٥ مؤسسة خاصة تمول أبحاثا ذات طابع عام، كالأبحاث حول الصحة والزراعة والاجتماع وغير ذلك.

ـ **مؤسسات التعليم العالي**: وينضوي تحت هذا العنوان: الجامعة العبرية، جامعة إسرائيل الفنية، جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون ومعهد وايزمان للعلوم وغيره من المعاهد.

ويجري تمويل البحث العلمي داخل الجامعات كما يلي:

ـ ٣٠,٦ بالمئة من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي من دخل الموازنة العامة للدولة، وتوازي قيمتها حوالى ١٢٧٤ مليار شيكل، وهي تمول النشاط البحثي المدني داخل الجامعات.

ـ تمويل بحثي خاص داخلي إسرائيلي، وهي أموال تصرفها المؤسسات والشركات والأفراد على البحث والتطوير المدني داخل الجامعات، وعلى مشاريع تطلبها الجهة الممولة.

ـ تمويل الأبحاث من مؤسسات داخلية، حيث تشتمل كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي على صندوق للتبرعات خاص بالبحث العلمي، تموله المؤسسات الحكومية من خارج الموازنة العامة للدولة والمؤسسات غير الحكومية، ويوضع بتصرف الأساتذة والباحثين للقيام بأبحاث تحت الطلب.

ـ منظمات يهودية وحكومية لتمويل الأبحاث العسكرية والمدنية.

ما يرفع نسبة الإنفاق على البحوث العلمية داخل مؤسسات التعليم العالي إلى ما يزيد على مليار دولار تقريباً.

---

(٤٠) انظر بهذا الشأن: المصدر نفسه، الجداول ٢ ـ ٤.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدد الباحثين في إسرائيل يتجاوز ١٣٥ باحثاً لكل عشرة آلاف نسمة، فيما تبلغ النسبة في الولايات المتحدة ٨٥ باحثاً للعدد نفسه من السكان، ما يدل بشكل واضح على مدى الأهمية التي توليها الحكومة الإسرائيلية للبحث العلمي والصناعي والتقني، الذي يبلغ مردوده حوالى ٩٠ مليار دولار سنوياً.

وتحتل إسرائيل المركز الثالث في العالم في صناعة التقانة المتقدمة بعد وادي السيليكون في كاليفورنيا وبوسطن، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات. أما بالنسبة إلى عدد سكانها ومساحتها فهي الأولى في العالم على صعيد إنتاج البحوث العلمية.

وتعقيباً على التفوق الإسرائيلي في ميدان الكومبيوتر والانترنت وما يتصل بصناعة التقنيات المتطورة، كتب الصحفي الأمريكي توماس فريدمان في مقال تحت عنوان: «ما الذي سيحدث عندما تهيمن إسرائيل على أمن الإنترنت؟!»[(٤١)]، قائلاً: إن إسرائيل تصنف الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الشركات الجديدة ذات الصلة بالكومبيوتر، التي انتشرت في التسعينيات (في بورصة نيويورك يتم تداول أسهم أكثر من مئة شركة إسرائيلية عاملة في هذا المجال، وحدها الشركات الأمريكية المسجلة في البورصة هي التي تجاوزت هذا الرقم).

تساءل فريدمان بعد ذلك: ماذا سيحدث عندما تكون هناك شركة إسرائيلية بالقرب من طبريا، هي الوحيدة في العالم التي تصنع رقاقة تحويل رئيسية للانترنت؟ وماذا سيحدث عندما تبدأ الشركات الإسرائيلية بالهيمنة على قطاع تقاني أساسي وحساس للغاية مثل الأدوات المخصصة لأمن الإنترنت؟

وردّ بالقول: الذي سيحدث أن الكل سوف يخطب «ود إسرائيل» بغضّ النظر عن مصير عملية السلام، فاليابان التي كانت تبتعد دائماً عن إسرائيل وتتعامل معها بمنتهى الحذر، خشية رد الفعل العربي، هي الآن ثاني أكبر مستثمر لرأس المال في المشاريع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة، لذلك فإنها تبادر إلى التهام شركات برامج الكومبيوتر الإسرائيلية.. ولدى الصين الآن ٥٢ عالماً يقومون بأبحاثهم في معهد وايزمان المعروف بإسرائيل. وللهند ٥٢ عالماً أيضاً. ونقل الكاتب عن باحث اقتصادي إسرائيلي قوله: «إذا كنت تملك التكنولوجيا التي يحتاجها الآخرون، فمن يعبأ إذا كنت تقمع الفلسطينيين».

هذا الإدراك لمدى التفوق الإسرائيلي في مجال التقنية العالية تباهى به رئيس

(٤١) نقلاً عن: فهمي هويدي، «بلاغ لمن يهمه الأمر،» **الأهرام**، ٢٨/٧/١٩٩٨، ص ١١.

الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو في حديثه أمام المؤتمر الاقتصادي الإسرائيلي السنوي، الذي انعقد في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٨، وقال فيه إنه لا يضع قضية السلام مع العرب في رأس سلم اهتماماته. . . فإسرائيل تأتي في المرتبة ٢٤ بين الدول المتقدمة، وهي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، من حيث معاهد الأبحاث والقدرات العلمية، وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد المهندسين قياساً إلى السكان، وفي المرتبة الرابعة بعد اليابان والولايات المتحدة وفنلندا من حيث استيعاب التطورات التقانية. وخلص إلى القول: ان مستقبل إسرائيل ليس مرهوناً بالوطن العربي، وإنما بتعميق علاقاتها مع الغرب ودول شرق آسيا[٤٢].

وإذا كان عدد وصلات شبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط تجاوز نصف مليون وصلة ـ كما يؤكد فريدمان ـ في مطلع عام ١٩٩٨، فإن نصفها في إسرائيل، وبذلك تصبح حصتها نسبة إلى عدد السكان خمسين مثلاً نسبة إلى حصة الوطن العربي[٤٣].

وفي مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية، فإن معدل التسجيل في إسرائيل نسبة لعدد السكان، يتعدى ألف مثل لمجمل الأقطار العربية[٤٤].

أما الظاهرة التي تنعكس بصورة خطيرة على الأمن القومي العربي، فتتمثل في أنه في وقت ازدياد معدلات هجرة الكفاءات العربية من الاختصاصات العلمية المهمة والحساسة باتجاه البلدان الغربية، وهو ما سنتوقف عنده مفصلاً في صفحات تالية، فإن إسرائيل تستقطب آلاف العلماء من دول ومناطق الاتحاد السوفياتي السابق، الذين يرسخون تفوق إسرائيل العلمي والتقني، ما ستكون له بالتأكيد آثار عميقة وبعيدة في اختلال موازين القوى التكنولوجية، واتساع الفجوة العلمية ـ التقنية بين العرب وإسرائيل، حيث قدرت دراسة عددهم بأكثر من ٧٠ ألفاً من المهندسين، وقرابة ٢٠ ألفاً من الأطباء والممرضين والفنانين، وحوالى ٤٠ ألفاً من المدرسين، ويحمل قسم كبير من هؤلاء المهاجرين معطيات كثيرة من أسرار التطور العلمي وأسرار أخرى[٤٥].

وطبقا لمعلومات عوزي غدور، مدير قسم الخدمات في «وزارة الاستيعاب»، فإنه منذ بداية الهجرة الواسعة سنة ١٩٨٩ إلى نهاية عام ١٩٩١ فقط، كان في إسرائيل بين المهاجرين الجدد: ١٠ آلاف عالم، ٨٧ ألف مهندس، ٤٥ ألف خبير هندسي

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

وتقني، ٣٨ ألف معلم، ٢١ ألف طبيب، ١٨ ألفاً من العاملين بالفنون، و٢٠ ألف أكاديمي في العلوم الاجتماعية[٤٦]. وطبقا للبروفسور يرمياهو برنوبر، من جامعة تل أبيب ورئيس قسم الأبحاث الإسرائيلي في مجال الطاقة، فإن ٢٠ بالمئة من المهاجرين الجدد هم من حملة الشهادات العالية في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا. وفي إمكان طاقة كهذه أن تحول إسرائيل إلى ما يشبه اليابان من الناحية التقانية[٤٧].

وفي تحقيق أجراه المحرر الاقتصادي لمجلة **دير شبيغل** الألمانية ريش فولات حول أثر المهاجرين الروس في الاقتصاد الإسرائيلي، والتقدم التكنولوجي الكبير الذي بلغته بفضلهم[٤٨]، يتبين أنه يتم تداول أسهم أكثر من ١٠٠ شركة إسرائيلية في البورصة التقانية، تجاريها كندا فقط في هذا المجال، وان إسرائيل تصدر اليوم من بضائع التكنولوجيا العالية ٤٠ بالمئة من إجمالي صادراتها. وتشير بعض المصادر إلى قدوم ما يزيد على ستين ألف مهاجر جديد من الاتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٩٩، والجدير بالذكر أن غالبية المهاجرين القادمين إلى إسرائيل في عام ١٩٩٩ هم من «النازحين الاقتصاديين»، الذين ينظرون إلى الإنترنت كإنجيل جديد. وربما هم من أفضل الكفاءات التقانية الرفيعة والاحتياط القوي في إسرائيل.

ويعترف الباحث الإسرائيلي نيسو كوهين في دراسة له حول صناعة التقانة المتقدمة في إسرائيل، صدرت في ملفات وزارة الخارجية الإسرائيلية ونشرت على شبكة الإنترنت[٤٩]، أن المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق استطاعوا سد النقص في عدد المتخصصين في الالكترونيات وفي البرامج بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥.

إن إلقاء نظرة متأنية إلى ما يجري في قطاع البحث العلمي في إسرائيل، ومراقبة التطور المذهل لصناعة التكنولوجيا العالية هناك، واستغلال إسرائيل للانهيار الذي حدث في الاتحاد السوفياتي السابق لتعزيز قدراتها العلمية في هذا الميدان، وعملها المتنامي على توسيع أسواق لمنتجاتها وجذب رؤوس أموال أجنبية، تجعلنا نعي أي تحد سوف يحمله لنا القرن الحادي والعشرون في حال تحقق السلام مع إسرائيل. فالمواجهة

---

(٤٦) نقلاً عن: أحمد سعد، «الهجرة اليهودية الراهنة في موازنة التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في إسرائيل،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨ (خريف ١٩٩١)، ص ٢٩٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٤٨) انظر: ريش فولات، «تحقيق.. عن التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل،» ترجمه عن الألمانية عصام الجوهري، **النهار**، ١٥/٩/١٩٩٩، ص ١٢.

(٤٩) انظر: نيسو كوهين، «صناعة التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل،» **النهار**، ١٦/٩/١٩٩٩، ص ١٢.

العلمية ـ الاقتصادية في زمن السلم قد تكون أصعب كثيراً من المواجهة في زمن الحرب.

ومن أجل استكمال عناصر اللوحة الخاصة بالتحدي العلمي ـ التقاني، الذي يواجهه العرب، ننتقل إلى النقطة التالية، ونعني بها القدرات العربية المستخدمة في مجال البحث العلمي والتقانة.

٢ ـ على الجانب العربي

تحدثنا في بداية البحث عن توزع المشاعر والرغبات والاتجاهات إزاء الخيار النووي بين الأكاديميين والكتاب والصحفيين العرب، واستنتجنا أن هذه الآراء والأطروحات على اختلافاتها كانت تدعو إلى الاستفادة القصوى من المنجزات الكبيرة للتطور العلمي ـ التكنولوجي المعاصر، وبناء قاعدة اقتصادية متطورة، تحميها قوة ذاتية رادعة. وإنه للوصول إلى هذه الغاية، لا بد من مراجعة شاملة وجدية لإمكاناتنا وقدراتنا المبعثرة، والمفتقرة إلى التجميع والحشد العقلاني والتخطيط العلمي، والرؤية الاستراتيجية المستقبلية للبحث العلمي والتقانة المتقدمة، لمواجهة الاحتمالات القادمة، السلمية أو غير السلمية. وإن الاعتماد على الذات والقدرات العربية الفعلية القائمة والممكنة، التي يجب أن تتكامل، هو خيارنا الاستراتيجي، الذي يجب أن يقوم على معرفة تامة ودقيقة لواقع قدراتنا الراهنة في ميدان البحث العلمي والتطوير والتقانة العالية.

وقد يكون من الصعب وغير المجدي المطالبة باستراتيجية عربية قومية في مجالات البحث العلمي والتطوير والتقانة في ظل التعثر الحالي في مسيرة العمل العربي المشترك، بل يمكن التأكيد أن مثل هذه الاستراتيجية شبه غائبة على الصعيد القطري أيضاً، وإن بدأت البلدان العربية تولي اهتماماً لا بأس به لهذه المسألة في العقد الأخير بصفة خاصة. والحقيقة أن عدداً لا يستهان به من البلدان العربية لا يهتم بالتخطيط طويل المدى، وحتى إذا اهتمت بعض الأقطار وأصدرت خططاً طموحة، فإنها عادة لا تنفذ، أو يخضع تطبيقها لأهواء السياسة وتقلباتها[٥٠].

وفي ما يتصل بالقدرة النووية، هناك إشكالية تتعلق بضعف الإمكانيات الاقتصادية. فالدخول في مشروع لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية أو لإنتاج أسلحة نووية، يتطلب عدة مليارات من الدولارات، وهي تكلفة لا تعوض إلا بعد سنوات

(٥٠) انظر: محمد شومان، «لماذا تأخر العرب عن العصر النووي؟،» **الملف السياسي** (مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات) (١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥)، ص ٤.

طويلة، إضافة إلى نقطة مهمة جداً تتمثل في أن الاعتماد في إقامة محطة نووية على الخبرات والمساعدات الأجنبية سيعرض المشروع كله إلى مخاطر كثيرة، في طليعتها سحب الخبراء، وإيقاف المساعدات، وغير ذلك من مخاطر وضغوط.

ولعل حالة مصر ومشروعها الطموح الذي بدأ في أواخر الخمسينيات، تشكل نموذجاً لما أشرنا إليه من مخاطر[٥١]. فقد حصلت مصر على مفاعل أبحاث صغير من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٦١ طاقته ٢ ميغاوات، أقيم في أنشاص بالقرب من القاهرة، والتحق بالعمل فيه عدد كبير من الباحثين المصريين الشباب الذي راكموا خبرات ممتازة، إلا أن الاتحاد السوفياتي حرم مصر من الوقود النووي المستخدم، الذي يمكن استعماله في إنتاج القنبلة النووية.

وطبقاً لاستنتاجات الأستاذ محمد حسنين هيكل، فإنه في أواخر سنة ١٩٦٥ وأوائل سنة ١٩٦٦ كانت المسافة بين المشروع النووي الإسرائيلي وبين المشروع النووي المصري ثمانية عشر شهراً وفق تقديرات دولية وأمريكية كما يؤكد[٥٢].

وحاولت مصر في أواخر الستينيات الحصول على مفاعل أكبر من فرنسا أو ألمانيا، إلا أن محاولاتها هذه لم تنجح. وقدمت بالفعل شركة وستنغهاوس الأمريكية خطاب نيات لمصر في هذا الاتجاه عام ١٩٦٦ ثم توقف المشروع بسبب حرب ١٩٦٧.

وفي السبعينيات، وتحديداً بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ واستعادة العلاقات المصرية ـ الأمريكية، جرى الحديث عن مشروع طموح لتزويد مصر وإسرائيل بمفاعلات نووية، تستخدم في تحلية مياه البحر وإنتاج الكهرباء[٥٣]، وصدر مرة أخرى خطاب نيات من شركة وستنغهاوس، لكن الولايات المتحدة تراجعت في عام ١٩٧٨ عن اتفاقية التعاون في هذا المجال «وفرضت شروطاً اعتبرتها مصر ماسة بالسيادة ورفضتها ففشلت المحاولة الثانية»[٥٤].

وعندما وقّعت مصر على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٨١ أصبح الخيار النووي المصري محدداً في أغراض الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وبالتالي اختفت القيود الفنية أو المخاوف المباشرة من إنتاج مصر للأسلحة النووية،

---

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) انظر نص المحاضرة التي ألقاها الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل في نقابة المحامين في بيروت ونشرت في: **الشراع** (٦ تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٤ ـ ٣٣.

(٥٣) شومان، المصدر نفسه.

(٥٤) انظر: عبد الله كمال وفاطمة سيد أحمد، «القنبلة العربية.. متى؟،» **روز اليوسف** (٨ حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ١٠.

لكن ظهرت قيود اقتصادية، ولم تختف القيود السياسية. فقد ذكر د. علي الصعيدي رئيس هيئة المحطات النووية المصرية أن «بنك التصدير والاستيراد» الأمريكي أوصى بعدم تمويل المحطة النووية المصرية، كما امتنع «صندوق النقد» و«البنك الدولي» عن مساندة المشروع، ثم جاءت حادثة «تشرنوبيل» والحملات الدعائية الغربية لتخويف دول «العالم الثالث» ومن ثم تجمد المشروع المصري (علماً أن المحطات النووية زادت في العالم ٤٢٠ مفاعلاً بعد تشرنوبيل).

وكان تقرير لمجلس الشورى صدر في تموز/يوليو ١٩٨٧ قد نفى أن الأوضاع الاقتصادية أو تكلفة المشروع هي سبب تعثر المشروع المصري، وأشار إلى قوى خارجية محددة تمنع مصر من الوصول إلى التكنولوجيا النووية(٥٥).

لكن على رغم حالة التعثر التي مر بها المشروع المصري، أو ما جرى للمفاعل النووي العراقي تموز، فإنه بإمكان العرب التغلب على كل المعوقات، وامتلاك قدرات نووية إذا امتلكوا الإرادة السياسية، والرؤية الاستراتيجية الواضحة، والعمل الحقيقي للتعاون لتوفير التمويل اللازم وتبادل الخبرات المتوافرة. ودليلنا على ذلك إقامة مصر المفاعل النووي البحثي بالتعاون مع الأرجنتين في عام ١٩٩٨ وقدرته ٢٢ ميغاوات، الذي افتتحه الرئيس محمد حسني مبارك وبرفقته الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، بتكلفة مقدارها ٣٨ مليون دولار، وبإدارة جيل جديد من الشباب الذين امتلكوا ناصية التقانة النووية الحديثة. وقد وصف الرئيس محمد حسني مبارك المشروع بأنه «يعد مثلاً للتعاون البناء والمثمر بين دول الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا»(٥٦). ويقول د. إبراهيم داخلي - رئيس قسم الفلزات بهيئة الطاقة الذرية - المشرف على المفاعل الجديد بأنه: «سيحقق لنا تقدماً ملحوظاً، وسيكون له دور في تنمية القاعدة العلمية التي سيكون لها نصيب من المشاركة في الإنشاء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه سينتج النظائر المشعة التي تستخدم في الطب والصناعة والزراعة والبحوث»(٥٧).

وتجدر الإشارة إلى وجود مئات من العلماء والباحثين العرب المؤهلين للعمل في منشآت نووية، إضافة إلى العلماء والخبراء الذين كانوا يعملون في منشآت الاتحاد السوفياتي النووية ويبحثون عن فرص للعمل في أي بلد في العالم.

---

(٥٥) شومان، المصدر نفسه.

(٥٦) انظر: فوزي حماد، «أنشاص.. ونقلة تكنولوجية جديدة نحو العصر النووي،» **الأهرام**، ٢٩/٦/١٩٩٨، ص ١٠.

(٥٧) انظر: مجدي دربالة، «هروب علماء الذرة من مصر،» **روز اليوسف** (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٢٥ - ٢٦.

وفي حين يقدر د. هشام فؤاد عدد علماء الذرة المصريين المتسربين إلى الخارج بالعشرات (والطريف أن منهم من يحضر إلى مصر في إطار تبادل الخبرات مع بعض الدول الغربية.. كالدكتور عبد الرحيم عثمان بكندا)، يؤكد د. عزت عبد العزيز أن عددهم يصل إلى الآلاف، وأغلبهم في أمريكا. وبالمقابل استقطبت إسرائيل أربعة آلاف عالم نووي من الاتحاد السوفياتي السابق، يعملون بإمكانات هائلة في «معهد وايزمان» بتل أبيب، وفي غيره من المعاهد والمنشآت الإسرائيلية[٥٨].

من ناحية أخرى تظهر الإحصاءات والمعلومات الخاصة في مجال البحث العلمي العربي (على رغم قدمها النسبي وعدم دقتها في الغالب) أن نتاج البحث العربي ازداد بانتظام خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٩٥. وكان إجمالي الإنتاج العلمي قد بلغ حوالى ستة آلاف بحث في عام ١٩٩٥ من مختلف أرجاء الوطن العربي من أكثر من ١٧٥ جامعة وأكثر من ألف مركز للبحث والتطوير[٥٩].

وقد حصل خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٩٥ عدد من التغييرات المثيرة للاهتمام. فقد كان هناك توسع سريع في عدد معاهد التعليم العالي، وهذا التوسع رافقه في عدد قليل من البلدان توسع في البحث العلمي والمنشورات العلمية. وفي عام ١٩٦٧ كان نصيب مصر بسكانها البالغين ٢٥ بالمئة من سكان الوطن العربي، ٦٣ بالمئة من الإنتاج، وبحلول عام ١٩٩٥ انخفضت حصة مصر بانتظام إلى ٣٢ بالمئة ولكنها ما زالت تنتج بحوثاً أكثر من نسبتها السكانية في الوطن العربي[٦٠].

ويعد مؤشر عدد العلماء والمهندسين المشتغلين في البحث والتطوير (R & D) بالنسبة لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات المعتمدة من قبل منظمة «اليونسكو» في تقويم الواقع التكنولوجي. وتشير بيانات «اليونسكو» إلى أن هذا المؤشر قد ارتفع في الوطن العربي من ١٢٤ عالماً ومهندساً لكل مليون نسمة عام ١٩٧٠، إلى ٣٦٣ شخصاً عام ١٩٩٠. وعلى رغم هذا الارتفاع إلا أننا نجد أن هذا الرقم ما زال متخلفاً مقارنة بالمناطق الدولية الأخرى، التي بلغت عام ١٩٩٠ ـ ٣٣٥٩ في أمريكا الشمالية، و٢٢٠٦ في أوروبا، و٣٦٠٠ في الدول المتقدمة[٦١].

أما بخصوص مساهمة الوطن العربي في إجمالي عدد العلماء والمهندسين المشتغلين

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٥٩) أنطوان زحلان، **العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٦٢.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٦١) طه النعيمي، «البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي،» **مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة**، مج ١، العدد صفر (١٩٩٧)، ص ١٢.

في البحث والتطوير على الصعيد العالمي، فقد ارتفعت من ٠,٥٨ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ١,٤٧ بالمئة عام ١٩٩٠. ولكن تبقى هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بمساهمة المناطق العالمية الأخرى. ويستنتج من تحليل عدد العاملين المشتغلين في البحوث العلمية والتطوير، بالنسبة لمؤشر عدد الباحثين لكل مليون نسمة، تفاوت الأقطار العربية فيما بينها، حيث تراوح المعدل ما بين ١٩٠ باحثاً لكل مليون في الكويت كحد أقصى، و٢٢ في اليمن. وعموماً فإن هذا المعدل ما زال منخفضاً قياساً للأقطار المتقدمة، التي بلغ فيها المعدل ٣٦٠٠ باحث لكل مليون نسمة.

وتحتل مصر المرتبة الأولى في أعداد حاملي شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه العاملين في مجال البحث والتطوير، حيث كان العدد نحو ٢٧٤٩٩، ويأتي بعد ذلك العراق بنحو ٢٠١١، ثم السعودية ١٨٧٨، أما في قطر فقد بلغ ٧٤ فرداً. ومن تحليل البيانات الخاصة بمحاور الأبحاث يتضح أن الزراعة تستحوذ على حصة الأسد من الباحثين من حملة الشهادات العليا في الأقطار العربية، يليها في ذلك العلوم الهندسية والأساسية، ثم بعد ذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية. أما بالنسبة للحقل الصناعي المهم في بناء القاعدة الإنتاجية، فلا يزال عدد الباحثين فيه قليلاً جداً[٦٢].

وفي ما يتصل بالإنفاق على البحوث العلمية والتطوير ورفع مستوى التقانة الموجودة، الذي يستخدم في قياس فاعلية عمليات البحث العلمي والتطوير التقاني لعملية التنمية، يتضح أن نسبة ما ينفق على البحث والتطوير قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي، شهدت ارتفاعاً في الأقطار العربية من ٠,٣١ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٠,٧٦ بالمئة عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من هذا الارتفاع لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الأقطار العربية والمجموعات الدولية في هذا المجال.

وتختلف البلدان العربية في ما بينها من حيث حجم الإنفاق على البحث والتطوير. والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تبلغ واحداً بالمئة في الأقطار العربية كافة لعام ١٩٩٢. وهي نسبة تبدو ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت ٩,٢ بالمئة، و٢,٤ بالمئة على التوالي[٦٣]، في حين كنا قد لاحظنا في صفحات سابقة أن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في إسرائيل (ما عدا العسكري) هو حوالى ٩,٨ مليارات شيكل، أي

(٦٢) نوزاد الهيتي، «دور مراكز البحوث في التنمية في الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٩٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩)، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

ما يوازي ٢,٦ في المئة من حجم إجمالي الناتج القومي. ويبلغ حجم إنفاق إسرائيل على البحث العلمي بشكل عام ما يزيد على مليار شيكل. ووصلت نسبة الزيادة في الإنفاق في هذا المجال إلى حوالى ٩ بالمئة في سنة ١٩٩٩ بسبب تطور الإنتاج(٦٤).

ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث والتطوير في البلدان العربية، حيث يبلغ حوالى ٨٠ في المئة من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ ٣ بالمئة للقطاع الخاص، و٨ بالمئة من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل، حيث تراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ٧٠ بالمئة في اليابان و٥٢ بالمئة في إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأخرى.

ومن جهة ثانية، فلقد غلبت مهمات التدريس على حملة الشهادات العالية (ماجستير ودكتوراه) في الأقطار العربية، وانعكس المستوى المنخفض للدعم المالي للبحوث والتطوير في موازنات الجامعات العربية على إنتاج البحوث، التي لم تستنفد سوى ٣١ في المئة من مجموع وقت عمل الباحثين كافة. علماً أن الجامعات تستخدم ما يزيد على ١٩ بالمئة من مجموع الاختصاصيين وحملة الشهادات العليا في الأقطار العربية. يضاف إلى ذلك، العلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاع الصناعة وعالم الأعمال من جهة، ومؤسسات البحوث الجامعية وغير الجامعية من جهة أخرى. مع تركيز اهتمام الأساتذة على القيام بأبحاث بهدف الحصول على الترقيات الأكاديمية، التي لا علاقة لها بأسواق العمل(٦٥).

والواقع أن البلدان العربية ـ بصورة عامة ـ تفتقر إلى سياسة علمية وتقانية محددة المعالم والأهداف والوسائل. وليس لدينا ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليس هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير. إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، وإهمال التدريب المستمر سواء على الأجهزة الجديدة، أو لاستعادة المعلومات العلمية ورفع الكفاءة البحثية. ولا شك في أن بلداناً عربية عديدة لديها كل الإمكانات البشرية والبنيوية والأكاديمية والعلمية للتقدم في هذا الميدان، شرط أن تمتلك الاستراتيجية الواضحة للبحث العلمي، وأن تخصص نسبة معقولة من دخلها الوطني على الإنفاق في مجالات البحث والتطوير، وأن يكون الإنفاق موجهاً بشكل خاص إلى البحوث القابلة للتطبيق، وإيجاد آليات تنسيق وتعاون بين رجال المال

---

(٦٤) انظر: الحسيني، «الأبحاث في القطاعات المدنية الإسرائيلية والعربية».

(٦٥) المصدر نفسه.

والأعمال والقطاع الخاص من جهة، ومراكز البحث العلمي والتطوير من جهة أخرى[٦٦].

أما بالنسبة إلى الإنتاجية العلمية في الوطن العربي، فالملاحظ هو حجم التفاوت في المساهمة من قطر إلى آخر. ومن المعايير المهمة التي تساعد على إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، نشير إلى عدد البحوث وإنتاجية الباحث. علماً أن الإحصاءات المتاحة في هذا المجال ما زالت قليلة، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى ١٥ ألف بحث. ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو ٥٥ ألفاً، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠,٣ وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ ١٠ بالمئة من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة[٦٧].

وقد أشار الباحث العربي المعروف أنطوان زحلان[٦٨]، إلى أن العلماء العرب أسهموا في الأقطار العربية بنحو ثمانية آلاف بحث علمي في عام ١٩٩٦ للمجلات الدولية المحكمة. وهو رقم يزيد عما أنتج في البرازيل، ويبلغ ٦٠ بالمئة مما أنتج في الصين، و٥٠ بالمئة مما أنتج في الهند، ويزيد بنسبة ٣٠ عما نشر في كوريا الجنوبية خلال العام نفسه. في حين كان إجمالي البحوث العلمية العربية في عام ١٩٦٧ (٤٦٥) بحثاً، أي أن زيادة حصلت قدرها تسعة عشر ضعفاً في عدد البحوث خلال الثلاثين سنة الماضية. أما في الكويت والسعودية ـ على سبيل المثال ـ فقد بلغت الزيادة حوالى مئتي ضعف، وإن معدل البحوث المنتجة بالنسبة إلى الفرد الواحد في كلا القطرين يضاهي الآن هذا المعدل في دول النمور الآسيوية. كما أن أقطار مجلس التعاون الخليجي ـ التي يبلغ سكانها نحو ٥ بالمئة من سكان الوطن العربي ـ هي الآن في المقدمة في ميدان النشر في الوطن العربي، بل إن هذه الأقطار فاقت مصر في عام ١٩٨٩ (التي يبلغ سكانها ٢٠ بالمئة من سكان الوطن العربي) وذلك للمرة الأولى. وإن إنتاج السعودية وحده الذي كان يعادل نحو ٥ بالمئة من إنتاج مصر في عام ١٩٧٥، ارتفع إلى معدل ٧٠ بالمئة منه في عام ١٩٩٥.

---

(٦٦) لمزيد من الاطلاع على آراء عدد من الباحثين والمختصين في هذا المجال، انظر: وجيه الصقار، «أبحاث لا تقبل التطبيق،» **الأهرام**، ١٩٩٨/٨/٤، ص ٣.

(٦٧) مكتب التربية لدول الخليج العربي، «واقع البحث العلمي في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي** (الرياض: مكتب التربية العربي، ١٩٩٠)، ص ٨٨.

(٦٨) انظر: أنطوان زحلان، «حال العلم والتقانة في الأمة العربية،» ورقة قدمت إلى: **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (آذار/مارس ١٩٩٧)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٣٦٥ ـ ٣٨٣.

وعموماً، يعادل الإنتاج العلمي للوطن العربي الآن ٧٢ بالمئة من إنتاج إسرائيل، وكان يعادل ٤٠ بالمئة منه في عام ١٩٦٧. ومع أن هذا يمثل تحسناً، إلا أنه جرى على مدى ثلاثين سنة تقريباً، ومثل هذا التقدم العربي البطيء يشير إلى تعثر واضح في هذا المجال حالياً، وربما كذلك بالنسبة إلى المستقبل.

وإذا أردنا إجمال مؤشرات تفوق إسرائيل، نسبة إلى عدد السكان، فسنجد أنها تتفوق بمعدل عشر مرات في الأفراد العلميين، وأكثر من ثلاثين مرة في الإنفاق على البحث والتطوير، وأكثر من خمسين مرة في وصلات الإنترنت ، وأكثر من سبعين مرة في النشر العلمي، وقرابة ألف مرة في براءات الاختراع[٦٩].

وباستثناء بعض الزيادة في تنقل العلماء المصريين وعدد محدود من أساتذة الجامعات السورية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإنه لا توجد درجة محسوسة من التعاون الحقيقي بين العلماء العرب، كما لا يوجد أي نقل جدي للعلم والتقانة إلى الأقطار العربية أو في ما بينها.

والفارق الرئيس بين النشاط العلمي في الوطن العربي وفي أقطار متقدمة في العالم الثالث كالصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل، يكمن في أن الأخيرة قد قامت بإنشاء منظومة قومية لنشر المعرفة في أرجاء القطر؛ ولم يتم بعد تطوير مثل هذه المنظومة في الوطن العربي. بمعنى آخر، ان الأقطار العربية لم تنتفع بعد من قوى العلم والتقانة المتقدمة إلا على نطاق ضيق على الرغم من الموارد المتنوعة والكثيرة التي يمكن استثمارها في هذا المجال.

بل إن وجود اثنين وعشرين قطراً عربياً أصبح يعني أن هناك اثنين وعشرين حاجزاً أمام انتشار تقدم علمي تحقق في أحد هذه الأقطار إلى أقطار أخرى. والمشكلة أكثر خطورة من ذلك، فغالباً ما لا يجد الباحث طرقاً مناسبة لنشر نتيجة ما توصل إليه حتى في قطره، أو القطر الذي أجرى فيه بحثه.

ليست هناك قاعدة بيانات عربية عن النشاط العلمي الجاري، وليست هناك قاعدة بيانات عن هذه المعاهد أو المراكز والهيئات التي تجري البحث والتطوير، وليست هناك وسائل مناسبة أو متوفرة بيسر لنشر النتائج التي يتوصل إليها العلماء أو نشر خبراتهم، وليست هناك وسائل مباشرة وفعالة لنقل الخبرة إلى المؤسسات الصناعية العربية، أو مكاتب الاستشارات، أو شركات المقاولات العربية[٧٠].

---

(٦٩) نقلاً عن: هويدي، «بلاغ لمن يهمه الأمر».

(٧٠) زحلان، المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

من ناحية أخرى، نشير هنا إلى مشكلة خطيرة تتمثل في تصاعد معدلات «هجرة الأدمغة العربية»[(٧١)]، إلى الغرب الصناعي، على رغم الحاجة العربية الماسة لهذه الكفاءات والطاقات العربية المتقدمة، التي يفترض أنها هي التي تقود التنمية الوطنية الشاملة، وتسهم مباشرة بتقليص الفجوة العلمية ـ الثقافية بين العرب وإسرائيل والدول المتقدمة. فقد أشارت إحدى الدراسات المنشورة مؤخراً في المسألة[(٧٢)] إلى أن عدد الأدمغة العربية المهاجرة إلى المجتمعات الغربية بلغ نحو ٤٥٠ ألف شخص. وهي خسارة فادحة لموارد بشرية عالية المستوى والكفاءة (حملة ماجستير ودكتوراه ومهندسون وأطباء واختصاصات نادرة)، وضرورية جداً لتحقيق النمو الاقتصادي، ودفع عجلة البحث العلمي وتطوير التقانة إلى الأمام.

وهجرة الأدمغة مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والحضاري بشكل عام. وأسباب هجرة الكفاءات أو الأدمغة من الأقطار العربية إلى البلدان الغربية كثيرة ومتشعبة، ولا مجال هنا للتفصيل فيها[(٧٣)]. ولكن يمكن الإشارة بصورة موجزة إلى مجموعتين من العوامل المؤثرة: هما مجموعة العوامل أو القوى «الدافعة» أو «الطاردة»، ومجموعة العوامل أو القوى «الجاذبة» في البلدان المستقبلة أو المضيفة. علماً أن «هجرة الأدمغة العربية» تعرض الوطن العربي إلى خسائر بشرية وخبرات يزيد حجمها على مئتي مليار دولار[(٧٤)].

ونعطي مثالاً واحداً وحسب على نوعية الكفاءات العربية المهاجرة إلى الغرب، فهناك حوالى عشرة آلاف مهاجر مصري يعملون في مواقع حساسة بالولايات المتحدة الأمريكية[(٧٥)]، من بينهم ثلاثون عالم ذرة يخدمون حالياً في مراكز الأبحاث النووية، ويشرف بعضهم على تصنيع وتقنية الأسلحة الأمريكية الموضوعة تحت الاختبار، مثل الطائرة «ستيلث ١١٧»، والمقاتلة «ب ٢» و«تي ٢٢». كما يعمل ٣٥٠ باحثاً مصرياً

---

(٧١) انظر: خلف محمد الجراد، «هجرة الأدمغة العربية إلى متى؟،» **الفيصل** (الرياض)، العدد ٢٤٠ (تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٤٦ ـ ٥٠. ولمزيد من التفاصيل، انظر: **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة**، إشراف أنطوان زحلان، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٧٢) انظر: معين القدومي، «الأدمغة العربية بين الهجرة والتهجير،» **البيان**، ١٩٩٩/٣/٢٥، ص ١٠.

(٧٣) انظر: المصدر نفسه؛ الجراد، المصدر نفسه، و**هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة**.

(٧٤) انظر: أنطوان زحلان، «هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٥٩ (أيار/مايو ١٩٩٢)، ص ٤ ـ ١٩.

(٧٥) نقلاً عن: **المجد** (الأردن)، ١٩٩٧/٢/٢٤، ص ١.

في الوكالة الأمريكية للفضاء (ناسا) بقيادة العالم الدكتور فاروق الباز، الذي يرأس حالياً مركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن، إضافة إلى حوالى ثلاثمائة آخرين، يعملون في المستشفيات والهيئات الفدرالية وأكثر من ألف متخصص في شؤون الكومبيوتر والحاسبات الآلية، خاصة في ولاية نيوجرسي التي تضم جالية عربية كبيرة. ويشار هنا إلى مساهمة عدد من أساتذة الجامعات المصريين في تطوير العديد من الدراسات الفيزيائية والهندسية في الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية، وخاصة في جامعة كولومبيا في نيويورك وجامعتي بوسطن ونيوجرسي (وهنا أوجه أعظم التهاني للعالم المصري الكبير أحمد زويل، الذي منح جائزة نوبل للكيمياء في عام ١٩٩٩، وهو الذي يعمل في معهد كاليفورنيا للتقانة وفوزه بهذه الجائزة شرف لنا جميعاً).

وعموماً فإن خسارة القدرات البشرية المتخصصة، تفقد العرب مورداً حيوياً وأساسياً في ميدان تكوين القاعدة العلمية للبحث والتكنولوجيا، وتبدد الموارد المالية العربية الضخمة التي أنفقت في تعليم هذه المهارات البشرية وتدريبها، والتي تحصل عليها البلدان الغربية بأدنى التكاليف. ففي وقت هاجر فيه، أو أجبر على الهجرة، أو جرى «تطفيش» مئات ألوف الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية، تدفع البلدان العربية أموالاً طائلة للخبرات الدولية، الأمر الذي يحمل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافية (للخدمات الاستشارية والعمولات والرشى والتلاعب بالأسعار) بنسبة تتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ بالمئة مقارنة بالتكاليف الدولية، وإن قيمة الارتفاع في هذه التكاليف خلال خمس سنوات فقط (ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠) بلغت ٢٥ مليار دولار، أي أكثر من إجمالي الإنفاق العربي في مجالات التعليم والبحوث والتقانة في المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٤[٧٦].

ثالثاً: ما العمل من أجل تأسيس قاعدة عربية للبحث العلمي والتقانة؟!

ـ تنفيذ الاستراتيجية العربية الموحدة في مجال البحث العلمي والتقانة، ويمكن البدء بمشروعات بحثية مشتركة في تخصصات وميادين تهم الأطراف بصورة شبه عامة وتحتاج إلى تضافر جهود العلماء والإمكانات الجماعية، مثل مشكلة الموارد المائية والتصحر والأمراض البيئية... الخ. فقد شددت «استراتيجية تطوير العلوم والتقانة

(٧٦) محمد رضا محرم، «تعريب التكنولوجيا،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ٧٧.

في الوطن العربي» المقرة في عام ١٩٨٨[٧٧] على التعاون بين شبكات ومؤسسات البحث العربية، وضم هذه القدرات في هيئات بحثية مشتركة ذات اختصاصات متنوعة. وعلى سبيل المثال، فإن خمسين ألف عالم بحث وتطوير ينضوون تحت لواء منظومة علم وتقانة متطورة سينشرون سنوياً حوالى مائة ألف ورقة بدلاً من ستة آلاف ورقة التي ينشرونها في الوطن العربي. ومستوى الناتج القومي الإجمالي المرتبط باقتصاد يملك منظومة علم وتقانة وخمسين ألف عالم بحث وتطوير سيكون على الأرجح أكبر بخمسة أضعاف إلى عشرة من المعدل الذي وصل إليه إنتاج البلدان العربية في عام ١٩٩٥. وإن مواجهة الأخطار والتحديات لن تكون مثمرة وجذرية إن بقيت على مستوى قطري منفرد. ونشير هنا إلى أن «السوق الشرق أوسطية» التي تروج لها إسرائيل والدوائر القريبة منها، تعني التخطيط للهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتقنية الإسرائيلية على المنطقة العربية، بدءاً من ربط البلدان العربية بجملة من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة مع إسرائيل. وبذلك يتم تفتيت الكيان العربي إلى مناطق وجزر معزول بعضها عن بعض، وهو ما يؤدي إلى السيطرة على الموارد العربية، وتحويل البلدان العربية إلى أسواق للبضائع الإسرائيلية. وفي مجال بحثنا هذا، يكفي القول إن إسرائيل تخطط في إطار الشرق أوسطية لإنشاء عشر جامعات إسرائيلية، متخصصة في ميادين التكنولوجيا، لتحكم السيطرة العلمية على المنطقة[٧٨].

ـ زيادة حصة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في موازنات البلدان العربية، بحيث ترتفع نسبتها إلى ٢ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي لكل قطر عربي، وعدم إخضاع البحث العلمي والتطوير للخطط التقشفية للأقطار العربية.

وليس من الحكمة والصواب أن تدخل البلدان العربية في منظمات واتفاقيات دولية، مثل «الغات» و«الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية» وغيرها من دون رفع مستوى المنظومات العربية القائمة حالياً في مجال العلم والتقانة، وهو أمر ستكون له عواقب وخيمة على الاقتصادات العربية الضعيفة والهشة والتابعة أصلاً.

ومن المعروف اعتماد الغالبية العظمى للبلدان العربية على سياسات التواكل التقاني شبه الكلي، فهي تستورد المعدات وقطع الغيار (التي تتزايد مع مرور الزمن

---

(٧٧) انظر: لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية**، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(٧٨) انظر: كمال شاتيلا، «سوق شرق أوسطية أم سوق عربية مشتركة: التحدي المصيري والحل العربي،» ورقة قدمت إلى: **الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٦)، ص ٣١٣ ـ ٣٤٠.

حتى تتجاوز كثيراً ثمن المعدات والمصنع كله) والخدمات الاستشارية وخدمات المقاولة. . . الخ. والتأثير الاقتصادي لهذا الاعتماد شبه الكلي يشكل كارثة حقيقية على الاقتصادات العربية، في وقت تعصف البطالة بآلاف الكوادر البشرية العربية، أو وجود قدرات عربية في أقطار عديدة، يمكن الاستعانة بها لحل أغلب المشكلات في هذا المنحى.

إن زيادة حصة الإنفاق على العلم والتقانة ليس أمراً مقصوداً بذاته، بل يجب أن تحصل وفق استراتيجية أو سياسة علم تقوم على تحرير اقتصاداتنا من وضعها الراكد والتواكلي والمضطرب. فمستقبل الوطن العربي سيتقرر تبعاً لقدرته على الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد ذي عناصر متكاملة، تدعمه سياسة واضحة ومؤثرة في مجال العلم وتكوين قاعدة عربية للبحث العلمي والتقانة المتقدمة. ويمكن العرب الاستفادة من تجارب البلدان المصنعة في جنوب شرق آسيا، التي ركزت على التوسع السريع في المشاريع المتوسطة والصغيرة في تطوير قاعدة جيدة للتكنولوجيا العصرية، وتشكيل قاعدة بشرية عالية الكفاءة بإمكانات وطنية، وبدعم من الحكومات عن طريق الإعفاءات من الفوائد وخفض الضرائب، وغير ذلك من إجراءات.

- الاهتمام بالعلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحوث، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم، وعدم إخضاعهم (والمؤسسات البحثية والعلمية) للبيروقراطية، واللوائح التنظيمية - الإدارية المتخلفة. فلا بد - إذا ما أردنا تسريع وتائر البحث العلمي والتطوير التقاني - من منح تسهيلات وامتيازات وحوافز تشجيعية للمرافق البحثية وللعاملين فيها، بغية دفع عجلة الإنتاج في هذا المجال، وإيقاف النزيف الخطير في «الأدمغة» والكفاءات العربية إلى الدول المتقدمة.

إن ذلك يعني ضرورة خلق بيئة ملائمة لربط العلم وأطره البشرية المؤهلة بسياسات تنموية شاملة، تقوم على الاستفادة القصوى من الطاقات والكفاءات العربية، ومنحها الفرصة الحقيقية للمشاركة في جهود التنمية كي لا تلحق بالكفاءات العربية التي هاجرت إلى البلدان المتقدمة.

وفي رأينا أن البعد القومي للنهضة المجتمعية - الاقتصادية، والاستثمار العربي المشترك لمواردنا الهائلة (المشتتة)، يشكلان الأرضية، التي تمهد لإبداع عربي كبير في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وبذلك نواجه التحدي العلمي - التقاني كجزء من التحدي الحضاري الشامل. وهو ما يستدعي ربط الجامعات والمراكز البحثية بالمؤسسات الإنتاجية، بحيث يكون لأبحاثها دور عملي ملموس وتطبيقي في المصانع والمزارع وفي الوحدات الإنتاجية، وفي معالجة أمراض البيئة المستوطنة، وإيقاف زحف الصحراء.. والأمية وشح المياه. . . الخ.

ـ فتح قنوات التفاعل والتنسيق وتبادل الخبرات بين مراكز البحوث العربية والمراكز المماثلة لها في الدول المتقدمة علمياً وتقانياً، والتركيز على الاستفادة من خبرات المجتمعات النامية، التي قفزت إلى مصاف البلدان المصنّعة، واقتباس منها ما يناسب بيئتنا الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

ونشير هنا إلى ضرورة الاستفادة من الكفاءات والأطر البشرية العلمية العربية المهاجرة، من خلال تنظيم مؤتمرات في الأقطار العربية للعلماء والخبراء والباحثين العرب المغتربين، وطلب مساعدتهم وخبراتهم، وتبادل المشورة الدائمة معهم للاطلاع على أحدث الابتكارات والاختراعات والتطبيقات الحديثة في مجالات البحث والتطوير. ونقترح إقامة مشاريع مشتركة مع رجال الأعمال من أصل عربي، وإعادة ربطهم بوطنهم وقضايا أمتهم. فالعرب ـ مجتمعين ـ يملكون طاقات بشرية ومادية وإبداعية هائلة، ينقصها التنسيق والعقلانية والتخطيط والحشد والتوجيه الصحيح، والإرادة الجماعية الصادقة والحرة. فليس من المعقول أن يستثمر العرب خارج الوطن العربي ٦٥ دولاراً مقابل دولار واحد داخل الوطن العربي. وعندما نقول إن إمكاناتنا هائلة، فإن الواقع يؤكد هذه الحقيقة. فكلية الهندسة في جامعة القاهرة وحدها يعمل فيها سبعمائة أستاذ من حملة الدكتوراه ومن ذوي الخبرات العالية. ومع ذلك، فإن أقطاراً عربية تستقدم أعداداً كبيرة ممن يطلق عليهم لقب «الخبراء» من الدول الأجنبية (وقد يكونون من آسيا وغيرها)، حيث يتقاضون في ساعات أكثر مما يدفع لأمثالهم من العرب لأشهر!! (فالمثل يقول «زامر الحي لا يطرب»!!). والأمر نفسه ينطبق على أوضاع وحالات «عجائبية» عربية لا حصر لها.

فالمشكلة الحقيقية ليست مشكلة علم وتقانة، بل هي مشكلة عقلية تحكمها مفاهيم القبلية والريعية، والخوف من القريب . . والشك في كل ما يمت إلى العرب بصلة. يقابل ذلك ـ في الوقت نفسه ـ الاستسلام التام للغريب، والثقة المطلقة بنيّاته ومخططاته، وتسليمه مقاديرنا الاستراتيجية والاقتصادية والمالية.

لقد عبر أكثر من قائد وزعيم عربي عن قلقه الشديد من وضعنا المفكك وعدم الثقة بيننا، وعدم التعاون لمواجهة هذه المخاطر والتحديات. فقد أشار الرئيس حافظ الأسد في كلمته أمام مجلس الشعب عند أدائه اليمين لولاية رئاسية خامسة في الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٩٩، فقال: «إن ما يقلقنا اليوم هو حالة الأمة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات، وخوف البعض من البعض الآخر، وخوف الجميع من أخطار تهدد الجميع وتسعى للسيطرة والهيمنة على الوطن كله. . [وأضاف يقول] لقد وقعت أخطاء كبيرة من هذا الشقيق أو ذاك، وتركت آلاماً عميقة، وهذا أمر حدث بالفعل، ولكن إلى متى؟ وإلى أين. .؟. وما هو الثمن

الذي دفعناه والذي ستدفعه الأجيال القادمة، هذا إن بقي لها شيء تدفع منه...؟

[وأضاف يقول]: يتكلم البعض عن السلام مع إسرائيل في الوقت الذي نرفض فيه السلام في ما بيننا، ولن يتحقق السلام مع إسرائيل موضوعياً، إلا إذا تحقق السلام بين العرب أنفسهم»(٧٩).

إن النهضة العلمية ـ التقانة لن تحصل في غياب استراتيجية تنموية شاملة مدروسة على أساس قومي ـ تكاملي، انطلاقاً من تداخل التاريخ والجغرافيا، وتماثل الظروف والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والتعرض للمخاطر والتهديدات نفسها.

والضرورة تقتضي أن تنزع الأمة نفسها من فكرة الهزيمة التي أصبحت وسيلة متعمدة لإخماد حيويتها، وبحيث أصبح تخليد وتأييد الهزيمة وسيلة لتبرير العجز والقعود. إن رجلاً يمكن أن ينهزم، وجيشاً يمكن أن ينهزم، ونظاماً يمكن أن ينهزم، ومرحلة يمكن أن تنهزم، ولكن الأمم لا تنهزم إلا في حال انهزام إرادتها، وتلك هي العبرة الأهم والأكبر في كل صراعات التاريخ قديماً وحديثاً.

ولا شك في أن استعادة ثقة الأمة في نفسها وثقتها بمستقبلها المشترك، وإعادة الاعتبار للعمل القومي، هما في حد ذاتهما المعادل السياسي للترسانة النووية الإسرائيلية، ولقدرات العدو العلمية والتقنية(٨٠).

وبذلك نواجه التحدي العلمي التقاني الحالي كجزء من التحدي الحضاري الشامل.

---

(٧٩) انظر نص الكلمة الخطية للرئيس حافظ الأسد أمام مجلس الشعب في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، المنشورة في الصحف السورية ووكالة الأنباء السورية (سانا) بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩.

(٨٠) انظر: «حال الأمة، ١٩٩٨: تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر التاسع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ٦٧ ـ ١٤٧.

الفصـــل السابع عشر

مخاطر الإشعاع النووي على البيئة والغذاء وصحة الإنسان

يوسف عبد العزيز الحسانين(*)

مقدمـة

في عام ١٩٨٦، وبالتحديد يوم ٢٦ نيسان/ أبريل، وعلى مسافة تقرب من ١٥٠ كليومتراً من مدينة كييف، ثالث أكبر مدن الاتحاد السوفياتي السابق، كادت تقع كارثة نووية، وهي حدوث حريق هائل في المفاعل النووي بتشرنوبيل. ولقد أسفر الحادث عن بضع عشرات من القتلى وحوالى ٣٠٠ مصاب، إضافة إلى تولد سحابة تحمل الإشعاعات القاتلة تمتد بطول ١٦٠ كيلومتراً وعرض ٤٨ كيلومتراً التي تقاذفتها الرياح إلى غرب الاتحاد السوفياتي والعديد من الدول الأوروبية لتحمل الرعب إلى سكان تلك الدول. ولقد دقت هذه الكارثة المروعة ناقوس الخطر أمام البشرية كلها لتنذرها بأوخم العواقب الناجمة عن الاستخدام العسكري والسلمي للطاقة النووية. كما عرف الجميع في أنحاء العالم أن الطاقة النووية ليست أداة يمكن اللهو بها واستعراض العضلات، كما أن التلويح أو التهديد باستخدامها لم، ولن، يكون في يوم من الأيام هو الحل، لأنها أداة لن ترحم باستخدامها المعتدي ولا الضحية، على حد سواء. وفي ذلك الوقت وإثر هذه الكارثة النووية المروعة خيل للكثيرين من المهتمين بهذا المجال أن التدافع نحو إنشاء هذه المفاعلات النووية سوف يقل، إلا أنه حدث ما لم يكن في الحسبان، حيث ازداد عدد تلك المفاعلات في عام ١٩٨٦، من ٣٤٥ مفاعلا على

(*) مدرس الكيمياء الحيوية والتغذية، كلية الاقتصاد المنزلي ـ جامعة المنوفية ـ مصر.

مستوى العالم ليصبح ٥٢٥ مفاعلاً في نهاية هذا القرن. ولعل ذلك يظهر بوضوح أن هناك تدافعاً نحو إنشاء هذا النوع الشرير من الطاقة بزعم استخدامها في الأغراض السلمية، التي من أهمها توليد الكهرباء بأرخص التكاليف، صارفين النظر عما يترتب على هذا الأمر من عواقب وخيمة على صحة الإنسان حاضراً ومستقبلاً وبالتأكيد فلن يكون حادث تشرنوبيل هو الأول من نوعه، وبالتأكيد انه لن يكون الأخير، ففي يوم الخميس الموافق ٣٠ من شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩ فاجأتنا وسائل الإعلام بخبر التسرب النووي الذي وقع في أحد المفاعلات النووية بمدينة تاكي يمورا شمال شرق طوكيو باليابان، ونجم عن الحادث سحابة من الإشعاعات المرعبة التي غطت مسافة كيلومترين مربعين، كما أصيب جراء هذا الحادث ٤٩ شخصاً. ولعل كل هذه الحوادث التي وقعت للمفاعلات النووية وما تبعها من عواقب وخيمة تؤكد أن التلوث الإشعاعي قد أصبح في الوقت الراهن على قمة كل شرور التلوث الأخرى، التي قد تدفع العلماء في المستقبل إلى إعادة النظر في استغلال المفاعلات النووية من عدمه.

١ ـ الكوارث النووية التي حدثت في نصف القرن الأخير

لم يكن حادث تشرنوبيل هو أول حادث نووي من نوعه وبالتأكيد لن يكون الأخير، لذا فقد سبقته وتلته حوادث أخرى كما هو موضح بالجدول رقم (١٧ ـ ١).

الجدول رقم (١٧ ـ ١)

أمثلة لبعض الكوارث النووية التي حدثت في نصف القرن الأخير

السنة	اسم الدولة	الكارثة
١٩٥٧	بريطانيا	شب حريق في مفاعل وندسكيل أدى إلى انتشار مواد إشعاعية فوق المنطقة المحيطة بالمفاعل وموت ٣٩ شخصاً وإصابة أكثر من ٢٠٠ آخرين بجرعات كبيرة من الإشعاع التي قد تسبب السرطان.
١٩٥٧	الاتحاد السوفياتي	حدث انفجار في كاسلي لأحد الخزانات التي تحوي النفايات النووية التي كانت تستخدم في صنع الأسلحة النووية، مما أدى إلى انتشار الإشعاعات النووية لمسافة تقدر بحوالى ٢٠ ميلاً.
١٩٦١	الولايات المتحدة الأمريكية	حدث انفجار في مفاعل ايداهو التجريبي الواقع تحت الأرض، أدى إلى قتل ثلاثة أشخاص وإصابة عدد آخر.
١٩٦٦	الولايات المتحدة الأمريكية	حدث انصهار في مفاعل ديترويت نتيجة لحدوث خلل في أجهزة التبريد الخاصة بالمفاعل.
١٩٦٩	فرنسا	حدث انصهار في أحد المفاعلات النووية نتيجة لحدوث خلل في أجهزة التبريد الخاصة بالمفاعل.
١٩٧٤	الاتحاد السوفياتي	حدث انفجار في أحد المفاعلات النووية الواقعة على بحر قزوين، مما أدى إلى تسرب مواد إشعاعية ولم يفصح صراحة عن حجم الخسائر البشرية التي نجمت عن الحادث.

يتبع

تابع

١٩٧٩	الولايات المتحدة الأمريكية	حدث انصهار في ثري مايلز أيلاند نتيجة لحدوث إخفاقات في بعض أجهزة المفاعل لأخطاء إنسانية، مما نجم عنه بعض الأضرار الصحية التي ألمت بالكثير من الأشخاص العاملين بالمفاعل.
١٩٧٩	الولايات المتحدة الأمريكية	حدث تسرب لعنصر اليورانيوم المخصب من أحد المصانع النووية السرية بمدينة تنسي، مما ألحق الضرر بحوالى ١٠٠٠ شخص، حيث سجلت لديهم كميات من الأشعة تقدر بحوالى ٥ أضعاف الكميات المعتادة.
١٩٨١	اليابان	حدث أثناء إجراء عمليات الصيانة بأحد المصانع النووية أن تعرض حوالى ٤٥ عاملاً للإشعاعات النووية.
١٩٨٣	الأرجنتين	حدث خلل في المفاعل النووي بمدينة بيونس آيرس نتيجة لخطأ شخصي، أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخرين.
١٩٨٦	الولايات المتحدة الأمريكية	حدث انفجار في المفاعل النووي بأوكلاهوما أدى إلى مقتل شخص وإصابة ١٠٠ آخرين.
١٩٨٦	الاتحاد السوفياتي	حدث احتراق في المفاعل النووي بتشرنوبيل نتيجة لحدوث خلل أصاب جهاز التبريد بالمفاعل، مما أدى إلى ارتفاع هائل في درجة الحرارة واندلاع الحريق، ولقد أسفر الحادث عن بضع عشرات من القتلى ومئات المصابين.
١٩٩٩	اليابان	حدث تسرب للمواد الإشعاعية بالمفاعل النووي بمدينة تاكي يمورا شمال شرق طوكيو نتيجة لعدم الالتزام بالتعليمات الخاصة بتشغيل المفاعل على حد قول الشركة المسؤولة عن التشغيل، نجم عنه إصابة ٤٩ شخصا من العاملين بإصابات خطيرة وامتداد سحابة من المواد المشعة لمسافة كيلومترين.

٢ ـ أوجه الاختلاف بين مخاطر الكوارث النووية والكوارث البيئية الأخرى وانعكاس ذلك على البيئة والغذاء

لكي تتضح أوجه الاختلاف بين الكوارث النووية والكوارث البيئية الأخرى فسوف نقوم بضرب مثال مفصل لإحدى الكوارث النووية، وهو حادث احتراق المفاعل النووي السوفياتي بتشرنوبيل:

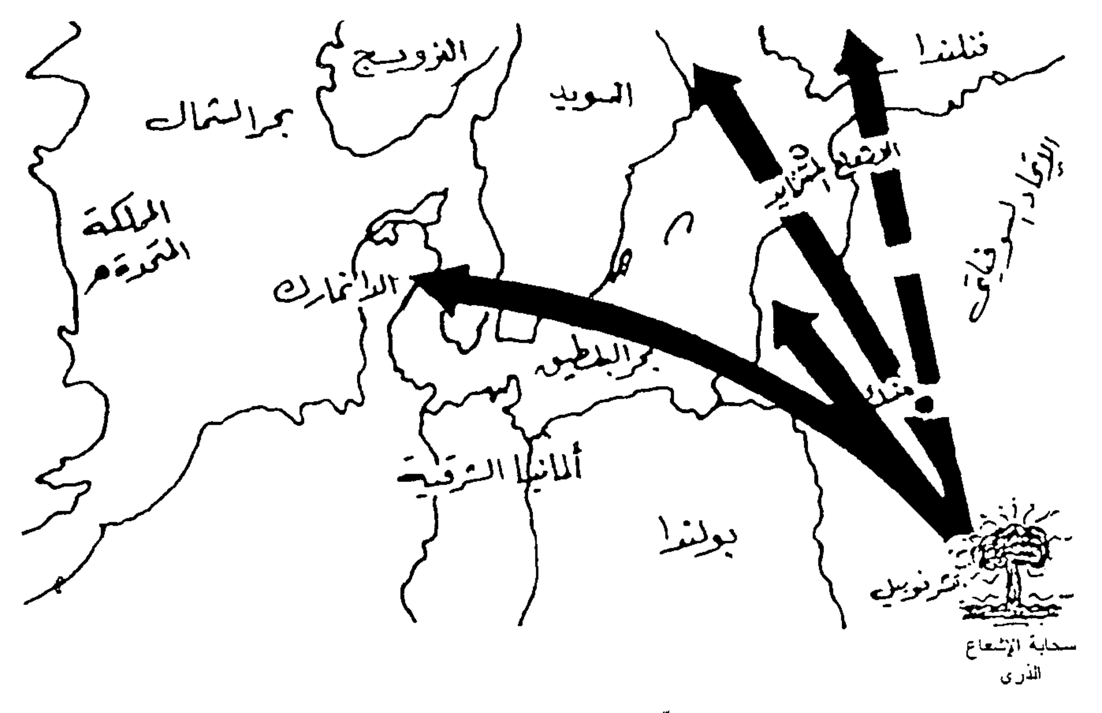
يتكون مفاعل تشرنوبيل من ٤ وحدات، قدرة كل منها ١٠٠٠ ميغاوات، بُدئ في تأسيسها منذ عام ١٩٧٨ وانتهي من تأسيس آخرها عام ١٩٨٤، وهي الوحدة التي احترقت ونتجت عنها الكارثة. بدأت الكارثة يوم ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٦ عندما توقف تدفق محلول التبريد في قلب المفاعل من دون سبب معروف بالضبط، واستمر حدوث الانشطار النووي داخل القضبان النووية للوقود من دون وجود مياه لتبريدها، ما أدى إلى اشتداد الحرارة بسرعة. وبمرور الوقت، تحولت المياه الباقية في الجهاز إلى بخار في أنابيب الضغط التي تحمل المياه، ما نتج منه حدوث تفاعل بين البخار وكتل الغرافيت التي تحيط بأنابيب الضغط، فنتج من ذلك غازات عالية الانفجار أدت إلى حدوث انفجار مروع يوم ٢٦ نيسان/ أبريل نتج منه تحطيم المبنى واشتعال الغرافيت ونسف قلب المفاعل، ومع استمرار الانشطار النووي وسخونة وانصهار وقود

اليورانيوم، ارتفعت في السماء سحابة من الدخان والغازات والغبار الذري والإشعاعات التي شكلت عنصر الخطورة على الأهالي في المناطق المجاورة. ولقد أسفر الحادث عن بضع عشرات من القتلى وحوالى ٣٠٠ مصاب. وعلى الرغم من التعتيم الإعلامي الذي فرض على هذا الحادث من قبل السلطات الروسية، إلا أن هذا التعتيم الإعلامي لم يستمر لأكثر من ثلاثة أيام، واكتشف الأمر بواسطة أجهزة القياس الإشعاعية في السويد وفنلندا، ورصدتها أقمار الاستشعار عن بعد في العديد من الدول الأخرى، ولعل ذلك يرجع إلى الخواص والسمات المميزة للتلوث الإشعاعي، التي سوف نتناولها بشيء من التفصيل:

الانتشار الواسع والسريع: يتميز التلوث الإشعاعي بالانتشار الواسع والسريع، الذي يصعب التحكم فيه، حيث يتم حمله بواسطة الرياح والسحب في الفضاء إلى جو العديد من الدول المجاورة وغير المجاورة. والمثال على ذلك أن احتراق مفاعل تشرنوبيل الشكل رقم (١٧ ـ ١) قد خلف عنه سحابة من الغبار الذري يصل طولها إلى أكثر من ١٦٠ كيلومتراً وعرضها حوالى ٤٨ كيلومتراً.

الشكل رقم (١٧ ـ ١)

انتشار سحابة الغبار الذري الناتجة من احتراق مفاعل تشرنوبيل بالاتحاد السوفياتي بواسطة الرياح إلى جو العديد من الدول المجاورة وغير المجاورة



ولقد ظلت تلك السحابة تخيم فوق الأجزاء الشمالية من أوكرانيا وبولندا في اليومين التاليين لاحتراق المفاعل، ثم تحركت سحابة الغبار الذري مع مسار الريح

لتظهر في أجواء كل من فنلندا والسويد والنرويج والدانمارك. وبعد الحادث بثلاثة أيام، وبالتحديد صباح يوم ٢٩ نيسان/أبريل، تغير اتجاه الرياح لتحمل هذه السحابة نحو موسكو، وفي مساء اليوم نفسه يتغير اتجاه الريح مرة أخرى لتحمل السحابة إلى مدينة فورونتيزة الواقعة على بعد ٥١٢ كيلومتراً عن العاصمة الروسية موسكو. وبعد الحادث بسبعة أيام تغير اتجاه الرياح مرة أخرى لتحمل سحابة الغبار الذري إلى سويسرا وإيطاليا ويوغوسلافيا. كل ذلك يوضح أن هذا النوع من التلوث تسقط أمامه الحدود السياسية والجغرافية بين الدول، ولم تعد بذات قيمة، كذلك فإن جميع بني البشر أمام هذا النوع من التلوث سواء.

ـ **التشعب**: من سمات التلوث الإشعاعي أنه متشعب، بمعنى أن حدوثه ليس قاصراً على مادة واحدة فقط، بل قد يصدر من النظائر المشعة لمواد كثيرة. لذا نجد أن مصدر التلوث الإشعاعي الأصلي قد يحتوي على عدد قليل من العناصر المشعة، إلا أن سقوطها وتفاعلها مع العديد من العناصر الموجودة في البيئات المختلفة يتولد منه المئات من النظائر المشعة، التي يصبح كل منها مصدر إشعاع مستقل طويل المدى، ذات فترة نصف عمر طويلة، وعمر النصف هو الفترة الزمنية اللازمة لتقليل النشاط الإشعاعي للمادة المشعة إلى النصف، لذلك يمكن القول بأن الآثار الضارة للتلوث الإشعاعي ليست قاصرة على الحاضر فقط، بل قد تمتد إلى المستقبل. وبمعنى آخر، فإن هذا التلوث لا يضر بالأحياء وحدهم، بل قد يمتد إلى ذرياتهم في بطون أمهاتهم وذرية ذريتهم لأجيال عديدة مقبلة، وذلك لما عُرف عن التلوث الإشعاعي من تأثيره الضار في الخلايا الجنسية لكل من الرجل والمرأة والجينات المورثة لكل منهما. ولعل هذا ما جعل السلطات السوفياتية بعد احتراق مفاعل تشرنوبيل تسارع بإخلاء المدن والقرى المحيطة من سكانها، الذين قد بلغوا قرابة الـ ١٠٠ ألف شخص، وتهجيرهم إلى أماكن بعيدة عن مركز الإشعاع، وكان اهتمامهم الأول بالسيدات الحوامل اللائي تصاعدت حدة الإجراءات الوقائية بإجهاضهن خاصة إذا كنّ قد تأثرن بالإشعاع.

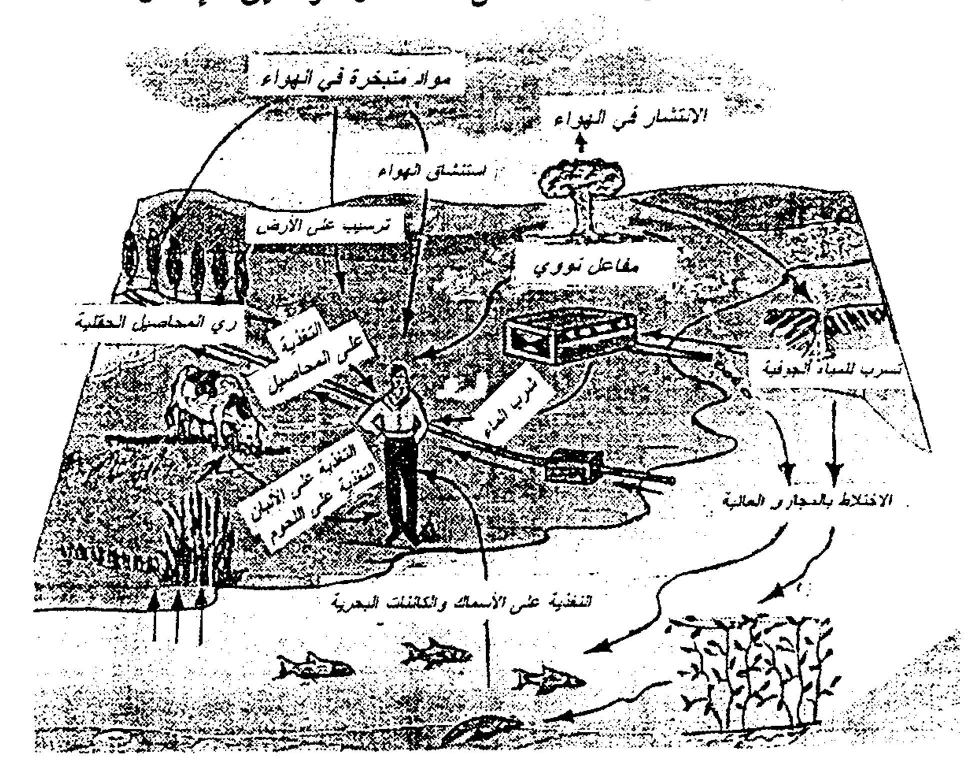
صعوبة السيطرة والقابلية للانتشار بين البيئات المختلفة (التلوث الإشعاعي للبيئة): لم تقتصر خطورة التلوث الإشعاعي على إصابة الإنسان والحيوان والنبات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (انظر الشكل رقم (١٧ ـ ١))، الأمر الذي يمكن تداركه والسيطرة عليه. ولكن كيف يمكن السيطرة على سحب الغبار الذري التي تحملها الرياح إلى أماكن بعيدة كل البعد عن مناطق الكارثة، وتسقط تلك السحب كمطر مياهه ملوثة؟ كذلك كيف يمكن السيطرة على القشرة الأرضية التي سقطت عليها هذه الأمطار، والتي أوصى العلماء بأنه يجب على الأقل تجريف عشرة سنتيمترات من سطح تلك التربة حتى تصبح صالحة للزراعة، ومعاملة تلك المادة المجرفة معاملة النفايات الذرية؟ بل إن الأمر قد يصبح أكثر تعقيداً بتسرب مياه

الأمطار الملوثة إلى أعماق التربة لتلوث المياه الجوفية. أضف إلى ذلك، التلوث الذي يصيب المحاصيل النباتية جراء هطول الأمطار الملوثة عليها، والتي قد يكون من السهل إعدامها، ولكن كيف يكون الحال مع البذور والحبوب التي سوف تستخدم كتقاوي للدورات الزراعية القادمة... الخ؟

ـ **التسلسل (التلوث الإشعاعي للغذاء)**: من سمات التلوث الإشعاعي أنه ينتقل إلى الكائنات التي لم يصبها التلوث عبر السلاسل الغذائية المختلفة (انظر الشكل رقم (١٧ ـ ٢)). والمثال على ذلك أنه قد ينتقل من الحيوان إلى الإنسان الذي لم يصبه التلوث، عن طريق تناول المنتجات الحيوانية: اللحوم والألبان والأسماك (أو النباتات الملوثة). وقد يأتي التلوث للحيوان الذي كان بعيداً عن مناطق التلوث عن طريق الأعلاف. ولعل هذا ما دفع الأوروبيين إلى منع استيراد الأغذية المختلفة من روسيا طوال العام الذي حدث فيه حريق تشرنوبيل.

الشكل رقم (١٧ ـ ٢)

دورة الغبار الذري الناتج من احتراق مفاعل تشرنوبيل بالاتحاد السوفياتي السابق في البيئات المختلفة وخلال سلاسل الغذاء وصولاً إلى الإنسان



٣ ـ الأضرار الصحية الناجمة عن التلوث الإشعاعي

يمكن تقسيم الأضرار الناجمة عن التلوث الإشعاعي إلى مجموعتين:

أ ـ **الأضرار الجسدية**: ويقصد بها الأضرار التي تظهر آثارها للكائن الحي نفسه، الذي تعرض للإشعاع، ونتيجة للتعرض للأشعة تنقسم تلك الأضرار إلى قسمين:

ـ **التعرض الحاد**: الذي يحدث إذا ما تعرض الكائن للإشعاع مرة واحدة، وغالباً ما يلاحظ ذلك في الأفراد الموجودين في المفاعلات النووية في حالة حدوث كوارث فيها. وتختلف حدة الضرر فيه باختلاف نوع الأشعة، وكمية الأشعة التي يمتصها الجسم، وكذلك المدة التي تعرض فيها جسم الكائن لهذه الكمية.

ومن أهم الأعراض المرضية التي تصاحب التعرض الحاد (جرعة متوسطة من الأشعة مقدارها ٢٠٠ ريم كدفعة واحدة) ما يلي:

● ظهور التقرحات المختلفة على الجلد وإصابته بالحروق في أماكن كثيرة.

● تأثر الطبقة الداخلية المكونة لجدر الأوعية الدموية، ما يؤدي إلى ضعفها وسهولة النزف منها لأقل ضغط أو صدمة.

● نقص وزن المصاب بدرجة ملحوظة بدءاً من الأسبوع الثاني للتعرض لحدوث خلل في وظائف أعضاء الجسم المختلفة الناتج من تأثر بعض الغدد الصماء التي تفرز العديد من الهرمونات ذات الوظائف المهمة.

● حدوث اضطراب شديد في عدد كريات الدم المختلفة والصفائح الدموية نتيجة لحدوث تلف في خلايا نخاع العظام التي تقوم بتخليق هذه الكريات، ما يؤدي إلى تدهور، وتلف، جهاز المناعة لدى الكائن.

● فقدان القدرة على التركيز والتحكم في أعضاء الجسم المختلفة نتيجة حدوث تلف كبير في بعض الخلايا العصبية والمعوية والعضلية والأنسجة الضامة.

● قد يصاب الكائن ببعض الأعراض المرضية المتأخرة مثل تلف عدسة العين التي قد يصاحبها الإصابة بالعمى، وتلف الأجهزة التناسلية المذكرة والمؤنثة، ما يؤدي إلى تشوّه الأجنة بالنسبة للأجيال المستقبلية، وكذلك الإصابة بالعقم، وأخيراً.. الإصابة ببعض أنواع السرطانات خاصة سرطان الدم.

ـ **التعرض المزمن**: الذي يحدث إذا ما تعرض جسم الكائن لجرعة صغيرة من الإشعاع لفترات طويلة، كما هو ملاحظ للأفراد الذين يعملون في مجال الإشعاع مثل المفاعلات النووية، والمفاعلات، حيث تدخل كمية ضئيلة من الإشعاع أجسامهم يوماً بعد يوم، ولا تظهر الأعراض الضارة على الكائن إلا بعد مرور فترة طويلة من الزمن. ومن هذه الأعراض:

● حدوث تغيرات كثيرة في الجلد ليشمل ذلك تغير لونه نتيجة لاختفاء صبغة الميلانين، وظهور تشققات وتقرحات، وحدوث ضمور للجلد في بعض مناطق الجسم

المختلفة، وظهور بعض الأورام على الجلد، وحدوث طمس لبصمات الأصابع وربما اختفاؤها في بعض الأحيان.

- تأثر عدسة العين بظهور عتامة بها يكون مؤداها ضعف واضح بالبصر.
- حدوث تغيير في تركيب العظام ناتج من وجود نقص أو زيادة في نسبة الكالسيوم لأماكن متفرقة من الجسم، فتصبح العظام أكثر قابلية للكسر.
- حدوث الإصابة بالالتهابات الرئوية، وقد يعقبها حدوث التليف والأورام السرطانية.
- حدوث ضمور بالخصية لدى الذكور، ما يؤدي إلى حدوث تشوهات في الحيوانات المنوية ونقص متدرج في أعدادها وقلة حركتها، وتؤدي إلى حدوث العقم. كذلك ضمور المبايض عند الإناث، ما يؤدي إلى حدوث تشوه واضح بالأجنة إن لم يحدث الإجهاض في بادئ الأمر.
- تلف خلايا نخاع العظام التي تعد بمثابة مراكز تخليق لكريات الدم، وما يتبع ذلك من حدوث خلل في خلايا الدم المختلفة والإصابة بالأنيميا وأمراض نقص المناعة وتأخر التئام الجروح بالجسم نتيجة لقلة عدد الصفائح الدموية، وأخيراً قد يحدث سرطان الدم.

ب ـ **الأضرار الوراثية**: ويقصد بها الأضرار التي تظهر آثارها في الأجيال القادمة نتيجة لتأثر المادة الوراثية (الجينات) التي توجد في الحيوانات المنوية والبويضات عند حدوث الإخصاب من الجنسين، وغالباً ما تكون تلك الأضرار في صورة تشوهات خلقية وتخلف عقلي... الخ.

بعد أن استعرضنا بوضوح الآثار الضارة الناجمة عن التلوث بالإشعاع النووي، يتضح لنا أن عالمنا الذي نحيا فيه الآن يعيش فوق بركان يمكن أن ينفجر في أية لحظة لسبب أو لآخر، هذا البركان إذا ما انفجر تسقط أمامه الحدود السياسية والجغرافية بين الدول، وتصبح بغير ذات قيمة، وإذا ما انفجر هذا البركان فإنه لا يكتفي بتدمير الحاضر فقط، بل تمتد آثاره الضارة إلى المستقبل بأجياله القادمة. كل هذه الأمور تجعلنا نعيد النظر ألف مرة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أو غير السلمية.

التوصيات

في نهاية هذه الورقة فإننا ننتهي إلى العديد من التوصيات التي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

١ ـ تقليل الاعتماد على الطاقة النووية، الذي يمثل مصدراً خطراً للطاقة في المستقبل للأغراض السلمية، وتوجيه البحوث والدراسات المستقبلية للبحث عن مصادر أخرى، بديلة للطاقة، تكون على درجة عالية من الأمان مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المد والجزر. . . الخ.

٢ ـ التفتيش بصفة دورية على المواد الغذائية التي تستورد من الخارج، خاصة تلك القادمة من الدول الكبرى، وذلك للتأكد من خلوها من الإشعاعات الضارة.

٣ ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي عالمي بغرض إعادة التفكير في استغلال الطاقة النووية بصفة عامة في المجالات الحيوية كافة، لكثرة آثارها الجانبية الضارة، ولا يقتصر ذلك على دولة من دون أخرى، خاصة بعد ما عرف أن الآثار الضارة لهذه الطاقة لا تقف أمامها حدود سياسية أو جغرافية، كما لا ينجو من تلك الآثار الفاعل أو المفعول به.

٤ ـ إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى وقف سباق التسلح النووي بين دول العالم المختلفة، ولا سيما دول العالم الثالث، وذلك بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على النطاق الإقليمي، خاصة في مناطق العالم التي تشهد سباقاً نووياً مثل الهند وباكستان، أو في حالة انفراد دولة بعينها بامتلاك تلك الأسلحة النووية مثل حالة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

المراجع

١ ـ العربية

إسلام، أحمد مدحت. **التلوث مشكلة العصر**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٢)

حسين، زكريا. «الآثار الاستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية ـ الباكستانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٣، تموز/يوليو ١٩٩٨.

الدركزلي، شذى. «ماذا بعد هذا الرعب النووي.» **العربي** (الكويت): العدد ٣١٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

شعبان، سعد. **التلوث لعنة العصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩. (مكتبة الأسرة)

الطيب، نوري طاهر وبشير محمود جرار. **قياس التلوث الإشعاعي**. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٧ .

عبد العزيز، محمد كمال. **الصحة والبيئة: التلوث البيئي وخطره الداهم على صحتنا**.

القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩. (مكتبة الأسرة)

عطية، ممدوح حامد. **إنهم يقتلون البيئة**. تقديم محمد عبد الفتاح القصاص. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧. (الألف كتاب الثاني؛ ٢٧٥)

٢ ـ الأجنبية

Goldschmidt, Bertrand. *The Atomic Complex: A Worldwide, Political History of Nuclear Energy*. [Translated from the French dy Bruce M. Adkins]. La Grange Park, IL: American Nuclear Society, 1982.

القســم الخامس

ظلال الخيار النووي الآسيوي
على الشرق الأوسط



الفصل الثامن عشر

خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها

أحمد عبد الحليم(*)

مقدمة

السبب الرئيسي للسباق النووي الحالي في الشرق الأوسط (فعلياً، أو محتملاً، أو كامناً) هو استمرار احتفاظ إسرائيل بالقدرة النووية، والموافقة الضمنية للغرب عموماً والولايات المتحدة بصفة خاصة على تجاهل هذا الأمر تماماً، والسماح لإسرائيل باستمرار هذا الاحتفاظ. وطالما استمرت إسرائيل متمسكة بموقفها النووي المنفرد، فسوف تسعى دول أخرى في المنطقة ـ خاصة مع تغير الموقف السياسي والاستراتيجي الدولي والإقليمي في فترة مستقبلية قادمة ـ إلى إحراز قدرات مكافئة، أو موازنة أو معادلة، لإزالة الأخطار والتهديدات التي تمثلها القدرة النووية الإسرائيلية. وفي كل الأحوال، فإن مثل هذا الموقف النووي المتوتر في الشرق الأوسط يتمثل في أمرين لا ثالث لهما: إما الإزالة، أو التوازن. أي إما قبول إسرائيل التخلي عن هذه الأسلحة المبيدة وقبول فكرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، أو قبول سباق جديد للتسلح هذه المرة في مناطق خطرة تعرض أمن المنطقة بكاملها للخطر.

ومن جانب آخر، ورغم إجراءات السلام، ما زالت إسرائيل تعتنق منطق القوة، وتستند في اعتناقها لهذا المنطق إلى مفاهيم ونظريات عديدة تخدم أهدافها. ومن

(*) رئيس الوحدة العسكرية والاستراتيجية في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ـ مصر.

هذه المفاهيم، اعتقاد إسرائيل أن القوة المسلحة، وبناء القوات العسكرية والتجميعات الاستراتيجية المتفوقة، هي الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية لإسرائيل، حتى بعد سيادة السلام في المنطقة. كما تعتقد في ضرورة استمرار تفردها بالقدرات النووية في الشرق الأوسط، ومنع أي قوى إقليمية أخرى من الوصول إلى القدرة نفسها. ويعد ذلك كله من جوهر «المعضلة الأمنية»، التي يزيدها تعقيداً عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، مع انضمام باقي أطراف المنطقة الأخرى إلى المعاهدة.

ومراقبة أفكار وسلوك إسرائيل في هذا المضمار تؤكد صحة هذه الفرضيات، كما تؤكد أسباب استمرار وجود المعضلة الأمنية. فقد ظلت الدولة اليهودية في كل الأحوال هي صاحبة المبادرة في تحريك فجوة القوة العسكرية، ولم يكن أمام العرب إلا العمل على محاولة اللحاق بإسرائيل، ومواجهة هذه الفجوة بشتى الطرق المختلفة. وقد ازدادت هذه الفجوة اتساعاً في جميع مستويات نظم التسليح نتيجة لتوجه إسرائيل تماماً تجاه التطور التكنولوجي، انطلاقاً من جهود الاعتماد على الذات من ناحية، والتعاون مع دول أخرى ـ خاصة الولايات المتحدة ـ من ناحية أخرى. وقد جاء امتلاك إسرائيل لترسانتها النووية، واشتراكها في أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية (SDI) قمة التعبير عن إنجاز هذين المنطلقين، بقدر ما كان أيضاً قمة التعبير عن اتجاه إسرائيل إلى تحقيق طفرة في مجال نظم تسليحها التقليدية وفوق التقليدية (الكيميائية والبيولوجية) والنووية والفضائية، وهي الطفرة التي اعتمدت أساساً على «الكيف» بعد استكمال حاجتها من «الكم». فإذا وضعنا في الاعتبار أنه لم يكن أمام العرب إلا محاولة اللحاق بإسرائيل، والعمل على مواجهة فجوة التسلح بشتى الطرق، وعدم نجاحهم في ذلك حتى الآن، لأدركنا حجم المعضلة «الأمنية» في الشرق الأوسط، وحجم وتأثير هذا الفكر ـ والعمل ـ الاستراتيجي لإسرائيل على جوهر فكرة «الأمن»، وعلى احتمالات توجه أطراف أخرى في الشرق الأوسط تجاه بناء قوة نووية استراتيجية مناسبة مع بدايات القرن المقبل، لموازنة إسرائيل في هذا السياق، وبالتالي إزالة الأخطار والتهديدات النووية لإسرائيل.

و«الأمن»، ليس فكرة «ميتافزيقية» مطلقة. ولكنه معادلة ـ سياسية واستراتيجية ـ حقيقية لعناصر بنائه، تأخذ في اعتبارها: فكرة الأمن المطلوبة، والأطراف المطلوب توفير الأمن لهم، والأسس التي يقام عليها، والأهداف المطلوب الوصول إليها، والتخطيط السياسي والاستراتيجي المطلوب لتحقيق كل ذلك وضبط معادلات القوة بكل مستوياتها ـ وخصوصاً النووية منها ـ في فترة زمنية مناسبة، إضافة لعوامل أخرى عديدة. ويؤثر كل ذلك في توجه أمن الشرق الأوسط، والهدف النهائي المطلوب الوصول إليه، والمحطات البينية التي يجب التوقف فيها لتقييم المراحل التي قطعت

بالفعل في هذا السبيل. ومن المحطات الرئيسية في هذا الشأن الخلل في الموقف النووي في الشرق الأوسط، وتفرد هذا الموقف عن مواقف أخرى نووية في المستوى العالمي أو الإقليمي. وفي هذا كله تجسيد للمعضلة الأمنية التي سوف تلقي بظلالها على المستقبل.

فالموقف النووي في الشرق الأوسط له خصوصية فريدة. ففي المسرح الأوروبي، كان هناك توازن نووي بين الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفياتي وحلفائه، في فترة الحرب الباردة، وهو الأمر الذي حفظ السلام في أوروبا لفترة قاربت الخمسين عاماً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي المسرح الآسيوي، هناك توازن نووي توفره قوة نووية معلنة هي الصين، وقوتان نوويتان جديدتان بالأمر الواقع هما الهند وباكستان، وبذلك فهناك ثلاث قوى نووية موازنة في المسرح الآسيوي تمنع انفجار صراعات شاملة مدمرة في هذا المسرح. أما الوضع في الشرق الأوسط فهو مختلف تماماً، فإسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة. ويخلق هذا الموقف وضعاً فريداً يمكن إسرائيل خلاله استخدام قوتها النووية من دون رادع، مهما قيل عن ديمقراطية هذه الدولة (وهي ديمقراطية انتقائية تخص اليهود وحدهم)، أو عن عدم استخدامها لهذا السلاح من قبل أو التهديد باستخدامه. ومن هنا تتضح إشكالية التسلح في الشرق الأوسط، حيث ترغب إسرائيل في استمرار تفردها بالقدرة النووية في المنطقة، واستمرار تفوقها في المجال التقليدي والكيميائي والبيولوجي، تاركة أطراف المنطقة العربية منكشفة لأخطار وتهديدات لا حصر لها.

وتتعرض هذه الورقة المختصرة لتصور شكل خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن القادم: حقائقها واحتمالات تطورها، من خلال ثلاثة أقسام: **الأول**، الموقف النووي في العراق واحتمالات تطوره؛ **والثاني**، الموقف النووي في إيران واحتمالات تطوره؛ **والثالث** مستقبل خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحالي: الموقف الحالي والمستقبلي. ثم تنتهي الورقة بخاتمة.

أولاً: الموقف النووي في العراق واحتمالات تطوره

كشفت نهاية أزمة الخليج الثانية، وأعمال اللجنة الدولية للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، عن تفاصيل البرامج النووية العراقية. وفي هذا الشأن، تبين أن العراق كان يتبع برنامجين:

١ ـ البرنامج طويل المدى لإنتاج الأسلحة النووية (Long-range Clandestine Nuclear Program): وكان البرنامج يركز على تطوير المعدات والخبرة اللازمة لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب من الموارد المحلية المخزنة. وخصصت لهذا البرنامج الميزانية

الكافية بلغت عدة ملايين من الدولارات الأمريكية.

٢ - برنامج أسلحة نووية خاص عاجل **(Crash Nuclear-weapon Program)**: وقد بدأ هذا البرنامج في آب/أغسطس ١٩٩٠ وبعد الغزو العراقي للكويت مباشرة. وكان هدف هذا البرنامج، الذي كان إضافة للبرنامج طويل المدى وموازياً له، هو إنتاج رأس نووية واحدة تحفظ التوازن الاستراتيجي للموقف العراقي. وقد بدأ هذا البرنامج بعد الحشد الدولي ضد العراق وتبينه عدم وجود احتمالات وصول البرنامج الأول لنتائج محددة في التوقيت المطلوب. وكان من المفترض أن ينتج من هذا البرنامج مواد انشطارية كافية لإنتاج رأس نووي واحد في ربيع عام ١٩٩١، إلا أن الحملة الجوية ضد العراق، التي امتدت خلال النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ومعظم شهر شباط/فبراير، ثم الهجوم البري الذي تم في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير ١٩٩١ لم يمكنا العراق من إنتاج الرأس النووية المطلوبة.

وقد أوقف البرنامجان ونشاطهما نتيجة للقصف الجوي لقوات التحالف خلال الحملة الجوية لحرب تحرير الكويت، وقد استمر تعطيلهما عن العمل نتيجة لأعمال التفتيش الدولية التي شكلت بناء على قرار مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص. ومنذ ذلك الوقت لم يستطع العراق، نتيجة لاستمرار عمل اللجنة، من عمل أي نشاطات عراقية جديدة في هذا الاتجاه، رغم بقاء الاعتقاد أن العراق سيحاول القيام بذلك مستقبلاً، ما لم يتم حدوث تغير جوهري في سياسات الدولة العراقية.

وتتلخص الصورة التي خرج بها المفتشون عن البرنامج النووي العراقي طويل المدى في التالي:

في المرحلة الأولى، سلم العراقيون للجنة التفتيش أكثر من ١٤٠ صندوقاً من الوثائق، يتعلق بعضها بالبرنامج النووي. ورغم أن برنامج العراق النووي - بما فيه البرنامج الخاص العاجل - كان يسير ببطء نتيجة لبعض مشاكل الإدارة المزمنة، وصراعات السلطة الداخلية، ونقص القدرات الفنية والبنية التحتية التقانية، فقد أشارت المعلومات بوضوح إلى استعداد العراق لاستخدام كل الموارد المتيسرة، التي يمكن الحصول عليها بطرق متعددة للحصول على أسلحة نووية. وبهذا الخصوص هناك نقطتان مهمتان:

- إذا لم يكن العراق قد غزا الكويت، فقد كان يمكن لبرنامجه النووي طويل المدى أن ينتج كميات كافية من اليورانيوم المخصب لإنشاء ترسانة نووية صغيرة في عام ١٩٩٦.

- لم يكن من المرجح أن ينتج برنامج الأسلحة النووية الخاص العاجل سلاحاً

نووياً على وجه السرعة، حيث كان يكتنفه العديد من المشاكل الفنية والفكرية (Conceptual)، وقد تعطل البرنامج بالفعل خلال محاولة الحصول على يورانيوم عالي التخصيب.

ـ تفاصيل البرنامج الخاص العاجل (Crach Nuclear-weapon Program):

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، أي بعد شهر من الغزو، لم تستطع القدرة العراقية السيطرة على أي من تكنولوجيا التخصيب المتعددة التي كانت تستخدمها لعدة سنوات سابقة، ولم تكن قد أنتجت كميات كافية من اليورانيوم عالي التخصيب التي تسمح بإنتاج السلاح النووي. ولكن نظراً لغزوه الكويت بالفعل، وبدء تكوين التحالف الدولي المضاد له، فقد خطط لتحويل جزء من مخزون وقود اليورانيوم، الذي حصل عليه من فرنسا وروسيا لاستخدامه في مفاعلات الأبحاث النووية لمصلحة البرنامج العاجل، وكان من المفترض تخصيب جزء من هذا الوقود ليصبح صالحاً لإنتاج الأسلحة النووية، بإعادة تعديل بعض وسائله النووية لتصبح صالحة لمثل هذا الهدف. وبالطبع، كانت هذه الخطة غير قابلة للتنفيذ، فلم يكن العراق قد أنشأ كل المنشآت اللازمة لذلك، كما لم يكن قد استوعب تقانة التسليح النووي اللازمة لبناء قنبلة، أو رأس نووي. ولذا لم يمكن الحكم على المدى الزمني اللازم للعراق لتنفيذ برنامجه العاجل، وقد يكون قد قطع مسافة تجاه تحقيق هدف البرنامج، إلا أن القصف الجوي لقوات التحالف أحبط هذه الجهود.

وكان العراق قد حصل على اليورانيوم من روسيا وفرنسا لاستخدامه في مفاعليه للأبحاث. ولحظة فرض الحصار على العراق كان مخزونه من اليورانيوم ١٣,٧ كيلوغرام مخصب بنسبة ٨٠ بالمئة من روسيا، ١١,٩ كيلوغرام من المواد المشعة بنسبة ٩٣ بالمئة من فرنسا، و٠,٤ كيلوغرام من المواد المخصبة بنسبة ٩٣ بالمئة من فرنسا. كما أفاد العراقيون أنهم ينتوون استخدام حوالى كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة ٨٠ بالمئة الناتج من المفاعل الروسي. وإجمالاً، قرر العراق في ذلك الوقت تحويل حوالى ٣٦ كيلوغراماً من اليورانيوم للبرنامج بمتوسط تخصيب ٨٥ ـ ٨٧ بالمئة. كما كان لدى العراق أيضاً كمية من اليورانيوم منخفضة التخصيب. ورغم بدء تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. فقد كان في نية العراقيين إنتاج القنبلة المرجوة في نيسان/أبريل ١٩٩١، ثم مواجهة العالم بحقيقة واقعة. وبالطبع كان ذلك بعيداً عن الواقعية وغير قابل للتنفيذ لصعوبات فنية وتقانية متعددة.

وعكس الدول المتقدمة تقانياً، كان على العراق أن يمر بمراحل كثيرة من البحوث والتطوير قد لا تنجح في إنتاج المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية، ولم

يُوجد أي من الأسباب التي تؤدي إلى نجاح مثل هذه الأبحاث بالسرعة اللازمة لإنتاج الرأس النووي في الموعد المحدد (حوالى نيسان/أبريل ١٩٩١). هذا إضافة لعدم كفاءة أداء جميع العمليات الفنية التي تمت في هذا السياق، الأمر الذي نتج عنه الكثير من المواد النووية الفاقدة التي كان يحتاج إليها الإنتاج الفعلي.

وبذا، فإنه مع بدء القصف الجوي لقوات التحالف كان العراق قد تمكن فقط من إنشاء بعض المعدات اللازمة لبدء البرنامج، وكان يحتاج لفترة طويلة أخرى لإدخال الخطوات الأولى للبرنامج إلى حيز التنفيذ، شريطة أن يتم كل شيء بكفاءة تامة، وهو ما لم يكن متوفراً للعراق لأسباب متعددة.

ولكن إذا افترضنا أن القصف الجوي لم يتم، واستطاع العراق حل مشاكله الفنية والتقانية، فقد كان يمكنه ـ نظرياً ـ إنتاج حتى ١٩ كيلوغراماً من المواد المخصبة بنسبة ٩٨ بالمئة في حوالى ثلاثة شهور اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩١، يبدأ بعدها محاولة تحويل ذلك إلى سلاح نووي، وهو ما يتطلب وقتاً إضافياً، ولا يؤدي إلى إنتاج القنبلة النووية الوحيدة ـ التي هي هدف البرنامج ـ في التوقيت المحدد.

ما بعد الحرب

بعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة، فوجئ المفتشون الدوليون بمدى النشاطات النووية للعراق، وهي النشاطات التي هزت النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، كاشفة بذلك مدى القصور في إجراءات التفتيش ونظم المعلومات، والقصور المخابراتي في كل الأجهزة الخاصة بذلك.

لقد أدت هذه الاكتشافات ـ لأول وهلة ـ إلى الاعتقاد بأنه حينما بدأت الحملة الجوية ضد العراق، كان العراقيون على مسافة من عام ـ عامين من الإنتاج المحلي لليورانيوم عالي التخصيب اللازم للأسلحة النووية. إلا أنه تبين للمفتشين بعد ذلك أن البرنامج النووي العراقي كان يواجه العديد من المصاعب والمشكلات، وأنه لا يمكن الجزم بأن العراق كان سيصل إلى هذه المرحلة بأي حال من الأحوال.

وقد توقف البرنامج العراقي الآن، إلا أن المراقبين يعتقدون أن الأمر لا يتطلب سوى بعض الوقت حتى يمكن العراق العودة مرة أخرى إلى الطريق نفسه. فما زال للدولة العراقية طاقم يعتد به من العلماء والفنيين، وكمية كافية من المعرفة النووية والتقانية، وبنية تحتية نووية لا بأس بها، الأمر الذي يجعل العودة السريعة للبرنامج أمراً ممكناً. كما لا يزال للعراق برنامج نووي عاجل يمكن تنفيذه في الوقت المناسب، وإذا ما توفرت الفرصة لذلك.

لقد كان البرنامج النووي العراقي كبيراً ومنتشراً على مساحات واسعة، إلا أن

نتائجه كانت محدودة. فقد كان يواجه العراقيين العديد من المشاكل في كل من التقانات النووية والتصنيعية. ونتيجة لذلك، تم التخلي عن العديد من البرامج، كما تم مد الإطار الزمني لبرامج أخرى. وكان من أكبر المعوقات في هذا الإطار البنية التحتية التقانية القاصرة، والإدارة الضعيفة السيئة للبرامج النووية.

وكان أحد الأسباب الجوهرية في هذا السياق هو تعدد الصراعات الشديدة بين مجموعات متعددة، كان كل منها يحكم سيطرته على جزء من البرنامج، ولكن لا يستطيع أي منهم بمفرده أن ينتج قنبلة نووية من دون مساعدة من الآخرين. وكانت مسؤولية كل مجموعة أمام الفريق حسين كامل، إلا أنه لم يستطع أن ينسق بينهم أو أن يجمعهم معاً، ولعله تعمد ذلك حتى يكون المسيطر الوحيد على الأمر. ورغم ذلك، فقد كانت كل المؤشرات تشير إلى أنه لولا حرب الخليج لاستطاع العراق إنتاج السلاح النووي حوالى عام ١٩٩٦.

بعض نواحي التسليح واتجاهات المستقبل

أشارت إحدى الوثائق التي حصلت عليها لجان التفتيش الدولية إلى احتمال أن يكون العراق قد أحرز تقدماً نحو إنتاج رأس نووي يصلح للتركيب على صاروخ بالستي أرض ـ أرض. وأشارت وثيقة أخرى إلى تأثير الأسلحة النووية على الطائرات، ما يشير إلى احتمال إنتاج قنبلة نووية تلقى بواسطة الطائرات، أو الاستعداد للدفاع ضد أي هجوم نووي. وكان البرنامج مخصصاً له التمويل الكافي، كما كان يسير طبقاً للأدبيات الخاصة بهذا الشأن. وكانت اكتشافات لجنة التفتيش هائلة في العديد من المجالات الخاصة بهذا الشأن، وخاصة في أعداد المنشآت النووية، وأسلوب توزيعها لمصلحة البرنامج. كما كان هناك العديد من المواقع التي أعدت لاختبار الأسلحة المنتجة، التي سوف تتحول في ما بعد إلى مواقع للأسلحة النووية بعد إنتاجها.

وإذا ما تغيرت الظروف الدولية، ورفعت العقوبات الاقتصادية عن العراق، وبما لديه من معرفة وبنية تحتية، يمكن أن يكون العراق إحدى القوى النووية في أوائل القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: الموقف النووي في إيران واحتمالات تطوره

لم تنتج إيران حتى الآن أي رؤوس نووية، وإنما هي في مرحلة إنشاء واستكمال البنية التحتية لتصنيع القنبلة. وتتلخص بعض نشاطاتها في هذا الشأن في التعاقد على مفاعلات نووية، ومحاولة الحصول على مواد نووية (مواد انشطارية) من حوالى ٢٠ دولة مختلفة، ودعوة العلماء الإيرانيين الذي غادروا إيران بعد الثورة، والحصول على علماء ذرة (دول الاتحاد السوفياتي السابق وخلافها).

وقد بدأ قرار التحول إلى القدرات النووية بقرار سياسي (الإدارة السياسية) وليس طبقاً للقدرات التقانية المتوافرة، وذلك نتيجة لأسباب ودوافع سياسية واستراتيجية. والنشاط النووي الإيراني الحالي يعتمد على الأبحاث النووية بالتعاون مع الدول المختلفة. وفي هذا الإطار، تقبل إيران حالياً بعض التكنولوجيا القديمة نسبياً، والمتاحة لاكتساب الخبرة، وللإعداد للتعامل مع تكنولوجيا نووية أخرى متقدمة، تسعى إيران باستمرار للحصول عليها، والزمن الذي يقدره الخبراء لوصول إيران إلى قدرة نووية يعتد بها من ٨ ـ ١٠ سنوات، وقد يقل هذا الزمن بقدر كبير نتيجة لنجاح إيران في الحصول على معونات خارجية متقدمة، وقدرة إيران على الإنتاج المحلي للمواد النووية المطلوبة. وتواجه إيران حالياً سياسة ـ استراتيجية ـ أمريكية جديدة باسم «الاحتواء المزدوج»، وهو ما يعوق بعض جهودها لسرعة الوصول إلى القدرات النووية، ذلك بطبيعة الحال إضافة لعوامل أخرى.

١ ـ البرنامج النووي الإيراني: التطور

١		بدأ في عصر الشاه.
٢	١٩٥٧	اتفاقية بين الولايات المتحدة وإيران على التعاون النووي. وبدء إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث.
٣	١٩٦٧	بدء عمل مفاعل طهران النووي للأبحاث (٥ ميغاوات).
٤	١٩٧٠	توقيع إيران على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (NPT).
٥	١٩٧٤	قدمت إيران ـ مع مصر ـ دعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.
٦	١٩٧٤	أنشأ الشاه منظمة الطاقة النووية في إيران (AEOTI)، وبدء أكثر البرامج النووية طموحاً في الشرق الأوسط (بعد إسرائيل) الذي كان من المفترض أن يمد إيران بعدد ٢٣ محطة قوى نووية في منتصف التسعينيات.
٧	١٩٧٦	وافقت جمهورية ألمانيا الاتحادية على بناء محطة نووية في «بوشهر»، تصل طاقتها إلى ١٢٠٠ ميغاوات لكل مفاعل من مفاعلي المحطة التي وصل معدل إنشائها إلى ٦٠ بالمئة و٧٠ بالمئة عند سقوط الشاه، وفي العام نفسه أرسلت طهران أعداداً كبيرة من الأفراد للتدرب خارج إيران (خاصة في الغرب).
٨	١٩٧٩	سقوط الشاه.
٩	١٩٧٩ ـ ١٩٨٤	توقف البرنامج النووي نتيجة للحرب الإيرانية ـ العراقية.
١٠	١٩٨٤	ـ بدء العمل في مفاعل طهران النووي للأبحاث. ـ افتتاح مركز أبحاث نووي جديد في جامعة «أصفهان» بالتعاون مع الصين/ فرنسا/ باكستان.
١١	١٩٨٥	ـ بدء التنسيق الداخلي على أعلى مستوى بين مراكز البحوث، بما فيها المركز الجديد في أصفهان. ـ السعي إلى إعادة التعاون النووي مع الدول ذات الخبرة النووية.
١٢	١٩٨٦	قدمت باكستان عرضاً لتدريب العلماء الإيرانيين في مقابل الدعم المادي لبرنامج باكستان النووي.

١٣	١٩٨٧	ـ وقعت كل من إيران وباكستان اتفاقية للتعاون الفني في المجال العسكري النووي نتج عنها توجه ٣٩ عالماً نووياً إيرانياً إلى باكستان للتدرب في المنشآت الباكستانية. ـ وقعت إيران اتفاقية كبيرة مع الأرجنتين لإمداد إيران باليورانيوم المخصب لـ ٢٠ بالمئة من مفاعل إيران النووي الصغير، وتدريب الإيرانيين في المنشآت النووية الأرجنتينية.
١٤	١٩٨٧ ـ ١٩٩١	ـ نجاح إيران إلى حد كبير في الحصول على التقانة المرتبطة بالتطور النووي.
١٥	١٩٨٧	دعا علي خامنئي ـ مرشد الثورة ـ العلماء الإيرانيين للعمل الشاق بسرعة لتوفير القدرة النووية لإيران.
١٦	١٩٨٨	ـ بعد انتهاء الحرب مع العراق، وفي عام ١٩٨٩، أعلن الرئيس الإيراني رافسنجاني أن «إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث». ـ حاولت إيران شراء «التكنولوجيا النووية الألمانية» التي نقلت إلى البرازيل في منتصف السبعينيات. (وعارض ذلك كل من: الولايات المتحدة/ ألمانيا/ وكذلك البرازيل). ـ حاولت إيران اقناع المانيا بالانتهاء من بناء مفاعلي «بوشهر» ولم تنجح أيضاً. ـ حاولت إيران إقناع شركة «سكودا» التشيكية ـ المملوكة جزئياً لشركة سمينز الألمانية ـ لإنهاء المشروع، وأخفقت في ذلك. ـ وأخفقت أيضاً محاولاتها للحصول على مفاعل نووي من الهند (١٠ ميغاوات) نتيجة للضغوط الأمريكية على الهند.
١٧	١٩٩٠	ـ وقعت إيران والصين اتفاقية للتعاون العلمي مدتها ١٠ سنوات. ـ تدريب الصين للعلماء الإيرانيين الذين سوف يعملون في مفاعل نووي تنشئه الصين في «أصفهان». ـ تقارير خاصة بحصول إيران على (٣ ـ ٥) سلاح نووي تكتيكي ـ أو مكونات مثل هذه الأسلحة ـ من كازاخستان. ـ تقارير خاصة بحصول إيران ـ ودول شرق أوسطية أخرى ـ على بعض العلماء السوفيات للعمل في المواقع النووية المختلفة.
١٨	١٩٩٢	ـ قامت لجنة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بالتفتيش على المنشآت النووية الإيرانية ولم تجد أي مخالفات، وأعطت إيران شهادة صحية بذلك. ـ لم تعتبر الولايات المتحدة وإسرائيل ذلك دليلاً على عدم سعي إيران للحصول على القدرة النووية، ولم تنهزم إيران في حرب أمام تحالف دولي لتتعرض لمثل ما يتعرض له العراق حالياً. (وقد يعني ذلك أن إيران يمكن أن تستمر في برنامجها طالما أنها لم تزج بنفسها في أية مشاكل أو نزاعات دولية، تفرض عليها قيوداً ولجاناً للتفتيش مثل الذي يتعرض له العراق حالياً نتيجة لهزيمته أمام التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية). ـ تنكر إيران دائماً وجود أي برامج عسكرية للتسلح النووي.
١٩	١٩٩٢ ـ ١٩٩٩	استمرار اتهام الولايات المتحدة وإسرائيل لإيران بسعيها لتملك القدرة النووية العسكرية، واستمرار إنكار إيران لوجود أي برامج عسكرية للتسلح النووي، مع استمرار تجاربها لسلسلة الصاروخ شهاب، الذي يعتبر وسيلة حمل مناسبة لأي رأس نووية إيرانية يتم إنتاجها.

٢ ـ الدول التي سعت إيران للتعاون النووي معها

ـ أكثر من ٢٠ دولة، منها الأرجنتين، البرازيل، الصين، تشيخيا، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، كوريا الجنوبية، روسيا، اسبانيا، السويد، كوبا، كازاخستان، كوريا الشمالية، المكسيك، باكستان، روسيا البيضاء، أوكرانيا، بولندا.

ـ عقد بين روسيا والصين لإنشاء محطتين: محطة روسية تشمل مفاعلين، ومحطة صينية تشمل مفاعلين تصل طاقة كل منهما إلى ٣٠٠ ميغاوات.

ـ عقد بين روسيا والصين لإنشاء مفاعلين للأبحاث تصل طاقة كل منهما إلى ٣٠ ميغاوات، ويتم الانتهاء من بنائهما خلال فترة من ٥ ـ ٧ سنوات.

ـ المفاعل الوحيد العامل للأبحاث هو مفاعل طهران (الأمريكي) بقدرة ٥ ميغاوات.

ـ حصلت إيران على كميات من اليورانيوم المخصب من كازاخستان، وخام اليورانيوم من جنوب أفريقيا. ولكن الأمل الأساسي هو حصولها عليه محلياً (لعدم التعرض للضغط، ولإخفاء حقيقة برنامجها النووي).

ـ تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من إفشال الجهود لنقل المواد النووية وتكنولوجيا المفاعلات النووية إلى إيران من عدد من الدول، منها الأرجنتين، تشيكوسلوفاكيا (قبل التقسيم)، الهند، إيطاليا، بولندا.

البنية النووية التحتية لإيران

المكان	النشاط
بوشهر	منشأة نووية غير كاملة. ٢× ١٢٠٠ ميغاوات: مفاعلان. تم بناؤهما بواسطة ألمانيا.
دار خوفين (Dar Khovin)	منشأة قوى نووية غير كاملة (مفاعل ٩٣٥ ميغاوات) كان من المفترض بناؤها بواسطة فرنسا. وموقع من المخطط إنشاء محطة قوى نووية عليه (مفاعلان ٢× ٣٠٠ ميغاوات) تبنى بواسطة الصين.
غورغان (Gorgan)	موقع مخطط إنشاء محطة قوى نووية عليه (مفاعلان ٢× ٤٤٠ ميغاوات) تبنى بواسطة روسيا.
أصفهان	المفاعل النووي الإيراني الرئيسي للأبحاث (بدئ العمل به عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٨٧ أصبح المفاعل الرئيسي للأبحاث). موقع مخطط لبناء مفاعل ٢٧ ميغاوات يبنى بواسطة الصين. ومفاعل صغير للأبحاث (صيني الصنع) تم إمداد إيران به عام ١٩٧٨. إضافة لأبحاث خاصة بتكنولوجيا المفاعلات، ودورة الوقود النووية، واليورانيوم المخصب، والعمليات النووية المختلفة.
خرج (Karaj)	مركز أبحاث طبية نووية. وموقع مفاعل. أبحاث من بلجيكا. (Cyclorron accelerator)
معلم جاليه (Malallem kaleyah)	موقع مخطط لمفاعل أبحاث (تم إلغاؤه في ما بعد) من الهند. وموقع لمنشآت أبحاث نووية صغيرة خاصة بأعمال الليزر المخصب.
ساغهاند (Saghand)	موقع مخطط لمناجم اليورانيوم. من ٥ ـ ٧ سنوات بعد أن تبدأ العمل تماماً.
طهران	مركز أبحاث نووية. موقع مفاعل نووي ٥ ميغاوات أنشأته الولايات المتحدة. أبحاث خاصة بالليزر المخصب. وتم نقل معظم النشاط البحثي إلى أصفهان عام ١٩٨٧.

٣ ـ أسباب سعي إيران للحصول على قدرة نووية

تختلف دوافع الدول للحصول على قدرة نووية. وفي الحالة الإيرانية، قد تكون الأسباب التالية من بين دوافع إيران لاختراق العقبة النووية. وبناء قدرة نووية عسكرية يعتد بها:

ـ تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي لإيران، وعرض مدى التقدم العلمي والتقاني، الذي وصلت إليه الدولة، وتأكيد نجاح الثورة في ما لم يصل إليه الشاه.

ـ السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة (إسرائيل أساساً، وباكستان بعد ذلك).

ـ تدعيم المكانة الإقليمية والدولية لإيران (Prestige) ويقدمون تبريراً لذلك إسرائيل إقليمياً، وفرنسا وبريطانيا عالمياً، والصين والهند وباكستان للسبب نفسه.

ـ استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بقوات وقواعد عسكرية بالقرب من إيران، مع عدم ضمان القدرة على استمرار تدفق الأسلحة التقليدية لمواجهة أي عدوان على إيران، أو الموارد المالية اللازمة لتوفير مثل هذه الأسلحة، مع إحساس إيران بمحاولات عزلها.

كونها محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات: من الشمال، روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. ومن الغرب، إسرائيل وكانت العراق. ومن الشرق، الهند وباكستان.

الاستفادة بالقيمة السياسية والاستراتيجية للأسلحة النووية، حيث توفر هذه الأسلحة الردع، والدفاع عن الدولة الإيرانية، والتأثير السياسي والاستراتيجي لإيران، وتحقيق التوازن النووي في المنطقة (خاصة مع إسرائيل).

وقد عاون إيران على استمرار نشاطها الرامي إلى بناء قدرة نووية بعض العوامل المساعدة من أهمها:

ـ انتشار التكنولوجيا والسهولة النسبية في الحصول عليها، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، واستقلال بعض جمهورياته ذات التسليح النووي.

ـ رخص التسليح النووي نسبياً (٧ رؤوس نووية لجنوب أفريقيا كلفت حوالى ٨٠٠ مليون دولار، وهو أقل ما يتكلفه سرب من الطائرات الحديثة). وفي الوقت نفسه إمكانية القدرة النووية تحقيق الأهداف الاستراتيجية بتكلفة اقتصادية قليلة نسبياً، ومن دون التعرض لخسارة اقتصادية.

- العمل من خلال المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) (الاستخدام السلمي للطاقة النووية)، لبناء قدرات نووية عسكرية.

- استمرار تجاهل العالم كله - عدا العرب - للقدرات النووية الإسرائيلية، وعدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي - مع تجاوز الترسانة النووية الإسرائيلية لـ ٢٠٠ رأس نووية. وفي الوقت نفسه، عدم قدرة العرب - حتى الآن - على إنتاج القنبلة النووية.

- ضرورة التعامل مع التكنولوجيا النووية لصالح التنمية المستقبلية لإيران، مع استغلال الطاقة النووية لإنتاج من ١٠ - ٢٠ بالمئة من إجمالي الطاقة المطلوبة لإيران نظراً لعدم الاستمرار في الاعتماد الدائم على النفط، وقد رد الغرب على هذه النقطة بأن إيران تملك ثاني مخزون من الطاقة النفطية، وخاصة الغاز الطبيعي اللازم للطاقة.

- اعتبار إيران أن حرب الولايات المتحدة لتحرير الكويت هي بمثابة إنذار موجه لها. وأكد ذلك اعتناق الولايات المتحدة لاستراتيجية جديدة: «الاحتواء المزدوج».

ثالثاً: مستقبل خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحالي: الموقف الحالي والمستقبلي

١ - خريطة القوى النووية حالياً

- قوى نووية معلنة، طبقاً لمعاهدة منع الانتشار النووي: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين.

- قوى نووية معلنة حالياً طبقاً للأمر الواقع وسكوت المجتمع الدولي عنها: الهند، باكستان.

- قوة نووية غير معلنة، وغير موقعة على اتفاقية منع الانتشار النووي: إسرائيل.

- قوى نووية كامنة، ولديها القدرة على الدخول إلى هذا المضمار ولكنها لم تفعل حتى الآن: إيران، العراق بعد تغير الظروف الدولية والإقليمية المقيدة لحركتها في هذا السياق، ومصر إذا ما اتخذت قراراً سياسياً بالسعي لامتلاك القدرة النووية نتيجة لتمسك إسرائيل بترسانتها النووية وعدم استجابتها لمطلب مصر بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

٢ ـ خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحالي

ـ قوى نووية معلنة، طبقاً لمعاهدة منع الانتشار النووي: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية المملكة المتحدة، فرنسا، الصين.

ـ قوى نووية معلنة بالواقع الفعلي: الهند وباكستان.

ـ قوة نووية معلنة بالاضطرار وبالضغط الإقليمي عليها: إسرائيل.

ـ قوى إقليمية بازغة (معلنة أو غير معلنة)، نتيجة لاستمرار احتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية ورفضها إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية: مصر، إيران، العراق. واحتمالات: الجزائر، ليبيا، سوريا.

خاتمة

هناك عناصر إقليمية (إسرائيل) ودولية (الولايات المتحدة) تراقب النشاط النووي بدقة في الشرق الأوسط. كما أن هناك عناصر إقليمية أخرى مقابلة (مصر وأطراف عربية أخرى) تراقب تحرك موازين القوة والموازين الاستراتيجية والعسكرية في المنطقة، وما ينتج عنها بالقدرة من خلل في موازين هذه القوة لصالح إسرائيل، كنتيجة مباشرة للدعم الأمريكي المطلق للدولة اليهودية. والسؤال المهم في هذا الإطار هو: لماذا التسلح النووي لأي دولة شرق أوسطية؟ وبشكل عام، سنجد الإجابة في سؤال آخر هو: ولماذا التسلح النووي الإسرائيلي؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال أن تكون في محتوى استراتيجية، تتلخص عناصره في التالي:

ـ في التقدير العام، تحدث محاولات التسلح النووي للأطراف الأخرى غير إسرائيل في المنطقة من منطلق قضايا التوازن بأبعادها كافة، ومن منطلق استراتيجية كل طرف، حيث إن تملك هذا السلاح في ظروف خلل التوازن يمكن السياسة الخارجية للدولة صاحبة الشأن وسياسة الدفاع الخاصة بها من مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي من جانب، ومن تحقيق أهداف الدولة من جانب آخر.

ـ ويستلزم ذلك بالضرورة شيئاً من التحليل لعناصر الاستراتيجية العسكرية حتى يمكن قياس القوة المسلحة للدولة، وبالتالي، هل هذه القوة خاصة بعمليات الدفاع عن الدولة فقط؟ أم أن هناك فائضاً من القوة يمكن أن يستخدم في أغراض أخرى؟ وبنظرة سريعة على عناصر القوة النووية الإسرائيلية نجد أنها تجاوزت فكرة استخدامها

كـ «ملاذ أخير» للحفاظ على الدولة، إلى كونها «أداة» للسياسة الخارجية الإسرائيلية، تستخدمها بعد ذلك من دون تمييز للحفاظ على مصالحها فقط في المنطقة.

- وفي هذا الشأن، يجب التنبه إلى مجموعة من النقاط المبدئية في هذا الإطار:

- استراتيجياً، من الخطأ النظر لأي دولة في المنطقة في إطار أيديولوجيتها فقط. فهذا الخطاب نوع من الخطاب السياسي تستخدمه إسرائيل والولايات المتحدة لإبقاء الوضع النووي على ما هو عليه، ولتصنيف بعض الأقطار العربية على أنها دول شريرة (Rogue States). وفي حقيقة الأمر، فإن إسرائيل هي الدولة الأيديولوجية الوحيدة في المنطقة، التي تقوم في الأصل على أساس الدين.

- وسياسياً، يقوم الخطاب السياسي الإسرائيلي على شكل شعارات تشكل في نهاية الأمر فكرة بناء الدولة الإقليمية العظمى، والقيام بدور رجل الشرطة المسيطر في المنطقة. وتؤيد الولايات المتحدة هذه الفكرة، وتقاومها الأطراف العربية الأخرى، ما يظهر إلى الوجود احتمالات تعدد القوى النووية في منطقة الشرق الأوسط في بدايات القرن المقبل.

- والنتيجة لذلك، هي أن لدول المنطقة مصالح قومية تراعيها، ويجب أن تراعيها كأي دولة في العالم لها مفهوم لأمنها القومي، ولها غايات وأهداف قومية تتواءم مع هذه المصالح ومع أهداف الأمن القومي. وبالتالي، فإن لهذه الدول استراتيجية قومية، يتم في إطارها حشد وتخفيض الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغايات والأهداف في إطار آمن، يحكمه توازن عسكري دقيق.

وإذا نظرنا إلى استراتيجية إسرائيل الراهنة، وقمنا بتحليل بعض عناصر استراتيجيتها العسكرية، يمكن تبين التالي:

- من ناحية التهديد الموّجه للدولة، نجد أنه ليس هناك تهديد مباشر لإسرائيل في المرحلة الحالية على الأقل، وفي ظروف السعي لإحلال السلام الدائم والشامل والعادل في الشرق الأوسط. هذا إذا حسنت النيات، وقصدت إسرائيل بالفعل إحلال السلام الذي يعود بفوائده على كل الأطراف ، وليس عليها فقط.

- وإذا نظرنا لبناء القوة العسكرية الإسرائيلية بكل مستوياتها، نجد أن القوة العسكرية لإسرائيل أكبر من مجموع قوة الأطراف العربية، حتى من دون إدخال ترسانة إسرائيل النووية في المقارنة. هذا فضلاً عن تميز إسرائيل بمزايا سياسية واقتصادية، وبالتالي استراتيجية وعسكرية، لا تتوفر لباقي الأطراف العربية.

- ان حجم البناء الاستراتيجي للقوة العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى ما توفره الاتفاقات الاستراتيجية والعسكرية مع الولايات المتحدة من دعم عسكري مباشر

لإسرائيل، ووجود مسبق للمعدات والأسلحة الأمريكية في إسرائيل تحت التصرف المباشر لقيادتها العسكرية، كبير للغاية.

- ومن الواضح أن خطط العمليات العسكرية الإسرائيلية تتركز - حتى الآن - في الاتجاه الجنوبي تجاه مصر، كما أن هناك فكراً دفاعياً - وهجومياً - إسرائيلياً تجاه اتجاهات استراتيجية أخرى، خاصة الاتجاه السوري. وهو ما يملي على مصر ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى عناصر بناء القوة خاصة القوة النووية الإسرائيلية وأسلوب موازنتها.

وهي أمور تشير كلها إلى مستقبل القوى النووية في الشرق الأوسط مع بداية القرن الحادي والعشرين.



الفصل التاسع عشر

التجارب النووية الهندية ـ الباكستانية: الآثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط

أحمد ابراهيم محمود(*)

مقدمة

تركت التجارب النووية الهندية (يومي ١١ ـ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨) والباكستانية (يومي ٢٨ ـ ٣٠ من الشهر نفسه)، آثاراً وانعكاسات واسعة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وطرحت هذه التجارب دخول الشرق الأوسط بدوره إلى عصر السباق النووي. وقد استندت هذه التكهنات إلى حقيقة أن سباق التسلح التقليدي والنووي يتحرك وفق ما يعرف بـ «نظرية الدومينو»، القائمة على أن قيام دولة معينة بتسليح نفسها لمواجهة دولة أخرى، يؤدي عادة إلى استفزاز وإثارة هواجس دولة ثالثة، ثم تقوم هذه الدولة الثالثة بتسليح نفسها، مما يتسبب في إثارة القلق لدى دولة رابعة.. وهكذا. وفي هذا الإطار، تنوعت انعكاسات التجارب النووية الهندية ـ الباكستانية. فمن ناحية، بدا من المحتمل أن هذه التجارب يمكن أن تقدم المزيد من قوة الدفع لإيران لمواصلة جهودها وتكثيفها في مجال امتلاك السلاح النووي، بالإضافة إلى أن العراق ـ من ناحية أخرى ـ ربما يجد نفسه مضطراً في المستقبل إلى العمل على امتلاك السلاح النووي، حتى لا يكون مهدداً ومتخلفاً في المنطقة، علاوة على إسرائيل ـ من ناحية ثالثة ـ لا بد أن تشعر بقلق بالغ تجاه امتلاك باكستان للسلاح

(*) باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

النووي، بحكم الموقف الإسرائيلي القائم على عدم السماح لباكستان أو إيران أو أي دولة إسلامية تحت أي ظرف من الظروف بامتلاك السلاح النووي، خوفاً من استخدامه ضد إسرائيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، بدا من الممكن أيضاً أن تقدم إسرائيل هي الأخرى على تنفيذ تجارب نووية في صحراء النقب من أجل اختبار حقيقة قدراتها النووية، والاطمئنان عليها، شأنها في ذلك شأن الهند، والأكثر من ذلك، أن كثيراً من الآراء ذهب إلى أن التجارب النووية الهندية والباكستانية تطرح بقوة ضرورة دخول العرب إلى مجال تطوير وإنتاج السلاح النووي.

والحقيقة، أن الآثار والانعكاسات الحقيقية للتجارب النووية الهندية والباكستانية على منطقة الشرق الأوسط عموماً، وعلى دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي خصوصاً، كانت أقل كثيراً مما كان متصوراً فور إجراء هذه التجارب. فالتجارب المذكورة ارتبطت في جوهرها بالتفاعلات الصراعية الهندية والباكستانية، وتأثرت بمتغيرات البيئة الاستراتيجية في جنوب آسيا أساساً، ولم ترتبط هذه التجارب بالصراع العربي ـ الإسرائيلي أو بمعطيات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط. ويبدو الفارق واضحاً على وجه التحديد في أنه على الرغم من المخاوف المسبقة لإسرائيل من البرنامج النووي الباكستاني، أو ما يسمى بـ «القنبلة النووية الإسلامية»، فإن السياسيين ووسائل الإعلام في إسرائيل سرعان ما أصبحوا يركزون على أن التجارب النووية في شبه القارة الهندية لا ترتبط بالتفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، كما بدا من المستبعد أن تزيد هذه التجارب من قوة الدفع في البرنامج النووي الإيراني، لأن هذا البرنامج يبدو مرتبطاً بمنظومة معقدة من الدوافع التي لن تتأثر كثيراً بالتجارب النووية في شبه القارة الهندية. وأخيراً، فإن الحديث عن خيار نووي عربي يبدو صعباً في ظل غياب الإرادة السياسية ونقص الإمكانات التقانية والعلمية والمادية اللازمة لهذا الغرض، وأيضاً في إطار الضغوط الدولية الشديدة التي يمكن أن تتعرض لها أي دولة عربية تسير على طريق امتلاك السلاح النووي. وفي هذا الإطار، سوف تنقسم هذه الورقة إلى الأقسام الخمسة التالية:

أولاً: جذور التوتر الإقليمي في شبه القارة الهندية.

ثانياً: أبعاد السباق النووي والصاروخي بين الهند وباكستان.

ثالثاً: احتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان.

رابعاً: ردود الفعل والانعكاسات الدولية للتصعيد النووي في جنوب آسيا.

خامساً: انعكاسات التجارب النووية على منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: جذور التوتر الإقليمي في شبه القارة الهندية

يعود التوتر المزمن في العلاقات الهندية ـ الباكستانية إلى وجود طائفة متنوعة من النزاعات والخلافات بين الجانبين، يتمثل أبرزها في قضية كشمير التي تعتبر القضية الأكثر خطورة على الإطلاق من بين هذه القضايا، وهي تمثل أحد أهم الموروثات التي صاحبت تقسيم شبه الجزيرة الهندية بين الدولتين في أواخر الأربعينيات، حيث يخضع هذا الإقليم لسيطرة الهند، بينما ترى باكستان أن هذا الإقليم كان ينبغي أن يصبح جزءاً من أراضيها بحكم وجود أغلبية إسلامية فيه. وقد أسفرت الحركة الاستقلالية في كشمير التي بدأت عام ١٩٤٩ عن سقوط أكثر من ٢٠ ألف قتيل، طبقاً للمصادر الهندية، وأكثر من ٧٠ ألفاً، طبقاً للمصادر الباكستانية. وتريد باكستان ضم كشمير، وطالبت بإجراء استفتاء فيها، وهو ما توصي به الأمم المتحدة أيضاً منذ سنوات، إلا أن الهند ترفض هذه الفكرة تماماً. وقد أدت هذه القضية إلى نشوب ثلاثة حروب بين الجانبين في الأعوام ١٩٤٨، و١٩٦٥، و١٩٧١، حيث أدت الحرب بينهما عام ١٩٧١ إلى فصل إقليم البنغال الشرقي عن الدولة الباكستانية، وتشكيل دولة بنغلاديش. أضف إلى ذلك، أن الجانب الأكثر خطورة للخلاف بينهما يتمثل في الهواجس والفجوات النفسية الهائلة القائمة بين الشعبين والنخبتين السياسيتين في البلدين، التي تخلق إحساساً مزمناً بالعداء بين الدولتين. ولذلك، فإن أي تطورات عسكرية أو تسليحية تطرأ لدى أي طرف منهما تثير بالضرورة الشك والقلق لدى الطرف الآخر الذي يعتبرها موجهة ضده بصفة أساسية، ولذلك اهتمت الدولتان بتطوير قدراتهما العسكرية والنووية، حيث دخل الجانبان على مدى العقدين الماضيين في سباق تسلح شمل جميع المجالات التقليدية وفوق التقليدية والنووية، واتجهت الدولتان في هذا الإطار نحو امتلاك القدرات النووية، وإن كانت الرغبة الهندية في هذا الصدد مدفوعة أساساً بمحاولة إيجاد توازن في مواجهة الصين. وفي المقابل، وصل الاهتمام الباكستاني بتطوير قدرة نووية مستقلة إلى درجة أن رئيس وزراء باكستان الأسبق، ذو الفقار علي بوتو، أظهر تشدداً قوياً بشأن ضرورة امتلاك بلاده السلاح النووي، حتى لو اضطرها ذلك إلى أكل الأعشاب والحشائش.

ولم تخل حركة التفاعلات بين الجانبين الهندي والباكستاني من محاولات الوصول إلى تسوية سلمية للنزاعات بينهما، كان آخرها في العام الماضي. وكان هناك عدد من الدوافع التي لعبت دوراً ضاغطاً على الجانبين الهندي والباكستاني، من أجل السعي إلى إيجاد تسوية سياسية للمشاكل وقتذاك، أبرزها الظروف الاقتصادية المتردية في الدولتين، بالإضافة إلى محاولة وقف مسلسل الاستنزاف العسكري الناجم عن استمرار سباق التسلح. فقد لعبت الأوضاع الاقتصادية المتردية دوراً مهماً في الضغط على

الجانبين، ولا سيما من ناحية باكستان، حيث خلقت هذه القضية عائقاً أمام قدرة إسلام أباد على مجاراة الهند في سباق التسلح، وبالذات في المجالين النووي والصاروخي. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف، كان قد قرر في فترات سابقة مواصلة سياسة المواجهة ضد الهند، إلا أنه وجد مع ذلك أن النفقات العسكرية وخدمة الدين تفوق الإيرادات المالية في ميزانية الدولة، مما دفعه إلى محاولة الوصول إلى تسوية سلمية للنزاعات مع الهند، ولا سيما أن الحكومات الهندية المتعاقبة أبدت اهتماماً مماثلاً.

وقد أمكن في بادئ الأمر الوصول إلى اتفاق يرمي إلى خفض التوتر بين البلدين عبر وضع آلية دائمة لحل النزاعات، ولكن من دون التطرق إلى قضايا الخلاف الرئيسية، وخصوصاً مسألة كشمير. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق كان مجرد «إطار» أو «آلية» لحل أية خلافات مستقبلية بين الجانبين، إلا أنه اكتسب أهمية كبيرة وقتذاك من حيث كونه خطوة مهمة على طريق التسوية السلمية للخلافات والمشكلات السياسية القائمة بين الجانبين، وعقب عدة لقاءات بين الدبلوماسيين التابعين للبلدين، لم يستطع الجانبان الوصول إلى حلول للخلافات القائمة، ثم جاء وصول حكومة هندوسية متطرفة إلى الحكم في الهند بمثابة تصعيد جديد للتوتر بين البلدين. وقد توالت بعد ذلك محاولات التسوية الهندية ـ الباكستانية، وكان أكثرها أهمية خلال الآونة الأخيرة تلك المحاولة التي اندرجت في إطار ما عرف بـ «دبلوماسية الأوتوبيس»، في أواخر شباط/ فبراير ١٩٩٩، والتي أسفرت عن توقيع «إعلان لاهور» ووثيقة إجراءات بناء الثقة، التي هدفت إلى إنهاء التوتر في العلاقات بين الجانبين، كما أسفرت عن الوصول إلى تفاهم بين البلدين بشأن منع نشوب حرب نووية في شبه القارة الهندية[١]. وعلى الرغم من أنه جرى النظر إلى هذا الإعلان في حينه على أنه يمثل صفحة تاريخية جديدة في العلاقات الهندية ـ الباكستانية، إلا أنه لم يمنع لاحقاً نشوب توترات بالغة الحدة، كان آخرها أن الجانبين، الهندي والباكستاني، كانا على وشك الانخراط في حرب واسعة النطاق في منتصف عام ١٩٩٩ بسبب الحرب التي اندلعت في كشمير بين القوات الهندية ومتسللين كشميريين احتلوا عدة مواقع استراتيجية في إقليم كشمير، ما سبّب توتراً شديداً في العلاقات بين الهند وباكستان.

ثانياً: أبعاد السباق النووي والصاروخي بين الهند وباكستان

أدت الخلافات القائمة بين الجانبين الهندي والباكستاني إلى اشتعال موجات

---

(١) «دبلوماسية الأوتوبيس تفتح صفحة جديدة في العلاقات الهندية ـ الباكستانية،» **الأهرام**، ٢٢/ ١٩٩٩/٢.

متلاحقة من سباق التسلح والحروب الفعلية بينهما. وعلى الرغم من أن سباق التسلح امتد إلى جميع مجالات التسلح التقليدية وفوق التقليدية والنووية، إلا أن سباق التسلح النووي والصاروخي احتل مكانة متميزة في هذا السباق. فالسلاح النووي يعتبر وسيلة حاسمة للردع والصراع المسلح، بينما تعتبر الصواريخ أدوات أكثر فاعلية للردع، بالإضافة إلى أنها يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في الحروب كوسائل إيصال آمنة للرؤوس الحربية التقليدية والنووية.

١ ـ السباق النووي والصاروخي بين الهند وباكستان

بدأ السباق النووي بين الهند وباكستان في السبعينيات، حيث كانت الهند قد أفلحت عام ١٩٧٤ في إجراء تفجير نووي، أعلنت بعده توقفها عن إجراء تجارب نووية، واكتفت وقتذاك بإثبات قدرتها على صنع القنبلة النووية، وكانت هذه الخطوة موجهة في الأساس نحو الصين، ولكن باكستان اعتبرت أن امتلاك الهند للسلاح النووي يمثل تهديداً خطيراً لها، وركزت على امتلاك قنبلة نووية. وبالتالي، فإن السباق النووي بين الجانبين الهندي والباكستاني يعود إلى فترة طويلة، وظل هذا السباق محكوماً بمعادلة معقدة تقوم على أن الهند ظلت تشعر بالقلق دوماً من القدرة النووية الصينية، ولا سيما بعد أن أجرت الصين أول تفجير نووي لها عام ١٩٦٤. ورغم أن تطوير القدرة النووية الصينية كان موجهاً في الأساس ضد الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن الهند شعرت بقلق شديد من وراء ذلك، ما دفعها إلى تطوير قدرة نووية ذاتية، الأمر الذي أثار قلقاً شديداً لدى باكستان، الأمر الذي اضطرها بدورها إلى الاهتمام بتطوير قدراتها النووية. وخلال الآونة الأخيرة، أصبح السباق النووي مدفوعاً بالقلق الهندي ليس من الصين أو باكستان، ولكن من وجود تعاون نووي استراتيجي بين هاتين الدولتين، تعتبره الهند موجهاً ضدها بالضرورة(٢).

وعلى الجانب الهندي، شهد البرنامج النووي العديد من مراحل التطور على مدى الخمسين عاماً الماضية، وارتبطت هذه التطورات بطبيعة الأوضاع القائمة في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالهند، وأدى ذلك عموماً إلى إحداث تبدلات واضحة في أهداف البرنامج النووي الهندي، وفي طبيعة الأنشطة التي تجري ممارستها في إطاره، فقد بدأ الاهتمام بالطاقة الذرية في الهند منذ فترة ما قبل الاستقلال، ويرجع الفضل في هذا الاهتمام إلى الدكتور «هومي بهابها»، مهندس البرنامج النووي الهندي ومؤسس نهضتها العلمية، وكان هذا الاهتمام مرتبطاً بشيوع الإدراك في الهند

(٢) Pravin Sawhney, «India's Nuclear Imperative,» *International Defense Review*, vol. 29, no. 11 (November 1996), p. 25.

أن التقانة النووية تعتبر ركناً محورياً من أركان الثورة الصناعية، ويمكن أن تفيد الهند بشدة في عملية التطور الاقتصادي. وما ساعد على استمرار وتطور البرنامج النووي أن الحكومات الهندية كافة منذ الاستقلال، بدءاً من جواهر لال نهرو، قدمت الدعم والمساندة السياسية للبرنامج النووي الهندي. وفي هذا الإطار، تأسست الوكالة الهندية للطاقة الذرية عام ١٩٤٨، وتحددت أهدافها في عمل برنامج نووي لإنتاج كل المواد الأساسية المطلوبة للاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة الذرية[٣].

وقد تم بناء أول مفاعل نووي هندي في مدينة بومباي في منتصف الخمسينيات، ثم تم بناء مفاعل بحثي نووي عام ١٩٦٠ قدرته حوالى ٤٠ ميغاوات، وفي الوقت الحالي وصل عدد المفاعلات النووية العاملة في الهند إلى ٩ مفاعلات، سعتها ١٧٢٠ ميغاوات كهربي، كما يجري تشييد ٧ مفاعلات سعتها ٢١٠٠ ميغاوات، وهي من الأنواع الصغيرة المتوسطة. كما صممت الهند وشيدت مفاعلاً بحثياً كبيراً قدرته ١٠٠ ميغاوات للبحوث المتقدمة وإنتاج البلوتونيوم. وقد ركزت الهند منذ البداية على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وبالذات في مجال توليد الكهرباء، وأصبحت المفاعلات النووية توفر حوالى ٣ بالمئة من الكهرباء للبلاد. وتعتزم الهند إنتاج ٢٠,٠٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربية عن طريق المفاعلات بحلول عام ٢٠٢٠.

وهناك ثلاث جهات رئيسية تشرف على البرنامج النووي في الهند، وهي: لجنة الطاقة الذرية، ومركز بهابها لأبحاث الذرة، وهيئة أبحاث الدفاع والتنمية. وتتنوع اختصاصات هذه الهيئات، إذ تتولى كل هيئة منها جانباً معيناً من جوانب البرنامج النووي الهندي. فوكالة الطاقة الذرية تختص بمختلف مجالات العلوم والتقانة النووية، وتعمل على تطوير قدرات شاملة ومحلية خاصة بتصميم وبناء مفاعلات الطاقة الذرية ووحدات الوقود، ومفاعلات الأبحاث، ودعم الاستخدامات السلمية للذرة في مجال الصناعة والزراعة. أما مركز بهابها لأبحاث الذرة فيعتبر من أكبر المعامل ذات الأنشطة المتعددة في الهند، ولديه القدرة على بناء أنظمة تقانية جديدة في مختلف المجالات، وتصميم وتطوير المتفجرات النووية والمواد الانشطارية والانشطارات المدعمة والطاقة النووية الحرارية. وتطورت خبرة المركز على مدى ٢٥ عاماً من الأبحاث، وأدخلت مفاهيم جديدة، مثل زيادة عمر مكونات الجهاز والاستخدام الأمثل للنسبة بين النتيجة المترتبة والوزن، وإنتاج المواد الانشطارية بأشكال مناسبة. وأخيراً، فإن هيئة أبحاث الدفاع والتنمية تتولى أبحاث وتنمية الأسلحة المتطورة وأنظمة القوات المسلحة، ويوجد بها عدد كبير من البرامج المتخصصة، ومن بينها البرنامج النووي، والمتفجرات

(٣) ممدوح عطية، «القدرات النووية الهندية.. وتطورها،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

والتقنيات ذات الصلة وهندسة النظم.

ومن خلال هذا الاهتمام الحكومي المكثف، نجحت الهند بإنتاج البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة النووية في مفاعلين للأبحاث في مركز بهابها للبحوث النووية، بالقرب من مدينة بومباي عن طريق استخدام وقود اليورانيوم والماء الثقيل. ويطلق على أحد المفاعلين اسم سيركس، وحصلت عليه الهند من كندا، ويمكنه إنتاج ٨ كيلوغرام من البلوتونيوم الصالح لإنتاج السلاح النووي سنوياً. أما المفاعل الآخر، فيطلق عليه اسم دروفا، وبدأ تشغيله عام ١٩٨٥، ويمكنه إنتاج ما يتراوح بين ١٦ - ٢٦ كليوغراماً من البلوتونيوم سنوياً. ورغم أن الهند تؤكد عادة أنها تستخدم البلوتونيوم كوقود في المفاعلات النووية، أي للأغراض السلمية، فإنه ليس هناك أي نفي رسمي حول إمكانية استخدامه لصنع القنابل النووية. وقد نجحت الهند بإجراء تفجير نووي عام ١٩٧٤، إبان حكم حزب المؤتمر الهندي برئاسة أنديرا غاندي، وأعلنت الهند بعد هذا التفجير توقفها عن إجراء تجارب نووية، واكتفت وقتذاك بإثبات قدرتها على صنع القنبلة النووية.

وقد بدأت قضايا التسلح النووي الهندي تأخذ حيزاً كبيراً في حركة التفاعلات الداخلية في الهند منذ أوائل التسعينيات. وخلال الآونة الأخيرة، كانت المسألة النووية إحدى أهم قضايا الجدل والنقاش في الحملات الانتخابية في الهند في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، وهي الانتخابات التي أسفرت عن فوز حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف، حيث تبنت الأحزاب الرئيسية المتنافسة مواقف متناقضة في هذا الصدد. فقد أكد حزب المؤتمر في برنامجه الانتخابي أنه سيكثف الجهود من أجل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وأنه سيركز جهوده على الاستخدمات السلمية والتنموية للطاقة الذرية. أما حزب بهاراتيا جاناتا، فقد تعهد في برنامجه الانتخابي بتحويل الهند إلى قوة نووية بمجرد وصوله إلى السلطة، كما أعلن أنه سوف يتخذ كل الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن للهند، بما في ذلك خيار السلاح النووي. وفور تشكيل الحكومة، أعلن مسؤولون هنود أن إجراء تجارب فعلية بالأسلحة النووية يعتبر ضرورياً للحصول على قاعدة معلومات عريضة يمكن على طريقها بعد ذلك إجراء محاكاة عن طريق الكومبيوتر للتفجيرات النووية.

وبالفعل، بدأ حزب بهاراتيا جاناتا في التحضير سراً للتجارب النووية. وكان وزير الدفاع الهندي، جورج فيرنانديز، قد صرح في أواخر آذار/ مارس ١٩٩٨ أن الحكومة تحتفظ بخيار الأسلحة النووية، ولكنها لم تبحث بعد إن كانت هناك ضرورة لصنع تلك الأسلحة فعلاً، وأنها لن تتردد في تصنيعها إذا وجدت ضرورة لذلك، كما أطلق بعض التصريحات الاستفزازية ضد الصين، وأهمها تصريحه بأن الهند ركزت

لفترة طويلة على التهديد الباكستاني، وتجاهلت التهديد الصيني، رغم أن الصين تمثل التهديد الرئيسي على الهند، لأن الصين شيدت قاعدة مراقبة متطورة في جزر ككوكو التابعة لميانمار (بورما سابقاً)، كما زعم أن الصين تزود باكستان بتقانة صاروخية متطورة، إلا أن الصين نفت ذلك كله. وقد قام العلماء الهنود بإجراء ثلاث تجارب نووية يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٨، ثم اتبعوها بتجربتين يوم ١٣ أيار/مايو أيضاً. وكان المقصود من وراء هذه التجارب تحقيق عدة أهداف، أبرزها استعراض قوة الهند في المجال النووي، بالإضافة إلى استخلاص نتائج دقيقة من هذه التجارب الخمس عن تصميم الأسلحة النووية. ولذلك، فقد أجريت التجارب الثلاث الأولى بجهاز انشطاري ذي أثر يبلغ ١٢ كيلوطن، وجهاز للطاقة النووية الحرارية ذي أثر يبلغ ٤٣ كيلوطن، وجهاز طاقته أقل من كيلوطن. أما التجربتان الأخيرتان، فقد جرى تنفيذهما على جهازين ينتجان أقل من الكيلوطن.

وتشير بعض التقارير إلى أن الهند تعاونت بصورة ما مع بعض الدول الأخرى، ولا سيما مع إسرائيل، حيث تشير هذه التقارير إلى أن إرهاصات التعاون النووي بين الهند وإسرائيل قد بدأت في أواخر الثمانينيات، عندما قام مستشار رئيس الوزراء الهندي لشؤون الطاقة بزيارة إلى إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٨٨. وقد أبدت إسرائيل في ذلك الوقت استعدادها لتقديم معونة فنية للهند تشتمل على تطوير المفاعل النووي مقابل سماح الحكومة بتهجير اليهود الهنود إلى إسرائيل. ويبدو أيضاً أن الجانبين الهندي والإسرائيلي تعاوناً أيضاً في وسائل الإطلاق الصاروخي، حيث كانت مصادر إسرائيلية قد ذكرت في نيسان/أبريل ١٩٩٧ أن إسرائيل تعاقدت مع الهند على بيع الصاروخ شافيت، وهو صاروخ فضائي بعيد المدى، ذو مراحل ثلاث، ويستخدم في إطلاق الأقمار الصناعية الخفيفة إلى المدارات القريبة من الأرض، كما يمكن تطويره من أجل استخدامه في أغراض القصف الصاروخي البعيد المدى، وذلك على الرغم من أن الهند تمتلك بالفعل صواريخ إطلاق بعيدة المدى.

أما على الجانب الباكستاني، فقد كان تطور البرنامج النووي الباكستاني مرتبطاً إلى حد كبير بتطور البرنامج النووي الهندي، وكانت معظم التطورات الجارية في المجال النووي لباكستان بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندي، وقد بدأ البرنامج النووي منذ عام ١٩٥٥ مع إنشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية، وكان الهدف من إنشائه تمكين باكستان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ولذلك، أدت الجهود الهندية المكثفة في المجال النووي خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥، إلى إثارة اهتمام مماثل على الجانب الباكستاني، ولذلك قامت باكستان في عام ١٩٧٢ بإنشاء أول محطة للطاقة النووية في كراتشي، بالتعاون مع كندا، بطاقة كهربائية سعة ١٣٧ ميغاوات. وبعد إجراء الهند أول تفجير نووي لها عام ١٩٧٤،

أبدت باكستان اهتماماً مماثلاً، إلى درجة أن رئيس الوزراء الباكستاني وقتذاك ذو الفقار علي بوتو هدد بأن الشعب الباكستاني سوف ينتج القنبلة النووية حتى لو اضطر إلى أكل العشب. وفي عام ١٩٧٦، وافقت فرنسا على بيع مفاعل نووي قادر على إنتاج اليورانيوم لباكستان، كما قامت خلال العام نفسه بإنشاء معمل أبحاث كاهوتا جنوب إسلام أباد لتأسيس وحدة لتخصيب اليورانيوم، وهو ما أتاح لباكستان أن تعلن بعد ذلك أنها أصبحت واحدة من الدول القادرة على إنتاج الوقود النووي المخصب محلياً، كما أعلنت منذ عام ١٩٨٤ قدرتها على إنتاج السلاح النووي في أي وقت ترغب في ذلك[٤].

وقد شكل التعاون بين باكستان والصين حجر الزاوية في تطوير القدرات النووية الباكستانية، وارتكز هذا التعاون على النّدية والشراكة وتبادل المنافع، ولا سيما أن المعلومات التي كان عبد القادر خان قد حصل عليها من الخارج كانت على درجة عالية من التطور[٥]. ومع ذلك، فإن التعاون النووي بين باكستان والصين كان غير كاف لتلبية جميع الاحتياجات الباكستانية، حيث إن القدرات النووية الصينية كانت متخلفة إلى درجة لم تسمح لباكستان ببناء المفاعلات اللازمة لتحقيق الطرد المركزي أو الحصول على المادة الكيميائية الخام لليورانيوم، أو ما يعرف بـ «هيكسافلوريد»، كما كانت التقانة النووية الصينية متخلفة بالقياس إلى التصميمات التي أحضرها خان معه من هولندا. ولذلك، اضطرت باكستان إلى المزاوجة بين التعاون مع الصين والاعتماد على مصادر التوريد الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، يدين البرنامج النووي الباكستاني بالفضل الأكبر للجهود التي قام بها العالم النووي الباكستاني عبد القادر خان، حيث كان خان قد درس الفيزياء النووية في هولندا، وعمل في شركة هولندية كانت تتولى تطوير الدراسات والتصميمات النووية لمصلحة الدول الأوروبية. ومن خلال التدرج العلمي والوظيفي في تلك الشركة، أصبح خان مسؤولاً عن برنامج متقدم لتطوير تقنيات حديثة للطرد المركزي، التي تعتبر عملية جوهرية لتخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي. وقد نقل سراً التصميمات الكاملة للمفاعلات الأكثر حداثة إلى بلاده، وانطلق منها البرنامج النووي الباكستاني، كما استفاد خان أيضاً من عمله في هولندا في الحصول على قائمة بالشركات المتخصصة في المجالات النووية، وحصل أيضاً على المواصفات

---

(٤) كمال شديد، «القدرات النووية الباكستانية.. وتطورها،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٤٦ - ٢٥٠.

(٥) Andrew Koch, «Pakistan Persists with Nuclear Procurement,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 9, no. 3 (March 1997), p. 131.

التجارية للقطع اللازمة لإنتاج السلاح النووي. وبعد أن عاد عبد القادر خان إلى بلاده بهذه الأسرار، تولى القيام بمجهود واسع النطاق لإنتاج السلاح النووي، سواء من خلال استيراد القطع اللازمة لهذا الغرض من الغرب بطرق ملتوية، أو عن طريق تصنيع بعض الأجزاء منها بالقدرات المحلية(٦). ومن أبرز ما قام به عبد القادر خان، أن أرسل أحد مساعديه، ويدعى إكرام الحق خان، إلى ألمانيا من أجل تنفيذ برنامج سري واسع النطاق لاستيراد ما عجزت باكستان عن الحصول عليه من الدول الصديقة، منذ عام ١٩٧٧. ولذلك، قام إكرام الحق بتأسيس شركات وهمية عديدة في ألمانيا تعمل كواجهة لشراء المعدات النووية، حيث استطاع الحصول على المعدات اللازمة من الشركات الوهمية من خلال تأسيس وكالات وشركات نقل تقوم بتنفيذ مهمة واحدة، ثم تتلاشى بعدها، تفادياً للكشف عنها من قبل المخابرات الألمانية أو الأمريكية. ومن خلال هذا الأسلوب، قام إكرام الحق بتجميع القطع اللازمة للمفاعل النووي المطلوب قطعة بعد أخرى. وفي الوقت نفسه، اعتمد البرنامج النووي الباكستاني على تهريب بعض الأجهزة المتطورة من الخارج، حيث كانت أجهزة الأمن البريطانية قد أشارت إلى أن باكستان تورطت في عمليات تهريب ثلاثة أجهزة متطورة تعمل بالليزر لها استخدامات نووية من بريطانيا في شباط/ فبراير ١٩٩٦. ومن ناحية أخرى، استطاع عبد القادر خان إقناع أعداد كبيرة من الخبراء النوويين الباكستانيين في الخارج بالعودة إلى البلاد للمساهمة في البرنامج النووي الباكستاني.

وفي الأعوام القليلة الماضية، امتد التعاون بين باكستان والصين إلى العديد من المجالات المهمة، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الصين ساعدت باكستان على إنشاء مفاعل بحثي صغير، مزود بوحدة لاستخلاص اليورانيوم في منطقة «كاسما» بإقليم البنجاب، وتتراوح قوته بين ٥٠ ـ ١٠٠ ميغاوات، ويمكن هذا المفاعل أن ينتج بلوتونيوم لبناء أسلحة نووية صغيرة. ويعتقد بعض المحللين أن هذا المفاعل النووي الجديد يهدف إلى إنتاج البلوتونيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي، كما يتردد أن الصين باعت لباكستان حوالى ٥ آلاف مغناطيس خلقي لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاص بتخصيب اليورانيوم في مركز البحوث النووية في كاهوتا(٧). ومن خلال هذه الجهود المتنوعة، استطاعت باكستان إنشاء قاعدة دائمة للصناعة النووية.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول تطور البرنامج النووي الباكستاني، انظر الحديث الصحفي الذي أجري مع عبد القادر خان رئيس أكاديمية باكستان للعلوم والمسؤول الأول عن البرنامج النووي الباكستاني، في: «أبو القنبلة النووية الباكستانية يتكلم: بدأنا بخمسة علماء ولدينا الآن ٦٠٠٠ عالم وفني وإداري،» **الأهرام**، ١٩٩٩/٦/٢٢.

(٧) Koch, Ibid., p. 131.

ومن ناحية أخرى، نشب سباق تسلح صاروخي بين الهند وباكستان على هامش السباق النووي، واحتل هذا السباق الصاروخي حيزاً كبيراً في سياسات التسلح لكل من الهند وباكستان. وقد اعتمدت عملية تطوير هذه القدرات الصاروخية في البلدين أساساً على القدرات الوطنية لكل منهما، جنباً إلى جنب مع المساعدة الفنية والتقانية من كل من الاتحاد السوفياتي السابق والصين، ولا سيما الخاصة بتقديم النظم الفرعية والمكونات الفنية والتسليحية اللازمة. وفي الوقت نفسه، اعتمدت الهند وباكستان على العديد من القنوات الأخرى في دفع عمليات التطوير الصاروخي البالستي، وبالذات الاعتماد على الشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات المنتجة للسلاح، من أجل تجميع المكونات الرئيسية والثانوية للصواريخ البالستية من العديد من الشركات الدولية متعددة الجنسيات المنتجة للسلاح، عبر عملية معقدة للتجميع والتركيب والابتكار والهندسة العكسية في آن واحد معاً. وقد اعتمدت هذه العملية المعقدة في أحد أهم جوانبها على الإفادة من التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، أي تلك التكنولوجيات ذات الاستخدامات المدنية التي يمكن استخدامها في العديد من الأغراض العسكرية والتسليحية[٨].

وقد اعتمدت باكستان إلى حد كبير على التعاون مع الصين في مختلف المجالات العسكرية عموماً، وفي المجال الصاروخي خصوصاً. وبالتالي، بدأ التعاون العسكري بين الجانبين منذ عام ١٩٩٦. أما بالنسبة للتعاون في مجال الصواريخ البالستية، فقد بدأ في النصف الثاني من عقد الثمانينيات[٩]. ومنذ بداية هذا التعاون، كان التركيز ينصب على تطوير الصاروخ (أم ـ ١١)، وهو عبارة عن صاروخ بالستي تكتيكي يعمل بالوقود الجاف، ويصل مداه إلى حوالى ٣٠٠ كيلومتر، ويستطيع حمل رأس واحد يتراوح وزنه ما بين ٧٥٠ ـ ٨٠٠ كليوغرام. وتعاون الجانبان في تنفيذ البرنامج الباكستاني لتصنيع الصاروخ البالستي أرض ـ أرض طراز (خاطف ـ ٢). وكان التعاون في هذا الشأن قد بدأ منذ عام ١٩٨٦ على الأقل، إلا أن حجم التعاون بين الجانبين في هذا البرنامج لم يظهر بوضوح. ومن ناحية أخرى، تقوم باكستان بتطوير صاروخ بالستي بعيد المدى من طراز (غوري ٢)، قادر على حمل رؤوس نووية، ويعمل بالقصور الذاتي، ويصل مداه إلى حوالى ٢٣٠٠ كيلومتر، بحسب المصادر الباكستانية. وقد أجريت تجربة إطلاق هذا الصاروخ في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، رداً على تجربة

---

(٨) Gordon Jacobs and Tim McCarthy, «China's Missile Sales: Few Changes for the Future,» *Jane's Intelligence Review,* vol. 4, no. 12 (December 1992), p. 559.

(٩) Mushahid Hussain, «Pakistan - China Defence Cooperation,» *International Defense Review,* vol. 28 (1993), pp. 108-110.

صاروخية أجرتها الهند على الصاروخ «أجني ٢»، في ما يمثل انعكاساً واضحاً للسباق الصاروخي بين البلدين[١٠].

أما بالنسبة للهند، فقد اعتمدت بدورها على قدراتها الذاتية، وعلى مساعدة الخبراء السوفيات والروس في تطوير قدراتها الصاروخية، حيث أبدت الهند اهتماماً مبكراً بتطوير الصواريخ البالستية، وجرت بلورة هذا الاهتمام في برنامج متكامل وضعته الحكومة الهندية عام ١٩٨٣ لتصنيع الصواريخ البالستية والموجهة، وتخفيض واردات الهند منها. وقد استهدف هذا البرنامج، على وجه التحديد، تطوير قدرات الهند في مجال تصنيع منظومات الإيصال الصاروخي وتقنيات التوجيه والقيادة والسيطرة الصاروخية ونظم التوجيه بالقصور الذاتي والتحكم الأيروديناميكي في الصواريخ. وعلى هذا الأساس، ركزت الهند على تطوير برنامجين صاروخيين بالستيين، أولهما برنامج الصاروخ «بريثفي»، وثانيهما برنامج الصاروخ «أجني». ويتألف الصاروخ بريثفي من طرازين، أولهما «بريثفي ١»، ويصل مداه إلى ١٥٠ كلم، تم إدخاله إلى الخدمة الفعلية في مناطق التوتر على الحدود الهندية ـ الباكستانية، وبالذات على إقليم كشمير المتنازع عليه بين البلدين. أما الطراز الثاني، فهو «بريثفي ٢»، ويصل مداه إلى ٢٥٠ كلم، وهو عبارة عن صاروخ بالستي محمول جواً، ويمكنه أن يشل المطارات والرادارات ومحطات الاتصال المعادية بدقة. ويصل طوله إلى حوالى ١١,٢٥ متراً، بينما يبلغ وزنه ٦,٤ طن، ولا يزيد قطره عن حوالى ٨٥ سنتيمتراً، وتشير بعض التقارير إلى أن الاتحاد السوفياتي السابق كان قد قدم العديد من المكونات الفنية والتقانية الداخلية في تصنيع هذا الصاروخ[١١]. أما في ما يتعلق بالصاروخ الثاني «أجني»، فإن عملية تطويره اعتمدت على تحديث الصاروخ «بريثفي»، بحيث يصبح أجني بمثابة صاروخ بالستي متوسط المدى، وقد أجريت له ثلاث تجارب اختبار لعملية الإطلاق. ويصل مداه إلى ٢٥٠٠ كلم، ويبدو أنه مصمم في الأصل للرد على المخاطر التي تمثلها الصواريخ البالستية الصينية ضد الهند[١٢].

٢ ـ دوافع التفجيرات النووية الهندية والباكستانية

يعود السباق النووي بين الهند وباكستان إلى التصعيد الذي قامت به الهند عبر

---

(١٠) «رداً على التجربة الصاروخية الهندية: باكستان تطلق الصاروخ المعدل غوري ٢،» **الأهرام**، ١٥/٤/١٩٩٩.

(١١) أحمد ابراهيم محمود، «الهند وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩)، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥.

(١٢) Aabha Dixit, «Indian Defence Industry Programme,» *Military Technology*, vol. 18, no. 12 (1994), p. 23.

إقدامها على إجراء التجارب النووية الخمس. وبينما تبدو دوافع الموقف الباكستاني واضحة في المجال النووي، وتتمحور حول ضرورة تحقيق الندية والتكافؤ في القدرة النووية مع الهند والحيلولة دون ارتهان الأمن القومي الباكستاني لأي ابتزاز نووي محتمل من جانب الهند، فإن الدوافع الهندية ذاتها تبدو غامضة ومعقدة إلى حد كبير، وهو ما يحتاج إلى التعرض بصورة تفصيلية لمرتكزات السياسة النووية الهندية.

لقد ارتكزت السياسة النووية الهندية دوماً على عاملين رئيسيين، **أولهما** يتمثل في رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق قدر معقول من التكافؤ الاستراتيجي معها، ويتمثل **ثانيهما** في رفض الهند لحالة عدم التوازن واللامساواة القائمة في الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي. وعلى أساس هذين المحددين الرئيسيين، ظلت السياسة النووية الهندية تقوم منذ الخمسينيات على مبدأين متناقضين إلى حد ما من الناحية الشكلية: **أولهما** الدعوة القوية إلى نزع السلاح النووي في العالم، **وثانيهما** التأكيد على حق الهند في الاحتفاظ بخياراتها النووية مفتوحة، حيث تستغلها كما تشاء. فقد كان جواهر لال نهرو من أوائل المنادين بنزع السلاح النووي، وكان ممن شاركوا في وضع القرارات الدولية الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخمسينيات، وكان نهرو مقتنعاً بأهمية هذه القرارات للأمن والسلم الدوليين ـ وقد طالب بقوة عام ١٩٥٤ بتجميد وإيقاف التجارب النووية، حتى لا تؤدي إلى انتشار السلاح النووي، وحتى لا تضطر الهند بدورها إلى استخدام هذه الأسلحة رغم أنفها، لأسباب أمنية، ما قد يضر بتطورها الاقتصادي. وقد أدت التجارب النووية الصينية عام ١٩٦٤ إلى إحداث تغيير جذري في السياسة الهندية، حيث شعرت الهند بعد ذلك أنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجي، ولا سيما أن هذا التفجير النووي الصيني جاء بعد أن كانت الصين قد ألحقت الهزيمة العسكرية بالهند عام ١٩٦٢، ما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي[١٣].

وبعد اتفاق الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووي على معاهدة منع الانتشار النووي عام ١٩٦٨، رفضت الهند هذه المعاهدة تماماً لاعتبارات عديدة، أبرزها أن الهند رأت أن المعاهدة لا تخدم إلا مصالح الدول المالكة للأسلحة النووية، كما رفضت أي اتفاقية تكرس الوضع النووي القائم الذي يقسم العالم إلى فئتين هما: فئة الذين يملكون السلاح، وهؤلاء الذين لا يملكونه، كما رفضت هذه المعاهدة

---

(١٣) أحمد ابراهيم محمود، «دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٦.

بسبب امتناع الدول الكبرى الأخرى الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترسانتها النووية. وقد ازداد الرفض الهندي للمعاهدة بعد الحرب الهندية ـ الباكستانية عام ١٩٧١، التي كشفت تبلور ما عرف بـ «محور بكين ـ إسلام اباد ـ واشنطن». أضف إلى ذلك، أن بعض التحليلات تشير إلى أن هناك أسباباً عملية خفية كانت تكمن وراء رفض الهند للمعاهدة، وتتمثل في أن أي تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت النووية الهندية سوف يوفر تقويماً دقيقاً للمخزون الهندي من المواد النووية، وهو ما لا تفضله الحكومة الهندية، حيث ترى أن استمرار الغموض بشأن قدراتها النووية يضفي قدراً أكبر من الصدقية على الرادع النووي الهندي، وسوف يحرمها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي من هذه الميزة. كما أن هذا الانضمام سوف يمنعها من امتلاك المواد النووية. أما في ما يتعلق بالتجارب النووية، فإن الحكومات الهندية ظلت دوماً تستبعد احتمال إجراء تجارب نووية، ولكنها كانت تؤكد أن هذا الاحتمال يمكن أن يكون مطروحاً إذا دعت الحاجة إليه[١٤]. وفي الوقت نفسه، لم تلق الهند بالاً لاقتراحات إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب آسيا، كما رفضت الهند التوقيع على أي معاهدة إقليمية لنزع السلاح النووي تستثني الصين.

وخلال الفترة الحالية، أصبح التفكير الاستراتيجي النووي الهندي محكوماً إلى حد كبير بالتطورات الحالية والمستقبلية في القوة العسكرية الصينية، بالإضافة إلى التعاون الاستراتيجي والنووي بين الصين وباكستان. فالمفكرون الاستراتيجيون الهنود يرون أن التهديد الخارجي الحقيقي الذي يواجه الهند في الوقت الحالي لا يتمثل في الصين أو باكستان اللتين توجد خلافات حدودية بينهما وبين الهند، ولكنه يتمثل في علاقات التعاون الاستراتيجي والنووي القائمة بين هاتين الدولتين، ويستشهدون على هذا التعاون بالعديد من الوقائع. وعلى الرغم من أن القادة العسكريين الهنود لم يطوروا عقيدة نووية متكاملة، فإنهم ينظرون إلى السلاح النووي باعتباره أداة لـ «ضربة انتقائية ثانية» رداً على استخدام السلاح النووي من جانب الصين مثلاً ضد الهند، ويؤكدون أن السلاح النووي ليس مصمماً لإصابة أهداف دقيقة، وإنما لضرب أهداف كبيرة نسبياً، مثل المدن والتجمعات السكانية الضخمة، وهو ما يعني من وجهة نظرهم أن السلاح النووي الهندي يمكن أن يلحق أضراراً بالخصم، مماثلة لتلك التي يمكن أن تلحق بالهند[١٥].

وفي هذا الإطار، ينبع الاهتمام الهندي الجارف في الوقت الحالي بالسلاح

---

(١٤) Rahul Bedi, «India to Keep Its Options Open Despite Test Treaty,» *Jane's Defence Weekly* (14 May 1997), p. 6.

(١٥) Sawhney, «India's Nuclear Imperative,» p. 25.

النووي، ليس فقط من استمرار التعاون النووي والاستراتيجي الصيني ـ الباكستاني، ولكن أيضاً من توقعهم أن هناك تطورات هائلة يمكن أن تطرأ على هيكل القوة التقليدية والنووية الصينية خلال السنوات القادمة، وكذلك على طبيعة التوازن الاستراتيجي الدولي في القارة الآسيوية. فعلى الرغم من أن الصين اهتمت منذ البداية بتطوير قدراتها النووية لمواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في الأساس، فإن الهند شعرت بقلق شديد من هذا التطور، واهتمت بامتلاك السلاح النووي لهذا السبب. وما زالت هذه المعادلة قائمة، فالصين تطور قدراتها النووية لردع الولايات المتحدة وتعزيز مكانتها الدولية، ولكن ذلك يثير قلق الهند بالدرجة الأولى. يعتقد المفكرون الاستراتيجيون الهنود أن ثمة تطورات ضخمة سوف تحدث في القوة العسكرية الصينية خلال الفترة القادمة، حيث يتوقعون أن تلجأ الصين خلال الفترة القادمة إلى تحسين وتطوير برنامجها النووي، ولا سيما في مجال تحسين معدل القوة التدميرية إلى الوزن بالنسبة للرؤوس النووية وتطوير مركبات متعددة للعودة وامتلاك نظم دقيقة للإيصال وقادرة على البقاء في ظروف المعركة النووية، وذلك من أجل تضييق الفجوة التي تعانيها القوة النووية الاستراتيجية الصينية في مواجهة القوة النووية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، يتوقع المفكرون الهنود أن الصين سوف تحاول تعويض النقص الذي تعانيه في عناصر الدفاع المضاد للصواريخ البالستية. فعلى الرغم من أن الصين حصلت من روسيا عام ١٩٩٣ على أربع بطاريات من نظام الدفاع الجوي (اس ـ ٣٠)، وتقانات القيادة المرتبطة بها، فإن الصين لا تملك نظاماً متطوراً للإنذار المبكر مرتبطاً بالأقمار الصناعية، ويعتقد الاستراتيجيون الهنود أن الولايات المتحدة لا بد من أن تقوم في المستقبل بمد مظلة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ إلى حلفائها في آسيا (اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان)، وهو ما سوف يضطر الصين بدورها إلى السعي إلى امتلاك قدرات مماثلة للدفاع الصاروخي في أسرع وقت ممكن، لأن أي نظام للدفاع الصاروخي في آسيا سوف يقوض فاعلية القوة النووية الاستراتيجية الصينية[١٦].

ومن ثم، فإن الفكر الاستراتيجي الهندي، عموماً، كما تعبّر عنه النخبة المثقفة وصانعو القرار السياسي، أصبح ينظر بقلق شديد إلى التطورات الحالية والمحتملة في البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية المحيطة بالهند. وقد حاولت الحكومات الهندية السابقة مواجهة هذه التطورات من خلال تكثيف الدعوة إلى النزع الشامل للسلاح

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

النووي في العالم، ورفض التوقيع على اتفاقية حظر التجارب النووية، ولكن حكومة بهاراتيا جاناتا تبنت منذ البداية موقفاً يقوم على مواجهة التطورات المشار إليها من خلال تعزيز القدرة النووية الهندية، في مواجهة كل من الصين وباكستان، أو في مواجهة أي قوة دولية أخرى. وقد بدا هذا المعنى واضحاً في تصريحات وزير الدفاع الهندي، جورج فيرنانديز، عقب إجراء التفجيرات النووية الخمسة، حينما أشار صراحة إلى أن بلاده أصبحت دولة نووية، وأن على العالم أن يخاطبها على هذا الأساس.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن التجارب النووية الهندية الخمس ترتبط برغبة الحكومة المتطرفة في تحقيق أهداف متعددة، بعضها داخلي، والبعض الآخر يتعلق بالبيئة الإقليمية، والبعض الثالث يتعلق بالنظام الدولي ككل. والمتصور أن الدوافع المتعلقة بالأوضاع الداخلية في الهند تعتبر الأكثر أهمية في السلوك السياسي للحكومة الهندية، رغم أن هذا الجانب لا يشار إليه عادة في الكتابات الصحافية. فقد أقدمت الحكومة الهندية المتطرفة على إجراء هذه التجارب النووية من أجل زيادة شعبيتها في الداخل، ولا سيما أنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة، وتعتبر حكومة أقلية في الهند. وكانت سياسة هذه الحكومة منذ البداية تقوم على التشدد من أجل مغازلة الشارع السياسي الهندي. وقد حققت الأحزاب الهندية المشاركة بالفعل نجاحاً كبيراً في هذا الصدد، وانعكس ذلك بجلاء في أن شعبية الحكومة الهندية زادت بشدة عقب إجراء التجارب النووية، وأصبح رئيس الحكومة فاجبايي بطلاً شعبياً في الهند. ومن ثم، يتصور أن الحكومة الهندية أقدمت على إجراء التجارب النووية الخمس في إطار المناورات السياسية الداخلية، ومن أجل زيادة شعبيتها، وتمكينها من الفوز بأغلبية ساحقة في أية انتخابات برلمانية قادمة، وهو ما حدث بالفعل في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حيث فاز الائتلاف المسمى بـ (التحالف الوطني الديمقراطي)، والمؤلف من حزب بهاراتيا جاناتا و٢٢ حزباً آخر، برئاسة اتال بيهاري فاجبايي، بـ ٢٩٧ مقعداً من مقاعد البرلمان المؤلف من ٥٤٥ مقعداً، أي بحوالى ٥٤ بالمئة من مقاعد البرلمان[١٧].

ومن ناحية أخرى، فإن الدافع الآخر للتجارب النووية الهندية يتمثل في أن هذه التجارب تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية للهند في صراع الأدوار في جنوب شرق آسيا، بل على مستوى القارة الآسيوية كلها. فالصراع يبدو محتدماً بين الهند

---

(١٧) «بعد اكتساح التحالف الهندوسي للانتخابات الهندية: فاجبايي يبدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة وسط آمال بإعادة الاستقرار السياسي المفقود،» **الأهرام**، ٩/١٠/١٩٩٩.

وكل من الصين وباكستان على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة. وبطبيعة الحال، فإن الطرف الذي يملك قدرات شاملة أكبر من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية، سوف يصبح أوفر حظاً في اكتساب النفوذ الإقليمي في جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن إقدام الحكومة الهندية على إجراء التجارب النووية الخمس لا يبدو بعيداً عن المسعى الهندي الدؤوب إلى تعزيز المكانة الدولية للهند، سواء من حيث تعزيز وضع الهند في المنظمات الدولية أو زيادة مكانتها في حركة التفاعلات الدولية. فالحكومة الهندية، بل والنخبة السياسية الهندية عموماً، تدرك أن الفترة الحالية تعتبر مرحلة انتقالية يعاد فيها تشكيل النظام الدولي بأكمله، وتشتمل هذه المرحلة على بروز قوى دولية جديدة وإدخال أعضاء دائمين جدد من مجلس الأمن الدولي. وبالفعل، فإن الهند باتت تمتلك قدراً كبيراً من مقومات القوى الدولية الكبرى، ويشير العديد من الكتابات السياسية إلى أن الهند أصبحت واحدة من أهم القوى الصاعدة في النظام الدولي. وربما كانت الحكومة الهندوسية الهندية قد أقدمت على إجراء التجارب النووية من أجل إبراز الهند كقوة دولية كبرى، مالكة لترسانة نووية، مثلها في ذلك مثل الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووي.

وعلى أية حال، فما زال من غير المعروف بالضبط تأثير العامل النووي في السياسة العسكرية الهندية، وهل يمكن أن يؤدي هذا التطور الجديد إلى اعتماد المذهب العسكري الهندي على فكرة الردع النووي، والتوسع في إدخال الرؤوس النووية والقذائف النووية إلى مختلف أفرع القوات المسلحة النووية؟ أم أن الحكومة النووية سوف تكتفي بالتجارب التي أجرتها؟ ويبدو هذا التساؤل مطروحاً مع بروز بعض الدعوات في الهند إلى التوسع في إدخال السلاح النووي في صفوف القوات المسلحة الهندية، استناداً إلى تصنيع قنبلة ذرية في الهند يتكلف أقل من ١٠ ملايين روبية، أي حوالى ربع مليون دولار، ما يعني من وجهة نظر الداعين إلى التوسع في إنتاج السلاح النووي أن تسليح القوات المسلحة الهندية بالقنابل النووية لن يمثل عبئاً مالياً على الخزانة العامة للهند، إلا أنه ليست هناك مؤشرات كافية حتى الآن على إمكانية تبني الحكومة والمؤسسة العسكرية الهندية لهذا الخيار.

أما على الجانب الباكستاني، فقد كانت باكستان دوماً تربط سياستها النووية بالسياسة النووية الهندية، وكان اتجاهها نحو تطوير قدراتها النووية مرتبطاً برغبتها في مجاراة الهند، وتحقيق التكافؤ الاستراتيجي معها في المجال النووي. ومن ناحية أخرى، ربطت باكستان دوماً موقفها من الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة حظر التجارب النووية بالموقف الهندي، فباكستان ليس لديها، من حيث المبدأ، أي تحفظات على الانضمام إلى هاتين المعاهدتين، ولكنها تشترط أن تنضم الهند

أيضا إلى هاتين المعاهدتين، وقد عرضت باكستان في العديد من المناسبات الانضمام إلى هاتين المعاهدتين، ولكن شريطة أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على الهند من أجل الانضمام أيضا إليهما[(١٨)]. وبالتالي، يبدو واضحاً أن هناك منظومة متكاملة من الدوافع والمحفزات التي تقف وراء إقدام الهند وباكستان على إجراء التجارب النووية، وتعتبر جميع الدوافع السالفة الذكر على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة لحكومتي الهند وباكستان.

ثالثاً: احتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان

ينطوي السباق النووي بين الهند وباكستان على مخاطر بالغة على الأمن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا، لأن السباق النووي بين الهند وباكستان يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية فعلية مدمرة بين الجانبين، ولا سيما بوجود حكومة متشددة في الهند. والحقيقة أن احتمالات هذه المواجهة تبدو واردة بقوة في خلال التصعيد العسكري الشديد بين الهند وباكستان، ولا سيما في إطار قيامها بنشر صواريخ بالستية متطورة في المناطق الحدودية بين البلدين، كما تردد أن القوات المسلحة للدولتين قامت بتركيب رؤوس نووية في الصواريخ التي جرى نشرها في المناطق الحدودية. والحقيقة أن المواجهة العسكرية يمكن أن تندلع تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات، أبرزها المخاوف القوية لدى باكستان من إمكانية إقدام الهند، منفردة أو بالتعاون مع إسرائيل، على قصف منشآتها النووية. وعلى الرغم من الوعود القوية التي حصلت عليها باكستان من الولايات المتحدة بعدم إمكانية وقوع هذا الاحتمال لاعتبارات عديدة، أبرزها أن قصف المنشآت النووية الباكستانية يهدد بانتشار التلوث النووي في جميع منطقة جنوب آسيا والمناطق المجاورة، إلا أن الحكومة الباكستانية ما زالت تشعر بقلق شديد من هذا الاحتمال. وفي الوقت نفسه، فإن من المحتمل أن تقدم الحكومة الهندية، في ظل سيطرة الجناح الهندوسي الأكثر تطرفاً في الحكومة على شن الحرب ضد باكستان، من أجل إلحاق الهزيمة العسكرية بها، في ظل الخلافات الدينية والسياسية العنيفة القائمة بين الجانبين، ولا سيما أن الهند تتمتع بتفوق كاسح على باكستان في الميزان العسكري المتعلق بجميع مجالات القوة العسكرية[(١٩)]. والجانب الأكثر خطورة لهذا الاحتمال يتمثل في أن تطوير القدرات النووية، الهندية والباكستانية، ووسائل الإيصال الصاروخية الخاصة بها، يعني أن أي حرب جديدة بين

---

(١٨) محمود، «دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية،» ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(١٩) Ahmed S. Hashim, «The Indo-Pakistani Military Balance,» *Jane's Intelligence Review Pointer,* vol. 4, no. 5 (May 1997), p. 9.

الجانبين سوف تكون مختلفة عن الجولات الثلاث السابقة بين البلدين. فالقدرات الصاروخية للطرفين يمكن أن تصل إلى أعماق بعيدة في أراضي الدولتين، ولم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق، علاوة على أن تركيب رؤوس نووية في هذه الصواريخ يمكن أن ينقل الصراع بين الجانبين إلى آفاق أخرى أكثر دماراً بصورة هائلة عن أي حرب سابقة بينهما.

ومع أن احتمالات نشوب حرب محسوبة ومخططة بين الجانبين الهندي والباكستاني تبدو بعيدة، فإن هناك احتمالات قوية لوقوع حرب نووية بينهما عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو المصادفة. ويبدو هذا الاحتمال وارداً، في ضوء أن التوتر الشديد الذي يخيم على العلاقات بين البلدين، وافتقار كل من الهند وباكستان إلى الخبرة العسكرية والفنية الكافية، بالإضافة إلى نقص التقانة اللازمة لضمان الكفاءة في تشغيل الأسلحة النووية، وعدم بلورة استراتيجيات عسكرية وعقائد قتالية واضحة لاستخدام السلاح النووي، كل ذلك يعرض المنطقة لأخطار اندلاع الحرب النووية عن طرق الخطأ أو المصادفة. وبالتالي، فإن الآراء التي ذهبت إلى أن الردع النووي يمكن أن يضمن استقرار الأوضاع في جنوب آسيا، تبدو آراء غير سليمة. وعلى الرغم من أن هذه الآراء تستند في الأساس إلى تجربة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق أثناء الحرب الباردة فإن عدم صحة هذه الآراء يعود إلى أن الردع النووي أو توازن الرعب الذي كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق كان مرتكزاً على وجود قدرات نووية متطورة لدى الطرفين، بالإضافة إلى شبكة معقدة للإنذار المبكر الفضائي والجوي، وهو ما وفر قدراً من الاستقرار في العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية لأن كل طرف منهما كان واثقاً من أن لديه القدرة على تدمير الطرف الآخر حتى بعد تلقيه ضربة أولى مدمرة. أما في حالة الهند وباكستان، فإنهما لا تمتلكان قدرات نووية كبيرة، وربما لا يمكنهما الصمود أمام ضربة أولى مدمرة، ما قد يغري كلاً منهما بالمبادرة إلى شن الهجوم ضد الطرف الآخر، في إطار ضربة استباقية. أضف إلى ذلك، أن افتقار الطرفين إلى عناصر الإنذار الفضائي والجوي المتطورة سوف يغريهما بإبقاء أسلحتهما النووية جاهزة للإطلاق بمجرد صدور الأوامر بذلك. وتشير بعض التقديرات إلى أنه في حالتي الهند وباكستان، فإن الفترة التي تفصل بين إطلاق صفارات الإنذار وأول انفجار نووي بعد وصول أسلحة القذائف النووية إلى أهدافها، لن تزيد عن خمس دقائق. وبالتالي، فإن هذا الوضع سوف يدفعهما إلى تبني ما يعرف بالدفاع المتأهب، إلا أن تنفيذ هذا النوع من الدفاع من دون وجود أجهزة رادار متطورة وأنظمة تحكّم وسيطرة فعالة، يعني إمكانية وقوع الحرب النووية عن طريق الخطأ، لأن من الممكن في مثل هذه الحالة أن يتم إطلاق الأسلحة النووية عند بروز أية شكوك حول إمكانية قيام الطرف الآخر بشن هجوم

نووي، حتى لو كانت هذه الشكوك غير حقيقية[٢٠].

وقد برزت هذه المخاوف بوضوح عقب وقوع الانقلاب العسكري في باكستان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حيث استحوذت قضية مصير السلاح النووي الباكستاني على حيز كبير من الاهتمام في وسائل الإعلام العالمية، وبالذات في الدول الغربية وإسرائيل. وكانت أولى هذه المخاوف يتعلق بإمكانية اتساع نطاق الانتشار النووي، وبخاصة من خلال قيام الحكم العسكري الجديد في باكستان ببيع السلاح النووي إلى دول أو جماعات أصولية في الخارج. وتنبع هذه المخاوف بصفة خاصة من حقيقة أن المؤسسة العسكرية باتت هي التي تسيطر ـ عقب الانقلاب ـ على الترسانة النووية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث تغيرات جوهرية في السياسة النووية الباكستانية[٢١]، كما امتدت المخاوف الغربية إلى القلق حول سلامة البنية النووية الأساسية في باكستان، وهو ما يمكن أن يتسبب إجمالاً في حدوث تصعيد عسكري شديد من الهند، أو تسرب السلاح النووي من باكستان إلى أي دولة في الخارج. وقد انطلقت الصرخات والمخاوف الغربية في هذا الصدد من أن السلاح النووي الباكستاني في ظل الحكم العسكري ربما يكون أكثر خطورة، لأن في حالة استمرار الحكم العسكري، وعدم تقديم ضمانات للعالم الخارجي بشأن عودة الحكم المدني الديمقراطي إلى البلاد في أقرب وقت ممكن، فإن الضغوط الدولية سوف تزداد، وفي مقدمة ذلك العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تتضاعف على باكستان في تلك الحالة، ومن ثم سوف تزداد وقتذاك وطأة الأزمة الاقتصادية في باكستان[٢٢]. ولذلك، فإن بعض التحليلات الغربية تذهب إلى الاعتقاد بأن باكستان ربما تلجأ إلى بيع الأسلحة النووية إلى أي دولة تطلبها، وبالذات بعض دول الشرق الأوسط، من أجل الحصول على العائدات المالية، وهو ما يمكن أن يزيد من دائرة الانتشار النووي.

ومن ناحية أخرى، شاعت مخاوف قوية من إمكانية وصول الإسلاميين المتشددين إلى الحكم في باكستان، بحكم الوجود القوي للأصوليين في الجيش الباكستاني. فعلى الرغم من أن قائد الانقلاب الجنرال برويز مشرف ليس أصولياً، كما أن كبار قادة القوات المسلحة الباكستانية ليسوا من الأصوليين المتشددين، لكنهم يحتفظون بعلاقات قوية جداً مع حركة طالبان الأصولية الحاكمة في أفغانستان، كما أن

---

(٢٠) محمود، المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٢١) انظر على سبيل المثال: T. Jayaraman, «The Coup and the Indian Nuclear Theology,» *Frontline,* vol. 16, no. 23 (November 1999).

(٢٢) «حاكم باكستان العسكري: عودة الديمقراطية مرهون بالأوضاع الداخلية، وليس الضغوط الخارجية،» **الأهرام،** ٤/١١/١٩٩٩.

هناك كثيراً من الضباط والقادة في الرتب المتوسطة والصغرى يتعاطفون بشدة مع الحركات الأصولية في باكستان ذاتها. في هذه الحالة، فإن بعض التحليلات، تخشى من إمكانية وصول الأصوليين إلى الحكم في باكستان، من خلال الاستفادة من المتغيرات التي طرأت عقب الانقلاب العسكري. وربما يؤدي هذا الوضع إلى قيام تعاون بين الأصوليين الباكستانيين ـ في حالة وصولهم إلى الحكم ـ وبين الأصوليين في الشرق الأوسط، بما في ذلك إمكانية حصولهم على السلاح النووي من باكستان، وتبدو قوة العلاقات بين حركة طالبان الأفغانية والمؤسسة العسكرية الباكستانية واضحة في أن أحد أهم أسباب الانقلاب العسكري في باكستان يعود إلى الموقف السلبي لحكومة نواز شريف ضد حركة طالبان، واتهامه لها بأنها تقوم بتدريب الإرهابيين الباكستانيين الذين ينفذون أعمال قتل طائفية في باكستان. ولذلك، فإن زعيم حركة طالبان، الملا محمد عمر، رحب بصورة مبطنة بالانقلاب العسكري الذي وقع في باكستان.

ومن ناحية أخرى، أدى الانقلاب العسكري في باكستان، أيضاً إلى بروز احتمالات تصعيد نووي بين الهند وباكستان، وتستند هذه الاحتمالات إلى حقيقة أن المؤسسة العسكرية الباكستانية تتبنى عادة موقفاً شديد العداء والصلابة ضد الهند في النزاع القائم بين الدولتين. وقد اقتربت الهند وباكستان بالفعل من حافة الحرب في منتصف عام ١٩٩٩، عندما اندلعت الحرب في مرتفعات كارجيل ـ باتاليك ـ دراس في إقليم كشمير[٢٣]، إلا أن الضغوط الأمريكية على الدولتين، وبالذات على باكستان، كانت سبباً في سحب المتسللين الكشميريين الذي تحصنوا في مرتفعات إقليم كشمير المتنازع عليه بين الدولتين. وقد أدى امتلاك هاتين الدولتين لقدرات نووية، إلى بروز احتمالات حدوث تصعيد عسكري، وربما نووي، خلال حرب كشمير في منتصف عام ١٩٩٩، أي أن التوتر كان يمكن أن يتحول إلى حافة كارثة نووية، ولا سيما بقيامهما بنشر صواريخ بالستية متطورة في المناطق الحدودية بين البلدين، وكان المسؤولون الباكستانيون قد لمحوا بالفعل إلى إمكانية استخدام السلاح النووي ضد الهند في تلك الحرب[٢٤]. وتشير بعض التقارير إلى أن وقوع الانقلاب العسكري كان عائداً ـ من بين الأسباب العديدة ـ إلى امتعاض قادة المؤسسة العسكرية الباكستانية من السياسة المهادنة التي تبناها نواز شريف تجاه الهند، وبالذات خلال حرب كشمير[٢٥].

---

(٢٣) أشرف أبو الهول، «الهند وباكستان: شبح الحرب الرابعة يقترب،» **الأهرام**، ٢٨/٥/١٩٩٩.

(٢٤) «باكستان تهدد باستخدام الأسلحة النووية في حالة تعرض أمنها القومي للخطر،» **الأهرام**، ٢/٧/١٩٩٩.

(٢٥) Amit Baruah, «The Indian Factor,» *Frontline*, vol. 16, no. 23 (November 1999).

وعلى الرغم من أنه غير معروف على وجه الدقة ما تمتلكه الهند وباكستان من الرؤوس النووية، أو طبيعة التقانة النووية العسكرية التي تمتلكها كل دولة منهما، إلا أن كل دولة منهما تمتلك طرازات متنوعة من الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى التي يمكنها أن تطول جميع أراضي الطرف الآخر، وقد أفادت دراسة أجرتها إحدى الجامعات الأمريكية أن أي مواجهة نووية بين الهند وباكستان سوف تسفر عن هلاك ١٧ مليون باكستاني، بالإضافة إلى هلاك ما يتراوح بين ٣٠ ـ ٣٥ مليون هندي. وفي هذا الإطار نفسه هناك مخاوف من إمكانية أن يؤدي الانقلاب العسكري في باكستان إلى إفساح المجال أمام الأصوليين للوصول إلى الحكم في إسلام أباد، كما سبق أن أشرنا. وفي حالة وصول الأصوليين إلى السلطة في باكستان، أو على الأقل ازدياد نفوذهم وتأثيرهم في الحياة السياسية في البلاد، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى شيوع الأفكار «الجهادية» للأصوليين في الساحة السياسية الباكستانية، وبالذات فيما يتعلق باعتقادهم القوي بأن باكستان «المسلمة» يجب أن تشن «الجهاد» على الهند «الكافرة»، وهي المعتقدات نفسها التي يؤمن بها قادة حركة طالبان الأصولية في افغانستان. وفي ظل هذه المخاوف، حرص قائد الانقلاب برويز مشرف على تهدئة التوتر مع الهند، بالإضافة إلى أنه أكد الالتزام بالموقف الباكستاني القائم على الاستعداد للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكن مع ربط هذه الموافقة بضرورة الرفع الشامل للعقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة عليها من جانب المنظمات الدولية والدول الكبرى[٢٦].

رابعاً: ردود الفعل والانعكاسات الدولية للتصعيد النووي في جنوب آسيا

أثارت التجارب النووية الهندية والباكستانية ردوداً بالغة الحدة، من جانب الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي.. وغيرها. وقبل تحليل مضمون هذه المواقف لا بد من الوقوف أولاً على أسباب رد الفعل الدولي الغاضب ضد التجارب النووية الهندية والباكستانية. والحقيقة، أن جانباً من ردود الفعل هذه يرتبط بالحسابات الخاصة بكل قوة دولية على حدة، بينما يرتبط البعض الآخر منها ببعض المعادلات والمبادئ التي باتت مستقرة أو شبه مستقرة في السلوك الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة. ففي فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، اكتسبت جهود نزع السلاح النووي قوة دفع عالية على الصعيد العالمي، ووقع الجانبان

(٢٦) «باكستان ترفض توقيع معاهدة حظر التجارب النووية قبل رفع جميع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها،» **الأهرام**، ١٤/٩/١٩٩٩.

الأمريكي والروسي على معاهدة ستارت ٢، كما تم إبرام اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية، بالإضافة إلى التمديد الأبدي لمعاهدة منع الانتشار النووي. وفي هذا السياق، فإن قضية حظر التجارب النووية تعتبر مسألة حيوية من أجل تقييد الانتشار النووي، وتفادي الآثار البيئية الخطيرة الناجمة عن التفجيرات النووية، بالإضافة إلى الحيلولة دون نشوء حالات من التوتر الإقليمي والدولي، باعتبار أن التجارب النووية تمثل نوعاً من استعراض القوة من جانب الدولة أو الدول التي تقوم بها. ولذلك، فإن المجتمع الدولي كان قد عارض بشدة كُلاً من الصين وفرنسا حينما أقدمت كل واحدة منهما على إجراء تجارب نووية، قبل سنوات قليلة. ولذلك، فقد مثلت التجارب النووية الهندية والباكستانية تحدياً للاتجاهات الجديدة في السلوك الدولي[٢٧].

ولذلك، أعربت الإدارة الأمريكية عقب إجراء التفجيرات الهندية الثلاثة الأولى عن قلقها الشديد من التجارب النووية الهندية، واعتبرت أن الهند نكثت بوعودها بعدم إجراء تفجيرات نووية قبل تشكيل لجنة للأمن القومي في نيودلهي تتولى مراجعة الملف النووي والإعلان عن خططها في هذا الشأن. وعندما أجرت الهند تفجيرين نوويين إضافيين، أعلنت الإدارة الأمريكية على الفور فرض عقوبات اقتصادية على الهند، وتندرج العقوبات التي طبقها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على الهند في إطار (قانون الرقابة على التصدير العسكري)، وهي تشمل كل المجالات، ما عدا المساعدات الإنسانية، وتتضمن: عدم تقديم مساعدات فنية إلى الهند، وعدم تصدير معدات تساعد على تطوير البرنامج النووي الهندي، وحرمان الهند من المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات الدولية، ومنع تقديم أي قرض أو ضمانات من مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، ودعوة المصارف والمؤسسات الخاصة الأمريكية إلى مقاطعة الهند مالياً، وفرض حظر على تصدير المعدات والتقانة إلى الهند. وفي الوقت نفسه، طالب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الهند بالانضمام ـ فوراً من دون أي شروط ـ إلى معاهدة حظر التجارب النووية، كما دعت الإدارة الأمريكية باكستان في البداية إلى ضبط النفس، وحضّتها على الامتناع عن الرد على التجارب النووية الهندية بالمثل. وقامت بإيفاد نائب وزير الخارجية الأمريكي ستروب تالبوت في مهمة عاجلة إلى إسلام اباد، إلا أنه أخفق في الحصول على ضمانات أو تأكيدات من رئيس الحكومة الباكستانية، نواز شريف، بعدم إجراء تجارب نووية باكستانية. وبعد أن قامت باكستان بتنفيذ تجاربها النووية الست، أعلنت

(٢٧) حول مناقشة مستفيضة للآثار الاستراتيجية للتجارب، انظر: فوزي حماد وعادل محمد أحمد، «الأبعاد الاستراتيجية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٥.

الإدارة الأمريكية على الفور فرض عقوبات على باكستان، مماثلة لتلك التي فرضتها على الهند.

أما بالنسبة للموقف الروسي، فقد كان مقيداً بعلاقات التحالف والصداقة التقليدية القائمة بين الهند وروسيا، ووجود درجة عالية من التعاون بينهما في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية. ولذلك، فإنه على الرغم من أن الرئيس الروسي بوريس يلتسين انتقد التفجير النووي الهندي بشدة، واعتبر أن الهند خذلت روسيا، فإن الخارجية الروسية اعتبرت أن فرض عقوبات أمريكية على الهند يمثل تدبيراً غير بنّاء، كما وقفت روسيا ضد صدور بيان شديد اللهجة ضد الهند في مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، شجبت الحكومة الروسية بشدة التجارب النووية الباكستانية، واعتبرتها تصعيداً خطيراً للموقف في جنوب آسيا. وقد جاء رد الفعل الأكثر حدة من جانب استراليا ونيوزيلندا اللتين سحبتا سفيريهما من نيودلهي وإسلام آباد، كما استدعى عدد من الدول سفراء الهند وباكستان المعتمدين لديها، وأبلغوهم احتجاجات بلادهم على إجراء التجارب النووية. أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد أشارت إلى أن من حق الهند إجراء تجاربها، لأنها لم توقع على الاتفاقات الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية، ولم ترغب الوكالة في إصدار حكم نوعي على التفجيرات لأنها لا تستطيع اتهام الهند بأنها نكثت بأي وعود، لأنها لم تعط وعوداً في المقام الأول. وينطبق هذا الموقف نفسه على باكستان من وجهة نظر وكالة الطاقة الذرية.

أما بالنسبة للموقف الصيني، فعلى الرغم من أن الحكومة الصينية تدرك أن التجارب النووية الهندية موجهة في الأساس ضدها، فإن الموقف الصيني اتسم في البداية بدرجة واضحة من الهدوء وضبط النفس، واكتفت الصين بإدانة التجارب النووية الهندية، واعتبرتها تحدياً للمجتمع الدولي من جانب الهند، ولكن السياسة الصينية رفضت سياسة العقوبات الاقتصادية على الهند، رداً على هذه التجارب. وربما كان الموقف الصيني الهادئ في البداية عائداً إلى أن الصين ذاتها كانت قد أجرت تجارب نووية قبل عامين، وهو ما قد لا يجعل بمقدورها إدانة التجارب النووية الهندية. وأضف إلى ذلك أن الصين تظل في نهاية المطاف أكثر ثقة واطمئناناً إلى قدراتها النووية في مواجهة الهند، فالصين تمتلك ٤٣٦ رأساً نووياً، بينما تمتلك الهند مواد نووية تتيح لها إنتاج ما بين ٦ ـ ١٠٠ رأس نووي فقط. وفي الوقت نفسه، فإن الصين لا ترغب في زيادة التوتر بينها وبين الهند، حتى لا يؤدي ذلك إلى دفع حكومة بهاراتيا جاناتا الهندية المتطرفة إلى اتباع سياسات متشنجة ضد الصين، وهو ما لا ترغب به الحكومة الصينية التي تركز على مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادي الداخلي، ولا ترغب في استنزاف مواردها في صراعات وخلافات خارجية. ومع ذلك، فإن الصين خرجت في النهاية عن هدوئها، وانتقدت بشدة هذه التفجيرات،

كما رفضت ادعاءات الهند بأن الصين تشكل تهديداً أمنياً لها، بما يبرر إجراء مثل هذه التجارب، ودعت الأسرة الدولية إلى اتخاذ موقف حازم ونهائي ضد الهند لإرغامها على التخلي عن البرنامج النووي. والأكثر من ذلك، أن الجانبين، الصيني والباكستاني، أجريا مباحثات في العاصمة الصينية عقب التفجيرات النووية، وذلك من أجل التشاور بشأن الخطوات التي يمكن الجانبين أن يتخذاها رداً على التفجيرات النووية الهندية. وعلى الرغم من أن الجانبين لم يفصحا تماماً عن مضمون مباحثاتهما، فإن المسؤولين الصينيين أشاروا إلى أن الصين حثت باكستان خلال هذه المباحثات على ضبط النفس، وعدم إجراء تجربة نووية[٢٨].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الدلالة الأكثر أهمية للتجارب النووية الهندية والباكستانية أنها كشفت مجدداً الاختلالات الجسيمة في المنظومة العالمية لمنع الانتشار النووي، ممثلة على وجه التحديد في الاختلالات التي تعانيها معاهدة منع الانتشار النووي. فالفكرة الرئيسية لمعاهدة منع الانتشار النووي تتمثل في العمل على الحيولة دون انتشار السلاح النووي خارج دائرة الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووي (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، والصين، وبريطانيا، وفرنسا)، إلا أن نقطة الضعف الرئيسية في هذه المعاهدة أنها خلقت نوعاً من التمييز لمصلحة الدول النووية الكبرى الخمس، وخلقت تكريساً للوضع النووي القائم وقت إبرام المعاهدة، كما أنها لم تؤدِّ إلى تقديم ضمانات للدول غير المالكة للسلاح النووي من أنها لن تتعرض للهجوم أو الابتزاز أو التهديد من جانب تلك الدول. ورغم أن المفترض في معاهدة منع الانتشار النووي أنها تسعى إلى منع وقوع سباق نووي في أقاليم ومناطق العالم الثالث، فإن معاهدة منع الانتشار النووي لم تفلح في تحقيق هذا الهدف أو غيره من الأهداف، حيث إن المعاهدة لم تستكمل عالميتها، وهناك دول عديدة لم توقع على المعاهدة، في مقدمتها إسرائيل، علاوة على أن الدول النووية الكبرى في العالم لم تلتزم بالوفاء بتعهداتها بتقديم التقانة النووية إلى الدول غير النووية للأغراض السلمية. أضف إلى ذلك، أن القوى الدولية الكبرى لم تتحرك بالقدر الكافي حتى الوقت الراهن على طريق النزع الشامل للسلاح النووي من العالم، رغم أن هذا يظل بمثابة الهدف الأسمى لعملية منع الانتشار النووي، حسبما نصت عليه ديباجة المعاهدة والمادة السادسة، وأيضاً رغم أن انتهاء الحرب الباردة يوفر فرصة مثالية للسير بقوة في هذا الطريق. والأكثر من ذلك، أن الدول النووية ذاتها ساهمت بشكل أو بآخر في الإخلال بالأهداف السياسية لمبدأ منع الانتشار النووي حيث إنها ساعدت في الانتشار

---

(٢٨) زكريا حسين، «الآثار الاستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية ـ الباكستانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

الأفقي والرأسي للسلاح النووي، ولا سيما من حيث قيامها بالمساعدة على امتلاك بعض الدول للسلاح النووي، من دون الإعلان عن ذلك صراحة، مثل المساعدات الأمريكية لإسرائيل في تطوير برنامجها النووي، وصمتها المتحيز عن هذا البرنامج، وهو ما يمثل أكبر طعنة لجهود منع الانتشار النووي على الصعيد العالمي.

وفي هذا الوضع، فإن السباق النووي الجاري حالياً بين الهند وباكستان يدل على أن الاختلالات التي تعانيها معاهدة الانتشار النووي يمكن أن تفرز في الوقت الحالي آثاراً أكثر خطورة بكثير من أي فترة مضت. ففي مرحلة الحرب الباردة أدى امتلاك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لترسانات نووية هائلة، إلى فرض نوع من السلم المسلح في النظام الدولي، لأن أياً من هذين الجانبين لم يكن يملك القدرة على إلحاق دمار شامل وجسيم بالجانب الآخر، علاوة على أن المظلة النووية لهاتين القوتين امتدت بصورة غير مباشرة من جانب كل قوة عظمى إلى الحلفاء والأصدقاء في مختلف أنحاء العالم، ولم يكن مسموحاً للقوى النووية الإقليمية في هذا الإطار الخروج عن قواعد المواجهة الاستراتيجية العالمية، وكانت ميكانيزمات النظام الدولي وقتذاك تفرض قيوداً صارمة على تلك القوى الإقليمية بعدم استخدام التهديدات أو حتى مجرد التلويح بالأسلحة النووية المملوكة لديها. أما في الفترة الحالية، فإن حالة التوازن النووي المشار إليها قد انتهت، وباتت أقاليم العالم الثالث عرضة للابتزاز من جانب القوى النووية الإقليمية، وأصبح من الممكن أن تشتعل أي سباقات نووية من دون أن تمتلك القوى الدولية الكبرى القدرة على التحكم فيها وضبطها. ومن الممكن أن يؤدي السباق النووي الهندي ـ الباكستاني إلى آثار أكثر فداحة في المستقبل القريب عن طريق انتشار العدوى.

خامساً: انعكاسات التجارب النووية على منطقة الشرق الأوسط

تنوعت الآثار والانعكاسات التي أفرزتها التجارب النووية الهندية والباكستانية على منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت إسرائيل وإيران أكثر دول المنطقة تأثراً واهتماماً بهذه التجارب، كما أدت التجارب إلى إعادة طرح فكرة ضرورة أن تسير البلدان العربية على طريق امتلاك السلاح النووي. وسوف يركز هذا القسم على مختلف الجوانب والانعكاسات المترتبة على التجارب النووية الهندية والباكستانية على منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على الانعكاسات بالنسبة لإيران وإسرائيل، ثم مدى وجود خيار نووي عربي، والبدائل المتاحة لهذا الخيار.

١ ـ الانعكاسات الإقليمية: إيران وإسرائيل

كانت إيران وإسرائيل من أكثر دول المنطقة تأثراً بالتجارب النووية الهندية والباكستانية. وقد أشار العديد من التقارير إلى أن إيران ربما تشعر بالمزيد من الخطر أمام حقيقة وجود دولتين مجاورتين لها تمتلكان سلاحاً نووياً، بالإضافة إلى إسرائيل. وربما يزداد القلق الإيراني من التجارب النووية الباكستانية على وجه التحديد في ظل تدهور العلاقات الإيرانية ـ الباكستانية، بسبب تأييد باكستان لحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، والتي تتسم علاقاتها مع إيران بالتوتر، وبالتالي، ذهبت بعض التحليلات إلى أن هذه الأوضاع ربما تزيد من اهتمام إيران بالحصول على سلاح نووي خاصٍ بها.

والحقيقة أن رد الفعل الإيراني من التجارب النووية في جنوب آسيا يتسم بقدر كبير من التعقيد. فمن الواضح، من حيث المبدأ، أن إيران لم تشعر بأي نوع من التهديد تجاه التجارب النووية الباكستانية، حيث إن الخلافات الباكستانية ـ الإيرانية بخصوص الملف الأفغاني لا يمكن أن تكون سبباً في اندلاع سباق نووي بين الجانبين، وكان رد الفعل الإيراني الرسمي إيجابياً إلى حد كبير تجاه التجارب النووية الباكستانية، إلى درجة أن وزير الخارجية الإيرانية، كمال خرازي، أعرب عن اعتقاده بأن القنبلة النووية الباكستانية تقدم ضمانة لكل مسلم، وأن على العالم الإسلامي أن يطمئن على أمنه بعد التجارب النووية الباكستانية، وهو ما اضطر رئيس الحكومة الباكستانية، نواز شريف، إلى الإشارة إلى أن القنابل النووية ليس لها دين، وتأكيده أن التجارب النووية الباكستانية تندرج فقط في إطار التوازنات الاستراتيجية في جنوب آسيا، وليست لها علاقة بالشرق الأوسط. وبالتالي، فإن رد الفعل الإيراني هذا يدل على الترحيب والنظر بإيجابية إلى التجارب النووية الباكستانية، وليس اعتبارها مدعاة للقلق من وجهة نظر إيران. والجانب الرئيسي الذي شكّل مثار قلق لإيران بشأن التجارب النووية في جنوب آسيا يتمثل في تأثير التجارب النووية على الهيبة والمكانة الإقليمية، حيث نظرت الهند وباكستان إلى هذه التجارب بوصفها أداة مهمة لتعزيز المكانة الإقليمية والدولية لكل منهما تجاه الأخرى، وعلى امتداد الساحتين الدولية والإقليمية. وربما يكون هذا الجانب على وجه التحديد مصدر الاهتمام الرئيسي للجانب الإيراني[٢٩].

وبالتالي، فإنه من الممكن أن تؤدي التجارب النووية الباكستانية إلى تقديم المزيد من قوة الدفع تحت تأثير اعتبارات الهيبة والمكانة الإقليمية، حيث إن إيران تمتلك بالفعل برنامجا نووياً طموحاً منذ بداية التسعينيات، وقطع هذا البرنامج خطوات مهمة للغاية

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: أحمد ابراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٣١١ ـ ٣٢٠.

خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية تشدد على أنها تسعى فقط إلى الإفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبالذات في مجال توليد الطاقة الكهربائية، وليس الاستخدامات العسكرية، إلا أن هذا الطرح لا يصمد أمام حقيقة أن إيران تعتبر إحدى أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، ويمكنها بسهولة توفير احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بتكاليف بسيطة، من دون الحاجة إلى امتلاك قدرات نووية. والاحتمال الأكبر في هذا الصدد يتمثل في أن الحكومة الإيرانية تنظر إلى البرنامج النووي من منظور استراتيجي أوسع، يقوم على أن القدرات النووية يمكن أن توفر لإيران أداة للحماية في مواجهة التهديدات الخارجية المحتملة، ولا سيما في مواجهة الولايات المتحدة، كما يمثل من ناحية أخرى وسيلة أساسية لزيادة وتعظيم الدور الإيراني على الساحة الإقليمية والدولية، وبالذات في العالم الإسلامي.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد كان متصوراً أنها ربما تشعر بالقلق إزاء حصول باكستان على سلاح نووي، استناداً إلى أن باكستان تعتبر دولة إسلامية وتربطها علاقات عسكرية قوية مع بعض البلدان العربية، مثل السعودية وليبيا، كما كان القلق الإسرائيلي من التجارب النووية الباكستانية عائداً إلى أن الساسة الباكستانيين كانوا قد حاولوا في العديد من الفترات إعطاء بعد إسلامي لمحاولة إنتاج قنبلة نووية باكستانية، وكان رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق، ذو الفقار علي بوتو، قد استخدم مرات عديدة مصطلح القنبلة الإسلامية، وهو ما فسر في العديد من الحالات على أن باكستان يمكن أن تعطي خبرتها النووية أو أسلحتها النووية لدول عربية، لاستخدامها في الصراع ضد إسرائيل، بالإضافة إلى أن باكستان اعتمدت على الدعم المالي من البلدان العربية، مثل العربية السعودية وليبيا، ومن أجل توفير التمويل اللازم للبرنامج النووي الباكستاني، ولكن هذا التعاون لم يستمر طويلاً عقب توقف السعودية وليبيا عن تمويل النشاط النووي الباكستاني منذ فترة طويلة نسبياً، ولا سيما خلال الفترة التي رضخت فيها باكستان ذاتها للضغوط الأمريكية والغربية، وقللت أنشطتها النووية[٣٠].

ومن ناحية ثانية، استندت بعض التقارير إلى أن إسرائيل لا بد أن تتخذ موقفاً عدائياً تجاه البرنامج النووي الباكستاني، بحكم تعاونها النووي مع الهند، حيث كان واضحاً أن هناك شكلاً من التعاون بين إسرائيل والهند في المجال النووي، وكانت إرهاصات هذا التعاون قد بدأت في أواخر الثمانينيات، حيث أبدت إسرائيل منذ ذلك الوقت استعدادها لتقديم معونة فنية للهند تشتمل على تطوير المفاعل النووي الهندي مقابل سماح الحكومة بتهجير اليهود الهنود إلى إسرائيل واشتمل التعاون

(٣٠) زئيف شيف، «باكستان وإيران وإسرائيل،» **هآرتس**، ٣/٦/١٩٩٨، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية**، السنة ٤، العدد ٤٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٣١.

النووي بين الهند واسرائيل على تبادل زيارات علماء الذرة بين الجانبين، حيث ذكرت الصحف الإسرائيلية صراحة أن العالم النووي الهندي زين العابدين عبد الكلام، الذي يعتبر الأب الروحي للبرنامج النووي الهندي، قام بزيارات لإسرائيل عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، كما قام علماء نوويون إسرائيليون بزيارة للهند، كما أشار بعض التقارير إلى أن من بين التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند، كانت هناك تجربة نووية واحدة على الأقل لمصلحة إسرائيل، إلا أن المصادر الهندية نفت بشدة هذه التقارير[٣١].

ولذلك، كانت هناك استنتاجات بأن إسرائيل يمكن أن تقدم على تنفيذ طائفة متنوعة من ردود الأفعال عقب إجراء التجارب النووية الباكستانية، أقلها إجراء تجارب نووية إسرائيلية في صحراء النقب، وأشدها توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية. فقد أشارت بعض التحليلات إلى أنه من الممكن أن تقدم إسرائيل هي الأخرى على تنفيذ تجارب نووية في صحراء النقب من أجل اختبار حقيقة قدراتها النووية، والاطمئنان عليها، شأنها في ذلك شأن الهند. ومن ناحية أخرى، أشارت بعض التقارير الصحفية إلى أن الجانبين الهندي والإسرائيلي تباحثا بشأن إمكانية الاشتراك في عملية عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية، عقب قيام باكستان بإجراء تجاربها النووية الست. فقد أشارت بعض المعلومات إلى أن إسرائيل أرسلت عدداً من طائراتها القتالية إلى الهند للمشاركة في عملية مشتركة لقصف المنشآت النووية الباكستانية، وتنامت هذه الشكوك بعدما أغلقت القوات المسلحة الهندية مطار كشمير، وجعلته مخصصاً فقط للأغراض العسكرية، وهو ما أثار شكوك، باكستان من أن يكون هذا الإغلاق تمهيداً لقصف جوي هندي أو هندي ـ إسرائيلي مشترك ضد المنشآت النووية الباكستانية.

والواقع، أن ردود الفعل الإسرائيلية ذاتها اتسمت بقدر واضح من الهدوء تجاه التفجيرات النووية الباكستانية على المستويين الرسمي والإعلامي، وبدا واضحاً في الخطاب الرسمي والإعلامي أن هناك اقتناعاً لدى النخبة السياسية الإسرائيلية تتمثل في أن الحافز على تطوير وإنتاج السلاح النووي الباكستاني ليس إسلامياً أو شرق أوسطياً، ولكنه يعود إلى التنافس بين الهند وباكستان[٣٢]. أضف إلى ذلك، أن أحد أهم عوامل هدوء رد الفعل الإسرائيلي تجاه التجارب النووية الباكستانية يعود إلى أنه من غير المحتمل أن تقوم باكستان بإعطاء قدراتها النووية إلى أي دولة إسلامية أخرى. وحتى إذا كانت هناك نية لدى باكستان لاستخدام قدراتها النووية ضد إسرائيل، فإنها لا

(٣١) «رئيس وزراء الهند ينفي وجود تعاون نووي مع إسرائيل،» **الأهرام**، ١٩٩٩/٤/٤.

(٣٢) موشيه جاك، «تمرد نووي،» **معاريف**، ١٩٩٨/٦/١، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية**، السنة ٤، العدد ٤٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٣٢.

تمتلك وسائل الإيصال الصاروخية اللازمة للوصول إلى إسرائيل، حيث إن مدى الصواريخ البالستية التي تملكها باكستان قصير نسبياً، ولا يمكنه الوصول إلى إسرائيل، إذا تم تركيب رؤوس نووية على هذه الصواريخ. ولم يكن مطروحاً في ردود الفعل الإسرائيلية إجراء تجارب نووية في صحراء النقب رداً على التجارب النووية الباكستانية، ربما لأن هذه التجارب سوف تمثل إعلاناً صريحاً ورسمياً عن حقيقة القدرات النووية الإسرائيلية[٣٣]، وهو ما يعرضها لضغوط عربية وإقليمية ودولية، كما أن ذلك ربما يمثل مبرراً قوياً لكل من البلدان العربية وإيران لتطوير وإنتاج أسلحة نووية، ما يجعل هذا الخيار غير مفيد لإسرائيل على الأقل في الفترة الحالية.

ويعود جانب رئيسي من هدوء رد الفعل الإسرائيلي إلى أن المسؤولين الباكستانيين اهتموا بالتأكيد، صراحة، على أن تطوير القدرات الباكستانية ارتبط في الأساس بالظروف الأمنية والسياسية والاستراتيجية في شبه القارة الهندية، وأن باكستان لن تزود أي دولة عربية أو إسلامية بالسلاح النووي، كما قدمت باكستان تطمينات قوية للإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، بأنها لن تنقل خبرتها النووية إلى أي جهة ثالثة. وجاءت هذه التطمينات الباكستانية عقب شيوع احتمالات بأنه من الممكن أن تقدم إسرائيل على توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية. ولذلك، وسّطت الحكومة الباكستانية الإدارة الأمريكية عدة مرات، وطلبت منها التدخل لعدم حدوث تصعيد في الموقف مع الهند. ولتفادي حدوث أي هجوم هندي - إسرائيلي ضد منشآتها النووية. وأجرت الحكومة الباكستانية ثلاثة اتصالات على الأقل، مع الإدارة الأمريكية في هذا الشأن، إلا أن المسؤولين الأمريكيين قاموا بتهدئة الباكستانيين، واعتبروا أن مخاوفهم «حمقاء»، لأن أي قصف للمنشآت النووية الباكستانية يهدد بحدوث تلوث نووي في جنوب آسيا، وربما مساحات واسعة من القارة الآسيوية. ولذلك، يبدو أن هناك صفقةً ما جرى الاتفاق عليها بين هذه الأطراف الثلاثة، تلتزم بموجبها باكستان بعدم تقديم الخبرة أو التقانة النووية إلى إيران أو البلدان العربية، في مقابل التزام إسرائيل بعدم مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية، رغم أنه كان من غير المنطق أصلاً أن تقوم إسرائيل بمهاجمة هذه المنشآت.

٢ - الخيار النووي العربي

أعادت التجارب النووية في جنوب آسيا مجدداً طرح مسألة الخيار النووي العربي

(٣٣) Shai Feldman, «The Nuclear Tests in South Asia: Implications for the Middle East,» *Strategic Assessment* (Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv), vol. 1, no. 2 (July 1998).

في مواجهة القدرات النووية الإسرائيلية، كما أثارت هذه التجارب التساؤل بشأن ما إذا كان من مصلحة البلدان العربية أن تمتلك أسلحة نووية، حيث أشار العديد من الآراء إلى ضرورة بناء قدرة نووية عربية من أجل إنهاء الاحتكار النووي الإسرائيلي في الشرق الأوسط. وقد أدت التجارب النووية الهندية والباكستانية إلى بروز تأكيدات في الوطن العربي على أن هذه التجارب تطرح نوعين من التحديات، **أولهما** أن الانتشار النووي في جنوب آسيا وإيران ربما يخلق ضغوطاً على العراق من أجل معاودة بناء وتطوير برنامجه النووي في المستقبل، إذا وجد نفسه محاطاً بقوى نووية من حوله، حتى لا يصبح مهدداً ومتخلفاً في المنطقة. **وثانيهما** أن هذه التجارب تعيد مجدداً التأكيد على ضرورة امتلاك قدرة نووية عربية لمواجهة السلاح النووي الإسرائيلي، ولا سيما أن التجربتين الهندية والباكستانية تقدمان دروساً مهمة للغاية من حيث إن ضعف القدرات الاقتصادية والضغوط الدولية المكثفة لا تمثل عائقاً أمام امتلاك السلاح النووي في حالة توافر الإرادة السياسية.

ومع ذلك، فإن هذين التحديين بحاجة إلى مناقشة متعمقة. ففي ما يتعلق بازدياد الانكشاف الاستراتيجي للعراق في حالة ازدياد عدد القوى النووية من حوله، يجب التأكيد أن هذا التحدي لا يمثل قضية للعراق وحده، وإنما هو قضية دولية متعددة الأبعاد والمستويات، وليس بمقدور العراق ـ في ظروفه الحالية، أو في المستقبل القريب ـ مجاراة هذا التحدي. فعلى الرغم من أن العراق كان قد أفلح في بناء قدرات متطورة قبل حرب الخليج، وكان قد اقترب كثيراً من امتلاك السلاح النووي، إلا أن تهوره بغزو الكويت، ثم خضوعه لأعمال اللجنة الدولية لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية قد قضى تماماً على قدراته النووية. وعلى الرغم من أن العراق ربما يظل محتفظاً بقدراته العلمية وكوادره المتخصصة في المجال النووي، إلا أنه سوف يكون من المتعذر عليه في المدى المنظور معاودة بناء قدراته النووية، وبالذات في ظل استمرار عملية المراقبة طويلة الأمد على التسلح العراقي التي تقوم بها اللجنة الدولية، وأيضاً في ظل السيطرة المحكمة على سوق المواد والتجهيزات النووية من جانب الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة.

أما على الصعيد العربي الأوسع، فإن هناك مجموعة متنوعة من الفوائد والتكاليف التي تحيط بمسألة امتلاك سلاح نووي عربي لمواجهة إسرائيل. فعلى صعيد الفوائد، يمثل طرح فكرة امتلاك سلاح نووي عربي، في جوهره رد فعل على امتلاك إسرائيل لقدرة نووية كبيرة نسبياً، تقدرها بعض المصادر بما لا يقل عن ١٠٠ رأس نووي من مختلف الحجوم والأنواع، بالإضافة إلى امتلاك إسرائيل وسائل متعددة لإيصال وإطلاق هذه الرؤوس، ما بين الصواريخ البالستية المتوسطة والبعيدة المدى والطائرات

القاذفة[٣٤]. وبالتالي، فإن امتلاك البلدان العربية السلاح النووي، ربما يمثل ضرورة مهمة في هذه الحالة، لمواجهة القدرات النووية الإسرائيلية، لتحقيق قدر من التكافؤ، ولضمان عدم الخضوع للابتزاز النووي الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى، فإن الخيار النووي العربي ربما يعتبر ضرورة لتحقيق (الردع المتبادل) في مواجهة إسرائيل، لأنه ليس هناك من الناحيتين النظرية والعلمية، ما يمنع إسرائيل من المبادرة بشن الحرب ضد أي دولة عربية، وبالذات ضد سوريا، بالوسائل العسكرية التقليدية، مستغلة في ذلك تفوقها العسكري التقليدي واحتكارها للسلاح النووي في الشرق الأوسط، وهو ما يجعل الأمن القومي العربي رهينة للحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية، بل رهينة أيضاً للتوازنات السياسية الداخلية في إسرائيل التي قد تجعل أي حكومة تعتقد أن شن مغامرات عسكرية خارجية يمثل نوعاً من الخلاص من أزمات سياسية داخلية. أضف إلى ذلك، أن السياسة الإسرائيلية تظهر في الوقت الحالي مؤشرات على التمسك بمفهوم متطرف للأمن، يقوم على الاحتفاظ بالقدر الأكبر من الأرض العربية المحتلة، والتراجع عن عملية التسوية، مع التلويح المستمر بإمكانية استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع في مواجهة العرب. وبالتالي، فإن امتلاك الجانب العربي، وبالذات مصر أو سوريا، للسلاح النووي ربما يوفر نوعاً من الردع قد يصعب تحقيقه بالوسائل التقليدية. أضف إلى ذلك، أن فكرة اللجوء إلى الخيار النووي العربي تنطلق من حقيقة أن المنظومة العالمية لمنع الانتشار النووي، ممثلة على وجه التحديد في معاهدة منع الانتشار النووي، تعاني العديد من الاختلالات والثغرات، وهو ما ينعكس بوضوح في تجاهل المجتمع الدولي، وبالذات الولايات المتحدة، لامتلاك إسرائيل للسلاح النووي.

ولكن هناك على الجانب الآخر العديد من القيود والمعوقات الماثلة أمام امتلاك رادع نووي عربي، وتتراوح ما بين القيود السياسية والاقتصادية والفنية والعسكرية، ويبدو واضحاً أن القيادات السياسية العربية دأبت على التعامل بنوع واضح من التجاهل واللامبالاة تجاه القدرات النووية الإسرائيلية، وانعكس ذلك في عدم الاهتمام بإنتاج السلاح النووي أو استيراده إذا كان ذلك ممكناً. فمن المعروف أن امتلاك السلاح النووي يمكن من خلال إحدى طريقتين، **الأولى** تتمثل في التطوير الذاتي للقدرات النووية من خلال برنامج متكامل تقوم به عناصر وطنية أو مختلطة (وطنية وأجنبية) في دولة معينة، وتعكس هذه الطريقة سلوك غالبية الدول التي تمتلك السلاح النووي. أما الطريقة **الثانية**، فتتمثل في استيراد السلاح النووي سراً، وأصبحت هذه

(٣٤) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1998/99* (London: Oxford University Press, 1998), p. 130.

الطريقة واردة عقب انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي وضعف السيطرة على القدرات النووية السوفياتية خلال الفترة القصيرة التي أعقبت الانهيار. وفي ما يتعلق بمحاولات امتلاك السلاح النووي عن طريق التطوير الذاتي، يبدو واضحاً أنه ليست هناك إرادة سياسية واضحة على صعيد تطوير قدرات نووية عربية في مواجهة القدرات النووية الإسرائيلية. وباستثناء البرنامج النووي العراقي، الذي كان يرمي إلى إنتاج الأسلحة النووية، فإن معظم الجهود، والبرامج النووية العربية اندرجت في إطار الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، بما في ذلك البرنامج النووي المصري الذي يعتبر من أكثر البرامج النووية العربية تطوراً ووفرة، من حيث الطاقات العلمية والبشرية المتاحة فيه.

أما بالنسبة للطريقة الثانية، المتعلقة باستيراد السلاح النووي سراً، فإن ليبيا تعتبر أبرز دولة عربية حاولت السير على هذا الطريق، حيث قدمت الدعم المالي للبرنامج النووي الباكستاني، كما حاولت شراء كميات من اليورانيوم من النيجر في السبعينيات، وترددت تقارير عن محاولة ليبيا شراء رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فإن غالبية البلدان العربية لم تحاول السير في طريق استيراد السلاح النووي سراً من دول أخرى، وكان هذا الاتجاه واضحاً بقوة في الموقف المصري، حيث أعلن الرئيس حسني مبارك في عام ١٩٩٧ أنه رفض شراء رؤوس نووية سوفياتية عندما عرض عليه هذا الأمر من جانب دولة من دول الكومنولث. وكان هذا الموقف نابعاً من الرغبة في عدم إدخال الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى دائرة السباق النووي.

وبالتالي، يبدو واضحاً أنه لم تكن هناك محاولات عربية جادة لامتلاك السلاح النووي، باستثناء الحالة العراقية، ولم يكن هذا الوضع عائداً فقط إلى غياب الإرادة السياسية، وإنما كان عائداً أيضاً إلى وجود صعوبات فنية واقتصادية مهمة، لأن امتلاك السلاح النووي يحتاج إلى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة في الدولة المعنية، وهو ما يمكن أن يحتاج إلى مساعدة تقانية أجنبية، بالإضافة إلى أن هذا الجهد سوف يحتاج إلى بنية أساسية فنية وعلمية سرية ومكثفة، وإلى استثمارات هائلة في الموارد البشرية والمادية، وهو ما يمكن أن يمثل عبئاً اقتصادياً هائلاً على البلدان العربية الراغبة في ارتياد هذا الطريق. وتزداد تعقيدات هذا الخيار في وجود أزمات اقتصادية في البلدان العربية التي يمكن أن تفكر في هذا الخيار، بالإضافة إلى إن تسرب أي معلومات عن قيام أي دولة عربية بتنفيذ برنامج نووي طموح لإنتاج السلاح النووي، ربما يتسبب في هروب الاستثمارات الأجنبية، ووقف تعاون المنظمات المالية مع هذه الدولة، بالإضافة إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها.

ويرتبط بما سبق، أن البيئة الدولية أصبحت تتخذ موقفاً معادياً أكثر من أي فترة

مضت تجاه محاولات أي دولة لامتلاك السلاح النووي، خوفاً من الآثار التي يمكن أن يسببها هذا التوجه على الاستقرار الإقليمي والدولي. ولذلك، أصبحت البيئة الدولية تفرض قيوداً كبيرة على أية محاولات لامتلاك السلاح النووي، وتلقى محاولات شراء تقانة نووية معقدة، مثل التقانة اللازمة لتخصيب اليورانيوم أو الأسلحة النووية ذاتها أو مكونات هذه الأسلحة رفضاً دولياً حاداً في هذا المجال. وعلى الرغم من أن هناك بعض الدول، مثل إسرائيل والعراق وباكستان، استطاعت اختراق هذا الموقف الدولي والالتفاف من حوله، إلا أن هذه المحاولات كان من السهل نسبياً أن تنجح في فترة الحرب الباردة، حيث كانت الظروف الدولية مختلفة، وكان من الممكن لهذه الدول أن تستفيد من دعم إحدى الدولتين العظميين، التي كانت تجد لنفسها مصلحة في زيادة القدرات العسكرية للدولة الراغبة في امتلاك القدرات النووية، كما استفادت تلك الدول من النظام الثنائي القطبية في فترة الحرب الباردة، حيث كانت تلك الفترة تسمح بنقل التقانة النووية بطرق ملتوية، إلاّ إن الظروف تختلف تماماً في فترة ما بعد الحرب الباردة. فقد أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، تركز تركيزاً هائلاً على الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي، ومنع بروز أي قوى دولية جديدة، عبر الحيلولة دون تمكين أي قوة دولية أخرى من تحدي السياسة الأمريكية، وبالذات من حيث مقومات القوة العسكرية عموماً، والنووية خصوصاً، وهو ما يدعوها إلى إغلاق الباب أمام بروز أي قوى نووية جديدة على الساحة الدولية. وعلى رغم أن ظهور أي قوى دولية ربما لا يؤثر كثيراً بالسلب في قوة الولايات المتحدة في المجال العسكري، فإنه، على الأقل، ربما يخلق تعقيدات أمنية ضخمة أمام النفوذ الأمريكي العالمي، كما يمكن أن يتسبب في نشوء صراعات إقليمية نووية، ربما تتورط الولايات المتحدة ذاتها فيها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تحرص دائماً على الوقوف بقوة في وجه أي تطوير للقوة النووية، من جانب أي دولة خارج نطاق الدول النووية الخمس الكبرى، ولكنها تستثني إسرائيل من ذلك، كما تعارض أي إجراء للتجارب النووية. وباتت الولايات المتحدة تهتم بالسيطرة إلى أقصى درجة ممكنة على عملية الانتشار النووي، كما تمارس ضغوطاً قوية على الدول التي يمكن أن تتعاون في تصدير التقانة إلى أطراف ثالثة، وهو ما تفعله مثلاً مع روسيا والصين لمنعهما من مواصلة التعاون النووي مع إيران، بالإضافة إلى إمكانية فرض عقوبات اقتصادية وسياسية لمنع الانتشار النووي.

أضف إلى ذلك، أن تحدي أي دولة لنظام منع الانتشار النووي يعتبر مكلفاً للغاية من الناحية الاقتصادية. فقد كانت تكلفة التجارب النووية بالنسبة للهند وباكستان عالية من الناحية الاقتصادية، وهو ما سوف يتكرر بالضرورة في حالة لجوء أي دولة أخرى نحو بناء قدرة نووية عسكرية. فقد فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات

اقتصادية على الهند وباكستان، على نحو ما سبق أن ذكرنا. وتشير التقديرات إلى أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على باكستان سوف تكون أفدح أثراً بالمقارنة مع العقوبات المفروضة على الهند بسبب اعتماد باكستان الواسع على المساعدات الخارجية، كما أن العقوبات المفروض على الهند يمكن أن تترك تأثيراً فادحاً في الاقتصاد الهندي، إذا استمرت عامين على الأقل. وبطبيعة الحال، فإن أي دولة أخرى تسعى إلى امتلاك السلاح النووي سوف تتعرض لهذه العقوبات نفسها، وربما إلى عقوبات أشد. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن فكرة اللجوء إلى خيار نووي عربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي تثير سؤالاً أعمق بشأن التحولات التي يمكن أن تطرأ على الصراع العربي ـ الإسرائيلي في تلك الحالة. والحقيقة، أنه إذا أمكن الأطراف العربية امتلاك رادع نووي في مواجهة إسرائيل، فإن الصراع بين الجانبين سوف يدخل بالضرورة إلى دائرة (الردع النووي المتبادل)، وهو ما يعتبر تطوراً بالغ الخطورة، على الأقل من حيث إمكانية وقوع حرب نووية عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو المصادفة.

٣ ـ بدائل التحديث العسكري العربي

ينطوي تقييم المكاسب والتكاليف المحيطة بفكرة تبني خيار نووي عربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي، على تكاليف معقدة وعالية، ولكن التحليل السابق لا يعني بالضرورة تجاهل التحدي النووي الإسرائيلي، بل إن هناك العديد من البدائل السياسية والعسكرية والعلمية التي يمكن اللجوء إليها، عربياً، لتحقيق التوازن مع إسرائيل، سواء على صعيد امتلاك أعلى مستوى ممكن من المعرفة التقانية النووية في إطار الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، أو في إطار امتلاك أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل (الكيميائية والجرثومية) ووسائل إيصالها، أو في إطار تطوير القدرات العسكرية العربية في مجالات التسلح التقليدي، التي توفر تفوقاً عسكرياً نوعياً في مواجهة إسرائيل، والتي تمثل جوهر الثورة العالمية الحالية في مجال التقانة العسكرية. وأخيراً، يظل من الضروري مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية المنظمة في جميع المحافل الدولية للضغط على إسرائيل من أجل التخلص من ترسانتها النووية والانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي.

فمن المفترض، نظرياً، أنه ليس هناك ما يمنع أي دولة موقعة على معاهدة منع الانتشار النووي من الاستفادة من التسهيلات الفنية والمساعدات المادية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشجيع عمليات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لدى الدول الأعضاء، سواء في مجال توليد الكهرباء أو الاستخدامات البحثية أو المجالات العلمية والعملية الأخرى. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تسعى دوماً إلى

تقليص جهود الوكالة الدولية في هذا المجال، خوفاً من تحول بعض الدول المستفيدة من هذه المساعدات من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية، إلا أن أي دولة تصر على الحصول على هذه المساعدات تستطيع بالفعل الحصول عليها، ويمكنها أن تزيد من قدرتها النووية في المجالات السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي، فإن هذا الطريق يعتبر مفتوحاً على مصراعيه أمام البلدان العربية، ولمصر في هذا المجال خبرة طويلة. يطرح هذا الخيار تحديات مهمة، أبرزها أن التوسع في بناء المفاعلات النووية ربما يبدو غير مفيد في البلدان العربية لاعتبارات اقتصادية وبيئية، بحكم أن معظم البلدان العربية تمتلك ثروات نفطية تتيح لها إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق النفط أو الغاز الطبيعي بتكلفة لا تزيد عما يتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة من تكلفة الطاقة الكهربائية المنتجة بواسطة المفاعلات النووية، بالإضافة إلى المخاوف الواسعة من المخاطر البيئية لهذه المفاعلات. ولكن يظل من الممكن التوسع في إنشاء المفاعلات النووية للأغراض البحثية، والعمل على توفير أقصى معدلات الأمان النووي بها، بحيث يمكن من خلالها تدريب أعداد كافية من الكوادر العلمية والفنية العربية في المجال النووي. وبالتالي، فإن السير على هذا الطريق يضمن توفير الخبرة التقانية والكوادر العلمية اللازمة في المجال النووي، وهي عناصر حيوية ولازمة إذا اقتضت الظروف الإقليمية من الأقطار العربية التحول إلى الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية.

واستناداً إلى أن السلاح النووي الإسرائيلي يعتبر في التحليل الأخير سلاحاً للردع في مواجهة الوطن العربي، وتحيط باحتمالات استخدامه محاذير هائلة أمام القيادة الإسرائيلية، فإن البلدان العربية يمكنها مواجهة الرادع النووي الإسرائيلي بأسلحة أخرى للدمار الشامل، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وحتى الصواريخ البالستية الحاملة لرؤوس تقليدية قادرة على الوصول إلى العمق الاستراتيجي الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة تظل أدنى كثيراً من حيث القيمة العسكرية الحقيقية في مواجهة السلاح النووي، ولا سيما في حالات الصراع المسلح، إلا أنها تظل قادرة على إحداث تأثير رادع ملموس على إسرائيل، وعكست تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والأدبيات الاستراتيجية الإسرائيلية خلال السنوات القليلة الماضية قلقاً حقيقياً من هذه المنظومات التسليحية العربية. وفي هذا الإطار، ينبغي التذكير بأن السلاح النووي الإسرائيلي مخصص في الأساس لأغراض الردع، أو لأغراض الاستخدام الفعلي في حالة الهزيمة الشاملة لإسرائيل في مواجهة البلدان العربية، أي أن إسرائيل ترى أنها مستفيدة بدرجة أكبر من بقاء حالة الغموض النووي وعدم الإعلان صراحة عن قدراتها النووية، ولا سيما أن الإعلان الصريح عن هذه القدرات يمكن أن يثير ردود أفعال عالمية وإقليمية سلبية ضد إسرائيل، كما يمكن أن يقوض

صورة إسرائيل كدولة ضعيفة محاطة ببحر من البلدان العربية المعادية. وبالتالي، فإن إسرائيل ترى أن استمرار سياسة الغموض النووي يوفر تأثيراً رادعاً أكبر مما يمكن أن يحدث في حالة الإعلان صراحة عن قدراتها النووية. ولذلك، فإن الصواريخ البالستية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية يمكن أن توفر للبلدان العربية قدرة رادعة في مواجهة السلاح النووي الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن إسرائيل تسعى منذ بداية التسعينيات إلى تطوير نظام متكامل من الصواريخ المضادة البالستية من طراز (آرو - حيتس)، بغرض تحييد القدرات الصاروخية العربية التي تحمل رؤوساً تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية، إلا أن هذه الصواريخ لا يمكن أن توفر لإسرائيل حماية كاملة ضد الصواريخ البالستية، حال الانتهاء منها في بداية القرن الحادي والعشرين، لأنها يمكن ببساطة أن تعجز عن مواجهة دفعات من الصواريخ البالستية تطلق في إطار استراتيجية (الإغراق الصاروخي)، وهو ما يعني أن من الممكن للبلدان العربية أن تقلل من فاعلية الصواريخ المضادة للصواريخ الإسرائيلية من خلال مضاعفة ما لديها من الصواريخ البالستية ومنصات الإطلاق الصاروخي.

وفي الوقت نفسه، تعتبر عمليات التحديث والتطوير العسكري التقليدي بمثابة التحدي الحقيقي أمام البلدان العربية لتحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل، وتتمثل المصادر الرئيسية الحاكمة لعمليات التحديث العسكري في: طبيعة عمليات التحديث والتطوير العسكري الإسرائيلي، واتجاهات التطور العالمي في مجال التقانة العسكرية. فمن ناحية، لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل حققت دوماً تفوقاً واضحاً على البلدان العربية في هذا المجال، مستفيدة في ذلك من الالتزام الأمريكي المتحيز بالحفاظ على التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي في مواجهة العرب. وخلال الفترة القادمة، تسعى إسرائيل إلى دفع سباق التسلح العربي - الإسرائيلي إلى آفاق أكثر تطوراً وأبعد أثراً، حيث تسعى رئاسة الأركان الإسرائيلية، في عهد الجنرال شاؤول موفاز، الذي تم تعيينه في هذا المنصب عام ١٩٩٧، إلى بناء قوة عسكرية إسرائيلية متطورة للغاية، تتناسب مع القرن الحادي والعشرين تقانّياً وإلكترونياً، مع العمل على أن تكون الحرب أو الحروب المقبلة بأسلوب الردع المسبق الذي يضمن أقل ما يمكن من الخسائر البشرية، على طريقة الضرب عن بُعد. وبحسب العقيدة العسكرية الإسرائيلية الجديدة، فإن إسرائيل ستعمل على تطوير أسلحة إلكترونية على جميع المستويات، وستعتمد على الأقمار الصناعية والتجسس الإلكتروني، سوف يلعب السلاح الجوي دوراً أساسياً وجوهرياً ومحورياً فيها، كما ستركز على صنع أسلحة صغيرة ذات قدرات تقانية عالية، بهدف مواجهة حرب العصابات (مثل القنبلة الذكية التي تطارد هدفها بواسطة التحكم عن بعد)، وتطوير سلاح الغواصات الحاملة للرؤوس النووية للمهمات البعيدة جغرافياً.. وغير ذلك. ويقوم التخطيط العسكري الإسرائيلي على

ضرورة تنفيذ هذه الأهداف سواء في ظروف السلام الشامل أو في ظروف الجمود، انطلاقاً من فكرة، مؤداها أن القوة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة التي تثبت فاعليتها ميدانياً، هي التي أقنعت العرب بالجنوح إلى السلام مع إسرائيل. ومن ثم، فإن جوهر ومضمون التغيير في العقيدة العسكرية الإسرائيلية يتمثل في التحول عن مبدأ «نقل الحرب بسرعة إلى أرض الطرف الآخر»، إلى اعتماد مبدأ «بدء الحرب على أرض الطرف الآخر وعدم الانتظار حتى يشنها ذلك الطرف»، وذلك من خلال الحفاظ على أعلى قدر ممكن من التفوق العسكري النوعي في مواجهة البلدان العربية.

ومن ناحية ثانية، فإن اتجاهات التطور العالمي في التقانة العسكرية تشير إلى مجموعة محددة من الاتجاهات التسليحية، التي تمثل بحد ذاتها تجاوباً مع دروس الحروب الحديثة، وآخرها حرب الخليج التي أكدت ضرورة الاهتمام بمجموعة من النظم التسليحية باعتبارها مجالات رئيسية للتنافس العسكري والتسليحي في الفترة الحالية، وفي المستقبل القريب، وهي عناصر السيطرة الجوية على ميادين القتال، وعناصر الاستطلاع الجوي والفضائي، والنظم الآمنة للاتصالات، وامتلاك القدرة على مواصلة عمليات القتال ليلاً ونهاراً، ووجود قوة نارية في العمق، والحرب الإلكترونية. وتمثل هذه المجالات الموضوع الرئيسي لعمليات التطوير العسكري على الصعيد العالمي عموماً.

ولذلك، فإن هناك على وجه التحديد ثلاثة مجالات للتطوير التقاني العسكري، يتم التركيز عليها باعتبارها عناصر لازمة للقتال المستقبلي، وهي: تطوير عناصر تسليحية متطورة للاشتباك الآمن عن بعد، وتطوير الأسلحة الذكية للضرب العميق، وتطوير نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات. فالأسلحة المتطورة للاشتباك الآمن عن بعد تقوم على إعطاء النظم التسليحية المعروفة قدرات جديدة على الاختراق والبقاء في ساحة المعركة من خلال الاعتماد بشكل أساسي على النظم المساعدة (عناصر مضاعفة القوة) وإكساب الأسلحة والمعدات قدرات إضافية في مجالات الحماية والإنذار والضرب العميق والدفاع عن القوات ضد الهجمات المعادية، ولا سيما في مجالي تطوير تقانة الإخفاء الجوي (Stealth) وتقانة التدريع الإضافي لدبابات القتال الرئيسية وتحديث الأسلحة الدقيقة الموجهة وامتلاك الصواريخ البالستية التكتيكية والاستراتيجية وتكنولوجيا الدفاع المضاد للصواريخ. أما في مجال تطوير نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات، فإن هذه النظم تعتبر العمود الفقري بالنسبة إلى جميع الأسلحة والمعدات الأخرى المتقدمة التي أفرزتها الثورة الصناعية الثالثة، حيث تتوقف قدرة هذه التقانات المتقدمة على تنفيذ مهامها على الاستخدام الفاعل لنظم القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات.

وقد شهدت القوات المسلحة للكثير من البلدان العربية تحديثاً مهماً خلال

السنوات الماضية، ولكن ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الخطط الحالية والمستقبلية للتحديث العسكري الإسرائيلي تدفع سباق التسلح العربي - الإسرائيلي إلى آفاق أكثر اتساعاً، كما تهدف إلى زيادة الفجوة العسكرية النوعية لمصلحتها في مواجهة البلدان العربية، ما يقتضي بالضرورة التفكير في نوعين من التحديث، الأول تحقيق التكافؤ مع إسرائيل في مجالات التسلح الرئيسية، والثاني التركيز على العناصر التسليحية المضادة المتطورة، مثل الأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، باعتبارها تستطيع تحييد التفوق النوعي الإسرائيلي بدرجة مؤثرة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه من الضروري مواصلة، وتكثيف، الضغوط السياسية والدبلوماسية المصرية والعربية ضد التسلح النووي الإسرائيلي في جميع المحافل الدولية باعتبارها مصدر تهديد شديد الخطورة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وباعتباره يمثل أيضاً ثغرة واسعة في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، ما يجعل البلدان العربية عرضة لاحتمالات الابتزاز النووي أو الهجوم النووي من جانب إسرائيل، من دون أن تقدم القوى الدولية الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة، أية ضمانات للبلدان العربية، وبالتالي، يصبح من الممكن الاستفادة مصرياً وعربياً من حقيقة أن التسلح النووي الإسرائيلي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وللمعاهدة الدولية التي تحكم عمليات الانتشار النووي في العالم، كما يمكن الاستفادة أيضاً من حقيقة أن التسلح النووي الإسرائيلي يخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني والاختلال الهيكلي في الشرق الأوسط، ما يمكن أن يؤدي إلى نشوب سباقات تسلح بالغة العنف في المنطقة في مختلف مجالات التسلح، بما في ذلك السباق النووي، على نحو ما حدث بين الهند وباكستان.

ومن الممكن أن تركز الجهود الدبلوماسية العربية في هذا الشأن على حقيقة أن التسلح النووي الإسرائيلي والتجارب النووية الهندية والباكستانية تؤكد في مجملها أنه من غير الممكن معالجة قضايا التسلح النووي عموماً بصورة جزئية، وإنما لا بد من معالجة هذه القضية في الإطار الدولي الأوسع، من خلال مواثيق وضمانات وآليات دولية فاعلة ومتوازنة، لمعالجة قضايا الانتشار النووي، ومن أجل الحيلولة أيضاً دون وقوع سباق نووي في الشرق الأوسط، على غرار ما حدث بين الهند وباكستان. وبالتالي، فإنه من الممكن بناء موقف مصري وعربي، يقوم من ناحية على مواصلة التمسك بالأهداف الكبرى المتضمنة في معاهدة منع الانتشار النووي، والمتمثلة في الحيلولة دون حدوث المزيد من الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية في العالم، وتقنين عمليات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في إطار نظام الضمانات والتفتيش المعمول به لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التشديد من ناحية أخرى على حتمية تنفيذ أهداف منع الانتشار النووي بصورة كاملة، ومن دون أية استثناءات في منطقة

الشرق الأوسط بصفة خاصة، وعلى امتداد الساحة الدولية بصفة عامة. أضف إلى ذلك، أنه من الضروري تكثيف الجهود من أجل الوصول إلى صيغة فاعلة للحصول على القبول العالمي الفاعل لمبادرة الرئيس حسني مبارك لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتي تتضمن ثلاثة مبادئ رئيسية هي: حظر جميع أسلحة الدمار الشامل من دون استثناء، وأن تقدم جميع الدول في الشرق الأوسط من دون استثناء التزاماً متبادلاً ومتكافئاً في هذا الشأن، وضرورة وضع تدابير وآليات للتحقق من إذعان كل دول المنطقة للحظر المنصوص عليه بشكل كامل، ومن دون استثناء كذلك. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتركز جانب رئيسي من الجهود السياسية العربية على إقناع الولايات المتحدة: بأن تغاضيها عن التسلح النووي الإسرائيلي، وتحيزها المطلق لإسرائيل، يمثلان مصدر خطر داهم على مصالحها في الشرق الأوسط.

وبالتالي، يمكن القول إن هناك بدائل سياسية وعسكرية وعلمية ممكنة لمواجهة الخيار النووي الإسرائيلي من خلال الضغوط السياسية، أو من خلال تطوير القدرات العربية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية أو امتلاك أسلحة كيميائية أو بيولوجية، ووسائل الإيصال الصاروخي التي تكفل الصدقية للردع الكيميائي أو البيولوجي، بالإضافة إلى التحديث العسكري في مجال الأسلحة والمعدات التي توفر تفوقاً نوعياً. ولا تستمد هذه البدائل أهميتها من كونها عاملاً مهماً لمواجهة القدرة النووية الإسرائيلية، ولكن أيضاً من أن بعض البدائل ـ وبالذات امتلاك المعرفة النووية المتطورة ـ يعتبر ضرورة شاملة، وينطوي على قيمة علمية وحضارية واسعة، ومن غير المتصور تحقيق أي تنمية شاملة أو نهضة وطنية في مصر أو البلدان العربية من دون امتلاك مثل هذه المعرفة، بالإضافة إلى أنه من الممكن تحويل هذه المعرفة العلمية نحو المجالات العسكرية، إذا دعت التطورات الاستراتيجية في الشرق الأوسط إلى ذلك في المستقبل.

الفصـــل العشــرون

التجارب النووية في آسيا والنظام العالمي الجديد

سيد أبو ضيف أحمد(*)

مقدمـة

لم تدخل التجارب النووية الهندية والباكستانية التي تم إجراؤها في أيار/مايو ١٩٩٨ ضمن حسابات المبشرين بالنظام العالمي الجديد. فعلى الرغم من إظهارهم الصورة جلية عن حتمية سقوط سور برلين واحتمالات الحاجة لنظام أمني عالمي خلال القرن القادم، إلا أن إجراء تلك التجارب جعل الوضع الآن مختلفاً ـ إلى حد ما ـ حيث لم تعد تلك الحالة من التكاتف الأمني أو الوئام التي يدعو إليها النظام العالمي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة، بل زادت حدة المنافسة والصراع على الساحة الآسيوية، وبخاصة بين الهند وباكستان، والهند والصين، والصين وتايوان، والكوريتين.

ومع زيادة التكهنات بعالم تسوده التعددية القطبية بعد نهاية نظام القطبية الثنائية، فإن الكثير من التوقعات يُشير إلى أن الهند سيكون لها مكان بارز على الخريطة الدولية. وعلى الرغم من عدم تأثر الصين بالتغيير الجذري الذي حدث في الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن هذا لا يعني أنها ستقف منفردة من دون منازع على الساحة الآسيوية. فالتحدي الحقيقي للمكانة الصينية لا يأتي من اليابان بقدر ما يأتي من ناحية الهند. وإذا ما كان سقوط سور برلين يؤرخ انتهاء حقبة زمنية، فإن التجارب النووية في الهند وباكستان ودول أخرى في آسيا من المحتمل أن تكون إنذاراً جديداً ببداية

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية التجارة ـ جامعة قناة السويس ـ الإسماعيلية.

عصر مواجهة نووية جديدة في القرن الحادي والعشرين. وإن ما كان يطرح بعد نهاية الحرب الباردة من أولوية للمتغير الاقتصادي للتأثير في النظام الدولي بدأ يتراجع. فلقد أظهرت التجارب النووية الهندية والباكستانية أنه على الرغم من أهمية القوة الاقتصادية، فإنها وحدها غير كافية للتأثير في النظام الدولي.

إن رمزية دلالة العلاقة بين تجارب جنوب آسيا ومستقبل الأسلحة النووية في ظل النظام العالمي الجديد تثير مشكلتين متصلتين بالمسألة النووية:

الأولى: الفجوة المتسعة بين توقعات الغرب والمبشرين بالنظام العالمي الجديد من ناحية، والأحلام النووية الآسيوية مع مطلع الألفية الثالثة من ناحية أخرى.

الثانية: الدور المحتمل للأسلحة النووية التي لم نعرف سوى القليل عنها من خلال خبرة الحرب الباردة. ومن هنا، فإن هدف هذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين: هل امتلاك الأسلحة النووية هو الخيار الوحيد للحصول على المكانة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد؟ وهل حصول الدولة النووية الجديدة على بعض المزايا والمكاسب السياسية ثمناً لبقائها خارج نظام منع الانتشار النووي يضعف من هذا النظام ويشجع دولاً أخرى على أن تحذو حذوها؟ ولذلك تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين: الأول يستعرض تطور الموقف الدولي من القضية النووية، والثاني: آسيا النووية ومصادر التهديد في النظام العالمي الجديد.

أولاً: تطور الموقف الدولي من القضية النووية

في إطار الاهتمام بالتحرك الجماعي على المستوى الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة بدا واضحاً أن ميكانيزمات ضبط التسلح على المستوى العالمي ستزداد أهميتها في نهاية نظام الاستقطاب الدولي، وذلك بالتركيز على استمرار العمل ومده باتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام ١٩٩٥، تلك الاتفاقية التي جاءت نتيجة للمفاوضات التي أعقبت إجراء الصين تجربتها الذرية عام ١٩٦٤، وتم التسريع في المفاوضات لانضمام المزيد من الدول للتصديق على هذه الاتفاقية عقب الاختبارات الصينية للقنبلة الهيدروجينية في عام ١٩٦٧، وكذلك العمل على ضرورة التركيز على احترام ميثاق الأسلحة البيولوجية الذي أبرم في عام ١٩٧٢، ومدى إمكانية التوصل إلى اتفاقية لنزع السلاح في مجال الأسلحة الكيميائية.

في الحقيقة، كان ينظر في الماضي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها ليست إلا محاولة لمنع أعضاء جدد من الدخول في النادي الذري، كما يوجد تشكك بشأن مدى التزام الدول بميثاق الأسلحة البيولوجية. فتشير بعض الدراسات

إلى وجود ما بين ١٠ إلى ١٥ دولة تمتلك قدرات حربية بيولوجية هجومية[١]. كما واجهت اتفاقية حظر إجراء التجارب النووية (CTBT) منذ مطلع التسعينيات عدداً من الاختبارات في إطار الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، والاتحاد السوفياتي السابق. فاكتشاف المجتمع الدولي لاتجاه كوريا الشمالية والعراق لاتباع برنامج للتسلح النووي حتى في ظل الرقابة التي تفرضها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، ما يتطلب زيادة الاهتمام بالإجراءات التي ترتبط بالتحقق والالتزام باتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وحشد الموقف الدولي لانضمام المزيد من الدول لهذه الاتفاقية، والعمل على استمرار مفعولها وسريانه وتمديدها اعتباراً من عام ١٩٩٥[٢]. ومن الجدير بالذكر أن المشكلة النووية في المرحلة الراهنة تكمن في آسيا بصورة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم. وسوف نعرض للأوضاع النووية في الساحة الدولية على النحو التالي:

١ ـ **أمريكا اللاتينية**: يُشير عدد من الدراسات إلى أن بعض دول أمريكا اللاتينية قد أتمت برامجها النووية السرية. في حين نجد أن البرازيل، على سبيل المثال، قد أعادت التفكير في موقفها السابق وقامت بالانضمام والتصديق على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن قيامها بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية في تموز/يوليو ١٩٩٨. وكذلك الحال، فإن الأرجنتين قامت بالتراجع عن موقفها السابق وأعلنت انضمامها لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥، قبل وقت قصير من انعقاد المؤتمر الموسع لمد العمل باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية[٣].

٢ ـ **أفريقيا**: لقد سارت افريقيا المعاصرة على النهج نفسه، حيث أدت التغييرات السياسية في جنوب افريقيا إلى اتخاذ الرئيس الأسبق ف. دي كليرك (F. de Klerk) في أواخر الثمانينيات قراراً بالتخلص من القواعد النووية في بلاده، وانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩١[٤] فإن المشاركة

---

(١) ودودة بدران، «مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية: دراسة مسحية،» **عالم الفكر**، السنة ٢٣، العددان ٣ ـ ٤ (١٩٩٥)، ص ٢٥ ـ ٤٣.

(٢) Jaswant Singh, «Against Nuclear Apartheid,» *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 5 (September - October 1998), pp. 41-52.

(٣) حول أثر التجارب النووية في جنوب آسيا على تطور الموقف في البرازيل وأمريكا اللاتينية بصفة عامة، انظر: Thérèse Delpech, «Nuclear Weapons and the «New World Order»: Early Warning From Asia?,» *Survival*, vol. 40, no. 4 (Winter 1998-1999), p. 58.

(٤) الشيماء علي عبد العزيز، «جنوب أفريقيا ما بعد مانديلا،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٨)، ص ٢٠٧ ـ ٢١١.

الجنوب افريقية في هذه المعاهدة فتحت الباب أمام العديد من الدول الافريقية للتوقيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة السمراء عام ١٩٩٦. وشارك فيها عدد من الدول، هي مصر والبرازيل وايرلندا والمكسيك ونيوزيلنده وسلوفينيا والسويد وجنوب افريقيا في إصدار إعلان وزاري مشترك في ٩ حزيران/يونيو ١٩٩٨ «نحو عالم خال من الأسلحة النووية والحاجة إلى أجندة جديدة في «ديربن» الذي جاء بناءً على نجاح جنوب افريقيا في إقناع بعض الدول الافريقية وبعض دول عدم الانحياز بالتوقيع على طلب يدعو كلاً من الهند وباكستان وإسرائيل للتخلي عن الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الدعوة إلى مفاوضات عالمية ومتعددة الأطراف للتوصل إلى أداة قانونية (آلية) لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية[٥]. ومع نهاية عام ١٩٩٨ تم التوقيع من قبل أكثر من ٥٠ دولة افريقية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ ـ **أوروبا**: والموقف الأوروبي بالنسبة للقضية النووية قد يكون أكثر تعقيداً. فأثناء الحرب الباردة تركزت معظم الأسلحة النووية في أوروبا، فإذا اندلعت أي حرب نووية، فمن المحتمل أن تكون أوروبا هي مسرح الأحداث الأول. كما أن مفهوم الردع النووي قد تشكل بالنظر إلى القارة الأوروبية التي شهدت حروباً طاحنة ومدمرة منذ مطلع القرن السابع عشر. لذلك، فإنه ليس من المستغرب أن يكون لمعاهدات نزع الأسلحة النووية نتائج كبيرة على أوروبا، وبخاصة مع نهاية الحرب الباردة.

لقد فتح توقيع معاهدة «القوى النووية المتوسطة» (INF) في عام ١٩٨٧ الطريق لإبادة نوع كامل من الأنظمة والقواعد الأرضية للقذائف النووية والمضادة، التي يتراوح مداها ما بين ٥٠٠ و٥,٥٠٠ كلم. ومن ثم عملت هذه المعاهدة على تقليل مثل هذه القواعد في أوروبا، وخلقت بداية لعهد جديد من المعاهدات الثنائية بين واشنطن وموسكو، كانت بمثابة حافز لمبادرات من القوى النووية الأوروبية، وبخاصة المملكة المتحدة وفرنسا.

ونتيجة لمعاهدة ستارت ـ ١ (SART I) وكذلك ستارت ـ ٢ (START II) تم تخفيض تعبئة القوات النووية في أوروبا بنسبة ٧٠ بالمئة بالمقارنة بما كانت عليه منذ بداية الثمانينيات. فقد أعلنت المملكة المتحدة في تموز/يوليو ١٩٩٨ أنه تم تخفيض

(٥) فوزي حماد، «منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٥).

القذائف الصاروخية النووية إلى حوالى ٢٠٠ قذيفة[٦]، كما أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك في شباط/فبراير ١٩٩٦ أن القذائف النووية سوف تخفض إلى حوالى ٣٥٠ رأساً نووية، كما تخفض الأسلحة المكدسة من الآلاف في أواخر الستينيات إلى عدة مئات. وأخيراً، فإننا من الممكن أن نصنف كلاً من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ضمن الدول الأوروبية النووية، كما يمكن تصنيفهما ضمن الدول الآسيوية. غير أننا سنفرد لهما تحليلاً منفصلاً بإيجاز على النحو التالي:

٤ ـ الولايات المتحدة: فعلى الجانب الأمريكي، طالب العديد من الجنرالات، ومنهم الجنرال لي بتلر (Lee Butler) قائد القوات العسكرية الأمريكية السابق، الولايات المتحدة بالتخلي عن لأسلحة النووية، والابتعاد عن المعايير السابقة للتسلح، التي كانت مستخدمة أثناء الحرب الباردة[٧]. كما وقع حوالى ٦٠ جنرالاً وأدميرالاً متقاعداً في كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على بيان مشترك يرغبون من خلاله تقليص عدد الرؤوس النووية لدى كل من أمريكا وروسيا لتصل إلى ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ رأس نووية[٨].

في الواقع، قوبلت هذه المطالب وبصفة خاصة مطالب الجنرال لي بتلر بالاستجابة المشروطة من قبل الإدارة الأمريكية. وبصفة خاصة من قبل وزير الدفاع الأمريكي السابق وليم بيري (William Perry) الذي صرح بأنه من غير الممكن أن يقوم بتخفيض فردي، وأنه يحتاج إلى التصديق على معاهدة ستارت ـ ٢ التي تعد مطلباً ملحاً وأساسياً لأية مبادرة لتخفيض القوة النووية الأمريكية[٩]. كما أظهر المساعد الخاص للرئيس الأمريكي للشؤون الأمنية روبرت بيل (Robert Bell) حرص الإدارة الأمريكية الشديد على ضرورة التصديق على معاهدة الأسلحة الاستراتيجية من جانب الكونغرس، وذلك خلال انعقاد جمعية التحكم في الأسلحة في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ١٩٩٨[١٠]، مع الأخذ في الاعتبار التأكيد على أهمية الأسلحة النووية في

(٦) Great Britain, Ministry of Defence, *Strategic Defence Review,* 2 vols. (London: Stationery Office, [1998]).

(٧) «Statement by Generals Butler and Goodpaster on Nuclear Weapons Arsenals: Declining Utility, Continuing Risks,» (4 December 1996).

(٨) «Statement on Nuclear Weapons by International Generals and Admirals: Continuing Risks,» (5 December 1996).

(٩) انظر: «Updates: Suggestions for New Disarmament Steps, Chronology,» in: Jessis Saacke, ed., *Arms Control Reporter* (Cambridge, MA: Institute for Defence and Disarmament Studies, 1996).

(١٠) Robert Bell, «Strategic Agreement and CTBT: Striking the Right Balance,» *Arms Control Today* (January-February 1998).

ظل الظروف الدولية المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة، وضرورة فرض نظام أمني مستقر في آسيا التي تحتل مكاناً بارزاً في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، في الوقت الذي تخوض فيه إدارة كلينتون صراعاً مع الكونغرس الذي تسيطر عليه أغلبية جمهورية، للتصديق على معاهدة حظر الأسلحة الاستراتيجية في الوقت الراهن.

٥ ـ روسيا الاتحادية: تعد السياسة الرسمية النووية للحكومة الروسية أقل تأثراً بالمطالب الداعية لخفض الأسلحة النووية. فالعسكرية الروسية لديها اعتقاد ثابت في ضرورة دعم الدور النووي على عكس السياسات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.

فعلى الرغم من أن الجنرال ألكسندر ليبيد (Alexander Lebed)، الذي يعد واحداً من أبرز رجال السلطة في موسكو، وأحد المرشحين السابقين للرئاسة الروسية، كان أحد الموقعين على البيان الموقع من ٦٠ جنرالاً أمريكياً وروسياً، المطالب بخفض الأسلحة النووية، إلا أنه قام بتهديد رئيس الوزراء الروسي الأسبق سيرغي كيرينكو (Sergei Kiriyenki) في تموز/يوليو ١٩٩٨، بأنه سيعلن أن محافظة كراسنويارسك (Krasnoyarsk) منطقة نووية مثل الهند وباكستان، ويصيب المجتمع الدولي بصداع[١١]. كما أن روسيا الاتحادية اتخذت من التجارب النووية الهندية فرصة لإعلان خطة لضبط تصدير التقانة السلمية للهند، والتي تشتمل على مفاعلين لتوليد الكهرباء قدرة كل منهما ١٠٠٠ ميغاوات، كما أنها لم تفرض أية عقوبات على الهند أو باكستان، ودعت على لسان رئيس وزرائها السابق يفغيني بريماكوف أثناء زيارته للهند في ٢١/١٢/١٩٩٨ إلى إنشاء مثلث استراتيجي، أضلاعه كل من روسيا والصين والهند، للتصدي للهيمنة الأمريكية ـ البريطانية على النظام العالمي الجديد[١٢].

في الواقع أن الحالة الروسية تعاني تأثيرات الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة في الوقت الحالي، كما أن الاستراتيجية الروسية تأخذ في اعتبارها القوة النووية الصينية، ويعتقد المراقبون الروس من أمثال سيرغي كورتونوف (Sergei Kortunov) أنه عندما تصل بكين ـ كما يتوقع ـ إلى مستوى القوة النووية الروسية نفسه، حوالى ١٠٠٠ رأس نووية، فمن الممكن أن يصبح قرار تخفيض الأسلحة النووية الروسية أمراً مقبولاً[١٣].

---

(١١) «Lebed Offers Kiriyenko Nuclear Headache,» Radio Free Europe (27 July 1998).

(١٢) فوزي حماد وعادل محمد أحمد، «التفجيرات النووية الهندية والباكستانية: الموقف بعد عام،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٥، العدد ١٣٧ (تموز/يوليو ١٩٩٩)، ص ٦٤ ـ ٧٤.

(١٣) Sergei Kortunov, «Russian Nuclear Policy after the Cold War,» in: James Brown, ed., *Arms Control Issues for the Twenty-first Century* (Sandia: Sandia National Laboratories, 1997).

ومن الاستعراض السابق للأوضاع النووية في مناطق العالم المختلفة يتضح لنا أن هناك اهتماماً متزايداً من قبل المجتمع الدولي بالمعضلة النووية. فالمتتبع لتطور الموقف الدولي للمشكلة النووية يلحظ أنه قبل شهور قليلة من تقرير الجنرال لي بتلر قام عدد من المتخصصين في شؤون الحد من الأسلحة النووية بعمل برنامج بديل لمعالجة قضية نزع السلاح في آب/أغسطس ١٩٩٦ وهو ما يعرف بـ «تقرير كانبيرا» (Report of the Canberra) للقضاء على الأسلحة النووية(١٤). وقدم التقرير عدداً من التوصيات في هذا الصدد، من أهمها:

ـ أن قضية عدم التسلح النووي هي قضية مرغوبة، وأنه في أجزاء محددة من العالم، من الممكن أن تعتبر مسألة الانتفاع من انهيار استخدام الأسلحة النووية اتجاهاً شديد الأهمية.

ـ أن القوى النووية الدولية أصبحت هي المتحكم الأساسي في الشؤون العالمية.

ـ التأكيد أنه ليس هناك حاجة للاحتفاظ بالقوات النووية في الظروف الحالية في وضع التأهب الأقصى.

في الواقع، إن تقرير كانبيرا كان انعكاساً، في جانب منه، لتطور العلاقات بين حلف الناتو وروسيا الاتحادية منذ عام ١٩٩١. ففي ذلك العام تم وقف العمل ببرنامج الناتو للرد الفوري. كذلك تم في عام ١٩٩٤ الاتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا على عدم الرد الفوري لتدمير جميع الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير تم تبنيها في الاجتماع الروسي ـ الأمريكي في قمة هلسنكي في عام ١٩٩٧، والذي قدم تصوراً جديداً لقضية الحد من التسلح النووي، وذلك عقب التصديق من كلا الجانبين على معاهدة ستارت ـ ٢. علاوة على ذلك، طالب الروس بعد الاجتماع، بأن يتم الانتهاء من العمل بمعاهدة ستارت ـ ٢ في عام ٢٠٠٧، والبدء في مشروع معاهدة ستارت ـ ٣ (START III) لتحديد عدد الرؤوس النووية فيما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ رأس نووية حتى عام ٢٠٠٧(١٥).

كذلك أعلن الرئيس الروسي بوريس يلتسين في حفل توقيع اتفاقية العمل

---

(١٤) Canberra Commission on the Elimination of Nuclear Weapons, *Executive Summary: Report of the Canberra Commission on the Elimination of Nuclear Weapons* ([Canberra]: Department of Foreign Affairs and Trade, 1996).

(١٥) Pavel Podvig, *The Russian Strategic Nuclear Forces: Uncertain Future, Breakthrough* (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology; International Security Studies Program, 1998).

التأسيسي في أيار/مايو ١٩٩٧ بين حلف الناتو وروسيا بعدم تدمير أية أهداف في دول حلف الناتو. كما شجع ذلك على إعلان الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ التزام فرنسا، من جانب واحد، بعدم تدمير أي أهداف في موسكو. واستكمالاً لتلك التطورات، فقد توصلت الولايات المتحدة والصين إلى اتفاقية عدم تدمير الأهداف في تموز/يوليو ١٩٩٨. وكذلك الحال بين روسيا والولايات المتحدة أثناء انعقاد القمة الروسية ـ الأمريكية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

إن تقرير كانبيرا كان على حق في تأكيده أنه ليست هناك حاجة في الوقت الراهن للاحتفاظ بالقوات النووية في حالة التأهب القصوى. وعملت القوى النووية الرئيسية في العالم على هذا النحو، غير أن مخرجات التسلح النووي في آسيا كانت تسير في الطريق المضاد. وهذا ما سنقوم بتوضيحه بشيء من التفصيل.

ثانياً: آسيا النووية ومصادر التهديد في النظام العالمي الجديد

بداية، يمكن القول بأن المشكلة النووية في الوقت الراهن تكمن في آسيا وليس في أي مكان آخر، فالأسلحة النووية توصف مراراً بأنها من بقايا الحرب الباردة، وتلقي بظلالها على النظام العالمي الجديد، وتتحكم في منظورنا للمستقبل. وعبّر عن ذلك الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في تصريح أدلى به عقب التجارب الباكستانية بقوله «لا أستطيع أن أصدق أننا مع دخول القرن الحادي والعشرين ما زالت شبه القارة الهندية تكرر خطأ القرن العشرين نفسه، خاصة ونحن نعلم أن امتلاك الأسلحة النووية ليس ضرورياً لتأمين أو حماية مصدر ازدهار أو عظمة دولية»[١٦].

غير أن مخرجات التسلح النووي في آسيا تسير في الاتجاه المضاد، حيث يوجد عدد من الدول الآسيوية التي تعمل على زيادة ترساناتها النووية، وهناك بعض الدول الأخرى التي تم إدانتها بخرق التزاماتها بالحد من انتشار الأسلحة النووية، وهي كوريا الشمالية وإسرائيل وتايوان والعراق. بالإضافة إلى ذلك ما زالت إيران متهمة بممارسة أعمال ممنوعة من قبل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بجانب مقدرة اليابان على صنع أسلحة نووية في فترة زمنية قصيرة.

ففي الحقيقة، إن عبارة «آسيا» تغطي مساحة واسعة من الكرة الأرضية. وعلى الرغم من أنها قد تكون مقسمة بخطوط وحدود فاصلة إلى عدد كبير من الدول، إلا

---

(١٦) تصريح للرئيس الأمريكي بيل كلينتون مأخوذ من: *Boston Globe*, 29/5/1998.

أنها تحت مظلة الأسلحة النووية أو تكنولوجيا القذائف الصاروخية تبدو رقعة جغرافية واستراتيجية واحدة. وبهدف التحليل الموضوعي سوف نقسم آسيا إلى مناطق رئيسية ثلاث على النحو التالي:

١ ـ **آسيا الغربية**: لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط (غرب آسيا) ست حروب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما زالت حالة عدم الاستقرار في المنطقة قائمة حتى يومنا هذا. وكانت آخر الحروب العربية ـ الإسرائيلية هي حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، التي أثارت الشكوك حول رغبة إسرائيل في استخدام الأسلحة النووية. وكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية (حرب الخليج الأولى) في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ أكبر تلك المعارك، التي استخدمت فيها أسلحة الدمار الشامل (الكيميائية والبيولوجية). كما أوضحت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) أن نطاق الحرب لم يعد محدود المجال، وأثارت المخاوف من استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية على نطاق واسع. وقد ترتب على هذه الحرب تدمير قدرات العراق العسكرية التقليدية وغير التقليدية من قبل التحالف، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠ من قبل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عمليات الشد والجذب بين العراق ولجنة يونسكوم (UNSCOM) التابعة للأمم المتحدة والخاصة بنزع ومراقبة أسلحة الدمار الشامل العراقية الطويلة المدى. وقد أوقف العراق نشاط هذه اللجنة وقاطع التعامل معها منذ آب/أغسطس ١٩٩٨[١٧].

ولنا أن نتساءل: هل تأثرت منطقة الشرق الأوسط بالتجارب النووية في جنوب آسيا؟ وما هو دور الصين وكوريا الشمالية في نقل ونشر الأسلحة النووية والصواريخ البالستية في الشرق الأوسط؟ يؤكد مدير مكتب الاستخبارات الأمريكية جورج ج. تينت (George. J. Tenet) أن الصين باعت للمملكة العربية السعودية حوالى ٥٠ صاروخاً متوسط المدى في عام ١٩٨٨، أدت إلى إثارة المخاوف لدى بعض الدول، ومن بينها إسرائيل، من انتشار هذه النوعية من القذائف الصاروخية في دول المنطقة ـ آنذاك. كما قامت الصين بنقل قذائف صاروخية مضادة للسفن لكل من إيران والعراق وباكستان وسوريا. كما أوضح أن إيران صرحت بأنها مهتمة بشراء قذائف

---

(١٧) حول أبعاد الموقف العراقي من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، انظر: عماد جاد، «الأزمة العراقية والتحرك داخل مجلس الأمن،» ص ٢٥١ ـ ٢٥٤؛ حسن أبو طالب، «المواقف العربية تجاه أزمة العراق والأمم المتحدة،» ص ٢٥٥ ـ ٢٦٠، وأحمد ابراهيم محمود، «أبعاد التصعيد العسكري واحتمالات الصراع المسلح،» ص ٢٦٦ ـ ٢٧٠، في: **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٨).

من طراز M9 وM11 قصيرة المدى من الصين[18] في الوقت الذي أعلنت فيه إيران أن التجارب التي قامت بها في تموز/ يوليو ١٩٩٨ وأدت إلى إطلاق صاروخ شهاب - ٣ (Shehab 3) الذي يبلغ مداه حوالى ١٣٠٠ كلم كانت رداً على التجارب التي تمت في جنوب آسيا، والتجارب الباكستانية بالصواريخ متوسطة المدى التي أجريت في نيسان/ ابريل ١٩٩٨[19]. وتشير تقارير المخابرات الأمريكية إلى أن الصين تقوم أيضاً بإمداد بعض دول الشرق الأوسط بالمواد الخام لصنع الصواريخ والمعدات التكنولوجية والعمالة المدربة. وأنه في الفترة من تموز/ يوليو وحتى كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٦ كانت الصين بمثابة الممول الرئيسي لأسلحة الدمار الشامل والبضائع والتكنولوجيا في المنطقة. كذلك تلعب كوريا الشمالية دوراً في إثارة جو من القلق وعدم الاستقرار في كل من شرق وغرب وجنوب آسيا، وذلك بسبب الشكوك المثارة بشأن تصديرها لقذائف صاروخية وتكنولوجيا نووية لباكستان وبعض دول الشرق الأوسط.

وعن تأثيرات التجارب النووية الهندية والباكستانية على منطقة الشرق الأوسط، عبّر عدد من دول المنطقة - ومن بينها إيران - عن الارتياح للتجارب النووية الباكستانية، في إشارة منها بذلك إلى القنبلة الإسلامية، بل قامت بعض الدول الأخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعرض مساعدة مادية لباكستان لمواجهة العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة، كنتيجة لهذه التجارب النووية. وهذا يدل على مدى اهتمام تلك الدول بالحصول على قدر من التعويض الذي جعلها تسعى له ممثلاً في إسلام آباد، وهو ما يفسر لنا سبب اهتمام باكستان بدول المنطقة وعرضها تكنولوجيا نووية على العراق في بداية التسعينيات. فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى حصول العراق على مساعدات تكنولوجية نووية خارجية من عدد من الدول ومن بينها باكستان، ولم تنكر العراق هذه التقارير. ولنا أن نتساءل في هذا الصدد، حول ما إذا كانت السياسة الغامضة لإسرائيل في ما يخص موقفها النووي قد تأثرت بالتجارب النووية في جنوب آسيا؟

من المؤكد أن إسرائيل تعد من الدول المالكة لترسانة نووية تتراوح ما بين ١٠٠، ٣٠٠ رأس نووية. بعضها على درجة عالية من التطور والتعقيد، وقادر على التعامل مع القذائف الصاروخية الموجهة[20].

---

(١٨) Shirley Kan, «China's Compliance with International Arms Control Agreements,» (CRS Report for Congress, January 1998).

(١٩) Richard Best, «US Intelligence and India's Nuclear Tests: Lessons Learned,» (CRS Report for Congress, 11 August 1998).

(٢٠) انظر: محمد ابراهيم إمام، «التطور التكنولوجي في التسليح وأثره على التوازن الاستراتيجي العسكري في الشرق الأوسط،» ص ٢٩٣ - ٢٩٥، وعبد المنعم سعيد كاطو، «الشرق الأوسط في تقرير =

وهناك العديد من المحاولات لإقناع إسرائيل بالإقلاع عن السياسة النووية واعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وهذا الموضوع قديم في المنطقة، فقد بدأ يثار بحدة خلال عقد الثمانينيات نتيجة للقفزة الكمية والنوعية في مستويات التسلح في المنطقة، وفضلاً عن استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالإضافة إلى حرب الخليج الأولى.

فعقب نجاح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في انتخابات عام ١٩٨٩، فإن برنامجه الخاص بالشرق الأوسط تضمن ضرورة السعي من أجل الحد من التسلح في هذه المنطقة الحساسة والمتوترة من العالم. وجاءت حرب الخليج الثانية لكي تجعل من هذا الموضوع نقطة أساسية في برنامج وحركة الولايات المتحدة في المنطقة، وتجعل موضوع الحد من التسلح يقع على رأس قائمة موضوعات المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط(٢١).

من هنا تأتي مبادرة الرئيس المصري مبارك الداعية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل استكمالاً لهذه الجهود، وتكتسب أهمية متعاظمة في الوقت الراهن، وبخاصة بعد سلسلة التفجيرات النووية الهندية والباكستانية الأخيرة، ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من هذه المبادرات، فإن السياسة الإسرائيلية النووية تسير عكس هذا الاتجاه. وهناك العديد من المحاولات الدولية لإغواء إسرائيل للإقلاع عن سياسة «القبول والحذر» التي لا تؤكد، ولا تنفي، في الوقت ذاته، قدرة الدولة الإسرائيلية النووية. وبعبارة أخرى، فإن إسرائيل لا تحاول أن تخطو قدماً في الطريق نفسه الذي سلكته الهند وباكستان، ومحاولة إعلان إجراء تجاربها النووية، وإنما تفضل أن تظل دولة غير ناشرة للأسلحة النووية.

وأخيراً، فإننا لا نستطيع إنهاء الجولة في غرب آسيا من دون التطرق للسياسة التركية، خاصة بعد الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل، الذي يشتمل في بعض جوانبه على التعاون التقاني ذي المستوى المتقدم بين الدولتين. ففي الحقيقة أن تركيا ما

=«الميزان العسكري» للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية،» ص ٢٨٠ - ٢٨٩، في: **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٨).

(٢١) حول تطور الدعوة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، انظر: نبيل فهمي ومحمود كارم، «المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمي في مجال الأمن والحد من التسلح،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٢٢٤ - ٢٢٩.

زالت تفضل الاستمرار في الاعتماد على المظلة النووية الأمريكية، باعتبارها عضواً في حلف الناتو، ومن ثم، فإن ذلك الوضع يكفل لها التحرك بحرية في المنطقة، وقد تعتمد السياسة التركية النووية في المدى البعيد على تطور أوضاع المنطقة، ووفقاً للظروف الإقليمية المحيطة.

ومن ثم، يمكننا القول بأن التجارب النووية في جنوب آسيا، وبخاصة في الهند وباكستان، كان لها صدى كبير في الشرق الأوسط، نظراً لاحتمالها جذب الزناد للشروع في تنشيط استخدام برامج أسلحة الدمار الشامل، كما لا يمكن استبعاد استخدام أسلحة الدمار الشامل إذا ما نشبت معارك في الشرق الأوسط، تكون إسرائيل أحد أطرافها، خاصة إذا ما أخذت في اعتبارها القدرة النووية الباكستانية، ومفهوم «القنبلة الإسلامية»، في الوقت الذي بدأت العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية في التنامي والتطور.

وعلى الرغم من إيضاح أهمية أحداث التفجيرات النووية في جنوب آسيا وتأثيراتها بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فلم تكثف الجهود السياسية الرسمية للأقطار العربية نحوها. فقد عملت كل من الهند وباكستان على توضيح الموقف لبدان الخليج. ومن ثم كانت زيارة رئيس الوزراء الباكستاني السابق نواز شريف عقب التجارب الباكستانية مباشرة لدول الخليج لكسب التأييد العربي لباكستان، والعمل على مساعدتها اقتصادياً، خاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها من قبل الولايات المتحدة ودول أخرى.

كما سارعت الهند إلى توضيح موقفها لدول الخليج وأوفدت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ التي صرحت في الدوحة بأن سلاح الهند النووي لن يهدد أمن الخليج العربي، وأن الهند لن تبادر باستخدامه ضد أي طرف. كل ذلك يفرض على العرب ضرورة زيادة الاهتمام بجنوب آسيا، وبصفة خاصة على المستوى السياسي والدبلوماسي واستحداث آليات جديدة في التعامل استجابة للتطورات في المنطقة، بما يسمح بالاستفادة منها خدمة للقضايا والمصالح العربية العليا.

٢ ـ جنوب آسيا: لقد دارت في منطقة جنوب آسيا أربع معارك وحروب طاحنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الهند وباكستان، والهند والصين، وسوف نعرض هنا للموقف الهندي ـ الباكستاني، والموقف الهندي ـ الصيني على النحو التالي:

ـ الهند وباكستان: دارت بين الهند وباكستان ثلاث معارك في أعوام ١٩٤٧، و١٩٦٥، و١٩٧١. وكان الخلاف الأول يدور حول إقليم كشمير عندما قرر حاكم كشمير الهندوسي الانضمام إلى الهند بدلاً من باكستان، مع تقسيم شبه القارة الهندية

بعد استقلالها عن الاستعمار البريطاني. وفي تشرين الأول/اكتوبر من العام نفسه نشبت الحرب الأولى بين الطرفين حتى أوقف مجلس الأمن في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ إطلاق النار بين البلدين. ثم مررت الجمعية العامة مشروع قرار يدعو إلى الاستفتاء في إقليم كشمير ويعطي لسكانه الحق في تقرير مصيرهم. غير أن الهند في عام ١٩٥٧ قامت بضم ثلثي مساحة كشمير ذي الأغلبية المسلمة، في حين احتفظت باكستان بالثلث الشمالي من الإقليم، وقد حصل هذا الثلث الأخير على استقلال ذاتي داخل إطار الدولة الباكستانية ويعرف اليوم باسم «كشمير الحرة».

وقد تجدد الصراع مرة أخرى في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ بسبب كشمير أيضاً، ثم توقف القتال بموجب نداء مجلس الأمن بوقف إطلاق النار الذي استمر لمدة ٣ أسابيع، ولم يستطع أحد الطرفين التغلب على الآخر، ومنذ ذلك الحين قلّت حدة الصراع إلى أن نشبت من جديد الحرب الثالثة بين البلدين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، والتي انتهت بانتصار الهند وانفصال باكستان الشرقية عن باكستان وإعلان دولة بنغلادش[٢٢]. والمتتبع لهذه الحروب والصراعات المتكررة بين الطرفين يلحظ التناقض في الموقفين الهندي والباكستاني من إقليم كشمير الذي يمثل السبب الرئيسي لهذه الصراعات. فالهند ترى أن إقليم كشمير جزء لا يتجزأ من أراضيها، وأن حل هذه المشكلة لا بد أن يتم في إطار ثنائي بين الدولتين، ولا نية مطلقاً لتدويل المشكلة، كما أن اتفاق شملا الذي وقع في عام ١٩٧٢ بين رئيس الوزراء الباكستاني في ذلك الوقت ذو الفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند انديرا غاندي في مدينة شملا الباكستانية، يمثل إطاراً لتسوية جميع المشكلات الثنائية بما فيها مشكلة كشمير. حيث تم الاتفاق بين الطرفين على حل أي نزاع مستقبلي بشكل ثنائي، كما تم الاتفاق على تحديد خط لوقف إطلاق النار بين الطرفين عرف «بخط الهدنة». ويبلغ طول هذا الخط حوالى ٧٢٠ كلم ويمتد بين جامو ولاداخ. وقد أقر الطرفان بعدم تعدي أي منهما على الآخر، أو خرق اتفاق وقف إطلاق النار، وعدم تعدي خط الهدنة المتفق عليه، بينما ترى باكستان ضرورة منح الإقليم حق تقرير المصير وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وضرورة وجود «دور دولي»، أو «طرف ثالث»، يقوم بالوساطة بين الطرفين نظراً لعدم التوصل لأي تقدم نحو حل المشكلة الكشميرية في المفاوضات واللقاءات الثنائية السابقة، وهو أمر ترفضه الهند بشدة.

ونتيجة لهذا التناقض في الموقفين، فإن التوتر وأعمال العنف لم تتوقف منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ على جانبي خط الهدنة بين الطرفين، والتي راح ضحيتها

---

(٢٢) François Heisbourg, «The Prospects for Nuclear Stability between India and Pakistan,» *Survival,* vol. 40, no. 4 (Winter 1998-1999), pp. 77-92.

المئات من الجانبين. كما أثار تصعيد التوتر في إقليم كشمير في نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٩ مخاوف دول العالم من إمكانية نشوب حرب رابعة بين البلدين، خاصة بعد انضمامهما إلى النادي النووي في عام ١٩٩٨ وإجرائهما التجارب الصاروخية على صواريخ متوسطة المدى ـ يمكنها حمل رؤوس نووية في نيسان/ابريل ١٩٩٩، ما ينذر بكارثة إنسانية حقيقية في حالة نشوب أي مواجهة عسكرية شاملة بين البلدين[٢٣]. فتصاعدت الاتهامات من قبل الهند لباكستان بدفعها ما يزيد على ٧٠٠ مقاتل نحو الشطر الهندي من كشمير في ٩ أيار/مايو ١٩٩٩، واستقرارهم فوق قمم الهملايا واحتلالهم مواقع استراتيجية، وتقديم العون المادي والمعنوي لهم، فضلاً عن سماح القوات الباكستانية للمجاهدين من أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بالمشاركة في المقاومة مع المقاومة الكشميرية ضد القوات الهندية. بالإضافة إلى إسقاط باكستان طائرتين هنديتين. كل هذه الاتهامات أدت إلى قيام الهند بغارات جوية على المتسللين إلى كشمير، ودفع المزيد من القوات الهندية إلى الشطر الهندي من كشمير، الأمر الذي هدد بتوسيع أعمال القتال واندلاع حرب جديدة بين الطرفين. وقد تم احتواؤها بقيام واشنطن بالضغط على باكستان لدى استقبال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رئيس وزرائها نواز شريف لممارسة نفوذها وسحب المتسللين إلى الجانب الباكستاني من كشمير، وتأكيد الجانبين الهندي والباكستاني أنهما لا يريدان تصعيد التوتر[٢٤].

وعلى ذلك يمكننا القول إن بقاء أسباب التوتر من شأنه أن يؤدي إلى إمكانية استمرار التصعيد والتوتر بين الجانبين مرة أخرى. من هنا تأتي أهمية وجود طرف ثالث يلعب دور الوسيط بين الطرفين وخاصة أن طرفي الصراع قد لا يستطيعان مواصلة سياسة ضبط النفس والتراجع في الوقت المناسب، ومع امتلاكهما السلاح النووي وغياب نظم فعالة للسيطرة على هذه الأسلحة، حيث تبرز ضرورة أهمية وجود طرف ثالث أكثر قدرة ويحظى بالقبول لدى الطرفين، ولا شك أن الأمم المتحدة تعد من أفضل المرشحين للقيام بهذا الدور، خاصة إذا ما نجحت بفرض نظام دقيق للسيطرة على الأسلحة النووية والصواريخ لدى الدولتين، وبالتالي تجنيب منطقة جنوب آسيا مخاطر اندلاع مواجهة نووية.

ـ **الهند والصين**: بعد التجارب النووية الهندية والباكستانية الأخيرة ركّز زعماء

(٢٣) سامح غالي، «ثوابت ومتغيرات العلاقات الهندية الباكستانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، ص ١٥٢ ـ ١٥٥.

(٢٤) بشير عبد الفتاح، «الصراع الهندي ـ الباكستاني حول إقليم كشمير،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٥، العدد ١٣٧ (تموز/يوليو ١٩٩٩)، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٣.

العالم اهتمامهم على علاقات الهند وباكستان، بينما لم تحظ بالاهتمام ذاته العلاقات بين الهند والصين، أكثر الدول سكاناً، وهي تشكل وضعاً حرجاً إذا ما ساءت بالنسبة لأمن آسيا بصفة خاصة، والأمن العالمي بصفة عامة.

في الواقع، إن هذا التصور لم يعد مقبولاً، خاصة بعد قيام الهند بالتحدث علانية عن خرق الصين البروتوكول الهندي ـ الصيني، وعدم وضوح الرؤية لمستقبل العلاقات الهندية ـ الصينية. فالهند ما زالت قلقة من خطط الصين الطويلة المدى، كما تنقم على الصين لدورها في مساعدة باكستان وإمدادها بالأسلحة وتكنولوجيا المقذوفات والصواريخ النووية، وإدراك الهند الهوة المتسعة بين موقف الصين من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تدعو إلى منع الانتشار النووي وتصرفاتها الخارجية التي تقوم على تصدير الأسلحة والتقانة المتقدمة إلى دول أخرى، فضلاً عن الوجود الصيني في ميانمار، ما يعطيها حرية الحركة بالقرب من السواحل الهندية، وبالإضافة إلى استغلال الصين وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن في منع الهند من أن تكون «أحد الأعضاء» الدائمين في مجلس الأمن. ومن ثم، فإن الصين في إدراك قادة الهند، تقف في مواجهة الطموح الهندي المستقبلي(٢٥).

وفي الوقت ذاته، شهدت العلاقات الهندية ـ الصينية خلافات حدودية منذ استقلال الهند، إلا أن الصين عملت على حل الخلافات الحدودية والتاريخية بالطرق السلمية، وقبلت الهند تلك السياسة طوال الفترة الماضية، وهو ما جعل الدولتين تتوصلان إلى اتفاق في عام ١٩٩٣ بشأن الحفاظ على السلام في منطقة الحدود، واتفاق آخر في عام ١٩٩٦ بشأن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري والدخول في علاقات تجارية وثقافية تمهد لحل الخلافات السياسية سلمياً، إلا أنه يلاحظ أن التجارب النووية الهندية أثارت ردود أفعال صينية حادة تجاه الهند، خاصة عندما صرح ـ آنذاك ـ وزير الدفاع الهندي بأن الصين هي عدوّ بلاده الأول، على الرغم من أنه عاد ونفى ذلك، إلا أن الصين اعتبرت ذلك أمراً خطيراً وصدمة عميقة للسلام والأمن والاستقرار في آسيا(٢٦).

ومن التحليل السابق يمكننا القول بأنه مع الأخذ في الاعتبار رد الفعل الصيني إزاء التجارب النووية الهندية، وإدراك الساسة الهنود لموقف الصين في مواجهة

---

(٢٥) Thomas Friedman, «India Asks Why America Ignores It and Courts China,» *International Herald Tribune*, 22/6/1998.

وحول الوجود الصيني في بورما، انظر: Mohan Malik, «Burma Slides under China's Shadow,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 9, no. 7 (July 1997), pp. 319-322.

(٢٦) حماد وأحمد، «التفجيرات النووية الهندية والباكستانية: الموقف بعد عام،» ص ٦٦.

الطموح الهندي المستقبلي، فمن المتوقع أن يحدث صدام قريباً بين الصين والهند، وقد يأخذ هذا الصدام أكثر من شكل أو مستوى. فقد يكون عبارة عن مواجهة باردة بين الطرفين في الجزء الجنوبي الشرقي من آسيا، الذي سوف تتضح أبعاده بناءً على مستقبل واستمرار الوجود الصيني في إقليم ميانمار (بورما)، أو قد يكون عبارة عن مواجهة (بالنيابة) بين الهند وباكستان، أو قد يكون صداماً مباشراً بين الطرفين. وقد يحدث هذا في منطقة الحدود الشمالية التي تتسم بحالة من عدم الاستقرار، أو منطقة المحيط الهندي الذي تبسط عليه البحرية الصينية سيطرتها بسبب العلاقات الصينية القوية مع ميانمار.

٣ ـ شرق آسيا: لقد أجرت كل من كوريا الشمالية وتايوان برامج نووية سرية في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين. ونجح الضغط الأمريكي في وقف تلك الإجراءات، والتزمت الدولتان بعدم الحصول على أسلحة نووية، ولكن يرى الكثير من الباحثين والدارسين ـ أنه في الأوقات الحرجة ـ من الممكن أن يتم تشغيل البرنامجين الكوري والتايواني في فترة وجيزة، حيث تشير بعض المصادر التايوانية إلى أن مواد الأسلحة النووية موجودة في تايوان ويمكن تصنيعها في غضون أربعة أشهر، كما أعلن الرئيس التايواني لي تنغ هوي (Lee Teng-hui) في آب/ أغسطس ١٩٩٨ أنه يبحث كسر حالة العزلة المفروضة على دولته من قبل الصين وكوريا الشمالية بتطوير قدراته العسكرية بما فيها النووية[٢٧].

ويرى الباحثون أن كوريا الشمالية تعدّ مشكلة كبرى في منطقة شرق آسيا، فهناك مسألة توحيد شبه الجزيرة الكورية التي تبدو أكثر تعقيداً أو خطورة من توحيد ألمانيا، فضلاً عن القلق الذي يسببه البرنامج النووي في كوريا الشمالية لكل من كوريا الجنوبية واليابان والوجود الأمريكي في المنطقة ودول جنوب آسيا الناهضة اقتصادياً والسريعة النمو. بالإضافة لذلك، فإن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) تشير إلى قيام كوريا الشمالية بمنع فرق الوكالة الدولية من البحث في جميع مواقعها النووية، فكمية البلوتونيوم التي تصنعها بيونغ يانغ (Pyong yang) ما زالت غير معروفة. كما تشير بعض مصادر المخابرات الأمريكية إلى اكتشاف كمية ضخمة تحت الأرض على بعد ٤٠ كلم في شمال شرق بيونغ يانغ في عام ١٩٩٨. في الوقت ذاته، فإن الشك يحوم حول قيام كوريا الشمالية ببناء مفاعل أو مركز لإعادة تصنيع المواد النووية[٢٨]. وعلى الرغم من عدم التأكد من صحة هذه الشكوك، فإن كوريا

(٢٧) Gerald Segal, «Taiwan Nuclear Card,» *Wall Street Journal*, 5/8/1998.

(٢٨) Frank Umbach, «Financial Crisis Slows But Fails to Halt East Asian Arms Race,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 10, no. 8 (August 1998), pp. 23-27.

الشمالية قامت في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بإطلاق ثلاث قذائف صاروخية من طراز ديبودونغ (Daepodong) التي من الممكن أن تحمل ٤٥٠ رطلاً من الرؤوس النووية، ويبلغ مداها حوالى ٧٨٠ كلم غرقت في بحر اليابان والبحار المفتوحة بالقرب من السواحل الروسية. ومن ثم أثارت هذه الصواريخ قلقاً وذعراً في كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة. فهذه الصواريخ تستطيع الوصول لأي هدف داخل اليابان وكوريا الجنوبية، كما يمكنها أن تصل إلى القوات الأمريكية المتمركزة في جزيرة أوكيناوا اليابانية، كما يلاحظ أنه برغم تفاقم الحالة الاقتصادية وخطر المجاعة التي تهدد كوريا الشمالية، فإن الحكومة والأسلوب الصارم للكوريين جعلهم يمضون قدماً في تصنيع الصواريخ والتقدم في مجال التقانة النووية. فلقد قامت بيونغ يانغ باستيراد تقانة عالية الجودة والحساسية. وتشير الاتهامات إلى ـ الصين ـ التي تقوم بتمويل عمليات إقامة وتوسيع وتحديث تقانة القذائف الصاروخية النووية متوسطة المدى في كوريا الشمالية من خلال برامج نودونغ (Nodong) وديبودونغ (Daepodong) عبر عدد من الاتفاقيات بين الصين وكوريا الشمالية على غرار ما حدث بين الصين وباكستان. وعلى الجانب الآخر، فإن طبيعة العلاقة بين الصين وكوريا الشمالية أصبحت غامضة منذ الأزمة التي أثيرت بشأن البرامج النووية التي بدأت في عام ١٩٩٣. فلقد بذلت الصين أقصى ما في وسعها لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار (عقوبة) على بيونغ يانغ بسبب برنامجها النووي.

كما يلاحظ أنه، برغم أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن الصين سوف تقوم بالتصويت على أي عقوبات يتم فرضها على كوريا الشمالية، فإن الصين رفضت المشاركة في فرض مثل هذه العقوبات. كما أن حادثة كيتي هوك (Kitty Hawk) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، أظهرت من ناحية أخرى العلاقة الخاصة بين الصين وكوريا الشمالية. فما إن قامت البحرية الأمريكية باستعراض للقوة تحت قيادة حاملة الطائرات كيتي هوك، وأعلنت أنه موجه إزاء كوريا الشمالية وليس إزاء الصين، فإن الصين قامت على الفور بإرسال طاقم غواصات نووية بحرية وصلت لما يقرب من ٢٠ ميلاً من الحاملة الأمريكية، بمثابة رسالة تحذير شديدة اللهجة[٢٩]. والأمر الواضح أن اليابان أصبحت أكثر قلقاً بعد اختبار ديبودونغ ـ ١ (Daepondong I)، وأن رد الفعل الياباني انعكس على تفصيل وتشجيع التعاون الياباني ـ الأمريكي في مجال تصنيع أسلحة مضادة للمقذوفات الصاروخية النووية، والتي جعلت الصين في حالة من التحفز والترقب. فنهاية الحرب الباردة لم تأت بما تشتهي السفن بالنسبة لليابانيين.

(٢٩) David Sanger, «North Korea Concealing Nuclear Site: US Says,» *International Herald Tribune*, 18/8/1998.

فاليابان ما زالت تشهد نوعاً من عدم الاستقرار الوزاري الذي صاحبه بعض التدهور المالي الذي أصاب الاقتصاد الياباني[٣٠] بالإضافة إلى ذلك حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تشهدها روسيا وتلقي بظلالها على العلاقات الروسية ـ اليابانية، فضلاً عن القلق الناشئ عن الشراكة الأمريكية ـ الصينية الجديدة. كذلك فإن رد الفعل الياباني جاء سريعاً على التجارب النووية في جنوب آسيا حين أعلنت عن فرض عقوبات اقتصادية على كل من الهند وباكستان، وطالبتهما بوقف تلك التجارب وعدم تطوير الأسلحة النووية. وفي الحقيقة يأتي هذا القلق الياباني خشية اندلاع سباق تسلح نووي في جنوب آسيا، وبخاصة أن اليابان هي الدولة الوحيدة في العالم التي ذاقت مرارة السلاح النووي في هيروشيما وناغازاكي في عام ١٩٤٥، والذي خلف آثاراً سلبية نفسية ومعنوية لدى الشعب الياباني.

في الواقع، لقد أصبحت اليابان محاطة بدول نووية هي الصين، وروسيا الاتحادية، والهند، وباكستان، فضلاً عن كوريا الشمالية ما يشكل عليها مخاطر أمنية متزايدة. وعلى رغم تمتع اليابان ـ بالمظلة النووية الأمريكية، فإنه من المحتمل أن تواجه معضلة أمنية إذا ما رفعت الولايات المتحدة مظلتها النووية عنها ـ وهذا بعيد الاحتمال ـ إلا أن وقوعه سيفرض على اليابان الاعتماد على الذات لامتلاك سلاح نووي. ومن المعروف أن اليابان لديها برنامج نووي سلمي كبير ومتقدم.

خاتمة

دراستنا هذه تناقش دور وأثر التجارب النووية وحيازة أسلحة الدمار الشامل على مستقبل الأمن في آسيا، ومكانة آسيا العالمية في ظل التغيرات الدولية ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. وقد حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات المطروحة في البحث وتوصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات نوجزها على النحو التالي:

أولاً: بخصوص الإجابة عن هذا السؤال وهو: هل امتلاك وتصنيع الأسلحة النووية للدول هو الخيار الوحيد للحصول على المكانة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد؟

وانطلاقاً من الفكرة التي تربط بين وجود دول صانعة للسلاح النووي ومدى قدرتها على تشجيعه وانتشاره بين الدول النووية الجديدة، فإن الدراسة أكدت أن

---

(٣٠) Japan, Ministry of Foreign Affairs, «Comment by Chief Cabinet Secretary Miromu Nonaka on North Korea Test Missile Launch,» (31 August 1998).

تصنيع وحيازة الأسلحة النووية بالنسبة للدول النووية الجديدة لا يعود بالدرجة الأولى إلى وجود عجز في إجراءات مراقبة ونزع السلاح من قبل الدول النووية الكبرى أو الاتفاقيات الدولية، بقدر ما يعود لاحتمالات ثلاثة هي:

- إما أن يعود إلى تعويض انهيار وضع الدولة في الإقليم (حالة باكستان بعد التفوق النووي الهندي).

- أو إلى تزعم قيادة إقليمية جديدة (حالة الهند، إسرائيل، العراق).

- أو لاكتساب القدرة على الانفصال عن نظام إقليمي/عالمي معاد لمصالحها (كوريا الشمالية).

كذلك، فإن انتشار حالة التأهب النووي يغري بانتشار العدوى النووية بين دول الإقليم الواحد، كما أن الثورة في مجال التقانة العسكرية يمكنها أن تؤدي - كرد فعل - إلى ثورة مضادة في العنف، وبالتالي تزداد احتمالية الاستخدام النووي في المناطق التي تسودها الصراعات. ومن ثم، فقد أكدت الدراسة أن وجود نظام مستقر للعلاقات بين الدول المتصارعة (يمكن من خلاله حل أسباب هذه الصراعات) ذو أهمية كبرى للأمن من امتلاكها وتصنيعها للأسلحة النووية في ظل النظام العالمي الجديد.

ثانياً: أما الإجابة عن السؤال الخاص بالمكاسب والمزايا السياسية التي يمكن أن تحققها الدول النووية الجديدة ثمناً لبقائها خارج نظام منع الانتشار النووي وإضعافها لهذا النظام، فقد أكدت الدراسة أنه، على الرغم من المطالبة بوجود إجراءات صارمة لحظر إجراء التجارب النووية، فإن بعض الدول النووية الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، لم تصدق حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، منذ أن تم توقيعها في عام ١٩٩٦، فقد رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٩ بأغلبية ٥١ عضواً مقابل ٤٨ عضواً، في الوقت الذي يتطلب موافقة ٦٧ عضواً على الأقل. وبالتالي، لا تستطيع هذه الدول (حالياً) إقناع/إجبار كل من الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، وحتى العراق، على الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وحظر إجراء التجارب النووية، كذلك فإن قضية عدم الحد من انتشار الأسلحة النووية - ما زالت - نقطة خلاف في مؤتمر فيينا لنزع الأسلحة. بمعنى أنه هل يتم تقليلها أم خفضها نهائياً في نهاية المرحلة؟ وما المستوى أو النسبة التي يجب أن تصل إليها الترسانات النووية بصفة عامة؟

في اعتقادنا أن منع (الحد) من انتشار الأسلحة النووية ليس أمراً سهلاً من

الناحية العملية مثل منع التنقيب عن المعادن أو منع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فالعلاقات الدولية لن تسمح بهذا، ولا يبدو من المنطقي أن ننتظر في النهاية القضاء على استخدام الأسلحة النووية على الأقل ـ في المستقبل المنظور. ومن ثم، فإن هذه الدراسة أكدت أنه يجب التنبه إلى المشاكل والموضوعات السياسية الصعبة والأكثر تعقيداً التي من الممكن أن تكون عاملاً أساسياً في انتشار واستخدام الأسلحة النووية. فالمسألة هنا ليست فقط في منع انتشار الأسلحة النووية، ولكن الصعوبة تكمن في العواقب التي سوف تحدث نتيجة استخدام، أو التهديد باستخدام، السلاح النووي بعد التغيرات الدولية العميقة وما يصاحبها من حالة اللانظام، أو الفوضى، في النظام العالمي الجديد.

وبالتالي، فإنه يمكن القول إن عدم استخدام الأسلحة النووية يلعب دوراً مهماً في تقليل التوتر، ولكنه لا يستطيع أن يلغي تكالب الدول على تحقيق مصالحها الخاصة. والمستوى الصحيح ـ في تقديرنا ـ الذي يجب اتباعه في تحديد عدد الرؤوس النووية لا بد أن يعتمد على عاملين أساسيين هما:

١ ـ ضرورة وجود رادع.

٢ ـ الحاجة إلى منع أي مخالفات لانتهاك المعاهدات المشروطة وعدم اكتساب أي ميزات سياسية نتيجة لذلك.

وبناءً على ما سبق، فإن الدراسة توصي بالتالي:

أولاً: منع التسابق على التسلح وإجراء التجارب النووية في جنوب آسيا يتطلب من قنوات الاتصال الدولية العمل على تشجيع إعادة المحادثات بين الهند وباكستان، وتليين العناد الهندي بخصوص موقفها من تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة كشمير بالإضافة إلى العمل على إعادة وتفعيل العلاقات الثنائية بين الهند والصين، فالمحادثات بينهما لم تثمر جديداً، ولم تناقش قضايا ذات أهمية مثل: مشاكل الحدود، والوجود الصيني في ميانمار، ونقل تقانة القذائف النووية لدول أخرى.

ثانياً: ان الوضع الغامض لاستخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم يعد موضع تحمّل، وأن هذا الوضع شديد التعارض مع مؤتمرات نزع السلاح النووي واتفاقيات عدم انتشار الأسلحة النووية وحظر إجراء التجارب النووية. لذلك توصي الدراسة بضرورة التفكير من قبل الباحثين ورجال الدولة العرب في احتمالية وجود أنواع جديدة من السلوكيات للتعامل مع الموقف الإسرائيلي من الأسلحة النووية. فهي لم تتصرف سابقاً كما توقع منها العرب.

البيان الختامي والتوصيات

تجاوباً مع مبادرة السيد الرئيس محمد حسني مبارك بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتطلعاً إلى سلام دائم وعادل لا تحرسه الرؤوس النووية، وإنما تحرسه المصالح المتوازنة، وتضمنه الحقوق والالتزامات المتبادلة والإرادة الحرة لشعوب اختارت طريق السلام؛ وإدراكاً للأخطار المحدقة بالمنطقة التي نعيش فيها ـ أرضاً وسكاناً ـ جراء إصرار إسرائيل على عدم الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أو حتى الإفصاح عن نيتها، ورفض إخضاع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش الدوليين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووعياً بأهمية تحقيق التوازن الاستراتيجي والضرورات الملحّة لبناء قاعدة علمية وتقانية تكون أساساً للأمن والتنمية معاً، فإن مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ـ انطلاقاً من اهتمامه بالتحديات المستقبلية ـ دعا إلى عقد مؤتمره السنوي الرابع حول «مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط» في ما بين ١٦ ـ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

وقد توجه المركز بدعوته إلى جميع الجامعات والمعاهد والهيئات ومراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، وإلى الباحثين والخبراء والمفكرين المهتمين بقضايا نزع السلاح والأمن القومي والطاقة النووية والدراسات الاستراتيجية والقانونية.

وقد عقد المؤتمر تحت رعاية كريمة من معالي د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، وبرئاسة د. محمد رأفت محمود، رئيس الجامعة، وتمثيل رفيع المستوى لمعالي د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزارة الخارجية، والسيد محمد صبيح سفير دولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية، والسيد مدير الهيئة العربية للطاقة الذرية.

وقد شارك في المؤتمر باحثون وخبراء من الأردن ودولة فلسطين وسوريا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا والبحرين يمثلون عدداً من الجامعات ومراكز البحوث والدراسات العربية ذات العلاقة.

وقد قدم المشاركون خمسين بحثاً، تناولت السبل الجديدة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتفعيل النظام القانوني لمنع انتشار الأسلحة النووية للتغلب على الاستثناءات والتمييز، التي تركت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مفتوحة بغير قيود دولية ملزمة تفرض على الدول الانضمام إليها.

وقد قدم الباحثون في حيدة وتجرد رؤيتهم للمخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الخلل في النظام الأمني للشرق الأوسط وظهور نزعات محمومة وجامحة لدى دول عديدة في الشرق الأوسط، للركض في مضمار السباق النووي الذي لا تعرف نهايته ولا تحمد عواقبه.

وقد حيّا أعضاء المؤتمر في برقية بعثوا بها إلى الرئيس محمد حسني مبارك مبادرته الإيجابية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ودعوته المتكررة إلى المجتمع الدولي ومنظماته الرسمية وغير الرسمية للعمل بكل الطرق لنزع أسلحة الدمار الشامل، وتصفية قواعدها وإزالة مخازنها، وتغليب منطق الحوار على منطق الحرب، في التعامل بين الدول، وصولاً إلى سلام دائم يظلل البشرية وتتفرغ في ظله للتنمية وصنع الرخاء والرفاهية وتحقيق التقدم والاستقرار.

وفي ختام مناقشاتهم أوصى أعضاء المؤتمر بما يلي:

١ ـ إن المؤتمر يدعو الخبراء والباحثين إلى مواصلة العمل من أجل مزيد من الدراسات والبحوث وتنظيم لقاءات علمية متخصصة تبحث في سبل إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تتضمن الرصد والتحقق، وخطوات إنشاء المنطقة، والاهتمام بالدراسة والتدريب على ضبط التسلح، والنظر في إنشاء نظام عربي للتفتيش والتحقق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاستعانة بالدروس المستفادة التي قدمتها التجربتان البرازيلية والأرجنتينية، وتفعيل الجهد السياسي إقليمياً ودولياً وراء مبادرة السيد الرئيس.

٢ ـ يدعو المؤتمر البلدان العربية إلى عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، وممارسة الضغوط من أجل موازنة نصوصها التي تفرض عقوبات على غير الموقعين عليها، بإضافة الالتزام نفسه إلى معاهدة منع الانتشار النووي، أو تعديل نصوصها، ودعم موقف بعض البلدان العربية، المتمثل في عدم الانضمام إليها، كما يدعو المؤتمر إلى عدم التصديق على اتفاقية بلندابا إلا بعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويتعلق الأمر أيضاً بضمانات الأمن التي هي صادرة بقرار من مجلس الأمن في معاهدة منع الانتشار النووي، بينما هي في صلب معاهدة حظر الانتشار الكيميائي، وهو ما يعتبر ضمن أهم مقومات صدقية المعاهدات الدولية.

٣ ـ التخطيط والتنفيذ لبرنامج متكامل للتقانة النووية السلمية، يتضمن المفاعلات ودورة الوقود النووي وتحسين شروط نقل التقانة وزيادة الاعتماد على الذات وتفعيل التعاون العربي في مجال التقانة النووية ضمن إطار متفق عليه وترعاه جامعة الدول العربية.

٤ ـ وإلحاقاً بما سبق، فإن المؤتمر يدعو إلى مواصلة السعي نحو صياغة رؤية عربية شاملة للاستفادة من القدرات والموارد العربية المتاحة في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والعمل على تعظيم عوائده في مجالات التنمية، وإقامة مشاريع كهرونووية عربية مشتركة، تخدم الأغراض السلمية.

٥ ـ ضرورة الالتزام بأولويات العمل التي أرساها المجتمع الدولي منذ عام ١٩٧٨ في دورته الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح النووي وبقية أسلحة الدمار الشامل، ويؤيد المؤتمر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي طالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضرورة الرجوع إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ فقرة ٥، الصادر في عام ١٩٨١، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١، وهما القراران اللذان يحثان إسرائيل على الإسراع لإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات للوكالة الدولية.

٦ ـ يتوجه المؤتمر بنداء إلى مؤتمر المراجعة المزمع عقده في عام ٢٠٠٠ بإعادة النظر في معاهدة حظر الانتشار النووي، بما يضمن تعزيز نظام منع الانتشار، وتحقيق عالمية المعاهدة بانضمام الدول كافة من دون استثناء أو تمييز إليها، وتطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، والتوصل إلى معاهدة جديدة لحظر الانتشار النووي يتساوى فيها الجميع.

٧ ـ توجيه الاهتمام إلى ضرورة إعادة تفعيل الحركات الشعبية المناهضة للسلاح النووي، والمطالبة بإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل. ويدعو المؤتمر في هذا الخصوص إلى تكوين لجنة أهلية عربية تشترك في عضويتها منظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها وتشكيلاتها، وتهيئة سبل الاتصال بينها وبين غيرها من الهيئات الشعبية وقطاعات الرأي العام العالمي لإذكاء الوعي بمخاطر السلاح النووي.

٨ ـ الاهتمام بإجراءات السلامة البيئية المرتبطة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والمحافظة على حماية البيئة ضد المخاطر المحتملة لمثل هذه الاستخدامات، وتعزيز الاتصال بكل المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون البيئة لإثارة قضية تقادم مفاعل ديمونا الإسرائيلي، ومخاوف التلوث النووي المحتملة في المنطقة.

٩ ـ تأييد النهج الذي تتبناه وزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية، الساعي إلى التوصل إلى قاعدة اتفاق عربية حول مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، تمهيداً لطرحها على الساحة الدولية، والضغط على إسرائيل للانضمام إليها، فضلاً عن متابعة وفضح الأنشطة النووية الإسرائيلية المخالفة لنظام عدم الانتشار النووي، من أجل توعية المجتمع الدولي بمخاطرها، على ألا يمثل ذلك عائقاً لضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي التي يمكن أن تستكمل على المستوى الإقليمي، وأن يعتبر المستويان: الدولي والإقليمي، يكمل أحدهما الآخر.

١٠ ـ يدعو المؤتمر إلى تجميع الوثائق وممارسة الضغوط في اتجاه الحصول على اعتراف دولي بحيازة إسرائيل الأسلحة النووية، وقطع الطريق على كل محاولة تستهدف إعطاء شرعية لامتلاكها للسلاح النووي.

١١ ـ يحذر المؤتمر من خطورة الانسياق وراء سباق للتسلح في الشرق الأوسط، لا تعرف نهايته، وتحوم المخاوف من عواقبه، ويدعو إلى العمل بكل الوسائل على إحكام آليات ضبط التسلح في الشرق الأوسط.

إن مركز دراسات المستقبل، وهو يحيي مجدداً المبادرات المسؤولة التي انطلقت مؤخراً، داعية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ليضع هذه التوصيات بتصرف الذين يؤرق ضميرهم المستقبل الإنساني المهدد، ويناشد الهيئات والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات المجتمع المدني، أن تأخذ هذه التوصيات مأخذ الاعتبار، وأن تعمل على وضعها موضع التنفيذ، وأن تجاهد من أجل رد الاعتبار إلى الشعار الأساسي الذي قامت تحت مظلته الأمم المتحدة، وهو أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، التي جلبت على الإنسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف.

والمركز إذ يقدر عالياً هذه المساهمات البناءة في أعمال مؤتمره الرابع، والتي تقدم بها الخبراء والباحثون المشاركون في هذا المؤتمر، ليعبّر للجميع عن استعداده للمضي قدماً معهم من أجل تعميم هذه الوثيقة ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وحشد أكبر تأييد للتوصيات التي تضمنتها، ويعرب في الوقت نفسه عن تقديره لكل يد امتدت له، وكل عقل تفتح عليه بكنوز المعرفة، وكل صوت صادق يريد أن يشق معه حجاب المستقبل، وصولاً إلى غد آمن وكريم.

فهـــرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ن -

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ